مغني اللبيب

عن كتب الأعاريب

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

حققه ، وفصّله ، وضبط غرائبه

محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزء الأول

يطلب من ناشره

مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده
بميدان الأزهر ت ٩٠٦٥٨٠

مطبعة المدني
٦٨ شارع العباسية ـ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على سابغ نَعمائه ، والشكر له سبحانه على وافرِ آلائه ، وصلاتُه وسلامُه على صَفْوَة الصَّفْوة من رُسُله وأنبيائِه ، وعلى آله وصحبه وسائر أوليائه .

اللهم إنى أَحْمَدُكَ حَمْد المعترفِ بتقْصيره وَقُصُوره ، المُقِرِّ بخطاياه وذنوبه ، المؤمِّل فى واسِع رَحْمَتِك وعظيم فَضْلك ، أن تَشْمَله بعَفْوك ، وَتُسْبِلَ عليه جميل سَتْرك ؛ فإنك - يارب - أنعمتَ مُتَفَضِّلا ، وَتَطَوَّلْتَ مُبْتَدِئًا ، وَلَنْ يخيب راجيك ، ولن يُرَدَّ سائلكَ .

وبعـد ، فإنى منذ أَكْثَرَ من عشرين عاماً أنشأتُ شرحاً على كتاب « مغنى اللبيب ، عن كُتُبِ الأعاريب » أَوْعَبِ كُتُبِ العَلاَّمة أبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصارى ، المصرى ، وكنت قد تنَوَّقْتُ فى هذا الشرح على قدر ما يستحقه الأصْلُ من العناية وَبَذْلِ الْوُسْع ، وكنت أعود إليه بين الحين والحين فأزيد فيه ما يجدُّ لى من البحث ، حتى أوفَيْتُ على الغاية ، وبلغتُ من ذلك ما تمنيت . ولـكنى لم أظفر إلى يوم الناس هذا بناشرٍ يقومُ بإظهاره لقراء العربية ؛ إذ كان الناشرون لهذا النوع من المؤلَّفات ، إنما يُقْدِمون على نَشْر ما يعتقدون أنهم رابحون من ورائه الربح الجزيل ؛ فهم يُقَدِّرون ويقدرون ويقدرون ثم يُقْدِمون أو يُحْجِمون وقد كان من نصيب هذا الـكتاب أن يحجم مَنْ عَرَفْتُ من الناشرين عن الإنفاق عليه ، رغم تهافت كثرتهم على مؤلفاتى ، وليس فيه من عَيْب عندهم إلا أنه كتاب كبيرُ الحجم ، وَقُرَّاؤه فى طبعات شروحه القديمة قلة لا تسدّ نَهَمَهم ، ولا تغنى عندهم ، ومن آيات ذلك أنى عَرَضْت على ثلاثة من الناشرين الواحد بعد الآخر التوفُّرَ على نَشْر هذا الـكتاب ، وكان أحدهم يُوَافق رَضِىَّ النفس منشرحَ الصَّدْر ، حتى إذا علم أن الـكتابَ يقع فى أربع مجلدات ضِخام أَوْ سَعَنِى عُذْراً .

ولقد رأيتُ أن أحتال لظهور هذا الكتاب ، فأظهر كتاب « مغنى اللبيب » أولَ الأمر مُجَرَّداً عن شرحى عليه : فى مَظْهر يَدْعُو إلى الرغبة فيه والإقبال عليه ، حتى إذا عَرَفه مَنْ لم يكن يَعْرِفه ، وَتَطَلَّبه من ليست له به سابقة ، استطعت — إن كان فى الأجَل بقية — أن أخرجه مرة أخرى مع الشرح .

فإلى إخوانى فى مَشارق البلاد العربية ومغاربها الذين أحْسَنُوا الظنَّ بى فرغبوا فى أن أذيع هذا الشرح ، وما فَتِئُوا يتقاضَوْننى أن أخرجَه لهم ، أقدِّمُ كتاب « مُغْنى اللبيب » فى مَرْأى يسرُّ نَوَاظرهم ، ويُطْمئن قلوبهم ، وأنا على مَوْعِدة معهم — إن شاء الله تعالى — أن أُظْهِرهم على ما فى هذا الكتاب الجليل من مَحَاسِن ، وما بَذَله مؤلفه فيه من جَهْد ، وما أفْرَغَ فى جَمْعه وتحقيقه من طاقة ، والله المسئول أن يحقق لى ولهم الآمال ، وأن يُجَنِّبنى وإياهم الخطأ والخَطَلَ وَالزَّيْغَ والزَّلَلَ ؛ إنه سبحانه أكرمُ مسئول ، وهو حَسْبى وإياهم ونعم الوكيل ؟

كتبه المعتز بالله تعالى
محمد محيى الدين عبد الحميد

ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب

« مُغْنِي اللَّبِيب ، عن كتب الأعاريب »

هو الإمام الذى فاق أقرانَهُ ، وَشَأَى مَنْ تقدَّمه ، وَأَعْيَا مَنْ يأتى بعده ، الذى لا يُشَقُّ غُباره فى سَعَة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالحُ الورِعُ ، أبو محمدٍ عبدُ الله جمالُ الدينِ بنُ يوسفَ بنِ أحمدَ بنِ عبد الله ابن هِشَامٍ ، الأنصارى ، المصرى .

وُلِدَ بالقاهرة ، فى ذى القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد) .

لزم الشهابَ عبدَ اللطيف بن المرَحّل ، وتلا على ابن السَّرّاج ، وسمع على أبى حَيَّان ديوانَ زُهَيْر بن أبى سُلْمَى المُزَنى ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التِّبْرِيزى ، وقرأ على التاج الفَاكِهَانى شرحَ الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وَحَدَّثَ عن ابن جَماعة بالشاطبية ، وتفقَّه أولَ الأمرِ على مذهب الشافعى ، ثم تَحَنْبَلَ فَحفِظَ مختصر الخِرَقى قبيل وفاته بخمس سنين .

تخرج به جماعةٌ من أهل مصر وغيرهم ، وَتَصَدَّرَ لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المُفْرِطِ ، والاقتدار على التصرف فى الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصودِه بما يريد مُشْبِهاً ، ومُوجَزاً ، وكان — مع ذلك كله — متواضعاً ، بَرًّا ، دَمْثَ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره فى صناعة النحو ، وكان ينحو فى طريقته مَنْحَاة أهل الموصل الذين اقْتَفَوْا أثر ابن جِنِّى واتَّبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشىء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه » .

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تَلُوحُ منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وَتُطَالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطلعنا عليه أو بَلَغَنَا علمه مرتباً على حروف المعجم ، وندلُّكَ على مَكَان وجودهِ إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذى حَدَّثَ به إن لم نعلم وجوده ، وها كها :

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب ، طبع فى الآستانة وفى مصر ، وَشَرَحه الشيخ خالد الأزهرى ، وقد طبع هو وشرحه مرارا أيضاً .

(٢) الألغاز ، وهو كتاب فى مسائل نحوية ، صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل ، طبع فى مصر .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، طبع مراراً ، وشرحه الشيخ خالد ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أحدها وجيز وقد طبع مراراً ، وثانيها بسيط طبع أخيرا فى أربعة أجزاء ، وثالثها وسيط ، طبع مرارا فى ثلاثة أجزاء .

(٤) التذكرة ، ذكر السيوطى أنه كتاب فى خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شىء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل ، لكتاب التذييل والتكميل ، ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير ، ذكره السيوطى ، ويوجد فى مكتبة باريس .

(٧) الجامع الكبير ، ذكره السيوطى .

(٨) رسالة فى انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافا » و « أيضاً » و « هلم جرا » ونحو ذلك ، وهى موجودة فى دار الكتب المصرية وفى مكتبتَىْ برلين وليدن ، وهى برمتها فى كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطى .

(٩) رسالة فى استعمال المنادى فى تسع آيات من القرآن الكريم ، موجودة فى مكتبة برلين .

(١٠) رفع الخَصاصة ، عن قُرَّاء الخلاصة، ذكره السيوطى ، وذكر أنه أربع مجلدات.

(١١) الروضة الأدبية ، فى شواهد علوم العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللمَع لابن جنِّى .

(١٢) شذور الذهب ، فى معرفة كلام العرب ، طبع مراراً .

(١٣) شرح البردة ، ذكره السيوطى ، ولعله شرح « بانت سعاد » الآتى .

(١٤) شرح شذر الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً .

(١٥) شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطى ، ولا ندرى أهو كتاب الروضة الأدبية السابق ذكره ، أم هو كتاب آخر ؟

(١٦) شرح الشواهد الكبرى ، ذكره السيوطى أيضاً ، ولا ندرى حقيقة حاله .

(١٧) شرح قصيدة « بانت سعاد » طبع مراراً فى بولاق مصر وغيرها .

(١٨) شرح القصيدة اللغزية فى المسائل النحوية ، يوجد فى مكتبة ليدن .

(١٩) شرح قطر الندى ، وبل الصَّدى ، الآتى ذكره ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرحان : وسيط ، ومبسوط ، وقد طبع كل منهما مراراً أيضاً .

(٢٠) شرح اللمحة لأبى حيان ، ذكره السيوطى .

(٢١) عمدة الطالب ، فى تحقيق صرف ابن الحاجب ، ذكره السيوطى ، وذكر أنه فى مجلدين .

(٢٢) فَوْحُ الشذا ، فى مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا ، فى مسألة كذا » تصنيف أبى حيان ، يوجد فى ضمن كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطى .

(٢٣) قطر الندى وبل الصدى ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) القواعد الصغرى ، ذكره السيوطى .

(٢٥) القواعد الكبرى ، ذكره السيوطى .

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتابٍ صنفه ابن المنيِّر فى الرد على آراء المعتزلة التى ذكرها الزمخشرى فى تفسير الكشاف ، واسم كتاب ابن المنيِّر « الانتصاف من الكشاف » وكتاب ابن هشام يوجد فى مكتبة برلين .

(٢٧) المسائل السفرية فى النحو ، ذكره السيوطى .

(٢٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، طبع فى طهران والقاهرة مراراً ، وعليه شروح كثيرة ، طبع منها عدد وافٍ ، من ذلك شرح للدمامينى وآخر للشمنى ، وحاشية للأمير وأخرى للدسوقى ، ولنا عليه شرح مسهب ، نسأل الله أن يوفق إلى طبعه ، ومغنى اللبيب هذا هو الذى أقدمه اليوم فى هذا الثوب القَشِيب .

(٢٩) موقد الأذهان وموقظ الوَسْنَان ، تعرَّضَ فيه لكثير من مشكلات النحو ، يوجد فى دار الكتب المصرية وفى مكتبتى برلين وباريس .

وتوفى رحمه الله تعالى فى ليلة الجمعة — وقيل : ليلة الخميس — الخامس من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .

رحمه الله رحمة واسعة ، وَأَسْبَغَ على جَدَثه حُلَل الرضوان .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدُنا ومولانا الشيخُ الإمامُ العالمُ العلاَّمة جمالُ الدينِ رُحلة الطَّالبين أبو محمدٍ عبدُالله بنُ يوسفَ بنِ هشامٍ، الأنصارى ،قدس الله رُوحَه، وَنوَّر ضريحه(١)

أما بعدَ حمدِ الله على إفضاله ، والصلاةِ والسلامِ على سيدنا محمد وعلى آله ، فإنَّ أولىٰ ماتقترحه القرائح، وأعلى ماتجْنَحُ إلى تحصيله الجوانح ، مايتيسر به فهم كتاب الله المُنْزَل، ويتضح به معنى حديث نبيه المُرْسَل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية ، وَالذَّرِيعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية ، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادى إلى صَوْب الصواب ، وقد كنت فى عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله شرفاً كتاباً فى ذلك ، مُنَوِّراً من أرجاء قواعده كلَّ حالك ، ثم إننى أصبْتُ به وبغيره فى مُنْصَرَفِى إلى مصر ، ولما منَّ الله [تعالى] عَلَىَّ فى عام ستة وخمسين بمُعَاودة حَرَم الله ، والمجاورة فى خير بلاد الله ، شَمَّرتُ عن ساعد الاجتهاد ثانياً ، واستأنفت العمل لا كَسِلا ولا متوانياً ، ووضعت هذا التصنيف،على أحسن إحكام وترصيف ، وَتَتَبَّعْتُ فيه مُقْفَلاَت مسائل الإعراب فافتتحتها ، وَمُعْضِلاتٍ يستشكلها الطلابُ فأوضحتها ونقحتها ،وأغلاطاً وَقَعَتْ لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها .

فدونك كتاباً تُشَدُّ الرِّحَالُ فيادونه ، وتقف عنده فحول الرجال ولا يَعْدُونه ، إذ كان الوضع فى هذا الغرض لم تسمحْ قريحة بمثاله ، ولم يَنْسُجْ ناسجٌ على مِنْوَاله .

ومما حَثَّنِى على وضعه أننى لما أنشأتُ فى معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ « الإعراب عن قواعد الإعراب» حَسُنَ وَقْعُها عند أولى الألباب، وسار نفعها فى جماعة الطلاب مع أن الذى أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادَّخَرته عنها كشَذْرَة من عِقْدِ نَحْر ، بل

(١) تختلف النسخ فى هذه التقدمة ، وظاهر أنها ليست من كلام المؤلف

كقَطْرة من قطرات بَحْر ، وها أنا بائح بما أسررته ، مفيدٌ لما قررته وحَرَّرْته ، مُقَرِّبٌ فوائدَه للأفهام ، واضع فرائده على طَرَفِ الثُّمام ؛ ليناها الطلاب بأدنى إلمام ، سائلٌ مَنْ حسن خِيمُه ، وسلم من داء الحسد أديمُه ، إذا عَثَرَ على شيء طغى به القلم ، أو زلَّت به القَدَم ، أن يغتفر ذلك فى جَنْبِ ماقربْتُ إليه من البعيد ، ورددت عليه من الشَّريد ، وأرحته من التعب ، وصيَّرْت القاصِيَ يناديه من كَثَب ، وأن يُحْضِر قلبَه أن الجواد قد يكْبو ، وأن الصارم قد يَنْبو ، وأن النار قد تَخْبو ، وأن الإنسان محلُّ النسيان ، وأن الحسنات يذهبن السيئات :

١ ـ وَمَنْ ذا الذى تُرْضَى سَجَاياه كُلُّها؟ كفى المرءَ نُبْلاً أن تُعَدَّ مَعَايبُه

وينحصر فى ثمانية أبواب .

الباب الأول ، فى تفسير المفردات وذكر أحكامها .

الباب الثانى ، فى تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها .

الباب الثالث ، فى ذكر مايتردَّد بين المفردات والجمل ، وهو الظرف والجار والمجرور ، وذكر أحكامهما .

الباب الرابع ، فى ذكر أحكام يكثر دَوْرُها ، ويقبح بالمعرب جَهْلُها .

الباب الخامس ، فى ذكر الأوْجُهِ التى يدخل على المعربِ الخَلَلُ من جهتها .

الباب السادس ، فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصوابُ خلافُها

الباب السابع ، فى كيفية الإعراب .

الباب الثامن ، فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية

واعلم أننى تأمَّلْتُ كتب الإعراب فإذا السببُ الذى اقتضى طولَها ثلاثةُ أمورٍ :

أحدها : كثرة التكرار ، فإنها لم تُوضَعْ لإفادة القوانين الكلية ، بل للكلام على الصور الجزئية .

فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا

ذلك الكلام ، ألا ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول فى قوله تعالى : (هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب) ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه ، وحيث جاءهم مثلُ الضمير المنفصل فى قوله تعالى : (إنك أنت السميع العليم) ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضاً ، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل فى قوله تعالى : (كنت أنت الرقيب عليهم) ذكروا فيه وجهين ، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فَضْلا ، أله محل باعتبار ماقبله أم باعتبار مابعده أم لا محلَّ له ؟ والخلاف فى كون المرفوع فاعلا أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا فى نحو (إذا السماء انْشَقَّتْ) أو إنْ فى نحو (وإنِ امْرَأَةٌ خافت) أو الظرف فى نحو (أفى الله شك) أو لو فى نحو (ولو أنهم صبروا) وفى كون أنَّ وأنْ وصلتهما بعد حذف الجار فى نحو (شهد الله أنه لا إلهَ إلا هو) ونحو (حصرت صدورهم أنْ يُقَاتِلُوكُمْ) فى موضع خفض بالجار المحذوف على حَدِّ قوله :

٢ - [إذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةٍ ؟] أشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكف الأصابعُ

[ص ٦٤٣]

أو نَصْبٍ بالفعل [المذكور] على حد قوله :

٣ - [لَدُنْ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ] فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

[ص ٥٢٥ و ٥٧٦]

وكذلك يكررون الخلافَ فى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل ، وغير ذلك مما إذا استقصى أمَلَّ القلم ، وَأَعْقَبَ السَّأم ؛ فجمعتُ هذه المسائل ونحوَها مقررة محررة فى الباب الرابع من هذا الكتاب ، فعليك بمُرَاجعته ، فإنك تجد به كَنْزاً واسعاً تنفق منه ، وَمَنْهَلاً سائغاً تَرِدُهُ وَتَصْدُر عنه .

والأمر الثانى : إيراد مالا يتعلق بالإعراب ، كالكلام فى اشتقاق اسم ، أهو من السِّمة كما يقول الكوفيون أو من السُّمُوِّ كما يقول البصريون ؟ والاحتجاج لكل من الفريقين ، وترجيح الراجح من القولين ، وكالكلام على ألِفِهِ ، لم حذفت

من البسملة خطًّا ؟ وعلى باء الجر ولامه ، لم كسرتا لفظاً ؟ وكالكلام على ألف ذا الإشارية ، أزائدة هى كما يقول الكوفيون أم منقلبة عن ياء هى عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون ؟ والعجب من مكى بن أبى طالب إذ أَوْرَدَ مثل هذا فى كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب مع أن هذا ليس من الإعراب فى شىء ، وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها ، وتأنيثها وتذكيرها ، وماورد[1] فيها من اللغات ، وماروى من القراآت ، وإن لم يَنْبَنِ على ذلك شىء من الإعراب .

والثالث : إعراب الواضحات ، كالمبتدأ وخبره ، والفاعل ونائبه ، والجار والمجرور ، والعاطف والمعطوف ، وأكْثَرُ الناسِ استقصاء لذلك الحوفى .

وقد تجنَّبْتُ هذين الأمرين وأتيت مكانهما بمايتبصر به الناظر ، ويتمرن به الخاطر ، من إيراد النظائر القرآنية ، والشواهد الشعرية ، وبعض ما اتفق فى المجالس النحوية .

ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذى قصدته ، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته ، سميته بـ « مُغْنِى اللبيب ، عن كتب الأعاريب » وخطابى به لمن ابتدأ فى تعلم الإعراب ، ولمن استمسك منه بأوْثَقِ الأسباب .

ومن الله تعالى أستمد الصواب ، والتوفيق إلى مايُحْظِينى لديه بجزيل الثواب ، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطل ، وَالفَهْمَ من الزيغ والزلل ؛ إنه أكرم مسئول ، وأعظم مأمول .

---

(١) فى نسخة « وما ذكر فيها من اللغات »

الباب الأول

فى تفسير المفردات ، وذكر أحكامها

وأعنى بالمفردات الحروفَ وما تَضَمَّنَ معناها من الأسماء والظروف ؛ فإنها المحتاجة إلى ذلك ، وقد رتَّبْتُها على حروف المعجم ؛ ليسهل تناولها ، وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالا ؛ لِمَسِيسِ الحاجة إلى شرحها .

(حرف الألف)

الألف المفردة — تأتى على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفاً يُنادَى به القريبُ ، كقوله :

٤ — أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰذَا التَّدَلُّلِ [وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى]

ونقل ابن الخَبَّاز عن شيخه أنه للمتوسِّطِ ، وأن الذى للقريب « يا » وهذا خَرْقٌ لإجماعهم .

والثانى : أن تكون للاستفهام ، وحقيقتُه : طَلَبُ الفَهْم ، نحو « أزيد قائم » وقد أجيز الوجهان فى قراءة الحرميين (أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيل) وكونُ الهمزة فيه للنداء هو قولُ الفراء ، ويُبعده أنه ليس فى التنزيل نداء بغير « يا » ويقربُه سلامتُه من دَعْوَى المجاز ، إذ لا يكون الاستفهامُ منه تعالى على حقيقته ، ومن دعوى كثرة الحذف ؛ إذ التقدير عند مَنْ جعلها للاستفهام : أَمَنْ هو قانتٌ خيرٌ أم هذا الكافر ، أى المخاطَبُ بقوله تعالى : (قل تمتع بكفرك قليلا) فحذف شيئان : معادِلُ الهمزة والخبرُ ، ونظيره فى حذف المُعادِل قولُ أبى ذُؤَيْبٍ الهذَلى :

٥ — دَعَانِى إِلَيْهَا الْقَلْبُ ؛ إِنِّى لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

[ص ٤٣ و ٦٢٨]

تقديره : أم غَىٌّ ، ونظيره فى مجىء الخبر كلمة « خير » واقعةً قبل أم (أَفَمَنْ يُلْقَى

فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمَّنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ولك أن تقول : لاحاجة إلى تقدير مُعَادِلٍ فى البيت ؛لصحة قولك : ماأدرى هل طلابُها رُشْد ، وامتناع أن يؤتى لهل بمعادل ، وكذلك لاحاجة فى الآية إلى تقدير مُعَادل ؛ لصحة تقدير الخبر بقولك : كمن ليس كذلك ، وقد قالوا فى قوله تعالى : (أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت) :إن التقدير : كمن ليس كذلك ، أولم يُوَحِّدُوهُ ، ويكون (وجعلوا لله شركاء) معطوفا على الخبر على التقدير الثانى ، وقالوا : التقدير فى قوله تعالى : (أفمن يَتَّقِي بوَجْهِه سُوءَ العذاب يوم القيامة) أى كمن يُنَعَّمُ فى الجنة ، وفى قوله تعالى : (أفمن زُيِّنَ له سُوءُ عمله فرآه حسنا) أى كمن هَدَاه الله ؛ بدليل (فإن الله يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) أو التقدير : ذَهَبَتْ نفسُكَ عليهم حَسْرَةً ، بدليل قوله تعالى : (فلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عليهم حَسَرَاتٍ) وجاء فى التنزيل موضعٌ صُرِّحَ فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ ، على العكس مما نحن فيه ، وهو قوله تعالى : (كَمَنْ هُوَ خالدٌ فى النار وَسُقُوا ماءً حَمِيمًا) أى أَمَنْ هو خالد فى الجنة يُسْقَى من هذه الأنهار كمن هو خالد فى النار ، وجاء مصرحًا بهما على الأصل فى قوله تعالى: (أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا) (أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ) .

والألفُ أصلُ أدوات الاستفهام ، ولهذا خصت بأحكام :

أحدها : جواز حَذْفِها،سواء تقدمت على «أم» كقول عمر بن أبى ربيعة :

٦ — بَدَا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَتْ وَكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ
فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ ؟

أراد أبسبع ، أم لم تتقدَّمْها كقول الكُمَيْت :

٧ — طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أراد أَوَذُو الشيب يلعب ؟ واختلف فى قول عمر بن أبى ربيعة :

٨ — ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ

فقيل : أراد أتحبها ، وقيل : إنه خبر ، أى أنت تحبها ، ومعنى « قلت بَهْرًا » قلت أحبها حبا بَهَرَنِى بَهْرًا ، أى غَلَبنى غلبةً ، وقيل : معناه عجبا ، وقال المتنبى :

٩ ـ أَحْيَا وَأَيْسَرَ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلاَ وَالْبَيْنُ جَارَ عَلَى ضَعْفِى وَمَا عَدَلا

وأَحْيَا : فعلٌ مضارع ، والأصل أأحْيَا ، فحذفت همزة الاستفهام ، والواو للحال ، والمعنى التعجب من حياته ، يقول : كيف أحْيَا وأقلُّ شىء قاسيته قد قتل غيرى ، والأخفش يقيس ذلك فى الاختيار عند أمْنِ اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ) وقوله تعالى : (هٰذَا رَبِّى) فى المواضع الثلاثة والمحققون على أنه خبر ، وأنَّ مثل ذلك يقوله مَنْ يُنصِف خَصْمه مع علمه بأنه مُبْطل ؛ فيحكى كلامه ثم يكرُّ عليه بالإبطال بالحجة ، وقرأ ابن مُحَيْصن (سواء عليهم أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام :« وإنْ زَنَى وإنْ سَرَق ؟ » فقال : « وإن زنى وإن سرق » .

والثانى : أنها تَرِدُ لطلب التَّصَوُّرِ ، نحو « أزيد قائم أم عمرو » ولطلب التصديق ، نحو « أَزَيْدٌ قائم ؟ » وَهَلْ مختصَّةٌ بطلب التصديق ، نحو «هل قام زيد » وبقية الأدوات مختصَّة بطلب التصوُّرِ ، نحو « مَنْ جاءك ؟ وماصَنَعت ؟ وكَمْ مالُكَ ؟ وأين بَيْتُك ؟ ومَتى سَفَرُكَ ؟ » .

الثالث : أنها تدخل على الإثبات كما تقدم ، وعلى النفى نحو (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) (أَوَ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَة) وقوله :

١٠ ـ أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاَقِى الَّذِى لاَقَاهُ أَمْثَالِى؟[ص٦٩]

ذكرهُ بعضهم ، وهو منتقضٌ بأمْ ؛ فإنها تشاركها فى ذلك ، تقول : أقام زيد أم لم يقم ؟ .

الرابع : تمام التصدير ، بدليلين ، أحدهما : أنها لا تُذْكر بَعْد «أم» التى للإضْرَاب كما يُذْكر غيرها ، لا تقول: أقام زيد أم أَقعَد ، وتقول : أم هل قعد ،

والثانى: أنها إذا كانت فى جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قُدمت على العاطف تنبيها على أصالتها فى التصدير، نحو (أو لَمْ يَنْظُرُوا) (أَفَلَمْ يَسِيرُوا) (أَثُمَّ إِذَا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو (وكيف تكفرون وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ ؟) (فأين تذهبون) (فأنَّى تؤفكون) (فهل يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ) (فأىُّ الْفَرِيقَيْنِ) (فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ) هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعة أوَّلُهم الزمخشرى، فزعموا أن الهمزة فى تلك المواضع فى محلها الأصلى، وأن العطف على جملة مُقَدَّرة بينها وبين العاطف، فيقولون : التقدير فى (أفلم يسيروا) (أفنضرب عنكم الذكر صفحا) (أفإن مات أو قتل انقلبتم) (أفما نحن بميتين) : أَمَكَثُوا فلم يسيروا فى الأرض، أنُهْمِلُكم فنضرب عنكم الذكر صفحا، أنؤمنون به فى حياته فإن مات أو قتل انقلبتم، أنحن مُخَلَّدُون فما نحن بميتين، ويضعف قولهم ما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد [فى جميع المواضع] أما الأول فلدَعْوَى حذف الجملة، فإن قُوبِلَ بتقديم بعض المعطوف فقد يقال : إنه أسهل منه ؛ لأن المُتَجَوَّزَ فيه على قولهم أقلُّ لفظا، مع أن فى هذا التجوز تنبيهاً على أصالة شىء فى شىء، أى أصالة الهمزة فى التصدير، وأما الثانى فلأنه غير ممكن فى نحو (أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ) وقد جَزَم الزمخشرىُّ فى مواضع بما يقوله الجماعة، منها قوله فى (أفأمن أهل القرى) : إنه عطف على (فأخذناهم بَغتةً) وقوله فى (أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَآبَاؤُنا) فيمن قرأ بفتح الواو : إن (آباؤنا) عطف على الضمير فى (مبعوثون) وإنه اكتفى بالفَصْل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوَّز الوجهين فى موضع، فقال فى قوله تعالى : (أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ) : دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسَّطَت الهمزة بينهما، ويجوز أن يُعْطَف على محذوف تقديره : أَيَتَوَلَّوْن فَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُون .

فصل

قد تخرج الهمزةُ عن الاستفهام الحقيقى ، فترد لثمانيةِ معانٍ :

أحدها : التَّسْوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة « سواء » بخصوصها ، وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعد « ما أبالى » و « ما أدرى » و « ليت شعرى » ونحوهن ، والضابطُ : أنَّها الهمزةُ الداخلةُ على جملة يصحُّ حلول المصدر محلَّها ، نحو (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) ونحو « ما أبالى أقُمْتَ أم قَعَدْتَ » ألا ترى أنه يصح : سواء عليهم الاستغفار وعَدَمُه ، وما أبالى بقيامك وعَدَمِه .

والثانى : الإنكار الإبطالى ، وهذه تقتضى أن ما بعدها غير واقع ، وأن مُدَّعيه كاذب ، ونحو (أفأصفاكم ربُّكم بالبَنِينَ واتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا) (فاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ) (أَفَسِحْرٌ هَذَا) (أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ) (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا) (أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ) ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفىَ ما بعدها لزم ثبوتُه إن كان منفيا ؛ لأن نفى النفى إثبات ، ومنه (أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) أى اللهُ كافٍ عبدَه ، ولهذا عطف [مدخول الواو من] (وَوَضَعْنَا) على (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) لما كان معناهُ شَرَحْنا ، ومثله (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ، وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى) (أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ، وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ) ولهذا أيضاً كان قولُ جريرٍ فى عبد الملك :

١١ — أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

مَدْحا ، بل قيل : إنه أَمْدَحُ بيتٍ قالته العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقى لم يكن مَدْحًا ألبتة .

والثالث : الإنكار التوبيخى ؛ فيقتضى أن مابعدها واقعٌ ، وأن فاعِلَهُ مَلُومٌ ،

نحو (أتعبدون ما تنحتون) (أغير الله تدعون) (أئفكاً آلهة دون الله تريدون) (أتأتون الذكران) (أتأخذونه بهتاناً) وقول العجاج :

١٢ — أطرباً وأنت قنسري والدهر بالإنسان دواري ؟[ص٦٨١]

أى أتطرب وأنت شيخ كبير ؟ .

والرابع : التقرير ، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذى تقرره به ، تقول فى التقرير بالفعل : أضربت زيداً ؟ وبالفاعل : أأنت ضربت زيداً ، وبالمفعول : أزيداً ضربت ، كما يجب ذلك فى المستفهم عنه ، وقوله تعالى:(أأنت فعلت هذا) محتملٌ لإرادة الاستفهام الحقيقى ، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، ولإرادة التقرير ، بأن يكونوا قد علموا ، ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريراً به ؛ لأن الهمزة لم تدخل عليه ، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعِلِ بقوله : (بل فعله كبيرهم هذا) .

فإن قلت : ما وَجْهُ حَمْلِ الزمخشرى الهمزة فى قوله تعالى : (ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) على التقرير ؟ .

قلت : قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفى ، لا التقرير بالنفى ، والأولى أن تُحْمَل الآية على الإنكار التوبيخى أو الإبطالى ، أى ألم تعلم أيها المنكر للنسخ .

والخامس : التهكم ، نحو (أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا)

والسادس : الأمر ، نحو (أأسلمتم) أى أسلموا .

والسابع : التعجب ، نحو (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) .

والثامن : الاستبطاء ، نحو (ألم يأن للذين آمنوا) .

وذكر بعضهم معانىَ أُخَرَ لاصحة لها .

تنبيه — قد تقع الهمزة فعلا ، وذلك أنهم يقولون « وَأى » بمعنى وَعَدَ ، ومضارعه يَئِي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، كما تقول : وَفَى يَفِي ، ووَفَى يَفِي ، والأمر منه إِفْ ، بحذف الالف [للأمر] وبالهاء للسكت فى الوقف ، وعلى ذلك يتخرج اللغزُ المشهور ، وهو قوله :

١٣ — إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةُ الْحَسْنَاءُ وَأَى مَنْ أَضْمَرَتْ بِخِلٍّ وَفَاءَ

فإنه يقال : كيف رُفِع اسم إنَّ وصفته الأولى ؟ والجواب : أن الهمزة فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والأصل إِئْنَّ بهمزة مكسورة ، وياء ساكنة للمخاطبة ، ونون مشددة للتوكيد ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما فى قوله :

١٤ — لَتَقْرَ عِنَّ عَلَى السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتِ يَوْماً بَعْضَ أَخْلَاقِي

وهندُ : منادى مثل (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) والمليحةُ : نعتٌ لها على اللفظ كقوله :

١٥ — * يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ *

والحسناء : إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه :

١٦ — يَعُودُ الْفَضْلُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَتَفْرُجُ عَنْهُمُ الْكَرَبَ الشِّدَادَا
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

وإما بتقدير أمدح ، وإما نعت لمفعول به محذوف ، أى عِدِى ياهند الخلةَ الحسناء ، وعلى الوجهين الأولَيْنِ فيكون إنما أمَرَها بإيقاع الوعد الوفى ، من غير أن يعين لها الموعود ، وقوله « وَأَىَ » مصدرٌ نوعىٌّ منصوب بفعل الأمر ، والأصل وَأْياً مثل وَأْيِ مَنْ ، ومثله (فَأْخُذْ نَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ) وقوله « أضمرتْ » بتاء التأنيث محمول على معنى مَنْ مثل « مَنْ كانت أمك ؟ » .

(آ) بالمد ـ حرفٌ لنداء البعيد ، وهو مسموع ، لم يذكره سيبويه ، وذكره غيرُه .

(أيَا) حرف كذلك ، وفى الصِّحَاح أنه [حرف] لنداء القريب والبعيد ، وليس كذلك ، قال الشاعر :

١٧ — أيَا جَبَلَىْ نَعْمَانَ بالله خَلِّيَا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إلى نَسِيمُهَا

وقد تبدل همزتها هاء ، كقوله :

١٨ — فأَصَاخَ يَرْجُو أنْ يَكُونَ حَيَاً وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ : هَيَا رَبَّا

(أجَلْ) بسكون اللام ـ حرفُ جوابٍ مثل نَعَمْ ؛ فيكون تصديقاً للمخبِر ، وإعلاما للمستخبِر ، ووَعْداً للطالب ؛ فتقع بعد نحو « قام زيد » ونحو « أقام زيد » ونحو « أضْربْ زيداً » وقَيَّد المالقىُّ الخبرَ بالمثبت ، والطلبَ بغير النهى ، وقيل : لا تجىء بعد الاستفهام ، وعن الأخفش هى بعد الخبر أحسنُ من نَعَمْ ، ونَعَمْ بعد الاستفهام أحْسَنُ منها ، وقيل : تختص بالخبر ، وهو قول الزمخشرى وابن مالك وجماعة ، وقال ابن خروف : أكثر ما تكون بعده .

(إذَنْ) فيها مسائل :

الأولى : فى نوعها ، قال الجمهور : هى حرف ، وقيل : اسم ، والأصل فى « إذن أكْرِمَكَ » إذَا جئتنى أكْرِمُك ، ثم حذفت الجملة ، وعُوِّض التنوين عنها ، وأضمرت أنْ ، وعلى القول الأول ؛ فالصحيح أنها بسيطة ، لا مُرَكبة من إذْ وأنْ ، وعلى البَسَاطة فالصحيح أنها الناصبة ، لا أنْ مضمرة بعدها .

المسألة الثانية : فى معناها ؛ قال سيبويه : معناها الجوابُ والجزاء ، فقال الشلوبين : فى كل موضع ، وقال أبو على الفارسى : « فى الأكثر » ، وقد تتمحَّضُ للجواب ، بدليل أنه يقال لك : أحبك ، فتقول : إذن أظنك صادقا ،

إذ لا مجازاة هنا ضرورة » .

والأكثر أن تكون جوابا لإن أو لَوْ ظاهرتين أو مقدرتين؛ فالأول كقوله:

١٩ — لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذاً لا أُقِيلُهَا

وقول الحماسى :

٢٠ — لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِى
بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا [ص ٢٥٧]
إِذاً لَقَامَ بِنَصْرِى مَعْشَرٌ خُشُنٌ
عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لاَنَا

فقوله « إذاً لقام بنصرى » بدلٌ من « لم تستبح » وبدلُ الجواب جواب ، والثانى نحو أن يقال : آتيك ، فتقول : « إذن أكرمك » أى : إن أتيتنى إذن أكرمك ، وقال الله تعالى : (ما اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلٰهٍ ، إِذَنْ لَذَهَبَ كُلُّ إِلٰهٍ بِمَا خَلَقَ ، وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) قال الفراء : حيث جاءتْ بعدها اللامُ فقبلها لو مقدرة ، إن لم تكن ظاهرة .

المسألة الثالثة : فى لفظها عند الوقف عليها ، والصحيحُ أن نونها تبدل ألفا ، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ، وقيل : يُوقَف بالنون ، لأنها كنون لَنْ وإنْ وروى عن المازنى والمبرد ، وينبنى على الخلاف فى الوقف عليها خلاف فى كتابتها ؛ فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رُسِمَتْ فى المصاحف ، والمازنىُّ والمبردُ بالنون ، وعن الفراء إن عَمِلَتْ كتبت بالألف ، وإلاَّ كتبت بالنون ؛ للفرق بينهما وبين إذَا ، وتبعه ابن خروف .

المسألة الرابعة : فى عملها، وهو نصب المضارع ، بشرط تَصْدِيرها ، واستقباله ، واتصالها أو انفصالها بالقَسَم أو بلا النافية، يقال : آتيك ، فتقول « إِذَنْ أُكْرِمَكَ » ولو قلت « أنا إذن » قلت « أُكْرِمُكَ » بالرفع ؛ لفوات التصدير ، فأما قوله

٢١ — لاَ تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيرَا إِنِّى إِذاً أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فمؤول على حذف خبر إنّ ، أى إنِّى لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف ما بعده ، ولو قلت « إذاً يا عبدَ الله » قلت : « أُكْرِمُكَ » بالرفع ؛ للفصل بغير ما ذكرنا ، وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، وابنُ بابشاذ الفصلَ بالنداء وبالدعاء ، والكسائى وهشام الفصلَ بمعمول الفعل ، والأرجحُ حينئذٍ عند الكسائى النصبُ ، وعند هشام الرفعُ ، ولو قيل لك « أحبك » فقلت « إذن أظنك صادقا » رفعت ؛ لأنه حَالٌ .

تنبيه — قال جماعة من النحويين : إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان ، نحو (وإذن لا يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً) (فإِذَنْ لا يأْتُونَ النَّاسَ نَقِيرا) وقرىء شاذا بالنصب فيهما ، والتحقيقُ أنه إذا قيل : « إن تَزُرْنِى أَزُرْكَ وإِذَنْ أُحْسِنَ إِلَيْكَ » فإِنْ قَدَّرْتَ العطفَ على الجواب جَزَمْتَ وبطل عمل إذن لوقوعها حَشْوا ، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفعُ والنصبُ لتقدم العاطف ، وقيل : يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنَفٌ ، لأن المعطوف على الأول أول ومثل ذلك « زيد يَقُومُ وإذن أحسن إليه » إن عَطَفْتَ على الفعلية رفعتَ ، أو على الاسمية فالمذهبان .

(إِنْ) المكسورة الخفيفة — ترد على أربعة أوْجُهٍ :

أحدها : أن تكون شرطية ، نحو (إن يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لهم) (وإن تَعُودُوا نَعُدْ) وقد تقترن بلا النافية فيظُنُّ مَنْ لا معرفة له أنها إلاَّ الاستثنائية ، نحو (إلا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ الله) (إِلاَّ تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ) (وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِى أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (وإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ) وقد بلغنى أن بعض مَنْ يدَّعى الفضل سئل فى (إلا تفعلوه) فقال : ما هذا الاستثناء ؟ متصل أم منقطع ؟ .

الثانى : أن تكون نافية ، وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو (إِنِ الْكَافِرُونَ

إلاَّ فى غُرُورٍ) (إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلاَّ اللاَّئِى وَلَدْنَهُمْ) ومن ذلك (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ) أى : وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به ؛ فحذف المبتدأ ، وبقيت صفته ، ومثله (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا) وعلى الجملة الفعلية نحو (إِنَ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى) (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا)(وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً) (إِنْ يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا) .

وقولُ بعضهم : لا تأتى إنِ النافيةُ إلا وبعدها إلاَّ كهذه الآيات ، أو لَمَّا المشددة التى بمعناها كقراءة بعض السبعة (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) بتشديد الميم ، أى ما كل نفس إلا عليها حافظ ، مردودٌ بقوله تعالى : (إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا) (قُلْ إِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ) (وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ) .

وَخَرَّج جماعة على إن النافية قولَه تعالى : (إِنْ كنا فاعلين) (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ) وعلى هذا فالوقف هنا ، وقوله تعالى : (وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ) أى فى الذى ما مكناكم فيه ، وقيل : زائدة ، ويؤيد الأولَ (مَكَّنَّاهُمْ فِى الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ) وكأنه إنما عُدِلَ عن مالم يتكرر فيثقل اللفظ ، قيل : ولهذا لما زادوا على ما الشرطية ما قَلَبُوا ألف ما الأولى هاء فقالوا : مَهْمَا ، وقيل : بل هى فى الآية بمعنى قد ، وإن من ذلك (فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى) وقيل : فى هذه الآية : إن التقدير وإن لم تنفع ، مثل (سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحر) أى والبردَ ، وقيل : إنما قيل ذلك بعد أنْ عَمَّهم بالتذكير ولزمتهم الحجة ، وقيل : ظاهره الشرط ومعناه ذَمُّهم واستبعادٌ لنفع التذكير فيهم ، كقولك : عِظِ الظالمين إن سَمِعُوا منك ، تريد بذلك الاستبعاد ، لا الشرط .

وقد اجتمعت الشرطية والنافية فى قوله تعالى (وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ) الأولى شرطية ، والثانية نافية ، جوابٌ للقَسَم الذى آذَنَتْ به اللام الداخلة على الأولى ، وجوابُ الشرط محذوف وجوبا .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء ، وأجاز الكسائى

والمبرد إعمالها عمل ليس ، وقرأ سعيدُ بن جُبَيْر (إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ) بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين ، ونصب عباداً وأمثالكم ، وسمع من أهل العالية « إِنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِالْعَافِيَةِ » وَ « إِنْ ذلك نَافِعَكَ ولاضَارَّكَ » ومما يتخرج على الإهمال الذى هو لغة الأكثرين قولُ بعضهم : « إِنٌّ قَائِمٌ » وأصْلُه إِنْ أنا قائم ؛ فحذفت همزة أنا اعتباطاً ، وأدغمت نون إِنْ فى نونها ، وحذفت ألفها فى الوصل ، وسمع « إِنٌّ قَائِمًا » على الإعمال ؛ وقولُ بعضهم نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس فى التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت مردودٌ ؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت ، ولهذا تقول « هٰذَا قَاضٍ » بالكسر لا بالرفع ؛ لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين ؛ فهى مُقَدَّرة الثبوت ، وحينئذٍ فيمتنع الإدغام ؛ لأن الهمزة فاصلة فى التقدير ، ومثل هذا البحث فى قوله تعالى : (لٰكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى) .

الثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة ، فتدخل على الجملتين : فإن دخلَتْ على الاسمية جاز إعمالها خلافا للكوفيين ، لنا قراءة الحرميين وأبى بكر (وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا ليوفينهم) وحكاية سيبويه « إِنْ عَمْرًا لمنطلقٌ » ويكثر إهمالها ، نحو (وَإِنْ كُلُّ ذٰلِكَ لما مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (وَإِنْ كُلٌّ لما جميعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) وقراءة حفص (إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ) وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هٰذَان ، ومن ذلك (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عليها حافظ) فى قراءة من خفف لَمَّا وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً ، والأكثر كَوْنُ الفعل ماضيا ناسخا ، نحو (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ) (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) ودونه أن يكون مضارعا ناسخاً ، نحو (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ) (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) ويقاس على النوعين اتفاقا ، ودون هذا أن يكون ماضيا غير ناسخ ، نحو قوله :

٢٣ — شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ولا يقاس عليه خلافا للأخفش ، أجاز « إنْ قَامَ لأنا ، وإن قَعَدَ لأنْتَ » ودون هذا أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم « إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وَإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ » ولا يقاس عليه إجماعا ، وحيث وجدت إنْ وبعدها اللام المفتوحة كما فى هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد ، وفى هذه اللام خلاف يأتى فى باب اللام ، إن شاء الله تعالى .

الرابع : أن تكون زائدة كقوله :

٢٣ — مَا إنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ [إذَنْ فَلَا رَفَعَتْ سَوْطِي إلَيَّ يَدِي]

وأكثر مازيدت بعد « ما » النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما فى البيت ، أو اسمية كقوله :

٢٤ — فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ، وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدُولَةُ آخَرِينَا

وفى هذه الحالة تكف عمل « ما » الحجازية كما فى البيت ، وأما قوله :

٢٥ - بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبَا وَلَا صَرِيفًا ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

فى رواية من نصب ذهبا وصريفا ، فخرج على أنها نافية مؤكدة لما .

وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله :

٢٦ — يُرَجِّى الْمَرْءُ مَا إنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ [ص ٦٧٩]

وبعد ما المصدرية كقوله :

٢٧ — وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

[ص ٣٨ و ٣٠٤ و ٦٧٩]

وبعد ألا الاستفتاحية كقوله :

٢٨ — أَلَا إنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبًا أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبَا

وَقَبْلَ مَدِّهِ الإنكار ، سمع سيبويه رجلا يقال له : أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال : أأنا إنيه ؟ منكرا أن يكون رأيه عَلَى خلاف ذلك ، وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد الإيجابية ، وهو سَهْو ، وإنما تلك أن المفتوحة .

وزيد على هذه المعانى الأربعة معنَيَانِ آخران ، فزعم قُطْرُب أنها قد تكون بمعنى قد كما مر فى (إنْ نَفَعَتِ الذكرى) وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ ، وجعلوا منه (وَاتَّقُوا اللهَ إنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (لتدخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ) وقوله عليه الصلاة والسلام « وَإنَّا إنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لاَحِقُونَ » ونحو ذلك مما الفعلُ فيه محقَّقُ الوقوعِ ، وقوله :

٢٩ — أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّنَا جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ؟

[ص ٣٥ و ٣٦]

قالوا : وليست شرطية ، لأن الشرط مستقبل ، وهذه القصة قد مضت .

وأجاب الجمهور عن قوله تعالى (إن كنتم مؤمنين) بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب ، كما تقول لابنك : إنْ كُنْتَ ابنى فلا تَفْعَلْ كذا .

وعن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو بأن أصل ذلك الشرط ، ثم صار يذكر للتبرك ، أو أن المعنى لتدخُلُنَّ جميعاً إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول ، وهذا الجواب لا يدفع السؤال ، أو أن ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين أخبرهم بالمنام ، فحكى ذلك لنا ، أو من كلام المَلَك الذى أخبره فى المنام .

وأما البيت فمحمُول على وجهين :

أحدهما : أن يكون على إقامة السبب مُقَام المسبَّب ، والأصل أَتَغْضَبُ إن افْتَخَرَ مفتخِرٌ بسبب حزِّ أُذُنَىْ قتيبة ، إذ الافتخارُ بذلك يكون سبباً للغضب ومسبباً عن الحزِّ .

الثانى : أن يكون على معنى التبين ، أى أتغضب إنْ تبيَّنَ فى المستقبل أن أذنى قتيبة حُزَّتا فيما مضى ، كما قال الآخر :

٣٠ — إذَا مَا انْتَسَبْتَ لَمْ تَلِدْنِى لَئِيمَةٌ وَلَمْ تَجِدِى مِنْ أَنْ تُقِرِّى بِهِ بُدًّا

أى يتبين أنى لم تلدنى لئيمةٌ .

وقال الخليل والمبرد : الصوابُ « أَنْ أَذْنَا » بفتح الهمزة من أَنْ ، أى لأن أَذْنَا ، ثم هى عند الخليل أن الناصبة ، وعند المبرد أنها أن المخففة من الثقيلة .

ويردُّ قولَ الخليل أنَّ أنِ الناصبةَ لا يليها الاسمُ على إضمار الفعل ، وإنما ذلك لإن المكسورة ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) .

وعلى الوجهين يتخرَّجُ قولُ الآخر :

٣١ — إِنْ يَقْتُلُوكَ ، فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ
عَاراً عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ [ص ١٣٤ و ٥٠٣]

أى إِنْ يفتخروا بسبب قتلك ، أو إِنْ يتبين أنهم قتلوك .

(أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون — على وجهين : اسم ، وحرف .

والاسمُ على وجهين : ضمير المتكلم فى قول بعضهم « أَنْ فَعَلْتُ » بسكون النون ، والأكثرون على فتحها وَصْلاً ، وعلى الإتيان بالألف وقفاً ، وضمير المخاطب فى قولك « أَنْتُ ، وَأَنْتِ ، وأنتما ، وأنتُمْ ، وأنتنَّ » على قول الجمهور : إن الضمير هو أَنْ والتاء حرف خطاب .

والحرف على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع ، وتقع فى موضعين ، أحدهما : فى الابتداء ، فتكون فى موضع رفع نحو (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ) (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) وزعم الزجاج أن منه (أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ) أى خير لكم ، فحذف الخبر ، وقيل : التقدير مخافةَ أن تبروا ، وقيل فى (فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوه) : إن أحق خبر عما بعده ، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه ، وفى (وَاللَّهُ وَرَسُولُه أَحَقُّ أَن يُرْضُوه) كذلك ، والظاهرُ فيهما أن الأصلَ أحقٌّ بكذا . والثانى : بعد لفظ دال

على معنى غير اليقين ؛ فتكون فى موضع رفع نحو (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ) (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا) الآية ، ونحو « يُعْجِبُنِى أَنْ تَفْعَلَ » ونصب نحو (وَمَا كَانَ هَـٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى) (يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ) (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا) وخفض نحو (أَوْ ذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا) (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) (وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ) ومحتملة لهما نحو (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي) أصله فى أن يغفر لى ، ومثله (أَنْ تَبَرُّوا) إذا قدر فى أن تبروا أو لئلا تبروا ، وهل المحلُّ بعد حذف الجار جر أو نصب ؟ فيه خلاف ، وسيأتى ، وقيل : التقدير مخافةَ أن تبروا ، واختلف فى المحل من نحو « عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » فالمشهور أنه نصب على الخبرية ، وقيل : على المفعولية ، وإنَّ معنى « عَسِيتَ أَنْ تَفْعُلَ » قاربتَ أن تفعل ، وَنُقِلَ عن المبرد ، وقيل : نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب ، نقله ابن مالك عن سيبويه ، وإن المعنى دَنَوْتَ من أن تفعل أو قاربت أن تفعل ، والتقدير الأول بعيد ؛ إذ لم يُذْكر هذا الجار فى وقت ، وقيل : رفع على البدل سدَّ مَسَدَّ الجزأين كما سدَّ فى قراءة حمزة (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ) مَسَدَّ المفعولين .

وأنْ هذه موصولٌ حرفى ، وتُوصَل بالفعل المتصرف ، مضارعا كان كما مر ، أو ماضيا نحو (لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا) (وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ) أو أمراً كحكاية سيبويه « كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ » . هذا هو الصحيح .

وقد اختلف من ذلك فى أمرين :

أحدهما : كون الموصولة بالماضى والأمر هى الموصولة بالمضارع ، والمخالفُ فى ذلك ابنُ طاهرٍ ، زعم أنها غيرها ، بدليلين ؛ أحدهما : أن الداخلة على المضارع تُخَلِّصه للاستقبال ، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ، والثانى : أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إنِ الشرطية ، ولا قائل به .

والجوابُ عن الأول أنه منتقضٌ بنون التوكيد ؛ فإنها تخلص المضارعَ للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد [واتفاق] ، وبأدوات الشرط فإنها أيضاً تُخَلّصه مع دخولها على الماضى باتفاق .

وعن الثانى أنه إنما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت القلبَ إلى الاستقبال فى معناه فأثرت الجزم فى مَحَلّه ، كما أنها لَمَا أثرت التخليصَ إلى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصبَ فى لفظه .

الأمر الثانى : كونها تُوصَل بالأمر ، والمخالف فى ذلك أبو حيان ، زعم أنها لا تُوصَل به ، وأن كل شىء سمع من ذلك فأنْ فيه تفسيريةٌ ، واستدل بدليلين : أحدهما : أنها إذا قُدِّرا بالمصدر فات معنى الأمر ، الثانى : أنهما لم يقَعَا فاعلا ولا مفعولا ، لا يصح « أعْجَبَنى أنُ قُمْ » ولا « كَرِهْتُ أنْ قُمْ » كما يصح ذلك مع الماضى ومع المضارع .

والجوابُ عن الأول أن فَوَات معنى الأمرية فى الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفَوات معنى المضى والاستقبال فى الموصولة بالماضى والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ، ثم إنه يُسَلَّم مصدرية أن المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها فى نحو (وَالْخَامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللهِ عَلَيْهَا) إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقاً نحو سَقْياً وَرَعْياً .

وعن الثانى أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء ، لا لما ذكر ، ثم ينبغى له أن لا يسلم مصدريةَ كى ، لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا ، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل .

ثم مما يُقْطَعُ به على قوله بالبطلان حكايةُ سيبويه « كَتَبْتُ إليه بأنْ قُمْ » وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها فى قوله :

٣٢ — [هُنَّ الْحَرائِرُ لا رَبّاتُ أخْمِرَةٍ سُود الْمَحاجِرِ] لا يَقْرَأنَ بالسُّوَرِ

[ص١٠٩ و٦٧٥]

وهذا وهم فاحش ، لأن حروف الجر — زائدةً كانت أو غير زائدة — لا تدخل إلا على الاسم أو ما فى تأويله .

تنبيه — ذكر بعضُ الكوفيين وأبو عبيدة أنّ بعضهم يجزم بأنْ ، ونقله اللّحيانى عن بعض بنى صَبَاح من ضبة ، وأنشدوا عليه قوله :

٣٣ — إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وقوله :

٣٤ — أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثِقْلاً عَلَىَّ كَمَا هِيَا

وفى هذا نظر ، لأن عطف المنصوب عليه يدلُّ على أنه مسكن للضرورة ، لا مجزوم .

وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن مُحَيْصن (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) ، وقول الشاعر :

٣٥ — أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

[ص ٦٩٧]

وزعم الكوفيون أنّ أنْ هذه هى المخففة من الثقيلة شذّ اتصالُها بالفعل ، والصوابُ قولُ البصريين : إنها أن الناصبة أهملت حَمْلا على « ما » أختها المصدرية ، وليس من ذلك قوله :

٣٦ — وَلَا تَدْفِنَنِّى فِى الْفَلَاةِ ؛ فَإِنَّنِى أَخَافُ إِذَا مَا مُتُّ أَنْ لَا أُذَوَّقُهَا

كما زعم بعضُهم ، لأن الخَوْفَ هنا يقين ، فأنْ مخففة من الثقيلة .

والوجه الثانى : أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزِّل منزلتَه نحو (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (علم أنْ سَيَكُونُ) (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ) فيمن رفع تكون ، وقوله :

٣٧ — زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مِرْبَعُ

وأن هذه ثُلاثية الوضع ، وهى مصدرية أيضاً ، وتنصب الاسم وترفع الخبر ، خلافاً للكوفيين ، زعموا أنها لا تعمل شيئاً ، وشَرْطُ اسمها أن يكون ضميراً محذوفا ؛ وربما ثبت كقوله :

٣٨ — فَلَوْ أنكِ فى يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وهو مختص بالضرورة على الأصح ، وشرطُ خبرها أن يكون جملة ، ولا يجُوز إفراده ، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران ، وقد اجتمعا فى قوله :

٣٩ — بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا

الثالث : أن تكون مُفَسِّرةً بمنزلة أىْ ، نحو (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ) (وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ) وتحتمل المصدرية بأن يُقَدَّرُ قبلها حرف الجر ، فتكون فى الأولى أن الثُّنائية لدخولها على الأمر ، وفى الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية .

وعن الكوفيين إنكارُ أن التفسيرية البتَّةَ ، وهو عندى مُتَّجه ؛ لأنه إذا قيل « كَتَبْتُ إليه أنْ قُمْ » لم يكن قم نفسَ كتبت كما كان الذهبُ نفسَ العسجدِ فى قولك : هذا عَسْجَدٌ أى ذَهَبٌ ؛ ولهذا لو جئت بأى مكانَ « أنْ » فى المثال لم تجده مقبولا فى الطبع .

ولها عند مُثْبِتِها شروط :

أحدها : أن تُسْبَق بجملة ؛ فلذلك غُلِّط من جعل منها (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لله) .

والثانى : أن تتأخَّرَ عنها جملة ؛ فلا يجوز « ذكرت عسجدا أنْ ذهبا » بل يجب الإتيان بأىْ أو ترك حرف التفسير ، ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مَثَّلنا والاسمية نحو « كَتَبْتُ إليه أنْ ما أنتَ وهذا » .

والثالث : أن يكون فى الجملة السابقة معنى القول كما مر ، ومنه (وَانْطَلَقَ

المَلَأُ مِنهم أنِ امْشُوا) إذ ليس المراد بالانطلاق المَشْيَ ، بل انطلاقَ ألسنتهم بهذا الكلام ، كما أنه ليس المراد بالمشى المشى المتعارف ، بل الاستمرار على الشيء .

وزعم الزمخشرى أنّ التى فى قوله تعالى : (أنِ اتَّخِذِى مِنَ الجِبَالِ بُيُوتًا) مفسرة ، وردّهُ أبو عبدالله الرازى بأنّ قبله (وأوْحَى ربك إلى النحل) والوحى هنا إلهام بانفاق ، وليس فى الإلهام معنى القول ، قال : وإنما هى مصدرية ، أى باتخاذ الجبال بيوتا .

والرابع : أن لا يكون فى الجملة السابقة أحْرُفُ القول ؛ فلا يقال « قلت له أن افْعَلْ » وفى شرح الجُمَل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مُفَسِّرة بعد صريح القول ، وذكر الزمخشرى فى قوله تعالى (ماقُلْتُ لهم إلاّ ماأمَرْتَنى بهِ أنِ اعْبُدُوا الله) أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر ، أى ما أمرتهم إلا بما أمرتنى به أن اعبدوا الله ، وهو حسن ، وعلى هذا فيقال فى هذا الضابط : أن لا يكون فيها حروفُ القولِ إلا والقولُ مُؤَوَّل بغيره ، ولا يجوز فى الآية أن تكون مفسرة لأمرتنى ؛ لأنه لا يصح أن يكون (اعْبُدُوا الله ربى وربكم) مقولاً لله تعالى ؛ فلا يصح أن يكون تفسيرا لأمره ؛ لأن المفسَّر عينُ تفسيره ، ولا أن تكون مصدرية وهى وصلتها عطف بيان على الهاء فى به ، ولا بدلا من ما ، أما الأول فلأن عَطْفَ البيان فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات ، فكما أن الضمير لا يُنْعَت كذلك لا يُعطف عليه عطف بَيَانٍ ، ووهم الزمخشرى فأجاز ذلك ذُهُولا عن هذه النكتة ، وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد بن السيِّد وابنُ مالك ، والقياسُ معهما فى ذلك ، وأما الثانى فلأن العبادة لا يَعْمَلُ فيها فعلُ القول ، نعم إنْ أوَّلُ القولُ بالأمر كما فعل الزمخشرى فى وجه التفسيرية جاز ، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأطْلَقَ المنع .

فإن قيل : لعل امتناعه من إجازته لأن « أمَرَ » لا يتعدّى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلا ؛ فكذا ما أول به .

قلنا : هذا لازم له على توجيهه التفسيريةَ ؛ ويصح أن يُقدَّر بدلا من الهاء فى « به » ووهم الزمخشريُّ فمنع ذلك ؛ ظنًّا منه أن المبدَلَ منه فى قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد ، والعائد موجود حسًّا فلا مانع .

والخامس : أن لايدخل عليها جار ؛ فلو قلت « كتبت إليه بأنِ افعَلْ » كانت مصدرية .

مسألة ـ إذا وَلِيَ أن الصالحة للتفسير مضارعٌ معه لانحو « أشَرْتُ إليه أن لاتفعل » جاز رَفْعُه على تقدير لانافيةً ، وجَزْمُه على تقديرها ناهيةً ، وعليهما فأنْ مُفَسِّرة ، ونَصْبُهُ على تقدير لانافيةً وأنْ مصدرية ، فإن فُقِدت « لا » امتنع الجزم ، وجاز الرفع والنصب .

والوجه الرابع : أن تكون زائدة ، ولها أربعة مواضع :

أحدها ـ وهو الأكثر ـ أن تقع بعد لمَّا التوقيتية نحو (وَلَمَّا أنْ جاءت رُسُلُنا لُوطًا سِيء بهم) .

والثانى : أن تقع بين لَوْ وفعل القسم : مذكوراً كقوله :

٤٠ ـــ فأُقسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

أو متروكا كقوله :

٤١ ـــ أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الْعَتِيقِ

هذا قولُ سيبويه وغيره ، وفى معرب ابن عصفور أنها فى ذلك حرف جىء به لربط الجواب بالقَسَم ، ويُبعِده أن الأكثر تركُها ، والحروف الرابطة ليست كذلك .

والثالث ـ وهو نادر ـ أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله :

٤٢ ـــ وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

فى رواية من جر الظبية .

والرابع: بعد إذا ، كقوله :

٤٣ – فأمْهَلَهُ حَتَّى إذَا أنْ كأنَّه مُعَاطِي يَدٍ فى لُجَّةِ الماءِ غَامِرُ[1]

وزعم الأخفش أنها تزاد فى غير ذلك ، وأنها تنصب المضارع كما تجر مِنْ والباء الزائدتان الاسمَ ، وجعل منه (وَمَا لَنَا أنْ لاَ نَتَوَكَّلَ عَلَى الله) (ومالنا أنْ لانُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ) وقال غيره : هى فى ذلك مصدرية ، ثم قيل : ضمن مالنا معنى مامَنَعَنا ، وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت إعمالُ الجار والمجرور فى المفعول به ، ولأن الأصل أن لاتكون لازائدة ، والصوابُ قولُ بعضهم : إن الأصل ومالنا فى أن لانفعل كذا ، وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال ؛ بدليل دخولها على الحرف وهو لَوْ وكأنْ فى البيتين[2] ،وعلى الاسم وهو خَبْيَة فى البيت السابق[3] بخلاف حرف الجر الزائد ؛ فإنه كالحرف المُعَدَّى فى الاختصاص بالاسم ، فلذلك عمل فيه .

مسألة – ولا معنى لأنِ الزائدة غيرُ التوكيد كسائر الزوائد ، قال أبو حيان : وزعم الزمخشرىُّ أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر ، فقال فى قوله تعالى (ولما أنْ جاءت رُسُلُنَا لُوطاً سِىءَ بهِمْ) : دخلت أن فى هذه القصة ولم تدخل فى قصة إبراهيم فى قوله تعالى (ولما جاءتْ رُسُلُنَا إبْرَاهِيمَ بالْبُشْرَى قالوا سَلاَماً) تنبيهاً وتأكيداً على أن الإساءة كانت تَعْقُب المجىء ، فهى مؤكدة فى قصة لوط للاتصال واللزوم ، ولا كذلك فى قصة إبراهيم ، إذ ليس الجواب فيها كالأول ، وقال الشلوبين : لما كانت أنْ للسبب فى « جِئْتُ أن أعطى » أى للاعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجىء وتعقبه ، وكذلك فى قولهم « أما والله أنْ لَوْ فعلتَ لفعلْتُ » أكَّدَتْ أنْ مابعد لوو هو السبب فى الجواب ، وهذا الذى ذكَرَاه لايعرفه كبراء النحويين ، انتهى .

والذى رأيته فى كلام الزمخشرى فى تفسير سورة العنكبوت مانصه : أنْ صِلَةٌ أكدت وجود الفعلين مرتبا أحَدُهما على الآخر فى وَقتَيْنِ متجاورين لافاصل بينهما ،

(١) حقيقة القافية « غارف » (٢) هما الشاهدان ٤١ و٤٣ (٣) هو الشاهد رقم ٤٢

كأنهما وُجِدا فى جزء واحد من الزمان ، كأنه قيل : لما أحَسَّ بمجيئهم فاجأته المَساءة من غير رَيْث ، انتهى . والرَّيْثُ : البُطْء ، وليس فى كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين ، لإطْباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ماجىء به لتوكيده . ولمّا تُفيد وقوعَ الفعل الثانى عقب الأول وترتبه عليه ، فالحرف الزائد يؤكد ذلك ، ثم إن قصة الخليل التى فيها (قالوا سلاما) ليست فى السورة التى فيها (سيء بهم) ، بل فى سورة هود ، وليس فيها لمّا ، ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء ؟ وإنما يحسن اعتقاد تأخر الجواب فى سورة العنكبوت إذ الجواب فيها (قالوا إنا مُهلِكُوا أهل هذه القرية) ثم إن التعبير بالإساءة لَحْن ، لأن الفعل ثلاثى كما نطق به التنزيل ، والصوابُ المَساءة ، وهى عبارة الزمخشرى .

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين :

أحدهما : أن المفيد للتعليل فى مثاله إنما هو لام العلة المقدرة ، لا أنْ .

والثانى : أنّ أنْ فى المثال مَصْدَرية ، والبحث فى الزائدة .

تنبيه ـ وقد ذكر لأنْ معانٍ أربعة أخر :

أحدها : الشرطية كإن المكسورة ، وإليه ذهب الكوفيون ، وبُرَجِّحه عندى أمور .

أحدها : توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، والأصل التوافق ، فقرىء بالوجهين قوله تعالى (أنْ تَضِلَّ إحْدَاهما) (وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أنْ صدُّوكُمْ) (أفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مسرفين) وقد مضى أنه روى بالوجهين قوله :

* أتَغْضَبُ إنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا * [٢٩]

الثانى : مجىء الفاء بعدها كثيرا ، كقوله :

٤٤ — أبَا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

[ص ٥٩ ، ٤٣٧ ، ٦٩٤]

الثالث : عطفها على إن المكسورة فى قوله :

٤٥ - إمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلا فَاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية ، فلو كانت المفتوحة مصدريةً لزم عطفُ المفرد على الجملة ، وَتَعَسَّف ابنُ الحاجب فى توجيه ذلك ، فقال : لما كان معنى قولك « إن جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ » وقولك « أَكْرِمُكَ لإتيانك إياى » واحداً صَحَّ عطفُ التعليل على الشرط فى البيت ، ولذلك تقول « إن جئتنى وأحسنت إلىّ أكرمتك » ثم تقول « إن جئتنى ولإحسانك إلىّ أكرمتك » فتجعل الجواب لهما ، انتهى .

وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوماً ما .

المعنى الثانى : النفى كإنِ المكسورة أيضاً ، قاله بعضهم فى قوله تعالى (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) وقيل : إن المعنى ولا تؤمنوا بأن يُؤْتى أحد مثل ماأوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم ، وجملة القول اعتراض .

والثالث : معنى إذ كما تقدم عن بعضهم فى إن المكسورة ، وهذا قاله بعضهم فى (بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا) وقوله :

* أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا * [٢٩]

والصوابُ أنها فى ذلك كله مصدرية : وقبلها لام العلة مقدرة .

والرابع : أن تكون بمعنى لئلاَّ ، قيل به فى (يبين الله لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) وقوله :

٤٦ — نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا

والصواب أنها مصدرية ، والأصل كراهِيَةَ أن تضلُّوا ، ومخافَةَ أن تشتمونا ، وهو قول البصريين . وقيل : هو على إضمار لامٍ قبل أنْ ولا بعدها ، وفيه تعسف .

(إنَّ) — المكسورة المشدَّدة ، على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفَ توكيدٍ ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، قيل : وقد تنصبهما فى لغة ، كقوله :

٤٧ — إذَا أسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافاً ؛ إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وفى الحديث « إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفاً » وقد خُرِّج البيتُ على الحالية وأنَّ الخبر محذوف ، أى تَلْقاهم أسدا ، والحديثُ على أن القعر مصدر « قَعَرْتُ البئر » إذا بلغت قَعْرَها ، وسبعين ظرف ، أى إن بلوغَ قعرها يكون فى سبعين عاما .

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمُها ضمير شأنٍ محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام : « إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُون » الأصل إنه أى الشأن كما قال :

٤٨ — إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيها جَآذِراً وَظِبَاءَ [ص ٥٨٩]

وإنما لم تجعل « مَنْ » اسمها لأنها شرطية ، بدليل جزمها الفعلين ، والشرطُ له الصَّدْرُ ؛ فلا يعمل فيه ما قبله .

وتخريج الكسائى الحديثَ على زيادة مِنْ فى اسم إنَّ يأباه غيرُ الأخفش من البصريين ، لأن الكلام إيجاب ، والمجرور معرفة على الأصح ، والمعنى أيضاً يأباه ، لأنهم ليسوا أشدَّ عذاباً من سائر الناس .

وتُخَفَّف فتعمل قليلا ، وتُهْمَل كثيراً ، وعنْ الكوفيين أنها لا تخفف ، وأنه إذا قيل « إنْ زَيْدٌ لمنطلق » فإنْ نافية ، واللام بمعنى إلاَّ ، ويردُّه أن منهم مَنْ يعملها مع التخفيف ، حكى سيبويه « إنْ عمراً لَمُنْطَلِق » وقرأ الحرميان وأبو بكر (وإنْ كُلاًّ لما لَيُوَفِّيَنَّهم) .

الثانى : أن تكون حرفَ جوابٍ بمعنى نَعَمْ ، خلافا لأبى عُبَيدة ، استدلَّ المثبتون بقوله :

٤٩ — وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ [ص ٦٤٩]

وردَّ بأنا لا نسلِّم أن الهاء للسكت ، بل هي ضميرٌ منصوب بها ، والخبر محذوف ، أي إنه كذلك ، والجيدُ الاستدلالُ بقول ابن الزُّبَير رضي الله عنه لمن قال له لعن الله ناقةً حملتني إليك « إِنَّ وَرَاكِبَهَا » أي نعم ولَعَنَ راكبها ، إذْ لا يجوز حذفُ الاسم والخبر جميعاً .

وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ (إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ) واعترض بأمرين ، أحدهما : أن مجيء إنَّ بمعنى نعم شاذ ، حتى قيل : إنه لم يثبت ، والثاني : أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ ، وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة ، وليست للابتداء ، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف ، أي لهما ساحران ، أو بأنها دخلت بعد إنَّ هذه لشبهها بإنَّ المؤكدة لفظاً كما قال :

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ
عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ [٢٧]

فزاد « إنْ » بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية ، ويضعف الأول أن زيادة اللام في الخبر خاصَّةٌ بالشعر ، والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين ، وقيل : اسم إنَّ ضمير الشأن ، وهذا أيضاً ضعيف ؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يُناسبه الحذف ، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب أنَّ المفتوحة إذا خففت ، فاستسهلوه لوروده في كلامٍ بني على التخفيف ، فحذف تبعاً لحذف النون ، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد ، إذ الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أن مَنْ يقول لَدُ ولم يَكُ ووالله يقول لَدُنْكَ ، ولم يكُنْهُ وبِكَ لأفعلن ، ثم بَرِدُ إشكال دخول اللام ، وقيل : هذان اسمها ، ثم اختلف ؛ فقيل : جاءت على لغة بَلحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائماً ، كقوله :

٥٠ — [إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا] قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

[ص ١٢٢ : ٢١٦]

واختار هذا الوجهَ ابنُ مالكٍ ، وقيل : هذان مَبْنِيٌّ لدلالته على [معنى] الإشارة ،

وإن قول الاكثرين «هذين» جراً ونصباً ليس إعراباً أيضاً: واختاره ابن الحاجب » قلت : وعلى هذا فقراءة (هذان) أفيَسُ ، إذ الأصلُ فى المبنى أن لا تختلف صِيَغُه ، مع أن فيها مناسبة لألف ساحران ، وعكسه الياء فى (إحْدَى ابْنَتَىَّ هَاتَيْنِ) فهى هنا أرجَحُ لمناسبة ياء (ابنتىَّ) وقيل : لما اجتمعت ألف هذا وألف التثنية فى التقدير قَدَّر بعضُهم سقوطَ ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير .

تنبيه — تأتى «إنَّ» فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث من الأيْنِ — وهو التَّعَب تقول «النساء إنَّ» أى تَعِبْنَ ، أو من آنَ بمعنى قَرُبَ ، أو مسنداً لغيرهن على أنه من الأنين وعلى أنه مبنى للمفعول على لغة من قال فى رُدَّ وحُبَّ : رِدَّ وحِبَّ ، بالكسر تشبيهاً له بقِيلَ وبِيعَ ، والأصل مثلا « أنَّ زيدٌ يوم الخميس » ثم قيل « إنَّ يَوْم الخميس » أو فعل أمر للواحد من الأنين ، أو لجماعة الإناث من الأيْنِ أو من آنَ بمعنى قَرُبَ ، أو للواحدة مؤكداً بالنون من وَأى بمعنى وَعد كقوله :

* إنَّ هِنْدُ المَلِيحَةُ الحَسْنَاء * [١٣]

وقد مر ، ومركبة من إنْ النافية وأنا كقول بعضهم «إنَّ قائم» والأصلُ إنْ أنا قائم ، ففعل فيه (ما) مضى (ما شرحه)[1] .

فالأقسامُ إذَنْ عشرة : هذه الثمانية ، والمؤكدة ، والجوابية .

تنبيه — فى الصحاح الأيْنُ الإعياء ، وقال أبو زيد : لا يُبْنَى منه فعلٌ ، وقد خولف فيه ، انتهى ، فعلى قول أبى زيد يسقط بعض الأقسام .

(أنَّ) — المفتوحة المشددة النون ، على وجهين :

أحدهما : أنْ تكون حرفَ توكيدٍ ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، والأصح أنها فَرْعٌ عن إنَّ المكسورة ، ومن هنا صح للزمخشرى أن يدعى أن أنما بالفتح تفيد الحصر كإنما ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى (قل إنَّمَا يُوحَى إلىَّ أنما إلٰهكم إلٰهٌ واحد) فالأولى لقصر الصفة [على الموصوف] ، والثانية بالعكس ، وقول أبى حيان « هذا شئ

(١) قد بينه واضحاً فى ص ٢٤ .

انفرد به ، ولا يعرف القول بذلك إلا فى إنما بالكسر » مردودٌ بما ذكرتُ وقوله « إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يُوحَ إليه غيرُ التوحيد » مردودٌ أيضاً بأنه قَصْر مُقَيَّد[1] ، إذ الخطابُ مع المشركين ، فالمعنى ما أوحى إلىَّ فى أمر الربوبية إلا التوحيد ، لا الإشراك ، ويسمى ذلك قَصْر قَلْب ، لقَلْبِ اعتقاد المخاطب ، وإلا فما الذى يقول هو فى نحو (وَمَا محمد إلا رَسُولٌ) ؟ فإنَّ ما للنفى وإلا للحصر قطعاً ، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة فى الرسالة ، ولكن لما استعظموا مَوْتَه جُعِلُوا كأنهم أثبتُوا له البقاء الدائم ، فجاء الحصر باعتبار ذلك ، ويسمى قَصْرَ إفراد .

والأصح أيضاً أنها موصولٌ حَرْفى مؤول مع معموليه بالمصدر ، فإن كان الخبرُ مشتقاً فالمصدر المؤول به من لفظه ، فتقدير « بلَغَنِى أنك تنطلق » أو « أنك منطلق » بلغنى الانطلاقُ ، ومنه « بلغنى أنك فى الدار » التقدير استقرارُكَ فى الدار ، لأن الخبر فى الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر ، وإن كان جامداً قُدِّر بالكون نحو « بلغنى أن هذا زيد » تقديره بلغنى كونه زيداً ، لأن كل خبر جامد تصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون ، تقول « هذا زيد » وإن شئت « هذا كائن زيداً » إذ معناهما واحد ، وزعم السهيلى أن الذى يُؤَوَّلُ بالمصدر إنما هو أن الناصبة للفعل لأنها أبداً مع الفعل المتصرف ، وإنَّ المشددة إنما تؤول بالحديث ، قال : وهو قول سيبويه ، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسماً محضاً نحو « علمتُ أن الليث الأسد » وهذا لا يشعر بالمصدر ، انتهى . وقد مضى أن هذا يقدر بالكون .

وتخفَّفُ أنَّ بالاتفاق ، فيبقى عملُها على الوجه الذى تقدم [شَرْحُه] فى أن الخفيفة[2] .

الثانى : أن تكون لغة فى لَعَلَّ كقول بعضهم « ائْتِ السُّوقَ أنَّكَ تشترى لنا شيئاً » وقراءة من قرأ (ومَا يُشْعِركم أنَّها إذَا جاءت لا يؤمنون) وفيها بَحْث سيأتى فى باب اللام .

---

(١) يريد أنه قصر إضافى .

(٢) انظر ص ٣٠ السابقة .

(أمْ) — على أربعة أوجه :

١ أحدها : أن تكون متصلة ، وهى منحصرة فى نوعين ، وذلك لأنها إما أن تتقدَّمَ عليها همزةُ التسويةِ نحو (سَوَاء عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لهم) (سواء عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا) وليس منه قولُ زهير :

٥١ — وَمَا أَدْرِى وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِى أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاء

[ص١٣٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨]

لما سيأتى ، أو تتقدم عليها همزةٌ يُطلب بها وبأم التعيين نحو « أَزَيْدٌ فى الدار أم عَمْرو » وإنما سميت فى النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً مُعَادِلة ؛ لمعادَلتها للهمزة فى إفادة التسوية فى النوع الأول والاستفهام فى النوع الثانى .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه :

أولها وثانيها : أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقُّ جواباً ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته .

والثالث والرابع : أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين كما تقدم ، واسميتين كقوله :

٥٢ — وَلَسْتُ أُبَالِى بَعْدَ فَقْدِى مَالِكًا أَمَوْتِى نَاء أَمْ هُوَ الآنَ وَقَعُ

ومختلفتين نحو (سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) وأم الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها نحو (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السماء) وبين جملتين ليستا فى تأويل المفردين وتكونان أيضاً فعليتين كقوله :

٥٣ — فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِى فَقُلْتُ : أَهِىَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِى حُلُمُ

[ص ٣٧٨]

وذلك على الأرجح فى «هى» من أنها فاعل بمحذوف يفسره سَرَتْ واسميتين كقوله :

٥٤ — لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا
شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ

الأصل «أشُعَيْثٌ» بالهمز فى أوله والتنوين فى آخره ، فحذفهما للضرورة ، والمعنى : ما أدرى أىُّ النَّسَبَيْنِ هو الصحيح ، ومثلُه بيتُ زهيرٍ السابق[1] .

والذى غَلَّط ابنَ الشَّجَرى حتى جعله من النوع الأول توهُّمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتَّةَ ؛ لمنافاته لفعل الدِّراية .

وجوابُه أن معنى قولك « علمت أزيد قائم » علمت جوابَ أزيد قائم ، وكذلك « ما علمت » .

وبين المختلفتين ، نحو (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ) وذلك أيضا على الأرجح من كون « أنتم » فاعلا .

مسألة ـ أم المتصلة التى تستحق الجوابَ إنما تُجَابُ بالتعيين ؛ لأنها سؤالٌ عنه ، فإذا قيل « أزيد عندك أم عمرو » قيل فى الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال « لا » ولا « نعم » .

فإن قلت : فقد قال ذو الرُّمَّة :

٥٥ — تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِى مُتَرَوِّحًا
عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِى وَغَادِيًا :
أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ، أَمْ ذُو خُصُومَةٍ
أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيًا ؟
فَقُلْتُ لَهَا : لَا ، إِنَّ أَهْلِىَ جِيرَةٌ
لِأَكْثَبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا
وَمَا كُنْتُ مُذْ أَبْصَرْتِنِى فِى خُصُومَةٍ
أُرَاجِعُ فِيهَا ـ يَا ابْنَةَ الْقَوْمِ ـ قَاضِيَا

(١) هو الشاهد رقم ٥١

قلت : ليس قوله « لا » جواباً لسؤالها ، بل ردٌّ لما توهمته من وقوع أحد الأمرين : كونه ذا زوجة ، وكونه ذا خصومة ، ولهذا لم يكتف بقوله « لا » ، إذ كان ردّ ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التامّ ، فلهذا قال : « إن أهلى جيرة ـ البيت » و « وما كنت مذ أبصرتنى ـ البيت » .

مسألة ـ إذا عطفتَ بعد الهمزة بأو ، فإن كانت همزةَ التسوية لم يَجُزْ قياسا ، وقد أولَ الفقهاء وغيرُهم بأن يقولوا « سواء كان كذا أو كذا » وهو نظير قولهم « يجب أقلُ الأمرين من كذا أو كذا » والصوابُ العطفُ فى الأول بأم ، وفى الثانى بالواو ، وفى الصحاح « تقول : سواء عَلَىّ قمتَ أو قعدت » انتهى . ولم يذكر غيرَ ذلك ، وهو سهو ، وفى كامل الهذلى أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفرانى (سواء عليهم أنذرتَهُمْ أوْ لَمْ تنذرهم) وهذا من الشذوذ بمكان ، وإن كانت همزةَ الاستفهام جاز قياسا . وكان الجواب بنعم أو بلا ، وذلك أنه إذا قيل « أزيدٌ عندك أو عمرو » فالمعنى أأحدهما عندك أم لا ، فإن أجَبْتَ بالتعيين صح ، لأنه جوابٌ وزيادة ، ويقال « أالحسنُ أو الحسينُ أفضلُ أم ابنُ الحَنَفِيَّة ؟ » فتعطف الأول بأو ، والثانى بأم ، ويجاب عندنا بقولك : أحدهما ، وعند الكِسائية بابن الحَنَفِيَّة ، ولا يجوز أن تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين ، لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحَنَفِية ولا من الحسين وابن الحَنَفِيَّة ، وإنما جعل واحداً منهما لا بعَيْنِه قَرِينا لابن الحنفية ، فكأنه قال : « أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية ؟ » .

مسألة ـ سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهُذَلى :

دَعَانِى إِيَّاهَا الْقَلْبُ ، إِنِّى لأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلاَبُهَا [٥]

تقديره أم غى ، كذا قالوا ، وفيه بحث كما مر[1] ، وأجاز بعضهم حذفَ معطوفها بدونها ، فقال فى قوله تعالى : (أفلاَ تُبْصِرُونَ أمْ) : إنّ الوقف هنا ، وإن التقدير : أم تبصرون ، ثم يبتدأ (أنا خير) وهذا باطل ، إذ لم يُسْمَع حذف معطوف

(١) انظر ص ١٤

بدون عاطفه[1] ، وإنما المعطوفُ جملة (أنا خير) ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصلَ : أم تبصرون، ثم أقيمتِ الاسميةُ مُقَام الفعلية والسببُ مقام المسبب، لأنهم إذا قالوا له أنت خير كافوا عند بُصَراء ، وهذا معنى كلام سيبويه .

فإن قلت : فإنهم يقولون : أتفعل هذا أم لا ، والأصلُ أم لا تفعل .

قلت : إنما وقع الحذفُ بعدلا ، ولم يقع بعد العاطف ، وأحرفُ الجواب تُحْذَف الجملُ بعدها كثيراً ، وتقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل ، فكأن الجملة ههنا مذكورة ، لوجود ما يُغْنى عنها .

وأجاز الزمخشرى وحده حذفَ ما عَطَفَتْ عليه أمْ ، فقال فى (أمْ كُنتم شُهَدَاء) : يجوز كونُ أم متصلة على أن الخطاب لليهود ، وحُذِف معادلها، أى أتدَّعُون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء ؟ وجَوَّز ذلك الواحدىُّ أيضاً ، وقدر : أبلَغَكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائِهِ بنيه باليهودية أم كنتم شهداء ، انتهى.

٢ الوجه الثانى : أن تكون منقطعة ، وهى ثلاثة أنواع : مسبوقة بالخبَرِ المَحْض ، نحو (تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاه) ومسبوقةٍ بهمزة لغير استفهام ، نحو (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا) ، إذ الهمزة فى ذلك للانكار ، فهى بمنزلة النفى ، والمتصلة لا تقع بعده ، ومسبوقةٍ باستفهام بغير الهمزة ، نحو (هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ [أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاء]) .

ومعنى أم المنقطعة الذى لا يفارقها الإضرابُ ، ثم تارة تكون له مجردا ، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاما إنكاريا ، أو استفهاما طلبيا .

فمن الأول (هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاء) أما الأولى فلأن الاستفهام لايدخل على الاستفهام ،

(١) فى نسخة « إذ لم يسمع حذف معطوفها » وهى أحسن .

وأما الثانية فلأنّ المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء ، قال الفراء : يقولون « هل لك قِبَلَنا حَقٌّ أم أنت رجل ظالم » يريدون بل أنت .

ومن الثانى (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ) تقديره : بل ألله البنات ولكم البنون ؛ إذ لو قدرت للاضراب المحض لزمَ المُحَالُ .

ومن الثالث قولهم « إنَّها لَإِبِلٌ أم شاء » التقدير : بل أهى شاء .

وزعم أبو عُبَيدة أنها قد تأتى بمعنى الاستفهام المجرد ، فقال فى قول الأخطل :

٥٦ — كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ
غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ

إن المعنى هل رأيتَ .

ونقل ابن الشَّجَرِى عن جميع البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعاً ، وأن الكوفيين خالفوهم فى ذلك ، والذى يظهر لى قولهم ؛ إذ المعنى فى نحو (أَمْ جَعَلُوا لله شُرَكَاء) ليس على الاستفهام ، ولأنه يلزم البصريين دَعْوَى التوكيد فى نحو (أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ) ونحو (أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (أَمْ مَنْ هٰذا الَّذِى هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ) وقوله :

٥٧ — أنىَّ جَزَوْا عَامِراً سُوأَ بِفِعْلِهِمُ
أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِى السَّوْأَى مِنَ الْحَسَنِ ؟

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِى الْعَلُوقَ بِهِ
رِئْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ ؟

العَلُوق ـ بفتح العين المهملة ـ الناقة التى علق قلبها بولدها ، وذلك أنه يُنْحَر ثم يُحْشَى جِلْدُه تِبْناً ويجعل بين يديها لتشمه فتدِرَّ عليه ؛ فهى تسكن إليه مرة ، وتنفر عنه أخرى .

وهذا البيت يُنْشَد لمن يَعِدُ بالجميل و لا يفعله ؛ لانطواء قلبه على ضده ، وقد أنشده الكسائيُّ فى مجلس الرشيد بحضرة الأصمعى ؛ فرفع « رِئْمَان » فردَّه عليه الأصمعى ، وقال : إنه بالنصب ، فقال له الكسائى : اسكت ، ما أنت وهذا ؟ يجوز الرفع والنصب والجر ، فسكت . ووَجْهُهُ أن الرفع على الإبدال من « ما » والنصب بتُعْطِى ، والخفض بدلٌ من الهاء ، وصَوَّب ابنُ الشَّجَرِى إنكار الأصمعى ، فقال : لأن رِئْمانها للبَوّ بأنفها هو عطيتها إياه لاعَطِيَّة لها غيره ؛ فإذا رفع لم يبق لها عطية فى البيت ؛ لأن فى رفعه إخلاء تعطى من مفعولَىْ لفظاً وتقديراً ، والجر أقربُ إلى الصواب قليلا ، وإنما حقٌّ لإعراب والمعنى النصبُ ، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه ، أى رِئْمانُ أنفٍ له .

والضمير فى « بفعلهم » لعامر ؛ لأن المراد به القبيلة ، ومِنْ بمعنى البدل مثلها فى (أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ) وأنكر ذلك بعضُهم ، وزعم أن مِنْ متعلقة بكلمة البدل محذوفة .

ونظير هذه الحكاية أن ثعلباً كان يأتى الرِّياشِيَّ ليسمع منه الشعر ، فقال له الرياشي يوما : كيف تروى « بازل » من قوله :

٥٨ — مَا تَنْقِمُ الحَرْبُ العَوَانُ مِنِّى بَازِلُ عَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّى
* لِمِثْلِ هَذَا وَلَدَتْنِى أُمِّى * [ص ٦٨٢]

فقال ثعلب : أمثلى تقول هذا ؟ إنما[1] أصير إليك لهذه المُقَطَّعات والخرافات ، يروى البيت بالرفع على الاستئناف ، وبالخفض على الإتباع ، وبالنصب على الحال .

ولاتدخل « أم » المنقطعة على مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ فى « إنها لَإِبِلٌ أمْ شاءٌ » وخرق ابنُ مالك فى بعض كتبه إجماعَ النحويين ؛ فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفرداتِ كَبَلْ ، وقدر [ها] هنا ببل دون

(١) فى نسخة « أصير إليك » بالسين بدل الصاد ، ولا بأس بها .

الهمزة ، واستدل بقول بعضهم « إن هناك لإبلاً أمْ شاء » بالنصب ، فإن صحت روايتُه فالأولى أن يقدر لشاء ناصبٌ ، أى أم أرَى شاء .

تنبيه — قد تَرِدُ أم محتملةً للاتصال والانقطاع : فمن ذلك قولُه تعالى (قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ) قال الزمخشرى : يجوز فى أم أن تكون مُعادلة بمعنى أى الأمرين كائن، على سبيل التقرير ، لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعة ، انتهى.

ومن ذلك قول المتنبى :

٥٩ — أَحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ فِي أُحَادٍ لُيَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ ؟ [ص٦٥٤]

فإن قدَّرْتَها فيه متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشكَّ أواحدة هى أم ست اجتمعت فى واحدة فطلَبَ التعيين ، وهذا من تجاهل العارف كقوله :

٦٠ — أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالَكَ مُورِقًا ؟ كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل « أحاد » ويكون تقديمُ الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا تقديما واجباً ؛ لكونه المقصودَ بالاستفهام مع سُدَاس؛ إذ شرطُ الهمزة المعادِلَةِ لأم أن يليها أحدُ الأمرين المطلوب تعيينُ أحدهما ، ويلى أم المعادل الآخر ؛ ليفهم السامع من أول الأمر الشئ المطلوب تعيينه ، ، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ « أَزَيْدٌ قائم أمْ عَمْرٌو » وإن شئت «أزَيْدٌ أم عَمْرٌو قائم » وإذا استفهمت عن تعيين الخبر « أقائم زيد أم قاعد » وإن شئت « أقائم أم قاعد زيد » وإن قدرتها منقطعة فالمعنى أنه أخبَرَ عن ليلتِهِ بأنها ليلة واحدة ، ثم نظر إلى طولها فشك فجزم بأنها ست فى ليلة فأضرب ! أو شك هل هى ست فى ليلة أم لا فأضرب واستفهم ، وعلى هذا فلا همزة مقدرة ، ويكون تقديم « أحاد » ليس على الوجوب ؛ إذ الكلامُ خبر ، وأظْهَرُ الوجهين الاتصالُ ، لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون سداسُ خبراً عنه فى وجه الانقطاع ، كما لزم عند الجمهور فى « إنها لإبلٌ أم شاء » ومن الاعتراض بجملة « أم هى

سداس » بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو ليلتنا ، ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة ، فإن ذلك معلومٌ لا فائدة فيه ، ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم فى الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل ، بخلاف حذف المبتدأ .

واعلم أن هذا البيت اشتمل على لَحَنَاتٍ : استعمال أحاد وسُدَاس بمعنى واحدة وست ، وإنما بمعنى واحدة واحدة وست ست ، واستعمال سُدَاس وأكثرهم يأباه ، ويخص العددَ المَعْدُول بما دون الخمسة ، وتصغير ليلة على لييلة ، وإنما صغرتها العربُ على لُيَيْلِيَة بزيادة الياء على غير قياس ، حتى قيل : إنها مبنية على ليْلاَة فى نحو قول الشاعر :

٦١ — * فِي كلِّ مَا يَوْمٍ وَكلِّ لَيْلاَهْ *

ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها ، وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله :

٦٢ —[وَكلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ] دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

[ص ١٣٦ ، ١٩٧ ، ٦٢٦]

٣ الثالث : أن تقع زائدة . ذكره أبو زيد ، وقال فى قوله تعالى (أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ) : إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير ، والزيادةُ ظاهرةٌ فى قول ساعدة بن جُؤَيَّةَ :

٦٣ — يا لَيْتَ شِعْرِي وَلاَ مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ
أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

٤ الرابع : أن تكون للتعريف ، نُقِلت عن طيىء ، وعن حِمْير ، وأنشدوا :

٦٤ — ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي
يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَأَمْسَلِمَهْ

وفى الحديث « لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ » كذا رواه النمر بن تَوْلَب

رضى الله عنه ، وقيل : إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التى لاتدغم لامُ التعريف فى أولها نحو غلام وكتاب ، بخلاف رجل وناس ولباس ، وحكى لنا بعضُ طلبةِ اليمنِ أنه سمع فى بلادهم مَنْ يقول : خذ الرُّمْحَ ، واركب امْفَرَسَ ، ولعل ذلك لغة لبعضهم ، لالجميعهم ، ألا ترى إلى البيت السابق وأنها فى الحديث دخلت على النوعين .

﴿ أل ﴾ - على ثلاثة أوْجُهٍ :

أحدها : أن تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه ، وهى الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل : والصفاتِ المشبَّهَة ، وليس بشىء ؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤَوَّل بالفعل ، ولهذا كانت الداخلةُ على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق ، وقيل : هى فى الجميع حرفُ تعريفٍ ، ولو صح ذلك لَمَنَعَتْ من إعمال اسْمَيِ الفاعل والمفعول ، كما منع منه التصغيرُ والوصْفُ ، وقيل : موصولٌ حرفى ، وليس بشىء ؛ لأنها لاتؤول بالمصدر ، وربما وُصِلت بظرف ، أو جملةٍ اسمية[1] أو فعلية فعلُها مضارعٌ ، وذلك دليل على أنها ليست حرفَ تعريفٍ ؛ فالأول كقوله :

٦٥ - مَنْ لا يَزَالُ شاكِراً عَلَى المَعَهْ فَهُوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتِ سَعَهْ

والثانى كقوله :

٦٦ - مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

والثالث كقوله :

٦٧ - [يَقُولُ الخَنَى وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً إِلَى رَبِّنَا] صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعِ

والجميعُ خاص بالشعر ، خلافا للأخفش وابن مالك فى الأخير .

والثانى[2] : أن تكون حرفَ تعريفٍ ، وهى نوعان : عَهْدية ، وجِنْسية ، وكل منهما ثلاثة أقسام :

(١) فى نسخة « أو بجملة اسمية - إلخ » (٢) أى الوجه الثانى من أوجه أل .

ا فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذِكْرِيا ، نحو (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) ونحو (فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ) ونحو « اشتريتُ فرساً ثم بعت الفرسَ » وعبرةُ هذه أن يَسُدَّ الضميرُ مَسَدَّها مع مصحوبها ، أو معهوداً ذِهْنِيًّا ، نحو (إِذْ هُمَا فِى الْغَارِ) ونحو (إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ) أو معهوداً حُضُورِيا ، قال ابن عصفور : ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة ، نحو « جاءنى هذا الرجلُ » أو أىٍّ فى النداء نحو « يا أَيُّهَا الرَّجُلُ » أو إذا الفجائية نحو « خَرَجْتُ فإذا الأسَدُ » أو فى اسم الزمان الحاضر نحو « الآنَ » انتهى . وفيه نظر ؛ لأنك تقول تشاتم رجلٍ بحضرتك « لاتَشْتِمِ الرَّجُلَ » فهذه للحضور فى غير ماذكر ، ولأن التى بعد إذا ليست لتعريف شىء حاضر حالة التكلم ؛ فلا تُشْبِه ما الكلامُ فيه ، ولأن الصحيح فى الداخلة على الآن أنها زائدة ؛ لأنها لازمة ، ولا يعرف أن التى للتعريف وردَتْ لازمة ، بخلاف الزائدة ، والمثالُ الجيدُ للمسألة قوله تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) .

يعنى للمعهود الحضورى

والجنسية إما لاستغراق الأفراد ، وهى التى تَخْلُفُهَا كُلّ حقيقةً ، نحو (وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا) ونحو (إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا) أو لاستغراق خصائص الأفراد ، وهى التى تخلفها كل مجازا ، نحو « زيد الرَّجلُ علما » أى الكاملُ فى هذه الصفة ، ومنه (ذَلِكَ الْكِتَابُ) أو لتعريف الماهية ، وهى التى لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا ، نحو (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَىْءٍ حَيٍّ) وقولك « والله لا أتزوج النساء » ، أو « لا ألبس الثياب » ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما ، وبعضُهم يقول فى هذه : إنها لتعريف العَهْد ؛ فإن الأجناس أمورٌ معهودة فى الأذهان مُتَمَيِّز بعضُها عن بعض ، وَيُقَسِّمُ المعهود إلى شخص وجنس .

والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد

والمطلق ، وذلك لأن ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقَيْد حضورها فى الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة ، لاباعتبار قيد .

تنبيه ـ قال ابن عصفور : أجازوا فى نحو « مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ » كونَ الرجل نعتا وكونه بيانا ، مع اشتراطهم فى البيان أن يكون أعْرَفَ من المُبَيَّنِ ، وفى النعت أن لا يكون أعرفَ من المنعوتِ ، فكيف يكون الشىء أعْرَفَ وَغَيْرَ أعرف ؟ .

وأجاب بأنه إذا قُدِّر بيانا قدرَتْ أل فيه لتعريف الحضور ؛ فهو يُفِيدُ الجنسَ بذاته ؛ والحضورَ بدخول أل ، والإشارةُ إنما تدل على الحضور دون الجنس ، وإذا قُدِّر نعتا قدرَتْ أل فيه للعهد ، والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهودُ بيننا ، فلا دلالة فيه على الحضور ، والإشارة تدل عليه ، فكانت أعْرَفَ . قال : وهذا معنى كلام سيبويه .

الوجه الثالث : أن تكون زائدة ، وهى نوعان : لازمَةٌ ، وغَيْرُ لازمة .

فالأولى كالتى فى الأسماء الموصولة ، على القول بأنَّ تعريفها بالصلة ، وكالواقعة فى الأعلام ، بشرط مُقَارنتها لنَقْلها كالنَّضر والنُّعمان واللاتِ وَالعُزَّى ، أولازِمِها كالسَّمَوأل . أو لغَلَبتها على بعض مَنْ هى له فى الأصل كالبَيْتِ للكعبة والمَدِينة لِطَيْبَةَ والنَّجْم للثريا ، وهذه فى الأصل لتَعْرِيف العهد .

والثانية نوعان : كثيرة واقعة فى الفصيح ، وغيرها .

فالأولى الداخلة على عَلَم منقول من مجرد صالح لها مَلْمُوحٍ أصلُه كحَارِث وعَبَّاس وَضَحَّاك ، فتقول فيها : الْحَارِثُ ، وَالْعَبَّاس ، وَالضَّحَّاك ، ويتوقف هذا النوع على السماع ، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك فى نحو محمد ومعروف وأحمد ؟.

والثانية نوعان : واقعة فى الشعر ، وواقعة فى شذوذ [من] النثر .

فالأولى كالداخلة على يَزِيدَ وَعَمْرو فى قوله :

٦٨ - بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وفى قوله :

٦٩ - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا
شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

فأما الداخلة على وليد فى البيت فللمَح الأصل ، وقيل : أل فى اليزيد والعمرو للتعريف، وإنهما نُكِّرَا ثم أدخلت عليهما أل ، كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله :

٧٠ - عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارَأْسَ زَيْدِكُمْ [بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ]

واختلف فى الداخلة على « بنات أوْبَر » فى قوله :

٧١ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

(ص ٢٢٠)

فقيل : زائدة للضرورة ؛ لأن « ابن أوْبَر » عَلَم على نوع من الكَمْأة ، ثم جمع على « بنات أوبر » كما يقال فى جمع ابن عُرْس « بَنَاتُ عُرْس » ولا يقال « بنُو عُرْسٍ » لأنه لما لا يعقل ، وردَّه السَّخاوى بأنها لو كانت زائدة لكان وجودُها كالعَدَم ، فكان يخفضه بالفتحة ، لأن فيه العلمية وَالوَزْنَ ، وهذا سَهْو منه ، لأن أل تقتضى أن ينجرَّ الاسمُ بالكسرة ولو كانت زائدة [فيه] ، لأنه قد أمن فيه التنوين ، وقيل : أل فيه لمَح الأصل ؛ لأن « أوبر » صفة كحَسَن وحُسَيْن وَأَحْمَر ، وقيل : للتعريف ، وإن « ابن أوْبَر » نكرة كابن لَبُون ؛ فأل فيه مثلُها فى قوله :

٧٢ - وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَالُزَّ فِى قَرَنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ

قاله المبرد ، ويردُّه أنه لم يُسْمَع ابن أوبر إلا ممنوع الصرف .

والثانية كالواقعة فى قولهم : « ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأول » و « جاؤوا الجَمَّاء الغَفير » وقراءة بعضهم (لَيُخْرِجَنَّ الأعزُّ مِنْهَا الأذلَّ) بفتح الياء ؛ لأن الحال

واجبة التنكير ، فإن قدرت الأذلّ مفعولاً مطلقا على حذف مضاف ، أى خروج الأذل كما قدره الزمخشرى لم يحتج إلى دعوى زيادة أل .

تنبيه — كتب الرشيدُ ليلةً إلى القاضى أبى يوسف يسأله عن قول القائل :

٧٣ — فَإِنْ تَرْفُقِي يَاهِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيْمَنُ
وَإِنْ تَخْرُقِي يَاهِنْدُ فَالْخُرْقُ أَشْأَمُ

فَأَنْتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ، وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ

فقال : ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها ؟ قال أبو يوسف : فقلت : هذه مسألة نحوية فقهية ، ولا آمَنُ الخطأ إن قلت فيها برأيى ، فأتيت الكسائى وهو فى فراشه ، فسألته ، فقال : إن رفَعَ ثلاثا طلقت واحدة . لأنه قال « أنت طلاق » ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث ، وإن نصبها طلقت ثلاثا ، لأن معناه أنت طالق ثلاثا ، وما بينهما جملة معترضة ، فكَتَبْتُ بذلك إلى الرشيد ، فأرسل إلىّ بجوائز ، فوجهتُ بها إلى الكسائى ، انتهى ملخصاً .

وأقول : إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة ، أما الرفعُ فلأن أل فى الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول « زَيْدٌ الرَّجُلُ » أى هو الرّجل المعتدُّ به ، وإما للعهد الذكرى مثلها فى (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) أى وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ، ولا تكون للجنس الحقيقى ، لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص كما يقال « الحيوان إنسان » وذلك باطل إذ ليس كل حيوان إنسانا ، ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاثاً ، فعلى العهدية يقع الثلاث ، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائى ، وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق ، وحينئذ يقتضى وقوع الطلاق الثلاث ، إذ المعنى فأنت طالق ثلاثاً ، ثم اعترض بينهما بقوله : والطلاق عزيمة ، ولأن يكون حالا

من الضمير المستتر فى عزيمة ، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث ، لأن المعنى : والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً ، فإنما يقع ما نَوَاه ، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شىء آخر ، وأما الذى أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعدُ :

فَبِينِي بِهَا إِنْ كُنْتِ غَيْرَ رَفِيقَةٍ
وَمَا لِأُمْرِىءٍ بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمُ

مسألة — أجاز الكوفيون وبعضُ البصريين وكثيرٌ من المتأخرين نيابةَ أل عن الضمير المضاف إليه ، وَخَرَّجُوا على ذلك (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) و « مررت برجلٍ حَسَن الوَجْهُ » و « ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ » إذا رفع الوجه والظهر والبطن ، والمانعون يقدرون هى المأوى له ، والوجه منه ، والظهر والبطن منه [فى الأمثلة] وقيد ابنُ مالكٍ الجواز بغير الصلة . وقال الزمخشرى فى (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) : إن الأصل أسماء المسميات ، وقال أبو شامة فى قوله :

٧٤ — * بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلَا *

إن الأصل فى نظمى ، فجوزا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر ، والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب .

مسألة — من الغريب أن أل تأتى للاستفهام ، وذلك فى حكاية قُطْرُب « أَلْ فَعَلْتَ ؟ » بمعنى هل فعلت ، وهو من إبدال الخفيف ثقيلا كما فى الآل عند سيبويه ، ولكن ذلك سهل ، لأنه جعل وسيلة إلى الألف التى هى أخف الحروف

﴿أَمَا﴾ بالفتح والتخفيف — على وجهين :

أحدهما : أن تكون حَرْفَ استفتاح بمنزلة ألَا ، وتكثر قبل القَسَم كقوله :

٧٥ — أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ ، وَالَّذِي
أَمَاتَ وَأَحْيَا ، وَالَّذِي أَمْرُهُ الْأَمْرُ [ص ٦٨]

وقد تبدل همزتها هاءأو عيناً قبل القسم ، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها ، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال ؛ وإذا وقعت أنّ بعد أمّا هذه كُسِرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية .

والثانى : أن تكون بمعنى حَقًّا أو أحَقّا ، على خلاف فى ذلك سيأتى ، وهذه تفتح أنّ بعدها كما تفتح بعد حقا ، وهى حرف عند ابن خروف ، وجعلها مع أنّ ومعموليها كلاما تركّبَ من حرف واسم كما قاله الفارسى فى « يازَيْدُ » وقال بعضهم : [هى] اسم بمعنى حَقًّا ، وقال آخرون : هى كلمتان ، الهمزة للاستفهام و « ما » اسم بمعنى شىء ، وذلك الشىء حق ، فالمعنى أحقا ، وهذا هو الصواب ، وموضعُ « ما » النصبُ على الظرفية كما انتصب « حقا » على ذلك فى نحو قوله:

٧٦ ـ أحقًّا أنْ جيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا [فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ]

وهو قولُ سيبويه ، وهو الصحيح ، بدليل قوله :

٧٧ ـ أفِي الحَقِّ أنّى مُغْرَمٌ بِكِ هائِمٌ [وَأَنَّكِ لاَ خَلٌّ هَوَاكِ وَلاَ خَمْرُ]

فأدخل عليها فى ، وأنّ وصلتها مبتدأ : والظرف خبره ، وقال المبرد : حقا مصدر لُحِقّ محذوفا ، وأن وصلتها فاعل .

وزاد المالقىُّ لأما معنى ثالثا ، وهو أن تكون حرفَ عَرْضٍ بمنزلة ألا ، فتختص بالفعل ، نحو « أما تقوم » و « أمَا تَقْعُد » وقد يُدَّعَى فى ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريرىّ مثلها فى ألم وألا ، وأنّ ما نافية ، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله:

٧٨ ـ مَا تَرَى الدَّهْرَ قدْ أبادَ مَعَـــدًّا
وَأبادَ السَّرَاةَ مِنْ عَـــدْنَانِ

﴿ أمَّا ﴾ بالفتح والتشديد ـ وقد تبدل ميمُها الأولى ياء ، استثقالا للتضعيف ، كقول عمر بن أبى ربيعة :

٧٩ - رَأَتْ رَجُلاً أَيْمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فَيَضْحَى ، وَأَيْمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَر

وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد

أما أنها شرطٌ فيدلُّ لها لزومُ الفاء[1] بعدها: نحو (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ،وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ) الآيَةَ ، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر ، إذ لا يعطف الخبرُ على مبتدئه ، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونُها للعطف تعين أنها فاء الجزاء

فإن قلت : قدْ استغنى عنها فى قوله :

٨٠ - فأَمَّا الْقِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ [وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ]

قلت : هو ضرورة ، كقول عبد الرحمن بن حسّان :

٨١ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا (وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ)

[ص ٩٨ ، ١٣٩ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٥١٧ ، ٦٣٦ ، ٦٤٧]

فإن قلت : قد حذفت[2] فى التنزيل فى قوله تعالى (فأَمَّا الذينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمانِكم) .

قلت : الأصل : فيقال لهم أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمَقُول فتبعته الفاء فى الحذف ، ورُبَّ شىء يصح تبعاً ولا يصح استقلالا ، كالحاج عن غيره يُصلِّى عنه ركعتى الطواف ، ولو صلى أحدٌ عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح ، وهذا قول الجمهور .

وزعم بعضُ المتأخرين أن فاء جواب « أمَّا » لا تحذف فى غير الضرورة أصلا ، وأن الجوابَ فى الآية (فَذُوقُوا الْعَذَابَ) والأصْلُ : فيقال لهم ذوقوا ، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المَقُول ، وأن ما بينهما اعتراض ، وكذا قال فى آية الجاثية (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيكم) ، الآية ، قال

(١) فى نسخة « فبدليل لزوم الفاء بعدها » (٢) فى نسخة « فقد حذفت »

أصله فيقال لهم ألم تكن آياتى ، ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة .

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم فى آية البقرة ، ومن ذلك (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ) (وأما الغُلَامُ) (وَأَمَّا الْجِدَارُ) الآياتِ ، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم ؛ فالأول نحو (يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ) أى وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا ، والثانى نحو (هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) أى وأما غيرُهم فيؤمنون به ويَكِلون معناه إلى ربهم ، ويدل على ذلك (والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كلٌّ من عند ربنا) أى كلٌّ من المتشابه والمُحكَمِ من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، وكأنه قيل : وأما الراسخون فى العلم فيقولون ؛ وهذه الآية فى أمَّا المفتوحة نظيرُ قولك فى إمَّا المكسورة « إما أن تَنْطِقَ بخير وإلاَّ فاسْكُتْ » وسيأتى ذلك . كذا ظهر لى ، وعلى هذا فالوقفُ على (إلاَّ الله) وهذا المعنى هو المشار إليه فى آية البقرة السابقة فتأملها .

وقد تأتى لغير تفصيل أصلا ، نحو « أما زيد فمنطلق » .

وأما التوكيد فقلَّ مَنْ ذكره ، ولم أر مَنْ أحكَمَ شَرْحه غير الزمخشرى ؛ فإنه قال : فائدةُ أمَّا فى الكلام أن تُعطيه فَضْلَ توكيدٍ ، تقول : زَيْدٌ ذَاهِبٌ ، فإذا قَصَدْتَ توكيدَ ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بِصَدَدِ الذهاب وأنه منه عَزيمة قلت « أَمَّا زَيْد فَذَاهِبٌ » ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شىء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه فى معنى الشرط ، انتهى .

ويُفصَل بين « أمّا » وبين الفاء بواحد من أمور ستة : أحدها المبتدأ كالآيات

السابقة ، والثانى : الخبر ، نحو « أما فى الدار فزيد » وزعم الصفار أن الفصل به قليل ، والثالث : جملة الشرط ، نحو (فأما إنْ كانَ مِن المُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ) الآيات ، والرابع : اسم منصوب لفظاً أو محلا بالجواب ، نحو (فأمَّا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ) الآيات والخامس : اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو « أما زَيْداً فَاضْرِبْهُ » وقراءة بعضهم (وأما ثمودَ فَهَدَيْنَاهُمْ) بالنصب ، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ لأن أما نائبة عن الفعل ؛ فكأنها فعلٌ ، والفعل لا يلى الفعل وأما نحو « زَيْدٌ كان يَفْعَل » ففى كان ضمير فاصل فى التقدير ، وأما « لَيْسَ خَلْقَ اللهُ مِثْلَه » ففى ليس أيضاً ضمير [لكنه ضمير] الشأن والحديث ، وإذا قيل بأنّ ليس حرف فلا إشكال ، وكذا إذا قيل فعل يشبه الحرف ، ولهذا أهملها بنو تميم ؛ إذ قالوا « لَيْسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ » بالرفع ، والسادس : ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه أو للفعل المحذوف ، نحو « أما اليَوْمَ فإنى ذاهِبٌ ، وأما فى الدار فإنّ زَيْداً جالسٌ » ولا يكون العامل ما بعد الفاء ؛ لأن خبر إنّ لا يتقدم عليها فكذلك معمولُهُ ، هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور ، وخالفهم المبرد وابن دُرُسْتُوَيْهِ والفراء ، فجعلوا العامل نفس الخبر ، وتوسَّع الفراء فجوزه فى بقية أخوات إنّ ؛ فإن قلت « أمَّا اليَوْمَ فأنا جالسٌ » احتمل كون العامل أمّا وكونه الخبر لعدم المانع ، وإن قلت « أما زيدا فإنى ضارب » لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما ، وامتنعت المسألة عند الجمهور ؛ لأن أما لا تنصب المفعول ، ومعمول خبر إنّ لا يتقدم عليها ، وأجاز ذلك المبرد ومَنْ وافقه على تقدير إعمال الخبر .

تنبيهان ـ الأول : أنه سمع « أما العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ » بالنصب ، « وَأَمَّا قُرَيْشاً فأنا أفضلُها » وفيه عندى دليل على أمور ؛ أحدها : أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شىء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل ، إذ التقدير هنا مهما ذكرتَ ، وعلى ذلك يتخرج قولهم « أما العِلْمَ فعالِمٌ » و « أمَّا عِلْماً فعالِمٌ » فهذا أحسن[1] مما قيل إنه مفعول مطلق

(١) فى نسخة « فهو أحسن — إلخ » .

معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان معرفاً وحالٌ إن كان منكراً ، والثانى أن أمّا ليست العاملةَ ؛ إذ لا يعمل الحرفُ فى المفعول به ، والثالث أنه يجوز « أما زيداً فإنى أكرم » على تقدير العمل للمحذوف .

التنبيه الثانى : أنه ليس من أقسام أمّا التى فى قوله تعالى (أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) ولا التى فى قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

[ق ٤٤ ص ٤٣٧ ، ٦٩٤]

بل هى فيهما كلمتان ؛ فالتى فى الآية هى أم المنقطعة وما الاستفهامية ، وأدغمت الميم فى الميم للتماثل ، والتى فى البيت هى أن المصدرية وما المزيدة[1] ، والأصل لأن كُنْتَ ، فحذف الجار وكان للاختصار ، فانفصل الضمير ، لعدم ما يتصل به ، وجىء بما عوضاً عن كان ، وأدغمت النون فى الميم للتقارب .

﴿ إِمَّا ﴾ المكسورة المشددة ـ قد تفتح همزتها ، وقد تبدل ميمُها الأولى ياء ، وهى مركبة عند سيبويه من إنْ وما ، وقد تحذف ما كقوله :

٨٢ ـ سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ ... وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَا [ص ٦١]

أى إما من صيف وإما من خريف ، وقال المبرد والأصمعى : إنْ فى هذا البيت شرطية ، والفاء فاء الجواب ، والمعنى : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرىّ ، وليس بشىء ، لأن المراد وَصْفُ هذا الوَعِلِ بالرىّ على كل حال ، ومع الشرط لا يلزم ذلك ، وقال أبو عبيدة : إنْ فى البيت زائدة .

وإمّا عاطفة عند أكثرهم ، أعنى إمّا الثانية فى نحو قولك « جاءنى إما زيد وإمّا عمرو » وزعم يونس والفارسىُّ وابن كَيْسَان أنها غيرُ عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك ، لملازمتُها غالباً الواوَ العاطفة ، ومن غير الغالب قولُه :

٨٣ ـ يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتَهَا ... أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إِلَى نَارِ

(١) فى نسخة « وما الزائدة » .

وفيه شاهد ثان ، وهو فتح الهمزة ، وثالث وهو الإبدالُ ، ونقل ابن عصفور الإجماعَ على أن إمّا الثانية غير عاطفة كالأولى ، قال : وإنما ذكروها فى باب العَطْفِ لِمُصَاحبتها لحرفه ، وزعم بعضُهم أن إمَّا عطفتْ الاسمَ على الاسم ، والواو عطفت إمَّا على إمَّا ، وعطف الحرف على الحرف غريب ، ولا خلاف أن إمَّا الأولى غيرُ عاطفة ، لاعتراضها بين العامل والمعمول فى نحو « قام إمَّا زَيْدٌ وَإمَّا عَمْرو » وبين أحد معمولى الفعل ومعموله الآخر فى نحو « رأيْتُ إمَّا زَيْدًا وَإمَّا عَمْراً » وبين المبدل منه وبدلِهِ نحو قوله تعالى (حتى إذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إمَّا العَذَابَ وَإمَّا السَّاعَةَ) فإن ما بعد الأولى بَدَل مما قبلها .

ولإمَّا خمسة معان :

أحدها : الشك ، نحو « جاءنى إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عمرو » إذا لم تعلم الجائىَ منهما.

والثانى : الإبهام ، نحو (وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأمرِ اللهِ إمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ) .

والثالث : التخيير ، نحو (إمَّا أنْ تُعَذِّبَ وَإمَّا أنْ تَتَّخِذ فِيهِمْ حُسْنَا) (إمَّا أنْ تُلقِى وَإمَّا أنْ نَكُونَ أوَّلَ مَنْ ألقى) ووهِمَ ابنُ الشَّجرى ، فجعل من ذلك (إمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ) .

والرابع : الإباحة ، نحو « تَعَلَّمْ إما فقهاً وإما نحواً » و « جالِسْ إما الحَسَنَ وإما ابنَ سِيرِينَ » ونازَعَ فى ثبوت هذا المعنى لإمَّا جماعة مع إتيانهم إياه لأوْ .

والخامس : التفصيل ، نحو (إمَّا شَاكِراً وَإمَّا كَفُوراً) وانتصابهما على هذا على الحال المُقَدَّرة ، وأجاز الكوفيون كَوْنَ إمَّا هذه هى إنِ الشرطية وما الزائدة : قال مكى : ولا يجيز البصريون أن يلى الاسمُ أداةَ الشرط حتى يكون بعده فعلٌ يُفَسِّره ، نحو (وَإنِ امْرَأةٌ خَافَتْ) وَرَدَّ عليه ابنُ الشجرى بأنّ المضمر هنا كان ، فهو بمنزلة قوله :

٨٤ - قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِباً [فَمَا اعتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذا قِيلاَ؟]

وهذه المعانى لأوْ كما سيأتى ، إلا أن إمَّا يُبْنَى الكلامُ معها من أول الأمر على ماجىء بها لأجله من شك وغيره ، ولذلك وجب تكرارها فى غير ندور ، وأو يُفْتَتَح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره ، ولهذا لم تتكرر .

وقد يستغنى عن إمَّا الثانية بذكر ما يُغْنِي عنها نحو « إما أنْ تَتَكَلَّمَ بخير وإلاَّ فَاسْكُتْ » وقول لُثَقَّب العبدى :

٨٥ - فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أخى بِصِدْقٍ فأعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي(١)
وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد يستغنى عن الأولى لفظاً كقوله :

* سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ * (٨٢)

البيت ، وقد تقدم ، وقوله :

٨٦ - تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

أى إما بدارٍ ، والفراء يَقيسُه ؛ فيجيز « زيد يقومُ وإما يقعد » كما يجوز « أو يقعد » .

تنبيه — ليس من أقسام إمَّا التى فى قوله تعالى (فَإِما تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أحداً) بل هذه إنِ الشرطية وما الزائدة .

﴿ أوْ ﴾ — حرفُ عطفٍ ، ذكر له المتأخرون معانى انتهت إلى اثنى عشر .

الأول : الشك ، نحو (لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) .

والثانى : الإبهام ، نحو (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) للشاهد فى الأولى ، وقول الشاعر :

---

(١) فى نسخة « فإما أن تكون أخى بحق » .

٨٧ - نَحْنُ أو أنتُمُ الأولىٰ ألِفُوا الحَقّ ؛ فَبُعْداً لِلْمُبْطِلِينَ وَسُحْقاً .

والثالث : التخيير ، وهى الواقعة بعد الطلب ، [و] قَبْلَ ما يمتنع فيه الجمع نحو « تَزَوَّجْ هِنْداً أوْ أُخْتَهَا » و « خذ منْ مَالِي دِينَاراً أوْ دِرْهماً » .

فإن قلت : فقد مثل العُلَمَاء بآيتى الكفارة والفِدْية للتخيير مع إمكان الجمع .

قلت : لايجوز الجمع بين الإطعام والكُسْوَة والتحرير على أنّ الجميع الكفارة[1] ولا بين الصيام والصدقة والنسك على أنهنّ الفِدْية ، بل تقع واحدة منهن كفارةً أو فِدْيَةً والباقى قُرْبة مستقلة خارجة عن ذلك .

والرابع : الإباحة ، وهى الواقعة بعد الطلب وقَبْلَ ما يجوز فيه الجمع ؛ نحو « جالِسِ العُلَمَاء أو الزهّاد » و « تعلم الفقه أو النحو » وإذا دخلت لا الناهية امتنع فعلُ الجميع نحو (وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أوْ كَفُوراً) إذ المعنى لاتطع أحدهما ، فأيهما فعله فهو أحدهما ، وتلخيصه أنها تدخل للنَّهْى عما كان مباحا ، وكذا حكم النهى الداخل على التخيير ، وفاقاً للسيرافى ، وذكر ابن مالك أن أكثر ورود أو « للاباحة » فى التشبيه نحو ﴿ فَهِيَ كَالحِجَارَةِ أوْ أشَدُّ قَسْوَةً) والتقدير نحو (فكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أوْ أدْنَى) فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب .

والخامس : الجمع المطلق كالواو ، قاله الكوفيون والأخفش والجَرْمى ، واحتجوا بقول تَوْبَةَ :

٨٨ - وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأنِّيَ فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أوْعَلَيْهَا فَجُورُهَا

وقيل : أو فيه للابهام ، وقول جرير :

٨٩ - جَاءَ الخِلَافَةَ أوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً كَمَا أتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

---

(١) فى نسخه « قلت : لايجوز الجمع بين الإطعام والكسوه والتحرير اللاتى كل منهن كفارة » وكذا فيما بعده ، والذى أثبتناه أظهر .

والذى رأيته فى ديوان جرير « إذْ كانتْ » وقوله :

٩٠ — وَكانَ سِيَّانِ أنْ لا يَسْرَحُوا نَعَماً أو يَسْرَحُوهُ بِها، وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

أى : وكان الشأن أن لا يَرْعَوُا الإبلَ وأن يرعوها سيان لوجود القَحْطِ ، وإنما قدرنا « كان » شانية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة ، وقول الراجز:

٩١ — إنَّ بِها أكْتَلَ أوْ رِزَاما خُوَيْرِ بَيْنِ يَنْقُفَانِ الهَامَا

إذ لم يقل « خويربا » كما تقول « زيد أو عمرو لص » ولا تقول لصان ، وأجاب الخليل عن هذا بأن « خُوَيْرِ بَيْنِ » بتقدير « أشتم » لا نعت تابع ، وقول النابغة :

٩٢ — قَالَتْ: ألاَ لَيْتَمَا هٰذَا الحَمَامُ لَنَا إلَى حَمَامَتِنَا أوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فَحَسَبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ(١)

[ص ٢٨٦ ، ٣٠٨]

وَيُقَوِّيه أنه روى « ونصفه » وقوله :

٩٣ — قَوْمٌ إذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أوْ سَافِعِ

ومن الغريب أن جماعة ـ منهم ابن مالك ـ ذكروا مجيء أو بمعنى الواو ، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى « ولا » نحو ﴿ وَلاَ عَلَى أنْفُسِكُمْ أنْ تَأْكُلُوا منْ بُيُوتِكُمْ أوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾ وهذه هى تلك بعينها ، وإنما جاءت « لا » توكيداً للنفى السابق ، ومانعةً من توهم تعليق النفى بالمجموع ، لا بكل واحد ، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع ، ونظيرُه قولُكَ « لا يحلُّ [لك] الزنا والسَّرِقة » ولو تركت لا فى التقدير لم يضر ذلك

وزعم ابن مالك أيضاً أن « أو » التى للاباحة حالَّةٌ محلَّ الواو ، وهذا أيضاً

(١) فى أكثر النسخ « تسعا وتسعين » ولها وجه لا بأس به .

مردود ؛ لأنه لو قيل « جالِسِ الحسن وابن سيرين » كان المأمورُ به مجالستهما [معا] ولم يخرج المأمور عن المُهْدَة بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النحويين ، ولكن ذكر الزمخشرى عند الكلام على قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ أن الواو تأتى للاباحة ، نحو « جالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ » وأنه إنما جىء بالفذلكة دَفْعاً لتوهم إرادة الإباحة فى ﴿ فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم ﴾ وقلده فى ذلك صاحبُ الإيضاح البيانى ، ولا تُعْرَف هذه المقالة لنحوى .

والسادس : الإضراب كبَلْ ، فمن سيبويه إجازةُ ذلك بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادةِ العامل ، نحو « ماقام زَيْدٌ أو ما قام عمرو » و « لا يقم زَيْدٌ أو لا يَقُمْ عمرو » ونقله عنه ابن عصفور، ويؤيده أنه قال فى ﴿ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾ ولو قلت أو لا تطع كفوراً انقلبَ المعنى، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهياً عن الثانى فقط ، وقال الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابنُ بَرْهَان : تأتى للاضراب مطلقا ، احتجاجا بقول جرير :

٩٤ — مَاذَا تَرَى فِى عِيالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ
لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلاَّ بِعَدَّادِ ؟
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً
لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلادى [ص٢٧٢]

وقراءة أبى السمال ﴿ أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾ بسكون واو « أو » ، واختلف فى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ فقال الفراء : بل يزيدون، هكذا جاء فى التفسير مع صحته فى العربية ، وقال بعض الكوفيين : بمعنى الواو ، وللبصريين فيها أقوال ، قيل : للابهام ، وقيل : للتخيير ، أى إذا رآهم الرائى تخير بين أن يقول هم مائة ألف أو يقول هم أكثر ، نقله ابن الشجرى عن سيبويه ، وفى ثبوته عنه نظر ، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقعُ أحدُهما ، وقيل : هى للشك

مصروفا إلى الرائى ، ذكره ابن جنى ، وهذه الأقوال - غيرَ القول بأنها بمعنى الواو - مقولةٌ فى (وَما أمْرُ السَّاعَةِ إلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أوْ هُوَ أقْرَبُ) (فهى كالحِجَارَةِ أوْ أشَدُّ قَسْوَةً)

والسابع : التقسيم ، نحو « الكلمة اسم أو فعل أو حرف » ذكره ابن مالك فى منظومته [الصغرى] وفى شرح الكبرى ، ثم عدَل عنه فى التسهيل وشرحه فقال : تأتى للتفريق المجرَّدِ من الشك والإبهام والتخيير ، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقا مصحوباً بغيره ، ومَثل بنحو (إنْ يَكُنْ غَنِيًّا أوْ فَقِيراً) (وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أوْ نَصَارَى) قال : وهذا أولى من التعبير بالتقسيم ؛ لأن استعمال الواو فى التقسيم أجود نحو « الكلمة اسم وفعل وحرف » وقوله :

٩٥ — [وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا ، وَنَعْلَمُ أنَّهُ
كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ
[ص ٣١٣ و ٣٥٨]

ومن مجيئه بأوْ قولُه :

٩٦ — فَقَالُوا : لَنَا ثِنْتَانِ لاَ بُدَّ مِنْهُمَا
صُدُورُ رِمَاحٍ أشْرِعَتْ أوْ سَلاَسِلُ

انتهى ، ومجىء الواو فى التقسيم أكثرَ لا يقتضى أن « أو » لا تأتى له ، بل إثباتُه الأكثريةَ للواو يقتضى ثبوتَه بقلة لأو ، وقد صرح بثبوته فى البيت الثانى ، وليس فيه دليل ، لاحتمال أن يكون المعنى لابد من أحدهما ، فحذف المضاف كما قيل فى (يَخْرُجُ مِنْهما اللؤلؤ وَالمَرْجَانُ) وغيرُه عَدَل عن العبارتين ، فعبَّر بالتفصيل ، ومَثَّله بقوله تعالى (وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أوْ نَصَارَى) (وقالوا سَاحِرٌ أوْ مَجْنُون) إذ المعنى : وقالت اليهود كونوا هوداً ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، وقال بعضُهم : ساحر ، وقال بعضهم : مجنون ، فأوْفيهما لتفصيل الإجمال فى (قالوا) وتَعَسَّفَ ابن الشجَرى فقال فى الآية الأولى : إنها حذف منها مضاف

وواو وجملتان فعليّتان ، وتقديره : وقال بعضهم ـ يعنى اليهود ـ كونوا هوداً ، وقال بعضهم ـ يعنى النصارى ـ كونوا نصارى ، قال :فأقام (أو نصارى) مقام ذلك كله ، وذلك دليل على شرف هذا الحرف ، انتهى .

والثامن : أن تكون بمعنى « إلا » فى الاستثناء ، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار أن كقولك « لأقتلنّه أو يُسْلِمَ » وقوله :

٩٧ — وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وحَمَل عليه بعضُ المحققين قولَه تعالى : (لاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَالَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً) فقدر (تفرضوا) منصوبا بأن مضمرةً ، لا مجزوما بالعطف على تمسوهن) لئلا يصيرَ المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن فى مدة انتفاء أحد هذين الأمرين ، مع أنه إذا انتفى الفَرْضُ دون المَسِيسِ لزم مهرُ المثل ، وإذا انتفى المسيس دون الفَرْضِ لزم نصف المسمّى ، فكيف يصح نَفْيُ الجُناح عند انتفاء أحد الأمرين ؟ ولأن المطلقات المفروض لهنّ قد ذكرن ثانيا بقوله تعالى : (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ) الآية ، وترك ذكر المَمْسُوسات لما تقدم من المفهوم ، ولو كان (تفرضوا) مجزوما لكانت المسوساتُ والمفروضُ لهن مستوَيَيْنِ فى الذكر ، وإذا قدرت « أو » بمعنى إلا خرجت المفروض لهنّ عن مشاركة المسوسات فى الذكر .

وأجاب ابنُ الحاجب عن الأول بمَنْع كون المعنى مدة انتفاء أحدهما ، بل مدةَ لم يكن واحد منهما ، وذلك بنفيهما جميعاً ، لأنه نكرة فى سياق النفى الصريح ، بخلاف الأول ، فإنه لا ينفى إلا أحَدَهما .

وأجاب بعضهم عن الثانى بأن ذكر المفروض لهن إنما كان لتعيين النصف لهن ، لا لبيان أن لهنّ شيئاً فى الجملة .

وقيل : أو بمعنى الواو ، ويؤيده قول المفسرين : إنها نزلت فى رجل أنصارىّ طَلَّقَ امرأته قبل المسيس وقبل الفرض ، وفيها قول آخر سيأتى .

والتاسع : أن تكون بمعنى « إلى » وهى كالتى قبلها فى انتصاب المضارع بعدها بأنْ مضمرةً ، نحو « لألزمَنَّكَ أوْ تَقْضِيَنِى حَقى » وقوله :

٩٨ — لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أوْ أُدْرِكَ الْمُنَى
فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلا لِصَابِرِ

ومَنْ قال فى (أو تفرضوا) إنه منصوب جَوَّز هذا المعنى فيه ، ويكون غايةً لنفى الجُناح ، لا لنفى المسيس ، وقيل : أو بمعنى الواو .

والعاشر : التقريب ، نحو « ما أدْرِى أسَلَّمَ أوْ وَدَّع » قاله الحريرى وغيره.

الحادى عشر : الشرطية ، نحو « لأَضْرِبَنَّهُ عاش أوْ مَاتَ » أى إن عاش بعد الضرب وإن مات ، ومثله « لآتِيَنَّكَ أعْطَيْتَنِى أوْ حَرَمْتَنِى » قاله ابن الشجرى.

الثانى عشر : التبعيض ، نحو (وقَالُوا كُونُوا هُوداً أوْ نَصَارى) نقله ابن الشَجَرِى عن بعض الكوفيين ، والذى يظهر لى أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق ؛ فإن كل واحد مما قبل « أو » التفصيلية وما بعدها بعضٌ لما تقدم عليهما من المجمل ، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض .

تنبيه ـ التحقيقُ أن « أوْ » موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله المتقدمون ، وقد تخرجُ إلى معنى بَلْ ، وإلى معنى الواو ، وأما بقية المعانى فمستفادة من غيرها ، ومن العجب أنهم ذكَرُوا أن من معانى صيغة أفْعَلْ التخيير والإباحة ، ومَثَّلُوه بنحو « خذ من مالى درهما أو ديناراً » أو « جالس الحسنَ أو ابن سيرين » ثم ذكروا أن أو تفيدهما ، ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك ، ومن البين الفساد هذا المعنى العاشر ، وأوْ فيه إنما هى للشك على زعمهم ، وإنما أستفيد [معنى] التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع ؛ إذ حصول ذلك ـ مع تباعُد ما بين الوقتين ـ ممتنع أو مُسْتَبْعد ، وينبغى لمن قال إنها تأتى للشرطية أن يقول وللعطف لأنه قَدَّر مكانها وإنْ ، والحقُّ أن الفعل الذى قبلها دالٌّ على معنى حرف

الشرط كما قدّره هذا القائل ، وأنّ أوْ على بابها ، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوفُ في معنى الشرط .

﴿ ألاَ ﴾ بفتح الهمزة والتخفيف ـ على خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون للتنبيه ؛ فتدلُّ على تحقق ما بعدها ، وتدخل على الجملتين ، نحو (أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء) (أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) ويقول المعربون فيها : حرف استفتاح ؛ فيبينون مكانها ، ويهملون معناها ، وإفادتها التحقيقَ من جهة تركيبها من الهمزة ولاَ ، وهمزةُ الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيقَ ، نحو (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ؟) قال الزمخشري : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مُصَدَّرَة بنحو ما يُتَلَقى به القسمُ ، نحو (أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاء اللهِ) وأختها « أما » من مُقَدِّمَات اليمين وطلائعه كقوله :

٩٩ — أَمَا وَالَّذِي لاَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ
وَيُحْيِي الْعِظَامَ الْبِيضَ وَهْيَ رَمِيمُ

وقوله :

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ ، وَالَّذِي
أَمَاتَ وَأَحْيَا ، وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ [٧٥]

والثاني : التوبيخ والإنكار[1] ، كقوله :

١٠٠ — أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلاَّ تَجَشُّؤَكُمْ حَوْلَ الْقَبَانِيرِ [ص ٣٥٠]

وقوله :

١٠١ — أَلاَ ارْعِوَاء لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ
وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

(١) ظاهر كلامه أن المفيد للتوبيخ والإنكار هو « ألا » برمتها ، والذي عليه الأئمة أن المفيد لهما هو الهمزة وحدها ، وأن « لا » باقية الدلالة على النفي .

والثالث : التمنى ، كقوله :

١٠٢ — أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ
فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ [ص ٣٨١]

ولهذا نصب « يَرْأَبَ » لأنه جواب تَمَنٍّ مقرون بالفاء .

والرابع : الاستفهام عن النفى ، كقوله :

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدُ
إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي؟ [١٠]

وفى هذا البيت ردٌّ على من أنكر وجود هذا القسم ، وهو الشلوبين .

وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بدخول على الجملة الاسمية ، وتعمل عمل «لا» التبرئة ، ولكن تختصُّ التى للتمنى بأنها لاخبرَ لها لفظا وتقديراً[1] ، وبأنها لايجوز مراعاةُ محلِّها مع اسمها ، وأنها لايجوز إلغاؤها ولو تكررت؛ أما الأولُ فلأنها بمعنى أتمنى ، وأتمنى لاخبر له ، وأما الآخران فلأنها بمنزلة لَيْتَ ، وهذا كله قولُ سيبويه ومَنْ وافقه ، وعلى هذا فيكون قوله فى البيت «مستطاعٌ رجوعُه» مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير ، والجملة صفة ثانية على اللفظ ، ولا يكون « مستطاع » خبرا أو نعتا على المحل و « رجوعه » مرفوع به عليهما لما بينا[2] .

والخامس : العَرْض والتحضيض ، ومعناهما : طلبُ الشىء ، لكن العَرْضُ طلبٌ بِلِينٍ ، والتحضيض طلب بحثٍ ، وتختص ألاَ هذه بالفعلية ، نحو (أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ) (أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ) ومنه عند الخليل قولُه :

١٠٣ — أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ
[ص ٢٥٥ و ٦٠٠]

والتقدير عنده « ألا ترونى رجلا هذه صفته » فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى ، وزعم بعضُهم أنه محذوف على شريطة التفسير ، أى ألا جَزَى اللهُ رَجُلاً جزاه خيرا ،

(١) فى نسخة « لفظا ولا تقديرا » . (٢) فى نسخة « كما بينا » .

وألا على هذا للتَّنْبيه ، وقال يونس : ألا للتمنى ، ونَوَّنَ اسم « لا » للضرورة ، وقولُ الخليل أولى ، لأنه لاضرورة فى إضمار الفعل ، بخلاف التنوين ، وإضمارُ الخليل أولى من إضمار غيره ؛ لأنه لم يُرِدْ أن يدعُوَ لرجل على هذه الصفة ، وإنما قَصْدُه طلبه ، وأما قولُ ابن الحاجب فى تضعيف هذا القول « إنَّ يَدُلُّ صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهى أجنبية » فمردودٌ بقوله تعالى (إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لهُ وَلَدٌ) ثم الفَصْلُ بالجملة لازمٌ وإن لم تقدر مفسرة ، إذ لاتكون صفة ؛ لأنها إنشائية .

﴿ إلاَّ ﴾ ـ بالكسر والتشديد ـ على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون للاستثناء ، نحو (فشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيلاً) وانتصاب مابعدها فى هذه الآية ونحوها بها على الصحيح ، ونحو (ما فَعَلُوهُ إلاَّ قليلٌ منهم) وارتفاع مابعدها فى هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين ويبعده أنه لاضميرَ معه فى نحو « ماجاءنى أحَدٌ إلا زيد » كما فى [نحو] « أكلت الرغيف ثُلثَه » وأنه مخالف للمُبْدَلِ منه فى النفى والإيجاب ، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه ، و « إلا » حرفُ عطفٍ عندالكوفيين ، وهى عندهم بمنزلة « لا » العاطفة فى أن مابعدها مخالف لما قبلها ، لكن ذاك منفى بعد إيجاب ، وهذا موجَبٌ بعد نفى ، وَرُدَّ بقولهم « مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ » وليس شىء من أحرف العطف بلى العامل ، وقد يجاب بأنه ليس تاليها فى التقدير ، إذ الأصل « ماقام أحد إلا زيد » .

الثانى : أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها ، جمعٌ منكر أو شبهه .

فمثال الجمع المنكر (لَوْ كانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) فلا يجوز فى إلا هذه أن تكون للاستثناء ، من جهة المعنى ، إذ التقديرُ حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهةٌ فيهمُ الله لم تفسدا ، وليس ذلك المراد ، ولا من جهة اللفظ ، لأن آلهة جمع منكر فى الإثبات فلا عموم له

فلا يصحُّ الاستثناء منه ، فلو قلت « قام رجالٌ إلا زيداً » لم يصح اتفاقاً ، وزعم المبرد أن « إلاّ » فى هذه الآية للاستثناء ، وأن مابعدها بدل ، محتجا بأن « لو » تدل على الامتناع ، وامتناع الشيء انتفاؤه ، وزعم أن التفريغ بعدها جائز ، وأن نحو « لَوْ كانَ مَعَنَا إلازَيْدٌ » أجودُ كلامٍ ، ويردُّهُ أنهم لايقولون « لَوْ جَاءنِى دَيَّارٌ أكْرَمْتُهُ » ولا « لَوْ جاءنى مِنْ أحَدٍ أكرمته » ولو كانت بمنزلة النافى لجاز ذلك كما يجوز « مَا فِيها دَيَّار » و « ماجاءنى مِنْ أحَدٍ » ولما لم يجز ذلك دلّ على أن الصواب قولُ سيبويه إنّ إلاّ وما بعدها صفة .

قال الشلوبين وابن الضائع : ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير ، والتى يراد بها البدل والعوض ، قالا : وهذا هو المعنى فى المثال الذى ذكره سيبويه توطئة للمسألة ، وهو « لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا » أى : رجل مكانَ زَيْدٍ أو عوضاً من زيد ، انتهى .

قلت : وليس كما قالا ، بل الوَصْفُ فى المثال وفى الآية مختلف ، فهو فى المثال مُخصِّص مثلُه فى قولك « جاء رجلٌ موصوفٌ بأنه غيرُ زيدٍ » وفى الآية مؤكّد مثلُه فى قولك « متعدد موصوف بأنه غير الواحد » وهكذا الحكم أبداً : إنْ طابقَ مابعد إلاّ موصوفَها فالوصفُ مُخَصِّص له ، وإن خالفه بإفرادٍ أو غيره فالوصف مؤكد ، ولم أرَ مَنْ أفْصَحَ عن هذا ، لكن النحويين قالوا : إذا قيل « له عِنْدِى عَشَرَةٌ إلا درهما » فقد أقر له بتسعة ، فإن قال « إلا دِرْهَمٌ » فقد أقر له بعشرة ، وسِرُّه أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم ، وكلُّ عشرةٍ فهى موصوفة بذلك ، فالصفة هنا مؤكدة صالحة للاسقاط مثلها فى (نَفْخَة واحِدَة)[1] وتخرج الآية على ذلك ، إذ المعنى حينئذٍ لو كان فيهما آلهةٌ لفسدتا ، أى أن الفساد يترتب على تقدير تَعَدُّد الآلهة ، وهذا هو المعنى المراد

(١) فى نسخة « مثلها فى (نعجه واحدة) » وكلتاهما صحيح .

ومثالُ المعرف الشبيه بالمنكر قولُه :

١٠٤ — أَنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فوق بَلْدَةٍ

قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَا [ص ٣١٦]

فإن تعريف « الأصوات » تعريفُ الجنسِ .

ومثالُ شبه الجمع قولُه :

١٠٥ — لَوْ كَانَ غَيْرِى سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ

وَقْعُ الحَوَادِثِ إِلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ

فإلاّ الصارم : صفة لغيرى .

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يُشْتَرط كونُ الموصوف جمعاً أو شبهه ، لتمثيله : « لو كان معنا رجل إلا زيد لَغَلَبْنَا » وهو لا يُجْرِى « لو » مجرى النفى ، كما يقول المبرد .

وتفارق إلا هذه غيرا من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها ، لا يقال « جَاءنى إلاَّ زيد » ويقال « جَاءنى غيْرُ زَيْدٍ » ونَظِيرُهَا فى ذلك الجُمَلُ والظروفُ ، فإنها تقعُ صفاتٍ ، ولا يجوز أن تَنُوبَ عن موصوفاتها .

والثانى : أنه لا يوصَفُ بها إلا حيث يصح الاستثناء ، فيجوز « عندى درهم إلا دانق » لأنه يجوز إلا دانقا ، ويمتنع « إلا جيد » ، لأنه يمتنع إلا جيداً ، ويجوز « دِرْهَمٌ غَيْرُ جيدٍ » قاله جماعات ، وقد يقال إنه مخالف لقولهم فى (لو كان فيهما آلهة إلا الله) الاية ، ولمثال سيبويه « لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا »

وشرَطَ ابنُ الحاجب فى وقوعِ إلا صفةً تعذرَ الاستثناء ، وجعل من الشاذ قولَه :

١٠٦ — وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلا الْفَرْقَدَانِ

[ص ٥٦٨]

والوصف هنا مخصص لا مؤكد ، كما بينت [1] من القاعدة .

والثالث : أن تكون عاطفة بمنزلة الواو فى التشريك فى اللفظ والمعنى ، ذكره الأخفش والفرّاء وأبو عبيدة ، وجعلوا منه قولَه تعالى : (لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) (لاَ يَخَافُ لَدَىَّ الْمُرْسَلُونَ إِلاَّ مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ) أى ولا الذين ظلموا ، ولا مَنْ ظلم ، وتأولهما الجمهورُ على الاستثناء المنقطع .

والرابع : أن تكون زائدةً ، قاله الأصمعى وابن جنى ، وحملا عليه قولَه :

١٠٧ — حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً
عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِى بِهَا بَلَداً قَفْرَا

وابن مالك ، [و] حمل عليه قولَه :

١٠٨ — أَرَى الدَّهْرَ إِلا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ
وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّبا

وإنما المحفوظ « وما الدهر » ثم إن صحت روايتُه فَتُخَرَّج على أن « أرى » جوابُ قَسَم مقدر ، وحذفت « لا » كحذفها فى (تَاللهِ تَفْتَؤُ) ودلَّ على ذلك الاستثناء المُفَرَّغ ، وأما بيت ذى الرمة فقيل : غلط منه ، وقيل : من الرواة ، وإن الرواية « آلاً » بالتنوين ، أى شَخْصاً ، وقيل : تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب ، أو ما تَخْلُصُ منه ، فنفيها نفى ، ومناخة : حال ، وقال جماعة كثيرة : هى ناقصة والخبر « على الخسف » و « مناخة » حال ، وهذا فاسد ؛ لبقاء الإشكال ؛ إذ لا يقال « جاء زيد إلاَّ راكبا » .

تنبيه — ليس من أقسام إلا التى فى نحو (إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ) وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية ، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها فى شرح التسهيل من أقسام إلاَّ .

(١) فى نسخة « لما بينت من القاعدة » .

﴿ ألاَّ ﴾ بالفتح والتشديد — حرفُ تحضيضٍ مُختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض ، فأما قوله :

١٠٩ — وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ
إِلَيَّ ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

[ص ٢٦٩ و ٣٠٧ و ٥٨٣]

فالتقدير : فهلا كان هو ، أى الشأن ، وقيل : التقدير فهلا شَفَعَتْ نفسُ ليلى ؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقْيَسُ ، وشفعيها على هذا خبر لمحذوف ، أى هى شفعيها .

تنبيه — ليس من أقسام « ألاَّ » التى فى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرحمن الرَّحِيمِ ألاَّ تَعْلُوا عَلَيَّ ﴾ بل هذه كلمتان أن الناصبة ولا النافية ، أو أن المفسِّرة [أو المخففة من الثقيلة (١)] ولا الناهية ، ولا موضع لها على هذا ، وعلى الأول فهى بدل من (كتاب) على أنه بمعنى مكتوب ، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب ، بقرينة (وائتونى) ومثلها (ألاَّ يَسْجُدُوا) فى قراءة التشديد ، ولكن أنْ فيها الناصبة ليس غير ، و « لا » فيها محتملة للنفى ؛ فتكون ألا بدلا من (أعمالهم) أو خبراً لمحذوف ، أى : أعمالهم ألا يسجدوا ، وللزيادة فتكون (ألا) مخفوضة بدل من (السبيل) أو مختلفاً فيها : أمخفوضة هى أم منصوبة ، وذلك على أن الأصل لئلا واللام متعلقة بيهتدون .

﴿ إلى ﴾ — حرف جر ، له ثمانية معان :

أحدها : انتهاء الغاية الزمانية ، نحو (ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) والمكانية نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى) وإذا دلَّتْ قرينة على دخول ما بعدها نحو « قرأت القرآن من أوله إلى آخره » أو خروجه نحو (ثم أتموا الصيام إلى الليل) ونحو (فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) عُمِلَ بها ، وإلا فقيل : يدخل إن كان من الجنس ، وقيل : يدخل مطلقا ، وقيل : لا يدخل مطلقا ، وهو الصحيح ؛ لأن

(١) سقط مابين هذين المعقوفين من النسخة التى شرح عليها الدسوقى .

الأكثر مع القرينة عدمُ الدخول ؛ فيجب الحمل عليه عند التردد .

والثانى : المعية ، وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخَرَ ، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين فى (مَنْ أَنْصَارِى إلى اللهِ) وقولهم « الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبِلٌ » والذود : من ثلاثة إلى عشرة [والمعنى إذا جُمع القليلُ إلى مثله صار كثيرا] ، ولا يجوز « إلى زَيْدٍ مال » تريد مع زَيْدٍ مال .

والثالث : التبيين ، وهى المبينة لفاعِلِيَّةِ مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو (رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إلىَّ) .

والرابع : مرادفة اللام نحو (وَالأَمْرُ إِلَيْكِ) وقيل : لانتهاء الغاية ، أى مُنْتَهِ إليك ، ويقولون « أحمد إليك الله سبحانه » أى أُنْهِى حَمْدَه إليك .

والخامس : موافقة فى ، ذكره جماعة فى قوله :

١١٠ — فَلاَ تَتْرُكَنِّى بالْوَعِيدِ كَأَنَّنِى
إِلَى النَّاسِ مَطْلِىٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

قال ابن مالك : ويمكن أن يكون منه (لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يَوْمِ القيامة) وتأول بعضُهم البيتَ على تعلق إلى بمحذوف ، أى مَطْلى بالقار مضافاً إلى الناس فحذف وقلب الكلامَ ، وقال ابن عصفور : هو على تضمين مطلى معنى مُبَغَّض ، قال : ولو صح مجىء إلى بمعنى فى لجاز « زيد إلى الكوفة » .

والسادس : الابتداء ، كقوله :

١١١ — تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بالْكُورِ فَوْقَهَا :
أَيُسْقَى فَلاَ يَرْوَى إِلَىَّ ابْنُ أَحْمَرَا ؟

أى منى .

والسابع : موافقة عِنْدَ ، كقوله :

١١٢ — أَمْ لاَ سَبِيلَ إلى الشَّبَابِ ، وذِكْرُهُ
أَشْهَى إِلَىَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ ؟

والثامن : التوكيد ، وهى الزائدة ، أثبت ذلك الفراء ، مستدلاً بقراءة بعضهم (أفئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إليهم) بفتح الواو ، وخُرِّجَتْ على تضمين تهوى معنى تميل ، أو أن الأصل تَهْوِى بالكسر ، فقلبت الكسرة فتحةً والياء ألفاً كما يقال فى رَضِىَ : رَضَا ، وفى ناصِيَة : ناصَاة ، قاله ابن مالك ، وفيه نظر ، لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء فى الأصل .

ـ ﴿ إى ﴾ بالكسر والسكون ـ حرفُ جوابٍ بمعنى نَعَمْ ، فيكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر ، ولوَعْدِ الطالب ، فتقع بعد « قام زيد » و « هل قام زيد » و « اضْرِبِ زيداً » ونحوهن ، كما تقع نَعَمْ بعدهن ، وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ، قُلْ إى وَرَبِّى إِنَّهُ لَحَقٌّ) ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم ، وإذا قيل « إى والله » ثم أسقطت الواو ، جاز سكون الياء وفَتْحُها وحذفها ، وعلى الأول فيلتقى ساكنان على غير حَدِّهما .

﴿ أىْ ﴾ بالفتح والسكونِ ـ على وجهين :

(١) حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط ، على خلاف فى ذلك ، قال الشاعر :

١١٣ ـ أَلَمْ تَسْمَعِى أَىْ عَبْدَ فِى رَوْنَقِ الضُّحَى
بُكاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

وفى الحديث « أىْ رَبِّ » وقد تُمَدُّ ألفُها .

(٢) وحرف تفسير ، تقول « عِنْدِى عَسْجَد : أىْ ذَهَبٌ » و « غَضَنْفَرٌ أى أَسَدٌ » وما بعدها عطفُ بيانٍ على ماقبلها أو بدل ، لا عطف نَسَق ، خلافاً للسكوفيين وصاحبى المستوفى وللفتاح ، لأنا لم نر عاطفاً يَصْلُح المسقوط دائماً ، ولا عاطفاً مُلازماً لعطف الشىء على مُرادفه ، وتقع تفسيراً للجُمَل أيضاً ، كقوله :

١١٤ ـ وَتَرْمِينَنِى بِالطَّرْفِ ، أىْ أَنْتَ مُذْنِبٌ
وَتَقْلِينَنِى ، لَكِنَّ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِى [ص ٤٠٠ و ٤١٣]

وإذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير ، نحو « تقول اسْتَكْتَمْتُهُ الحديث أى سألتُهُ كتمانه » يقال ذلك بضم التاء ، ولو جئت بإذا مكان أى فتحتَ التاء فقلت « إذَا سألْتُه » لأن إذا ظرفٌ لتقول، وقد نظم ذلك بعضُهم فقال :

١١٥ — إذَا كَنَيْتَ بأىٍّ فِعْلاً تُفَسِّرُهُ فضُمَّ تاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ
وَإنْ تَكُنْ بإذا يَوْماً تُفَسِّرُهُ فَافْتَحْهُ التَّاء أمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلَفِ

﴿ أىّ ﴾ بفتح الهمزة وتشديد الياء — اسم يأتى على خمسة أوجه :

(١) شرطاً ، نحو (أيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأسْمَاء الحُسْنَى) (أيَّمَا الأجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلاَ عُدْوَانَ عَلَىَّ) .

(٢) واستفهاما ، نحو (أيُّكُمْ زَادَتْهُ هٰذِهِ إيمَانًا) (فبأى حَدِيثٍ بَعْدَهُ يؤْمِنُون) وقد تخفف كقوله :

١١٦ — تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّمَاكَيْنِ أيُّهُمَا
عَلَىَّ مِنَ الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ

(٣) وموصولا ، نحو (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شِيعَةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ) التقدير : لننزعن الذى هو أشد ، قاله سيبويه ، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين ؛ لأنهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية ، قال الزجاج : ماتبين لى أن سيبويه غَلِط إلا فى موضعين هذا أحدهما ، فإنه يُسَلِّم أنها تعرب إذا أفْرِدَتْ ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت ؟ وقال الجرمى : خرجْتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول « لأضْرِبَنَّ أيُّهُمْ قائم » بالضم ، اهـ . وزعم هؤلاء أنها فى الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ ، وأشَدُّ خبر ، ثم اختلفوا فى مفعول ننزع ، فقال الخليل : محذوف ، والتقدير : لننزعَنَّ الفريقَ الذى[1] يقال فيهم أيهم أشد ، وقال يونس : هو الجملة ، وعُلِّقَتْ ننزع عن العمل كما فى (لِنَعْلَمَ أىُّ الحِزْبَيْنِ أحْصَى) وقال الكسائى

(١) فى نسخة « لننزعن الذين يقال فيهم » وما أثبتناه أدق .

والأخفش : كل شيعة ، ومِنْ زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة ؛ وذلك على قولهما فى جواز زيادة مِنْ فى الإيجاب . ويردُّ أقوالَهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لايجوز « لأضربَنَّ الفاسقُ » بالرفع بتقدير الذى يقال فيه هو الفاسق ، وأنه لم يثبت زيادة مِنْ فى الإيجاب ، وقولُ الشاعر :

١١٧ — إذَا مَا لَقِيتَ بَنِى مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

[ص ٤٠٩ و ٥٥٢]

يُروَى بضم أىّ ، وحروف الجر لاتعلَّقُ ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يستأنف مابعد الجار .

وجوَّز الزمخشرى وجماعة كونَها موصولة مع أن الضمة إعراب ، فقدَّروا متعلق النزع من كل شيعة ، وكأنه قيل : لننزعن بعض كل شيعة ، ثم قدر أنه سئل : مَنْ هذا البعض ؟ فقيل : هو الذى هو أشد ، ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول ، وفيه تعسُّف ظاهر ، ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ ، وسيأتى ذلك عن ثعلب .

وزعم ابن الطراوة أن أيًّا مقطوعة عن الإضافة ، فلذلك بنيت ، وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر ، وهذا باطل برسم الضمير متَّصِلا بأىٍ ، والإجماع على أنها إذا لم تُضَفْ كانَتْ معربة .

وزعم ثعلب أن أيًّا لاتكون موصولة أصلا ، وقال : لم يسمع « أيهم هو فاضلٌ جاءنى » بتقدير الذى هو فاضل جاءنى .

(٤) والرابع : أن تكون دالة على معنى الكمال ، فتقع صفة للنكرة نحو « زَيْدٌ رجلٌ أىُّ رَجُل » أى كاملٌ فى صفات الرجال ، وحالا للمعرفة كمررت بعبدِ اللهِ أىِّ رجل .

(٥) والخامس : أن تكون وُصْلَةً إلى نداء مافيه أل ، نحو « يا أيُّهَا الرجُلُ » وزعم الأخفش أن أيا لاتكون وُصْلة ، وأن أيا هذه هى الموصولة[1] حُذِف صَدْرُ صلتها وهو العائد ، والمعنى يامَنْ هو الرجل ، ورُدَّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ،

(١) فى نسخة « وأن أيا هذه موصولة » .

ولاموصول التزم كونُ صلته جملة اسمية ، وله أن يجيب عنهما بأن « ما » فى قولهم « لاسيما زيدٌ » بالرفع كذلك .

وزاد قسمًا ، وهو : أن تكون نكرة موصوفة نحو « مَرَرْتُ بأىٍّ معجبٍ لك » كما يقال : بمَنْ مُعجب لك ، وهذا غير مسموع .

ولاتكون « أى » غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا فى النداء والحكاية ، يُقال « جاءنى رجل » فتقول : أىٌّ ياهذا ، وجاءنى رجلان ، فتقول : أيان ، وجاءنى رجال ، فتقول : أيُّونَ .

تنبيه — قولُ أبى الطيب :

١١٨ — أىَّ يومٍ سَرَرْتَنى بِوِصَالٍ لَمْ تَرُعْنِى ثَلَاثَةً بِصُدُودِ؟ [ص ٥١٤]

ليست فيه أى موصولة ؛ لأن الموصولة لاتضاف إلا إلى المعرفة ، قال أبو على فى التذكرة فى قوله :

١١٩ — أرأيتَ أىَّ سَوَالِفٍ وخُدُودِ بَرَزَتْ لَنَا بَيْنَ اللِّوَى فَزَرُودِ؟

لاتكون أى فيه موصولة ؛ لإضافتها إلى نكرة ، انتهى .

ولاشرطية ؛ لأن المعنى حينئذ : إنْ سَرَرْتَنِى يوماً بوصالك آمنتنى ثلاثة أيام من صدودك ، وهذا عكس المعنى المراد ، وإنما هى للاستفهام الذى يُرَاد به النفى ، كقولك لمن ادعى أنه أكْرَمَكَ : أىُّ يوم أكرمتنى ؟ والمعنى ماسررتنى يوماً بوصالك إلا روَّعْتَنِى[1] ثلاثةً بصدودك ، والجملة الأولى مستأنفة قُدِّم ظرفها ؛ لأن له الصَّدْر ، والثانية إما فى موضع جر صفة لوصال على حذف العائد : أى لم تَرُعْنِى بعده ، كما حذف فى قوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْسٌ) الآية ، أو نصب حالا من فاعل سَرَرْتَنِى أو مفعوله ، والمعنى : أى يوم سررتنى غير رَائع لى أو غير مَرُوعٍ منك ، وهى حال مُقَدَّرة مثلها فى (طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) أو لامحل لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل فى (وَإِذْ قَالَ

(١) فى نسخة « إلا وروعتنى » بزيادة واو الحال بعد إلا ، والفصيح تركها .

مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تذْبحُوا بَقَرَةً ، قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ؟ قَالَ أَعُوذُ باللهِ) وكذا فى بقية الآية ، وفيه بُعد ، والمحققون فى الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير : فماقالوا له ؟ فماقال لهم ؟ وَمَنْ روى « ثلاثةٌ » بالرفع لم يجز عنده كونُ الحال من فاعل سررتنى ، فلو « تَرُعْنِى » من ضمير ذى الحال .

﴿ إِذْ ﴾ على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون اسما للزمن الماضى ، ولها أربعة استعمالات :

أحدها : أن تكون ظَرْفًا ، وهو الغالب ، نحو (فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) .

والثانى : أن تكون مفعولاً به ، نحو (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ) والغالب على المذكورة فى أوائل القَصَصِ فى التنزيل أن تكون مفعولا به ، بتقدير « اذكر » نحو (وإِذْ قَالَ رَبكَ لِلْمَلاَئكة) (وَإِذْ قلنا للملائكة) (وإِذ فَرَقنا بِكُمُ الْبَحْرَ) وبعضُ المعربين يقول فى ذلك : إنه ظرفٌ لاذْكُر محذوفًا ، وهذا وهم فاحش ، لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر فى ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين مِنّا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه .

والثالث : أن تكون بَدَلاً من المفعول ، نحو (وَاذْكُرْ فِى الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ) فإذْ : بدل اشتمال من مريم على حد البدل فى (يَسْأَلُونك عن الشّهر الحرام قِتَالٍ فِيهِ) .

وقوله تعالى : (اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ) يحتمل كونَ إِذْ فيه ظرفا للنعمة وكونَها بدلا منها .

والرابع : أن يكون مضافًا إليها اسمُ زمانٍ صالح للاستغناء عنه نحو « يَوْمَئِذٍ ، وحينئذ » أو غيرُ صالحٍ له نحو قوله تعالى : (بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا)

وزعم الجمهورُ أن إِذْ لاتقع إلا ظرفا أو مضافا إليها ، وأنها فى نحو (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلا) ظرفٌ لمفعول محذوف ، أى : واذكروا نعمةَ الله عليكم إذ كنتم

قليلا ، وفى نحو (إذِ انْتَبَذَتْ) ظرفٌ لمضافٍ إلى مفعول محذوف ، أى : واذكر قصة مريم ، ويؤيد هذا القولَ التصريحُ بالمفعول فى (واذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيكُمْ إذْ كُنتُمْ أعداء) .

ومن الغريب أن الزمخشرى قال فى قراءة بعضهم (لَمِنْ مَنَّ اللهِ عَلَى المُؤمِنِينَ إذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولا) : إنه يجوز أن يكون التقدير مَنُّه إذ بعث ، وأن تكون إذْ فى محل رفع كإذا فى قولك: أخْطَبُ مَا يكُونُ الأمِيرُ إذا كان قائما ، أى لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين وَقْتُ بعثه ، انتهى ؛ فمقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ ، ولا نعلم بذلك قائلا ، ثم تَنظيره بالمثال غير مناسب ؛ لأن الكلام فى إذْ لا فى إذَا ، وكان حقه أن يقول إذْ كان ؛ لأنهم يقدرون فى هذا المثال ونحوه إذْ تارة وإذا أخرى ، بحسب المعنى المراد ، ثم ظاهره أن المثال يُتَكَلَّمُ [به] هكذا ، والمشهورُ أن حذف الخبر فى ذلك واجب ، وكذلك المشهور أن إذا المقدرة فى المثل فى موضع نصب ، ولكن جَوَّز عبدُ القاهر كونَها فى موضع رفع ، تمسكا بقول بعضهم : أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجمعة ، بالرفع ؛ فقاس الزمخشرى إذْ على إذا ، والمبتدأ على الخبر .

والوجه الثانى : أن تكون اسما للزمن المستقبل ، نحو (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أخْبَارَهَا) والجمهورُ لا يثبتون هذا القِسْمَ ، ويجعلون الآية من باب (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ) أعنى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلةَ ما قد وقع ، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى : (فَسَوْفَ يَعْلَمُون إذِ الأغْلَالُ فِي أعْنَاقِهِمْ) فإنّ (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى ؛ لدخول حرف التنفيس عليه ، وقد أعمل فى إذْ ؛ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا .

والثالث : أن تكون للتعليل ، نحو (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إذْ ظَلَمْتُمْ أنَّكُمْ فِي العَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) أى : ولن ينفعكم اليوم اشتراكُكُمْ فى العذاب ؛ لأجل

ظلمكم فى الدنيا ، وهل هذه حرفٌ بمنزلة لام العلة أو ظرفٌ والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ ؛ فإنه إذا قيل : ضَرَبْتُهُ إذ أساء ، وأريد [بإذ] الوقتُ اقتضى ظاهرُ الحالِ أن الإساءة سببُ الضربِ ؟ قولان ، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول ؛ فإنه لو قيل : « لن ينفعكم اليوم وقتَ ظلمكم الاشتراكُ فى العذاب » لم يكن التعليل مستفاداً لاختلاف زمنى الفعلين ، ويبقى إشكال فى الآية ، وهو أن إذ لا تُبْدَلُ من اليوم لاختلاف الزمانين ، ولا تكون ظرفا لينفع ؛ لأنه لا يعمل فى ظرفين ، ولا لمشتركين ، لأن معمول خبر الأحْرُفِ الخمسة لا يتقدم عليها ، ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، ولأن اشتراكهم فى الآخرة لا فى زمن ظلمهم.

ومما حملوه على التعليل (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ) (وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ) وقوله :

١٢٠ — فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ
[ص ٣٦٣ و٥١٧ و٦٠٠]

وقول الأعشى :

١٢١ — إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلَا
[ص ٢٣٩ و٦٠٩ و٦٣١]

أى إن لنا حُلُولا فى الدنيا وإن لنا ارتحالا عنها إلى الآخرة ، وإن فى الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالا لنا ، لأنهم مَضَوْا قبلنا وبقينا بعدهم ، وإنما يصح ذلك كله على القول بأن إذِ التعليلية حرفٌ كما قدمنا .

والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، وقال أبو الفتح : راجعتُ أبا على مراراً فى قوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) الآية ، مستشكلا إبدال إذْ من اليوم ، فآخرُ ما تحصَّل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان ، وأنهما فى حكم الله تعالى سواء ، فكأن اليوم ماضٍ ، أو كأن إذ مُستقبلة ، انتهى .

وقيل : المعنى إذ ثبت ظلمكم ، وقيل : التقدير بعد إذ ظلمتم ، وعليهما أيضا فإذْ بدلٌ من اليوم ، وليس هذا التقدير مخالفا لما قلناه فى (بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا) ؛ لأن المدَّعَى هناك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم فى يومئذ، لأنها لا تحذف لدليل ، وإذا لم تقدر إذ تعليلا فيجوز أن تكون أنَّ وصلتها تعليلا، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم (يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ المَشْرِقَيْنِ) أو إلى القَرِين ، ويشهد لهما قراءة بعضهم (إنَّكم) بالكسر على الاستئناف .

والرابع : أن تكون للمفاجأة ، نص على ذلك سيبويه ، وهى الواقعة بعد بَيْنَا أو بَيْنَمَا كقوله :

١٢٢ — اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ
فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وهل هى ظرف مكان أو زمان ، أو حرف بمعنى المفاجأة ، أو حرف توكيد ، أى زائد ؟ أقوال ، وعلى القول بالظرفية فقال ابن جنى : عاملُها الفعل الذى بعدها ، لأنها غير مضافة إليه ، وعامل « بينا وبينما » محذوف يفسره الفعل المذكور ، وقال الشلوبين : إذْ مُضَافة إلى الجملة ، فلا يعمل فيها الفعلُ ولا فى بينا وبينما ، لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله ، وإنما عاملُها محذوف يدل عليه الكلام ، وإذْ بدلٌ منهما ، وقيل : العامل مايلى بين بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالى اسم الشرط فيه ، وقيل : بين خبر لمحذوف، وتقدير قولك « بينما أنا قائم إذ جاء زيد » بين أوقات قيامى مجىء زيد ؛ ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بجاء زيد ، وقيل : مبتدأ ، وإذ خبره ، والمعنى حين أنا قائم حين جاء زيد .

وذكر لإذْ معنيان آخران ، أحدهما : التوكيد ، وذلك بأن تحمل على الزيادة ، قاله أبو عبيدة ، وتبعه ابن قتيبة ، وحملا عليه آياتٍ منها (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ للملائكة) والثانى : التحقيق كقد ، وحُمِلت عليه الآية ، وليس القولان بشىء ، واختار ابن الشَّجَرى أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة ، قال : لأنك إذا قلت « بينما أنا

جالس إذْ جاء زيد » فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر ، وهى مضافة إلى جملة جاء زيد ، وهذا الفعل هو الناصب لبين ، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف ، اهـ . وقد مضى كلامُ النحويين فى توجيه ذلك ، وعلى القول بالتحقيق فى الآية ، فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل .

مسألة — تلزم إذِ الإضافة إلى جملة ، إما اسمية نحو (وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قليل) أو فعلية فعلُها ماضٍ لفظا ومعنى نحو (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ) (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) (وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ) أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ) (وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا) (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ) وقد اجتمعت الثلاثة فى قوله تعالى : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا) الأولى ظرف لنصره ، والثانية بدل منها ، والثالثة قيل : بدل ثان ، وقيل : ظرف لثانى اثنين ، وفيهما وفى إبدال الثانية نظر ، لأنَّ الزمن الثانى والثالث غيرُ الأول فكيف يبدلان منه ؟ ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا فى بدل الإضراب ، وهو ضعيف لا يحْمَلُ عليه التنزيلُ ، ومعنى (ثَانِيَ اثْنَيْنِ) واحد من اثنين ، فكيف يعمل فى الظرف وليس فيه معنى فعل ؟ وقد يجاب بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة ، أشار إلى ذلك أبو الفتح فى المحتسب ، والظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه .

وقد يحذف أحد شطرى الجملة فيظن مَنْ لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله :

١٢٣ — هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا
وَالْعَيْشُ منقلب إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا ؟

والتقدير : إذ ذاك كذلك ، وقال الأخطل :

١٢٤ — كَانَتْ مَنَازِلُ أَلَّافٍ عَهِدْتُهُمُ
إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانَا

ألاف - بضم الهمزة - جمع آلف بالمد مثل كافر وكفار ، ونحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما ، والتقدير : عهدتهم إخواناً إذْ نحن متآلفون ؛ إذ ذاك كائن ، ولا تكون إذ الثانية خبراً عن نحن ؛ لأنه زمانٌ ونحن اسمُ عينٍ ، بل هى ظرف للخبر المقدر ، وإذ الأولى ظرف لعَهِدْتُهم ، ودون : إما ظرف له أو للخبر المقدر أو لحال من إخواناً محذوفة ، أى متصافين دون الناس ، ولايمنع ذلك تنكيرُ صاحبِ الحال ؛ لتأخره ؛ فهو كقوله :

١٢٥ — لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ [يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ [ص٤٣٦ و٦٥٩]

ولا كونُهُ اسم عينٍ ، لأن دون ظرفُ مكانٍ لا زمان ، والمشار إليه بذلك التجاوزُ المفهوم من الكلام .

وقالت الخنساء :

١٢٦ — كأنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى إذِ النَّاسُ إذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا

إذ الأولى ظرف ليتقى ، أو لحمى ، أوليكونوا إن قلنا إن لكان الناقصة مصدرا ، والثانية ظرف لبزّ ، ومَنْ : مبتدأ موصول لاشرط ، لأن بَزّ عامل فى إذ الثانية ، ولا يعمل ما فى حيز الشرط فيما قبله عند البصريين ، وبز : خبر مَنْ ، والجملة خبر الناس ، والعائد محذوف ، أى مَنْ عَزّ منهم ، كقولهم « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم » ولا تكون إذ الأولى ظرفا لبزّ ، لأنه جزء الجملة التى أضيفت إذ الأولى إليها ، ولا يعمل شىء من المضاف إليه فى المضاف ، ولا إذ الثانية بدلا من الأولى ، لأنها إنما تكمل بما أضيفت إليه ، ولا يُتْبَع اسم حتى يكمل ، ولا [تكون] خبرا عن الناس ، لأنها زمان والناس اسم عين ، وذاك : مبتدأ محذوف الخبر ، أى كائن ، وعلى ذلك فقِسْ .

وقد تحذف الجملة كلُّها للعلم ، ويعوَّضُ عنها التنوين ، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين ، نحو (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المؤمنون) وزعم الأخفش أن إذ فى ذلك معربة

لزوال افتقارها إلى الجملة ، وإن الكسرة إعراب ، لأن اليوم مضاف إليها ، وردّ بأن بناءها لوضعها على حرفين ، وبأن الافتقار باقٍ فى المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل ، قال :

١٢٧ — نَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا [ص ٦٢٥]

أى نحن الأولى عُرِفوا ، وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه ، فكأنّ المضاف إليه مذكور ، وبقوله :

١٢٨ — نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

فأجاب عن هذا بأن الأصل حينئذ ، ثم حُذف المضاف وبقى الجر كقراءة بعضهم (واللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ) أى ثوابَ الآخرة .

تنبيه — أضيفت « إذ » إلى الجملة الاسمية ، فاحتملت الظرفية والتعليليّة فى قولى المتنبي :

١٢٩ — أَمِنَ ازْدِيَارِكِ فِي الدُّجَى الرُّقَبَاءَ
إِذْ حَيْثُ كُنْتِ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ

وشرحه : أنّ أَمِنَ فعل ماض ، فهو مفتوح الآخر ، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهّم شخص ادعى الأدبَ فى زماننا وأصرّ على ذلك ، والازديار أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكَسْب ، لأن الافتعال للتصرف ، والدال بَدَل عن التاء ، وفى : متعلقة به ، لا بأَمِنَ ؛ لأن المعنى أنهم أمنوا دائما أن تزورى فى الدجى ، وإذ : إما تعليل أو ظرف مُبْدَل من محل فى الدجى ، وضياء : مبتدأ خبره حيث ، وابتدىء بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفاً ، ولأنها موصوفة فى المعنى ، لأن من الظلام صفة لها فى الأصل ، فلما قدمت عليها صارت حالا منها ، ومن للبدل ، وهى متعلقة بمحذوف ، وكان تامة ، وهى وفاعلها خَفْضٌ بإضافة حيث ، والمعنى : إذِ الضياء حاصلٌ فى كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام .

﴿ إذ ما ﴾ : أداة شرط تجزم فعلين ، وهى حرف عند سيبويه بمنزلة إنْ الشرطية ، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسى ، وعملُها الجزمَ قليلٌ ، لاضرورة ، خلافاً لبعضهم .

﴿ إذا ﴾ على وجهين :

أحدهما : أن تكون للمُفاجأة ، فتختص بالجملة الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع فى الابتداء ، ومعناها الحال لا الاستقبال ، نحو « خَرَجْتُ فإذا الأسَدُ بالباب » ومنه (فإذا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَى) (إذَا لَهُمْ مَكْرٌ) .

وهى حرفٌ عند الأخفش ، ويرجِّحه قولهم « خَرَجْتُ فَإذَا إنَّ زَيْدًا بالْبَاب » بكسر إن ، لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وظرفُ مكانٍ عند المبرد ، وظرف زمان عند الزجاج ، واختار الأولَ ابنُ مالك ، والثانىَ ابن عصفور ، والثالثَ الزمخشرىُّ ، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة ، قال فى قوله تعالى : (ثُمَّ إذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً) الآيةَ : إن التقدير إذا دعاكم فاجأتُمُ الخروجَ فى ذلك الوقت ، ولا يعرف هذا لغيره ، وإنما ناصبُها عندهم الخبرُ المذكور فى نحو « خرجت فإذا زيد جالس » أو المقدر فى نحو « فإذا الأسَدُ » أى حاضر ، وإذا قدَّرْتَ أنها الخبر فعاملُها مستقر أو استقر .

ولم يقع الخبر معها فى التنزيل إلا مُصَرَّحا به نحو (فَإذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَى) (فَإذَا هِىَ شَاخِصَةُ) (فإذا هُمْ خَامِدُونَ) (فإذا هى بَيْضَاء) (فإذا هُمْ بالسَّاهِرَةِ) .

وإذا قيل « خرجت فإذا الأسَدُ » صح كونُها عند المبرد خبراً ، أى فبالحضرة الأسَدُ ، ولم يصح عند الزجاج ، لأن الزمان لا يُخْبَرَ به عن الجثة ، ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه ، فإن قلت « فإذا القتالُ » صحت خبريتها عند غير الأخفش .

وتقول « خرجت فإذا زيد جالس » أو « جالساً » فالرفع على الخبرية ، وإذا

نصب به ، والنصب على الحالية والخبر إذا إن قيل بأنها مكان ، وإلا فهو محذوف. نعم يجوز أن تقدرها خبراً عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حَذْف مضاف كأن تقدر فى نحو « خرجت فإذا الأسد » فإذا حضور الأسد .

مسألة — قالت العرب « قَدْ كُنْتُ أظنُّ أن العَقْرَبَ أشدُّ لَسعَةً مِنَ الزنبُورِ فإذا هُوَ هِيَ » وقالوا أيضاً « فإذا هو إياها » وهذا هو الوجه الذى أنكره سيبويه لمّا سأله الكسائىُّ ، وكان من خبرهما أن سيبويه قَدِمَ على البرامكة ، فعزم يحيى بنُ خالدٍ على الجمع بينهما ، فجعل لذلك يوماً ، فلما حضر سيبويه تقدَّم إليه الفرّاء وخلفُ ، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله ثانية وثالثة ، وهو يجيبه ، ويقول له : أخطأت ، فقال [له سيبويه] : هذا سوء أدب ، فأقبل عليه الفراء فقال له : إن فى هذا الرجل حِدَّةً وعَجَلَة ، ولكن ماتقول فيمن قال « هؤلاء أبُون وَمَرَرْتُ بأبِينَ » كيف تقول على مثال ذلك من وَأَيْتُ أو أَوَيْتُ ، فأجابه ، فقال : أعِدِ النظر ، فقال : لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما ، فحضر الكسائى فقال له [الكسائى] : تسألنى أو أسألك ؟ فقال له سيبويه : سَلْ أنت ، فسأله عن هذا المثال فقال سيبويه « فإذا هو هى » ولا يجوز النصب ، وسأله عن أمثال ذلك نحو « خَرَجت فإذا عبدُ الله القائم ، أو القائمَ » فقال له : كل ذلك بالرفع ، فقال الكسائى : العربُ ترفع كلَّ ذلك وتنصب ، فقال يحيى : قد اختلفتما ، وأنتما رئيسا بلدَيْكما ، فمن يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائى : هذه العربُ ببابك ، قد سمع منهم أهلُ البلدين ، فيُحْضَرُونَ ويُسأَلُون ، فقال يحيى وجعفر : أنْصَفْتَ ، فأحضِرُوا ، فوافقوا الكسائى ، فاستكان سيبويه ، فأمَرَ له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس ، فأقامَ بها حتى مات ، ولم يَعُدْ إلى البَصْرة ، فيقال : إن العرب قد أرشوا على ذلك ، أو إنهم علموا منزلة الكسائى عند الرشيد ، ويقال : إنهم قالوا : القولُ قول الكسائى ، ولم ينطقوا بالنصب ، وإن سيبويه قال ليحيى : مُرْهم أن ينطقوا بذلك ، فإنَّ ألسِنَتهم

لاتطوع به ، ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازمُ بن محمد الأنصارى [القرطاجنى] إذ قال فى منظومته فى النحو حاكياً هذه الواقعة والمسألة :

وَالْعُرْبُ قَدْ تَحْذِفُ الأخبارَ بعـد إذَا
إذَا عَنَتْ فَجْأَةُ الأمْرِ الَّذِى دَهَما
وَرُبَّمَا نَصَبُوا لِلْحَـال بعـد إذَا
وربمـا رَفَعُوا مِن بعـدها ، رُبَمَا
فَإِنْ تَوَالَى ضَمِيرانِ اكْتَسَى بهمـا
وَجْهُ الحقيقـةِ من إشكاله غَمَما
لِذَاكَ أعْيَتْ على الأفْهَام مَسْأَلَةٌ
أهْدَتْ إلى سِيبَوَيْهِ الْحَتْفَ والْغُمَـا
قَدْ كانَتِ الْعَقْرَبَ العَوْجَاء أحْسَبُهـا
قِدْمًا أشَـدَّ مِنَ الزُّنْبُورِ وَقْعًا
وفى الجوابِ عليهـا هَلْ « إذَا هُوَ هِى »
أوْ هَلْ « إذَا هُوَ إيَّاهَا » قَدِ اخْتَصَمَا
وَخَطَّأَ ابْنُ زِيـادٍ وابْنُ حَمْـزَةَ فى
ما قَالَ فِيهـا أبا بِشْرٍ ، وقَدْ ظَلَمَـا
وَغَاظَ عَمْراً عَلِيٌّ فِى حُكومَتِهِ
يا لَيْتَهُ لم يَكُنْ فى أمْرِهِ حَكَمَا
كَغَيْظِ عَمْرٍو عليًّا فى حكومته
يَا لَيْتَهُ لم يكن فى أمره حَكَمَا
وفَجَّعَ ابْنُ زِيادٍ كلَّ مُنْتَخَبٍ
مِنَ أهْلِهِ إذْ غَـدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمَا

كَفَجْعَةِ ابنِ زيادٍ كلَّ منتخب
من أهله إذا غدا منه يفيض دما

وأصبحتْ بعده الأنفاسُ باكيةً
في كل طِرْسٍ كَدَمْعٍ سحَّ وانسجَما

وليسَ يَخْلُو امْرُؤٌ مِنْ حاسِدٍ أضِمٍ
لَوْلا التنافُسُ في الدنيا لما أضِمَا

وَالْغَبْنُ فِي الْعِلْمِ أشْجَى محنة عُلِمَتْ
وَأَبْرَحُ النَّاس شَجْواً عَالِمٌ هُضِمَا

وقوله « وربما نصبوا — إلخ » أى وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الابتداء ، فيقولون « فإذا زَيْدٌ جالساً » .

وقوله « رُبَمَا » فى آخر البيت بالتخفيف توكيد لربَّما فى أوله بالتشديد .

وغَمَا فى آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء ، وغُمَا فى آخر البيت الرابع بضمها جمع غُمَّة .

وابن زياد : هو الفراء ، واسمه يحيى ، وابن حمزة هو الكسائى ، واسمه على ، وأبو بشر : سيبويه ، واسمه عمرو ، وألف « ظلما » للتثنية إن بنيته للفاعل ، وللاطلاق إن بَنَيته للمفعول ، وعمرو وعلى الأولان : سيبويه والكسائى والآخران : ابنُ العاص وابن أبى طالب رضى الله عنهما ، وحكما الأول اسم ، والثانى فعل ، أو بالعكس دفعاً للايطاء ، وزياد الأول : والد الفراء ، والثانى زياد بن أبيه ، وابنه المشار إليه هو ابنُ مَرْجانة المُرْسَل فى قتلة الحسين رضى الله عنه ، وأضِمَ كغضب وزنا ومعنى ، وإعجام الضاد ، والوصف منه أضِمٌ : كفرح ، وهُضِمَ مبنى للمفعول ، أى لم يُوفَ حقه .

وأما سؤال الفراء فجوابه أن أبُونَ جمعُ أبٍ ، وأبٌ فَعَل بفتحتين وأصله أبَوٌ

فإذا بَنَيْنا مثله من أوى أو من وأى قلنا أوَى كَهَوَى ، أو قلنا وَأَى كهوى أيضاً ، ثم نجمعه بالواو والنون فنحذف الألف كما تحذف ألف مُصْطَفَى ، وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول : أَوَوْنَ أو وَأَوْنَ رفعاً ، وأَوِينَ أو وَأَيْنَ جراً ونصباً ، كما تقول فى جمع عَصاً وقفا اسمَ رجل عَصَوْنَ وَقَفَوْنَ وعَصَيْنَ وَقَفَيْنَ ، وليس هذا مما يَخْفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة ، ولكنه كما قال أبو عثمان المازنى : دخلت بغدادَ فأُلْقِيَتْ علىّ مسائلُ فكنت أجيب فيها على مذهبى ، ويخطئوننى على مذاهبهم ، اه وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله تعالى .

وأما سؤال الكسائى فجوابه ما قاله سيبويه ، وهو « فإذا هُوَ هِى » هذا هو وَجْهُ الكلام ، مثل (فإذا هِى بَيْضَاء) (فإذَا هِىَ حَيَّةٌ) وأما « فإذا هو إياها » إنْ ثَبَتَ فخارجٌ عن القياسِ واستعمالِ الفصحاء كالجزم بأَنْ والنصب بلم والجر بلعلّ ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتُونَ لمثل ذلك ، وإن تكلم بعضُ العرب به .

وقد ذكر فى توجيهه أمور :

أحدها لأبى بكر بن الخياط ، وهو أن « إذا » ظرف فيه معنى وجدت ورأيت ، فجاز له أن ينصب المفعول [كما ينصبه وَجَدت ورأيت] ، وهو مع ذلك ظرف مخبر به (١) عن الاسم بعده ، انتهى .

وهذا خطأ ، لأن المعانى لا تنصب المفاعيلَ الصحيحةَ ، وإنما تعمل فى الظروف والأحوال ، ولأنها تحتاج على زَعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر ، فكان حقها أن تنصب ما يليها .

والثانى : أن ضمير النصب استعير فى مكان ضمير الرفع ، قاله ابن مالك ، ويشهد له قراءة الحسن (إياك نُعْبَد) ببناء الفعل للمفعول ، ولكنه لا يتأتّى فيما أجازوه من قولك « فإذا زيد القائمَ » بالنصب ، فينبغى أن يُوَجَّه هذا على أنه نعت مقطوع ، أو حال على زيادة أل ، وليس ذلك مما ينقاس ، ومَنْ جوَّز تعريفَ

(١) فى نسخة « يخبر به » .

الحال أو زعم أن إذا تعمل عمل وجدت ، وأنها رفعت عبد الله بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد ، فقد أخطأ ، لأن وجد ينصب الاسمين ، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل ، وهو قابل للتأويل .

والثالث : أنه مفعول به ، والأصل فإذا هو يُسَاويها ، أو فإذا هو يشابهها ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، وهذا الوجه لابن مالك أيضاً ، ونظيره قراءة على رضى الله عنه (لئن أكلهُ الذِّئبُ ونحنُ عُصبَةً) بالنصب — أى نوجدُ عصبة أو نُرَى عصبة ، وأما قوله تعالى (وَالذين اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ) إذا قيل : إن التقدير يقولون ما نعبدهم ، فإنما حسَّنه أن إضمار القول مستسهل عندهم.

والرابع : أنه مفعول مطلق ، والأصل : فإذا هو يلسع لسعتها ، ثم حذف الفعل كما تقول « ما زَيدٌ إلا شُربَ الإبل » ثم حذف المضاف ، نقله الشلوبين فى حواشى المفصل عن الأعلم ، وقال : هو أشبه ما وُجِّهَ به النصبُ .

الخامس : أنه منصوب على الحال من الضمير فى الخبر المحذوف ، والأصل : فإذا هو كائنٌ مثلَها ، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب فى اللفظ على الحال على سبيل النيابة ، كما قالوا « قضيَّةٌ وَلاَ أبا حَسَنٍ لَهَا » على إضمار مثل ، قاله ابن الحاجب فى أماليه ، وهو وجه غريب ، أعنى انتصابَ الضمير على الحال ، وهو مبنى على إجازة الخليل « لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الحمارِ » بالرفع صفة لصوت ، بتقدير مِثْل ، وأما سيبويه فقال : هذا قبيح ضعيف ، وممن قال بالجواز ابن مالك ، قال : إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة «مثل» جاز أن تَخْلُفها المعرفة فى التكير ، فتقول «مررت برجل زهير » بالخفض صفة للنكرة ، و «هذا زيد زهيراً» بالنصب على الحال ، ومنه قولهم « تفرَّقوا أيادى سَبَا » و « أيدى سبا » وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما فى معد يكرب وقالى قلا .

والثانى من وَجْهَىْ إذا : أن تكون لغير مُفَاجأة ، فالغالبُ أن تكون ظرفاً

المستقبل مُضَمَّنة معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية ، عكس الفُجائية وقد اجتمعا فى قوله تعالى (ثُمَّ إذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأرضِ إذَا أنْتُمْ تَخْرُجُونَ) وقوله تعالى : (فإذَا أصَابَ بِهِ منْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إذا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً ، ومضارعاً دون ذلك ، وقد اجتمعا فى قول أبى ذُؤيب :

١٣٠ — وَالنَّفْس رَاغِبَة إذا رَغَّبْتَهَا
وإذا تُرَدُّ إلى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

وإنما دخلت الشرطيةُ على الاسم فى نحو (إذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير ، لا مبتدأ خلافاً للأخفش ، وأما قوله :

١٣١ — إذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ
لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ

فالتقدير : إذا كان باهلى ، وقيل : حنظلية فاعل باستقر محذوفاً ، وباهلى : فاعل بمحذوف يفسره العامل فى حنظلية ، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر ، فكأنه لم يحذف .

ولا تعمل إذا الجزم إلا فى ضرورة كقوله :

١٣٢ — اسْتَغْنِ مَا أغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى
وَإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ [(١)] [ص٩٦و٦٩٨]

قيل : وقد تَخْرُجُ عن كل من الظرفية ، والاستقبال ، ومعنى الشرط ، وفى كل من هذه فَصْلٌ .

---

(١) يروى «فتجمل» بالجيم ، وبالحاء المهملة ، وسينشده المؤلف مرة أخرى قريبا (ص ٩٦) .

الفصل الأول

فى خروجها عن الظّرفية

زعم أبو الحسن فى (حتَّى إذَا جاءوها) أن إذا جرٌّ بحتى ، وزعم أبو الفتح فى (إذَا وقَعَتِ الْوَاقِعة) الآيَةَ فيمن نصب (خَافِضَةً رَافِعَةً) أن إذا الأولى مبتدأ ، والثانية خبر ، والمنصوبين حالان ، وكذا جملة (ليس) ومعموليها . والمعنى وَقتُ وقوعِ الواقعة خافضةً لقوم رافعة لآخرين هو وقتُ رَجِّ الأرض ، وقال قوم فى «أخْطَبُ مَا يَكُونُ الأميرُ قائما» : إن الأصلَ : أخْطَبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير إذا كان قائما ، أى وقت قيامه ، ثم حذفت الأوقات وناب ما المصدرية عنها ، ثم حذف الخبر المرفوع ، وهو إذا ، وتبعها كان التامة وفاعلها فى الحذف ، ثم نابت الحالُ عن الخبر ، ولو كانت « إذا » على هذا التقدير فى موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت « أخْطَبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير يومَ الجمعة » إذا نصبت اليوم ، لأن الزمان لا يكون محلا للزمان .

وقالوا فى قول الحَمَاسِيِّ :

١٣٣ — وَبَعْدَ غَـدٍ ، يَا لَهْفَ قَلْبِيَ مِنْ غَدٍ ،
إذَا رَاحَ أصْحَابِى وَلَسْتُ بِرَائِحِ

إن إذا فى موضع جر بدلا من غد .

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولا فى قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله عنها : « إنِّى لأعلم إذا كُنْتِ عَنِّى رَاضِيَةً وإذَا كُنْتِ عَلَىَّ غَضبَى » .

والجمهورُ على أن «إذا» لا تخرج عن الظرفية ، وأن حتى فى نحو (حَتَّى إذَا جاءوها) حرفُ ابتداء دخل على الجملة بأسرها ، ولا عمل له ، وأما (إذا وقعت الواقعة) فإذا الثانية بدلٌ من الأولى ، والأولى ظرف ، وجوابها محذوف لفهم المعنى ، وحسَّنه طولُ الكلام ، وتقديره بعد إذا الثانية ، أى انقسمتم أقساماً[1] ،

(١) فى نسخة « انقسمتم انقساما » وما أثبتناه أدق .

وكنتم أزواجا ثلاثة ، وأما « إذا » فى البيت فظرف للمفاجأة ، وأما التى فى المثال ففى موضع نصب ، لأنا لانقدر زماناً مضافاً إلى مايكون ، إذ لاموجب لهذا التقدير ، وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف ، وهو معمول[1] أعلم ، وتقديره شأنك ونحوه ، كما تعلق إذ بالحديث فى (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إبراهيمَ المكرمين إذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ) .

الفصل الثانى

فى خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين :

أحدهما . أن تجىء للماضى كما تجىء[2] إذا للمستقبل فى قول بعضهم ، وذلك كقوله تعالى : (وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا) (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا) وقوله :

١٣٤ — وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيباً
سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

والثانى : أن تجىء للحال ، وذلك بعد القسم ، نحو (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى) قيل : لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم ، لأنه إنشاء لا إخبار عن قَسَمٍ يأتى ، لأن قَسَم الله سبحانه قديم ، ولا لكون محذوف هو حال من والليل والنجم ، لأن الحال والاستقبال متنافيان ، وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال ، اه .

والصحيحُ أنه لايصح التعليقُ بأقسمُ الإنشائى ، لأن القديم لازمان له ، لا حال ولا غيره ، بل هو سابق على الزمان ، وأنه لا يمتنع التعليقُ بكائنامع تماء إذا على الاستقبال ، بدليل صحة مجىء الحال المقدرة باتفاق ، كـ « مَرَرْتُ برجُل مَعَهُ

(١) فى نسخة « وهو مفعول أعلم » (٢) فى نسخة « كما جاءت »

صَقْرٌ صائِدًا به غداً » أى مُقَدرا الصيد به غداً ، كذا يقدرون ، وأوضح منه أن يقال : مُرِيداً به الصيدَ غداً ، كما فسر قتم فى (إذا قمتم إلى الصلاة) بأردتم .

مسألة — فى ناصب إذا مذهبان ، أحدهما : أنه شَرْطُها ، وهو قول المحققين ، فتكون بمنزلة مَتَى وحيثما وأيانَ ، وقولُ أبى البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف غيرُ وارد ، لأن إذا عند هؤلاء غيرُ مضافة ، كما يقوله الجميع إذا جُزِمَتْ كقوله :

* وإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ[1] * [١٣٢]

والثانى : أنه ما فى جوابها من فعل أو شبهه ، وهو قول الأكثرين ، ويَرِدُ عليهم أمورٌ :

أحدها : أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة ، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة ، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل فى جملة عامله .

والثانى : أنه ممتنع فى قول زهير :

١٣٥ — بَدَالِىَ أنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
ولا سَابِقًا شَيْئًا إذَا كانَ جَائِيَا

[ص ٢٨٨ و ٤٦٠ و ٤٧٦ و ٤٧٨ و ٥٥١ و ٦٧٨]

لأن الجواب محذوف ، وتقديره إذا كان جائيا فلا أسبقه ، ولا يصح أن يقال : لا أسبق شيئاً وقت مجيئه ، لأن الشىء إنما يُسْبَقُ قبل مجيئه ، وهذا لازم لهم أيضا إن أجابوا بأنها غير شرطية وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق ، وأما على القول الأول فهى شرطية محذوفة الجواب وعاملُها إما خبرُ كان أو نفسُ كان إن قلنا بدَلالتها على الحدَث .

والثالث : أنه يلزمهم فى نحو « إذَا جِئْتَنِى اليوم أكرمتك غداً » أن يعمل أكرمتك فى ظرفين متضادين ، وذلك باطل عَقْلا ؛ إذ الحدثُ الواحد المعين لا يقع بتمامه فى زمانين ، وقَصْدا ؛ إذِ المرادُ وقوعُ الإكرام فى الغد لا فى اليوم .

(١) يروى قوله « فتحمل » بالحاء المهملة ، وبالجيم .

فإن قلت : فما ناصبُ اليوم على القول الأول ؟ وكيف يعمل العامل الواحد فى ظَرْفَىْ زمانٍ ؟

قلنا : لم يتضادا كما فى الوجه السابق ، وعملُ العاملِ فى ظرفَىْ زمانٍ يجوز إذا كان أحدُهما أعَمَّ من الآخر نحو « آتِيكَ يَوْمَ الجمعة سَحَرَ » ؛ وليس بدلاً ؛ لجواز « سِيرَ عليه يومُ الجمعة سَحَرَ » برفع الأول ونصب الثانى ، ونص عليه سيبويه ، وأنشد للفرزدق :

١٣٦ — مَتَى تَرِدَنْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا
أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا

فيوماً يمتنع أن يكون بدلا من متى ؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط ، ولهذا يمتنع فى اليوم فى المثال أن يكون بدلا من إذا ، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد ، لئلا ينفصل ترد من معموله — وهو سَفَار — بالأجنبى ، فتعين أنه ظرفٌ ثانٍ لترد .

والرابع : أن الجواب وَرَدَ مقروناً بإذا الفجائية نحو (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) وبالحرف الناسخ نحو « إِذَا جِئْتَنِي الْيَوْمَ فإنِّى أُكْرِمُكَ » وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وورد أيضاً والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى (فَإِذَا نُقِرَ فِى النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ) ولا تعمل الصفة فيما قَبْلَ الموصوف ، وتخريجُ بعضهم هذه الآية على أن إذا مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبى الحسن ومَنْ تابعه فى جواز تصرفِ إذا وجوازِ زيادة الفاء فى خبر المبتدأ ، لأن عُسْرَ اليوم ليس مُسَبَّبا عن النَّقْر ، والجيدُ أن تخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير ، أى عَسُرَ الأمر ، وأما قول أبى البقاء إنه يكون مدلولا عليه بذلك فإنه إشارة إلى النقر فمردود ؛ لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب ، وذلك ممتنع ، وأما نحو « فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ

وَرَسُولِهِ » فمؤول على إقامة السبب مُقام المسبب، لاشتهار المسبب، أى فقد استحق الثوابَ العظيم المستقر للمهاجرين .

قال أبو حيان : ورد مقرونا بما النافية نحو (وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ) الآيَةَ ، وما النافية لها الصَّدْر ، انتهى .

وليس هذا بجواب ، وإلا لاقترن بالفاء ، مثل (وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَاهُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ) وإنما الجوابُ محذوف ، أى عمدوا إلى الحجج الباطلة .

وقولُ بعضهم إنه جواب على إضمار الفاء مثلُ (إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ) مردودٌ بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة ، كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ] [٨١]

والوصية فى الآية نائبٌ عن فاعل كُتِب ، وللوالدين : متعلق بها ، لاخبر ، والجواب محذوف ، أى فليُوصِ .

وقول ابن الحاجب « إنَّ إذا هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب ، وإن عاملها ما بعدها النافية كما عمل مابعدلا فى يوم من قوله تعالى (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) وإن ذلك من التوسع فى الظرف » مردودٌ بثلاثة أمور :

أحدها : أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله :

١٣٧ — * وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا *

[ص ٢٦٩ و ٣١٧ و ٥٣٩ و ٦٩٤]

والثانى : أن مالا تقاسُ على لا ، فإن مالها الصَّدْرُ مطلقا بإجماع البصريين ، واختلفوا فى لا ، فقيل : لها الصدر مطلقاً ، وقيل : ليس لها الصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول فى نحو « إنْ لَا تَقُمْ أَقُمْ » و « جاء بِلَا زَادٍ » وقوله :

١٣٨ — ألا إنَّ قُرْطًا عَلَى آلَةٍ أَلَا إِنَّنِي كَيْدَهُ لَا أَكِيدُ

وقيل : إن وقعت لا فى جواب[1] القسم فلها الصدر : لحلولها محلَّ أدواتِ الصَّدْرِ ، وإلا

(١) فى نسخة « إن وقعت فى صدر جواب القسم فلها الصدر » .

فلا ، وهذا هو الصحيح ، وعليه اعتمد سيبويه ، إذ جعل انتصابَ «حَبَّ العراق» فى قوله :

١٣٩ — آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِى الْقَرْيَةِ السُّوسُ]

[ص ٢٤٥ و ٥٩٠ و ٦٠٠]

على التوسع وإسقاط الخافض وهو عَلَى ، ولم يجعله من باب « زيداً ضَرَبْتُه » لأن التقدير لا أطعمه ، ولا هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ومالا يعمل لا يفسر فى هذا الباب عاملا .

والثالث : أن « لا » فى الآية حرفٌ ناسخ مثله فى نحو «لارَجُلَ» والحرفُ الناسخ لا يتقدّمه معمولُ ما بعده ، ولو لم يكن نافياً ، لا يجوز «زيداً إنِّى أضْرِبُ» فكيف وهو حرف نفى ؟ بل أبلغ من هذا أن العامل الذى بعده مَصْدر ، وهم يُطْلقون القولَ بأن المصدر لا يعمل فيما قبله ، وإنما العامل محذوف ، أى اذكر يوم ، أو يعذبون يوم .

ونظير ماأورده أبو حيان على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى : (وقال الذين كفروا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيد) فيقال : لا يصح لجديد أن يعمل فى إذا ، لأن إنّ ولامَ الابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما الصّدر ، وأيضاً فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف . والجواب أيضاً أن الجواب محذوف مدلول عليه بجديد ، أى إذا مزقتم تجددون ؛ لأن الحرف الناسخ لا يكون فى أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء ، نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيم) وأما (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) فالجملة جوابٌ لقسم محذوف مقدر قبل الشرط ، بدليل (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) الآية ، ولا يسوغ أن يقال : قدرها خالية من معنى الشرط ، فتستغنى عن جواب ، وتكون معمولة لما قبلها وهو (قال) أو (ندلكم) أو (ينبئكم) لأن هذه الأفعال لم تقع فى ذلك الوقت .

الفصل الثالث

فى خروج إذا عن الشرطية

ومثالُه قولُه تعالى (وإذَا ماغَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) وقوله تعالى (وَالَّذِينَ إذَا أصَابَهُمُ الْبَغْىُ هُمْ يَنْتَصِرُون) فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء مثل (وَإنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كلِّ شَىْءٍ قَدِير)وقول بعضهم« إنه على إضمار الفاء » تقدم ردُّه ،وقول آخر « إن الضمير توكيد لامبتدأ ، وإن مابعده الجواب »ظاهِرُ التعسف، وقول آخر « إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها » تـكلفٌ من غير ضرورة.

ومن ذلك إذا التى بعد القَسَمِ نحو(وَاللَّيْل إذَا يَغْشَى)(وَالنَّجْم إذا هَوَى) اذ لو كانت شرطيةلـكان ماقبلها جوابا فى المعنى كافى قولك « آتِيكَ إذا أتَيْتَنِي » فيـكون التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت .

وهذا ممتنع ؛ لوجهين :

أحدهما : أن القَسم الإنشائى لايقبل التعليق،لأن الإنشاء إيقاع، والمعلّق يحتمل الوقوع وعَدَمَه ، فأما « إنْ جَاءَنِى فَوَاللهِ لأكْرِمَنَّهُ » فالجوابُ فى المعنى فِعْلُ الإكرام ؛ لأنه المسبَّبُ عن الشرط ، وإنما دَخَلَ القسم بينهما لمجرد التوكيد ، ولا يمكن أدعاء مثل ذلك هنا ، لأن جواب الليل ثابت دائماً ، وجواب والنجم ماضٍ مستمر الانتفاء ، فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبَلٍ وهو فعل الشرط .

والثانى : أن الجواب خبَرِى ، فلا يدل عليه الإنشاء ، لتباين حقيقتهما .

﴿ أيمن ﴾ المختص بالقسم ، اسمٌ لا حرف ، خلافا للزجاج والرمانى ، مفرد مُشْتق من اليُمْنِ ـ وهو البركة ـ وهمزته وَصْل ، لا جمع يمينٍ وهمزته قطع،خلافاً

الكوفيين ، ويردُّه جواز كسر همزته ، وفتح ميمه ، ولا يجوز مثل ذلك فى الجمع من نحو أفْلُسٍ وأكْلُبٍ ، وقولُ نُصَيْب :

١٤٠ — فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ :

نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ : لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِى

فحذف ألفها فى الدَّرْجِ ، ويلزمه الرَّفْعُ بالابتداء ، وحَذْفُ الخبرِ ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى : خلافا لابن دُرُسْتُوَيْهِ فى إجازة جرِّه بحرف القَسَم ، ولابن مالك فى جواز إضافته إلى الكعبة ولكافِ الضمير ، وجوَّز ابنُ عصفور كونَهُ خبرا والمحذوف مبتدأ ، أى قَسَمى أيْمُنُ اللهِ .

حرف الباء

الباء المفردة ـ حرفُ جر لأرْبَعَةَ عشَرَ معنًى :

أولها ، الإلصاق ، قيل : وهو مَعنًى لا يفارقها ، فلهذا اقتصر عليه سيبويه ، ثم الإلصاق حقيقىٌّ كـ « أمْسَكْتُ بزيد » إذا قبضْتَ على شىء من جسمه أو على ما يحبسه من يدٍ أو ثوب ونحوه ، ولو قلت « أمسكته » احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف ، ومجازىٌّ نحو « مررت بزيدٍ » أى ألصقْتُ مرورى بمكان يَقْرب من زيد ، وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد ، بدليل (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ) وأقول : إن كلا من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيا إذا كان مُفْضِيا إلى نفس المجرور كـ « أمسكت بزيد ، وصعِدتُ عَلَى السَّطْح » فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كـ « مررت بزيد » فى تأويل الجماعة ، وكقوله :

١٤١ — نُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا

وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّـــدَى وَالْمُحَلَّقُ

فإذا استوى التقديران في المجازية، فالأكثر استعمالا أولى بالتخريج عليه، كـ«مررت بزيد، ومررت عليه» وإن كان قد جاء كما في (لتمرُّونَ عليهم) (يمرُّونَ عَلَيْهَا).

١٤٢ — وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

[فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قلتُ : لاَ يَعْنِينِي] [ص ٤٢٩ و٦٤٥]

إلا أنَّ « مررتُ به » أكثر، فكان أولى بتقديره أصلا، ويتخرج على هذا الخلافِ خلافٌ في المُقدَّر في قوله :

١٤٣ — تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا [كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ][ص٤٧٣]

أهو الباء أم على ؟

الثاني : التعدية، وتُسَمَّى باء النقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا، وأكثر ما تُعَدِّي الفعلَ القاصر، تقول في ذهب زيد : ذهبت بزيد، وأذْهَبْتُه، ومنه (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم) وقرىء (أذْهَبَ اللهُ نُورَهم) وهي بمعنى القراءة المشهورة، وقولُ المبرد والسهيلي « إن بين التعديتين فرقا، وإنك إذا قلت ذهبت بزيد كنت مُصَاحبا له في الذهاب » مَرْدُودٌ بالآية، وأما قوله تعالى : (وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) فيحتمل أن الفاعل ضميرُ البرق.

ولأن الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز أقمتُ بزيد، وأما (تُنبِتُ بالدُّهْنِ) فيمن ضم أوله وكسر ثالثه، فخرج على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة ؛ فالظرف حال من الفاعل، أي مصاحبة للدهن، أو المفعول، أي تنبت الثمرَ مصاحبا للدهن، أو أن أنبت يأتي بمعنى نبت كقول زهير :

١٤٤ — رَأَيْتُ ذَوِي الحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ

قَطِيناً لَهَا حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ البَقْلُ

ومن وردوها مع المتعدي قولُه تعالى: (ولولا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بعْضَهُمْ بِبَعض) وصَكَكْتُ الحَجَرَ بالحَجَرِ، والأصل دفع بعض الناس بعضاً، وصك الحجر الحجر.

الثالث : الاستعانة ، وهى الداخلة على آلة الفعل ، نحو « كَتَبْتُ بالقَلَمِ » و « نَجَرْتُ بالقَدُومِ » قيل : ومنه [باء] البسملة ؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها.

والرابع : السببية ، نحو (إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ باتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ) (فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ) ومنه : لقيت بزيدٍ الأسدَ ، أى بسبب لقائى إياه، وقوله :

١٤٥ — قَدْ سُقِيَتْ آبَالُهُمْ بالنَّارِ [والنَّارُ قَدْ تَشْفِى مِنَ الأُوَارِ]

أى أنها بسبب ما وُسِمَتْ به من أسماء أصحابها يُخَلَّى بينها وبين الماء .

الخامس : المصاحبة ، نحو (اهْبِطْ بِسَلَامٍ) أى معه (وَقَدْ دَخَلُوا بالكُفْرِ) الآيَةَ .

وقد اختلف فى الباء من قوله تعالى : (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ) فقيل : للمصاحبة، والحمد مضاف إلى المفعول ، أى فسبحه حامداً له ، أى نَزِّهْه عما لا يليق به ، وأثبِتْ له ما يليق به ، وقيل : للاستعانة ، والحمد مضاف إلى الفاعل : أى سَبِّحه بما حَمِدَ به نفسَه ؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود ، ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيلَ كثيرٍ من الصفات .

واختلف فى « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَ بِحَمْدِكَ » فقيل : جملة واحدة على أن الواو زائدة ، وقيل : جملتان على أنها عاطفة ، ومتعلَّق الباء محذوف ، أى وبحمدك سَبَّحْتُكَ ، وقال الخَطَّابى : المعنى وبمعونتك التى هى نعمة توجب علىَّ حَمْدَكَ سبَّحْتك ، لا بحولى وقوتى ، يريد أنه مما أقيم فيه المسبَّب مُقَام السَّبَبِ ، وقال ابن الشَّجرى فى (فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ) : هو كقولك « أجبته بالتَّلبية » أى فتجيبونه بالثناء ؛ إذ الحمد الثناء ، أو الباء للمصاحبة متعلقة بحال محذوفة ، أى مُثْنِين بحمده ، والوجهان فى (فَسَبِّحْ بحمدِ رَبِّكَ) .

والسادس : الظرفية نحو (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ) (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ).

والسابع : البدل ، كقول الحماسى :

١٤٦ — فَلَيْتَ لِى بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا
شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا (١)

وانتصاب « الإغارة » على أنه مفعول لأجله .

والثامن : المقابلة ، وهى الداخلة على الأعْوَاض ، نحو « اشتريته بألف » و « كافأتُ إحسانه بضِعْف » وقولهم « هذا بذاك » ومنه (ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع فى « لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ » لأن المُعْطِىَ بعوضٍ قد يعطى مجاناً ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية ، لاختلاف محلى الباءين جمعاً بين الأدلة .

والتاسع : المُجَاوزة كعَن ، فقيل : تختص بالسؤال ، نحو (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً) بدليل (يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ) وقيل : لا تختص به ، بدليل قوله تعالى : (يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ) (وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ) وجعل الزمخشرى هذه الباء بمنزلتها فى « شققت السَّنام بالشَّفْرة » على أن الغمام جُعل كالآلة التى يُشَق بها ، قال : ونظيره (السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ) وتأول البصريون (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً) على أن الباء للسببية ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلا ، وفيه بعد ، لأنه لا يقتضى قولُكَ « سألت بسببه » أن المجرور هو المسئول عنه .

العاشر : الاستعلاء ، نحو (مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ) الآيَةَ ، بدليل (هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ) ونحو (وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ) بدليل (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ) وقد مضى البحث فيه ، وقوله :

(١) انظر الشاهد رقم ٢٠ .

١٤٧ — * أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ *

بدليل تمامه :

* لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ *

الحادى عشر : التبعيض ، أثبتَ ذلك الأصمعىُّ والفارسىُّ والقُتَبِىُّ وابن مالك ، قيل : والكوفيون ، وجعلوا منه (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ) وقوله :

١٤٨ — شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ

مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

[ص ١١١ و ٣٣٥]

وقوله :

١٤٩ — [فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا]

شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرَجِ

قيل : ومنه (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ) والظاهر أن الباء فيهن الإلصاق ، وقيل : هى فى آية الوضوء للاستعانة ، وإن فى الكلام حَذْفًا و قَلْبًا ؛ فإنَّ « مَسَحَ » يتعدّى إلى المُزَالِ عنه بنفسه ، وإلى المزيل بالباء ؛ فالأصل امْسَحُوا رؤسَكم بالماء ، ونظيره بيتُ الكتاب :

١٥٠ — كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ

وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

يقول : إن لِثَاتِك تضربُ إلى سُمْرة ، فكأنك مسحتها بمَسْحُوق الإثمد ؛ فقلب معمولى مَسَحَ ، وقيل فى شربن : إنه ضمن معنى رَوِينَ ، ويصح ذلك فى (يَشْرَبُ بها) ونحوه ، وقال الزمخشرى فى (يشرب بها) : المعنى يشرب بها الخمر كما تقول « شربت الماء بالعسل » .

الثانى عشر : القَسَم ، وهو أصل أحْرُفِه ؛ ولذلك خُصَّتْ بجواز ذكر الفعل

معه ، نحو « أُقْسِمُ باللهِ لَتَفْعَلَنَّ » ودخولها على الضمير نحو « بِكَ لأَفْعَلَنَّ » واستعمالها فى القسم الاستعطافى نحو « باللهِ هَلْ قام زيد » أى أسألك بالله مستحلفا.

الثالث عشر : الغاية ، نحو (وَقَدْ أَحْسَنَ بى) أى إلىَّ ، وقيل : ضمن أحسن معنى لطف .

الرابع عشر : التوكيد وهى الزائدة ، وزيادتها فى ستة مواضع .

أحدها . الفاعل ، وزيادتها فيه : واجبة ، وغالبة ، وضرورة .

فالواجبة فى نحو « أَحْسِنْ بِزَيْدٍ » فى قول الجمهور : إن الأصل أحسن زيدٌ بمعنى صارَ ذا حُسْنٍ ، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب ، وزيدت الباء إصلاحا للفظ ، وأما إذا قيل بأنه أمر لفظا ومعنى وإن فيه ضميرَ المُخاطب مستترا فالباء مُعَدِّيَةٌ مثلها فى « امْرُرْ بِزَيدٍ » .

والغالبة فى فاعلِ كَفَى ، نحو (كَفَى باللهِ شَهِيداً) وقال الزجاج : دخلت لتضمن كَفَى معنى اكْتَفِ ، وهو من الحسن بمكان ، ويصححه قولهم « اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ » أى ليتقِ ولْيَفْعَلْ ، بدليل جزم « يُثَبْ » ويوجبه قولهم « كَفَى بِهِنْدٍ » بترك التاء ، فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب ، بدليل (وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثمرة) فإن عُورض بقولك « أَحْسِنْ بِهِنْدٍ » فالفاء لا تلحق صِيَغَ الأمر ، وإن كان معناها الخبر ، وقال ابن السراج : الفاعل ضمير الاكتفاء ، وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر ، وهو قول الفارسى والرمانىّ ، أجازا « مُرُورِى بِزيدٍ حسنٌ وهو بعمرو قَبِيحٌ » وأجاز الكوفيون إعمالَه فى الظرف وغيره ، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقا ، قالوا : ومن مجىء فاعل كفى هذه مجرداً عن الباء قول سُحَيْم :

١٥١ — [عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّزْتَ غازِيَا]

كَفَى الشَّيْبُ والإسْلامُ لِلمَرْءِ ناهِيا

ووَجهُ ذلك — على ما اخترناه — أنه لم يستعمل كفى [هنا] بمعنى اكتف ،
ولا تزاد الباء فى فاعل كفى التى بمعنى أجزأ وأغنى ، ولا التى بمعنى وَقى ،
والأولى متعدية لواحد كقوله :

١٥٢ — قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي ، وَلَكِنْ
قَلِيلُكَ لا يقال لَهُ قَلِيلُ [ص ٦٧٥]

والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى : (وَكَفَى اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ) (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ) ووقع فى شعر المتنبي زيادة الباء فى فاعل كفى المتعدية لواحد ، قال :

١٥٣ — كَفَى بِكَ فَخْراً أَنَّكَ مِنْهُمُ
وَدَهْرٌ لأن أمسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ

ولم أر من انتقد عليه ذلك ؛ فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة ، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتى ، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء ، وثَعَل : رَهْط الممدوح وهم بطن من طيىء ، وصرفه للضرورة إذ فيه العدل والعلمية كعُمَر ، ودَهْر : مرفوع عند ابن جنى بتقدير : وليفخر دهر ، وأهل : صفة له بمعنى مستحق ، واللام متعلقة بأهل ، وجوز ابن الشجرى فى دهر ثلاثة أوجه ، أحدها أن يكون مبتدأ حذف خبره ، أى يفتخر بك ، وصح الابتداء بالنكرة لأنه قد وصف بأهل ، والثانى كونه معطوفاً على فاعل كفى ، أى أنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه ، وهذا وجه لا حذف فيه ، والثالث أن تجره بعد أن ترفع فخراً ، على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بفخر ، لا زائدة ، وحينئذ تجر الدهر بالعطف ، وتقدر أهلا خبراً لهو محذوفاً ، وزعم المعرى أن الصواب نصب دَهْر ا لعطف على ثعلا ، أى وكفى دهراً هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله ، ولا يخفى مافيه من التعسف ، وشَرْحُه أنه عطف على المفعول المتقدم ، وهو ثَعَلاً ، والفاعل المتأخر وهو « أنك منهم » منصوباً ومرفوعاً وهما دهراً وأنْ ومعمولاها وما تعلق بخبرها ، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى ،

وزعم الزَّبَعى أن النصب بالعطف على اسم أن ،وأن « أهل » عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره .

والضرورة كقوله :

١٥٤ — أَلَمْ يأتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِى
بِمَا لاَقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ [ص ٣٨٧]

وقوله :

١٥٥ — مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ
أَوْدَى بِنَعْلَىَّ وَسِرْبَالِيَهْ [ص ٣٣٢]

وقال ابن الضائع فى الأول : إن الباء متعلقة بتنمى ، وإن فاعل يأتى مضمر ، فالمسألة من باب الإعمال .(١)

وقال ابن الحاجب فى الثانى : الباء مُعَدِّية كما تقول «ذهَبَ بنعلى» ولم يتعرض لشرح الفاعل ، وعلام يعود إذا قدر ضميراً فى «أودى»؟ ويصح أن يكون التقدير : أودى هو ، أى مُودٍ ، أى ذهَبَ ذاهب ، كما جاء فى الحديث « لاَ يَزْنِى الزَّانِى حِينَ يَزْنِى وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِن » أى ولا يشرب هو ، أى الشارب ؛ إذ ليس المراد ولا يشرب الزانى .

والثانى مما تزاد فيه الباء : المفعول، نحو (ولا تُلْقُوا بأَيْدِيكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ) (وَهُزِّى إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ) (فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إلى السَّمَاءِ) (وَمَنْ يُرِدْ فيهِ بِإِلْحَادٍ) (فَطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ) أى يمسح السوق مَسْحًا ، ويجوز أن يكون صفة : أى مسحاً واقعاً بالسوق ، وقوله :

١٥٦ — [نَحْنُ بنوضبة أصْحَابُ الفَلَجْ](٢) نَضرب بالسَّيفِ وَنَرْجُو بالْفَرَجْ

الشاهد فى الثانية ، فأما الأولى فللاستعانة ، وقوله :

(١) باب الإعمال هو باب التنازع (٢) يروى « نحن بنى ضبة — إلخ »

[هُنَّ الحَرائِرُ لا رَبّاتُ أخْمِرَةٍ]

سُود المحاجِرِ لا يَقْرَأنَ بالسُّورِ [٣٢]

وقيل : ضمن تلقوا معنى تُفضُوا ، ويريد معنى يَهُمّ ، ونرجو معنى نطمع ، ويقرأن معنى يرقين ويتبركن ، وأنه يقال « قرأت بالسورة » على هذا المعنى ، ولايقال « قرأت بكتابك » لفوات معنى التبرك فيه ، قاله السهيلى وقيل : المراد لا تُلقُوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم ، فحذف المفعول به ، والباء للآلة كما فى قولك « كتبت بالقلم » أو المراد بسبب أيديكم ، كما يقال : لا تُفسِدْ أمْرَك برأيك .

وكثرت زيادتها فى مفعول « عرفت » ونحوه ، وقلّت فى مفعول مايتعدّى إلى اثنين كقوله :

١٥٧ — تَبَلَتْ فُؤادَكَ فِي المَنامِ خَرِيدةٌ

تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبارِدٍ بَسّامِ

وقد زيدت فى مفعول كفى المتعدية لواحد ، ومنه الحديث « كَفَى بالمرءِ إثْماً أنْ يحدِّث بكل ماسَمِعَ » .

وقوله :

١٥٨ — فكَفَى بِنا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنا

حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيّانا[1] [ص ٣٢٨ و ٣٢٩]

وقيل : إنها هى فى البيت زائدة فى الفاعل ، وحب : بدل اشتمال على المحل ، وقال المتنبى :

١٥٩ — كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أنَّنِي رَجُلُ

وَلاَ يُخاطَبُنِي إيّاكَ لَمْ تَرَنِي [ص ٦٦٧]

والثالث : المبتدأ ، وذلك فى قولهم « بحَسْبِكَ درهم » و « خَرَجْتُ فإذا بزَيْدٍ » و « كَيْفَ بك إذا كان كذا » ومنه عند سيبويه (بأيِّكُمُ المَفْتُون) وقال أبو الحسن :

(١) الرواية برفع (غيرنا) وهو خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة من ، والتقدير : الذى هو غيرنا .

بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ، ثم اختلف ، فقيل : المفتون مصدر بمعنى الفتنة ، وقيل : الباء ظرفيّة ، أى فى أىّ طائفة منكم المفتون .

تنبيه — من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس ، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم (لَيْسَ البِرَّ بِأَنْ تُوَلُّوا) بنصب البر ، وقوله :

١٦٠ — أَلَيْسَ عَجِيباً بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِى فِى يَدَيْهِ

والرابع : الخبر ، وهو ضربان : غير موجب فينقاس نحو «لَيْسَ زيد بقائم» (وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ) وقولهم « لاَ خَيْرَ بخيرٍ بَعْدَه النار » إذا لم تحمل على الظرفية ، وموجب فيتوقف على السماع ، وهو قول الأخفش ومَنْ تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى (جَزَاءُ سيئة بمثلها) وقول الحماسى :

١٦١ — [فَلاَ تَطْمَعْ ، أَبْيتَ اللَّعْنَ ، فِيهَا]
وَمَنْعُكَهَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ

والأولى تعليقُ (بمثلها) باستقرار محذوف هو الخبر ، وبشىء بمنعكها والمعنى ومنعكها بشىء مّا يستطاع ، وقال ابن مالك فى «بحسبك زيد» إن زيداً مبتدأ مؤخر ، لأنه معرفة وحسب نكرة .

والخامس : الحال المنفى عاملُها ، كقوله :

١٦٢ — فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ
حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاها

وقوله :

١٦٣ — [كَائِنْ دُعِيتُ إلى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ] فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْءُودٍ وَلاَ وَكِلِ

ذكر ذلك ابن مالك ، وخالفه أبو حيان ، وَخَرَّج البيتين على أن التقدير بحاجة خائبة ، وبشخص مزءود أى مذعور ، ويريد بالمزءود نفسه ، على حد قولهم « رأيت

منه أسداً » . وهذا التخريج ظاهر فى البيت الأول دون الثانى ؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها ؛ ولهذا قيل فى (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) إن فَعَّالا ليس للمبالغة بل للنسب كقوله :

١٦٤ — [وَلَيْسَ بِذِى رُمْحٍ فَيُطْعَنَنِى بِهِ] وَلَيْسَ بِذِى سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أى وماربك بذى ظلم ؛ لأنّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شيئاً ، ولا يقال : لقيت منه أسداً أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة فى الوصف بالإقدام أو الكرم .

والسادس : التوكيد بالنفس والعين ، وجعل منه بعضهم قولَه تعالى (يتربصن بأنفسهن) وفيه نظر ؛ إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولا بالمنفصل نحو « قمتم أنتم أنفسكم » ولأن التوكيد هنا ضائع ؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن ، بخلاف قولك « زارنى الخليفة نفسه » وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة الحث على التربص ؛ لإشعاره بما يستشكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال .

تنبيه — مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ ، كما قيل فى (ولأصلبنكم فى جذوع النخل) : إن « فى » ليست بمعنى على ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشىء ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمن بعضهم شربن فى قوله * شربن بماء البحر [١٤٨] معنى رَوِينَ ، وأحسنَ فى (وَقَدْ أَحْسَنَ بى) معنى لَطَف ، وإما على شذوذ إنابة كلة عن أخرى ، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند [أكثر] الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقلُّ تعسفاً .

﴿ بَجَلْ ﴾ على وجهين : حرف بمعنى نعم ، واسم ، وهى على وجهين : اسم

فعل بمعنى يكفى ، واسم مُرَادِف لحسب ، ويقال على الأول « بَجَانِي » وهو نادر ، وعلى الثانى « بَجَلِي » قال :

١٦٥ — [أَلاَ إِنَّنِى أَشْرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكًا]

أَلاَ بَجَلِي مِنْ ذَا الشَّرَابِ أَلاَ بَجَلْ

﴿ بَلْ ﴾ حرفُ إضرابٍ ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمٰنُ وَلَداً سُبْحَانه ، بلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ) أى بل هم عباد ، ونحو (أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ، بَلْ جَاءهُمْ بِالْحَقِّ) وإما الانتقال من غَرَضٍ إلى آخر ، ووهم ابن مالك إذ زعم فى شرح كافيته أنها لاتقع فى التنزيل إلا على هذا الوجه ، ومثاله (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) ونحو (وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فى غَمْرَةٍ) وهى فى ذلك كله حرفُ ابتداء لاعاطفة ، على الصحيح ومن دخولها على الجملة قولُه :

١٦٦ — بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُهْ [لاَيُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ]

إذ التقدير بل رُبَّ بلدٍ موصوف بهذا الوصف قَطَعْتُه ، ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة .

وإن تلاها مفرد فهى عاطفة ، ثم إن تقدَّمها أمر أو إيجاب « كاضْرِبْ زَيْدًا بل عمراً ، وقام زيد بل عمرو » فهى تجعل ماقبلها كالمسكوت عنه ؛ فلايحكم عليه بشىء ، وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدَّمها نفى أو نهى فهى لتقرير ماقبلها على حالته ، وجَعْل ضده لمابعده ، نحو « ماقامَ زيدٌ بل عمرو ، ولايَقُمْ زيد بل عمرو » وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفى والنهى إلى ما بعدها وعلى قولهما فيصبح « مازيدٌ قائما بل قاعدا ، وبل قاعد » ويختلف المعنى ، ومنع الكوفيون أن يُعْطَفَ بها بعد غير النفى وشبهه ، قال هشام : مُحَالٌ « ضربت زيدا بل إياك » اهـ . ومَنْعُهم ذلك مع سَعَة روايتهم دليلٌ على قِلَّته .

وتُزَاد قبلها « لا » لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، كقوله :

١٦٧ — وَجْهُكَ الْبَدْرُ ، لا ، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ
يُقْضَ لِلشَّمْسِ كُسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى ، ومَنَعَ ابن دُرُسْتَوَيْهِ زيادتَها بعد النفى ، وليس بشىء ، لقوله :

١٦٨ — وَمَا هَجَرْتُكِ ، لا ، بَلْ زَادَنِى شَغَفًا
هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لاَ إِلَى أَجَلِ

﴿ بَلَى ﴾ حرفُ جوابٍ أصلى الألف ، وقال جماعة : الأصل بَلْ ، والألف زائدة ، وبعضُ هؤلاء يقول : إنها للتأنيث ؛ بدليل إمالتها . وتختص بالنفى ، وتفيد إبطاله ، سواء كان مجردا نحو (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّى) أم مقرونا بالاستفهام ، حقيقيا كان نحو « أَلَيْسَ زَيْدٌ بقائم » فتقول : بلى ، أو توبيخيًّا نحو (أَمْ يَحْسَبُونَ أنا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى) (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى) أو تقريريا نحو (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قالوا بلى) (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالوا بلى) أجْرَوا النفى مع التقرير مُجْرَى النفى المجرد فى ردِّه ببلى ، ولذلك قال ابن عباس وغيره : لو قالوا نعم لكفروا ، ووجْهُهُ أن نعم تصديقٌ للمُخْبِرِ بنفى أو إيجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء : لو قال « أليسَ لى عليك ألف » فقال « بلى » لزمته ، ولو قال « نعم » لم تلزمه ، وقال آخرون : تلزمه فيهما ، وجَرَوْا فى ذلك على مقتضى العُرْفِ لا اللغة ، ونازع السهيلى وغيره فى المحكى عن ابن عباس وغيره فى الآية مستمسكين بأن الاستفهام التقريرىَّ خبر مُوجَب ، ولذلك أمتنع سيبويه من جعل أم متصلة فى قوله تعالى (أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ) لأنها لا تقع بعد الإيجاب ، وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب تصديق [له] ، انتهى .

ويُشْكِل عليهم أن بَلَى لا يُجَاب بها [عن] الإيجاب. وذلك متفق عليه، ولكن وقع فى كتب الحديث ما يقتضى أنها يجاب بها الاستفهامُ [المجرَّدُ]؛ ففى صحيح البخارى فى كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه «أترْضَوْن أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة ؟ » قالوا : بلى، وفى صحيح مسلم فى كتاب الهبة «أيَسُرُّكَ أن يكونوا لك فى البر سواء ؟ » قال : بلى، قال « فلاَ إذَنْ » وفيه أيضاً أنه قال « أنت الذى لقيتنى بمكة ؟ » فقال له المجيب : بلى ، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك ؛ لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل .

وأعلم أن تسمية الاستفهام فى الآية تقريراً عبارةُ جماعةٍ، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفى كما مَرَّ فى صَدْر الكتاب ، وفى الموضع بَحْثٌ أوسع من هذا فى باب النون .

﴿ بَيْدَ ﴾ ويقال : مَيْدَ ، بالميم ، وهو اسمٌ ملازمٌ للإضافة إلى أنَّ وصلتها وله معنيان :

أحدهما : غير ، إلا أنه لا يقع مرفوعا ولا مجروراً ، بل منصوبا ، ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا ، وإنما يستثنى به فى الانقطاع خاصة ، ومنه الحديث « نَحْنُ الآخرون السابقون ، بَيْدَ أنهم أوتُوا الكتاب من قبلنا » وفى مسند الشافعى رضى الله عنه « بائد أنهم » وفى الصحاح « بَيْدَ بمعنى غير ، يقال : إنه كثير المال بيد أنه بخيل » اهـ ، وفى المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت ، وأن بعضهم فَسَّرها فيه بمعنى على ، وأن تفسيرها بغير أعلى .

والثانى : أن تكون بمعنى مِنْ أجْلِ ، ومنه الحديث «أنا أفْصحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْدَ أنِّى مِنْ قُرَيْش وَاسْتُرْضِعْتُ فى بَنى سَعْدِ بنِ بَكْرٍ » وقال ابن مالك وغيره : إنها هنا بمعنى غير ، على حد قوله :

١٦٩ — وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أنَّ سُيُوفَهُمْ
بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قولَه :

١٧٠ ــ عَمْداً فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ أَنِّى أَخَافُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّى

وقوله تُرِنِّى : من الرنين ، وهو الصوت

﴿ بَلْهَ ﴾ على ثلاثة أوجه : اسم لِدَعْ ، ومصدر بمعنى الترك ، واسم مُرَادف لكَيْفَ ، وما بعدها منصوبٌ على الأول ، ومخفوضٌ على الثانى ، ومرفوعٌ على الثالث ، وفتحها بِناءٌ على الأول والثالث ، وإعرابٌ على الثانى ، وقد روى بالأوْجُه الثلاثة قولُه يصف السيوف :

١٧١ ــ تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

وإنكارُ أبى على أن يرتفع ما بعدها مردودٌ بحكاية أبى الحسن وقُطْرُب له ، وإذا قيل « بَلْهَ الزيدين ، أو المسلمين ، أو أحمد ، أو الهندات » احتملت المصدرية واسمَ الفعل.

ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير ألم السجدة : يقول الله تعالى « أعْدَدْتُ لعبادى الصالحين مالا عَيْنٌ رَأَتْ ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ ، ولا خطر على قلب بشر ذُخْراً مِنْ بَلْهِ ما أطلعتم عليه » (١) .

وأُستعمِلَتْ معربة مجرورة بمِنْ خارجة عن المعانى الثلاثة ، وفَسَّرها بعضُهم بغير ، وهو ظاهر ، وبهذا يتقوّى مَنْ يعدُّها فى ألفاظ الاستثناء .

حرف التاء

التاء المفردة ــ محركة فى أوائل الأسماء ، ومحركة فى أواخرها ، ومحركة فى أواخر الأفعال ، ومسكنة فى أواخرها .

فالمحركة فى أوائل الأسماء حرف جر معناه القَسَم ، وتختص بالتعجب ، وباسم الله تعالى ، وربما قالوا « تَرَبِّى » و « تَرَبِّ الكَعْبَةِ » و « تالرَّحْمن » قال الزمخشرى

(١) انظر صحيح البخارى (٦ / ١١٦ السلطانية) ثم انظر فتح البارى (٨/٣٩٦ بولاق)

فى (وتاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ): الباء أصل حروف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكَيْدِ على يَدِه وتأتِّيه مع عُتُوِّ نمروذ وقهره، هـ.

والمحرَّكة فى أواخرها حرفُ خطاب نحو أَنْتَ وأَنْتِ.

والمحركة فى أواخر الأفعال ضميرٌ نحو قُمْتُ وقمتَ وقمتِ، ووهم ابن خروف فقال فى قولهم فى النسب «كُنْتِي»: إن التاء هنا علامة كالواو فى «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ» ولم يثبت فى كلامهم أن هذه التاء تكون علامة.

ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب، والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد فى «أَرَأَيْتَكُما» و«أَرأَيْتَكُمْ» و«أَرأَيْتَكَ» و«أَرأَيْتَكِ» و«أَرأَيْتَكُنَّ» إذ لو قالوا «أَرأَيْتَمَا كَمَا» جَمَعُوا بين خطابَيْنِ، وإذا امتنعوا من اجتماعهما فى «ياغلامكم» فلم يقولوه كما قالوا «ياغلامَنَا» و«ياغلامهم» - مع أن الغلام طار عليه الخطابُ بسبب النداء، وإنه خطاب لاثنين لا لواحد؛ فهذا أَجْدَرُ، وإنما جاز «وَاغُلَامَكِيه» لأن المندوب ليس بمخاطب فى الحقيقة، ويأتى تمامُ القول فى «أَرأَيْتَكَ» فى حرف الكاف إن شاء الله تعالى.

والتاء الساكنة فى أواخر الأفعال حرفٌ وضع علامةً للتأنيث كقامَتْ، وزعم الجلولى أنها اسم، وهو خَرْق لإجماعهم، وعليه فيأتى فى الظاهر بعدها أن يكون بدلا، أو مبتدأ، والجملة قبله خبر، ويردُّه أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه، وأن عَوْد الضمير على ما هو بدل منه نحو «اللَّهُمَّ صَلِّ عليه الرءوفِ الرحيم» قليلٌ، وأن تقدُّمَ الخبر الواقع جملةً قليلٌ أيضاً، كقوله:

١٧٢ — إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّــهُ مِنْ مُحَارِبٍ
أَبُوهُ، وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

وربما وُصِلتْ هذه التاء بثُم ورُبَّ، والأكثر تحريكها معهما بالفتح.

حرف الثاء

﴿ثُمَّ﴾ ويقال فيها : فُمَّ ، كقولهم فى جَدَثٍ : جَدَفٌ ـ حرفُ عطفٍ يقتضى ثلاثة أمور : التشريك فى الحكم ، والترتيب ، والمُهْلَة ، وفى كل منها خلاف .

فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلَّفُ ، وذلك بأن تقع زائدة ؛ فلا تكون عاطفة البتة ، وحَمَلُوا على ذلك قولَه تعالى : (حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لاَ مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ) وقولَ زهير :

١٧٣ — أَرَانِى إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوًى
فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

وخُرِّجت الآيةُ على تقدير الجواب ، والبيتُ على زيادة الفاء .

وأما الترتيب فخالف قوم فى اقتضائها إياه ، تمسكا بقوله تعالى : (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) (وَبَدَأَ خَلْقَ الإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلاَلَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ، ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ) ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ وقول الشاعر

١٧٤ — إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ

والجواب عن الآية الأولى من خمسة أوجه :

أحدها : أن العطف على محذوف ، أى من نفسٍ واحدة ، أنشأها ، ثم جعل منها زوجها .

الثانى : أن العطف على (واحدة) على تأويلها بالفعل ، أى من نفس تَوَحَّدَتْ ، أى انفردت . ثم جعل منها زوجها .

الثالث : أن الذُّرِّية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذَّرِّ ، ثم خُلِقَت حوّاء من قُصَيْرَاه .

الرابع : أن خَلْقَ حواء من آدم لما لم تَجْرِ العادة بمثله جيء بثم إيذاناً بتراخيه وتراخيه فى الإعجاب وظهور القدرة ، لا لترتيب الزمان وتراخيه .

الخامس : أن «ثُمَّ» لترتيب الإخبار لا الترتيب الحكم ، وأنه يقال «بَلَغَنِى مَاصَنَعْتَ الْيَوْمَ ثُمَّ مَاصَنَعْتَ أَمْسِ أَعْجَبُ» أى ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب .

والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب ، لأنها تصحِّحُ الترتيب والمُهْلَة ، وهذا يصحح الترتيب فقط ؛ إذ لا تراخِيَ بين الإخبارين ، ولكن الجواب الأخير أعم ؛ لأنه يصح أن يُجَاب به عن الآية الأخيرة والبيت .

وقد أجيب عن الآية الثانية أيضاً بأنّ (سَوَّاه) عطف على الجملة الأولى ، لا الثانية .

وأجاب ابنُ عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدَدُ من قبل الأب ، والأبَ من قبل الابن ، كما قال ابن الرومى :

١٧٥ — قالُوا : أبو الصَّقْرِ مِنْ شَيْبَانَ ، قُلْتُ لَهُمْ :

كَلَّا لَعَمْرِى ، وَلَكِنْ مِنْهُ شَيْبَانُ

وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلاَ بِابْنٍ ذُرَى حَسَبٍ

كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللهِ عَدْنَانُ

وأما المُهْلَة فزعم الفراء أنها [قد] تتخلَّفُ ، بدليل قولك : « أَعْجَبَنِى مَاصَنَعْتَ الْيَوْمَ ثُمَّ مَاصَنَعْتَ أَمْسِ أَعْجَبُ » لأن ثم فى ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخى بين الإخبارين ، وجعل منه ابن مالك (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ) الآية ، وقد مر البحث فى ذلك ، والظاهر أنها واقعة موقع الفاء فى قوله :

١٧٦ – كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ جَرَى فِى الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

إذ الهزُّ متى جرى فى أنابيب الرُّمح يعقبه الاضطراب ، ولم يَتَرَاخَ عنه .

مسألة – أجرى الكوفيون ثُمَّ مُجْرَى الفاء والواو، فى جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط ، واستُدِلَّ لهم بقراءة الحسن (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ المَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ) بنصب (يدرك) وأجراها ابنُ مالك مجراهما بعد الطلب ؛ فأجاز فى قوله صلى الله عليه وسلم : « لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ الَّذِى لاَ يَجْرِى ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ » ثلاثة أوجه : الرفع بتقدير ثم هو يغتسل ، وبه جاءت الرواية ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهى ،والنصب قال : بإعطاء ثم حكم واو الجمع ؛ فتوهم تلميذه الإمام أبو زكريا النووى رحمه الله أن المراد إعطاؤها حُكْمَهَا فى إفادة معنى الجمع ، فقال: لايجوز النصب ؛ لأنه يقتضى أن المنهىَّ عنه الجمعُ بينهما ، دون إفراد أحدهما ، وهذا لم يَقُلْه أحد ، بل البول منهىٌّ عنه ، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا، انتهى . وإنما أراد ابنُ مالك إعطاءها حكمها فى النصب ، لافى المعية أيضا ، ثم ماأورده إنما جاء من قِبَلِ المفهوم ، لا المنطوق ، وقد قام دليلٌ آخر عَلَى عدم إرادته ، ونظيرهُ إجازة الزجاج والزمخشرىّ فى (وَلاَ تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الحَقَّ) كون (تكتموا) مجزوما ، وكونه منصوبا مع أن النصب معناه النهى عن الجمع .

تنبيه – قال الطبرى فى قوله تعالى ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَاوَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ : معناه أهنالك ، وليست ثم التى تأتى للعطف ، انتهى . وهذا وهم ، اشتبه عليه ثُمَّ المضمومة الثاء بالمفتوحتها .

﴿ ثَمَّ ﴾ بالفتح — اسمٌ يُشَار به إلى المكان البعيد ، نحوه (وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ)وهو ظرف لايتصرف ؛فلذلك غُلِّطَ مَنْ أعربه مفعولا لرأيت فى قوله تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ)ولا يتقدمه حرف التنبيه [ولا يتأخرُ عنه كافُ الخطاب]

حرف الجيم

﴿جَيْرِ﴾ بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمْسِ ، وبالفتح للتخفيف كأيْنَ وكَيْفَ ـ حرفُ جوابٍ بمعنى نَعَمْ ، لااسم بمعنى حقا فتكون مصدراً ، ولا بمعنى أبداً فتكون ظرفاً ، وإلاَّ لأعربت ودخلت عليها أل ، ولم تؤكَّدْ أجَلْ بجَيْرِ فى قوله :

١٧٧ — [وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أوَّلُ مَشْرَبٍ]
أجَلْ جَيْرِ إنْ كانَتْ أبِيحَتْ دَعَائِرُهْ

ولاقوبل بها « لا » فى قوله :

١٧٨ — إذَا تَقُولُ لا ابْنَةَ الْمُجَيْر تَصْدُقُ ، لاَ إذَا تَقُولُ جَيْرِ

وأما قولُه :

١٧٩ — وَقَائِلَةٍ : أَسِيتَ ، فَقُلْتُ : جَيْرِ أَسِيٌّ إنَّنِي مِنْ ذَاكَ إنَّهْ

فخرج على وجهين ؛ أحدهما : أن الأصل جَيْرِ إنَّ ، بتأكيد جَيْرِبإنَّ التى بمعنى نَعَمْ ، ثم حذفت همزة إنَّ وخففت . الثانى : أن يكون شَبَّهَ آخر النصف بآخر البيت ، فنونه تنوينَ الترنم ، وهو غير مختص بالاسم ، ووَصَل بنية الوقف.

﴿جَلَلْ﴾ حرف بمعنى نعم ، حكاه الزجاجُ فى كتاب الشجرة ، واسم بمعنى عظيم أو يَسِير أوأجْل .

فمن الأول قولُه :

١٨٠ — قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا أُمَيْمَ ـ أَخِي فَإذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي
فَلَئِنْ عَفَوْتُ لأَعْفُوَنَّ جَلَلاً وَلَئِنْ سَطَوْتُ لأُوهِنَنْ عَظْمِي

ومن الثانى قول امرىء القيس وقد قُتِل أبوه :

١٨١ — [بِقَتْلِ بَنِي أَسَدٍ رَبَّهُمْ] أَلاَ كلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَلْ

ومن الثالث قولهم « فَعَلْتُ كَذَا مِنْ جَلَلِكَ » وقال جميل :

١٨٢ — رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[1]
[ص ١٢٦]

فقيل : أراد من أجْلِه ، وقيل : أراد من عظمه فى عَيْنى .

حرف الحاء المهملة

﴿ حاشا ﴾ على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون فعلا متعديا متصرفا ؛ تقول « حَاشَيْتُهُ » بمعنى استثنيته ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ » ماحاشى فَاطِمَةَ » ما : نافية ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة ، وتوهم ابنُ مالك أنها ما المصدرية ، وحاشا الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام ، فاستدلّ به على أنه قد يقال « قَامَ الْقَوْمُ مَاحَاشَا زَيْدًا » كما قال :

١٨٣ — رَأَيْتُ النَّاسَ مَاحَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا

ويردُّه أن فى معجم الطبرانى « ماحاشا فاطمة ولاغَيْرَها » ودليلُ تصرفه قولُه :

١٨٤ — وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

وتوهم المبردُ أن هذا مُضارع حاشا التى يستثنى بها ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف .

الثانى : أن تكون تنزيهية ، نحو (حَاشَ لله) وهى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعلٌ ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ، ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى فى الآية جانَبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله ، ولا يتأتى هذا التأويلُ فى مثل (حَاشَ لله مَاهٰذَا بَشَرًا)

(١) يروى * كدت أقضى الغداة من جلله *

والصحيحُ أنها اسمٌ مرادف للبَرَاءة [من كذا] ؛ بدليل قراءة بعضهم (حَاشاً لِلّهِ) بالتنوين ، كما يقال « بَرَاءةٌ لله مِنْ كَذَا » وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضى الله عنه (حَاشَ اللهِ) كمعاذ الله ليس جاراً ومجروراً كما وَهم ابن عطية ، لأنها إنما تجر فى الاستثناء ، والتنوينها فى القراءة الأخرى ، ولدخولها على اللام فى قراءة السبعة ، والجار لايدخل على الجار ، وإنما ترك التنوين فى قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية ، وزعم بعضهم أنها اسم فعل [ماضٍ] بمعنى أتبرأ[1] ، أو بَرِئْتُ ، وحامِلُه على ذلك بناؤها ، ويرده إعرابُها فى بعض اللغات .

الثالث : أن تكون للاستثناء ؛ فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلا ، لكنها تجرُّ المستثنى ، وذهب الجَرْمِيُّ والمازنى والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيبانى إلى أنها تُستَعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلا فعلا متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلا ، وسمع « اللّهُمَّ اغْفِرْ لِى وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصْبَغ » وقال :

١٨٥ — حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ ؛ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

ويروى أيضاً « حاشا أبى » بالياء ، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا [قَدْ بَلَغَا فِى المَجْدِ غَايَتَاهَا][٥١]

وفاعل حاشا ضميرٌ مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها ، أو اسم فاعله ، أو البعض المفهوم من الاسم العام ، فإذا قيل « قام القوم حاشا زيداً » فالمعنى جانَبَ هو — أى قيامُهم ، أو القائمُ منهم ، أو بعضُهم — زيداً .

﴿ حتى ﴾ حرف يأتى لأحد ثلاثة معان : انتهاء الغاية ، وهو الغالب ، والتعليل ، وبمعنى إلاّ فى الاستثناء ، وهذا أقلها ، وقلّ مَنْ يذكره .

---

(١) لعل الصواب « بمعنى تبرأت » .

وتستعمل على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة إلى فى المعنى والعمل ، ولكنها تخالفها فى ثلاثة أمور :

أحدها : أن لمخفوضها شرطين ، أحدهما عام ، وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً ، خلافاً للكوفيين والمبرد ، فأما قوله :

١٨٦ — أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كلَّ فَجٍّ تُرَجِّى مِنْكَ أَنْهَا لاَ تَخِيبُ

فضرورة ، واختلف فى علة المنع ، فقيل : هى أن مجرورها لا يكون إلا بعضاً مما قبلها أو كبعض منه ، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ، ويرده أنه قد يكون ضميراً حاضراً كما فى البيت فلا يعود على ماتقدم ، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ماتقدم غير الكل ، كقولك « زَيْد ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّاهُ » وقيل : العلة خشية التباسها بالعاطفة ، ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل فى العاطفة « قاموا حتى أنتَ ، وأكرمتهم حتى إياك » بالفصل ؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله ، وفى الخافضة « حتاك » بالوصل كما فى البيت ، وحينئذٍ فلا التباس ، ونظيره أنهم يقولون فى توكيد الضمير المنصوب « رأيتُكَ أنتَ » وفى البدل منه « رأيتُكَ إياكَ » فلم يحصل لَبْسٌ ، وقيل : لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما فى إلى ، وهى فرع عن إلى ؛ فلا تحتمل ذلك ، والشرط الثانى خاص بالمسبوق بذى أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخراً نحو « أكلتُ السَّمَكَةَ حتَّى رَأْسِها » أو ملاقياً لآخر جزء نحو (سَلَامٌ هِىَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) ولا يجوز سِرْتُ البارحةَ حتَّى نُصْفِها أو نِصْفِها ، كذا قال المغاربة وغيرهم ، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشرى ، واعترض عليه بقوله :

١٨٧ — عَيَّنَتْ لَيْلَةً ؛ فَمَا زِلْتُ حَتَّى
نِصْفَهَا رَاجِيا ؛ فَعُدْتُ يَؤُسَا

وهذا ليس محلَّ الاشتراط ؛ إذ لم يقل فما زلت فى تلك الليلة حتى نصفها ، وإن كان المعنى عليه ، ولـكنه لم يصرح به .

الثانى : أنها إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضى دخول مابعدها كما فى قوله :

١٨٨ — أُلْقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

والزَّادَ ، حتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا [ص ١٢٧ و ١٣٠]

أو عدم دخوله كما فى قوله :

١٨٩ — سَقَى الحَيَا الأَرْضَ حَتَّى أَمْكَنُوا عُزَيَتْ

لَهُمْ ؛ فَلاَ زَالَ عَنْهَـا الخَيْرُ مَجْدُودَا

حُمِلَ على الدخول ، ويحكم فى مثل ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول ، حَمْلاً على الغالب فى البابين ، هذا هو الصحيح فى البابين ، وزعم الشيخُ شهاب الدين القَرَافى أنه لاخلاف فى وجوب دخول مابعد حتى ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيها مشهور ، وإنما الاتفاقُ فى حتى العاطفة ، لا الخافضة ، والفرق أن العاطفةَ بمعنى الواو .

والثالث : أن كلاًّ منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر .

فمما انفردت به « إلى » أنه يجوز « كَتَبْتَ إلى زيدوأنا إلى عمرو » أى هو غايتى ، كما جاء فى الحديث « أَنَا لَكَ وإِلَيْكَ » و « سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة » ولا يجوز : حتى زيد ، وحتى عمرو ، وحتى الكوفة ، أما الأولان فلأن حتى موضوعة لإفادة تَقَضِّى الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية ، وإلى ليست كذلك ، وأما الثالث فلضَعْفِ حتى فى الغاية ؛ فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية .

ومما انفردت به « حتى » أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو « سِرْتُ حتى أدخلها » [وذلك] بتقدير حتى أن أدخلَها ، وأن المضمرة والفعل فى تأويل مصدر مخفوض

بحتى ، ولا يجوز : سرت إلى أدخلها ، وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفضُ الأسماء ، وما يعمل فى الأسماء لا يعمل فى الأفعال ، وكذا العكس .

ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثةُ معانٍ : مُرَادِفَةٍ إلى نحو (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) ومرادفة كى التعليلية نحو (وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ) (هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لاَ تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا) وقولك « أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ » ويحتملهما (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ) ومرادفة إلاَّ فى الاستثناء ، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم « وَاللهِ لاَ أَفْعَلُ إِلاَّ أَن تَفْعَلَ » المعنى حتى أن تفعل ، وصرح به ابن هشام الخضراوى وابن مالك ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم فى (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ) والظاهر فى هذه الآية [خلافه ، و] أن المراد معنى الغاية ، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله :

١٩٠ — لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً
حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

ومن قوله :

١٩١ — وَاللهِ لاَ يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلاً حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلاَ

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسبباً عنه ، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث « كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ » إذ زمنُ الميلادِ لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية : ولا كونه يولد على الفطرة علتُه اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل ، ولك أن تخرجه على أن فيه حذفا ، أى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون .

ولا ينتصب الفعل بعد « حتّى » إلا إذا كان مستقبلا ، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب ، نحو (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان ، نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) الآية ؛ فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قَصّ ذلك علينا .

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد « حتى » إلا إذ كان حالا ، ثم إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب ، كقولك « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا » إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول ، وإن كانت حاليته ليست حقيقية — بل كانت محكية — رُفِعَ ، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذٍ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا.

واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : أحدها أن يكون حالا أو مؤولا بالحال كما مثلنا ، والثانى أن يكون مسببا عما قبلها ؛ فلا يجوز « سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشمس » ولا « ما سِرْتُ حتى أدخلها ، وهَلْ سرت حتى تدخلها » أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثانى فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ، ويجوز « أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا » و « مَتَى سِرْتَ حَتَّى تَدْخُلُهَا » لأن السير محقق ، وإنما الشك فى عين الفاعل وفى عين الزمان ، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره ، لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما مَنَعَه إذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك ، والثالث أن يكون فَضْلَةً ، فلا يصح فى نحو « سَيْرِى حتى أدخلها » لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ،

ولا فى نحو « كان سيرى حتى أدخلها » إنْ قدرت كان ناقصة ، فإن قدرتها تامة أو قلت « سَيْرِى أمْسِ حتى أدخلها » جاز الرفع، إلا إن عَلَّقْتَ أمس بنفس السير ، لا باستقرار محذوف .

الثانى من أوْجُهِ حتى : أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ، إلا أن بينهما فرقا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط، أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها ،ذكره ابن هشام الخضراوى،ولم أقف عليه لغيره،والثانى أن يكون إما بَعْضا من جمع قبلها كـ« قَدِمَ الحاجُّ حتَّى المُشَاة »أوجزأ من كل نحو « أكَلْتُ السَّمَكَة حتَّى رأسَهَا » أو كجزء نحو أعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حتَّى حَدِيثُهَا ويمتنع أن تقول «حتَّى وَلَدُهَا » والذى يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ؛ ولهذا لايجوز « ضربت الرجلين حتى أفضلهما » وإنما جاز* حتَّى نَعْلَه ألقاها [١٨٨] * لأن إلقاء الصحيفة والزاد فى معنى ألقى ما يثقله والثالث : أن يكون غايةً لما قبلها إما فى زيادة أو نقص ، فالأول نحو ماتَ الناس حتى الأنبياء ، والثانى نحو « زارك الناس حتَّى الحُجَّامُونَ » وقد اجتمعا فى قوله:

١٩٢ — قَهَرْنَاكُمُ حتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

الفرق الثانى : أنها لا تعطف الجمل ، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه ، كما قدمناه ، ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات :هذا هو الصحيح ، وزعم ابن السِّيدِ فى قول امرىء القيس :

١٩٣ — سَرَيْتُ بِهِمْ حتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ

[وَحتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ] [ص ١٣٠]

فيمن رفع «تكل » أن جملة « تكل مطيهم » معطوفة بحتى على سريت بهم :

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض ، فرقا بينها وبين الجارة ،

فتقول « مَرَرْتُ بالقوم حتى بزيد » ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه ، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو « عَجِبْتُ مِنَ القَوْمِ حتَّى بَنِيهِمْ » وقوله :

١٩٤ ـ جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الخَلْقِ حتَّى
بَائِسٍ دَانَ بالإِسَاءَةِ دِينَا

وهو حسن ، وردَّه أبو حيان ، وقال فى المثال : هى جارة ، إذ لا يشترط فى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض ، بخلاف العاطفة ، ولهذا منعوا « أَعْجَبَتْنِي الجاريةُ حتى ولدها » قال : وهى فى البيت محتملة ، انتهى ، وأقول : إن شرط الجارة التالية ما يُفْهِمُ الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض ، وقد ذكر ذلك ابن مالك فى باب حروف الجر ، وأقرهُ أبو حيان عليه ، ولا يلزم من امتناع « أَعْجَبَتْنِي الجارية حتى ابنها » امتناعُ « عجبتُ من القوم حتى بنيهم » لأن اسم القوم يشمل أبناءهم ، واسم الجارية لا يشمل ابنها ، ويظهر لى أن الذى لحظهُ ابنُ مالك أن الموضع الذى يصحُّ أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارّة ، فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قَصْد العطف نحو « اعْتَكَفْتُ فِي الشَّهْرِ حتى فى آخره » بخلاف المثال والبيت السابقين ، وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن ، ولم يجعلها واجبة .

تنبيه ـ العطفُ بحتى قليلٌ ، وأهلُ الكوفه ينكرونه البتة ، ويحملون نحو « جاء القومُ حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك » على أن حتى فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل .

الثالث من أوْجُهِ حتى : أن تكون حرف ابتداء : أى حرفا تُبْتَدَأ بعده الجُمَلُ ، أى تستأنف ، فيدخل على الجملة الاسمية ، كقول جرير :

١٩٥ ـ فما زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا
بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ [ص ٣٨٦]

وقال الفرزدق :

١٩٦ — فَوَاعَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي
كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

ولابد من تقدير محذوف قبل حتى فى هذا البيت يكون مابعد حتى غايةً له ، أى فواعجبا يسبنى الناسُ حتى كليبٌ تسبنى ، وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ برفع يقول ، وكقول حسان :

١٩٧ — يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ
لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ [ص ٦٩١]

وعلى الفعلية التى فعلُها ماضٍ نحو (حتَّى عَفَوْا وقالوا) وزعم ابن مالك أن حتى هذه جارة ، وأنَّ بعدها أنْ مضمرة ، ولا أعرف له فى ذلك سَلَفًا ، وفيه تكلفُ إضمار من غير ضرورة ، وكذا قال فى حتى الداخلة على إذا فى نحو (حَتَّى إذا فَشِلْتُم وَتَنَازَعْتُم) إنها الجارة ، وإن إذا فى موضع جَرٍّ بها . وهذه المقالة سبقه إليها الأخفشُ وغيره ، والجمهور على خلافها وأنها حرفُ ابتداء ، و[أن] إذا فى موضع نصب بشرطها أو جوابها ، والجوابُ فى الآية محذوف ، أى امتحنتم ، أو انقسمتم قسمين ، بدليل (منكمْ مَنْ يُرِيدُ الدنيا ، ومنكم من يُرِيد الآخرة) ونظيره حذف جواب لمَّا فى قوله تعالى (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، وأما قول ابن مالك إن (فمنهم مُقْتَصِد) هو الجواب فمبنى على صحة مجىء جواب لمَّا مقرونا بالفاء ، ولم يثبت ، وزعم بعضهم أن الجواب فى الآية الأولى مذكور وهو (عصيتم) أو (صَرَفَكم) وهذا مبنى على زيادة الواو وثم ، ولم يثبت ذلك .

وقد دخلت « حتى » الابتدائيةُ على الجملتين الاسمية والفعلية فى قوله :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ [١٩٣]

فيمن رواه برفع تكل ، والمعنى حتى كَلَّتْ ، ولكنه جاء [بلفظ المضارع] على حكاية الحال الماضية كقولك « رأيتُ زيداً أمس وهو راكب » وأما مَنْ نصب فهى حتى الجارة كما قدمنا ، ولابد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى تكلَّ ، أى إلى زَمَانِ كَلَالِ مطيهم .

وقد يكون الموضع صالحا لأقسام « حتى » الثلاثة ، كقولك « أكلت السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا » فلك أن تخفض على معنى إلى ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء ، وقد رُوِىَ بالأوجه الثلاثة قولُه :

١٩٨ — عَمَمْتَهُمْ بالنَّدَى حَتَّى غُوَاتِهِمُ
فَكُنْتَ مَالِكَ ذِى غَىٍّ وَذِى رَشَدِ

[ص ٦١١]

وقوله :

[أَلْقَى الصحيفَةَ كى يخفف رَحْلَه
والزَّادَ] حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا [١٨٨]

إلاَّ أن بينهما فرقا من وجهين :

أحدهما : أن الرفع فى البيت الأول شاذ ، لكون الخبر غير مذكور ، ففى الرفع تَهْيِئَة العامل للعمل وقَطْعُه عنه ، وهذا قول البصريين ، وأوجبوا إذا قلت « حتى رأسُها » بالرفع أن تقول « مأكول » .

والثانى : أن النصب فى البيت الثانى من وجهين ، أحدهما : العطف ، والثانى إضمار العامل على شريطة التفسير ، وفى البيت الأول من وجه واحد .

وإذا قلت « قام القوم حتى زيد قام » جاز الرفع والخفض دون النصب[1] ، وكان لك فى الرفع أوجه ، أحدها : الابتداء ، والثانى العطف ، والثالث إضمار الفعل ،

(١) لم يجز النصب لأن الناصب بعد حتى هو أن مضمرة ، وأن المصدرية لا تدخل على الأسماء.

والجملة التى بعدها خبر على الأول ، ومؤكدة على الثانى ، كما أنها كذلك مع الخفض ، وأما على الثالث فتكون الجملة مُفَسِّرة ، وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز « ضَرَبْتَ القوم حتى زيدٍ ضَرَبْتُهُ » بالخفض ، ولا بالعطف ، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل ، لأنه يمتنع جعلُ « ضربته » توكيداً لضربت القوم ، قال : وإنما جاز الخفض فى * حتى نَعْلِهِ * [١٨٨] لأن ضمير « ألقاها » للصحيفة ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للنعل .

ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافا للزجاج وابن دُرُسْتُوَيْهِ ، زعما أنها فى محل جر بحتى ، ويرده أن حروف الجر لا تُعَلَّقُ عن العمل ، وإنما تدخل على المفردات أو ما فى تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقعوا بعدها إنَّ كسروها فقالوا « مَرِضَ زَيْدٌ حتى إنهم لا يَرْجُونَهُ » والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على أنَّ فتحت همزتها نحو (ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ)

﴿ حيث ﴾ وطيىء تقول : حَوْثُ ، وفى الثاء فيهما : الضمُّ تشبيها بالغايات ؛ لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ؛ لأن أثرَها — وهو الجر — لا يظهر ، والكسر على أصل التِقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف .

ومن العرب من يُعْرِب حيث ، وقراءة من قرأ (مِنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ) بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر .

وهى للمكان اتفاقا ، قال الأخفش : وقد ترد للزمان ، والغالبُ كونها فى محل نصبٍ على الظرفية أو خفض بِمِنْ ، وقد تخفض بغيرها كقوله :

١٩٩ — [فَشَدَّ وَلَمْ يُنْظِرْ بُيُوتًا كَثِيرَةً (١)
لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ]

وقد تقع [حيث] مفعولا به وفاقا للفارسى ، وحمل عليه (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضعه

(١) ويروى * فشد ولم تفزع بيوت كثيرة

وناصبُها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم، لا بأعلم نفسه ؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به ، فإن أولته بمالم جاز أن ينصبه فى رأى بعضهم ، ولم تقع اسما لأن خلافا لابن مالك ، ولا دليل فى قوله :

٢٠٠ — إنَّ حَيْثُ استقرَّ مَنْ أنتَ رَاعِيهِ

حَمَى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ

لجواز تقدير حيث خبراً ، وحمى اسما ، فإن قيل : يؤدى إلى جعل المكان حالا فى المكان ، قلنا : هو نظير قولك « إنَّ فى مَكَّةَ دَارَ زَيْدٍ » ونظيره فى الزمان « إنَّ فى يوم الجمعة ساعةَ الإجابة » .

وتلزم حيث الإضافةَ إلى جملةٍ ، اسميةً كانت أو فعلية ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، ومن ثَمَّ رجَحَ النصبُ فى نحو « جلست حيث زيدٌ أراه » وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله :

٢٠١ — [وَنَطْعُنُهُمْ تَحْتَ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ

بِبِيضِ المَوَاضِى] حَيْثُ لَمَّ العَمَائِمِ

[أنشدهُ ابن مالك] والكسائى يقيسه ، ويمكن أن يُخَرَّج عليه قولُ الفقهاء « من حيث أن كذا » . وأندرُ من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة كقوله :

٢٠٢ — إذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ

أتَاهُ بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهْ (١)

يفسره نَفَحَتْ له من حيث هَبَّتْ ، وذلك لأن رَيْدَة فاعل بمحذوف إليه لا يعمل فيما كان نفحت مضافاً إليه حيث لزم بطلانُ التفسير ؛ إذ المضافُ التمام : ومَنْ أضاف مالا يعمل لا يفسر عاملا ، قال أبو الفتح فى كتاب

(١) ريدة : أى ريح لينة هبا ، انتهى ، ورأيت بخط الضابطين :

ريدة ، ونفحت : فاحت .

٢٠٣ — أما تَرَى حَيْثَ سُهَيْل طَالِعاً
[نَجْماً يضيء كالشِّهَابِ لاَمِعَا]

بفتح الثاء من حيث وخفض سهيل ، وحيث بالضم وسهيل بالرفع ، أى موجودة فحذف الخبر .

وإذا اتَّصلت بها « ما » الكافة ضُمِّنَتْ معنى الشرط وجَزَمَتِ الفعلين كقوله :

٢٠٤ — حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْلَكَ اللَّـــهُ نَجَاحاً فى غابِرِ الأزْمَانِ

وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان .

حرف الخاء المعجمة

﴿ خلا ﴾ على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا جاراً للمستثنى ، ثم قيل : موضعها نَصْبٌ عن تمام الكلام ، وقيل : تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحْرُفِ الجر ، والصوابُ عندى الأولُ ؛ لأنها لا تُعَدِّى الأفعال إلى الأسماء ، أى لاتُوَصِّلُ معناها إليها ، بل تزيل معناها عنها ؛ فأشْبَهَتْ فى عدم التعدية الحروفَ الزائدة ، ولأنها بمنزلة إلاّ وهى غيرُ متعلقة .

والثانى : أن تكون فعلا متعديا ناصباً له ، وفاعلها على الحد المذكور فى فاعل حاشا[1] والجملة مستأنفة أوحالية ، على خلاف فى ذلك ، وتقول « قَامُوا خَلاَ زَيْدًا » وإن شئت خفضت إلا فى نحو قول لبيد :

٢٠٥ — ألاَ كُلُّ شَىْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ
[وَكُلُّ نَعِيمٍ — لاَ مَحَالَةَ — زَائِلُ] [ص ١٩٦]

وذلك لأن « ما » [فى] هذه مصدرية ؛ فدخولُها يُبَيِّن الفعلية ، وموضع ماخلا نصب

(١) انظر كلام المؤلف فى ذلك (صفحة ١٢٢) .

فقال السيرافى : على الحال كما يقع المصدرُ الصريحُ فى نحو « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ » وقيل: على الظرف لنيابتها وصِلَتِهَا عن الوقت [1]: فمعنى « قَامُوا مَاخلاَ زَيْدًا » على الأول : قاموا خَالِينَ عن زيد ، وعلى الثانى : قاموا وَقْتَ خُلُوهم عن زيد ، وهذا الخلافُ المذكورُ فى محلها خافضةً وناصبة ثابتٌ فى حاشا وعدا ، وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب غير فى « قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » وزعم الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى أنه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة ، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد ؛ لأن مالا تزاد قبل الجار والمجرور ، بل بعده ، نحو (عَمَّا قَلِيلٍ)(فَبِمَا رَحْمَةٍ) وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُقَاس عليه .

حرف الراء

(رُبَّ) حرفُ جر ، خلافا للكوفيين فى دعوى اسميته ، وقولهم إنه أخبر عنه فى قوله :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ
عَاراً عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ [٣١]

ممنوعٌ ، بل « عارُ » خبر لمحذوف ، والجملة صفة للمجرور ، أو خبر للمجرور ؛ إذ هو فى موضع مبتدأ كما سيأتى .

وليس معناها التقليل دائما ، خلافا للأكثرين ، ولا التكثير دائما ، خلافا لابن دُرُسْتُوَيْهِ وجماعةٍ ، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلا .

فمن الأول (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) وفى الحديث «يارُبَّ كَاسِيَةٍ فى الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وسُمِعَ أعرابى يقول بعد انقضاء رمضان « يارُبَّ صَائِمٍ انْ يَصُومَهُ ، وَيَارُبَّ قَائِمٍ انْ يَقُومَهُ » وهو مما تمسك به الكسائى على إعمال [اسم] الفاعل المجرد بمعنى الماضى ، وقال الشاعر :

(١) فى نسخة « قيل : على الظرف ، على نيابتها وصلتها عن الوقت » .

٢٠٦ — فَيَارُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ
بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ [ص ٥٨٧]

وقال آخر :

٢٠٧ — رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ [ص١٣٧و٣٠٩]

ووجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسُوقة للتخويف ، والبيتين مَسُوقان للافتخار ، ولا يناسب واحداً منهما التقليل .

ومن الثانى قولُ أبى طالب [فى النبى صلى الله عليه وسلم] :

٢٠٨ — وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ
ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ [ص ١٣٦]

وقول الآخر :

٢٠٩ — أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ
وَذِي شَامَةٍ غَرَّاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ
مُجَلَّلَةٍ لَا تَنْقَضِي لِأَوَانِ
وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ
وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَثَمَانِ

أراد عيسى وآدمَ عليهما السلامُ والقمَرَ ، ونظيرُ ربَّ فى إفادة التكثير « كم» الخبرية ، وفى إفادته تارةً وإفادة التقليل أخرى «قَدْ» ، على ماسيأتى إن شاء الله تعالى فى حرف القاف ، وصِيَغُ التصغير ، تقول حُجَيْر ورُجَيْل ، فتكون للتقليل ، وقال :

٢١٠ — فَوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ
بِقُنَّتِهِ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا

وقال لبيد :

[وكل أناسٍ سوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ]
دُوَيْهِيَة تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ [٦٢]

إلا أن الغالب فى قَدْ والتصغير إفادتهما التقليل ، ورُبَّ بالعكس .

وتنفرد رُبَ بوجوب تصديرها ، ووجوب تنكير مجرورها ، ونَعْته إن كان ظاهراً ، وإفراده ، وتذكيره ، وتمييزه بما يُطَابق المعنى إن كان ضميراً ، وغَلَبة حذف مُعَدَّاها ، ومُضِيه ، وإعمالها محذوفةً بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلا ، وبدونهنَّ أقل ، كقوله :

٢١١ — فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ
[فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ] [ص ١٦١]

وقوله :

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ [ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ] [٢٠٨]

وقوله :

٢١٢ — * بلْ بَلَدٍ ذِى صُعُدٍ وَآكَامْ *

وقوله :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ [كِدْتُ أَقْضِى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ] [١٨٢]

وبأنها زائدة فى الإعراب دون المعنى ؛ فمحلُّ مجرورها فى نحو « رب رجل صالح عندى » رفعٌ على الابتدائية ، وفى نحو « رُبَّ رجل صالح لَقِيتُ » نصب على المفعولية ، وفى نحو « رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لقيته » رفع أو نصب ، كما فى قولك « هذا لَقِيتُه » ويجوز مراعاة محله كثيراً وإن لم يجز نحو « مَرَرْتُ بزيد وعمراً » إلا قليلا ، قال :

٢١٣ — وَسِنٍّ كَسُنَّيْقِ سَنَاءٍ وَسُنَّمَا ذَعَرْتُ بِمِدْلاَجِ الْهَجِيرِ نَهُوضِ (١)

(١) ذعرت : أخفت ، ومدلاج الهجير : أراد به فرسا كثير العرق فى وقت الهاجرة .

فعطف « سُنَّما » على محل سِنٌّ ، والمعنى ذعرت بهذا الفرسِ ثوراً وبقرةً عظيمةً ، وسنيق : اسم جبل بعينه ، وسَناء : ارتفاعا .

وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا فى محل نصب ، والصوابُ ما قدمناه .

وإذا زيدت «ما» بعدها فالغالبُ أن تكفها عن العمل ، وأن تُهيئها للدخول على الجمل الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضياً لفظا ومعنى ، كقوله :

رُبَّما أوْفَيْتُ فى عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبى شَمالاتُ [٢٠٧]

ومن إعمالها قولُه :

٢١٤ — رُبَّما ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءَ [ص٣١٢]

ومن دخولها على [الجملة] الاسمية قولُ أبى دُوَاد :

٢١٥ - رُبَّما الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ [ص٣١٠]

وقيل : لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا ، وإن « ما » فى البيت نكرة موصوفة ، والجامل : خبر لهو محذوفا ، والجملة صفة لما .

ومن دخولها على الفعل المستقبل قولُه تعالى : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) وقيل : هو مؤول بالماضى ، عَلَى حد قوله تعالى : (وَنُفِخَ فى الصُّورِ) وفيه تكلف ؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبِّر به عن ماضٍ متجوز به عن المستقبل ، والدليلُ على صحة استقبال ما بعدها قولُه :

٢١٦ — فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِى
عَلَىَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ

وقوله :

٢١٧ — يا رُبَّ قائِلَةٍ غَداً يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَهْ

وفى رُبَّ ست عشرة لغة : ضم الراء ، وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنةً أو محركة ومع التجرد منها ؛ فهذه اثنتا عشرة ، والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف .

حرف السين المهملة

السين المفردة : حرف يختصُّ بالمضارع ، ويُخَلِّصه للاستقبال ، ويَنْزِلُ منه منزلةَ الجزء ؛ ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به ، وليس مقتطعاً من « سَوْف » خلافاً للكوفيين ، ولا مُدَّةُ الاستقبالِ معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين ، ومعنى قول المعربين فيها « حرف تنفيس » حرف توسيع ، وذلك أنها نَقَلَت[1] المضارع من الزمن الضيق — وهو الحال — إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشرى وغيره « حرف أستقبال » وزعم بعضهم أنها قد تأتى للاستمرار لا للاستقبال ، ذكر ذلك فى قوله تعالى : (سَتَجِدُونَ آخَرِينَ) الآية ، واستدلَّ عليه بقوله تعالى : (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمْ) مدعياً أن ذلك إنما نزل بعد قولهم (ما ولاهم) قال : فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال ، انتهى . وهذا الذى قاله لا يعرفه النحويُّون ، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم (ماولاهم) غيرُ مُوَافَقٍ عليه ، قال الزمخشرى : فإن قلت : أى فائدة فى الإخبار بقولهم قبل وقوعه ؟ قلت : فائدته أن المفاجأة للمكروه أشدّ ، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع ، انتهى . ثم لو سُلِّم فالاستمرار إنما أُستُفِيدَ من المضارع ، كما تقول « فُلَانٌ يَقْرِى الضيفَ ويَصْنَعُ الجميلَ » تريد أن ذلك دأبه ، والسين مفيدة للاستقبال ؛ إذ الاستمرار إنما يكون فى المستقبل ، وزعم الزمخشرى أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقعٌ لا محالة ، ولم أرَ من فهم وَجْهَ ذلك ، ووجْهُه أنها تفيد الوَعْدَ

(١) فى عدة نسخ « تقلب » .

بحصول الفعل ؛ فدخولُها على ما يفيد الوَعْدَ أو الوعيدَ مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه ، وقد أومأ إلى ذلك فى سورة البقرة فقال فى (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ) : ومعنى السين أن ذلك كائنٌ لا محالةَ وإن تأخَّرَ إلى حينٍ ، وصرح به فى سورة براءة فقال فى (أُولٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ) : السين مُفيدةٌ وجودَ الرحمة لا محالة ؛ فهى تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت « سأنتقم منك » .

﴿ سوف ﴾ مُرَادِفة للسين ، أو أوْسَعُ منها على الخلافِ[1] ، وكأن القائل بذلك نظر إلى أنّ كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ، وليس بمُطَّرِد ، ويقال فيها «سَفَ» بحذف الوَسَطِ ، و « سَوْ » بحذف الأخير ، و « سَىْ » بحذفه وقَلْبِ الوسط ياء مبالغة فى التخفيف ، حكاها صاحبُ المحكم .

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى) وبأنها قد تُفْصَلُ بالفعل المُلْغَى ، كقوله :

وَمَا أَدْرِى وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِى
أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ ؟ [٥١]

﴿ سِىّ ﴾ من «لاَ سِيَّمَا» ـ اسمٌ بمنزلة مِثْلٍ وَزْناً وَمَعْنًى ، وعينه فى الأصل واوٌ ، وتثنيته سِيَّانِ ، وتستغنى حينئذٍ عن الإضافة كما استغنت عنها مثل فى قوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يشكرها وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ [٨١]

واستغنوا بتثنيته عن تثنية سَوَاء ، فلم يقولوا سَوَآنِ إلا شاذا كقوله :

٢١٨ — فَيَا رَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحُبَّ بَيْنَنَا
سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِى عَلَى حُبِّهَا جَلْدَا

وتشديدُ يائه ودخولُ « لا » عليه ودخولُ الواو على «لا» واجبٌ ، قال ثعلب : مَنِ استعمله على خلاف ما جاء فى قوله :

---

(١) يريد خلاف البصريين الذين يقولون : إن المدة مع سوف أوسع منها مع السين ، والكوفيين الذين يقولون : إنهما مترادفان وليس المدة مع سوف أوسع ، بل هما مسنوبان .

٢١٩ — [أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا]
وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ [ص ٣١٣ و ٤٢١]

فهو مُخطِىء ، اهـ .

وذكر غيره أنه قد يُخَفَّف ، وقد تحذف الواو ، كقوله :

٢٢٠ — فِيهِ بِالْمُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ ، لاَ سِيَّمَا
عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ

وهى عند الفارسى نصبٌ على الحال ؛ فإذا قيل « قاموا لا سيما زيد » فالناصبُ قام ، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ، ولوجب تكرار « لا » كما تقول « رأيت زيداً لا مِثْلَ عمرو ولا مثل خالدٍ » وعند غيره هو اسمٌ للا التبرئة ، ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجرُّ والرفعُ مطلقاً ، والنصب أيضاً إذا كان نكرة ، وقد روى بهن * وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ * [٢١٩] والجر أرجحُها ، وهو على الإضافة ، وما زائدة بينهما مثلها فى (أيّما الأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ) والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف ، وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير : ولا مثل الذى هو يوم ، أو ولا مثل شىء هو يوم ، ويضعفه فى نحو « ولا سيّما زيد » حذف العائد المرفوع مع عَدَم الطولِ ، وإطلاق « ما » على مَنْ يعقل ، وعلى الوجهين ففتحة سىّ إعراب ؛ لأنه مضاف ، والنصبُ على التمييز كما يقع التمييز بعد مِثْلٍ فى نحو (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) وما : كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء مثلها فى « لا رَجُلَ » وأما انتصاب المعرفة نحو « ولا سيما زيدا » فمنعه الجمهور ، وقال ابن الدهّان : لا أعرف له وجها ، ووَجَّهه بعضهم بأن ما كافة ، وأن لا سيما نزلت منزلة إلا فى الاستثناء ، وردَّ بأن المستثنى مُخْرَج ، وما بعدها داخل من باب أَوْلى ، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مُساواته لما قبلها ، وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعاً .

﴿ سواء ﴾ تكون بمعنى مُسْتَوٍ [ويوصف به المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين][1]

(١) هذه العبارة ساقطة من النسخة التى شرح عليها الدسوقى .

والأفصحُ فيه حينئذٍ أن يقصر مع الكسر[1] نحو (مَكاناً سِوَى) وهو أحد الصفات التى جاءت على فِعَلٍ كقولهم «ماء رِوًى» و «قوم عِدًى» وقد تمدُّ مع الفتح نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » .

وبمعنى الوسط ،وبمعنى التام ؛ فتُمَدُّ فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى(فى سَوَاءِ الْجَحِيمِ)،وقولك « هٰذَا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ » .

وبمعنى القَصْدِ ، فتقصر مع الكسر ، وهو أغرب معانيها ، كقوله :

٢٢١ — فَلأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي
لِفَتَى الْمَشِيِّ وفَارِسِ الأَحْزَابِ

ذكره ابن الشجرى .

وبمعنى مكانٍ أو غير ، على خلاف فى ذلك ، فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ، وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير ، وهو عند الزجاجى وابن مالك كغير فى المعنى والتصرف ؛ فتقول « جَاءنى سِوَاكَ» بالرفع على الفاعلية ، و« رأيْتُ سواكَ» بالنصب على المفعولية ؛ و «ماجاءنى أحد سواك» بالنصب أو الرفع وهو الأرجح ،وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب ، لا يخرج عن ذلك إلا فى الضرورة ،وعند الكوفيين وجماعةٍ أنها تَرِدُ بالوجهين ، ورُدَّ على من نَفى ظرفيتها بوقوعها صلة ، قالوا « جاء الذى سِوَاكَ » وأجيب بأنه على تقدير سوى خبراً لهو محذوفاً أو حالا لثبت مضمراً كما قالوا « لا أفعله ما أنَّ حِرَاء مكانه» ولا يمنع الخبرية قولهم «سَوَاءك» بالمد والفتح ؛ لجواز أن يقال: إنها بنيت لإضافتها إلى المبنى كما فى غير .

(تنبيه) يخبر بسَوَاء التى بمعنى مُسْتَوٍ عن الواحد فما فوقه ، نحو (لَيْسُوا سَوَاءً) لأنها فى الأصل مَصدَر بمعنى الاستواء ، وقد أجيز فى قوله تعالى (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

(١) فى نسخة « فتقصر مع الكسر » .

أأنذرتهم أم لم تنذرهم) كونها خبراً عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول ومبتدأ على الثانى وخبر على الثالث ، وأبطل ابن عمرون الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، والثانى بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم ؛ فيقال له : وكذا الخبر ، فإن أجاب بأنه مثل « زَيْدٌ أَيْنَ هُوَ » منعناه وقلنا له : بل مثل « كَيْفَ زَيْدٌ » لأن (أأنذرتم) إذا لم يُقَدَّر بالمفرد لم يكن خبراً ؛ لعدم تحمله ضميرَ سواء ، وأما شُبْهته فجوابُها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته ، فإن أجاب بأنه كذلك فى نحو « علمت أزَيْدٌ قائم » وقد أبقى عليه استحقاق الصَّدْرية بدليل التعليق ، قلنا : بل الاستفهام مُرَاد هنا ؛ إذ المعنى علمت ما يجاب به قولُ المستفهم أزيد قائم ، وأما فى الآية ونحوها فلا استفهام البتة ، لا من قبل المتكلم ولا غيره .

حرف العين المهملة

﴿عَدَا﴾ مثل خَلاَ ، فيما ذكرناه من القسمين[1] ، وفى حكمها مع «ما» والخلاف فى ذلك ، ولم يَحْفظ سيبويه فيها إلا الفعلية .

﴿ عَلَى ﴾ على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا ، وخالف فى ذلك جماعة ، فزعموا أنها لا تكون إلا اسما ، ونسبوه لسيبويه ، ولنا أمران :

أحدهما قوله :

٢٢٣ — تَحِنُّ فتُبْدِى مَا بها مِنْ صَبَابَةٍ
وأُخْفِى الذِى لَوْلاَ الْأَسَى لَقَضانِى [ص٥٧٧]

أى لقضى عَلَىَّ ، فحذفت «عَلَى» وجعل مجرورها مفعولا ، وقد حَمَلَ الأَخْفَشُ على ذلك (وَلَـٰكِنْ لاَ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا) أى على سر ، أى نكاح ، وكذلك (لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) أى على صراطك .

(١) انظر قول المؤلف فى ذلك (ص ١٣٣) .

والثانى : أنهم يقولون « نَزَلْتُ عَلَى الَّذِى نَزَلْتَ » أى عليه ، كما جاء (وَيشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى منه .

ولها تسعة معان :

أحدها : الاستعلاء ، إما على المجرور وهو الغالب نحو (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) أو على مايقرُبُ منه نحو (أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى) وقوله :

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ [١٤١]

وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو (وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنْبٌ) ونحو (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) .

الثانى : المصاحبة كمَعَ ، نحو (وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ) (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ)

الثالث : المجاوزة كعَنْ ، كقوله :

٢٢٣ — إذا رَضِيَتْ عَلَىَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِى رِضَاهَا [٦٧٧]

أى عَنِّى ، ويحتمل أن « رَضِىَ » ضُمِّنَ معنى عَطَفَ ، وقال الكسائى : حمل على نقيضه وهو سَخِطَ ، وقال :

٢٢٤ — فِى لَيْلَةٍ لاَ نَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِى عَلَيْنَا إِلاَّ كَوَاكِبُهَا

[ص٥٦٣ و ٦٧٨]

أى عَنَّا ، وقد يقال : ضمن يَحْكِى معنى يَنِمُّ .

الرابع : التعليل كاللام ، نحو (وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) أى لهدايته إياكم ، وقوله :

٢٢٥ — عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِى إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ [(١)]

(١) « تقول » فى هذا البيت بمعنى تظن ، فينتصب بها المبتدأ والخبر .

الخامس : الظرفية كفى ، نحو (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ) ونحو (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ) أى : [فى] زَمَنِ ملكه ، ويحتمل أنَّ (تتلو) مضمن معنى تتقول ، فيكون بمنزلة (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بعضَ الأقاويل) .

السادس : موافقة من ، نحو (إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) .

السابع : موافقة الباء ، نحو (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لاأقول) وقد قرأ أبىٌّ بالباء ، وقالوا : أُرْكَبْ على اسم الله .

الثامن : أن تكون زائدة : للتعويض ، أو غيره .

فالأول كقوله :

٢٢٦ — إِنَّ الكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أى : من يتكل عليه ، فحذف « عليه » وزاد على قبلَ الموصولِ تعويضاً له ، قاله ابن جنى ، وقيل : المراد إن لم يجد يوماً شيئاً ، ثم ابتدأ مستفهما فقال : على من يتكل ؟ وكذا قيل فى قوله :

٢٢٧ — وَلا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ
إِلاَّ أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ [ص ١٧٠]

إن الأصل فانظر لنفسك ، ثم استأنف الاستفهام ، وابن جنى يقول فى ذلك أيضاً : إن الأصل فانظر من تَثِقُ به ، فحذف الباء ومجرورها ، وزاد الباء عوضاً ، وقيل : بل تَمَّ الكلام عند قوله فانظر ، ثم ابتدأ مستفهما ، فقال : بمن تثق ؟

والثانى كقول حُمَيد بن ثَوْر :

٢٢٨ — أَبَى اللهُ إِلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ
عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوقُ

قاله ابن مالك ، وفيه نظر ؛ لأن « رَاقَهُ الشىء » بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنما المراد تَعْلُو وترتفع . .

التاسع : أن تكون للاستدراك والإضراب، كقولك : فُلَان لا يَدْخُلُ الجنة لِسُوءِ صَنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى ، وقوله :

٢٢٩ — فَوَاللهِ لا أُنْسَى فَتِيلاً رُزِئْتُهُ
بِجَانِبِ قُوسَى مَا بَقِيتُ عَلَى الأَرْضِ
عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ ، وَإِنَّمَا
نُوَكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِى

أى على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد ، وقوله :

٢٣٠ — بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا
عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ

ثم قال :

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ
إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِى وُدِّ

أبْطَلَ بعلى الأولى عمومَ قوله « لم يشف ما بنا » فقال : بلى إن فيه شفاء مّا ، ثم أبْطَلَ بالثانية قولَهُ « على أن قرب الدار خير من البعد » .

وتَعَلُّقُ على هذه بما قبلها [عند مَنْ قال به] كتعلُّقِ حاشا بما قبلها عند من قال به ؛ لأنها أوصَلَتْ معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج ، أو هى خبر لمبتدأ محذوف ، أى والتحقيقُ على كذا ، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب ، قال : ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جىء بما هو التحقيق فيها .

والثانى : من وجهى على : أن تكون اسما بمعنى فَوْق ، وذلك إذا دخلت عليها مِنْ ، كقوله :

٢٣١ — غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بعد مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا [تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ]

[ص ٥٣٢]

وزاد الأخفش موضعاً آخر ، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرَيْنِ لمسمى واحد ، نحو قوله تعالى (أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) وقول الشاعر :

٢٣٢ — هَوِّنْ عَلَيْكَ ، فإنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإِلٰهِ مَقَادِيرُهَا

[ص ٤٨٧ و ٥٣٢]

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل فى غير باب ظن وفَقَدَ وَعَدِمَ ، لا يقال « ضَرَبْتُنِي » ولا « فَرِحْتُ بى » .

وفيه نظر ؛ لأنها لو كانت اسما فى هذه المواضع لصَحَّ حلولُ فوق محلّها ، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية إلى فى نحو (فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ) (وَاضْمُمْ إِلَيْكَ) (وَهُزِّى إِلَيْكِ) وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف كما قيل فى اللام فى « سَقْياً لَكَ » وإما على حذف مضاف ، أى : هَوِّنْ عَلَى نَفْسِكَ ، واضمم إلى نفسك ، وقد خرَّجَ ابنُ مالك على هذا قولَه :

٢٣٣ — وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فأَذْكُرُهُمْ

إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَىَّ هُمُ

فادَّعَى أن الأصل : يزيدون أنفسَهم ، ثم صار يزيدونهم ، ثم فُصِلَ ضمير الفاعل للضرورة وأُخِّرَ عن ضمير المفعول ، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد ، وليس كذلك ، فإن مراده أنه ما يُصَاحِبُ قوما فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القومُ قومَه حباً إليه ؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم ، والقصيدةُ فى حماسة أبى تمام ، ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره ، كما قيل فى قوله :

٢٣٤ — قَدْ بِتُّ أَحْرُسُنِي وَحْدِى ، وَيَمْنَعُنِي

صَوْتُ السِّبَاعِ به يَضْبَحْنَ وَالهَامِ

لأن ذلك شعر ؛ فقد يستسهل فيه مثل هذا ، ولا على قول ابن الأنبارى إن إلى قد

تَرِدُ اسما ؛ فيقال « انصَرَفْتُ مِنْ إليك » كما يقال « غَدَوْتُ من عليك » لأنه إن كان ثابتاً ففى غاية الشذوذ ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك فى (وَاضْمُمْ إِلَيْكَ) إغراء ، والمعنى خُذْ جَنَاحك ، أى عصاك ؛ لأن إلى لا تكون بمعنى خُذْ عند البصريين ، ولأن الجَنَاحَ ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذٍ من المفسرين .

﴿ عن ﴾ على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون حرفَ جر[1] ، وجميع ما ذكر لها عشرةُ معانٍ :

أحدها : المجاوزة ، ولم يذكر البصريون سواه ، نحو « سافَرْتُ عن البلد » و « رَغِبْتُ عن كذا » و « رَمَيْتُ السهمَ عن القوس » وذُكِرَ لمعانى هذا المثال معنى غير[2] هذا ، وسيأتى .

الثانى : البدل ، نحو (وَاتَّقُوا يَوْماً لاَتَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً) وفى الحديث « صُومِى عَنْ أُمِّكِ » .

الثالث : الاستعلاء ، نحو (فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ) وقول ذى الأصبع :

٢٣٥ — لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ ، لاَ أَفْضَلْتَ فى حَسَبٍ
عَنِّى ، وَلا أَنْتَ دَيَّانى فَتَخْزُونى

أى لله در ابن عمك لا أفضلتَ فى حسب على ولا أنت مالكى فتسوسنى ، وذلك لأن المعروف أن يقال « أفضلت عليه » قيل : ومنه قوله تعالى (إِنِّى أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّى) أى قدمته عليه ، وقيل : هى على بابها ، وتعلُّقها بحالٍ محذوفة ، أى منصرفا عن ذكر ربى ، وحكى الرمّانى عن أبى عُبَيْدَةَ أنّ أحببت من « أَحَبَّ البعيرُ إحْبَاباً » إذا بَرَكَ فلم يَثُر ؛ فعن متعلّقة به باعتبار معناه التضمنى ، وهى على حقيقتها ، أى إنى تثبطت عن ذكر ربى ، وعلى هذا فحبَّ الخير مفعولٌ لأجله .

(١) فى نسخة « حرفا جاراً » . (٢) فى نسخة « معنى آخر .. » .

الرابع : التعليل ، نحو (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ) ونحو (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ) ويجوز أن يكون حالا من ضمير (تاركى) أى ما نتركها صادِرِينَ عن قولك ، وهو رأى الزمخشرى ، وقال فى (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا) : إن كان الضمير للشجرة فالمعنى حَمَلَهُمَا على الزلة بسببها ، وحقيقتُه أصْدَرَ الزلة عنها ، ومثله (وَمَا فعلته عَنْ أَمْرِى) وإن كان للجنة فالمعنى نَحَّاهما عنها .

الخامس : مُرَادفة بعد ، نحو (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) بدليل أنَّ فى مكان آخر (مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ) ونحو (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) أى حالة بعد حالة ، وقال :

٢٣٦ — وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلِ [قَفْرٍ بِهِ الأَعْطَانُ لَمْ تُسَهَّلِ]

السادس : الظرفية كقوله :

٢٣٧ — وآسِ سَرَاةَ الحَىِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ

وَلاَ تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا

الرباعة : نجوم الحمالة ، قيل : لأن وَنَى لا يتعدَّى إلا بفى ، بدليل (وَلاَ تَنِيَا فِى ذِكْرِى) والظاهر أن معنى « وَنَى عن كذا » جاوزه ولم يدخل فيه ، ووَنَى فيه : دخل فيه وَفَتَرَ .

السابع : مرادفة مِنْ ، نحو (وَهُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ) الشاهد فى الأولى (أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا) بدليل (فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ) (رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) .

الثامن : مرادفة الباء ، نحو (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى) والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يَصْدُرُ قولُه عن هَوًى .

التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثله برَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ، لأنهم يقولون أيضاً: رَمَيْتُ بالقَوْسِ، حكاهما الفراء، وفيه رد على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا كانت القوسُ هى المرمية، وحكى أيضاً «رميت على القوس».

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله:

٢٣٨ — أتَجْزَعُ إن نَفْسٌ أتاها حِمَامُها
فَهَلاَّ التى عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

قال ابن جنى: أراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك، فحذفت عن من أول الموصول، وزيدت بعده.

الوجه الثانى: أن تكون حرفاً مَصْدَرِيا، وذلك أن بنى تميم يقولون فى نحو أعجبنى أن تَفْعَلَ: عَنْ تَفْعَلَ، قال ذو الرمة:

٢٣٩ — أعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً
مَاءَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ[1]

يقال «ترسَّمْتُ الدار[1]» أى تأملتها، وسَجَمَ الدمْعُ: سال، وَسَجَمَتْهُ العينُ: أسالَتْهُ، وكذا يفعلون فى أنَّ المشددة؛ فيقولون: أشْهَدُ عَنَّ محمداً رسُولُ الله، وتسمى عَنْعَنَةَ تميم.

الثالث: أن تكون اسماً بمعنى جانب، وذلك يتعين فى ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها مِنْ، وهو كثير كقوله:

٢٤٠ — فلقد أرَانى لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينى تَارَةً وَأَمَامِى[2]

[ص ٥٣٢]

ويحتمله عندى (ثُمَّ لآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ) فتقدر معطوفة على مجرور من، لا على من ومجرورها، ومِنْ الداخلةُ على عن زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره، قالوا. فإذا قيل «قَعَدْتُ عَنْ

(١) فى نسخة «توسمت من خرقاء» بالواو. (٢) فى نسخة «مرة وأمامى»

يَمِينِهِ » فالمعنى فى جانب يمينه ، وذلك محتمل للملاصقة وخلافها ، فإن جئت بِمَن تعين كونُ المقعُود ملاصقاً لأول الناحية .

والثانى : أن يدخل عليها على ، وذلك نادر ، والمحفوظ منه بيتٌ واحد ، وهو قوله :

٢٤١ — على عَنْ يَمِينى مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحاً

[وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ ؟]

الثالث : أن يكون مجرورُها وفاعلُ مُتعلَّقها ضميرين لمسمًّى واحد ، قاله الأخفش ، وذلك كقول امرىء القيس :

٢٤٢ — وَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فى حُجُرَاتِهِ

[وَلَكِنْ حَدِيثٌ مَاحَدِيثُ الرَّوَاحِلِ (١)]

[ص ٥٣٢]

وقول أبى نُوَاس :

٢٤٣ — دَعْ عَنْكَ لَوْمِى فَإِنَّ اللَّوْمَ إِغْرَاءُ [وَدَاوِنِى بِالَّتِى كَانَتْ هِىَ الدَّاءُ]

وذلك لئلا يؤدى إلى تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وقد تقدم الجوابُ عن هذا ، ومما يدل على أنها ليست هنا اسماً أنه لا يصحُّ حلولُ الجانب محلَّها .

﴿ عَوْضُ ﴾ ظَرْفٌ لاستغراق المستقبل مثل « أَبَداً » إلا أنه يختص بالنفى ، وهو مُعْرَب إن أضيف ، كقولهم « لا أفعلُهُ عَوْضَ العَائِضِين » مبنى إن لم يضف ، وبناؤه إما على الضم كقبلُ ، أو على الكسر كأمسِ ، أو على الفتح كأينَ ، وسمى الزمان عَوْضاً لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر ، وقيل : بل لأن الدهر فى زعمهم يسلب ويعوض ، واختلف فى قول الأعشى :

٢٤٤ — رَضِيعَىْ لِبَانِ ثَدْىِ أُمٍّ ، تَحَالَفَا

بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَــوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ

[ص ٢٠٩ و ٥٩١]

(١) ويروى « ولكن حديثا » .

فقيل : ظرف لتتفرق ، وقال ابن الكلبي : قَسَم ، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل ، بدليل قوله :

٢٤٥ — حَلَفْتُ بِمَأْرَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ
وَأَنْصَابٍ تُرِكْنَ لَدَى السَّعِيرِ

والسعير : اسم لصنم كان لعنترة ، انتهى . ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه فى البيت .

﴿ عسى ﴾ فعل مطلقا ، لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب ، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله :

٢٤٦ — [تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَاكَا] يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا [ص٦٩٩]

خلافا لسيبويه ، حكاه عنه السيرافى ، ومعناه التَّرَجِّى فى المحبوب والإشفاق فى المكروه ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ).

وتستعمل على أوجه :

أحدها — أن يقال « عَسَى زَيْدٌ أن يقوم » واختلف فى إعرابه على أقوال :

أحدها — وهو قول الجمهور — أنه مثل كان زيد يقوم ، واستشكل بأن الخبر فى تأويل المصدر ، والمخبر عنه ذات ، ولا يكون الحدَثُ عينَ الذات ، وأجيب بأمور ، أحدها : أنه على تقدير مضاف : إما قبل الاسم ، أى عسى أمرُ زيدٍ القيام ، أو قبل الخبر أى عسى زيدٌ صاحبَ القيام ، ومثله (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) أى ولكن صاحب البر من آمن بالله ، أو ولكن البرَّ بِرُّ مَنْ آمن بالله ، والثانى أنه من باب « زَيْدٌ عَدْلٌ ، وَصَوْمٌ » ومثله (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى) والثالث أنَّ أنْ زائدة لا مصدرية ، وليس بشىء ؛ لأنها قد نصبت ، ولأنها لا تسقط إلا قليلا .

والقول الثانى : أنها فعل متعد بمنزلة قارَبَ معنًى وعملا ، أو قاصر بمنزلة قَرُبَ

مِنْ أن يفعل ، وحُذِفَ الجارُّ توسعاً ، وهذا مذهب سيبويه والمبرد .

والثالث: أنها فعل قاصر بمنزلة قَرُبَ ، وأن يفعل[1] :بدلُ اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيين ، ويردُّهُ أنه حينئذ يكون بدلا لازماً تتوقَّفُ عليه فائدة الكلام ، وليس هذا شأن البدل .

والرابع: أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور ، وأنْ والفعلُ بدلُ اشتمال كما يقول الكوفيون ، وأنَّ هذا البدل سدَّ مَسَدَّ الجزأين كما سد مسد المفعولين فى قراءة حمزة رحمه الله (وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أنمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ) بالخطاب ، واختاره ابن مالك .

الاستعمال الثانى : أن تسند إلى أنْ والفعل ؛ فتكون فعلا تاماً ، هذا هو المفهوم من كلامهم ، وقال ابن مالك : عندى أنها ناقصة أبداً ، ولكن سَدَّتْ أنْ وصلتها فى هذه الحالة مسدَّ الجزأين كما فى (أحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُتْرَكُوا) إذ لم يقل أحد إن حَسِبَ خرجَتْ فى ذلك عن أصلها .

الثالث والرابع والخامس: أن يأتى بعدها المضارعُ المجرد، أو المقرون بالسين، أو الاسمُ المفرد نحو « عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ ، وَعَسى زَيْدٌ سَيَقُومُ ، وعَسى زيد قائماً » والأول قليل كقوله :

٢٤٧ — عسى الكَرْبُ الذى أمْسَيْتَ فِيهِ
يكونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ [ص ٥٧٩]

والثالث أقَلّ كقوله :

٢٤٨ — أكْثَرْتَ فى اللَّوْمِ مُلِحّاً دَائِماً لاتُكْثِرَنْ إنّى عَسِيتُ صَائِمَا

وقولهم فى المثل « عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسا » كذا قالوا، والصوابُ أنهما مما حذف فيه الخبر : أى يكون أبؤسا ، وأكون صائماً ، لأن فى ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلى ، ولأن المرجو كونُهُ صائماً ، لا نفس الصائم .

---

(١) فى نسخة « وأن والفعل — إلخ » .

والثانى نادرٌ جداً كقوله :

٢٤٩ — عَسَى طَيِّئٌ من طيِّئٍ بَعْدَ هٰذِهِ
سَقُوْطِيْ غَلَّاتِ الكُلَى وَالجَوَانِحِ

وعسى فيهنّ فعلٌ ناقص بلا إشكال .

والسادس : أن يقال « عَسَايَ ، وَعَسَاكَ ، وعَسَاه » وهو قليل ، وفيه ثلاثة مذاهب : أحدها : أنها أجريت مجرى لعلّ فى نصب الاسم ورفع الخبر ، كما أجريت لعل مجراها فى اقتران خبرها بأنْ ، قاله سيبويه ، والثانى : أنها باقية على عملها عَمَلَ كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ، قاله الأخفش ، ويرده أمران ؛ أحدهما : أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثَبَتَ فى المنفصل ، نحو « ما أنا كأنْتَ ، ولا أنْتَ كأنَا » وأما قولُه :

٢٥٠ — يَا أَبْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْتَكَا [وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا]

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفياً ، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك ، والثانى : أن الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله :

٢٥١ — فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأسٍ وَعَلَّهَا
تَشَكَّى فَآتِى نَحْوَهَا فَأُعُودُهَا

والثالث : أنها باقية على إعمالها عملَ كان ، ولكن قُلِبَ الكلام ، فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس ، قاله المبرد والفارسى ، وَرُدَّ باستلزامه فى نحو قوله : [تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَاكَا] يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا [٢٤٦] الاقتصار على فعل ومنصوبه ، ولما أن يُجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع فى المعنى ، إذ مُدَّعاها أن الإعراب قُلِبَ والمعنى بحاله .

السابع : « عَسَى زَيْدٌ قائم » حكاه ثعلب ، ويتخرج هذا على أنها ناقصة ، وأنّ اسمها ضمير الشأن ، والجملة الاسمية الخبر .

تنبيه — إذا قيل « زَيْدٌ عسى أن يقوم » احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير ، وتمامها على تقدير خلوها منه ، وإذا قلت « عسى أن يقومَ زيد » احتمل الوجهين أيضا ، ولكن يكون الإضمار فى يقوم لا فى عسى ، اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازَعا زيداً ؛ فيحتمل الإضمار فى عسى على إعمال الثانى ؛ فإذا قلت « عَسَي أنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا » فلا يجوز كون زيد اسم عسى ، لئلا يلزم الفصل بين صلة أنْ ومعمولها وهو عمراً بالأجنبي وهو زيد ، ونظير هذا المثال قوله تعالى : (عَسى أنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً) .

﴿ عَلُ ﴾ بلام خفيفة ـ اسمٌ بمعنى فَوْق ، التزموا فيه أمرين ؛ أحدهما ، استعماله مجروراً بمن ، والثانى : استعمالُه غيرَ مضافٍ ، فلا يقال « أَخَذْتُهُ مِنْ عَلِ السطح » كما يقال « مِنْ عَلْوِه ، ومن فَوْقِه » وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهرى وابن مالك ، وأما قولُه :

٢٥٢ — يارُبَّ يَوْمٍ لِيَ لاَ أظَلُّهُ
أرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأضْحَى مِنْ عَلُهْ

فالهاء للسكت ، بدليل أنه مبنى ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً .

ومتى أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم تشبيهاً له بالغايات كما فى هذا البيت ؛ إذ المراد فوقية نفسه ، لا فوقية مطلقة ، والمعنى أنه تُصيبه الرَّمْضاء من تحته وَحَر الشمس من فوقه .

ومثلُه قولُ الآخر يصف فَرَسا :

٢٥٣ — * أقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ من عَلُ *

ومتى أريد به النكرة كان معربا كقوله :

٢٥٤ [مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً] كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

إذا المراد تشبيه الفرس فى سرعته بجلمود انحط من مكان ما عالٍ ، لا من علو مخصوص .

﴿ عَلَّ ﴾ بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة : لغة فى لَعَلَّ ، وهى أصلها عند مَنْ زعم زيادة اللام ، قال :

٢٥٥ — لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ
تَرْكَعُ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

[ص ٦٤٢]

وهما بمنزلة عسى فى المعنى ، وبمنزلة أنّ المشددة فى العمل ، وعُقَيْل تخفض بهما ، وتجير فى لامهما الفتحَ تخفيفا والكسر على أصل التقاء الساكنين ، ويصح النصب فى جوابهما عند الكوفيين تمسكا بقراءة حفص (لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ) بالنصب ، وقوله :

٢٥٦ — عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا
تُدِيلُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا
* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا *

وسيأتى البحثُ فى ذلك .

وذكر ابن مالك فى شرح العمدة أن الفعل قد يجزم بلعلّ [1] عند سقوط الفاء ، وأنشد :

٢٥٧ — لَعَلَّ الْتِفَاتًا مِنْكَ نَحْوِى مُقَدَّرٌ
يَمِلْ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقَسَاوَةِ لِلرَّحْمِ

وهو غريب .

﴿ عند ﴾ : اسم للحضور الحسِّىّ ، نحو (فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) وللمعنوى نحو (قَالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ) وللقرب كذلك نحو (عند سدرة المنتهى عندها جَنَّةُ الْمَأْوَى) ونحو (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ)

(١) فى نسخة « قد يجزم بعد لعن » وهى خير مما أثبتناه فى الأصل المعتمد للطبع .

وكسرُ فائها أكثرُ من ضمها وفتحها ، ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بمِنْ ، وقول العامة « ذهبت إلى عِنْدِه » لحنٌ ، وقول بعض المولدين :

٢٥٨ — كلُّ عِـــنْدٍ لكَ عِنْدِى لاَ يُساوِى نِصْفَ عِنْـــدِ

قال الحريرى : لحن ، وليس كذلك ! بل كُلُّ كلمة ذكرت مراداً بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكى أصلها .

تنبيهان — الأول : قولُنا « عند اسم للحضور » موافقٌ لعبارة ابن مالك ، والصواب اسم لمكان الحضور ؛ فإنها ظرفٌ لا مصدر ، وتأتى أيضاً لزمانٍ نحو « الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأولى » وجِئْتُكَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ .

الثانى : تُعاقِبُ عند كلمتان : لَدَى مطلقا ، نحو (لَدَى الحَنَاجِرِ)(لَدَى البَابِ) (وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلاَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ، وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ) ولَدُنْ إذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو « جِئْتُ مِنْ لَدُنْهُ » وقد اجتمعتا فى قوله تعالى : (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) ولو جىء بعند فيهما أو بلدن لصلح ، ولكن تُرِك دفعاً للتكرار ، وإنما حَسُن تكرار لدى فى (وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ) لتباعد ما بينهما ، ولا تصلح لَدُنْ هنا ؛ لأنه ليس محلَّ ابتداء .

ويفترقن من وجه ثان ، وهو أن لدن لا تكون إلا فَضْلة ، بخلافهما بدليل (وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ) .

وثالث ، وهو أن جَرَّها بمن أكثر من نصبها ؛ حتى إنها لم تجىء فى التنزيل منصوبةً ، وجَرُّ عند كثيرٌ ، وجَرُّ لدى ممتنعٌ

ورابع ، وهو أنهما معربان ، وهى مبنية فى لغة الأكثرين .

وخامس ، وهو أنها قد تُضاف للجملة كقوله :

٢٥٩ — [صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ]
لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

وسادس ، وهو أنها قد لا تضاف ، وذلك أنهم حكوا فى غُدْوَة الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة ، والنصب على التمييز ، والرفع بإضمار « كان » تامة .

ثم أعلم أن « عند » أمكنُ من لدى من وجهين :

أحدهما : أنها تكون ظَرْفا للأعيان والمعانى ، تقول « هذا القولُ عندى صَوَابٌ ، وعند فلانٍ علم به » ويمتنع ذلك فى لدَى ، ذكره ابن الشجرى فى أماليه وَمَبْرَمَان فى حواشيه .

والثانى : أنك تقول « عندى مال » وإن كان غائباً ، ولا تقول « لدَىَّ مال » إلا إذا كان حاضراً ، قاله الحريرى وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى ، وزعم المعرى أنه لافرق بين لدى وعند ، وقولُ غيره أولى .

وقد أغنانى هذا البحثُ عن عَقْد فصل للَدُنْ وللَدَى فى باب اللاَّم .

حرف الغين المعجمة

﴿ غير ﴾ : اسم ملازم للإضافة فى المعنى ، ويجوز أن يُقْطَع عنها لفظاً إن فُهِمَ المعنى وتقدَّمَتْ عليها كلمة ليس ، وقولهم « لا غَيْر » لحن ، ويقال « قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُهَا » برفع غير على حذف الخبر ، أى مقبوضاً ، وبنصبها على إضمار الاسم : أى ليس المقبوضُ غيرَهَا ، و « لَيْسَ غَيْرَ » بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضا وحذف المضاف إليه لفظاً ونية ثبوته كقراءة بعضهم (لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) بالكسر من غير تنوين ، أى من قبلِ الغَلَب ومن بعده ، و « لَيْسَ غَيْرُ » بالضم من غير تنوين ، فقال المبرد والمتأخرون : إنها ضمة بناء لا إعراب ، وإن غير شبهت بالغايات كقَبْلُ وبعد ، فعلى هذا يحتمل أن يكون

اسماً وأن يكون خبراً ، وقال الأخفش ، ضمة إعراب لا بناء ؛ لأنه ليس باسم زمان كقَبْل وبعد ولا مكان كفَوْق وتَحْت، وإنما هو بمنزلة كل وبعض؛ وعلى هذا فهو الاسم ، وَحُذِف الخبر ،وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين ،و « ليس غيراً » بالفتح والتنوين ، و « ليس غَيْر » بالضم والتنوين : وعليهما فالحركة إعرابية ، لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا للمعربات ، وإما للتعويض فكأنّ المضاف إليه مذكور .

ولا تتعرف « غير » بالإضافة ، لشدة إبهامها ، وتستعمل غيرٌ المضافةُ لفظاً على وجهين :

أحدهما ـ وهو الأصل ـ : أن تكون صفة للنكرة نحو (نَعْمَل صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ) أو لمعرفة قريبة منها نحو (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) الآيَةَ ، لأن المعرَّفَ الجنسيَّ قريبٌ من النكرة، ولأن غيراً إذا وقعت بين ضدين ضَعُفَ إبهامها ، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذٍ تتعرف ، ويردُّه الآيةُ الأولى .

والثانى : أن تكون استثناء ، فتعرب بإعراب الاسم التالى « إلا » فى ذلك الكلام ، فتقول « جاء القَوْمُ غَيْرَ زيدٍ »بالنصب ،و « ماجاءنى أحدٌ غَيْرُ زيد» بالنصب والرفع ، وقال تعالى (لا يَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ) يقرأ برفع غير : إما على أنه صفة للقاعدون لأنهم جنس ، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد (ما فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ) ويؤيده قراءة النصب وأن حُسْنَ الوصف فى(غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)إنما كان لاجتماع أمرين الجنسية والوقوع بين الضدين ، والثانى مفقودٌ هنا ، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة المؤمنين إلا خارجَ السبع ،لأنه لا وَجْهَ لها إلا الوصف ، وقرىء (مَالَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرِهُ) بالجر صفة على اللفظ ، وبالرفع على الموضع ، وبالنصب على الاستثناء، وهى شاذة ، وتحتمل(١) قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل « لا إلٰهَ إلاَّ اللهُ » .

(١) فى نسخة « ويحتمل على قراءة الرفع الاستثناء ـ إلخ » .

وانتصابُ «غير» فى الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلاّ عندهم ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحالية عند الفارسىّ ، واختاره ابن مالك ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعه ، واختاره ابن الباذش .

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبنى كقوله :

٢٦٠ — لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
حَمَامَةٌ فِى غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

[ص ٥١٧]

وقوله :

٢٦١ — لُذْ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ
تُلْفِهِ بَحْراً مُفِيضاً خَيْرَهُ

وذلك فى البيت الأول أقوَى ، لأنه انضمّ فيه إلى الإبهام والإضافة لمبنى تضمنُ غير معنى إلا .

تنبيهان — الأول : من مُشْكِل التراكيب التى وقعت فيها كلمةُ غير قولُ الحكمىّ[1] :

٢٦٢ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِى بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

[ص ٦٧٦]

وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن غير مبتدأ لاخبر له ، بل لما أضيف إليه مرفوعٌ يُغْنِى عن الخبر ، وذلك لأنه فى معنى النفى ، والوصْفُ بعده مخفوضٌ لفظاً وهو فى قوة المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل : ماتأسوف على زمن ينقضى مصاحباً للهم والحزن ، فهو نظير « ما مضروب الزيدان » ، والنائب عن الفاعل الظرفُ ، قاله ابن الشجرى وتبعه ابن مالك .

والثانى : أن غير خبرٌ مقدم ، والأصل زَمَنٌ ينقضى بالهم والحزن غيرُ مأسوفٍ

(١) هو أبو نواس .

عليه ، ثم قُدِّمَتْ غير وما بعدها ، ثم حذف « زمن » دون صفته ، فعاد الضميرُ المجرور بعلى على غير مذكور : فأتِيَ بالاسم الظاهر مكانه ، قاله ابن جنى ، وتبعه ابن الحاجب .

فإن قيل : فيه حذفُ الموصوفِ مع أن الصفة غير مفردة وهو فى مثل هذا ممتنع .

قلنا : فى النثر ، وهذا شعر فيجوز فيه ، كقوله :

٢٦٣ — أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا [مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي]

[ص ٣٣٤ و ٦٣٦]

أى أنا ابن رجلٍ جلا الأمور ، وقوله :

٢٦٤ — مَالَكَ عِنْدِى غَيْرُ سَوْطٍ وَحَجَرْ

وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَتَرْ]

* تَرْمِى بِكَفَّىْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ *

أى بكفَّىْ رجلٍ كان

والثالث : أنه خبر لمحذوف ، ومأسوف : مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور ، والمراد به اسمُ الفاعل ، والمعنى أنا غيرُ آسفٍ على زمنٍ هذه صفته ، قاله ابن الخشاب ، وهو ظاهر التعسُّفِ .

التنبيه الثانى : من مشكل أبيات المعانى قول حسان :

٢٦٥ — أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِغَيْرِهِ

نَبِيٌّ بَدَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ هَادِيَا

فيقال : سواه هو غيره ؟ فكأنه لم نعدل غيره بغيره .

والجواب أن الهاء فى (بغيره) للسِّوَى ، فكأنه قال : لم نعدل سواه بغير السوى ، وغيرُ السوى[1] هو نَفْسُه عليه الصلاة والسلام ، فالمعنى فلم نعدل سواه به .

(١) فى نسخة « وغير سواه هو نفسه — إلخ » .

حرف الفـــاء

الفاء المفردة : حرف مُهْمَل . خلافاً لبعض الكوفيين فى قولهم : إنها ناصبة فى نحو «ما تأتينا فتحدثنا» وللمبرد فى قوله : إنها خافضة فى نحو :

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعِ

[فألهيتها عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ] [٢١١]

فيمن جر «مثلا» والمعطوفَ ، والصحيحُ أن النصب بأنْ مضمرة كما سيأتى وأن الجر بربَّ مضمرة كما مر .

وتَرِد على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون عاطفة ، وتفيد ثلاثةَ أمورٍ :

أحدها : الترتيب ، وهو نوعان : معنوى كما فى «قام زَيْدٌ فَعَمْرٌو» وذِكْرِىٌّ وهو عطف مُفَصَّل على مُجْمَل ، نحو (فأزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ) ونحو (فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً) ونحو (وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِى مِنْ أَهْلِى) الآية ، ونحو « تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ » وقال الفراء : إنها لاتفيد الترتيبَ مُطْلقا ، وهذا ـ مع قوله إن الواو تفيد الترتيب ـ غريبٌ ، واحتجَّ بقوله تعالى : (أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ) وأجيب بأن المعنى أردْنَا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكرى ، وقال الجرمى : لا تفيد الفاء الترتيبَ فى البقاع ولا فى الأمطار ، بدليل قوله :

٢٦٦ ـ [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

بِسِقْطِ اللوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ [ص ١٦٢ و٣٥٦]

وقولهم « مُطِرْنَا مَكَانَ كَذَا فَمَكَانَ كَذَا » وإن كان وقوعُ المطر فيهما فى وقت واحد .

الأمر الثانى : التعقيبُ ، وهو فى كل شىء بِحَسَبِهِ ، ألا ترى أنه يقال « تَزَوَّجَ

فلانٌ فَوُلِدَ لَهُ » إذا لم يكن بينهما إلا مُدَّةُ الحمل ، وإن كانت متطاولة ، و« دَخَلْتُ البَصْرَةَ فبَغْدَادَ » إذا لم تُقِمْ فى البصرة ولا بين البلدين ، وقال الله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَن اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً) وقيل : الفاء فى هذه الآية للسببية ، وفاء السببية لا تستلزم التَّعْقيب ، بدليل صحة قولك « إن يُسْلِم فهو يدخل الجنة » ومعلوم ما بينهما من المهلة ، وقيل : تقع الفاء تارة بمعنى ثُمَّ ، ومنه الآية ، وقوله تعالى (ثم خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا) فالفاءات فى فخلقنا العلقة مضغة ، وفى فخلقنا المضغة ، وفى فكسونا بمعنى ثم ، لتراخى مَعْطُوفَاتِها ، وتارة بمعنى الواو ، كقوله [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ [٢٦٦]

وزَعَمَ الأصمعى أن الصواب روايته بالواو ؛ لأنه لا يجوز « جلست بين زيد فعمرو » وأجيب بأن التقدير : بين مواضع الدخول فمواضع حَوْمَل ، كما يجوز « جلستُ بين العلماء فالزهَّاد » وقال بعض البغداديين : الأصلُ « ما بين » فحذف « ما » دون بين ، كما عكسَ ذلك من قال :

٢٦٧ - * يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنًا إلى قَدَمِ[1] *

أصله ما بين قرن ؛ فحذف بين وأقام قرناً مقامها ، ومثله (مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) قال : والفاء نائبة عن إلى ، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال : وصحت إضافة بين إلى الدخول لاشتماله على مواضع ، أو لأن التقدير : بين مواضع الدخول ، وكونُ الفاء للغاية بمنزلة إلى غريبٌ ، وقد يُسْتَأنس له عندى بمجىء عكسه فى نحو قوله :

٢٦٨ - وَأَنْتِ الَّتِى حَبَّبْتِ شَغْبًا إِلَىَّ بَدَا

إِلَىَّ ، وَأَوْطَانٍ بِلَادٌ سِوَاهُمَا

إذ المعنى شغباً فبدا ، وهما موضعان ، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده :

(١) جعل ابن الملا هذا الشاهد صدر بيت ؛ وروى عجزه هكذا :

يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم ولا حبال محب واصل تصل

حَلَلْتِ بِهٰذَا حَلَّةً ، ثُمَّ حَلَّةً بِهٰذَا ، فطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا

وهذا معنى غريب: لأنى لم أر مَنْ ذكره .

والأمر الثالث : السببية ، وذلك غالب فى العاطفة جملة أو صفة ؛ فالأول نحو ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ ونحو (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ) والثانى نحو (لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ) وقد تجىء فى ذلك لمجرد الترتيب نحو (فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ) ونحو (لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هٰذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ) ونحو (فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا) ونحو (فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ، فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا) .

وقال الزمخشرى : للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال :

أحدها : أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود ، كقوله :

٢٦٩ — يَالَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ فَالصَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالْآيِبِ

أى الذى صبَحَ فغنِمَ فآبَ .

والثانى : أن تدل على ترتيبها فى التفاوت من بعض الوجوه ، نحو قولك : « خذ الأكمَلَ فالأفضَلَ ، واعمَلِ الأحسَنَ فالأجمَل » .

والثالث : أن تدل على ترتيب موصوفاتها فى ذلك نحو « رَحِمَ اللهُ المحلِّقِينَ فالمُقَصِّرِينَ » اهـ .

البيت لابن زَيَّابة ، يقول : يالهف أبى على الحارث إذ صبَحَ قومى بالغارة فغنم فآب سليمان أن لا أكون لقيتُه فقتلته ، وذلك لأنه يريد يالهف نفسى .

والثانى : من أوجه الفاء : أن تكون رابطة للجواب ، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطا ، وهو منحصر فى ست مسائل :

إحداها : أن يكون الجواب جملة اسمية نحو (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ونحو (إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)

الثانية : أن تكون فعلية كالاسمية ، وهى التى فعلها جامد ، نحو (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّى أَنْ يُؤْتِيَنِي) (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) (وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا) (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِى شَيْءٍ) .

الثالثة : أن يكون فعلها إنشائيا ، نحو (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ) ونحو (فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ) ونحو (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ) فيه أمران : الاسمية والإنشائية ، ونحو « إِنْ قام زيد فوالله لأقومَنَّ » ونحو « إِنْ لم يَذْبَ فَيَاخُسْرَهُ رَجُلا » .

والرابعة : أن يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى ، إما حقيقة نحو (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) ونحو (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَإِنْ كان قميصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصادقين) وقَدْ هنا مقدرة ، وإما مجازا نحو (وَمَنْ جاء بالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فى النَّارِ) نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ماوقع .

الخامسة : أن تقترن بحرف استقبال ، نحو (مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِ اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) ونحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ)

السادسة : أن تقترن بحرف له الصَّدْر ، كقوله :

٢٧٠ — فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِى لَهَبٍ لَظَاهُ
عَلَىَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

لما عرفت من أن رُبَّ مقدرة ، وأنها لما الصَّدْر ، وإنما دخلت فى نحو (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ) لتقدير الفعل خبرًا لمحذوف ؛ فالجملة اسمية .

وقد مر أن إذا الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) وأن الفاء قد تحذف للضرورة كقوله :

مَنَ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا [وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ] [٨١]

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى فى الشعر ، وزعم أن الرواية :

* مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يشكره *

وعن الأخفش أن ذلك واقعٌ فى النثر الفصيح ، وأن منه قوله تعالى :

(إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ) وتقدم تأويله .

وقال ابن مالك : يجوز فى النثر نادراً ، ومنه حديث اللُّقَطة « فإنْ جاء صاحِبُهَا وإلا اسْتَمْتِعْ بها » .

تنبيه — كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، وذلك فى نحو « الذى يأتينى فله درهم » وبدخولها فُهِمَ ما أراده المتكلم من ترتُّبِ لزوم الدرهم على الإتيان ، ولولم تدخل احتمل ذلك وغيره .

وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة فى نحو (لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) فى إيذانها بما أراده المتكلم من معنى القَسَمِ ، وقد قرىء بالإثبات والحذف قوله تعالى : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) .

الثالث : أن تكون زائدةً دخولُها فى الكلام كخروجها ، وهذا لا يثبته سيبويه ، وأجاز الأخفش زيادتها فى الخبر مطلقاً ، وحكى « أَخُوكَ فَوُجِدَ » وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجوازَ بكون الخبر أمراً أو نهياً ؛ فالأمر كقوله :

٢٧١ — وَقَائِلَةٍ : خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ

[وَأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيا] [ص ٤٨٣]

وقوله :

٢٧٢ — أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

وحَمَل عليه الزجاجُ (هذا فليَذُوقُوهُ حَمِيمٌ) والنهى نحو « زيدٌ فلا تَضْربه » وقال ابن بَرْهَان : تزاد الفاء عند أصحابنا جميعا كقوله :

٢٧٣ — [لا تجزعى إن مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ][1]

فإذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلِكِ فَاجْزَعِى [ص ٤٠٣]

انتهى ، وتأول المانعون قوله « خولان فانكح » على أن التقدير هذه خولانُ ، وقوله « أنت فانظر » على أن التقدير : انظر فانظر ، ثم حذف انظر الأول وَحْدَه فبرز ضميره ، فقيل : أنت فانظر ، والبيت الثالث ضرورة ، وأما الآية فالخبرُ (حميم) وما بينهما معترض ، أو هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل (وإيَّاى فارْهَبُون) وعلى هذا فحميم بتقدير : هو حميم .

ومن زيادتها قوله :

٢٧٤ — لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جِرْمُهَا فتَرَكْتُ ضَاحِيَ جِلْدِهَا يَتَذَبْذَبُ

لأن الفاء لا تدخل فى جواب لما ، خلافاً لابن مالك ، وأما قوله تعالى (فلمَّا نَجَّاهُمْ إلى البَرِّ فمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) فالجواب محذوف ، أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، وأما قوله تعالى (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتابٌ من عند الله مُصَدِّقٌ لما معهم وكانُوا من قبلُ يَسْتَفْتِحُونَ على الذين كفروا ، فلمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كفَرُوا به) فقيل : جواب لما الأولى لما الثانية وجوابها ، وهذا مردود لاقترانه بالفاء ، وقيل (كفروا به) جواب لما ؛ لأن الثانية تكرير للأولى ، وقيل : جواب الأولى محذوف : أى أنكروه .

مسألة ـ الفاء فى نحو (بَلِ الله فاعْبُدْ) جواب لأمَّا مقدرة عند بعضهم ، وفيه إجحاف ، وزائدة عند الفارسى ، وفيه بعد ، وعاطفة عند غيره ، والأصل تَنَبَّه

(١) ويروى « إن منفسا أهلكته » .

فاعبد الله ، ثم حذف تنبيه ، وقدم المنصوب على الفاء إصلاحا للفظ كيلا تقع الفاء صَدْرا ، كما قال الجميعُ فى [الفاء فى] نحو « أمَّا زيداً فاضربْ » إذ الأصلُ مهما يكن من شىء فاضرب زيدا ، وقد مضى شرحه فى حرف الهمزة .

مسألة — الفاء فى نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ » زائدة لازمة عند الفارسى والمازنى وجماعة ، وعاطفة عند مَبْرَمان وأبى الفتح ، وللسببية المَحْضَة كفاء الجواب عند أبى إسحاق ، ويجب عندى أن يحمل على ذلك مثل (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ) ونحو « ائْتِنى فإنى أكرمك » ، إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس ، ولا يحسن إسقاطُها ليسهل دعوى زيادتها .

مسألة — (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ) قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام : لا ، فقيل لهم : فهذا كرهتموه ، يعنى والغيبة مثله فاكرهوها ، ثم حذف المبتدأ وهو هذا ، وقال الفارسى : التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة ، وضعفه ابن الشجرى بأن فيه حذف الموصول — وهو ما المصدرية — دون صلتها ، وذلك ردىء ، وجملة (واتَّقُوا اللهَ) عطف على (وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا) على التقدير الأول ، وعلى « فاكرهوا الغيبة » على تقدير الفارسى ، وبعدُ فعندى أن ابن الشجرى لم يتأمل كلام الفارسى ، فإنه قال : كأنهم قالوا فى الجواب لا نقيل لم فكرهتموه فاكْرَهُوا الغيبة واتقوا الله ، فاتقوا عطف على فاكرهوا ، وإن لم يذكر كما فى (اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ) والمعنى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وإن لم تكن كما مذكورة ، كما أن « ما تأتينا فتُحَدِّثُنَا » معناه فكيف تحدثنا وإن لم تكن كيف مذكورة ، اهـ . وهذا يقتضى أن كما ليست محذوفة ، بل أن المعنى يعطيها ، فهو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب .

تنبيه — قيل : الفاء تكون للاستئناف ، كقوله :

٢٧٥ – أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ
[وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ؟]

أى فهو ينطق ، لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية لنصب ، ومثله (فإنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) بالرفع ، أى فهو يكون حينئذٍ ، وقوله :

٢٧٦ – الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِى لا يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهْ يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ

أى فهو يعجمه . ولا يجوز نصبه بالعطف ، لأنه لا يريد أن يعجمه.

والتحقيقُ أن الفاء فى ذلك كله للعطف ، وأن المعتمد بالعَطْف الجملة ، لا الفعل ، والمعطوف عليه فى هذا الشِّعْرِ قولُه يُريد ، وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ن الفعل ليس المعتمَدَ بالعطف .

﴿ فى ﴾ : حرف جر ، له عشرة معان :

أحدها : الظرفية ، وهى إما مكانية أو زمانية ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى (أَلم غُلِبَتِ الرُّومُ فى أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ) أو مجازيةً نحو (وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) ومن المكانية « أَدْخَلْتُ الْخَاتَمَ فى أُصْبُعِي ، وَالْقَلَنْسُوَةَ فى رَأْسِى » إلا أن فيهما قلباً .

الثانى : المصاحبة نحو (ادْخُلُوا فى أُمَمٍ) أى معهم ، وقيل : التقدير ادخلوا فى جملة أمم ، فحذف المضاف (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فى زِينَتِهِ) .

والثالث : التعليل ، نحو (فَذَلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ) (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ) وفى الحديث « أن امرأة دَخَلَتِ النارَ فى هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا » .

الرابع : الاستعلاء ، نحو (وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فى جُذُوعِ النَّخْلِ) . وقال :

٢٧٧ – هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِىَّ فى جِذْعِ نَخْلَةٍ
[فلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلاَّ بِأَجْدَعَا]

وقال آخر :

٢٧٨ — بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِى سَرْحَةٍ [يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ]

والخامس : مرادفة الباء ، كقوله :

٢٧٩ — وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ
بَصِيرُونَ فِى طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالْكُلَى

وليس منه قوله تعالى (يَذْرَؤُكُم فِيهِ) خلافاً لزاعمه : بل هى للسببية[1] ، ى يكثركم بسبب هذا الجعل ، والأظهر قول الزمخشرى إنها للظرفية المجازية ، قال: جعل هذا التدبير كالمنبع أو المعدن للبث والتكثير مثل (وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) .

السادس : مرادفة إلى ، نحو (فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِى أَفْوَاهِهِمْ) .

السابع : مرادفة من ، كقوله :

٢٨٠ — أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى
وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى الْعُصُرِ الْخَالِى ؟
وَهلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ
ثَلاَثِينَ شَهْراً فِى ثَلاَثَةِ أَحْوَالِ ؟

وقال ابن جنى : التقدير فى عقب ثلاثة أحوال ، ولا دليل على هذا المضاف ، وهذا نظير إجازته « جَلَسْتُ زِيداً » بتقدير «جلوس زيد» مع احتماله لأن يكون أصله إلى زيد ، وقيل: الأحوال جمعُ حالٍ لاحَوْلٍ ، أى فى ثلاث حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور ، وقيل : يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف ؛ فنى بمعنى مع .

الثامن : المُقَايسة — وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق — نحو (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِى الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ)

---

(١) فى نسخة « للتعليل » .

التاسع : التعويض ، وهى الزائدة عوضاً من [فى] أخرى محذوفة كقولك « ضربتُ فيمن رَغِبْتَ » أصله : ضربت من رغبت فيه؛ أجازهُ ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله * فانْظُرْ بمَنْ تَثِقُ * [٢٢٧] على حمله على ظاهره، وفيه نظر.

العاشر : التوكيد ، وهى الزائدة لغير التعويض ، أجازه الفارسى فى الضرورة وأنشد :

٢٨١ — أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا
يُخَالُ فى سَوَادِهِ بَرَنْدَجَا

وأجازه بعضهم فى قوله تعالى : (وقالَ ارْكَبُوا فِيهَا)

حرف القاف

﴿ قد ﴾ على وجهين : حرفية وستأتى ، واسمية ، وهى على وجهين : اسم فعل وسيأتى ، واسم مرادف لِحَسْبُ ، وهذه تستعمل على وجهين : مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وَضْعِهَا ، ويقال فى هذا « قَدْ زَيدٍ دِرْهَمٌ » بالسكون ، و « قَدْنِى » بالنون ، حِرْصاً على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يَبْنُونَ ، ومعربة وهو قليل ، يقال : قَدُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ ، بالرفع ، كما يقال : حَسْبُهُ دِرْهَمٌ ، بالرفع ، و « قَدِى دِرْهَمٌ » بغير نون كما يقال : حَسْبِىَ ، والمستعملة اسمَ فعل مرادفةُ ليكفى ، يقال : قَدْ زَيْدًا درهمٌ ، وقَدْنِى درهم ، كما يقال : يكفى زيداً درهم ، ويكفينى درهم .

وقوله :

٢٨٢ — قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِى
[لَيْسَ الإِمَامُ بالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ]

تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء ، وأن تكون

اسمَ فعلٍ ، وأما الثانية فتحتمل الأولَ وهو واضح ، والثانى على أن النون حذفت للضرورة كقوله :

٢٨٣ — [عَدَدْتُ قَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ]
إذ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِى [ص ٣٤٤]

ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مَنْعُوله فالياء للاطلاق، والكسرة للساكنين.

وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المُثْبَتِ المجرد من جازم وناصب وحرفِ تنفيسٍ ، وهى معه كالجزء ؛ فلا تفصل منه بشى ، اللهم إلا بالقسم كقوله :

٢٨٤ — أَخَالِدُ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً
وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ [ص ٣٩٣]

وقول آخر :

٢٨٥ — فَقَدْ وَاللهِ بَيَّنَ لى عَنَائى بَوَشْكِ فِرَاقِهِمْ رُشْدٌ بَصِيحُ

وَسُمِع « قد لَعَمْرى بِتُّ ساهِراً » و « قد والله أَحْسَنْتَ »

وقد يحذف [الفعلُ] بعدها لدليل كقول النابغة :

٢٨٦ — أَفِدَ التَّرَحُّلُ ، غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنْ قَدِ [ص ٣٤٢]

أى وكأنْ قد زالت .

ولها خمسة معان :

أحدها : التوقُّعُ ، وذلك مع المضارع واضح كقولك « قَدْ يَقْدُمُ الغائِبُ الْيَوْمَ » إذا كنتَ تتوقَّعُ قدومَه .

وأما مع الماضى فأثبته الأكثرون ، قال الخليل : يقال « قَدْ فَعَل » لقوم يَنْتَظِرونَ الخبر ، ومنه قول المؤذن : قدْ قَامَتِ الصلاة ؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك .

وقال بعضهم : تقول « قَدْ رَكِبَ الأمير » لمن ينتظر ركوبه ، وفى التنزيل ﴿ قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ ﴾ لأنها كانت تتوقَّعُ إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها .

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى ، وقال : التوقعُ انتظارُ الوقوعِ ، والماضى قد وقع .

وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلُّ على أن الفعل الماضى كان قبل الإخبار به مُتَوَقَّعًا ، لا أنه الآن متوقعٌ ، والذى يظهر لى قول ثالث ، وهو أنها لاتفيد التوقع أصلا ، أما فى المضارع فلأن قولك « يقدم الغائب » يفيد التوقع بدون قد ؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقِّع له ، وأما فى الماضى فلأنه لو صح إثباتُ التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصحَّ أن يقال فى « لا رَجُلَ » بالفتح إن لا للاستفهام لأنها لا تدخل إلا جوابا لمن قال : هل من رجل ، ونحوه ، فالذى بعد « لا » مستفهم عنه من جهة شخص آخر ، كما أن الماضى بعد قد متوقَّع كذلك ، وعبارة ابن مالك فى ذلك حَسَنة ، فإنه قال : إنها تدخل على ماضٍ متوقع ، ولم يقل إنها تفيد التوقع ، ولم يتعرض للتوقع فى الداخلة على المضارع البتة ، وهذا هو الحق .

الثانى : تقريب الماضى من الحال ، تقول « قام زيد » فيحتمل الماضى القريبَ والماضىَ البعيدَ ، فإن قلت « قَدْ قَامَ » اختصَّ بالقريب .

وانبنى على إفادتها ذلك أحكام :

أحدها : أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لأنهن للحال ؛ فلا معنى لذكر ما يُقَرِّبُ ما هو حاصل ، ولذلك علة أخرى ، وهى أن صِيَغَهُنَّ لا يُفِدْنَ الزمانَ ، ولا يتصرفْنَ ؛ فأشبهن الاسم ، وأما قول عَدِىّ :

٢٨٧ – لَوْلا الحَيَاءُ وأنَّ رَأْسِيَ قَدْ عَسَى
فِيهِ المَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ القَاسِمِ

فعسى هنا بمعنى اشتدَّ ، وليست عسى الجامدة

الثانى : وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضى الواقع حالا إما ظاهرة نحو (وَمَا لَنَا أَنْ لاَ نُقَاتِلَ فى سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنا مِنْ دِيارِنا وأبنائنا) أو مُقَدَّرة نحو (هٰذِهِ بِضَاعَتُنا رُدَّتْ إِلَيْنا) ونحو (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) وخالفهم الكوفيون والأخفش ؛ فقالوا : لا تحتاج لذلك ؛ لكثرة وقوعها حالا بدون قَدْ ، والأصل عدم التقدير ، لا سيما فيما كثر استعماله .

الثالث : ذكره ابن عصفور ، وهو أن القَسَمَ إذا أجيب بماض متصرف مُثْبَتٍ فإن كان قريباً من الحال جىء باللام وقد جميعاً نحو (تاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا) وإن كان بعيداً جىء باللام وَحْدَها كقوله :

٢٨٨ – حَلَفْتُ لَها باللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ
لَنَامُوا ؛ فَما إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صالِي [ص ٦٣٦]

ا هـ ، والظاهر فى الآية والبيت عكسُ ما قال ؛ إذ المراد فى الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين ، وذلك محكوم له به فى الأزل ، وهو متصف به مذ عَقَلَ ، والمراد فى البيت أنهم ناموا قبل مجيئه .

ومُقْتَضَى كلامِ الزمخشرى أنها فى نحو « وَاللهِ لَقَدْ كانَ كَذَا » للتوقع لا للتقريب ؛ فإنه قال فى تفسير قوله تعالى :(لَقَدْ أَرْسَلْنا نُوحاً)فى سورة الأعراف فإن قلت : فما بالهمْ لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع قد ، وقَلَّ عنهم نحو قوله * حَلَفْتُ لها باللهِ – البيت * قلت : لأن الجملة القَسَمية لا تُساق إلا تأكيداً للجملة المُقْسَمِ عليها التى هى جوابها ، فكانت مَظِنَّةً لمعنى التوقع الذى هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم ، ا هـ .

ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع للماضى إنما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور ، وأن من شرط دخولها كونَ الفعلِ متوقعاً كما قدمنا ؛ فإنه قال فى تسهيله : وتدخل على فعل ماضٍ متوقَّع لا يشبه الحرف لقربه من الحال اهـ .

الرابع : دخول لام الابتداء فى نحو « إنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ » وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم نحو « إنَّ زَيْدًا لقائم » وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو (وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) فإذا قَرُب الماضى من الحال أشْبَهَ المضارع الذى هو شبيه بالاسم ، فَجَازَ دُخُولُها عليه .

المعنى الثالث : التقليل ، وهو ضربان : تقليلُ وقوع الفعل نحو « قد يَصْدُقُ الكَذوبُ » و « قد يَجُود البخيل [1] » وتقليلُ متعلقهِ نحو قوله تعالى (قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ) أى ماهم عليه هو أقل معلوماته سبحانه ، وزعم بعضهم أنها فى هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق ، وأن التقليل فى المثالين الأولين لم يستفد من قد ، بل من قولك : البخيل يجود ، والكذوب يصدق ، فإنه إن لم يُحْمَل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً ، إذ آخر الكلام يناقض أوله .

الرابع ، التكثير ، قاله سيبويه فى قول الهذلى :

٢٨٩ — قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُه [كأنَّ أثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ]

وقال الزمخشرى فى (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ) : أى ربما نرى ، ومعناه تكثير الرؤية . ثم استشهد بالبيت ، واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض :

٢٩٠ — قَدْ أَشْهَدُ الغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِى
جَرْدَاءَ مَعْرُوقَةَ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

الخامس : التحقيق ، نحو (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها) وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قولَه تعالى (قد يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ) قال الزمخشرى : دخلت لتوكيد العلم ، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد ، وقال غيره فى (ولقد عَلِمْتُمُ الذينَ اعْتَدَوْا) قد

(١) فى نسخة « قد يعثر الجواد » بدل « قد يجود البخيل » .

فى الجملة الفعلية المجاب بها القَسَمُ مثلُ إنّ واللام فى الجملة الاسمية المجاب بها فى إفادة التوكيد ، وقد مضى نقلُ القول بالتقليل فى الأولى والتقريب والتوقع فى مثل الثانية ، ولكنّ القول بالتحقيق فيهما أظْهَرُ .

والسادس : النفى ، حكى ابن سِيده « قَدْ كُنْتَ فى خَيْرٍ فَتَمَرِّفَهُ » بنصب تعرف ، وهذا غريب ، وإليه أشار فى التسهيل بقوله : وربما نفى بقَدْ فنُصِبَ الجوابُ بعدها ، اهـ . وتحمِلُه عندى على خلاف ماذكر ، وهو أن يكون كقولك للكذوب : هُوَ رَجُل صادِق ، ثم جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى ، وإن كانا إنما حكما بالنفى لثبوت النصب فغير مستقيم ، لمجىء قوله :

٢٩١ - [سَأَتْرُكُ مَنْزِلِى لِبَنِى تَمِيمٍ] وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحا

وقراءة بعضهم (بلْ نَقْذِفُ بالْحَقِّ عَلَى الباطِلِ فَيَدْمَغَهُ) .

مسألة — قيل : يجوز النصب على الاشتغال فى نحو « خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يضْرِبُهُ عَمْرو » مطلقا ، وقيل : يمتنع مطلقا ، وهو الظاهر ؛ لأن إذا الفجائية لايليها إلا الجُمَلُ الاسمية ، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور : يجوز فى نحو « فإذا زَيْدٌ قدْ ضَرَبَهُ عمرو » ويمتنع بدون قد ، ووجهه عندى أن التزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية ، فإذا اقترنت بقد حصل[1] الفرق بذلك ؛ إذ لا تقترن الشرطية بها .

﴿ قَطْ ﴾ — على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون ظرفَ زمانٍ لاستغراق ماضَى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات ، وتختص بالنفى ، يقال « ما فَعَلْتُهُ قَطّ » والعامة يقولون : لاأفعله قَطّ ، وهو لحن ، واشتقاقه من قَطَطْتُهُ ، أى قطعته ، فمعنى مافعلته قطُّ مافعلتُهُ فيما انقطع من عمرى ؛ لأن الماضى منقطع عن الحال والاستقبال ، وبُنيت لتضمنها معنى مذو إلى ؛ إذا المعنى مُذْ أن خُلِقتُ [أومذ خلقت]إلى الآن ،

(١) فى نسخة « يحصل الفرق » .

وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت الضمةَ تشبيها بالغايات ، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين ، وقد تُتْبَع قافُه طاءه فى الضم ، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها .

والثانى: أن تكون بمعنى حَسْبُ ، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء ، يقال « قَطِى ، وقَطْك ، وقطْ زيد درهم » كما يقال : حسبى ، وحَسْبُك ، وحَسْبُ زيد درهم ، إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين ، وحَسْب معربة .

والثالث : أن تكون اسمَ فعل بمعنى يكفى ، فيقال : قَطْنِى — بنون الوقاية — كما يقال : يكفينى .

وتجوز نون الوقاية على الوجه الثانى ، حفظا للبناء على السكون ، كما يجوز فى لَدُنْ ومِن وعَنْ كذلك .

حرف الكاف

الكاف المفردة — جارة ، وغيرها ! والجارة حرف واسم .

والحرفُ له خمسةُ معانٍ :

أحدها : التشبيه ، نحو « زَيْدٌ كالأسد » .

والثانى : التعليل ، أثبت ذلك قوم ، ونفاه الأكثرون ، وقيدَ بعضُهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفةً بما ، كحكاية سيبويه « كما أنه لا يعلم فتجاوزَ الله عنه » والحق جوازه فى المجرَّدة من ما ، نحو (وَيْ كأنَّهُ لا يُفْلِحُ الكافِرُون) أى أعجب لعدم فلاحهم ، وفى المقرونة بما الزائدة كما فى المثال ، وبما المصدرية نحو (كما أرْسَلْنا فيكمْ — الآيَةَ) قال الأخفش : أى لأجل إرسالى فيكم رسولا منكم فاذكرونى ، وهو ظاهر فى قوله تعالى : (واذكُرُوهُ كما هداكُمْ) وأجاب بعضُهم بأنه من وضع الخاص موضع العام ؛ إذ الذكر والهداية يشتركان فى أمر واحد ، وهو

الإحسانُ ؛ فهذا فى الأصل بمنزلة (وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ) والكافُ للتشبيه ، ثم عُدِلَ عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب ، وما ذكرناه فى الآيتين من أنّ ما مَصْدرية قاله جماعة ، وهو الظاهر ، وزعم الزمخشرى وابن عطية وغيرهما أنها كافة ، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضٍ .

واختلف فى نحو قوله :

٢٩٢ – وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ
كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

فقال الفارسى : الأصل كيما فحذف الياء ، وقال ابن مالك : هذا تكلف ، بل هى كاف التعليل وما الكافة ، ونصب الفعل بها لشبهها بكى فى المعنى ، وزعم أبو محمد الأسْوَدُ فى كتابه المسمى « نزهة الأديب » أن أبا على حَرَّفَ هذا البيتَ ، وأن الصواب فيه :

إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا لِكَىْ يَحْسَبُوا ، البيت . . .

والثالث : الاستعلاء ، ذكره الأخفش والكوفيون ، وأن بعضهم قيل له : كيف أَصْبَحْتَ ؟ فقال : كخيرٍ ، أى على خير ، وقيل : المعنى بخير ، ولم يثبت مجىء الكاف بمعنى الباء ، وقيل : هى للتشبيه على حذف مضاف ، أى كصاحب خير .

وقيل فى « كُنْ كَمَا أَنْتَ » : إن المعنى على ما أنت عليه ، وللنحويين فى هذا المثال أعاريبُ :

أحدها : هذا ، وهو أن ماموصولة ، وأنت : مبتدأ حُذِفَ خبره .

والثانى : أنها موصولة ، وأنت خبرٌ حُذِفَ مبتدؤه ، أى كالذى هو أنت ، وقد قيل بذلك فى قوله تعالى (اجْعَلْ لَنَا إِلٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) أى كالذى هو لهم آلهة .

والثالث : أن ما زائدة مُلْغاة ، والكاف أيضاً جارة كما فى قوله :

وَنَنْصُرُ مَوْلانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ [٩٥]

وأنت : ضمير مرفوع أنيب عن المجرور، كما فى قولهم : مَا أَنَا كَأَنْتَ ، والمعنى كن فيما يُسْتَقْبل مماثلا لنفسك فيما مضى .

والرابع : أن ما كافة ، وأنت : مبتدأ حُذِف خبره ، أى عليه أو كائن، وقد قيل فى (كمالَهُمْ آلهة) : إن ما كافة ، وزعم صاحبُ المستوفى أن الكاف لا تُكَفُّ بما ، ورُدَّ عليه بقوله :

٢٩٣ — وَأَعْلَمُ أَنَّنِى وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الحَلِيمُ (١)

وقوله :

٢٩٤ — أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزُنِى يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَاسَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

[ص ٣١٠]

وإنما يصحُّ الاستدلال بهما إذا لم يثبت أنَّ «ما» المصدرية تُوصَلُ بالجملة الاسمية.

والخامس : أن ما كافة أيضاً ، وأنت : فاعل ، والأصل كما كنت ، ثم حذف كان فانفصل الضمير ، وهذا بعيد ، بل الظاهر أن ما على هذا التقدير مصدرية .

تنبيه — تقع «كما» بعدَ الجملِ كثيراً صفةً فى المعنى ؛ فتكون نعتاً لمصدر أو حالا، ويحتملهما قولُه تعالى (كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ) فإن قَدَّرْته نعتاً لمصدر فهو إما معمول لنعيده ، أى نُعِيدُ أولَ خلقٍ إعادةً مثل ما بدأناه ، أو لنَطْوِى ، أى نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل ، وإن قدرته حالا فذُو الحالِ مفعول نعيده ، أى نعيده مماثلا للذى بدأنا ، وتقع كلمة «كذلك» أيضاً كذلك .

فإن قلت : فكيف اجتمعت مع مثل فى قوله تعالى (وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ ، كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ) ومثل فى المعنى نعتٌ لمصدرٍ [قال] المحذوف ، [أى] كما أن كذلك نعته، ولا يعدَّى

(١) الكاف لا عمل لها ، والنشوان : مبتدأ ، والرجل معطوف عليه ، وخبر هذا المبتدأ محذوف ، والجملة خبر أن .

عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد ، لاتقول : ضربت زيداً عمراً ، ولايكون «مثل» تأكيداً لكذلك ، لأنه أبينُ منه ، كما لايكون زيد من قولك « هذا زيدٌ يفعل كذا » توكيداً لهذا لذلك ، ولاخبراً لمحذوف بتقدير : الأمر كذلك ؛ لما يؤدّى إليه من عدم ارتباط مابعده بماقبله .

قلت : مثل بَدَل من كذلك ، أو بيان ، أو نصب بيعلمون ، أى لايعلمون اعتقاد اليهود والنصارى ، فمثل بمنزلتها فى « مِثْلُكَ لاَ يَفْعَلُ كذَا » أو نصب بقال[1] ، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف ، أى قاله ، وردّ ابن الشجرى ذلك على مكى بأن قال : قد استوفى معموله وهو مثل ، وليس بشىء ؛ لأن مثل حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به ليعلمون ، والضمير المقدّر مفعول به لقال .

والمعنى الرابع : المبادرة ، وذلك إذا اتصلت بما فى نحو « سَلِّمْ كما تَدْخُلُ » و « صَلِّ كَمَا يَدْخُلُ الْوَقْتُ » ذكره ابن الخبّاز فى النهاية ، وأبو سعيد السيرافى ، وغيرهما ، وهو غريب جداً .

والخامس : التوكيد ، وهى الزائدة نحو (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ) قال الأكثرون : التقدير ليس شىء مثله ؛ إذ لولم تُقَدَّر زائدة صار المعنى ليس شىء مثل مثله ، فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت لتوكيد نفى المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً ، قاله ابن جنى ، ولأنهم إذا بالغوا فى نفى الفعل عن أحد قالوا : « مِثْلُكَ لاَ يَفْعَلُ كذَا » ومرادهم إنما هو النفى عن ذاته ، ولكنهم إذا نَفَوْهُ عمن هو على أخَصَّ أوصافه فقد نَفَوْه عنه .

وقيل : الكاف فى الآية غير زائدة ، ثم اختلف ؛ فقيل : الزائد مثل ، كما زيدت فى (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ) قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير ، اه .

---

(١) قال : المراد به لفظ قال الأول ، أي وقال الذين لايعلمون مثل قول اليهود ، ويكون قوله كذلك معمولا لقال الثانى على هذا .

والقولُ بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادةُ الاسم لم تثبت ، وأما (بمثل ما آمَنْتُمْ به) فقد يشهد للقائل بزيادة « مثل » فيها قراءةُ ابن عباس (بما آمَنْتُمْ بِهِ) وقد تُؤُوِّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء فى [للفعول] المطلق أى إيمانا مثل إيمانكم به ، أى بالله سبحانه ، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام ، أو بالقرآن ، وقيل : مثل للقرآن ، وما للتوراة ، أى فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم ، وفى الآية الأولى قول ثالث ، وهو أن الكاف ومثلا لازائدَ منهما ، ثم اختلف ، فقيل : مثل بمعنى الذات ، وقيل : بمعنى الصفة ، وقيل : الكاف اسم مؤكد بمثل ، كما عَكَسَ ذلك مَنْ قال :

٢٩٥ — [وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ] فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل ، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا فى الضرورة ، كقوله :

٢٩٦ — [بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجِ جُمٍّ] يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

وقال كثير منهم الأخفش والفارسى : يجوز فى الاختيار ، فجوزوا فى نحو « زيد كالأسد » أن تكون الكاف فى موضع رفع ، والأسد مخفوضا بالإضافة .

ويقع مثل هذا فى كتب المعربين كثيراً ، قال الزمخشرى فى (فأنفُخُ فيهِ) : إن الضمير راجع للكاف من (كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ) أى فأنفخ فى ذلك الشىء المماثل فيصير كسائر الطيور ، انتهى . ووقع مثل ذلك فى كلام غيره .

ولو كان كما زعموا لسمع فى الكلام مثل « مررتُ بكالأسَدِ » .

وتتعين الحرفية فى موضعين[1] ؛ أحدهما : أن تكون زائدة ، خلافا لمن أجاز زيادة الأسماء ، والثانى : أن تقع هى ومخفوضها صلة كقوله :

---

(١) إنما تتعين فى الموضع الأول عند الذين لا يجيزون زيادة الاسم ، وتتعين فى الثانى لأنها لو كانت اسما لما صح لأن يكون صلة ، لأنه حينئذ مفرد ، والصلة لا تكون إلا جملة .

٢٩٧ – مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمَعَا فَهْوَ الذى كاللَّيْثِ وَالْغَيْثِ مَعَا

خلافاً لابن مالك فى إجازته أن يكون مضافاً ومضافاً إليه على إضمار مبتدأ ، كما فى قراءة بعضهم (تَمَاماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ) وهذا تخريج للفصيح على الشاذ ، وأما قوله :

٢٩٨ – [لَمْ يَبْقَ مِنْ آىِ بِهَا يُحَلَّيْنْ غَيْرُ رَمَادٍ وَخِطَامٍ كِنْفَيْنْ

وَغَيْرُ وَدِّ جَازِلٍ أَوْ وَدَّيْنْ] وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

فيحتمل أن الكافين حرفان أكد أولهما بثانيهما كما قال :

٢٩٩ – [فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِى وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدا دَوَاءُ [ص١٨٣و٣٥٣]

وأن يكونا اسمين أكد أيضاً أولهما بثانيهما ، وأن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً .

وأما الكاف غير الجارة فنوعان : مضمر منصوب أو مجرور نحو (مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ) وحرف مَعْنًى لا محل له ومعناه الخطاب ، وهى اللاحقة لاسم الإشارة نحو « ذَلِكَ ، وتِلْكَ » وللضمير المنفصل المنصوب فى قولهم « إياك ، وإياكا » ونحوهما ، هذا هو الصحيح ، ولبعض أسماء الأفعال نحو « حَيَّهْلَكَ ؛ وَرَوَيْدَكَ ، والنَّجَاءَكَ » ولأَرَأَيْتَ بمعنى أَخْبِرْنِى نحو (أَرَأَيْتَكَ هٰذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ) فالتاء فاعل ، والكاف حرف خطاب ، هذا هو الصحيح ، وهو قول سيبويه ، وعكس ذلك الفراء فقال : التاء حرف خطاب ، والكاف فاعل ، لكونها المطابقة للمسند إليه ، ويردُّه صحة الاستغناء عن الكاف ، وأنها لم تقع قَطُّ مرفوعة ، وقال الكسائى : التاء فاعل ، والكاف مفعول ، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب فى نحو « أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ماصَنَعَ » لأنه المفعول الثانى ، ولكن الفائدة لاتتم عنده ، وأما (أَرَأَيْتَكَ هٰذا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ) فالمفعول الثانى محذوف ، أى لِمَ كَرَّمْتَهُ على وأنا خير منه ؟ وقد تلحق ألفاظاً أُخَرَ شذوذاً ، وحمل على ذلك الفارسىُّ قولَه :

٣٠٠ — لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا
وَجِئْتَ ، وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَجِينَا

لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر ، وقيل : يحتمل كون أن وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة حمزة (وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ) بالخطاب :

﴿ كى ﴾ على ثلاثة أوجه .

أحدها : أن تكون اسما مختصراً من كيف كقوله :

٣٠١ — كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ ، وَمَا ثُئِرَتْ
قَتْلاَكُمُ ، وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ؟ [ص٢٠٤]

أراد كيف ، فحذف الفاء كما قال بعضهم « سَوْ أَفْعَلُ » يريد سوف .

الثانى : أن تكون بمنزلة لام التعليل مَعْنًى وعملا ، وهى الداخلة على ما الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة « كَيْمَهْ » بمعنى لمه ، وعلى « ما » المصدرية فى قوله :

٣٠٢ — إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ ، فَإِنَّمَا
يُرَجَّى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

وقيل : ما كافة ، وعلى « أن » المصدرية مضمرة نحو « جِئْتُكَ كى تُكْرِمَنى » إذا قدرت النصب بأنْ .

الثالث : أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا ، وذلك فى نحو (لِكَيْلاَ تَأْسَوْا) ويؤيده صحة حلول أنْ محلها ، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل ، ومن ذلك « جِئْتُكَ كى تكرمنى » وقوله تعالى (كَيْلاَ يَكُونَ دُولَةً) إذا قدرت اللام قبلها ، فإن لم تقدر فهى تعليلية جارة ، ويجب حينئذ إضمارُ أنْ بعدها ، ومثله فى الاحتمالين قولُه :

٣٠٣ — أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِى [فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ]

فكى إما تعليلية مؤكدة للام ، أو مصدرية مؤكدة بأن ، ولا تظهر أن بعد كى إلا فى الضرورة كقوله :

٣٠٤ — فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا
لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا ؟

وعن الأخفش أن كَىْ جارة دائماً ، وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة ، ويرده نحو (لِكَيْلاَ تأسَوْا) فإن زعم أن كى تأكيد للام كقوله :

* وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاء * [٢٩٩]

رُدَّ بأن الفصيحَ المقيسَ لا يُخَرَّجُ على الشاذ ، وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً ، ويرده قولهم « كَيْمَهْ » كما يقولون له ، وقولُ حاتم :

٣٠٥ — وَأَوْقَدْتُ نَارِى كَىْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُهَا
وَأَخْرَجْتُ كَلْبِى وَهْوَ فِى الْبَيْتِ دَاخِلَهْ

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ، وأجابوا عن الأول بأن الأصل « كَىْ يَفْعَلَ ماذا » ويلزمهم كثرةُ الحذف ، وإخراجُ ما الاستفهامية عن الصَّدْر ، وحذفُ ألفها فى غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقع فى صحيح البخارى فى تفسير (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ) « فيذهب كيما فيعود ظَهْرُهُ طبقاً واحداً » أى كيما يسجد ، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه .

تنبيه — إذا قيل « جئت لتكرمنى » بالنصب فالنصبُ بأنْ مضمرة ، وجَوَّز أبو سعيد كون المضمر كى ، والأولى أولى ؛ لأنَّ أنْ أمكنُ فى عمل النصب من غيرها ؛ فهى أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة .

﴿ كَمْ ﴾ على وجهين : خبرية بمعنى كَثير ، واستفهامية بمعنى أى عدد . ويشتركان فى خمسة أمور : الاسمية ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وأما قول بعضهم فى (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ

أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ) : أبدلت أنّ وصلتها من كم فمردود، بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه ، فإن قدر عامل المبدل منه يَرَوْا فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها ، وإن قدر أهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل ، والصواب أن كم مفعول لأهلكنا، والجملة إما مفعولة ليَرَوْا على أنه عُلِّق عن العمل في اللفظ ، وأنّ وصلتها مفعول لأجله، وإما مُعْتَرِضة بين يروا وما سدّ مَسَدّ مفعوليه وهو أنّ وصلتها ، وكذلك قول ابن عصفور في (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) : إن كم فاعل مردودٌ بأن كم لها الصدر ، وقوله إن ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول « ملكتَ كم عبيد » فيخرجها عن الصدرية خطأٌ عظيم ؛ إذ خَرَّجَ كلام الله سبحانه على هذه اللغة ، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه ، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل ، أو جملة (أهلكنا) على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقا أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو « ظَهَرَ لي أقامَ زيدٌ » وجوز أبو البقاء كونَه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة ، وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر .

ويفترقان في خمسة أمور :

أحدها : أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب ، بخلافه مع الاستفهامية .

الثاني : أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لأنه مُخْبِر ، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر .

الثالث : أن الاسم المُبْدَل من الخبرية لا يقترن بالهمزة ، بخلاف المُبْدَل من الاستفهامية ، يقال في الخبرية « كم عَبِيدٍ لي خمسون بل ستون » وفي الاستفهامية « كم مَالكَ أعشرون أم ثلاثون » .

الرابع : أن تمييز كم الخبرية مفرد أو مجموع ، تقول « كَمْ عَبْدٍ مَلَكْتَ » و « كم عَبِيدٍ ملكت » قال :

٣٠٦ - كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ وَنَعِيمٍ سُوقَةً بَادُوا

وقال الفرزدق :

٣٠٧ - كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَاجَرِيرُ وَخَالَةٍ
فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

ولا يكون تمييز الاستفامية إلا مفردا ، خلافاً للكوفيين .

الخامس : أن تمييز الخبرية واجب الخفض ، وتمييز الاستفهامية منصوب ، ولا يجوز جرُّه مطلقاً خلافاً للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين ، بل يشترط أن تجركم بحرف جر ، فحينئذ يجوز فى التمييز وجهان : النصب وهو الكثير ، والجر خلافاً لبعضهم ، وهو بِمِنْ مضمرة وجوباً ، لا بالإضافة خلافاً للزجاج .

وتلخص أن فى جر تمييزها أقوالا : الجواز ، والمنع ، والتفصيل فإن جُرَّت بحرف جر نحو « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ » جاز ، وإلا فلا .

وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبرية إذا كان الخبرُ مفرداً ، وروى قول الفرزدق :

كم عَمَّةً لَكَ يَاجَرِيرُ وَخَالَةً فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي [٣٠٧]

بالخفض على قياس تمييز الخبرية ، وبالنصب على اللغة التميمية ، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم ، أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كن يخدمننى فقد خسيته ، وعليهما فكم : مبتدأ خبره « قد حلبت » وأفرد الضمير حملا على لفظ كم ، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وُصِفَ بلك وبفَدْعَاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ؛ إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفَدَع كما حذف « لَكَ » من صفة خالة استدلالا عليها بلك الأولى ، والخبر « قد حلبت » ولا بدَّ من

تقدير قد حلبت أخرى ؛ لأن المخبر عنه فى هذا الوجه متعدد لفظاً ومعنى ، ونظيره « زَيْنَبُ وَهِنْدٌ قَامَتْ » وكم على هذا الوجه : ظرف أو مصدر ، والتمييز محذوف ، أى كم وَقْتٍ أو حَلْبة .

﴿ كأيّ ﴾ : اسم مركب من كاف التشبيه وأىٍّ المنونة ، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشْبَهَ النونَ الأصلية ، ولهذا رُسِمَ فى المصحف نوناً ، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه فى الأصل وهو الحذف فى الوقف .

وتُوافق كأى كم فى خمسة أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب ، نحو (وَكَأيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِير) والاستفهام أخرى ، وهو نادر ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، واستدل عليه بقول أبى كعب لابن مسعود رضى الله عنهما « كأىّ تقرأ سُورَةَ الأحْزَابِ آية » فقال : ثلاثا وسبعين .

وتخالفها فى خمسة أمور :

أحدها : أنها مركبة ، وكم بسيطة على الصحيح ، خلافاً لمن زعم أنها مركبة من الكاف وما الاستفهامية ، ثم حُذِفَتْ ألفها لدخول الجار ، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب .

والثانى : أن مميزها مجرور بمن غالبا ، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ، ويَرُدُّه قولُ سيبويه « وكأى رجلا رأيت » زعَمَ ذلك يونس ، و« كأى قد أتانا رجلا » إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع مِنْ ، انتهى . ومن الغالب قوله تعالى ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ ﴾ و(كأين مِنْ آيةٍ) و (كأين مِنْ دَابَّةٍ) ومن النصب قوله

٣٠٨ — أطْرُدِ اليَأسَ بِالرَّجاءِ فَكَأيّ آلِما حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وقوله :

٣٠٩ - وَكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً
قَدِيمًا ، وَلاَ تَدْرُونَ مَا مَنٌّ مُنْعِمُ

والثالث : أنها لا تقع استفهامية[1] عند الجمهور ، وقد مضى .

والرابع : أنها لا تقع مجرورة ؛ خلافا لابن قتيبة وابن عصفور ، أجازا « بكأيٍّ تبيع هذا الثوب » .

والخامس : أن خبرها لا يقع مفرداً .

﴿ كذا ﴾ ترد على ثلاثة أوْجُهٍ :

أحدها : أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما ، وهما كاف التشبيه وذا الإشارية كقولك « رأيْتُ زَيْداً فَاضِلاً وَرَأيْتُ عَمْرا كذَا » وقوله :

٣١٠ - وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا فَلاَ طَرَبٌ وَلاَ أَنَسُ

وتدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى (أَهٰكَذَا عَرْشُكِ ؟)

الثانى : أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول أئمة اللغة « قيل لبعضهم : أمَا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ ؟ فقال : بلَى وجَاذا » فنصب بإضمار أعرف ، وكما جاء فى الحديث «أنه يقال للعبد يوم القيامة . أتَذْكُرُ يوم كذا وكذا ؟ فَعَلْتَ فيه كذا وكذا » .

الثالث : أن تكون كلمة واحدة مركبةَ مَكْنيا بها عن العدد ، فتوافق كأى فى أربعة أمور : التركيب ، والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز .

وتخالفها فى ثلاثة أمور :

أحدها : أنها ليس لها الصَّدْر ، تقول « قبضت كذا وكذا دِرْهماً »

الثانى : أن تمييزها واجبُ النصب ، فلا يجوز جره بمن اتفاقا ، ولا بالإضافة ،

(١) فى نسخه « لا تقع إلا استفهامية » وهو فاسد .

خلافا للكوفيين ، أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال « كذَا ثَوْبٍ ، وكذَا أثوَابٍ » قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال فُقَهاؤهم : إنه يلزم بقول القائل « له عندى كذا دِرْهَمٍ » مائة ، وبقوله « كذا دَرَاهِمَ » ثلاثة ، وبقوله « كذا كذا درهما » أحَدَ عشرَ ، وبقوله « كذا درهما » عشرون ، وبقوله « كذا وكذا درهما » أحد وعشرون ، حملا على المُحَقَّقِ من نظائرهن من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل — غير مسألتى الإضافة — المبردُ والأخفشُ وابنُ كَيْسَان والسيرافى وابن عصفور ، ووهم ابن السِّيدِ فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومَنْ ذكرمعه .

الثالث : أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها ، كقوله :

٣١١ — عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِراً كذَا وَكَذا أُطْفَايِهِ نَسِيَ الجَهْدُ

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا « كذا درهما » ولا « كذا وكذا درهما » وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل .

﴿ كَلاَّ ﴾ مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية ، قال وإنما شُدِّدَتْ لأمُها لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره هى بسيطة .

وهى عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرفٌ معناه الرَّدْعُ والزَّجْرُ ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك ، حتى إنهم يجيزون أبدا الوقفَ عليها ، والابتداء بما بعدها ، وحتى قال جماعة منهم ، مَتَى سمعتَ كلاّ فى سورة فاحكم بأنها مكية ، لأن فيها معنى التهديد والوعيد ، وأكثر ما نزل ذلك بمكة ، لأن أكثر العتو كان بها ، وفيه نظر ؛ لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها ، لا عن غلبته ، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق ، ثم لا يظهر معنى الزجر فى كلاّ للسبوقة بنحو (فى أىِّ صُورَةٍ مَاشَاءَ رَكَّبَكَ) (يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العَالَمِينَ) (ثم إنَّ عَلَيْنَا بَيَانَه) وقولهم : المعنى انْتَهِ عن ترك الإيمان بالتصوير فى أى صورة

ما شاء الله ، وبالبعث ، وعن العَجَلة بالقرآن ، تعسُّفٌ ؛ إذ لم يتقدم فى الأولين حكاية نفى ذلك عن أحد ، ولطول الفصل فى الثالثة بين كلاَّ وذكر العَجَلة ، وأيضا فإن أول ما نزل خمسُ آياتٍ من أول سورة العلق ثم نزل (كلا إنَّ الإنسَانَ لَيَطْغَى) فجاءت فى افتتاح الكلام ، والواردُ منها فى التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعاً كلها فى النصف الأخير .

ورأى الكسائى وأبو حاتم ومَنْ وافقهما أنَّ معنى الرَّدْع والزَّجْر ليس مستمرا فيها ، فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ، ثم اختلفوا فى تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال ، أحدها للكسائى ومتابعيه ،قالوا : تكون بمعنى حقا ، والثانى لأبى حاتم ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى ألا الاستفتاحية والثالث للنَّضرِ بن شميل والفراء ومَنْ وافقهما ، قالوا : تكون حرف جواب بمنزلة إى ونَعَمْ ، وحملوا عليه (كلاَّ وَالْقَمَرِ) فقالوا : معناهُ إى والقمر .

وقولُ أبى حاتم عندى أولى من قولهما ؛ لأنه أكثر اطراداً؛ فإنَّ قول النَّضرِ لا يتأتى فى آيتى المؤمنين والشعراء على ما سيأتى ، وقول الكسائى لا يتأتى فى نحو (كلاَّ إن كِتَابَ الأَبْرَارِ) ، (كلاَّ إنَّ كتاب الفجار) ، (كلاَّ إنَّهُمْ عَنْ ربهم يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُون) لأن أنَّ تكسر بعد ألا الاستفتاحية ، ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ، ولأنَّ تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم ، وأما قولَ مكى إن كلاَّ على رأى الكسائى اسمٌ إذا كانت بمعنى حقا فبعيدٌ ؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليلٌ ، ومخالفٌ للأصل ، ومُحوِجٌ لتكلف دعوى علة لبنائها ، وإلا فلم لا نُوِّنَتْ ؟

وإذا صَلَحَ الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين ، والأرْجَحُ حَمْلُها على الردع لأنه الغالب فيها ، وذلك نحو (أطَّلَعَ الْغَيْبَ

أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمٰنِ عَهْداً ؛ كَلاَّ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ) (واتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ، كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ) .

وقد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو (ربِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ ، كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ) لأنها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة إنّ ، ولو كانت بمعنى نَعَمْ لكانت للوَعْد بالرجوع لأنها بعد الطلب ، كما يقال « أكرم فلاناً » فتقول « نعم » ونحو (قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ، قَالَ كَلاَّ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ) وذلك لسكسر إن ، ولأن نعم بعد الخبر للتصديق .

وقد يمتنع كونها للزجر نحو (وَمَا هِيَ إِلاَّ ذِكْرَى لِلْبَشَرِ ، كَلاَّ والقمر) إذ ليس قبلها ما يصح ردُّه .

وقولُ الطبري وجماعة إنه لما نزل فى عَدَدِ خَزَنة جهنم (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ) قال بعضهم : اكْفُونِي اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر ؛ فنزل (كلا) زجراً له قولُ متعسف ؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك .

تنبيه — قرىء (كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بعبادتهم) بالتنوين ، إما على أنه مصدر كَلَّ إذا أعْيَا ، أى كَلُّوا فى دعواهم وانقطعوا ، أو من الكل وهو الثقل ، أى حملوا كَلاًّ ، وجوز الزمخشرى كونه حرفَ الردع ونُوِّنَ كما فى (سلاسلا) وردَّهُ أبو حيان بأن ذلك إنما صَحَّ فى (سلاسلا) لأنه اسم أصله التنوين فَرُجِعَ به إلى أصله للتناسب ، أو على لغة مَنْ يصرف مالا ينصرف مطلقا ، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل ، اهـ .

وليس التوجيه منحصراً عند الزمخشرى فى ذلك ، بل جوز كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد فى رأس الآية ، ثم إنه وَصَلَ بنية الوقف ، وجزم بهذا الوجه فى (قواريرا) وفى قراءة بعضهم (والليل إذا يَسْرِ) بالتنوين ، وهذه القراءة مُصَحَّحَةٌ لتأويله فى كلا ، إذ الفعل ليس أصله التنوين .

﴿ كأنَّ ﴾ : حرفٌ مركب عند أكثرهم ، حتى ادَّعَى ابن هشام وابن الخباز الإجماعَ عليه ، وليس كذلك ، قالوا : والأصل فى « كأنَّ زَيْداً أسد » إن زيداً كأسدٍ ، ثم قدِّم حرفُ التشبيه اهتماماً به ، ففتحت همزة أنَّ لدخول الجار عليه ، ثم قال الزجاج وابن جنى : ما بعد الكاف جَرٌّ بها .

قال ابن جنى : وهى حرف لا يتعلق بشىء ، لمفارقته الموضِعَ الذى تتعلق فيه بالاستقرار ، ولا يقدر له عامل غيره ؛ لتمام الكلام بدونه ، ولا هو زائد ، لإفادته التشبيه .

وليس قولُه بأبْعَدَ من قول أبى الحسن : إن كاف التشبيه لا تتعلق دائماً .

ولما رأى الزجاج أن الجارَّ غيرَ الزائد حَقُّه التعلقُ قَدَّرَ الكاف هنا اسماً بمنزلة مثل ، فلزمه أن يقدر له موضعا ، فقدَّره مبتدأ ، فاضطر إلى أن قدَّر له خبراً لم يُنطَقْ به قطُّ ، ولا المعنى مُفْتَقِر إليه ، فقال : معنى « كأنَّ زيداً أخوك » مثل أُخُوَّةِ زيدٍ إياكَ كائنةٌ .

وقال الأكثرون : لا موضع لأنَّ وما بعدها ؛ لأن الكاف وأنَّ صارا بالتركيب كلمة واحدة ، وفيه نظر ، لأن ذاك فى التركيب الوضعى ، لا فى التركيب الطارىء فى حال التركيب الإسنادى .

والمخلِّصُ عندى من الإشكال أن يُدَّعَى أنها بسيطة ، وهو قول بعضهم .

وفى شرح الإيضاح لابن الخبـــاز : ذهَبَ جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب ، لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح ، وإلا لكان الكلامُ غير تام ، والإجماعُ على أنه تامٌّ ، اهـ وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصاً .

وذكروا لكأنَّ أربعةَ معان :

أحدها ـ وهو الغالب عليها ، والمتفق عليه ـ التشبيه ، وهذا المعنى أطلقه الجمهور

لكأنّ ، وزعم جماعة منهم ابن السيد البَطَلْيَوْسِيُّ أنه لا يكون إلا إذا كان خبرُها اسما جامدا نحو « كأنّ زَيْداً أسدٌ » بخلاف « كأنّ زيداً قائم ، أو فى الدار ، أو عندك ، أو يقوم » فإنها فى ذلك كله للظّنّ.

— والثانى : الشك والظن ، وذلك فيما ذكرنا ، وحمل ابن الأنبارى عليه « كأنك بالشتاء مُقْبِلٌ » أى أظنه مقبلا .

— والثالث : التحقيق ، ذكره الكوفيون والزجاجى ، وأنشدوا عليه :

٣١٢ — فَأصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا
كأنّ الأرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

أى لأن الأرض ؛ إذ لا يكون تشبيها ، لأنه ليس فى الأرض حقيقة .

فإن قيل : فإن كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل ؟

قلت : من جهة أن الكلام معها فى المعنى جوابٌ عن سؤال عن العلّة مقدر ، ومثله (اتّقُوا رَبَّكُمْ إنّ زَلْزَلَةَ الساعة شىء عظيم) .

وأجيب بأمور ، أحدها : أن المراد بالظرفية الكَوْنُ فى بَطْنها ، لا الكَوْنُ على ظهرها ، فالمعنى أنه كان ينبغى أن لا يقشعر بطن مكة مع دَفْن هشام فيه لأنه له كالغيث .

الثانى : أنه يحتمل أن هشاما قد خَلَّف من يسدُّ مسدَّه ، فكأنه لم يمت .

الثالث : أن الكاف للتعليل ، وأنّ للتوكيد ، فهما كلمتان لا كلمة ، ونظيره (وَيْكأنّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) أى أعجب لعدم فلاح الكافرين .

— والرابع : التقريب ، قاله الكوفيون ، وحَمَلوا عليه « كأنك بالشتاء مُقْبل ، وكأنك بالفَرَج آتٍ ، وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تَزَلْ » وقول الحريرى[1] :

٣١٣ — كأنّى بِكَ تَنْحَطّ [إلَى اللحْدِ وتَنْغَطّ]

(١) فى المقامة الحادية عشرة (الساوية) .

وقد اختلف فى إعراب ذلك ؛ فقال الفارسى : الكاف حرفُ خطاب ، والباء زائدة فى اسم كأنّ ، وقال بعضهم : الكافُ اسم كأنّ ، وفى المثال الأول حَذْفُ مضاف ، أى كأن زمانك مقبل بالشتاء ، ولا حَذْف فى « كأنك بالدنيا لم تكن » بل الجملة الفعلية خبر ، والباء بمعنى فى ، وهى متعلقة بتكن ، وفاعل تكن ضمير المخاطب ، وقال ابن عصفور : الكاف والياء فى كأنك وكأنّى زائدتان كافتَانِ لكأنَ عن العمل كما تكفها ما ، والباء زائدة فى المبتدأ ، وقال ابن عمرون : المتصل بكأنّ اسمُها ، والظرف خبرها ، والجملة بعده حال ، بدليل قولهم « كأنكَ بالشَّمْسِ وَقَدْ طَلَعَتْ » بالواو ، ورواية بعضهم « ولم تكن ، ولم تزل » بالواو ، وهذه الحالُ متممة لمعنى الكلام كالحال فى قوله تعالى ﴿ فَمَالَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ وكحتى وما بعدها فى قولك « مازلت بزيد حتى فَعَلَ » وقال المطرزى : الأصل كأنى أبصرك تنحط ، وكأنى أبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء .

مسألة — زعم قوم أن كأنّ قد تنصب الجزأين ، وأنشدوا :

٣١٤ — كأنّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

فقيل : الخبر محذوف ، أى يَحْكيان ، وقيل : إنما الرواية « تخال أذنيه » وقيل : الرواية « قَادِمَتَا أَوْ قَلَمَا مُحَرَّفَا » بألفاتٍ غيرِ منونة ، على أن الأسماء مُثَنَّاة ، وحذفت النون للضرورة ، وقيل : أخطأ قائله ، وهو أبو نخيلة ، وقد أنشده بحضرة الرشيد فَلَحَّنَهُ أبو عمرو والأصمعى ، وهذا وَهَم ، فإن أبا عمرو توفى قبل الرشيد .

﴿ كُلّ ﴾ : اسم موضوع لاستغراق أفراد المُنكّر ، نحو ﴿ كلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ والمعرفِ المجموع نحو ﴿ وكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ وأجزاء المفرد المعرف نحو « كُلُّ زيدٍ حَسَن » فإذا قلت « أكلتُ كلَّ رغيفِ لزيدٍ » كانت لعموم الأفراد ، فإن أضفتَ الرغيف إلى زَيْد صارت لعموم أجزاء فردٍ واحد .

ومن هنا وجب فى قراءة غير أبى عمرو وابن ذكوان (كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللهُ

عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّار) بترك تنوين (قلب) تقديرُ كل بعد قلب ليعم أفراد القلوب كما عم أجزاء القلب .

وترد كل ـ باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها ـ على ثلاثة أوجه .

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها ؛

فأحدها : أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة ؛فتدل على كَمَالِهِ ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى ، نحو « أطعمنا شاة كلَّ شاةٍ » وقوله :

٣١٥ — وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ [ص ٥٥٢]

والثانى : أن تكون توكيداً لمعرفة ،قال الأخفش والكوفيون : أو لنكرة محدودة ، وعليهما ففائدتها العموم ، وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد نحو ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كلهُمْ) قال ابن مالك : وقد يخلفه الظاهر كقوله :

٣١٦ — كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ
يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلُّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

وخالفه أبو حيان ، وزعم أن « كل » فى البيت نعتٌ مثلها فى « أطعمنا شاة كل شاة » وليست توكيداً ، وليس قوله بشىء ؛ لأن التى يُنْعَتُ بها دالة على الكمال ، لا على عموم الأفراد .

ومن توكيد النكرة بها قولُه :

٣١٧ — نَلْبَثُ حَوْلاً كَامِلاً كُلُّهُ لاَ نَلْتَقِي إِلاَّ عَلَى مَنْهَجِ

وأجاز الفراء والزمخشرى أن تُقْطَع كل المؤكد بها عن الإضافة لفظاً تمسكا بقراءة بعضهم (إِنَّا كُلاًّ فِيهَا) وخرَّجها ابن مالك على أن « كلا » حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين : تقديم الحال على عامله الظرف ، وقطع كل عن الإضافة لفظاً

وتقديراً لتصير نكرة فيصح كونه حالا ، والأجودُ أن تقدر كلا بدلا من اسم إنّ ، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لأنه مفيد للاحاطة مثل « قُمتُمْ ثلاثتكم » .

والثالث : أن لا تكون تابعة ، بل تالية للعوامل ؛ فتقع مضافة إلى الظاهر نحو ﴿ كلُّ نَفسٍ بما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ وغير مضافة نحو ﴿ وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ ﴾ .

وأما أوجُهُها الثلاثة التى باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها .

الأول : أن تضاف إلى الظاهر ، وحكمها أن يعمل فيها جميعُ العوامِلِ نحو « أكرمتْ كلَّ بنى تميم » .

والثانى : أن تضاف إلى ضمير محذوف ، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتى قبلها ، ووجْهُه أنهما سِيَّانِ فى امتناع التأكيد بهما ، وفى تذكرة أبى الفتح أن تقديم كل فى قوله تعالى ﴿ كُلاًّ هَدَينَا ﴾ أحسن من تأخيرها ، لأن التقدير كلهم ، فلو أخرت لباشرت العامل مع أنها فى المعنى مُنزَّلة منزلَةَ مالا يباشره ، فلما قدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء فى أن كلا منهما لم يسبقها عامل فى اللفظ .

الثالث : أن تُضَاف إلى ضمير ملفوظ به ، وحكمها أن لا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء ، نحو ﴿ إنَّ الأمْرَ كُلَّهُ للهِ ﴾ فيمن رفع كلا ، ونحو ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ ﴾ لأن الابتداء عامل معنوى ، ومن القليل قولُه :

٣١٨ — [يَمِيدُ إذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلاَؤُهُمْ]
فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ

ولا يجب أن يكون منه قول على رضى الله عنه :

٣١٩ — فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الْهُدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتُّقَى

بل الأولى تقدير كان شأنية .

فصـــــل

واعلم أن لفظ « كل » حكمُهُ الإفرادُ والتذكيرُ ، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها ؛ فلذلك جاء الضمير مفرداً مذكراً فى نحو ﴿ وكُلُّ شَىء فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ ﴿ وكُلَّ إنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ ﴾ وقول أبى بكر وكعب ولبيد رضى الله عنهم :

٣٢٠ — كُلُّ امْرِىءٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

٣٢١ — كلُّ ابْنِ أُنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ
يَوْمًا عَلَى آلَةٍ حَـــدْبَاءَ مَحْمُولُ
أَلا كُلُّ شَىءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ
وكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ [٢٠٥]

وقول السموأل :

٣٢٢ — إذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ
فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيـــلُ

ومفرداً مؤنثاً فى قوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ومثنى فى قول الفرزدق :

٣٢٣ — وَكُلُّ رَفِيقَىْ كُلِّ رَحْلٍ — وَإِنْ هُمَا
تَعَاطَى القَنَا قَوْمَاهُمَا — أَخَوَانِ

وهذا البيت من المشكلات لفظا ومعنى وإعرابا ، فلنشرحه .

قوله « كل رَحْلٍ » كل هذه زائدة ، وعكسه حذفها فى قوله تعالى ﴿ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ فيمن أضاف ، ورَحْل : بالحاء المهملة ، وتعاطى : أصله « تَعَاطَيَا » فحذف لامه للضرورة ، وعَكْسُه إثبات اللام للضرورة فيمن قال :

٣٢٤ — لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا [كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ]

إذا قيل : إن خَظَاتَا فعل وفاعل ، أو الألف من « تَعَاطَى » لامُ الفعلِ ، ووحّد الضمير لأن الرفيقين ليسا باثنين معينين ، بل هما كثير كقوله تعالى (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) ثم حمل على اللفظ : إذ قال « هما أخَوَان » كما قيل (فأصْلِحُوا بَيْنَهُمَا) وجملة « هما أخوان » خبر كل ، وقوله « قوما » إمّا بدل من القَنَا لأن قومهما من سببهما إذ معناهُ تقاومهما ، فحذفت الزوائد ، فهو بدل اشتمال ، أو مفعول لأجله ، أى تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر ، أو مفعول مطلق من باب (صُنْعَ الله) لأن تعاطى القنا يدلُّ على تقاومهما .

ومعنى البيت أن كل الرفقاء فى السفر إذا اسْتُقِرُّوا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما فى السفر والصحبة ، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر .

ومجموعا مذكراً فى قوله تعالى : (كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) وقول لبيد :

وكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُم
دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ [٦٢]

ومؤنثاً فى قول الآخر :

٣٢٥ — وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا
سِوَى فُرْقَةِ الأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الخَطْبِ

ويروى :

* وكل مصيباتِ تُصِيبُ فإنها *

وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه .

وهذا الذى ذكرناه — من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة — نَصَّ عليه ابنُ مالك : وردَّه أبو حيان بقول عنترة :

٣٢٦ – تَجادَتْ عَلَيْهِ كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ
فتَرَكْنَ كلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ

فقال « تَرَكْنَ » ولم يقل تركتْ ؛ فدل على جواز « كلُّ رَجُلٍ قائم، وقائمون » والذى يظهر لى خلافُ قولهما ، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبةُ الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو « كلُّ رَجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ » أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة ؛ فإن المراد أن كل فرد من الأعْيُنِ جاد ، وأن مجموع الأعين تركن ، وعلى هذا فتقول « جاد علىَّ كلُّ مُحْسِنٍ فأغْنَانِى » أو « فأغْنَوْنى » بحسب المعنى الذى تريده .

وربما جُمِعَ الضميرُ مع إرادة الحكم على كل واحد ، كقوله :

٣٢٧ – * مِنْ كلُّ كَوْمَاءَ كَنِيرَاتِ الْوَبَرْ *

وعليه أجاز ابنُ عصفور فى قوله :

٣٢٨ – وَمَا كلُّ ذِى لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ
وَمَا كلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

أن يكون « مؤتيك » جمعا حذِفَتْ نونه للإضافة ، ويحتمل ذلك قولُ فاطمة الخزاعية تبكى إخْوَتَها :

٣٢٩ – إخْوَتِى لاَ تَبْعَدُوا أبَدًا
وَبَلَى وَاللهِ قَدْ بَعِدُوا
كلُّ مَا حَىٍّ وَإنْ أمِرُوا
وارِدُ الْحَوْضِ الَّذِى وَرَدُوا

وذلك فى قولها « أمروا » فأما قولها « وردوا » فالضمير لإخوتها ، هذا إن حملت الحى على قبض الميت وهو ظاهر ، فإن حملته على مُرَادف القبيلة فالجمع فى « أمروا » واجب

مثله فى (كلُّ حِزبٍ بما لَدَيْهِمْ فرِحُونَ) وليس من ذلك (وَهَمَّتْ كُلُّ أمةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأخُذُوه) لأن القرآن لا يُخَرَّجُ على الشاذ ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة ، ونظيره الجمع فى قوله تعالى (أُمَّة قَائِمة يَتْلُونَ) ومثل ذلك قوله تعالى (وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ) فليس الضامر مفرداً فى المعنى لأنه قسيم الجمع وهو (رِجَالاً) بل هو اسم جمع كالجامل والباقر ، أوصفة لجمع محذوف أى كل نوع ضامر ونظيره (وَلاَ تَكُونُوا أوَّلَ كَافِرٍ به) فإن (كافر) نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى أى أول فريق كافر ، ولولا ذلك لم يقل (كافر) بالإفراد .

وأشكل من الآيتين قولُه تعالى (وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطانٍ مَارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ) ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة .

والجوابُ عنها أن جملة (لا يسمعون) مستأنفة أخبر بها عن حال المُسْتَرِقِينَ ، لا صفة لكل شيطان ، ولا حال منه ؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع ، وحينئذ فلا يلزم عَوْدُ الضمير إلى كل ، ولا إلى ما أضيفت إليه ، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام .

وإن كانت « كل » مضافة إلى معرفة فقالوا : يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها ، نحو « كلهم قائم ، أو قائمون » وقد اجتمعتا فى قوله تعالى (إنْ كُلُّ مَنْ فى السَّمَوَاتِ والأرْضِ إلا آتِى الرَّحْمنِ عَبْدًا ، لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُم عدا ، وكلهم آتِيهِ يَوْمَ القِيامةِ فَرْدا) والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا مذكرا على لفظها نحو (وكلهم آتيه يوم القيامة) الآية ، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام « يا عِبادِى كُلُّكم جائعٌ إلاَّ مَنْ أطْعَمْتُه » الحديث وقوله عليه الصلاة والسلام « كلُّ النَّاسِ يَغْدُو فبائعٌ نَفْسَه فَمُعْتِقُها أوْ مُوبِقُها » و « كلُّكمْ رَاعٍ وكُلُّكمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » و « كُلُّنا لَكَ عَبْدٌ » ومن ذلك

(إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُلاً) وفى الآية حذف مضاف ، وإضمار لما دلّ عليه المعنى لا اللفظ ، أى أن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤلا عنه ، وإنما قدّرنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها ، وإنما لم يقدر ضمير (كان) راجعاً لكل لئلا يخلو (مسؤلا) عن ضمير فيكون حينئذ مسندا إلى (عنه) كما توهّم بعضهم ، ويردّه أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما ، وأما (لَقَدْ أَحْصَاهُمْ) فجملة أجيب بها القَسَم ، وليست خبراً عن كل ، وضميرُها راجع لمَنْ ، لا لكل ، ومَنْ معناها الجمع .

فإن قُطِعَتْ عن الإضافة لفظاً ؛ فقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ نحو (كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) (فكلا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ) ومراعاة المعنى نحو (وكلٌّ كانوا ظالمين) والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة ؛ فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد ، ويكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع ، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما ، فالأول نحو (كل يعمل على شاكلته) (كلٌّ آمَنَ بالله) (كلٌّ قدْ عَلِمَ صلاَتَهُ وَتَسْبِيحَهُ) إذ التقدير كل أحد ، والثانى نحو (كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ) (كلٌّ فِي فلكٍ يَسْبَحُون) (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) (وكلٌّ كانوا ظالمين) أى كلهم .

مسألتان — الأولى ، قال البيانيون : إذا وقعت « كل » فى حيّزِ النفى كان النفى مُوَجَّهاً إلى الشمول خاصة ، وأفاد بمفهومه ثبوتَ الفعلِ لبعض الأفراد ، كقولك « ماجاء كلُّ القوم ، ولم آخذ كلَّ الدراهم ، وكل الدراهم لم آخذ » وقوله :

٣٣٠ — * مَا كلُّ رَأْيِ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشَدِ *

وقوله :

٣٣١ — ما كلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ [تَأْتِي الرِّيَاحُ بِمَا لاَ تَشْتَهِي السُّفُنُ]

وإن وقع النفيُ فى حيزها اقتضى السَّلْبَ عن كل فرد ، كقوله عليه الصلاة والسلام ـ لما قال له ذو اليدين : أنَسِيتَ أم قُصِرَتِ الصلاة ـ : « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ » وقول أبى النجم :

٣٣٢ ـ قَدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أصْنَعِ

[ص ٤٩٨ و ٦١١ و ٦٣٣]

وقد يُشْكِل على قولهم فى القِسْمِ الأول قولُه تعالى : ﴿ وَاللهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مختَالٍ فَخُورٍ ﴾ .

وقد صرح الشلوبين وابن مالك فى بيت أبى النجم بأنه لا فَرْقَ فى المعنى بين رَفْع كل ونَصْبه ، وردَّ الشلوبينُ على ابن أبى العافية إذ زعم أن بينهما فرقاً ، والحق ماقاله البيانيون ، والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يُعوَّل عليها عند عدم المعارِضِ ، وهو هنا موجود ؛ إذ دلَّ الدليلُ على تحريم الاختيال والفخر مطلقا .

الثانية ـ كل فى نحو ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقاً قَالُوا ﴾ منصوبة على الظرفية باتفاق ، وناصبها الفعلُ الذى هو جوابٌ فى المعنى مثل (قالوا) فى الآية ، وجاءتها الظرفية من جهة ما ؛ فإنها محتملة لوجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا مصدريا والجملة بعده صلة له ؛ فلا محل لها ، والأصل كل رزق ، ثم عَبَّر عن معنى المصدر بما والفعل ، ثم أنيبا عن الزمان ، أى كلَّ وقتِ رزقٍ ، كما أنيب عنه المصدرُ الصريحُ فى « جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ » .

والثانى : أن تكون اسما نكرة بمعنى وَقْتٍ ؛ فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت ، والجملة بعده فى موضع خفض على الصفة ؛ فتحتاج إلى تقدير عائد منها ، أى كل وقت رزقوا فيه .

ولهذا الوجه مُبْعد ، وهو ادِّعاء حذف الصفة وجوبا ، حيث لم يرد مُصَرَّحا به في شيء من أمثلة هذا التركيب ، ومن هنا ضعف قول أبي الحسن في نحو « أعْجَبَنِي ماقمت » : إن ما اسمٌ ، والأصل ماقمته ، أي القيام الذي قمته ، وقوله في « يا أيها الرجل » : إن أيًّا موصولة والمعنى يامَنْ هو الرجل ، فإن هذين العائدين لم يُلفَظ بهما قط ، وهو مُبْعِد عندي أيضاً لقول سيبويه في نحو « سِرْتُ طَوِيلا ، وضربت زيدا كثيرا » : إن طويلا وكثيرا حالان من ضمير المصدر محذوفا ، أي سِرْته وضربته ، أي السير والضرب ، لأن هذا العائد لم يتلفظ به قط .

فإن قلت : فقد قالوا « وَلاَ سِيَّمَا زَيْدٌ » بالرفع ، ولم يقولوا قط « ولاسيما هو زيد » .

قلت : هي كلمة واحدة شَذُّوا فيها بالتزام الحذف ، ويؤْنِسُكَ بذلك أن فيها شذوذين آخرين : إطلاقَ « ما » على الواحد ممن يعقل ، وحَذْفَ العائدِ المرفوع بالابتداء مع قِصَرِ الصلة .

وللوجه الأول مُقَربان : كثرة مجيء الماضي بعدها نحو (كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ) (كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ) (وَكَمْ مَرَّ عَلَيْهِ مَلَإٌ مِن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ) (وَإِنِّي كلما دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا) وأنَّ ما المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى ، فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى ، ولايجوز أن تكون شرطية مثلها في « مَا تَفْعَلْ أَفْعَلُ » لأمرين : أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم ، وأنها لاترد بمعنى الزمان على الأصح .

وإذا قلت : « كُلَّمَا اسْتَدْعَيْتُكَ فإن زُرْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ » فكل منصوبة أيضاً على الظرفية ، ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بحر المذكور في الجواب وليس العاملَ المذكورَ لوقوعه بعد الفاء وإن ، ولما أشكل ذلك على ابن عصفور

قال وقلده الأبدى : إن كلا فى ذلك مرفوعة بالابتداء ، وإن جملتى الشرط والجواب خبرها ، وإن الفاء دخلت فى الخبر كما دخلت فى نحو « كلُّ رَجُلٍ يأتينى فله درهم » وقدّرا فى الكلام حذف ضميرين ، أى كلما استدميتك فيه فإن زرتنى فعبدى حر بعده ؛ لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه .

قال أبو حيان : وقولهما مدفوع بأنه لم يسمع « كل » فى ذلك إلا منصوبة » ثم تلا الآيات المذكورة ، وأنشد قوله :

٣٣٣ — وَقَوْمِى كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ
مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى

وليس هذا مما البَحْثُ فيه ؛ لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل .

﴿ كِلاَ ، وكِلْتَا ﴾ : مفردان لفظا مُثَنّيَان معنًى ، مضافان أبدا لفظا ومعنًى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين ، إما بالحقيقة والتنصيص نحو ﴿ كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ ﴾ ونحو (أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا) وإما بالحقيقة والاشتراك نحو « كِلاَنَا » فإن « نا » مشتركة بين الاثنين والجماعة ، أو بالمجاز كقوله :

٣٣٤ — إنّ لِلخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

فإنّ « ذلك » حقيقةٌ فى الواحد ، وأشير بها إلى المثنى على معنى : وكلا ما ذكر » على حدها فى قوله تعالى : (لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ) وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله :

٣٣٥ — كِلاَ أَخِى وَخَلِيلِى وَاجِدِى عَضُدًا [وَسَاعِدًا عِنْدَ إِلْمَامِ المُلِمَّاتِ]

فإنه ضرورة نادرة ، وأجاز ابنُ الأنبارى إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو « كِلاَىَ وَكِلاكَ مُحْسِنَانِ » وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة نحو

« كِلاَ رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ مُحْسِنَانِ » فإن رجلين قد تخصَّصَا بوصفهما بالظرف ، وحكموا « كِلْتَا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدُهَا » أى تاركة للغزل .

ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا فى الإفراد نحو (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) ومراعاة معناهما ، وهو قليل ، وقد اجتمعا فى قوله :

٣٣٦ – كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ السَّيْرُ بَيْنَهُمَا
قَدْ أَقْلَعَا ، وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِ

وَمَثَّل أبو حيان لذلك بقول الأسْوَد بن يَعْفُر :

٣٣٧ – إنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلاَهُمَا يُوفِي الْمَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

وليس بمتعين ؛ لجواز كون « يرقبان » خبراً عن المنية والحتوف ، ويكون ما بينهما إما خبراً أول أو اعتراضاً ، ثم الصواب فى إنشاده « كلاهُمَا يُوفِي المخارم » ؛ إذ لا يقال إن المنية توفى نفسها .

وقد سئلتُ قديماً عن قول القائل « زيدٌ وعمرٌو كلاهما قائم ، أو كلاهما قائمان » أيهما الصواب ؟ فكتبت : إن قدِّر كلاهما توكيداً قيل : قائمان ؛ لأنه خبر عن زيد وعمرو ، وإن قدر مبتدأ فالوجهان ، والمختار الإفراد ، وعلى هذا فإذا قيل « إنَّ زَيْداً وَعَمْراً » فإن قيل « كليهما » قيل « قائمان » أو « كلاهما » فالوجهان ، ويتعين مراعاة اللفظ فى نحو « كلاهما محب لصاحبه » لأن معناه كل منهما ، وقوله :

٣٨٣ – كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ
وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

﴿ كيف ﴾ : ويقال فيها « كَىْ » كما يقال فى سَوْف : سَوْ ، قال :

كَىْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ قَتْلاَكُمُ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ ؟[٣٠١]

وهو اسم؛ لدخول الجار عليه بلا تأويل فى قولهم «عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الأَحْمِرَيْنِ»[1] ولإبدال الاسم الصريح منه نحو « كَيْفَ أَنْتَ ؟ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ ؟ » وللاخبار به مع مُبَاشرته الفعلَ فى نحو « كَيْفَ كُنْتَ ؟ » فبالإخبار به انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية .

وتستعمل على وجهين :

أحدهما : أن تكون شرطا : فتقتضى فعلين متفق اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو « كَيْفَ تصنع أصنع » ولا يجوز « كيف تجلس أذهب » باتفاق ، ولا « كيف تَجْلِسْ أَجْلِسْ » بالجزم عند البصريين إلا قُطْرُبا ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر ، وقيل : يجوز مطلقاً : وإليه ذهب قطْرُب والكوفيون ، وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما ، قالوا : ومن ورودها شرطا (ينفق كيف يشاء) (يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ) (فيبسطه فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشاء) وجوابها فى ذلك كله محذوف لدلالة ماقبلها ، وهذا يُشْكِل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها .

والثانى ، وهو الغالب فيها : أن تكون استفهاما ، إما حقيقيا نحو « كَيْفَ زَيْدٌ » أو غيره نحو (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ) الآية فإنه أخرج مُخْرَجَ التعجب.

وتقع خبراً قبل ما لا يَسْتغنى، نحو « كيف أَنْتَ » و « كيف كُنْتَ » ومنه « كيف ظَنَنْتَ زَيْدًا » و « كيف أعلمته فرسك » لأن ثانى مفعولَىْ ظن وثالث مفعولات أعلمَ خبرانِ فى الأصل ، وحالا قبل مايستغنى ، نحو « كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟ » أى على أى حالة جاء زيد ، وعندى أنها تأتى فى هذا النوع مفعولا مطلقاً أيضاً ، وأن منه (كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ) إذ المعنى أىّ فِعْلٍ فَعَلَ ربك ، ولا يتجه فيه أن

---

(١) الأحمران : الخمر واللحم ، والأحامرة : هما والخلوق .

يكون حالا من الفاعل ، ومثله (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ) أى فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون ، ثم حذف عاملها مؤخراً عنها وعن إذا ، كذا قيل ، والأظهر أن يقدر بين كيف وإذا ، وتقدر إذا ، خالية عن معنى الشرط ، وأما (كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ) فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا ، فكيف : حالٌ مِنْ عهد ، إما على أنْ يكون تامة أو ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث ، وجملة الشرط حالٌ من ضمير الجمع .

وعن سيبويه أن كيف ظرف ، وعن السيرافى والأخفش أنها اسمٌ غير ظرف ، وبَنَوْا[1] على هذا الخلاف أموراً :

أحدها : أن موضعها عند سيبويه نصب دائما ، وعندهما رفع مع المبتدأ ، ونصب مع غيره .

الثانى : أن تقديرها عند سيبويه : فى أى حال ، أو على أى حال ، وعندهما تقديرها فى نحو « كيف زيد » أصحيح زيد ، ونحوه ، وفى نحو « كيف جاء زيد » أراكبا جاء زيد ، ونحوه .

والثالث : أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال « على خير » ونحوه ، ولهذا قال رُؤْبة - وقد قيل له : كيف أصبحت - « خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ » أى على خير ، فحذف الجار وأبقى عمله ، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل : صحيح ، أوسقيم . وعندهما على العكس ، وقال ابن مالك ما معناه : لم يقل أحد إن كيف ظرف ، إذ ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تُفَسَّر بقولك على أى حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفاً ، لأنها فى تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليها مجازاً . اه . وهو حسن ، ويؤيده الإجماع على أنه يقال فى البدل : كيف أنت ؟ أصحيحٌ أم سقيم - بالرفع - ولا يبدل المرفوع من المنصوب .

(١) فى نسخة « ورتبوا على الخلاف » .

تنبيه — قوله تعالى ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ لا تكون كيف بدلا من الإبل ؛ لأن دخول الجار على كيف شاذ ، عَلَى أنه لم يسمع فى إلى ، بل فى على ، ولأن إلى متعلقة بما قبلها ؛ فيلزم أن يعمل فى الاستفهام فعل متقدم عليه ، ولأن الجملة التى بعدها تصير حينئذٍ غيرَ مرتبطةٍ ، وإنما هى منصوبة بما بعدها على الحال ، وفعل النظر مُعَلق ، وهى وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال ، والمعنى الى الإبل كيفيَّةِ خلقها ، ومثله ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ومثلهما فى إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قولُه :

٣٣٩ — إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

[ص ٤٢٦]

أى أشكو هاتين الحاجتين تعذُّرَ التقائهما :

مسألة — زعم قوم أن كيف تأتى عاطفة ، وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ، ذكره فى كتاب العلل ، ، وأنشد عليه :

٣٤٠ — إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَانَتْ قَنَاتُهُ

وَهَانَ عَلَى الأَدْنَى فَكَيْفَ الأَبَاعِدِ

وهذا خطأ ؛ لاقترانها بالفاء ، وإنما هى [هنا] اسم مرفوع المحل على الخبرية ، ثم يحتمل أن الأباعد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف ، أى فكيف حالُ الأباعِدِ ، فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جماز ﴿ وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ)[1] أو بتقدير : فكيف الهوانُ على الأباعد ، فحذف المبتدأ والجار ، أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم .

حرف اللام

﴿ اللام المفردة ﴾ ثلاثة أقسام : عاملة للجر ، وعاملة للجزم ، وغير عاملة .

---

(١) تقدير الآية على هذه القراءة : والله يريد ثواب الآخرة ، فحذف المضاف وبقى المضاف إليه على جره .

وليس فى القسمة أن تكون عاملة للنصب ، خلافاً للكوفيين ، وسيأتى .

فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر ، نحو لزيد ، ولعمرو ، إلا مع المستغاث المباشر لیا فمفتوحة نحو « یالله » وأما قراءة بعضهم (الحَمْدُ لُلّهِ) بضمها فهو عارض للاتباع ، ومفتوحة مع كل مُضْمَر نحو لَنَا ، ولَكُمْ ، ولَهُمْ ، إلا مع یاء المتكلم فمكسورة .

وإذا قيل « یالَكَ ، ویالِی » احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله ، وقد أجازهما ابن جنى فى قوله :

٣٤١ — فَیَاشَوْقُ مَا أَبْقَى ، وَیَالِی مِنَ النَّوَى

[وَیَادَمْعُ مَا أَجْرَى وَیَا قَلْبُ مَا أَصْبَى] [ص ٢١٩]

وأوجب ابن عصفور فى « یا لِی » أن يكون مستغاثا من أجله ، لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير یا أدعو لى ، وذلك غير جائز فى غير باب ظننت وفَقَدْتُ وعَدِمْت ، وهذا لازم له ، لا لابن جنى ، لما سأذكره بعدُ .

ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ (وما كَانَ اللهُ لَيُعَذِّبَهُمْ) وللام الجارة اثنان وعشرون معنى :

أحدها : الاستحقاق ، وهى الواقعة بين مَعْنًى وذاتٍ ، نحو (الحمد لله) والعزة لله ، والملك لله ، والأمر لله ، ونحو (ویل للمطففين) و (لهم فى الدنيا خِزْیٌ) ومنه « للكافرين النار » أى عذابها .

والثانى : الاختصاص[1] نحو « الجنة للمؤمنين ، وهذا الحصير للمسجد ، والمنبر للخطيب ، والسرج للدابة ، والقميص للعبد » ونحو (إن له أباً) (فإنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ) وقولك : هذا الشعر لحبيب ، وقولك : أدوم لك ما تدوم لى .

والثالث : الملك : نحو (لَهُ مَا فِی السَّمٰوَاتِ وَمَا فِی الأَرْضِ) وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ، ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها ،

(١) لام الاختصاص : هى الداخلة بين اسمين يدل كل منهما على الذات ، والداخلة عليه لا يملك الآخر ، وسواء أكان يملك غيره أم كان ممن لا يملك أصلا .

ويُرَجِّحُه أنَّ فيه تقليلا للاشتراك ، وأنه إذا قيل « هذا المال لزيدٍ والمسجد » لَزِمَ القولُ بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك ، لئلا يلزم استعمالُ المشترك فى معنييه دفعةً ، وأكثرهم يمنعه .

الرابع : التمليك ، نحو « وهبت لزيد ديناراً » .

الخامس : شبه التمليك ، نحو (جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا) .

السادس : التعليل ، كقوله :

٣٤٢ — وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي
[فَيَاعَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ]

وقوله تعالى (لإِيلَافِ قُرَيْشٍ) وتعلقها بفليعبدوا ، وقيل : بما قبله ، أى فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش ، ورُجِّح بأنهما فى مصحف أُبَيٍّ سورةٌ واحدةٌ ، وضعف بأن (جَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ) إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت ، وقيل : متعلقة بمحذوف تقديره اعجبوا ، وكقوله تعالى (وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيد) أى وإنه من أجل حب المال لبخيل ، وقراءة حمزة (وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لِمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَة) الآيَةَ ، أى لأجل إيتائى إياكم[1] بعضَ الكتاب والحكمة ثم لمجىء محمد صلى الله عليه وسلم مصدِّقًا لما معكم لتؤمنن به ، فما : مصدرية فيهما ، واللام تعليلية ، وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع فى الظرف ، كما قال الأعشى :

[رَضِيعَىْ لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا
بِأَسْحَمَ دَاجٍ] عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّق [٢٤٤]

ويجوز كون « ما » موصولا اسميا .

فإن قلت : فأين العائد فى (ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ) ؟

(١) فى نسخة « لأجل إيتائى إليكم » .

قلت : إن (مامعكم) هو نفس (ما آتيتكم) فكأنه قيل : مصدق له ؛ وقد يضعف هذا لقلته نحو قوله :

٣٤٣ — [فَيَارَبَّ أَنْتَ اللهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ]

وأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

[ص ٥٠٤ و ٥٤٦]

وقد يرجَّحُ بأن الثوانى يُتَسامح فيها كثيراً ، وأما قراءة الباقين [بالفتح] فاللام لام التَّوْطِئة ، وما شرطية ، أو اللام للابتداء ، وما : موصولة ، أى الذى آتيتكموه ، وهى مفعولة على الأول ، ومبتدأ على الثانى .

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائى (وجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا) بكسر اللام ، ومنها اللام الثانية فى نحو « يالَزَيْدٍ لِعَمْرٍو » وتعلقها بمحذوف، وهو فعلٌ من جملة مستقلة ،أى أدعوك لعمرو ، أواسمٌ هو حال من المنادى ،أى مَدْعُوًّا لعمرو ، قولان ، ولم يَطَّلع ابن عصفور على الثانى فنقل الإجماع على الأول .

ومنها اللام الداخلة لفظاً على المضارع فى نحو (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) وانتصابُ الفعل بعدها بأنْ مضمرةً بعينها وفاقا للجمهور ، لا بأنْ مضمرةً أو بكى المصدرية مضمرة خلافا للسيرافى وابن كَيْسَان ، ولا باللام بطريق الأصالة خلافا لأكثر الكوفيين ،ولا بها لنيابتها عن أنْ خلافا لثعلب ،ولك إظهار أنْ ؛ فتقول « جِئْتُكَ لأنْ تُكْرِمَنِي » بل قد يجب ، وذلك إذا اقترن الفعلُ بلا نحو (لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ) ؛ لئلاَّ يحصل الثقل بالتقاء المثلين .

فرع — أجاز أبو الحسن أن يُتَلَقَّى القَسَم بلام كى ، وجعل منه (يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ) فقال:المعنى لَيُرْضُنَّكم ، قال أبو على:وهذا عندى أولى من أن يكون متعلقاً بيحلفون والمقسم عليه محذوف ، وأنشد أبو الحسن :

٣٤٤ — إِذَا قلتُ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حَلْفَةً

لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا [ص ٤٠٩]

والجماعة يأبون هذا ؛ لأن القسم إنما يجاب بالجملة ، ويروون البيت لَتُغْنِيَنَّ بفتح اللام ، ونون التوكيد ، وذلك على لغة فزارة فى حذف آخر الفعل لأجل النون إن كان ياء تلى كسرة كقوله :

٣٤٥ — وَابْكِنَّ عَيْشاً تَقَضَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ
[طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ]

وقدروا الجوابَ محذوفا واللامَ متعلقةً به ، أى ليكونن كذا ليرضوكم ، ولتشربَنَّ لتغنىَ عنى .

السابع: توكيد النفى ، وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقةً بما كان أو بلم يكن ناقصتَيْنِ مسندتين لما أسند إليه الفعلُ المقرونُ باللام ، نحو (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ) (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجَحْد أى النفى ، قال النحاس : والصوابُ تسميتها لام النفى ؛ لأن الجَحْد فى اللغة إنكار ماتعرفه ، لامطلق الإنكار ، اه .

ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل « ما كان ليفعل » ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفى ، كما أدخلت الباء فى « مازيد بقائم » لذلك ، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد ، غير جار ، ولكنه ناصب ، ولو كان جاراً لم يتعلق عندهم بشىء لزيادته ، فكيف به وهو غير جار ؟ ووجهُهُ عند البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل ، ونَفْىُ القصد أبلَغُ من نفيه ، ولهذا كان قوله :

٣٤٦ — يا عَاذِلاَتِى لاَ تُرِدْنَ مَلاَمَتِى
إِنَّ الْعَوَاذِلَ لَسْنَ لِى بِأَمِيرِ

أبلَغَ من « لا تَلُمْنِى » لأنه نهى عن السبب ، وعلى هذا فهى عندهم حرف جر مُعَدٍّ متعلق بخبر كان المحذوف ، والنصب بأنْ مضمرةً وجوباً .

وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ)

فى قراءة غير الكسائى بكسر اللام الأولى وفتح الثانية أنها لام الجحود[1] .

وفيه نظر ؛ لأن النافى على هذا غير ما ولم ، ولاختلاف فاعلى كان وتزول» والذى يظهر لى أنها لام كَىْ ، وأنّ إنْ شرطية ، أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه ، وإن كان مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة فى عظمها بالجبال ، كما تقول : أنا أشجع من فلان وإنْ كان مُعَدًّا للنوازل .

وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله :

٣٤٧ — فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِى
مُقَاوَمَةً ، وَلا فَرْدٌ لِفَرْدِ

أى فما كان جمع ، وقول أبى الدرداء رضى الله عنه فى الركعتين بعد العصر « ما أنا لأَدَعَهُمَا » .

والثامن : موافقة إلى ، نحو قوله تعالى (بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا) (كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُسَمًّى) (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ) .

والتاسع : موافقة «على» فى الاستعلاء الحقيقى نحو (وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ) (دَعَانَا لِجَنْبِهِ) (وَتَلَهُ لِلْجَبِينِ) وقوله :

٣٤٨ — [ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسِّنَانِ قَمِيصَهُ]
فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

والمجازى نحو (وإن أَسَأْتُمْ فَلَهَا) ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله تعالى عنها « اشْتَرِطِى لَهُمُ الْوَلَاءَ » وقال النحاس : المعنى من أجلهم ، قال : ولا نعرف فى العربية لهم بمعنى عليهم .

والعاشر : موافقة «فى» نحو (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (لَا يُجَلِّيهَا

(١) « أنها لام الجحود » فى تأويل مصدر مفعول زعم .

لِوَقْتِهَا إلا هُوَ) وقولهم « مَضَى لسبيله » قيل: ومنه (يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي) أى فى حياتى ، وقيل : للتعليل ، أى لأجل حياتى فى الآخرة .

والحادى عشر :أن تكون بمعنى « عند» كقولهم « كَتَبْتُهُ لخمسٍ خَلَوْنَ » وجعل منه ابن جنى قراءة الجحدرى (بلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ) بكسر اللام وتخفيف الميم .

والثانى عشر : موافقة « بعد » نحو (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ) وفى الحديث « صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ ، وأَفْطِرُوا لِرُؤْيته » وقال :

٣٤٩ — فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّى وَمَالِكاً لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا

والثالث عشر ؛ موافقة « مع » ، قاله بعضهم ، وأنشد عليه هذا البيت[1]

والرابع عشر : موافقة « من » نحو « سمعت له صُرَاخاً » وقول جرير :

٣٥٠ — لَنَا الْفَضْلُ فِى الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

والخامس عشر : التبليغ ، وهى الجارة لاسم السامع لقولٍ أو مافى معناه ، نحو « قلت له ، وأذِنْتُ له ، وفَسَّرْتُ له » .

والسادس عشر : موافقة عَنْ، نحو قوله تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ) قاله ابن الحاجب ، وقال ابن مالك وغيره : هى لام التعليل ، وقيل : لام التبليغ والْتَفَتَ عن الخطاب إلى الغيبة ، أو يكون اسم المقول لهم محذوفا ، أى قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى . وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويلُ على بعض ماذكرناه ، نحو (قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا) (وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِى أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا) وقوله :

---

(١) يريد بيت متمم بن نويرة الذى هو الشاهد رقم ٣٤٩ .

٣٥١ — كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا
حَسَداً وَبُغْضاً : إِنَّهُ لَدَمِيمُ(١)

السابع عشر : الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ولام المآل ، نحو (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً) وقوله :

٣٥٢ — فَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا
كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ

وقوله :

٣٥٣ — فَإِنْ يَكُنِ لِلْمَوْتُ أَفْنَاهُمُ فَلِلْمَوْتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَهْ

ويحتمله (رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ) ويحتمل أنها لام الدعاء ؛ فيكون الفعل مجزوما لا منصوبا ، ومثله فى الدعاء (وَلاَ تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلاَّ ضَلاَلاً) ويؤيده أن فى آخر الآية (رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ واشدد عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُوا) .

وأنكر البصريون ومَنْ تابعهم لامَ العاقبة ، قال الزمخشرى : والتحقيق أنها لام العلة ، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة ، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحَزَناً ، بل المحبة والتبنى ، غير أن ذلك لما كان نتيجةَ التقاطهم له وثمرتَه شُبِّه الداعى الذى يُفْعَلُ الفعلُ لأجله ؛ فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسَد لمن يشبه الأسد .

الثامن عشر : القَسَم والتعجب معا ، وتختص باسم الله تعالى كقوله :

٣٥٤ — لِلّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ [بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ]

التاسع عشر : التعجب المجرد عن القَسَم ، وتستعمل فى النداء كقولهم « يا لَلْمَاءِ » و « يا لَلْعُشْبِ » إذا تعجبوا من كثرتهما ، وقوله :

(١) الأفضل فى الرواية « لدميم » أن تكون بالدال المهملة ، أى مطلى بالدمام .

٣٥٥ — فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ
بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وقولهم « يالكَ رَجُلاً عالما » وفى غيره كقولهم « للهِ دَرُّهِ فارسا ، ولله أنتَ » وقوله :

٣٥٦ — شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ
فَلِلَّهِ هٰذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

المتمم عشرين : التعدية ، ذكره ابن مالك فى الكافية ، ومَثَّل له فى شرحها بقوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا) وفى الخلاصة ، ومَثَّل له ابنه بالآية وبقولك « قلت له أفعَلْ كذا » ولم يذكره فى التسهيل ولا فى شرحه ، بل فى شرحه أن اللام فى الآية لشبه التمليك ، وأنها فى المثال للتبليغ ، والأولى عندى أن يمثل للتعدية بنحو « ماأضْرَبَ زيْداً لِعَمْرٍو ، وما أحَبَّهُ لبكر » .

الحادى والعشرون : التوكيد ، وهى اللام الزائدة ، وهى أنواع :

منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدِّى ومفعولِه كقوله :

٣٥٧ — وَمَنْ يَكُ ذا عَظْمٍ صَلِيبٍ رَجَا بِهِ
لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ فالدهر كاسِرُهْ

وقوله :

٣٥٨ — وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ
مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَـاهَدِ

وليس منه (رَدِفَ لَكُم) خلافا للمبرد ومَنْ وافقه ، بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ) .

واختلف فى اللام من نحو (يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكم) (وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) وقول الشاعر :

٣٥٩ — أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَها ؛ فَكَأَنَّما
تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

فقيل : زائدة ، وقيل : للتعليل ، ثم اختلف هؤلاء ، فقيل : المفعول محذوف ، أى يريد الله التبيين ليبيِّن لكم ويهديكم : أى ليجمع لكم بين الأمرين ، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم ، وأريد السلو لأنسى ، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : الفعل فى ذلك كله مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء ، واللام وما بعدها خبر ، أى إرادةُ الله للتبيين ، وأمرُنا للاسلام ، وعلى هذا فلا مفعول للفعل .

ومنها اللام المسماة بالمُقْحَمَة ، وهى المعترضة بين المتضايفين ، وذلك فى قولهم « يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ » والأصلُ يا بؤسَ الحرب ، فأقحمت تقوية للاختصاص ، قال :

٣٦٠ — يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف ؟ قولان ، أرْجَحُهما الأول ، لأن اللام أقرب ، ولأن الجار لا يعلَّق .

ومن ذلك قولهم « لاَ أَبَا لِزَيْدٍ ، ولاأَخَا لَه ، ولا غُلاَمَ لَه » على قول سيبويه إن اسم لامضاف لما بعد اللام ، وأما على قول مَنْ جَعَلَ اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف ، وعلى قول من جعلهما خبراً وجعل أبا وأخا على لغة من قال :

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا [قَدْ بَلَغَا فى المجد غَايَتَاهَا] [٥٠]

وقولهم « مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ » وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله :

٣٦١ – * بيضُكِ ثِنْتَا وبيضى مِائَتَا[1] *

فاللامُ للاختصاص ، وهى متعلقة باستقرار محذوف .

ومنها اللام المسماة لام التقوية ، وهى المَزِيدة لتقوية عامل ضَعُفَ : إما بتأخُّره نحو (هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) ونحو (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) أو بكونه فَرْعًا فى العمل نحو (مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ) (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد) (نَزَّاعَةً لِلشَّوَى) ونحو : ضَرْبى لزيدٍ حسن ، وأنا ضارب لعمرو ، قيل : ومنه (إِنَّ هٰذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ) وقوله :

٣٦٢ – إِذَا مَا صَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمِسِى لَهُ
أَكِيلاً ، فَإِنِّى لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدِى

وفيه نظر ؛ لأن عدواً وأكيلا – وإن كانا بمعنى مُعادٍ ومؤاكل – لا ينصبان المفعول ، لأنهما موضوعان للثبوت ، وليسا مُجارِيَيْنِ للفعل فى التحرك والسكون ، ولا مُحَوَّلَانِ عما هو مُجارٍ له ، لأن التحويل إنما هو ثابت فى الصيغ التى يراد بها المبالغة ، وإنما اللام فى البيت للتعليل ، وهى متعلقة بالْتَمِسِى ، وفى الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو ، وهى للاختصاص .

وقد اجتمع التأخر والفرعية فى (وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ) وأما قوله تعالى (نذيراً للبشر) فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) وإن كان بمعنى الإنذار فاللام مثلها فى « سَقْيًا لِزَيْدٍ » وسيأتى .

قال ابن مالك : ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدّى لاثنين ، لأنها إن زيدت فى مفعوليه فلا يتعدّى فعل إلى اثنين بحرف واحد ، وإن زيدت فى أحدهما لزم ترجيحٌ من غير مرجح ، وهذا الأخير ممنوع ، لأنه إذا تقدم أحدُهما دون الآخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك ، وقد قال الفارسى فى قراءة من قرأ (ولكل

(١) كذا فى جميع الأصول ، ولا يتم وزن الرجز إلا أن يكون * بيضك ثنتان وبيضى مائتا * بثبوت النون فى (ثنتان) وحذفها فى (مائتا)

وجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا) بإضافة كل : إنه من هذا ، وإن المعنى الله مُوَلٍّ كلَّ ذى وجهة وجهته ، والضمير على هذا للتولية ، وإنما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغنى عن حذف ذى ووجهته لئلا يتعدَّى العامل إلى الضمير وظاهره معاً ؛ ولهذا قالوا فى الهاء من قوله :

٣٦٣ — هٰـذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ
يُقَطِّعُ اللَّيْـلَ تَسْبِيحاً وقُرْآنَا

إن الهاء مفعول مُطْلَق لا ضمير القرآن ، وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما فى قول لَبِيْلٰى :

٣٦٤ — أَحَجَّاجُ لاَ تُعْطِى الْعُصَاةَ مُنَاهُمُ
ولاَ اللهُ يُعْطِى لِلْعُصَاةِ مُنَاهَـا

وهو شاذ ، لقوة العامل .

ومنها لام المستغاث عند المبرد ، واختاره ابن خروف ، بدليل صحة إسقاطها ، وقال جماعة : غير زائدة ، ثم اختلفوا ؛ فقال ابن جنى : متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ، وردَّ بأن معنى الحرف لا يعمل فى المجرور ، وفيه نظر ؛ لأنه قد عمل فى الحال نحو قوله :

٣٦٥ — كأنَّ قُلُوبَ الطير رَطْباً ويابساً لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالى

[ص ٣٩٢ و ٤٣٩]

وقال الأكثرون : متعلقة بفعل النداء المحذوف ، واختاره ابن الضائع وابن عصفور ، ونَسَبَاه لسيبويه ، واعترض بأنه متعدّ بنفسه ، فأجاب ابن أبى الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء فى نحو « يازيد » والتعجب فى نحو « ياللدواهى » وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوى تعديه باللام ، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان ، وفيه نظر ؛ لأن اللام المقوية زائدة كما تقدم ، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة .

فإن قلت : وأيضاً فإن اللام لا تدخل فى نحو « زَيْداً ضربته » مع أن الناصب ملتزمُ الحذف .

قلت : لما ذكر فى اللفظ ما هو عِوَض منه كان بمنزلة مالم يحذف :

فإن قلت : وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء .

قلت : إنما هو كالعوض ، ولو كان عوضاً البتة لم يجز حَذْفُه [1] ، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف ، فلم يُنَزَّلْ منزلته من كل وجه

وزعم الكوفيون أن اللام فى المستغاث بقيةُ اسمٍ وهو آل ، والأصل يا آل زيد ، ثم حذفت همزة آل للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، واستدلُّوا بقوله :

٣٦٦ — فَخَيْر نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ

إِذَا الدَّاعى الْمُثَوِّبُ قَالَ يَالا [ص ٤٤٥]

فإن الجار لا يقتصر عليه ، وأجيب بأن الأصل : ياقوم لافرار ، أولا نَفِرُّ ، فحذف ما بعد لا النافية ، أو الأصل يالَفُلاَن ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال « ألاَتَا » فيقال « ألاَفَا » يريدون : ألا تفعلون ، وألا فافعلوا .

تنبيه — إذا قيل « يالَزَيْدٍ » بفتح اللام فهو مستغاث ، فإن كسرت فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف ، افإن قيل « يَالَكَ » احتمل الوجهين ، فإن قيل « يَالِى » فكذلك عند ابن جنى ، أجازهما فى قوله :

فَيَاشَوْقُ مَا أَبْقَى ، وَيَالِى مِنَ النَّوى

وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى ، وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى [٣٤١]

وقال ابن عصفور : الصواب أنه مستغاث لأجله ، لأن لامَ المستغاث متعلقة بأدعو

(١) يريد لو كان حرف النداء عوضاً من الفعل قطعا لم يكن ليجوز حذف حرف النداء ؛ لأن الفعل محذوف ، فيكون حذفه أيضاً من باب حذف العوض والمعوض منه .

فيلزم تعدِّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وهذا لا يلزم ابنَ جنى ؛ لأنه يرى تعلق اللام بيا كما تقدم ، وبالا تتحمَّلُ ضميراً كما لا تتحمله ها إذا عملت فى الحال فى نحو (وَهٰذَا بَعْلِي شَيْخاً) نعم هو لازم لابن عصفور ، لقوله فى « يالزيد لعمرو » إن لام لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره أدعوك لعمرو ، وينبغى له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش إن تعلُّقَها باسم محذوف تقديره مَدْعُوًّا لعمرو ، وإنما أدّعيا وجوب التقدير لأن العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين ، وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفان معنى نحو « وهبْتُ لَكَ دِينَاراً لتَرْضَى » .

تنبيه — زادوا اللام فى بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم ، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى (تَبْغُونَهَا عِوَجاً) وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ) (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) وقالوا « وَهَبْتُكَ دِينارا ، و صِدْتُكَ ظَبْيا ، وَجَنَيْتُكَ ثَمَرَةً » قال :

ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً [وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ] [٧١]

وقال :

٣٦٧ — فتَوَلَّى غُلامُهُمْ ثُمَّ نَادَى : أَ ظَلِيمًا أَصِيدُكُمْ أَمْ حِمَارَا

وقال :

٣٦٨ — إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فأَنْصِتُوهَا [فإنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ]

فى رواية جماعة ، والمشهور « فَصَدِّقُوهَا » .

الثانى والعشرون : التبيين ، ولم يُوَفوهَا حقها من الشرح ، وأقول : هى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما تُبَيِّنُ المفعولَ من الفاعل ، وهذه تتعلق بمذكور ، وضابطُها : أن تقع

بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مُفْهِمين حبًّا أو بغضًا ، تقول « ما أَحَبَّنِي لِزَيْدٍ وما أَبْغَضَنِي » فإن قلت « لفلان » فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما ، وإن قلت « إلى فلان » فالأمر بالعكس ، هذا شرح ما قاله ابن مالك ، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى فى معانى « إلى » أيضا لما بينا ، وقد مضى فى موضعه .

الثانى والثالث : ما يُبَيِّن فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ، وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ، ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها ، أو معلوم لكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له ، واللام فى ذلك كله متعلقة بمحذوف .

مثال المبينة للمفعولية « سَقْيًا لزيد ، وجَدْعًا له » فهذه اللامُ ليست متعلقة بالمصدرين ، ولا بفعليهما المقدَّرين ؛ لأنهما متعديان ، ولاهى مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قُدِّر أنه المصدر أو بالتزام الحذف إن قُدِّر أنه الفعل ؛ لأن لام التقوية صالحة للسقوط ، وهذه لاتسقط ، لا يقال « سَقْيًا زيدا » ولا « جَدْعًا إياه » خلافا لابن الحاجب ذكره فى شرح المفصل ، ولاهى ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار ؛ لأن الفعل لا يُوصَفُ فكذا ما أقيم مُقَامه ، وإنما هى لام مُبَيِّنة للمدعُوِّ له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوما ، وليس تقديرُ المحذوف «أعنى» كما زعم ابن عصفور ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، بل التقدير : إرادتى لزيد .

وينبنى على أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر أنه لا يجوز فى « زَيْدٌ سَقْيًا له » أن ينصب زيد بعامل محذوف على شريطة التفسير ، ولو قلنا إن المصدر الحالّ محل فعل دون حرف مصدرى يجوز تقديم معموله عليه ؛ فتقول « زيداً ضَرْبًا » لأن الضمير فى المثال ليس معمولا له ، ولاهو من جملته ، وأما تجويز بعضهم فى قوله تعالى (الَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لهم) كونَ الذين فى موضع نصب على الاشتغال فوهمٌ .

وقال ابن مالك فى شرح باب النعت من كتاب التسهيل : اللام فى « سَقْيًا لك »

متعلقة بالمصدر ، وهى للتبيين ، وفى هذا تَهافت ، لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين .

ومثالُ المبينة للفاعلية « تَبًّا لزيد ، ووَيحا له » فإنهما فى معنى خَسِرَ وهَلَكَ ، فإن رفعتهما بالابتداء ؛ فاللام ومجرورها خبر ، ومحلُّهما الرفع ، ولاتبيين ؛ لعدم تمام الكلام[1] .

فإن قلت « تَبًّا له ووَيْحٌ » فنصبت الأول ورفعت الثانى لم يجز ، لتخالف الدليل والمدلول عليه ، إذ اللام فى الأول للتبيين ، واللام المحذوفة لغيره .

واختلف فى قوله تعالى : (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ)(هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) فقيل : اللام زائدة ، و « ما » فاعل ، وقيل : الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج فاللام للتبيين ، وقيل : هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر .

وأما قوله تعالى : (وقَالَتْ هَيْتَ لَكَ) فيمن قرأ بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، فهيت : اسمُ فعلٍ ، ثم قيل : مسماه فعل ماض أى تهيأت ، فاللام متعلقة به كما تتعلق بمُسَمَّاه لو صرح به ، وقيل: مسماه فعل أمر بمعنى أقبل أو تعال ؛ فاللام للتبيين ، أى إرادتى لك ، أو أقول لك،وأمامَنْ قرأ (هِئْتُ) مثل جِئْتُ فهو فعل بمعنى تهيأت ، واللام متعلقة به ، وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل ،ومعنى تهيئه تيسر انفرادها به ، لأنه قصدها ، بدليل (وراودته) فلا وجه لإنكار الفارسى هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها ، ويحتمل أنها أصل قراءة هشام (هِيتَ) بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء ، وتكون على إبدال الهمزة .

تنبيه — الظاهر أن « لها » من قول المتنبي:

٣٦٩ — لَوْلَا مُفَارَقَةُ الْأَحْبَابِ مَا وَجَدَتْ لَهَا الْمَنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلًا

(١) المراد أن الكلام لم يتم قبل اللام .

جار ومجرور متعلق بوَجَدَتْ ، لكن فيه تَعَدِّى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك « ضربه زيد » وذلك ممتنع ، فينبغى أن يقدر صفة فى الأصل لسُبُلا فلما قدِّمَ عليه صار حالا منه ، كما أن قوله « إلى أرواحنا » كذلك ، إذ المعنى سُبُلا مسلوكة إلى أرواحنا ، ولك فى « لها » وجه غريب ، وهو أن تقدره جمعا للهَاة كحَصَاة وحَصًى ، ويكون « لها » فاعلا بوجدت ، والمنايا مضافا إليه ، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعارة ، شبهت بشىء يبتلع الناس ، ويكون أقام اللَّهَا مقام الأفواه لمجاورة اللهوات للفم .

وأما اللام العاملة للجزم فهى اللام الموضوعة للطلب ، وحركتها الكسر ، وسُلَيم تفتحها ، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها ، نحو (فَلْيَسْتَجِيبُوا لِى وَلْيُؤْمِنُوا بِى) وقد تسكن بعد ثُمَّ نحو (ثم لْيَقْضُوا) فى قراءة الكوفيين وقالون والبزى ، وفى ذلك رد على من قال : إنه خاص بالشعر .

ولافرق فى اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمرا ، نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ) أو دعاء نحو (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) أو التماسا كقولك لمن يساويك « لِيَعْمَلْ فُلَانٌ كَذَا » إذا لم ترد الاستعلاء عليه ، وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره ، كالتى يراد بها ويصحوبها الخبر نحو(مَنْ كَانَ فِى الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمٰنُ مَدًّا) (اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) أى فيمد ونحمل ، أو التهديد نحو (وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ) وهذا هو معنى الأمر فى (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) وأما (لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا) فيحتمل اللامان منه التعليلَ ، فيكون ما بعدهما منصوبا ، والتهديدَ فيكون مجزوما ، ويتعين الثانى فى اللام الثانية فى قراءة مَنْ سكنها ، فيترجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك ، ويؤيده أن بعدها (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ) وأما (وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنْجِيلِ) فيمن قرأ بسكون اللام فهى لام الطلب ، لأنه يقرأ بسكون الميم ، ومن كسر اللام - وهو حمزة - فهى لام

التعليل ، لأنه بفتح الميم ، وهذا التعليل إما معطوف على تعليل آخر مُتَصَيَّدٌ من المعنى لأن قوله تعالى : (وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ) معناه وآتيناه الإنجيل للهدى والنور ، ومثله (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ وَحِفْظًا) لأن المعنى إنا خلقنا الكواكب فى السماء زينة وحفظا ، وإما متعلق بفعل مقدر مؤخَّر ، أى ليحكم أهلُ الإنجيل بما أنزل الله أنزله ، ومثله (وَخَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ) أى وللجزاء خلقهما ، وقوله سبحانه : (وَكَذَلِكَ نُرِى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ) أى وأرَيْنَاهُ ذلك ، وقوله تعالى : (هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ) أى وخلقناه من غير أب .

وإذا كان مرفوعُ فعلِ الطلبِ فاعلا مخاطبا استغنى عن اللام بصيغة افْعَلْ غالبا ، نحو قُمْ واقْعُدْ ، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية ، نحو « لِتَعُنْ بحاجتى » أو الخطاب نحو « لِيَقُمْ زَيْدٌ » أو كلاهما نحو « لِيُعِنْ زَيْدٌ بحاجتى » ودخولُ اللام على فعل المتكلم قليلٌ ، سواء أكان المتكلم مفردا ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قومُوا فَلْأُصَلِّ لكم » أو معه غيره كقوله تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) وأقلُّ منه دخولُها فى فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) وفى الحديث « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ » .

وقد تحذف اللام فى الشعر ويبقى عملُها كقوله :

٣٧٠ — فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّى بَقَائِى وَمُدَّتِى
وَلٰكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

وقوله :

٣٧١ — مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَىْءٍ تَبَالَا [ص ٦٤١]

أى لِيَكُنْ ولْتَفْدِ ، والتِّبال : الوَبال ، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل تَقْوَى .

ومنع المبرد حَذْفَ اللام وإبقاء عملها حتى فى الشعر ، وقال فى البيت الثانى : إنه لا يُعرَف قائله ، مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو « يَغْفِرُ اللهُ لَكَ » و « يَرْحَمُكَ اللهُ » وحذفت الياء تخفيفاً ، واجتزىء عنها بالكسرة كقوله :

٣٧٢ — [فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ]

دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا

قال : وأما قولُه :

٣٧٣ — عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِي

لَكِ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

فهو على قُبْحِه جائز ؛ لأنه عَطْفٌ على المعنى إذ اخمشى ولْتَخْمِشِي بمعنى واحد .

وهذا الذى منعه المبرد فى الشعر أجازه الكسائى فى الكلام ، لكن بشرط تقدُّم قُلْ ، وجعل منه (قلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) أى ليقيموها ، ووافقَه ابن مالك فى شرح الكافية ، وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله :

٣٧٤ — قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا

تِأْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا[1]

أى لتأذن ، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة ، قال : وليس الحذف بضرورة لتمكُّنِهِ من أن يقول : إيذن ، اهـ .

قيل : وهذا تخلص من ضرورة لضرورة وهى إثبات همزة الوصل فى الوصل ، وليس كذلك ؛ لأنهما بيتان لا بيت مُصَرَّع ؛ فالهمزة فى أول البيت لا فى حَشْوه ، بخلافها فى نحو قوله :

(١) كسر ماقبل الهمزة الساكنة يجيز قلبها ياء ، ولذلك يقع فى بعض الأصول « تيذن » وليس ذلك بواجب مالم يكن المكسور همزة أخرى نحو إيمان وإيذن .

٣٧٥ — لا نَسَبَ الْيَـــوْمَ وَلا خُلَّةَ
اِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِـعِ [ص ٦٠٠]

والجمهورُ على أن الجزم فى الآية مثلُه فى قولك « ائتنى أُكْرِمْكَ » . وقد اختلف فى ذلك على ثلاثة أقوال :

أحدها للخليل وسيبويه ، أنه بنفس الطَّلَبِ ، لما تضمنه من معنى إن الشرطية كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك .

والثانى للسيرافى والفارسى ، أنه بالطلب لنيابته مَنَابَ الجازم الذى هو الشرط المقدر ، كما أن النصب بضَرْبًا فى قولك « ضَرْبًا زَيْدًا » لنيابته عن اضْرِبْ ، لا لتضمنه معناه .

والثالث للجمهور ، أنه بشرطٍ مُقَدَّر بعد الطلب .

وهذا أرْجَحُ من الأول ؛ لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا فى أنهما خلاف الأصل ، لكن فى التضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف ، وأيضاً إن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير .

ومن الثانى ؛ لأن نائب الشىء يؤدِّى معناه ، والطلبُ لا يؤدِّى معنى الشرط .

وأبطل ابنُ مالك بالآية أن يكون الجزمُ فى جواب شرط مقدر ، لأن تقديره يستلزم أن لا يتخلف أحَدٌ من المقول له ذلك عن الامتثال ، ولكن التخلف واقع[1] .

وأجاب ابنُه بأن الحكم مُسْنَد إليهم على سبيل الإجمال ، لا إلى كل فرد ؛ فيحتمل أن الأصل يُقِمْ أكثرهم ، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل ، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً ، بل المخلِصِينَ منهم ، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها .

(١) الآية هى قوله تعالى (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا) والجزم على الوجه الذى رده ابن مالك يقتضى أن تقدير الكلام : إن تقل لهم ذلك يقيموا الصلاة .

وقال المبرد : التقدير قل لهم أقيموا يقيموا ، والجزم فى جواب أقيموا المقدر ، لا فى جواب قل.

ويردُّه أن الجواب لابد أن يخالف الجواب : إما فى الفعل والفاعل نحو « ائتنى أُكرِمْكَ » أو فى الفعل نحو « أسْلِمْ تَدْخُلِ الجنة » أو فى الفاعل نحو « قُمْ أُقُمْ » ولا يجوز أن يتوافقا فيهما ، وأيضاً فإن الأمر المقدَّر للمُوَاجهة ، ويقيموا للغيبة[1]

وقيل : يقيموا مبنى ؛ لحلوله محل أقيموا وهو مبنى ، وليس بشىء .

وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حُذِفَتْ حذفاً مستمراً فى نحو قم واقعد ، وأن الأصل لِتَقُمْ ولْتَقْعُدْ فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حَرْفُ المضارعة.

وبقولهم أقول : لأن الأمر معنًى حَقُّه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى ولم يُدَلَّ عليه إلا بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمراً أو خبراً خارجٌ عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

٣٧٦ — لِتَقُمْ أنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ
[كَيْ لِتَقْضِى حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا] [ص ٥٥٢]

وكقراءة جماعة (فبذلك فلْتَفْرَحُوا) وفى الحديث « لِتَأْخُذوا مَصَافَّكم » ولأنك تقول : اغْزُ واخْشَ وارْمِ ، وَاضْرِبا واضْرِبُوا واضْرِبى ، كما تقول فى الجزم ، ولأن البناء لم يُعهد كونُه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة من الزمان كبعت وأقسمت وقبلت ، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجرُّدَها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو قُمْ ، لأنه ليس له حالة غير هذه ، وحينئذ فتشكل فعليَّتُهُ ، فإذا أُدعى أن أصله « لتقم » كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل .

---

(١) الأمر المقدر هو أقيموا ، وهو للمواجهة كما هو ظاهر ، والجواب المذكور هو يقيموا ، وهو للغيبة ، ولا يصلح أن يكون جوابا لذلك المقدر ؛ إذ لو أريد جوابه لقيل تقيموا ، إذ لا تجاب المواجهة بالغيبة والفاعل واحد .

وأما اللام غير العاملة فسبع :

إحداها: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيدُ مضمون الجملة، ولهذا زَحْلَقُوها في باب إنَّ عن صَدْر الجملة كراهِيَةَ ابتداء الكلام بمؤكدين ، وتخليصُ المضارع للحال ، كذا قال الأكثرون ، واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى : (وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القيامَةِ) (إنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ) فإن الذهاب كان مستقبلا ، فلو كان الحزن حالا لزم تقدُّمُ الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثرُهُ ، والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة ، فنزل منزلة الحاضر المشاهد، وأن التقدير قَصْدُ أن تذهبوا ، والقصد حال ، وتقديرُ أبي حيان قصْدُكم أن تذهبوا وردُّوهُ بأنه يقتضي حذف الفاعل ، لأن (أن تذْهَبُوا) على تقديره منصوب .

وتدخل باتفاق في موضعين ، أحدهما : المبتدأ نحو (لأنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً) والثاني بعد إنَّ ، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم ، نحو (انَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعاءِ) والمضارع لشبهه به نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) والظرف نحو (وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ) وعلى ثلاثة باختلافٍ ، أحدها : الماضي الجامد نحو « إنَّ زَيْدًا لَعَسَى أَنْ يَقُومَ » أو « لَنِعْمَ الرجل » قاله أبو الحسن ، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم ، وخالفه الجمهور ، والثاني : الماضي المقرون بقد ، قاله الجمهور ، ووجهه أن قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم ، وخالفَ في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني ، وقالا : إذا قيل « إنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ » فهو جوابُ لِقَسَمٍ مقدر ، والثالث : الماضي المتصرف المجرد من قد ، أجازه الكسائي وهشام على إضمار قد ، ومنعه الجمهور ، وقالوا : إنما هذه لام القسم ، فمتى تقدَّمَ فعلُ القلب فتحت همزة أن كـ « علمت أنَّ زَيْدًا لَقَامَ » والصواب عندها الكسر .

واختلف في دخولها في غير باب إن على شيئين: أحدهما خبر المبتدأ المتقدم نحو « لَقَائِمٌ زَيْدٌ » فمقتضى كلام جماعة [من النحويين] الجواز ، و [إن كان] في أمالي ابن الحاجب : لام الابتداء يجب معها المبتدأ ، الثاني : الفعلي نحو « لَيَقُومُ زيد » فأجاز

ذلك ابن مالك والمالقى وغيرهما ، زاد المالقى « الماضى الجامد » نحو (لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو (وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللهَ مِنْ قَبْلُ) (لَقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ) والمشهورُ أن هذه لام القَسَم ، وقال أبو حيان فى (وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ) : هى لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ، ويجوز أن يكون قبلها قسمٌ مقدر وأن لا يكون ، اهـ .

ونص جماعة على منع ذلك كله ، قال ابن الخباز فى شرح الإيضاح : لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا فى باب إنَّ ، اهـ .

وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب ، وهو أيضاً قول الزمخشرى ، قال فى تفسير (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) : لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر ، وقال فى (لَأُقسم) : هى لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ، ولم يقدرها لام القسم ؛ لأنها عنده ملازمة للنون ، وكذا زعم فى (ولسوف يعطيك ربك) أن المبتدأ مقدر ، أى ولأنت سوف يعطيك ربك .

وقال ابن الحاجب : اللام فى ذلك لام التوكيد ، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات ؛ إحداها : أن اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وإنَّ مع الاسم ، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم ، والثانية : أنه إذا قدر المبتدأ فى نحو « لسوف يقوم زيد » يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ، ولا يخفى ما فيه من الضعف ، والثالثة : أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام ، اهـ .

وفى الوجهين الأخيرين نظر ؛ لأن تكرار الظاهر إنما يَقْبُحُ إذا صرح بهما ، ولأن النحويين قدَّرُوا مبتدأ بعد الواو فى نحو « قمت وأصكُّ عَيْنَه » وبعد الفاء فى نحو (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ) وبعد اللام فى نحو (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى ، فكذلك هنا .

وأما الأول فقد قال جماعة فى (إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ) : إن التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام ، ولأنه يجوز على الصحيح نحو « لقائم زيد » .

وإنما يضعف قول الزمخشرى أن فيه تَكَلُّفين لغير ضرورة ، وهما تقدير محذوف وخَلْعُ اللام عن معنى الحال ؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال ، وقد صرح بذلك فى تفسير (لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) ونَظَّره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض فى «يالله» وقوله إن لام القَسَم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع ، بل تارة تجب اللام وتمتنع النون ، وذلك مع التنفيس كالآية ، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو (وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ) ومع كون الفعل للحال نحو (لأقسم) وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قَصَدَ الحال أن يُقْسِم إلا على الجملة الاسمية ، وتارة يمتنعان ، وذلك مع الفعل المنفى نحو (تاللهِ تَفْتَؤُ) وتارة يجبان ، وذلك فيما بقى نحو (وتاللهِ لأكيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) .

مسألة — للام الابتداء الصَّدْرية ، ولهذا عَلَّقَتِ العاملَ فى « علمتُ لَزَيْدٌ منطلق » ومنعت من النصب على الاشتغال فى نحو « زَيْدٌ لأنا أُكْرِمُه » ومن أن يتقدم عليها الخبر فى نحو « لَزَيْدٌ قَائِم » والمبتدأ فى نحو « لَقَائِمٌ زَيْدٌ » فأما قولُه :

٣٧٧ — أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

[تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ [ص٢٣٣]

فقيل : اللام زائدة ، وقيل : للابتداء والتقدير لهى عجوز ، وليس لها الصَّدْرية فى باب إن لأنها [فيه] مُؤَخَّرَةٌ من تقديم ، ولهذا تسمى اللام المُزَحْلَقة ، والمزحلقةَ أيضا ، وذلك لأن أصل « إنَّ زيداً لقائم » « لإن زيداً قائم » فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخرُوا اللام دون إن لئلا يتقدم معمولُ الحرف عليه ، وإنما لم نَدَّعِ أن

الأصل « إنَّ لَزَيْداً قائم » لئلا يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول ، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة على إنَّ فى نحو قوله :

٣٧٨ — [ألا يَاسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى]
هَبَّنْكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَىَّ كَرِيمِ

ولاعتبارهم حكم صَدْرِيَّتها فيما قبل إن دون ما بعدها ، دليلُ الأول أنها تمنع من تسلطِ فعل القلب على أن ومعموليها ، ولذلك كسرت فى نحو (واللهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لرَسُولُهُ) بل قد أثَّرَتْ هذا المنع مع حذفها فى قول الهذلى :

٣٧٩ — فَبَرِئْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ ناصِبٍ
وإخَالُ إنِّى لاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ

الأصل إنى لَلَاحق ، فحذفت اللام بعد ما عَلَّقت إخال ، وبقى الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها ، فهو مما نسخ لفظه وبقى حكمه. ودليلُ الثانى أن عمل إن يتخطاها ، تقول « إنَّ فى الدار لزيداً » و « إنَّ زيداً لقائم » وكذلك يتخطاها عملُ العامل بعدها نحو «إنَّ زَيداً طَعَامَكَ لَآكِلٌ» ووهم بدر الدين ابن ابن مالك ، فمنع من ذلك ، والوارد منه فى التنزيل كثير نحو (إنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يومَئِذٍ لخبير)

تنبيه — « إنَّ زيداً لقام ، أو ليقومَنَّ » اللامَ جوابُ قسم مقدَّرٍ ، لا لام الابتداء ، فإذا دخلت عليها « علمت» مثلا فتحت همزتها ، فإن قلت «لقد قام زيد» فقالوا : هى لام الابتداء ، وحينئذ يجب كسر الهمزة ، وعندى أن الأمرين محتملان.

فصل

وإذا خففت إنَّ نحو (وَإنْ كانَتْ لكبيرَةً) (إنْ كلُّ نَفْسٍ لما عَلَيْها حافظٌ) فاللام عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء أفادت ـ مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال ـ الفرقَ بين إنِ المخففة من الثقيلة وإن النافية ، ولهذا صارت

لازمة بعد أن كانت جائزة ، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءة أبي رجاء (وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) بكسر اللام أي لِلَّذِي، وكقوله:

٣٨٠ — إِنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ
لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ تَوْدِيعِ (١)

ويجب تركها مع نفي الخبر كقوله:

٣٨١ — إِنِ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدِ

وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها لام غير لام الابتداء ، اجتلبت للفرق، قال أبو الفتح : قال لي أبو علي: ظننت أن فلانا نحويٌّ محسن، حتى سمعته يقول: إن اللام التي تصحب إن الخفيفة هي لامُ الابتداء ، فقلت له : أكثر نحويِّي بغداد على هذا ، اهـ وحجةُ أبي علي دخولُها على الماضي المتصرف نحو « إِنْ زَيْدٌ لَقَامَ » وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) وكلاهما لا يجوز مع المشددة :

وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى إلا ، وأن إنْ قبلها نافية ، واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله :

٣٨٢ — أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ
وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ [ص ٢٣٣]

وعلى قولهم يقال « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا » بكسر الهمزة لأن النافية مكسورة دائمًا ، وكذا على قول سيبويه لأن لام الابتداء تُعلق العامل عن العمل، وأما على قول أبي علي وأبي الفتح فتفتح .

القسم الثاني : اللام الزائدة ، وهي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله :

(١) المحفوظ في شواهد النحاة * لو لم تمنوا بوعد غير مكذوب *

أُمَّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ] [٣٧٧]

وقيل : الأصل لهى عجوز ، وفى خبر أنّ المفتوحة كقراءة سعيد بن جُبَير ﴿ ألا أنهم ليأكلون الطعام ﴾ بفتح الهمزة ، وفى خبر لكن فى قوله :

٣٨٣ — * وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ * [ص٢٩٢]

وليس دخول اللام مقيساً بعد أنّ المفتوحة خلافا للمبرد ، ولا بعد لكن خلافا للكوفيين ، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافا له ولهم ، وقيل : اللامان للابتداء على أن الأصل « ولكنْ إنّني » فحذفت همزة إنّ للتخفيف ، ونون لكن لذلك لثقل اجتماع الأمثال ، وعلى أن ما فى[1] قوله :

[أمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ] وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ [٣٨٢]

أستفهام ، وتم الكلام عند «أبان» ثم ابتدىء لمن أعلاج ، أى بتقدير هو من أعلاج ، وقيل : هى لام زيدت فى خبر ما النافية ، وهذا المعنى عكسُ المعنى على القولين السابقين :

ومما زيدت فيه أيضاً خبرُ زَال فى قوله :

٣٨٤ — وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا

لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ

وفى المفعول الثانى لأرى فى قوله بعضهم « أَرَاكَ لَشَاتِمِى » ونحو ذلك . قيل : وفى مفعول يدعو من قوله تعالى (يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ) وهذا مردود؛ لأن زيادة هذه اللام فى غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه ، ومجموع ماقيل فى اللام فى هذه الآية قولان : أحدهما هذا ، وهو أنها زائدة ، وقد بينا فساده ، والثانى أنها لام الابتداء ، وهو الصحيح ، ثم اختلف هؤلاء ؛ فقيل : إنها مقدمة من تأخير ، والأصل يدعو مَنْ لَضَرُّه أقربُ من نفعه ، فمن : مفعول ، وضره أقرب : مبتدأ وخبر ، والجملة

(١) هذا الكلام عطف على قوله «على أن الأصل» و«ما» بمعنى الذى ، أى وعلى أن الذى فى قوله ، أو مقصود لفظها ، أى وعلى أن لفظ ما فى قوله ، وخبر «أن» هو قوله « استفهام » الواقع بعد إنشاد الشاهد .

صلة لمن ، وهذا بعيد ؛ لأن لام الابتداء لم يُعْهَد فيها التقدُّمُ عن موضعها ، وقيل : إنها فى موضعها ، وإن مَنْ مبتدأ ، ولبئس المولى خبرها[1] ؛ لأن التقدير لبئس المولى هو ، وهو الصحيح ، ثم اختلف هؤلاء فى مطلوب يَدْعُو على أربعة أقوال ، أحدها : أنها لا مطلوب لها ؛ وأن الوقف عليها ، وأنها [إنما] جاءت توكيداً ليدعو فى قوله (يَدْعُو منْ دُونِ اللهِ مالاَ يَضُرُّهُ وَمالاَ يَنْفَعُهُ) وفى هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين ؛ إذ الأصل عدمُ التوكيد ، والأصل أن لا يُفْصَلَ المؤكد من توكيده ولا سيما فى التوكيد اللفظى ، والثانى أن مطلوبه مُقَدَّم عليه ، وهو (ذلك هو الضلال) على أن ذلك موصول ، وما بعده صلة وعائد ، والتقدير يدعو الذى هو الضلالُ البعيد ، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين ؛ لأن « ذا » لا تكون عندهم موصولةً إلا إذا وقعت بعد ما أو مَنْ الاستفهاميتين . والثالث : أن مطلوبه محذوف ، والأصل يدعوه ، والجملة حال ، والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مَدْعُوا ، والرابع : أن مطلوبة الجملة بعده ، ثم اختلف هؤلاء على قولين ؛ أحدهما : أن يدعو بمعنى يقول ، والقول يقع على الجمل ، والثانى : أن يدعو مَلْوح فيه معنى فعل من أفعال القلوب ، ثم اختلف هؤلاء على قولين ، أحدهما : أن معناه يظن ؛ لأن أصل [يدعو] معناه يُسَمِّى ، فكأنه قال : يسمى مَنْ ضره أقرب من نفعه إلهاً ، ولا يصدر ذلك عن يقين اعتقاد ، فكأنه قيل : يظن ، وعلى هذا القول فالمفعول الثانى محذوف كما قدرنا ، والثانى : أن معناه يزْعُم ، لأن الزعم قول مع اعتقاد .

ومن أمثلة اللام الزائدة قولُكَ « لئن قام زيد أقم ، أو فأنا أقوم » أو « أنت ظالم لئن فعلت » فكل ذلك خاص بالشعر ، وسيأتى توجيهه والاستشهاد عليه .

الثالث : لام الجوات ، وهى ثلاثة أقسام : لام جواب لو نحو (لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنا الذين كَفَرُوا) (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتا) ولام جواب لولا نحو (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بعضهم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ) ولام جواب القسم نحو

(١) فى نسخة « ولبئس المولى خبره » .

(تاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا) (وتا للهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) وزعم أبو الفتح أن اللام بعد «لَوْ» و«لَوْلاَ» و «لَوْمَا» لامُ جواب قَسَم مقدر، وفيه تعسُّف، نعم الأولى فى (ولو أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ) أن تكون اللام لام جواب قسم مقدر، بدليل كون الجملة اسمية، وأما القول بأنها لامُ جواب لو وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما فى قوله :

٣٨٥ — وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ
مِنَ الأَكْوَارِ مِرْتَعُهَا قَرِيبُ

ففيه تعسف، وهذا الموضع مما يدل عندى على ضعف قول أبى الفتح ؛ إذ لو كانت اللام بعد لو أبدا فى جواب قسم مقدر لكثر مجىء [الجواب بعد لو جملة اسمية] نحو « لَوْ جاءنى لأَنَا أُكْرِمُهُ » كما يكثر ذلك فى باب القسم .

الرابع : اللامُ الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنىٌّ على قَسَمٍ قبلها، لا على الشرط، ومن ثَمَّ تسمى اللام المؤذنة، وتسمى الموطِّئة أيضاً ؛ لأنها وَطَّأت الجواب للقسم، أى مَهَّدَتْه له، نحو (لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ، وَلَئِنْ قُوتِلُوا لاَ يَنْصُرُونَهُمْ، وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ) وأكثر ما تدخل على إنْ، وقد تدخل على غيرها كقوله :

٣٨٦ — لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ
وَلَتُجْزَيَنَّ إِذَا جُزِيتَ جَمِيلاَ

وعلى هذا فالأحسن فى قوله تعالى (لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ) أن لا تكون مُوطِّئة وما شرطية : بل للابتداء وما موصولة ؛ لأنه حَمْلٌ على الأكثر .

وأغرب ما دخلت عليه إذ، وذلك لشبهها بأنْ، وأنشد أبو الفتح :

٣٨٧ – غَضِبَتْ عَلَيَّ لأَنْ شَرِبْتُ بِجزَّةٍ
فَلإِذْ غَضِبْتِ لأَشْرَبَنَّ بِخَرُوفِ

وهو نظير دخول الفاء فى (فإذْ لَمْ يَأْتُوا بالشُّهَدَاء فأولئِكَ عِنْدَ اللهِ هُمُ الكاذِبُونَ) شبهت إذ بإنْ فدخلت الفاء بعدها كما تدخل فى جواب الشرط ، وقد تحذف مع كون القسم مقدراً قبل الشرط نحو (وَإِنْ أَطعتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا [وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ] [٨١]

مردود ؛ لأن ذلك خاص بالشعر ، وكقوله تعالى (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) فهذا لا يكون إلا جوابا للقسم ، وليست موطئة فى قوله :

٣٨٨ – لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى
تَبَارِيحَ مِنْ لَيْلَى فَلِلْمَوْتُ أَرْوَحُ

وقوله :

٣٨٩ – لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا
أُصُمُّ فِي نَهَارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

وقوله :

٣٩٠ – أَلِمِمْ بِزَيْنَبَ إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفِدَا
قَلَّ الثَّوَاءُ لَئِنْ كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا

بل هى فى ذلك كله زائدة كما تقدمت الإشارة إليه ؛ أما الأوّلان فلأن الشرط قد أجيب بالجملة المقرونة بالفاء فى البيت الأول وبالفعل المجزوم فى البيت الثانى ، فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب إلا القسم ، هذا هو الصحيح ، وخالف فى ذلك

الفراء ، فزعم أن الشرط قد يُجاب مع تقدم القسم عليه ، وأما الثالث فلأن الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل إنْ ، فلو كان ثمّ قَسَم مقدر لزم الإجحاف بحذف جوابين .

الخامس : لام أل كالرجل والحارث ، وقد مضى شرحها .

السادس : اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد أو على توكيده ، على خلاف فى ذلك ، وأصلُها السكون كما فى « تِلكَ » وإنما كسرت فى « ذَلِكَ » لالتقاء الساكنين .

السابع : لام التعجب غير الجارة نحو « لَظَرُفَ زَيْدٌ ولَكَرُمَ عمرو » بمعنى ما أظْرَفَه وما أكْرَمَه ، ذكره ابن خَالَوَيْه فى كتابه المسمى بالجمل ، وعندى أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضى لشبهه لجموده بالاسم ، وإما لامُ جواب قسم مقدر .

﴿ لا ﴾ : على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون نافية ، وهذه على خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون عاملة عمل إنّ ، وذلك إن أريد بها نفيُ الجنس على سبيل التنصيص ، وتسمى حينئذ تبرئة ، وإنما يظهر نصبُ اسمها إذا كان خافضاً نحو « لا صاحِبَ جُودٍ مَمْقُوتٌ » وقول أبى الطيب :

٣٩١ — فَلَا ثَوْبَ مَجْدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ابْنِ أحْمَدٍ
عَلَى أحَـــدٍ إلاَّ بِلُؤْمٍ مُرَقَّعُ

أو رافعاً نحو « لا حَسَنَاً فِعْلُه مذموم » أو ناصبا نحو « لاطَالِعاً جبلاً حاضر » ومنه « لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا » وقول أبى الطيب :

٣٩٢ — قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ ؛ فَلاَ أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوِّدُهَا

ويجوز رفع « أقل » على أن تكون عاملة عمل ليس .

وتخالف لا هذه إنَّ من سبعة أوجه :

أحدها : أنها لا تعمل إلا فى النكرات .

الثانى : أن اسمها إذا لم يكن عاملا فإنه يُبْنَى ، قيل : لتضمنه معنى مِنْ الاستغراقية ، وقيل : لتركيبه مع لا تركيبَ خمسةَ عَشَرَ ، وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا ، فيبنى على الفتح فى نحو «لاَ رَجُلَ ، ولا رجال» ومنه (لا تَثْرِيب عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ) (قالُوا لاَ ضَيْرَ) (يا أَهْلَ يَثْرِبَ لاَ مُقَامَ لَكُمْ) وعلى الياء فى نحو «لا رَجُلَيْنِ» و «لا قَائِمِينَ» وعن المبرد أن هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ، ولو صح هذا للزم الإعرابُ فى « يا زَيْدَانِ ، وَيا زَيْدُونَ » ولا قائل به ، وعلى الكسرة فى نحو «لا مُسْلِمَاتِ» وكان القياس وجوبُها ولكنه جاء بالفتح ، وهو الأرْجَحُ ، لأنها الحركة التى يستحقها المركب ، وفيه رَدٌّ على السيرافى والزجاج إذْ زَعَمَا أن اسم لا غير العامل معرب ، وأن ترك تنوينه للتخفيف .

ومثلُ لا رجل عند الفراء « لا جَرَمَ » نحو (لاجَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ) والمعنى عنده لا بُدَّ من كذا ، أو لا مَحَالَةَ فى كذا ، فحذفت مِنْ أوفى ، وقال قطرب : لا رَدٌّ لما قبلها ، أى ليس الأمر كما وصفوا ، ثم ابتدىء ما بعده ، وجَرَمَ : فعل ، لا اسم ، ومعناه وجَبَ وما بعده فاعل ، وقال قوم : لا زائدة ، وجَرَمَ وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب ، وردَّه الفراء بأن « لا » لا تزاد فى أول الكلام ؛ وسيأتى البحث فى ذلك .

والثالث : أن ارتفاعَ خبرها عند إفراد اسمها نحو « لا رَجُلَ قائم » بما كان مرفوعا به قبل دخولها ، لا بها ، وهذا القول لسيبويه ، وخالفه الأخفشُ والأكثرون

ولا خلاف بين البصريين فى أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملا .

الرابع : أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً .

الخامس : أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضى الخبر وبعده ؛ فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه نحو « لا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيها ، ولا رَجُلَ وَامْرَأَةٌ فيها » .

السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت ، نحو « لاَ حَوْلٌ وَلاَ قُوَّةٌ إلاَّ بالله » ولك فتح الاسمين ، ورفعهما ، والمغايرة بينهما ، بخلاف نحو قوله :

إنْ مَحَلاً وَإنْ مُرْتَحَلاَ وإنْ فِي السَّفْرِ إنْ مَضَوْ مَهَلاَ [١٢١]

فلا محيدَ عن النصب .

والسابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا علم ، نحو (قالوا لاضَيْرَ) (فلاَ فَوْتَ) وتميم لا تذكره حينئذ .

الثانى : أن تكون عاملة عمل ليس ، كقوله :

٣٩٣ — مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ [ص٦٣١]

وإنما لم يقدروها مُهْمَلة والرفع بالابتداء لأنها حينئذٍ واجِبَة التكرار ، وفيه نظر ، لجواز تركه فى الشعر .

و « لا » هذه تخالف ليس من ثلاث جهات :

إحداها : أن عملها قليل ، حتى ادُّعِيَ أنه ليس بموجود .

الثانية : أن ذكر خبرها قليل ، حتى إن الزجاج لم يَظْفر به فادَّعَى أنها تعمل فى الاسم خاصة ، وأنَّ خبرها مرفوع ، ويرده قوله :

٣٩٤ — تَعَزَّ فلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا

وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا [ص٢٤٠]

وأما قوله :

٣٩٥ — نَصَرْتُكَ إذ لاصاحِبٌ غيْرَ خاذِلٍ
فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالْكُماةِ حَصِينا

فلا دليل فيه كما توهَّم بعضهم ؛ لاحتمال أن يكون الخبر محذوفا و « غير » أستثناء .

الثالثة : أنها لا تعمل إلا فى النكرات ، خلافا لابن جنى وابن الشجرى ، وعلى ظاهر قولهما جاء قولُ النابغة :

٣٩٦ — وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا باغِياً
سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وعليه بنى المتنبي قوله :

٣٩٧ — إذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأَذَى
فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلاَ الْمَالُ باقِيَا

تنبيه — إذا قيل « لا رَجُلَ فى الدار » بالفتح تعين كونها نافية للجنس ، ويقال فى توكيده « بل امرأة »[1] وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس ، وامتنع أن تكون مهملة ، إلا إذا تكررت كما سيأتى ، واحتمل أن تكون لنفى الجنس وأن تكون لنفى الوَحْدَة ، ويقال فى توكيده على الأول « بل امرأة » وعلى الثانى « بل رجلان ، أو رجال » .

وغَلِطَ كثير من الناس ؛ فزعموا أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوَحْدَة لا غير ، ويَرُدُّ عليهم نحو قولِهِ :

تَعَزَّ فلاَ شىء عَلَى الأَرْضِ باقِيَا [وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَافِيَا] [٣٩٤]

وإذا قيل « لا رَجُلٌ ولا امرأة فى الدار » برفعهما احتمل كونُ لا الأولى عاملة

(١) المراد توكيد المعنى الذى دل عليه قولك « لا رجل » ووجهه أن « بل » تفيد تقرير النفى الذى قبلها وتثبت ضده لما بعدها ، وهذا التقرير هو مراده بالتوكيد .

فى الأصل عمل إنّ ، ثم ألغيت لتكرارها ، فيكون ما بعدها مرفوعا بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل ليس ، فيكون ما بعدها مرفوعا بها ، ولىء الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت لا الثانية تكراراً للأولى وما بعدها معطوفا ، فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف كما فى قولك « زيدٌ وعمرو قائم » ولا يكون خبراً عنهما ، لئلا يلزم محذوران : كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا : وتوارد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل « مافيها من زيتٍ ولا مَصَابِيحَ » بالفتح ـ احتمل كون الفتحة بناء مثلها فى « لا رجال » وكونها علامة للخفض بالعطف ولا مُهْمَلة ، فإن قُلْتَهُ بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس ، وكونها مهملة والرفع بالعطف على المَحَلّ .

فأما قوله تعالى (وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فى الأَرْضِ وَلا فى السَّمَاءِ وَلا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرُ) فظاهر الأمر جواز كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ مثقال أو على محله ، وجواز كون لا مع الفتح تبرئة ، ومع الرفع مهملة أو عاملة عمل ليس ، ويُقَوِّى العطفَ أنه لم يقرأ فى سورة سبأ فى قوله سبحانه وتعالى (عالِمُ الْغَيْبِ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ) الآيَةَ إلا بالرفع لما لم يوجد الخفض فى لفظ مثقال ، ولكن يُشْكل عليه أنه يفيد ثبوتَ العزوب عند ثبوت الكتاب ، كما أنك إذا قلت « مامَرَرْتُ برَجُلٍ إلاّ فى الدّار » كان إخبارا بثبوت مُرُورك برجل فى الدار ، وإذا امتنع هذا تعيَّنَ [أن] الوقف على (فى السماء) وأن مابعدها مستأنف ، وإذا ثبت ذلك فى سورة يونس قلنا به فى سورة سبأ ، وأن الوقف على (الأرض) وأنه إنما لم يجىء فيه الفتح اتباعا للنقل ، وجوز بعضُهم العطف فيهما على أن لا يكون معنى يعزب يخفى ، بل يخرج إلى الوجود .

الوجه الثالث : أن تكون عاطفة ، ولها ثلاثة شروط ، أحدها : أن يتقدمها إثبات كجاء زيد لا عمرو ، أو أمر كاضْرِبْ زيداً لا عمرا ، قال سيبويه : أو نداء نحو

يا ابن أخى لاابن عمى ، وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم . الثانى : أنى لاتقترن بعاطف ، فإذا قيل « جاءنى زيد لابل عمرو » فالعاطفُ بل ، ولا رَدٌّ لما قبلها ، وليست عاطفة ، وإذا قلت « ماجاءنى زيد ولا عمرو » فالعاطف الواو ، ولا توكيد للنفى ، وفى هذا المثال مانع آخر من العطف بلا ، وهو تقدم النفى ، وقد اجتمعا أيضاً فى (ولا الضَّالِّينَ) والثالث : أن يتعاند متعاطفاها ، فلايجوز « جاءنى رجل لازيد » لأنه يَصْدُق على زيد اسم الرجل ، بخلاف « جاءنى رجل لاامرأة » ولايمتنع العطفُ بها على معمول الفعل الماضى خلافا للزجاجى ، أجاز « يقومُ زيدٌ لاعمرو » ومنع « قام زيدٌ لاعمرو » وما منعه مسموعٌ ، فَمَنْعُهُ مدفوعٌ ، قال امرؤ القيس :

٣٩٨ — كأن دِثاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابٌ تَنُوفَىَ لاعُقابُ القَوَاعِلِ

دِثار : اسمُ راعٍ ، و حَلّقت : ذهبت ، واللَّبُون : نوق ذوات لَبَن ، وتنوفى : جبل عالٍ ، والقواعل : جبالٌ صغار ، وقوله إن العامل مُقَدَّر بعد العاطف ، ولايقال « لاقام عمرو » إلا على الدعاء مردودٌ بأنه لوتوقفت صحةُ العطفِ على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع « ليس زيد قائما ولا قاعدا »[1] .

الوجه الرابع : أن تكون جوابا مناقضا لنَعَمْ ، وهذه تُحْذَف الجملُ بعدها كثيراً ، يقال « أجاءك زيد ؟ » فتقول « لا » والأصل : لالم يجىء .

والخامس : أن تكون على غير ذلك ، فإن كان مابعدها جملة اسمية صَدْرُها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها ، أو فعلا ماضيا لفظا وتقديراً ، وجب تكرارها .

مثال المعرفة (لاالشَّمْسُ يَنْبَغِى لَهَا أن تُدْرِكَ الْقَمَرَ ، وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) وإنما لم تكرر فى « لانَوْلَكَ أَنْ تَفْعَلَ » لأنه بمعنى لاينبغى لك ، فحملوه على ماهو

(١) أى لأنه لايقال « ليس زيد قائما وليس لاقاعدا » ولأنه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل ، وليس المقدر كالمذكور من كل وجه .

بمعناه ، كما فتحوا فى « يَذَرُ » حملا على « يَدَعَ[1] » لأنهما بمعنى، ولولا أن الأصل فى يَذَر الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف فى يَوْجَل .

ومثالُ النكرة التى لم تعمل فيها لا (لا فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ) فالتكرار هنا واجب ، بخلافه فى (لاَ لَغْوَ فِيهَا وَلاَ تَأْثِيمَ) .

ومثال الفعل الماضى (فلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى) وفى الحديث « فإنَّ الْمُنْبَتَّ لا أَرْضاً قَطَعَ وَلا ظَهْراً أَبْقَى » وقول الهذلى : كيف أغرم مَنْ لاشَرِبَ ولا أكل ، ولا نَطق ولا استَهَلَّ ، وإنما تُرِكَ التكرار فى « لاشَلَّتْ يَدَاكَ » و « لا فَضَّ الله فَاكَ » وقوله :

٣٩٩ — [أَلاَ يَا أَسْلَمِي يَادَارَمَيَّ عَلَى الْبِلَى]
وَلا زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

وقوله :

٤٠٠ — لا بَارَكَ اللهُ فى الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ ؟

لأن المراد الدعاء ، فالفعل مستقبل فى المعنى ، ومثله فى عدم وجوب التكرار بعدم قَصْد المضى إلا أنه ليس دعاء قولُك « والله لا فَعَلْتُ كذا » وقول الشاعر :

٤٠١ — حَسْبُ الْمُحِبِّينَ فى الدُّنْيَا عَذَابُهُمُ
تَاللهِ لا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ

وشذ ترك التكرار فى قوله :

٤٠٢ — لاهُمَّ إنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَهْ زَنَى عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ
وَكَانَ فى جَارَاتِهِ لاَ عَهْدَ لَهْ وَأَىُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ

زنى : بتخفيف النون ، كذا رواه يعقوب ، وأصله زنأ بالهمز بمعنى ضَيَّق، وروى

(١) أصل الدال فى « يدع مكسورة » ، بدليل حذف الواو ، وفتحت الدال لأجل حرف الحلق وهو العين ، ومثله يهب ، وحمل « يذر » على يدع لأن معناهما واحد .

بتشديدها ، والأصل زنى بامرأة أبيه ، فحذف المضاف وأناب على عن الباء ، وقال أبو خِرَاشٍ الهذلى وهو يطوف بالبيت :

٤٠٣ — إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَىُّ عَبْـــدٍ لَكَ لا أَلَمَّا

وأما قوله سبحانه وتعالى (فلاَ أَقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) فإن لا فيه مكررة فى المعنى ؛ لأن المعنى فلا فَكَّ رقبة ولا أطعم مسكيناً ؛ لأن ذلك تفسير للعَقَبة ، قاله الزمخشرى . وقال الزجاج : إنما جاز لأن (ثم كانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا) معطوف عليه وداخل فى النفى ، فكأنه قيل : فلا اقتحم ولا آمن ، انتهى . ولو صح لجاز « لا أكلَ زيد وشرب » وقال بعضهم : لا دعائية ، دعاء عليه أن لا يفعل خيراً ، وقال آخر : تَحْضيض ، والأصل فألاَ اقتحم ، ثم حذفت الهمزة ، وهو ضعيف .

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفردٍ خبر أو صفة أو حالٍ نحو « زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتب » و « جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا » ونحو (إِنَّهَا بَقَرَةٌ لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ) (وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ لا بَارِدٍ ولا كَرِيمٍ) (وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لا مَقْطُوعَةٍ وَلا مَمْنُوعَةٍ) (من شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ) .

وإن كان ما دخلت عليه فعلا مضارعا لم يجب تكرارها نحو (لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بالسُّوءِ) (قل لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً) وإذا لم يجب أن تكرر فى « لا نَوْلَكَ أن تَفْعَل » لكون الاسم المعرفة فى تأويل المضارع فأنْ لا يجب فى المضارع أَحَقُّ .

ويتخلَّصُ المضارعُ بها للاستقبال عند الأكثرين ، وخالفهم ابنُ مالك ؛ لصحة قولك « جاء زَيْدٌ لا يتكلم » بالاتفاق ، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تُصَدَّر بدليل استقبال .

تنبيه — من أقسام « لا » النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو « جِئْتُ بِلاَ زَادٍ » و « غَضِبْتُ من لا شيء » وعن الكوفيين أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خفض بالإضافة ، وغيرهم يراها حرفا ، ويسميها زائدة كما يسمون كان فى نحو « زَيْدٌ كَانَ فَاضِلٌ » زائدة وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع ؛ فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصحّ أصلُ المعنى بإسقاطه كما فى مسألة لا فى نحو « غَضِبْتُ مِنْ لاَ شَيْءٍ » وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما فى مسألة كان ، وكذلك لا المقترنة بالعاطف فى نحو « ما جاءنى زيد ولا عمرو » ويسمونها زائدة ، وليست بزائدة البتة ، ألا ترى أنه إذا قيل « ما جاءنى زيد وعمرو » احتمل أن المراد نفى مجىء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفى اجتماعهما فى وقت المجىء ؛ فإذا جىء بلا صار الكلام نصًّا فى المعنى الأول ، نعم هى فى قوله سبحانه (وَمَا يَسْتَوِى الأَحْيَاءُ وَلاَ الأَمْوَاتُ) لمجرد التوكيد ، وكذا إذا قيل « لا يستوى زيد ولا عمرو » .

تنبيه — اعتراضُ لا بين الجار والمجرور فى نحو « غضبت من لا شيء » وبين الناصب والمنصوب فى نحو (لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ) وبين الجازم والمجزوم فى نحو (إِنْ لاَ تَفْعَلُوهُ) وَتَقَدُّمُ معمول ما بعدها عليها فى نحو (يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا) الآية دليلٌ على أنها ليس لها الصَّدْر ، بخلاف ما ، اللهم إلا أن تقع فى جواب القَسَم ؛ فإن الحروف التى يُتَلَقَّى بها القسمُ كلها لها الصَّدْر ولهذا قال سيبويه فى قوله :

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ

[وَالحَبُّ يَأْكُلُهُ فِى القَرْيَةِ السُّوسُ] [١٣٩]

إن التقدير على حب العراق ؛ فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه ، ولم يجعله من باب « زيداً ضربته » لأن التقدير لا أطعمه ، وهذه الجملة جواب لآليت فإن معناهُ حلفت ، وقيل : لها الصدر مطلقاً ، وقيل : لا مطلقاً ، والصواب الأول

الثانى من أوجه «لا» أن تكون موضوعة لطلب التَّرْكِ ، وتختص بالدخول على المضارع ، وتقتضى جزمه واستقباله ، سواء كان المطلوبُ منه مخاطَباً نحو (لاَ تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاء) أو غائباً نحو (لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء) أو متكلماً نحو «لا أَرَيَنَّكَ ههنا» وقوله :

٤٠٤ — لا أُعْرِفَنْ رَبْرَباً حُـــوراً مَدَامِعُهَا
[مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْجَازِ أَكْوَارِ]

وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مُقَامَ السبب ، والأصل لا تكن ههنا فأراكَ ، ومثله فى الأمر (وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً) أى وأَغْلِظُوا عليهم ليجدوا ذلك ، وإنما عدل إلى الأمر بالوُجْدان تنبيهاً على أنه المقصود بالذات [1] ، وأما الإغلاظ فلم يُقْصَد لذاته ، بل ليجدوه ، وعكسه (لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ) أى لا تفتنوا بفتنة الشيطان .

واختلف فى لا من قوله تعالى (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) على قولين ؛ أحدهما : أنها ناهية ، فتكون من هذا ، والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ، ثم عدل عن النهى عن التعرض إلى النهى عن الإصابة لأن الإصابة مسببة عن التعرض ، وأسند هذا المسبب إلى فاعله ، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين ، وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل (وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً) ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع ؛ فوجب إضمار القول ، أى واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك ، كما قيل فى قوله :

٤٠٥ — حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلاَمُ وَاخْتَلَطَ [جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ]

[ص ٥٨٥]

الثانى : أنها نافية ، واختلف القائلون بذلك على قولين ؛ أحدهما : أن الجملة صفة لفتنة ، ولا حاجة إلى إضمار قول ؛ لأن الجملة خبرية ، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذاً ، مثله فى قوله :

(١) فى نسخة « المقصود لذاته » .

٤٠٦ — فَلَا الْجَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا [وَلَا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوِّلُ]

بل هو فى الآية أسهل ؛ لعدم الفصل ، وهو فيهما سماعى ، والذى جوّزه تشبيهَ لا النافية بلا الناهية ، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره ، لا خاصة بالظالمين كما ذكره الزمخشرى ؛ لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة ، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم ؟ والثانى أن الفعل جواب الأمر ، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذاً ، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى ، وهو فاسد ؛ لأن المعنى حينئذ فإنكم إنْ تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة ، وقوله إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردودٌ ؛ لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر ، لا من جنس الجواب ، ألا ترى أنك تقدر فى « ائتنى أكرمْكَ » إن تأتنى أكرمك ، نعم يصح الجوابُ فى قوله ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ الآية ؛ إذ يصح : إن تدخلوا لا يحطمنكم ، ويصح أيضاً النهىُ على حد « لا أرَيَنَّكَ ههنا » وأما الوصف فيأتى مكانه هنا أن تكون الجملة حالا ، أى ادخلوها غير محطومين ، والتوكيد بالنون على هذا الوجه وعلى الوجه الأول سماعى ، وعلى النهى قياسى .

ولا فرق فى اقتضاء لا الطلبية للجزم بين كونها مفيدةً للنهى سواء كان للتحريم كما تقدم ، أو للتنزيه نحو ﴿ وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ وكونها للدعاء كقوله تعالى ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ وقول الشاعر :

٤٠٧ — يَقُولُونَ لَا تَبْعَدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إِلَّا مَكَانِيَا ؟

وقول الآخر :

٤٠٨ — فَلَا تَشْلَلْ يَدٌ فَتَكَتْ بِعَمْرٍو فَإِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ وَلَنْ تُضَامَا

ويحتمل النهى والدعاء قولُ الفرزدق :

٤٠٩ — إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ لَهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاضِمُ

أى العظيم البطن ، وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غيرَ مُسْتَعْلٍ عليه

« لا تفعَلْ كذا » وكذا الحُكمُ إذا خرجَتْ عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك « لا تُطِعْنِي » .

وليس أصل « لا » التي يُجْزَمُ الفعل بعدها لامَ الأمر فزيدت عليها ألف خلافاً لبعضهم ، ولا هي النافية والجزمُ بلام [أمر] مقدرة خلافاً للسهيلي .

والثالث : لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده ، نحو (مَامَنَعَكَ إذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلاَّ تَتَّبِعَنِي) (ما مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ) ويوضحه الآية الأخرى (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ) ومنه (لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) أي ليعلموا ، وقوله :

٤١٠ — وَتَلْحَيْنَنِي فِي اللَّهْوِ أَنْ لاَ أُحِبُّهُ وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ (١)

وقوله :

٤١١ — أَبَى جُودُهُ لاَ الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتًى لاَ يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَه

وذلك في رواية من نصب البخل ؛ فأما من خفض فلا حينئذٍ اسمٌ مضافٌ ، لأنه أريد به اللفظ . وشرح هذا المعنى أن كلمة «لا» تكون للبخل ، وتكون للكرم ، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل أعْطِنِي أو هَلْ تُعْطِينِي كانت للبخل ، فإن وقعت بعد قوله أتَمْنَعُنِي عَطَاءَكَ أو أتَحْرِمُنِي نَوَالَكَ كانت للكرم ، وقيل : هي غير زائدة أيضاً في رواية النصب ، وذلك على أن تُجْعَلَ اسماً مفعولاً ، والبخل بدلاً منها ، قاله الزجاج ، وقال آخر : لا مفعول به ، والبخل مفعولٌ لأجله ، أي كراهية البخل مثلُ (يبينُ اللهُ لكمْ أنْ تَضِلُّوا) أي كراهية أن تضلوا ، وقال أبو علي في الحجة : قال أبو الحسن : فَسَّرَتْه العربُ أبى جودهُ البخل ، وجعلوا لا حَشْواً ، اهـ .

وكما اختلف في لا في هذا البيت أنافية أمْ زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل ، أحدها : قوله تعالى (لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) فقيل : هي نافية ، واختلف

(١) وقع البيت رقم ٤١٠ في النسخة التي شرح عليها الدسوقي متأخراً عن ٤١١

هؤلاء فى منفيها على قولين ؛ أحدهما : أنه شىء تقدم ، وهو ما حكى عنهم كثيراً من إنكار البَعْثِ ، فقيل لهم : ليس الأمر كذلك ، ثم استؤنف القَسم ، قالوا : وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة ، ولهذا يذكر الشىء فى سورة وجوابه فى سورة أخرى ، نحو (وَقَالُوا يَاأَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُون) وجوابه (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) والثانى : أن منفيها أقسم ، وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشاء ، واختاره الزمخشرى ، قال : والمعنى فى ذلك أنه لا يقسم بالشىء إلا إعظاماً له ؛ بدليل (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيم) فكأنه قيل : إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام ، أى أنه يستحق إعظاماً فوق ذلك ، وقيل : هى زائدة . واختلف هؤلاء فى فائدتها على قولين ؛ أحدهما : أنها زيدت توطئة وتمهيداً لنفى الجواب ، والتقدير لا أقسم بيوم القيامة لا يُتْرَكُونَ سُدًى ، ومثله (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) ، وقوله :

٤١٢ - فَلَا وَأَبِيكِ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَدَّعِى الْقَوْمُ أَنِّى أَفِرّ

ورد بقوله تعالى : (لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ) الآيات ؛ فإن جوابه مُثْبَت وهو (لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِى كَبَدٍ) ومثله (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) الآية ، والثانى : أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام ، كما فى (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) ورد بأنها لا تزاد لذلك صَدْراً ، بل حَشْوا ، كما أن زيادة ما وكان كذلك نحو (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) ونحو « زيد كانَ فَاضِلٌ » وذلك لأن زيادةَ الشىء تفيد اطراحَه ، وكونه أولَ الكلام يفيد الاعتناء به ، قالوا : ولهذا نقول بزيادتها فى نحو (فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ) (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) لوقوعها بين الفاء ومعطوفها ، بخلاف هذه ، وأجاب أبو على بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة .

الموضع الثانى : قوله تعالى (قُلْ تعالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ لا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً) فقيل : إن لا نافية، وقيل : ناهية، وقيل : زائدة ، والجميع محتمل.

وحاصل القول فى الآية أن (ما) خبرية بمعنى الذى منصوبة بأتْلُ ، و(حرم ربكم) صلة ، و (عليكم) متعلقة بحَرَّمَ ، هذا هو الظاهر ، وأجاز الزجّاجُ كونَ (ما) استفهامية منصوبة بحَرَّمَ ، والجملة محكية بأتْلُ ؛ لأنه بمعنى أقول ، ويجوز أن يعلّق عليكم بأتل ، ومَنْ رجح إعمال أول المتنازعَيْن ـ وهم الكوفيون ـ رجّحه على تعلقه بحَرَّمَ ، وفى أنْ وما بعدها أوجه :

أحدها : أن يكونا فى موضع نصب بدلا من (ما) ، وذلك على أنها موصولة لا استفهامية ؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام .

الثانى : أن يكونا فى موضع رفع خبراً لهو محذوفا .

أجازهما بعض المعربين . وعليهما فلا زائدة ، قاله ابن الشجرى ، والصواب أنها نافية على الأول ، وزائدة على الثانى .

والثالث : أن يكون الأصل أبين لكم ذلك لئلا تشركوا ، وذلك لأنهم إذا حَرَّم عليهم رؤساؤهم ما أحلّه الله سبحانه وتعالى فأطاعوهم أشركوا ؛ لأنهم جعلوا غَيْرَ الله بمنزلته .

والرابع : أن الأصل أوصيكم بأن لا تشركوا ، بدليل أنّ (وبالوالدين إحسانا) معناه وأوصيكم بالوالدين ، وأن فى آخر الآية (ذلكم وَصّاكم به)

وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر .

والخامس : أن التقدير أتل عليكم أن لاتشركوا ، فحذف مدلولاً عليه بما تقدم ، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج .

والسادس : أن الكلام تَمَّ عند (حَرَّم ربكم) ثم ابتدى : عليكم أن لاتشركوا ، وأن تحسنوا بالوالدين إحسانا ، وأن لاتقتلوا ، ولا تقربوا ، فعليكم

على هذا اسمُ فعل بمعنى الْزَمُوا .

و «أنْ» فى الأوجه الستة مصدرية ، و«لا» فى الأوجه الأربعة الأخيرة نافية .

والسابع : أن « أنْ » مفسرة بمعنى أىْ ، ولا : ناهية ، والفعل مجزوم لا منصوب ، وكأنه قيل : أقول لكم لا تشركوا به شيئاً ، وأحسنوا بالوالدين إحسانا ، وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجرى .

الموضع الثالث : قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ فيمن فتح الهمزة ؛ فقال قوم منهم الخليل والفارسى : لا زائدة ، وإلا لكان عذرا للكفار ، وردّه الزجاج بأنها نافية فى قراءة الكسر ، فيجب ذلك فى قراءة الفتح ، وقيل : نافية ، واختلف القائلون بذلك ، فقال النحاس : حذف للعطوف ، أى أو أنهم يؤمنون ، وقال الخليل فى قولِ [له] آخر : أنّ بمعنى لعلّ مثلُ « ائْتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِى لنَا شَيْئاً » ورجحه الزجاج وقال : إنهم أجمعوا عليه ، وردّه الفارسى فقال : التوقع الذى فى لعلّ ينافيه الحكم بعدم إيمانهم ، يعنى فى قراءة الكسر ، وهذا نظير ما رجّح به الزجاجُ كون لا غير زائدة ، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا : يؤيده أن (يشعركم) و(يدريكم) بمعنى . وكثيرا ما تأتى لعلّ بعد فعل الدّراية نحو ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ وأن فى مصحف أبىّ (وما أدراكم لعلها) وقال قوم : أنّ مؤكدة ، والكلام فيمن حكم بكفرهم ويَئِسَ من إيمانهم ، والآية عذر للمؤمنين ، أى أنكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم من القضاء[1] من أنهم لا يؤمنون حينئذ ، ونظيره (إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ) وقيل : التقدير لأنهم ، واللام متعلقة بمحذوف ، أى لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها ، ونظيره (وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ) واختاره الفارسى

(١) فى نسخة « ما سبق لهم به القضاء – إلخ » .

واعلم أن مفعول (يشعركم) الثانى — على هذا القول ، وعلى القول بأنها بمعنى لعل — محذوف ، أى إيمانهم ، وعلى بقية الأقوال أنّ وصِلَتُها .

الموضع الرابع : (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) فقيل : لا زائدة ، والمعنى ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة ، وعلى هذا فحرام خبر مقدم وجوباً ؛ لأن المخبر عنه أن وصلتها ، ومثله (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ) لامبتدأ وأن وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوزهُ أبو البقاء ؛ لأنه ليس بوصف صَرِيح ، ولأنه لم يعتمد على نفى ولا استفهام ، وقيل : لا نافية ، والإعرابُ إمّا على ماتقدم ، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة ، وإما على أن حرام مبتدأ حذف خبره ، أى قبول أعمالهم ، وابتدىء بالنكرة لتقيدها بالمعمول ، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أى والعملُ الصالح حَرَام عليهم ، وعلى الوجهين فأنَّهُمْ لا يرجعون تعليلٌ على إضمار اللام ، والمعنى لا يرجعون عما هم فيه ، ودليلُ المحذوف ما تقدم من قوله تعالى : (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ) ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجىء أن فى قراءة بعضهم بالكسر .

الموضع الخامس : (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً) قرىء فى السبعة برفع (يأمركم) ونصبه ، فمن رفعه قطعه عما قبله ، وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول ، ويؤيد الاستئناف قراءةُ بعضهم (ولن يأمركم) و (لا) على هذه القراءة نافية لا غير ، ومن نصبه فهو معطوف على (يؤتيه) كما أن (يقول) كذلك ، و (لا) على هذه زائدة مؤكّدةٌ لمعنى النفى السابق ، وقيل : على (يقول) ولم يذكر الزمخشرى غيره ، ثم جوز فى (لا) وجهين ، أحدهما : الزيادة ، فالمعنى ما كان

لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد ، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ، والثانى : أن تكون غير زائدة ، ووجّهه بأن النبيّ عليه الصلاة والسلام كان يَنْهَى قريشاً عن عبادة الملائكة ، وأهْلَ الكتاب عن عبادة عُزَيْر وعيسى ، فلما قالوا له : أنتخذك رباً ؟ قيل لهم : ما كان لبشر أن يَسْتَنْبِئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء ، هذا ملخص كلامه ، وإنما فسر لا يأمر بينهى لأنها حالَتُهُ عليه الصلاة والسلام ، وإلا فانتفاء الأمر أعمُّ من النهى والسكوت ، والمراد الأول وهى الحالة التى يكون بها البشر متناقضاً ؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يُعْبَدُوا ، وهو شريكهم فى كونه مخلوقا ، فكيف يأمرهم بعبادته ؟ والخطاب فى (ولا يأمركم) على القراءتين السّبْعَة .

تنبيه — قرأ جماعة (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ الذِين ظَلَمُوا) وخرجها أبو الفتح على حذف ألف (لا) تخفيفاً ، كما قالوا « أمَ واللهِ » ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر لا فى قراءة الجماعة زائدة ، لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك .

﴿ لات ﴾ : اختلف فيها فى أمرين :

أحدهما : فى حقيقتها ، وفى ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها كلمة واحدة فعل ماض ، ثم اختلف هؤلاء على قولين ، أحدهما : أنها فى الأصل بمعنى نَقَصَ من قوله تعالى (لا يَلِتْكُمْ مِنْ أعْمَالِكُم شَيْئاً) فإنه يقال : لاَتَ يَلِيتُ ، كما يقال : أَلَتَ يألت ، وقد قرىء بهما ، ثم استعملت للنفى كما أن قَلَّ كذلك ، قاله أبو ذر الخشنى . والثانى : أن أصلها لَيِسَ بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وأبدلت السين تاء .

والمذهب الثانى : أنها كلمتان : لا النافية ، والتاء لتأنيث اللفظة كما فى ثُمَّتَ ورُبَّتَ ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين ، قاله الجمهور .

والثالث : أنها كلمة وبعض كلمة ، وذلك أنها لا النافية والتاء زائدة فى أول الحين ، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة .

واستدل أبو عبيدة بأنه وَجَدَها فى الإمام — وهو مصحف عثمان رضى الله عنه — مختلطة بحين فى الخط ، ولا دليل فيه ، فكَمْ فى خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس ؟ .

ويشهد للجمهور أنه يوقَفُ عليها بالتاء والهاء ، وأنها رسمت منفصلة عن الحين ، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين ، وهو معنى قول الزمخشرى « وقرىء بالكسر على البناء كجَيْرِ » اهـ ، ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه .

الأمر الثانى : فى عملها ، وفى ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها لاتعمل شيئاً ؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا قولُ الأخفش ، والتقدير عنده فى الآية لا أرَى حينَ مناصٍ ، وعَلَى قراءة الرفع ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم .

والثانى : أنها تعمل عملَ إنَّ ؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهذا قول آخر للأخفش .

والثالث : أنها تعمل عمل ليس ، وهو قول الجمهور .

وعلى كل قول فلا يُذكر بعدها إلا أحد المعمولين ، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع .

واختلف فى معمولها ؛ فنص الفرّاء على أنها لاتعمل إلا فى لفظة الحين ، وهو ظاهر قول سيبويه ، وذهب الفارسى وجماعة إلى أنها تعمل فى الحين وفيما رَادَفَهُ ، قال الزمخشرى : زيدت التاء على لا ، وخُصَّتْ بنفى الأحيان .

تنبيه — قرىء (وَلاَتَ حِينِ مَنَاصٍ) بخفض الحين ، فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة ، كما أن مذ ومنذ كذلك ، وأنشد :

٤١٣ — طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ [فَأَجَبْنَا أَنْ لاَتَ حِينَ بَقَاءِ][ص٦٨١]

وأجيب عن البيت بجوابين ، أحدهما : أنه على إضمار مِنْ الاستغراقية ، ونظيره فى بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله :

ألا رَجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا [يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ][١٠٣]

فيمن رواه بجر رجل ، والثانى : أن الأصل « ولاتَ أوانُ صُلحٍ » ثم بنى المضاف لقطعه عن الإضافة ، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بِنَزَالِ وزناً ، أولأنه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأمْسِ ، وجَيْرِ ، ونُوِّنَ للضرورة ، وقال الزمخشرى : للتعويض كيومئذٍ ، ولو كان كما زَعَمَ لأعرب لأن العوض ينزل منزلة المعوض منه ، وعن القراءة بالجواب الأول وهو واضح ، وبالثانى وتوجيهه أن الأصل (حِينَ مناصِهم) ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه ، قاله الزمخشرى ، وجعل التنوين عوضاً عن المضاف إليه ، ثم بنى الحين لإضافته إلى غير متمكن ، اهـ والأولى أن يقال : إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء ، وإن المناص معرب وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان ، فهو ككل وبعض .

﴿ لو ﴾ على خمسة أوجه :

— أحدها : لو المستعملة فى نحو « لَوْ جَاءَنِى لَأَكْرَمْتُهُ » وهذه تفيد ثلاثة أمور :

أحدها : الشرطية ، أعنى عقد السببية والمسببيَّة بين الجملتين بعدها .

والثانى : تقييد الشرطية بالزمن الماضى ، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت إنْ ، فإنّ تلك تَعْقِدُ السببية والمسببية فى المستقبل ، ولهذا قالوا : الشرط بإنْ سابقٌ

على الشرط بلو ، وذلك لأن الزمن المستقبل سابقٌ على الزمن الماضى ، عكس مايتوهم المبتدئون ، ألا ترى أنك تقول « إنْ جِئْتَنى غداً أكْرَمْتُكَ » فإذا انقضى الغدَ ولم يجىء قلت « لَوْ جِئْتَنى [أمسِ] أكْرَمْتُكَ » .

الثالث ألاَ متناع ، وقد اختلف النحاة فى إفادتها له ، وكيفية إفادتها إياه ، على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تفيده بوَجْه ، وهو قول الشَّلَوْبين ، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق فى الماضى ، كما دلت إنْ على التعليق فى المستقبل ، ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثبوتٍ ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخَضراوى .

وهذا الذى قالاه كإنكار الضروريات ، إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهى فإنّ كل من سمع « لَوْ فَعَلَ » فَهِمَ عدمَ وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح فى كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفياً لفظا أو معنى ، تقول « لو جاءنى أكرمته ، ولكنه لم يجىء » ومنه قوله :

٤١٤ – وَلَوْ أنّ مَا أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ
كَفَانِى – وَلَمْ أطْلُبْ – قَلِيلٌ مِنَ المَالِ [ص ٥٠٨]
وَلَكِنَّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ
وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المؤَثَّلَ أمْثَالِى [ص ٢٦٩]

وقوله :

٤١٥ – فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ
وَلَكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدِ

ومنه قوله تعالى (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ، وَلَكِنْ حَقَّ القَوْلُ مِنِّى لأمْلأنَّ جَهَنَّمَ) أى : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول منى ، وقوله تعالى :

(وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كثيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَلَـٰكِنَّ اللهَ سَلَّم) أى فلم يريكموهم كذلك ، وقول الحماسى :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي
بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا [٢٠]

ثم قال :

لَـٰكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ
لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا

إذ المعنى لـكننى لست من مازن ، بل من قوم ليسوا فى شىء من الشر وإن هانوا وإن كانوا ذوى عدد .

فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى : (وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَـٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا) (فلم تَقْتُلُوهُمْ وَلَـٰكِنَّ اللهَ قَتَلَهُم) (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـٰكِنَّ اللهَ رَمَى) .

والثانى : أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً ، وهذا هو القولُ الجارى على ألسنة المعربين ، ونص عليه جماعة من النحويين ، وهو باطل بمواضع كثيرة ، منها قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كل شَيْءٍ قُبُلاً مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا) (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كلماتُ الله) وقول عمر رضى الله عنه « نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ ، لو لَمْ يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ » وبيانُه أن كل شىء امتنع ثبت نقيضُه ، فإذا امتنع ما قام ثبت قام ، وبالعكس ، وعلى هذا فيلزم على هذا القول فى الآية الأولى ثبوتُ إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحَشْر كل شىء عليهم ، وفى الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما فى الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكونِ السبعة الأبحر مملوءة

مداداً وهى تمد ذلك البحر ، ويلزم فى الأثر ثبوتُ المعصية مع ثبوت الخوف ، وكلُّ ذلك عَكْسُ المرادِ .

والثالث : أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنه إن كان مُساوياً للشرط فى العموم كما فى قولك « لَوْ كانت الشَّمْسُ طَالِعَةً كانَ النَّهارُ مَوْجُوداً » لزم انتفاؤه ؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء مسبَّبه ، وإن كان أعمَّ كما فى قولك « لو كانتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كان الضَّوْءُ مَوجُوداً » فلا يلزم انتفاؤه ، وإنما يلزم انتفاء القَدْرِ المساوى منه للشرط ، وهذا قول المحققين .

ويتلخص على هذا أن يقال : إن « لو » تدل على ثلاثة أمور : عَقْدِ السببية والمسببية ، وكونهما فى الماضى ، وامتناع السبب ، ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل .

فالنوع الأول على ثلاثة أقسام : ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببية الثانى فى سببية الأول نحو (وَلو شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِها) ونحو « لو كانتِ الشَّمسُ طالِعَةً كان النَّهارُ مَوجُوداً » يلزم فيه من امتناع الأول امتناعُ الثانى قطعاً وما يُوجب أحدُهما فيه عدمَ الانحصار المذكور نحو « لو نَام لانتقض وُضُوءه » ونحو « لو كانتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كان الضَّوْءُ مَوْجُوداً » وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثانى كما قدمنا ، وما يُجَوِّز فيه العقل ذلك نحو « لو جاءنى أكرمته » فإن العقل يجوز انحصار سبب الإكرام فى المجىء ، ويرجِّحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثانى على الأول ، وأنه المتبادر إلى الذهن ، واستصحابُ الأصل ، وهذا النوع يدل فيه العقلُ على انتفاء المسبب المساوى لانتفاء السبب ، لا على الانتفاء مطلقاً ، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق .

والنوع الثانى قسمان ، أحدهما : ما يراد فيه تقريرُ الجواب وُجِد الشرطُ أو فُقد ولكنه مع فَقْدِه أولى ، وذلك كالأثر عن عمر ، فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال ، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى ، وإنما لم تدل

على انتفاء الجواب لأمرين ؛ أحدهما : أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة ، وفى هذا الأثر دلّ مفهومُ الموافقة على عدم المعصية ، لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى ، وإذا تعارض هذان المفهومان قدِّمَ مفهوم الموافقة ، الثانى : أنه لما فقدت المناسبة انتفت العِلِّيه ، فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية ، فعلمنا أن عدم المعصية معلل بأمر آخر ، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام ، وذلك مستمرّ مع الخوف ، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً إلى ذلك السبب وحده ، وعند الخوف مستنداً إليه فقط أو إليه وإلى الخوف مَعاً ، وعلى ذلك تتخرج آية لقمان ؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تَنْفد مع كثرة هذه الأمور فلأن لاتنفد مع قلتها وعدم بعضها أولى ، وكذا (ولو سَمِعُوا ما اسْتَجَابُوا لكم) لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى ، وكذا (ولو أسْمَعَهُمْ لتَوَلَّوْا) فإن التولى عند عدم الإسماع أولى ، وكذا (لو أنتُمْ تملكون خزائن رَحْمَةِ ربى إذاً لأمْسَكتم خشيَة الإنفاق) فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى .

والثانى : أن يكون الجوابُ مقرراً على كل حال من غير تعرض لأولوية نحو ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لعَادُوا) فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين ، والمقصود فى هذا القِسْمِ تحقيق ثبوت الثانى ، وأما الامتناع فى الأول فإنه وإن كان حاصلا لكنه ليس المقصودَ .

وقد اتضح أن أفسد تفسير للو قَوْلُ من قال : حرف امتناع لامتناع ، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وقول ابن مالك : حرف يدل على انتفاء تالٍ ، ويلزمُ لثبوته ثبوتُ تاليه ، ولكن قد يقال : إن فى عبارة سيبويه إشكالا ونقضاً .

فأما الإشكال فإن اللام من قوله « لوقوع غيره » فى الظاهر لام التعليل ، وذلك فاسد ، فإن عدم نفاد الكلمات ليس معللا بأن مافى الأرض من شجرة أقلام وما بعده ، بل بأن صفاته سبحانه لانهاية لها ، والإمساك خشية الإنفاق

ليس معللا بملكهم خزائن رحمة الله ، بل بما طبعوا عليه من الشُّحِّ ، وكذا التولِّي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع، بل بما هم عليه من العتو والضلال، وعدم معصية صهيب ليست مُعَلَّلة بعدم الخوف بل بالمهابة ، والجوابُ أن تقدر اللام للتوقيت ، مثلها فى (لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إلاَّ هُوَ) أى أن الثانى يثبت عند ثبوت الأول .

وأما النقض فلأنها لاتدلّ على أنها دالة على امتناع شرطها ، والجواب أنه مفهوم من قوله « ما كان سيقع » فإنه دليلٌ على أنه لم يقع .

نعم فى عبارة ابن مالك نقص ؛ فإنها لاتفيد أن اقتضاءها للامتناع فى الماضى، فإذا قيل « لو حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه » كان ذلك أجود العبارات .

تنبيهان: الأول ـ اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المروى عن عمر رضى الله عنه ، وقد وقع مثلُه فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى كلام الصديق رضى الله عنه ، وقَلَّ من يتنبه لهما ؛ فالأول قوله عليه الصلاة والسلام فى بِنْتِ أبى سَلَمَةَ « إنها لَوْلَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فى حِجْرِى مَاحَلَّتْ لِي ، إنَّهَا لابنَة أخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ » فإن حِلَّهَا له عليه الصلاة والسلام منتفٍ [عنه] من جهتين: كونها ربيبته فى حجره ، وكونها ابنة أخيه من الرضاعة ، كما أن معصية صهيب منتفية من جهتى المخافة والإجلال، والثانى قوله رضى الله عنه لما طول فى صلاة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع « لوْ طَلَعَتْ مَا وَجَدَتْنَا غَافِلِين » لأن الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها ، وكل منهما يقتضى أنها لم تجدهم غافلين ، أما الأول فواضح ، وأما الثانى فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين .

الثانى ـ لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى (ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خَيْراً لأسْمَعَهُمْ ولو أسمَعَهُمْ لتَوَلَّوْا وهُمْ مُعْرِضُونَ) وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس ، وحينئذٍ فينتج، لو علم الله فيهم خيراً لتولوا ، وهذا مستحيل ،والجوابُ من ثلاثة

أوجه أثنان يرجعان إلى نفى كونه قياساً وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما: أن التقدير لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولوا، والثانى أن تقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم، والثالث بتقدير كونه قياساً متحِدَ الوسط صحيحَ الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولّوا بعد ذلك الوقت.

— الثانى من أقسام لو: أن تكون حرفَ شرطٍ فى المستقبل، إلا أنها لا تجزم، كقوله:

٤١٦ — وَلَوْ تَلْتَقِى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا
وَمِن دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرضِ سَبْسَبُ [ص٢٦٥]
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِى وَإِن كُنْتَ رِمَّةً
لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشّ وَيَطْرَبُ

وقوله توبة:

٤١٧ — وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ
عَلَىَّ وَدُونِى جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ [ص٢٦٥]
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ ، أَوْزَقَا
إِلَيها صَدًى من جانِبِ القَبْرِ صائِحُ

وقوله:

٤١٨ — لا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلاَّ مُظْهِراً
خُلُقَ الْكِرَامِ، وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

وقوله تعالى: (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ) أى وليَخْشَ الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أوّلنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجّهُ إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات، ومثله (لا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ) أى حتى يشارفوا رؤيتَه ويقاربوها؛ لأن بعده

(فيأتيهم بَغْتة وهم لا يَشْعُرون) وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون ، ويحتمل أن تُحْمَلَ الرؤية على حقيقتها ، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذاباً مثل (وَإِنْ يَرَوْا كِسَفاً مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطاً يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكوم) أو يعتقدونه عذابا ، ولا يظنونه واقعاً بهم ، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته ، ومن ذلك (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) أى إذاقارب حضوره (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ) لأن بلوغ الأجل انقضاءُ العدة ، وإنما الإمساك قبله .

وأنكر ابن الحاجِّ فى نقده على المقرب مجيء لو للتعليق فى المستقبل ، قال : ولهذا لا تقول « لو يقوم زيد فعمرو منطلق » كما تقول ذلك مع إنْ .

وكذلك أنكره بدرُ الدين بن مالك ؛ وزعم أن إنكار ذلك قولُ أكثر المحققين ، قال : وغاية ما فى أدلة مَنْ أثبتَ ذلك أن ما جعل شرطا للو مستقبل فى نفسه ، أو مُقَيد بمستقبل ، وذلك لا ينافى امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ، ولا يُخْرِج إلى إخراج « لو » عما عُهد فيها من المضى ، اهـ .

وفى كلامه نظر فى مواضع :

أحدها : نَقْلُه عن أكثر المحققين ؛ فإنا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك ، بل كثير منهم ساكِتٌ عنه ، وجماعة منهم أثبتوه .

والثانى : أن قوله « وذلك لا ينافى ـ إلى آخره » مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب ، والذى قرَّره هو وغيره من مُثْبِتى الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط ، ولم نر أحداً صَرَّح بخلاف ذلك ، إلا ابن الحاجب وابن الخباز .

فأما ابن الحاجب فإنه قال فى أماليه : ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع

لامتناع الشرط ؛ لأنهم يذكرونها مع لولا؛ فيقولون : لولا حرف امتناع لوجود ، والممتنع مع لولا هو الثانى قطعا ؛ فكذا يكون قولهم فى لو ، وغير هذا القول أولى ؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مُسبَّبه ؛ لجواز أن يكون ثم أسباب أخر . ويدل على هذا (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) فإنها مَسُوقة لنفى التعدد فى الآلهة بامتناع الفساد ، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة ، لأنه خلافُ المفهوم من سياق أمثال هذه الآية ، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد ؛ ولجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدُّدٌ فى الآلهة ؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته ، وذلك جائز أن يفعله الإلهُ الواحد سبحانه ، اهـ

وهذا الذى قاله خلافُ المتبادِرِ فى مثل « لَوْ جِئْتَنِى أكرمتك » وخلاف ما فسروا به عبارتهم ، إلا بدر الدين ؛ فإن المعنى انقلب عليه ، لتصريحه أولا بخلافه ، وإلا ابن الخباز ؛ فإنه من ابن الحاجب أخذ ، وعلى كلامه اعتمد ، وسيأتى البحث معه .

وقوله : « المقصود نفى التعدد لانتفاء الفساد » مسلَّمٌ ، ولكن ذلك اعتراض على مَنْ قال : إن لو حرف امتناع لامتناع ، وقد بينا فساده .

فإن قال : إنه على تفسيرى لا اعتراض عليهم .

قلنا : فما تصنع بـ « لو جئتنى لأكرمتك » و (لَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ) فإنّ المراد نفى الإكرام والإسماع لانتفاء المجىء وعلم الخير فيهم ، لا العكس .

وأما ابن الخباز فإنه قال فى شرح الدرة وقد تلا قوله تعالى : (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا) : يقول النحويون : إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه ، والصواب لم نرفعه فلم نشأ ؛

لأن نفى اللازم يوجب نفى الملزوم ، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم ، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ، ومن نفى الرفع نفى المشيئة ، اهـ .

والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة ، وهى مساوية للرفع ، أى متى وجدت وُجِدَ ، ومتى انتفت انتفى ، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفى كل منهما انتفاء الآخر.

الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين : أن ما قاله من التأويل ممكن فى بعض المواضع دون بعض ، فمما أمكن فيه قوله تعالى : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا) الآية ، إذ لا يستحيل أن يقال : لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذُرِّية ضعافا خلفت عليهم ، ولكنك لم تشارف ذلك فيما مضى ، ومما لا يمكن ذلك فيه قولُه تعالى : (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) ونحو ذلك .

وكونُ لو بمعنى « إنْ » قاله كثير من النحو بين فى نحو (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) (لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ) (قُلْ لَا يَسْتَوِى الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ) (ولو أعجبتكم) (ولو أعجبكم) (ولو أعجبك حسنهن) ونحو « أعْطُوا السائل ولو جاء على فَرَس » وقوله :

٤١٩ — قَوْمٌ إذا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُم
دُونَ النِّسَاءِ ولو بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

وأما نحو (وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ) (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ) وقول كعب رضى الله عنه :

٤٢٠ — [لَقَدْ أَقُومُ مَقَاماً] لَوْ يَقُومُ بِهِ أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ

فمن القسم الأول ، لا من هذا القسم ، لأن المضارع فى ذلك مُرَاد به المضى ، وتحرير[1] ذلك أن تعلم أن خاصية « لو » فرضُ ماليس بواقع واقعاً ، ومن ثم انتفى

(١) فى نسخة « وتقرير ذلك » .

شرطُها فى الماضى والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع : وخاصية إنْ تعليقُ أمرٍ بأمر مستقبل محتمل ، ولا دلالة لها على حكم شرطها فى الماضى والحال ؛ فعلى هذا قوله « ولو باتت بأطهار » يتعين فيه معنى إنْ ؛ لأنه خبر عن أمرٍ مستقبل محتمل ، أما استقبالُه فلأن جوابه محذوف دل عليه شَدُّوا ، وشَدُّوا مستقبل ؛ لأنه جوابُ إذا ، وأما احتماله فظاهر ، ولا يمكن جعلها امتناعية ، للاستقبال والاحتمال ، ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه ، وأما قوله [٤١٦] « ولو تلتقى ـ البيت » وقوله [٤١٧] « ولوأن ليلى ـ البيت » فيحتمل أن لوفيهما بمعنى إنْ ، على أنّ المراد مجرد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور فى المستقبل ، ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرضُ هذه الأمور واقعةً والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها .

والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا ، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى ؛ فهى بمعنى إنْ ، ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا ، ولكن قُصِدَ فرضُه الآن أو فيما مضى ؛ فهى الامتناعية .

ـــ والثالث : أن تكون حرفاً مصدريا بمنزلة أنْ إلا أنها لاتنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد وَدَّ أو يَوَدُّ ، نحو (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ) (يَوَدُّ أَحَدُهُم لَوْ يُعَمَّر) ومن وقوعها بدونهما قولُ قُتَيْلَةَ :

٤٢١ — مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ؛ وَرُبَّمَا
مَنَّ الْفَتَى وَهُـوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

وقول الأعشى :

٤٢٢ — وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْـرِهِمُ
مِنَ التَّأَنِّى ، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وقول أمرىء القيس :

٤٢٣ — تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً عَلَيْهَا وَمَعْشَراً
عَلَيَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي [ص ٥٢٢]

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية ، والذى أثبته الفراء وأبو على وأبو البقاء والتبريزى وابن مالك .

ويقول المانعون فى نحو (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يعمر ألف سنة) : إنها شرطية ، وإن مفعول يود وجواب لو محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لَسَرَّه ذلك ، ولا خفاء بما فى ذلك من التكلف .

ويشهد للمُثْبِتِين قراءة بعضهم (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا) بحذف النون ، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تُدْهِنَ .

ويشكل عليهم دخولُها على أنّ فى نحو (وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً) .

وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مُقَدَّر بعد لو تقديره تود لو ثَبَتَ أن بينها .

وأورد ابن مالك السؤال فى (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً) وأجاب بما ذكرنا ، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو (فِجَاجاً سُبُلاً) والسؤال فى الآية مدفوع من أصله ، لأن لو فيها ليست مصدرية ، وفى الجواب الثانى نظر ، لأن توكيد الموصول قبل مجىء صلته شاذ كقراءة زيد بن على (والذين مَنْ قبلكم) بفتح الميم .

والرابع : أن تكون للتمنى نحو « لَوْ تأتِيَنِي فَتُحَدِّثَنِي » قيل : « ومنه (فلَوْ أَنَّ لنا كرة) أى فليت لنا كرة ، ولهذا نصب (فنكون) فى جوابها كما انتصب (فأفوزَ) فى جواب ليت فى (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فأفوزَ) ولا دليل فى هذا ، لجواز أن

يكون النصب فى (فنكون[1]) مثله فى (إلاَّ وحيًا أوْ مِنْ وَرَاء حِجَابٍ أوْ يُرْسِلَ رَسُولاً) وقول مَيْسُون :

٤٢٤ — ولُبْس عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَينِي أحَبُّ إلىَّ مِنْ لُبسِ الشُّفُوفِ

[ص ٢٨٣ و ٣٦١ و ٤٧٩ و ٥٥١]

واختلف فى « لو » هذه ؛ فقال ابن الضائع وابن هشام : هى قسم برأسها لاتحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يُؤْتَى لها بجواب منصوب كجواب ليت ، وقال بعضهم : هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى ، بدليل أنهم جَمَعُوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

٤٢٥ — فلَوْ نُبِشَ المَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ فيُخْبَرَ بالذَّنَائِبِ أىُّ زِيرِ

بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنًا وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ؟

وقال ابن مالك : هى لو المصدرية أغنتْ عن فعل التمنى ، وذلك أنه أورد قولَ الزمخشرى « وقد تجىء لو فى معنى التمنى فى نحو لَوْ تأتينى فتحدثنى » فقال : إنْ أراد أن الأصل « وددت لو تأتينى فتحدثنى » فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها فصحيحٌ ، أو أنها حرفٌ وضع للتمنى كليت فممنوع ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لايجمع بينه وبين ليت ، اهـ .

الخامس : أن تكون للعرض نحو « لوْ تنزلُ عندنا فتُصِيبَ خَيراً » ذكره فى التسهيل .

وذكر ابن هشام اللَّخْمِى وغيره لها معنًى آخَرَ : وهو التقليل نحو « تَصَدَّقُوا ولو بظِلْفٍ مُحْرَق » وقوله تعالى (وَلوْ عَلَى أنْفُسِكُمْ) وفيه نظر .

---

(١) فى نسخة « لجواز أن يكون النصب فى فأقول » .

وهنا مسائل: إحداها أن «لو» خاصة بالفعل، وقد يليها اسمٌ مرفوع معمول لمحذوف يفسره مابعده، أو اسم منصوبٌ كذلك، أو خبر لكان محذوفة، أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ ومابعده خبر؛ فالأول كقولهم «لوذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي» وقول عمر رضى الله عنه «لوغَيْرُكَ قالها يا أبا عبيدة» وقوله:

٤٢٦ — لو غَيْرُكمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ
أدّى الجِـــوار إلى بَنِي العَوّامِ

والثانى نحو «لوزيداً رأيتهُ أكرمته» والثالث نحو «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً من حديدٍ، واضْرِب ولو زيداً، وألا ماء ولو باردا» وقوله:

٤٢٧ — لايأمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ولوملكا جُنُودُهُ ضاق عَنْهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ

واختلف فى (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تملكون) فقيل: من الأول، والأصلُ: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير، وقيل: من الثالث، أى لوكنتم تملكون، وردَّ بأن المعهود بعد لوحذفُ كان ومرفوعها معا؛ فقيل: الأصل لوكنتم أنتم تملكون فحذفا، وفيه نظر، للجمع بين الحذف والتوكيد.

والرابع نحو قوله:

٤٢٨ — لو بِغَيْرِ المَـــاء حَلْقِي شَرِقٌ
كُنْتُ كالغصّان بالمـــاء اعتصار

وقوله:

٤٢٩ — لَوْ فِي طُهَيَّةَ أحـــلامٌ لما عَرَضُوا
دُونَ الَّذِي أنا أرْمِيـــه وَيَرْمِينِي

واختلف فيه، فقيل: محمول على ظاهره وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً كما قيل فى قوله:

[وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ] فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا [١٠٩]

وقال الفارسى : هو من النوع الأول ، والأصل لو شَرِقَ حلقى هو شَرِقٌ ، فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخراً ، وقال المتنبى :

٤٣٠ — ولو قَلَمٌ أُلْقِيتُ فى شِقِّ رأسِهِ
من السُّقْمِ ما غَيَّرْتُ من خطِّ كاتب

فقيل : لحن ، لأنه لا يمكن أن يقدر ولو ألقى قلم ، وأقول : روى بنصب قلم ورفعه ، وهما صحيحان ، والنصب أوْجَهُ بتقدير : ولو لابَسْتُ قلما ، كما يقدر فى نحو « زيداً حبست عليه » والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى ، أى ولو حصل قلم ، أى ولو لوبس قلم ، كما قالوا فى قوله :

٤٣١ — إذا ابنُ أبى مُوسى بِلالاً بَلَغْتِهِ [فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ]

فيمن رفع ابنا : إن التقدير إذا بلغ ، وعلى الرفع فيكون ألقيتُ صفة لقلم ، ومن الأولى تعليلية على كل حال متعلقة بألقيت ، لا بغيرت ؛ لوقوعه فى حيز ما النافية ، وقد تعلق بغيرت ؛ لأن مثل ذلك يجوز فى الشعر كقوله :

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا * [١٣٧]

المسألة الثانية : تقع « أنَّ » بعدها كثيراً نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا) (ولَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) (وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عليهم) (ولو أَنَّهُم فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ) وقوله :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ [كفانِى ولم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ] [٤١٤]

وموضعها عند الجميع رفع ، فقال سيبويه : بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر ، لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، واختصت من بين سائر مايؤول بالاسم بالوقوع بعد لو ، كما اختصت غُدْوَة بالنصب بعد لدُنْ ، والحين بالنصب بعد لات ، وقيل : على الابتداء والخبر محذوف ، ثم قيل . يقدر مقدما ، أى ولو ثابتٌ إيمانُهم ، على حد

(وآيةٌ لهُمْ أنَّا حَمَلْنَا) وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخراً ، ويشهد له أنه يأتى مؤخراً بعد أما كقوله :

٤٣٢ — عِنْدِى اصْطِبَارٌ ، وَأَمَّا أَنْنِي جَزِعٌ
يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي

وذلك لأن لعل لاتقع هنا ، فلا تشتبه أنّ المؤكدة إذا قدمت بالتى بمعنى لعل ، فالأولى حينئذ أن يقدر مؤخراً على الأصل ، أى ولو إيمانُهم ثابت .

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية ، والفعل مقدر بعدها ، أى ولو ثَبَتَ أنهم آمنوا ، ورُجِّح بأن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل .

قال الزمخشرى : ويجب كون خبر أنّ فعلا ليكون عوضاً من الفعل المحذوف ، ورَدّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى (وَلَو أنَّ مافى الأرْضِ من شَجرَةٍ أقْلَام) وقالوا : إنما ذاك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية وفى قوله :

٤٣٣ — ما أطْيَبَ العَيْشَ لَوْ أنّ الفتى حَجَرٌ
تَنْبُو الحَوَادِثُ عَنْهُ وَهْوَ مَلْمُومُ

وقوله :

٤٣٤ — وَلَو أنها عصفُورةٌ لَحَسِبْتُها
مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْداً وَأَزْنَما

ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً كقوله :

٤٣٥ — لو أنّ حيًّا مُدْرِكُ الفلاَح
أدركهُ مُـــلاعبُ الرِّماح

وقد وجدت آية فى التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقا ، ولم ينتبه لها الزمخشرى ، كما لم ينتبه لآية لقمان ، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك ، ولا ابن مالك

وإلا لما استدل بالشعر ، وهى قوله تعالى : (يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِى الأَعْرَابِ) ووجدت آيةَ الخبرُ فيها ظرف [لغو] وهى (لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْراً مِنَ الأَوَّلِينَ).

المسألة الثالثة : لغلبة دخول « لو » على الماضى لم تجزم ، ولو أريد بها معنى إن الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة فى الشعر منهم ابن الشجرى كقوله :

٤٣٦ — لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَـــةٍ
لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ [ص ٦٩٨]

وقوله :

٤٣٧ — تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ
إِحْدَى نِسَاءِ بَنِى ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

وقد خرج هذا على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفاً كقراءة أبى عمرو (وينصركم) و(يشعركم) و(يأمركم) والأول على لغة من يقول شَايَشَا بألف ، ثم أبدلت همزة ساكنة ، كما قيل العالم والخاتم ، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان (مِنْسَاتَه) بهمزة ساكنة ؛ فإن الأصل (منْسَأته) بهمزة مفتوحة مِفْعَلَة من نَسَأه إذا أخّره ، ثم أبدلت الهمزة ألفا ثم الألف همزة ساكنة .

المسألة الرابعة : جواب لو إما مضارع منفى بلم نحو « لو لم يخف الله لم يعصه » أو ماض مُثْبَت ، أو منفى بما ، والغالبُ على المثبت دخول اللام عليه نحو (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا) ومن تجرده منها (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا) والغالب على المنفى تجرده منها نحو (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوه) ومن اقترانه بها قوله :

٤٣٨ — وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَـــا
وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَـــالِى

ونظيره فى الشذوذ اقترانُ جواب القَسَم المنفى بما بها كقوله :

٤٣٩ — أما وَالّذِى لوْ شاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى
لَئِنْ غِبْتَ عَنْ عَيْنِى لَما غِبْتَ عَنْ قَلْبِى

وقد ورد جواب « لو » الماضى مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير :

٤٤٠ — لوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ
تَدَعُ الْحَـــوَائِمَ لا يَجِدْنَ غَلِيلاَ

ونظيرهُ فى الشذوذ اقترانُ جواب لولا بها كقول جرير أيضاً :

[كَانُو ثَمَانِينَ أوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً]
لوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قتَّلْتُ أوْلادِى [٩٤]

قيل : وقديكون جوابُ لو جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء ، كقوله تعالى (وَلوْ أنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقُوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ) وقيل : هى جواب لقسم مقدر ، وقول الشاعر :

٤٤١ — قَالَتْ سَلاَمَةُ : لَمْ يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ
أنْ تَتْرُكَ الأعْدَاءَ حَتَّى تُعْذَرَا
لَوْ كانَ قَتْلٌ يَاسَـــلاَمَ فَرَاحَةٌ
لَكِنْ فَرَرْتَ مَخَافَةً أنْ أوْسَرَا

(لولا) : على أربعة أوْجُهٍ :

أحدها : أن تدخل على [جملتين] اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو : « لولا زَيْدٌ لأكرمتك » أى لولا زيد موجودٌ ، فأما قوله عليه الصلاة والسلام : «لولاَ أن أشُقَّ عَلَى أمَّتِى لأمَرْتُهُمْ بالسِّواكِ عِنْدَ كلِّ صَلاَةٍ » فالتقدير لولا مخافة أن أشق على أمتى لأمرتهم ، أى أمْرَ إيجابٍ ، وإلاَّ لانعكس معناها ، إذ الممتنع المشقة ، والموجود الأمر .

وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ، ولا بلولا لنيابتها عنه ، ولا بها أصالة ، خلافا لزاعمى ذلك ، بل رَفْعه بالابتداء ، ثم قال أكثرهم : يجب كونُ الخبر كونا مُطْلَقا محذوفا ، فإذا أريد الكونُ المُقَيَّد لم يجز أن تقول « لولا زيد قائم » ولا أن تحذفه ، بل تجعل مَصْدَره هو المبتدأ ؛ فتقول « لولا قيامُ زيد لأتيتك » أو تُدْخِل أنّ على المبتدأ فتقول « لولاَ أنّ زَيْداً قائم » وتصير أنّ وصلتها مبتدأ محذوفَ الخبر وجوبا ، أو مبتدأ لاخبرله ، أو فاعلا يَثْبُتَ محذوفا ، على الخلاف السابق فى فصل « لو » .

وذهب الرُّمّانى وابن الشجرى والشلوبين وابنُ مالك إلى أنه يكون كونا مُطْلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ، وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يُعْلَم نحو «لولاَ قومُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بالإسْلاَمِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ » ويجوز الأمران إن علم ، وزعم ابن الشجرى أن مِنْ ذكره (وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ) وهذا غير متعين؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل ، ولَحَنَ جماعةٌ ممن أطلق وجوبَ حذفِ الخبر المعرىّ فى قوله فى وصف سيف :

٤٤٢ — يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كلَّ عَضْبٍ
فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ [ص ٥٤٢]

وليس بجيد ؛ لاحتمال تقدير « يمسكه» بدلُ اشتمالٍ على أن الأصل أنْ يمسكه ، ثم حذفت أنْ وأُرتفع الفعلُ ، أو تقدير يمسكه جملة معترضة ، وقيل : يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف ، وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها ؛ لأنه خبر فى المعنى ، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج أيضا قولُ تلك المرأة :

٤٤٣ — فَوَاللهِ لَوْلاَ اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ
لَزُعْزِعَ مِنْ هٰذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهْ

وزعم ابن الطراوة أن جواب لولا أبداً هو خبر المبتدأ ، ويرده أنه لا رابط بينهما.

وإذا ولى لولا مضمرٌ فحقُّه أن يكون ضميرَ رفعٍ ، نحو (لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) وسمع قليلا « لولاى ، ولولاك ، ولولاه » خلافا للمبرد .

[ثم] قال سيبويه والجمهور : هى جارة للضمير مختصة به ، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، ولا تتعلق لولا بشىء ، وموضع المجرور بها رَفْعٌ بالابتداء ، والخبر محذوف .

وقال الأخفش : الضمير مبتدأ ، ولولا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا ؛ إذ قالوا « ما أنا كأنتَ ، ولا أنتَ كأنا » وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت فى الضمائر المنفصلة لشبهها فى استقلالها بالأسماء الظاهرة ؛ فإذا عطف عليه اسمٌ ظاهر نحو « لولاك وزيد » تعين رفعه ، لأنها لا تخفض الظاهر .

الثانى : أن تكون للتحضيض والعَرْض ؛ فتختص بالمضارع أو ما فى تأويله نحو « لولا تَسْتَغْفِرُون الله » ونحو (لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ) والفرق بينهما أن التحضيض طلبٌ بحثٍ وإزعاج ، والعَرْض طلب بلين وتأدب .

والثالث : أن تكون للتوبيخ والتنديم ؛ فتختص بالماضى نحو (لَوْلاَ جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ) (فَلَوْلا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْبَانًا آلِهَةً) ومنه (لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا) إلا أن الفعل أُخِّرَ ، وقوله :

٤٤٤ — تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

إلا أن الفعل أُضمِرَ ، أى لولا عَدَدْتم ، وقول النحويين « لولا تعدون » مردود؛

إذ لم يُرِدْ أن يَحُضهم على أن يَعُدُّوا فى المستقبل ، بل المراد توبيخهم على تركِ عَدِّه فى الماضى ، وإنما قال « تعدون » على حكاية الحال ؛ فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن .

وقد فُصِلَت من الفعل بإذ وإذا معمولين له ، وبجملة شرطية معترضة ؛ فالأول نحو (وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ) (فَلَوْلا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا) والثانى والثالث نحو (فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إليه منكم ولكن لاتبصرون) (فَلَوْلا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا) المعنى فَهَلاَّ ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا ، أو بالملائكة ، ولكنكم لاتشاهدون ذلك ، ولولا الثانية تكرار للأولى .

الرابع : الاستفهام ، نحو (لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ) (لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ) قاله الهروى ، وأكثرهم لايذكره ، والظاهر أن الأولى للعَرْض ، وأن الثانية مثل (لَوْلا جَاؤُا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ) .

وذكر الهروى أنها تكون نافية بمنزلة لم ، وجعل منه (فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلا قَوْمَ يُونُسَ) والظاهر أن المعنى على التوبيخ ، أى فهلا كانت قرية واحدة من القُرَى المُهْلَكة تابَتْ عن الكفر قبل مجىء العذاب فنفعها ذلك ، وهو تفسير الأخفش والكسائى والفراء وعلى بن عيسى والنحاس ، ويؤيده قراءة أبىّ وعبد الله (فهلاَّ كانَتْ) ويلزم من هذا المعنى النفى ؛ لأن التوبيخ يقتضى عدم الوقوع ، وقد يُتَوَهم أن الزمخشرى قائل بأنها للنفى لقوله : « والاستثناء منقطع بمعنى لكن ، ويجوز كونه متصلا والجملة فى معنى النفى ، كأنه قيل : ما آمنت » ولعله إنما أراد ما ذكرنا ، ولهذا قال « والجملة فى معنى النفى » ولم يقل « ولولا للنفى » وكذا قال فى (لَوْلاَ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا):

معناه نفى التضرع ، ولكنه جىء بلولا ليُفاد أنهم لم يكن لهم عذر فى ترك التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التى زيّنها الشيطان لهم ، اهـ

فإن احتجّ محتج للهروى بأنه قرىء بنصب (قوم) على أصل الاستثناء ، ورفعه على الإبدال ، فالجوابُ أنّ الإبدال يقع بعد مافيه رائحة النفى ، كقوله :

٤٤٥ — [وَ بالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ] عَافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ

فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله ، وأدقُّ من هذه قراءة بعضهم (فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ) لما كان شربوا منه فى معنى فلم يكونوا منه ، بدليل (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى) ويوضح لك ذلك أن البدل فى غير الموجَبِ أرْجَحُ من النصب : وقد أجمعت السبعة على النصب فى (إلاّ قَوْمَ يُونُسَ) فدل على أن الكلام مُوجَب ، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب ، كما فى قوله :

* عَافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ * [٤٤٥]

تنبيه — ليس من أقسام « لولا » الواقعةُ فى نحو قوله :

٤٤٦ — ألاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أنْ لا أُحِبُّهَا
فَقُلْتُ : بَلَى لَوْلاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي

لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك « لولم » والجواب محذوف ، أى لولم ينازعنى شغلى لَزُرْتك ، وقيل : بل هى لولا الامتناعيّة ، والفعل بعدها على إضمار « أنْ » على حد قولهم « تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاه » .

﴿ لوما ﴾ : بمنزلة لولا ، تقول : لوما زيد لأكرمتك ، وفى التنزيل (لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلاَئِكَةِ) وزعم المالقى أنها لم تأت إلا للتحضيض ، ويرده قول الشاعر :

٤٤٧ — لَوْمَا الإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي
مِنْ بَعْدِ سُخْطِكِ فِي رِضَاكِ رَجَاء

﴿لم﴾ : حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا، نحو (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) الآية.

وقد يرفع الفعل [المضارع] بعدها ، كقوله :

٤٤٨ — لَوْلاَ فَوَارِسُ مِـــنْ نُعْمٍ وَأَسْرَتُهُمْ
يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ [ص ٣٢٩]

فقيل : ضرورة ، وقال ابن مالك : لغة .

وزعم اللحيانى أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم (أَلَمْ نَشْرَحَ) وقوله :

٤٤٩ — فِى أَىِّ يَوْمَىَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرّْ أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ بَوْمَ قُدِرْ

وخُرِّجَا على أن الأصل « نَشْرَحَنْ » و« يُقْدَرَنْ » ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها ، وفى هذا شذوذان : توكيد المنفى بلم ، وحذف النون من غير وقف ولا ساكنين ، وقال أبو الفتح : الأصل يُقْدَرْ بالسكون، ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة ـ وقد أجْرَتِ العربُ الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك ، والمحرك مجرى الساكن ، إعطاء للجار حكم مجاوره ـ أبدلوا الهمزة الحركة ألفاً ، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة ، يعنى ولزم حينئذ فتح ما قبلهـــا؛ إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة ، قال : وعلى ذلك قولهم : المَرَاة ، والكَماة ، بالألف ، وعليه خرج أبو على قولَ عبد يَغُوثَ :

٤٥٠ ـ [وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ] كَأَنْ لَمْ تَرَا قَبْلِى أَسِيراً يَمَانِيَا
[ص ٢٧٨]

فقال : أصله تَرْأَى ـ بهمزة بعدها ألف ـ كما قال مُرَاقة البارقى :

٤٥١ — أُرِى عَيْنَىَّ مَالَمْ تَرْأَيَاهُ [كِلانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ]

ثم حذفت الألف للجازم، ثم أبدلت الهمزة ألفا لما ذكرنا ، وأقيس من تخريجهما أن يقال فى قوله « أَيَوْمَ لم يُقْدَرَ » : نقلت حركة همزة أم إلى راء يُقْدَر ، ثم أبدلت الهمزة

الساكنة ألفا ، ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة إتباعا لفتحة الراء ، كما فى (وَلاَ الضَّالِّينَ) فيمن همزهُ ، وكذلك القول فى « لَرَاة والكَاة » وقوله :

وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَا قَبْلِى أَسِيراً يَمَانِيَا [٤٥٠]

ولكن لم تحرك الألف فيهنّ لعدم التقاء الساكنين .

وقد تُفصَل من مجزومها للضرورة بالظرف ، كقوله :

٤٥٢ — فَذَاكَ وَلَمْ - إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا - تَكُنْ فى النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ

وقوله :

٤٥٣ — فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا

كَأَنْ لَمْ - يَسُوَى أَهْلِهِ - مِنَ الْوَحْشِ - تُؤْهَلِ

وقد يليها الاسمُ معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله :

٤٥٤ — ظُنِنتُ فَقِيراً ذَا غِنًى ثُمَّ نِلْتُه

فَلَمْ ذَا رَجَاه أَلْفَهُ غَيْرَ وَاهِبِ

﴿ لمّا ﴾ : عَلَى ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلَمْ ، إلا أنها تفارقها فى خمسة أمور :

أحدها : أنها لا تقترن بأداة شرط ، لا يقال « إنْ لمّا تقم » وفى التنزيل (وَإِنْ لم تَفْعَلْ) (وَإِنْ لم يَنْتَهُوا) .

الثانى : أن منفيها مستمر النفى إلى الحال كقوله :

٤٥٥ — فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ

وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِى وَلَمَّا أُمَزَّقِ

ومنفى لم يحتمل الاتصالَ نحو (وَلَم أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيا) والانقطاعَ مثل (لَمْ يَكُنْ شَيْئا مَذْكُوراً) ولهذا جاز « لم يكن ثم كان » ولم يجز « لما يكن ثم كان » بل يقال « لما يكن وقد يكون » وَمَثَّل ابن مالك للنفى المنقطع بقوله .

٤٥٦ — وَكُنتَ إِذْ كُنتَ إِلَاهِي وَحْدَكَا
لَمْ يَكُ شيء يَاإِلَاهِي قَبْلَكَا

وتبعه ابنُه فيما كتب على التسهيل ، وذلك وهم فاحش .

ولامتداد النفى بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب ، بخلاف لم ، تقول قمتُ فلم تقم ، لأن معناه وما قمت عقيب قيامى ، ولا يجوز « قمت فلما تقم » لأن معناه وما قمت إلى الآن .

الثالث : أن منفى لما لا يكون إلا قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك فى منفى لم ، تقول : لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ، ولا يجوز « لما يكن » وقال ابن مالك : لايشترط كونُ منفى لما قريباً من الحال مثل « عَصَى إِبْلِيسُ رَبَّه وَلَمَّا يَنْدَمْ » بل ذلك غالب لالازم .

الرابع : أن منفى لما مُتَوَقَّع ثبوته ، بخلاف منفى لم ، ألا ترى أن معنى (بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ) أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذَوْقَهم له مُتَوَقَّع ، قال الزمخشرى فى (وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِى قُلُوبِكُمْ) : ما فى لما من معنى التوقع دالٌّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد ، اهـ . ولهذا أجازوا « لم يُقْضِ مالا يكون » ومنعوه فى لما .

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضى فهما سِيَّان فى نفى المتوقع وغيره ، مثالُ المتوقع أن تقول : مالى قمتُ ولم تقم ، أو ولما تقم ، ومثالُ غير المتوقع أن تقول ابتداء : لم تقم ، أو لما تقم .

الخامس : أن منفى لما جائز الحذف لدليلٍ ، كقوله :

٤٥٧ — فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً وَلَمَّا
فنادَيْتُ القُبُورَ فلَمْ يُجِبْنَهْ

أى ولما أكن بَدْأً قبل ذلك ، أى سيدا ، ولا يجوز « وصلْتُ إلى بغداد ولم» تريد ولم أدخلها ، فأما قوله :

٤٥٨ — احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا
يَوْمَ الأَعَازِبِ إنْ وصَلْتَ وَإنْ لَمِ

فضرورة .

وعلة هذه الأحكام كلها أن لم لنفى فعَلَ ، ولما لنفى قد فَعَلَ

— الثانى من أوجه لما : أن تختصّ بالماضى ؛ فتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو «لما جَاءنِى أكْرَمْتُه » ويقال فيها : حرف وجودلوجود، وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب ، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين ، وقال ابن مالك : بمعنى إذْ ، وهو حسن ؛ لأنها مختصة بالماضى وبالإضافة إلى الجملة .

وردَّ ابنُ خروف على مُدَّعى الاسمية بجواز أن يقال : لما أكْرَمْتَنِى أمْسِ أكرمتك اليوم ، لأنها إذا قُدِّرت ظرفاً كان عاملها الجواب ، والواقع فى اليوم لا يكون فى الأمس .

والجواب أن هذا مثلُ (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) والشرط لا يكون إلا مستقبلا ، ولكن المعنى إن ثَبَتَ أنى كنت قلته ، وكذا هنا . المعنى لما ثبت اليومَ إكرامُكَ لى أمس أكرمتك .

ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا ، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك ، وفعلا مضارعاً عند ابن عصفور ، دليل الأول (فلمَّا نَجَّاكُمْ إلى الْبَرِّ

أعرضتم) والثانى (فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) والثالث (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد) والرابع (فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا) وهو مؤول بجادلنا ، وقيل فى آية الفاء : إن الجواب محذوف ، أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ، وفى آية المضارع إن الجواب (جاءته البشرى) على زيادة الواو ، أو محذوف ، أى أقبل يجادلنا .

ومن مشكل لما هذه قول الشاعر :

٤٥٩ — أقول لعبد الله لما سقاؤنا
ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

فيقال : أين فعلاها ؟ والجواب أن « سقاؤنا » فاعل بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط ، والجواب محذوف تقديره قلت ، بدليل قوله أقول ، وقوله « شم » أمر من قولك « شمت البرق » إذا نظرت إليه ، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه .

— والثالث : أن تكون حرف استثناء ؛ فتدخل على الجملة الاسمية ، نحو (إن كل نفس لما عليها حافظ) فيمن شدد الميم ، وعلى الماضى لفظا لا معنى نحو « أنشدك الله لما فعلت » أى ما أسألك إلا فعلك ، قال :

٤٦٠ — قالت له : بالله يا ذا البردين
لما غنيت نفسا أو اثنين

وفيه رد لقول الجوهرى : إن لما بمعنى إلا غير معروف فى اللغة .

وتأتى لما مركبة من كلمات ، ومن كلمتين .

فأما المركبة من كلمات فكما تقدم فى (وإن كلا لما ليوفينهم ربك) فى قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون إن وميم لما ، فيمن قال : الأصل لمن ما

فأبدلت النون ميما وأدغمت ، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى ، وهذا القول ضعيفٌ ؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت ، وأضعف منه قول آخر : إن الأصل لَمًّا بالتنوين بمعنى جَمْعًا ، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مُجرَى الوقف ؟ لأن استعمال لما فى هذا المعنى بعيد ، وحذف التنوين من المنصرف فى الوصل أبعد ؛ وأضعف من هذا قول آخر : إنه فَعْلَى من اللَّمَم ، وهو بمعناه ؛ ولكنه منع الصرف لألف التأنيث ، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة ، وإذا كان فَعْلَى فهلاَّ كُتب بالياء ، وهلا أمالَهُ مَنْ قاعدتُه الإمالة ، واختار ابن الحاجب أنها لَمَّا الجازمة حذف فعلها ، والتقدير : لما يُهْمَلُوا ، أو لما يُتْرَكُوا ؛ لدلالة ماتقدم من قوله تعالى (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ) ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومُجازاتهم ، قال : ولا أعرف وَجْهًا أشْبَه من هذا ، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع فى التنزيل ، والحقُّ أن لا يُسْتَبْعَدَ لذلك ، اهـ . وفى تقديره نظر ، والأولى عندى أن يقدر « لمَّا يُوَفُّوا أعمالهم » أى أنهم إلى الآن لم يوفُّوها وسيوفُّونها ، ووجه رجحانه أمران ؛ أحدهما : أن بعده (ليوفينهم) وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع ، والثانى : أن منفىَّ لمَّا متوقعُ الثبوتِ كما قدمنا ، والإهمال غير متوقع الثبوت .

وأما قراءة أبى بكر بتخفيف (أنْ) وتشديد (لما) فتحتمل وجهين ؛ أحدهما : أن تكون مخففة من الثقيلة ، ويأتى فى لما تلك الأوجه ، والثانى : أن تكون أن نافية ، و (كلا) مفعول بإضمار أرى ، ولما بمعنى إلاَّ .

وأما قراءة النحويين بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما فإنَّ فى الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال ، وفى الثانية مخففة من الثقيلة ، وأعملت على أحد الوجهين ، واللام من لما فيهما لام الابتداء ، وقيل : أو هى فى قراءة التخفيف الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة ، وليس كذلك ؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف إن وإهمالها ، وما زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الألف

للفصل بين الهمزتين فى نحو (أأنذرتهم) وبين النونات فى نحو « اضربنانّ يانسوة » قيل : وليست موصولة بجملة القسم لأنها إنشائية ، وليس كذلك ؛ لأن الصلة فى المعنى جملة الجواب ، وإنما جملة القسم مَسُوقة لمجرد التوكيد ، ويشهد لذلك قوله تعالى (وإنّ منكم لمَنْ ليُبطِّئن) لا يقال : لعل من نكرة أى لفريقٌ ليبطئن ؛ لأنها حينئذ تكون موصوفة ، وجملة الصفة كجملة الصلة فى اشتراط الخبرية .

وأما المركبة من كلمتين فكقوله :

٤٦١ — لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَـــاتِلاً
أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاء [ص٥٢٩و٦٩٤]

وهو لغز ، يقال فيه : أين جواب لما ؟ وبم انتصب أدعَ ؟ وجواب الأول أن الأصل « لَنْ » ثم أدغمت النون فى الميم للتقارب ، ووُصِلا خطا للالغاز ، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين ، ونظيرُه فى الإلغاز قولُه :

٤٦٢ — عَافَتِ الْمَاء فى الشِّتَاء ، فَقُلْنَا
بَرِّدِيهِ تُصَـــادِفِيهِ سَـــخِينَا

فيقال : كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا ؟ وجوابه أن الأصل « بَلْ رِدِيهِ » ثم كتب على لفظه للالغاز ، وعن الثانى أن انتصابه بلَنْ ، وما الظرفية وصلتها ظرفٌ له فاصل بينه وبين لَنْ للضرورة ، فيسأل حينئذ : كيف يجتمع قوله لن أدع القتال مع قوله لن أشهد الهيجاء ؟ فيجاب بأن أشهد ليس معطوفا على أدع ، بل نصبه بأن مضمرة ، وأنْ والفعل عطفٌ على القتال ، أى لن أدع القتال وشُهُودَ الهيجاء على حد قول مَيْسُون :

ولُبْسُ عَبَاءة وَتَقَرَّ عَيْنِي [أَحَبُّ إِلَىَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ] [٤٢٤]

﴿ لَنْ ﴾: حرفُ نصب ونفي واستقبال ، وليس أصله وأصل لم لا فأبدلت الألف نونا في لن وميما في لم خلافا للفراء؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفا لا العكس نحو (لَنَسْفَعا) و (لَيَكُونا) ولا أصلُ لن «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفا والألف لساكنين خلافا للخليل والكسائي ، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو « زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ » خلافا للأخفش الصغير ، وامتناع نحو « زَيْدًا يُعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ » خلافا للفراء ، ولأن الموصول وصلته مفرد ، و« لن أَفْعَلَ » كلام تام ، وقولُ المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع مردودٌ بأنه لم يُنْطَقْ به مع أنه لم يسد شيء مَسَدَّه ، بخلاف نحو « لولا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ » وبأن الكلام تام بدون المقدر ، وبأنّ لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل ، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك ، فإن الاستقراء يشهد بذلك .

ولا تفيد لن توكيدَ النفي خلافا للزمخشري في كشّافه ، ولا تأبيدَه خلافا له في أنموذجه ، وكلاهما دعوى بلا دليل ، قيل : ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في (فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) ولكان ذكر الأبد في (وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدا) تكرارا ، والأصلُ عدمُه .

وتأتي للدعاء كما أتت لا لذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور ، والحجة في قوله :

٤٦٣ — لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَازِلْـ ... ـتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

وأما قوله تعالى (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ) فقيل : ليس منه ، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ، بل إلى المخاطب أو الغائب ، نحو « يارب لا عَذَّبْتَ فلانا » ونحو « لا عَذَّبَ اللهُ عَمْراً » اهـ ويرده قوله :

* ثم لا زِلْتُ لَكُمْ خَالِداً خُلود الْجِبَالِ * [٤٦٣]

وتلقّي القَسَم بها وبلم نادر جداً ، كقول أبي طالب :

٤٦٤ — وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ
حَتَّى وَسَدَ فِى التُّرَابِ دَفِينَا [ص ٦١٨]

وقيل لبعضهم: ألك بَنُونَ ؟ فقال: نعم، وخَالِقِهِمْ لم تَقْمْ عن مثلهم مُنْجِبة، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب، أى إنّ لى لَبَنِينَ ، ثم استأنف جملة النفى .

وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

٤٦٥ — [أَيَادِى سَبَايَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَ كُمْ] فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

وقوله :

٤٦٦ — لَنْ يَخِبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ
[ص ٦٩٨]

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة .

﴿ ليت ﴾ : حرف تمنّ يتعلق بالمستحيل غالباً ، كقوله :

٤٦٧ — فَيَالَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا
فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

وبالممكن قليلا.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال الفراء وبعض أصحابه : وقد ينصبهما كقوله :

٤٦٨ — * يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

وبنى على ذلك ابن المعتز قوله :

٤٦٩ — مَرَّتْ بِنَا سَحَراً طَيْرٌ ، فَقُلْتُ لَهَا :
طُوبَاكِ ، يَا لَيْتَنِى إِيَّاكِ ، طُوبَاكِ

والأول عندنا محمول على حذف الخبر ، وتقديره : أقبلَتْ ، لا تكون ، خلافاً للكسائى لعدم تقدم إنْ ولَوْ الشرطيتين ، ويصح بيتُ ابن المعتز على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع .

وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء ، لا يقال « ليما قام زيد » خلافاً لابن أبي الربيع وطاهر القزويني ، ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص ، وإهمالها حملاً على أخواتها ، ورَوَوْا بالوجهين قول النابغة :

قَالَتْ : ألا لَيْتَمَا هٰذَا الحَمَامُ لَنَا إلىٰ حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ [٩٢]

ويحتمل أن الرفع على أن «ما» موصولة ، وأن الإشارة خبرٌ لهو محذوفاً ، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا ؛ فلا يدلُّ حينئذ على الإهمال ، ولكنه احتمال مرجوح ، لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أيٍّ مع عَدَمِ طول الصلة قليلٌ ، ويجوز «ليما زيداً ألقاه» على الإعمال ، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير .

﴿ لعل ﴾ : حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال بعض أصحاب الفراء : وقد ينصبهما ، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكى «لعل أباك منطلقاً» وتأويله عندنا على إضمار يُوجَدُ ، وعند الكسائي على إضمار يكون .

وقد مر أن عُقَيْلاً يخفضون بها المبتدأ كقوله :

٤٧٠ — [فَقُلْتُ : ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً]

لَعَـلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبَ [ص ٤٤١]

وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك ؛ لأنه يحتمل أن الأصل « لعله لأبي المغوار منك جَوَابٌ قريب » فحذف موصوف قريب ، وضمير الشأن ، ولام لعل الثانية تخفيفاً ، وأدغم الأولى في لام الجر ، ومن ثم كانت مكسورة ، ومَنْ فتح فهو على لغة من يقول « المالُ لَزَيْدٍ » بالفتح ، وهذا تكلف كثير ، ولم يثبت تخفيف لعل ، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بلعل لغة قوم بأعيانهم .

واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل ، وقوله « قريب » هو خبر ذلك المبتدأ ، ومثله « لولاَيَ لكان كذا » على قول سيبويه إن لولا جارة ،

وقولك « رُبَّ رَجُل يقول ذلك » ونحوهُ قوله :

٤٧١ — [فكَيْفَ إذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ] وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَام

على قول سيبويه إن « كان » زائدة ، وقول الجمهور إن الزائد لا يعمل شيئاً ، فقيل : الأصل « هم لنا » ثم وَصَل الضمير بكان الزائدة إصلاحا للفظ ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل ، وقيل : بل الضمير توكيد المستتر فى لها عن أن لنا صفة لجيران ، ثم وصل لما ذكر ، وقيل: بل هو معمول لكان بالحقيقة ، فقيل : على أنها ناقصة ولنا الخبر ، وقيل : بل على أنها زائدة وأنها تعمل فى الفاعل كما يعمل فيه العامل المُلْغَى نحو « زيد ظننت عالمٌ » .

وتتصل بلعل «ما» الحرقية فتكفها عن العمل ؛ لزوال اختصاصها حينئذٍ ، بدليل قوله :

٤٧٢ — [أَعِدْ نَظَراً يَاعَبْدَ قَيْسٍ] لعلَّما أضاءتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

[ص ٢٨٨]

وَجَوَّزَ قومٌ إعمالها حينئذٍ حَمْلاً على ليت ؛ لاشتراكهما فى أنهما بُغَيَّران معنى الابتداء ، وكذا قالوا فى كأنَّ ، وبعضهم خصَّ لعلَّ بذلك ، لأشدِّيَّة التشابه لأنها ولَيْتَ للانشاء ، وأما كأن فللخبر .

قيل : وأوَّلُ لحنٍ سُمع بالبصرة « لَعَلَّ لَهَا عُذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ » وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن كما تقدم فى « إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ » .

وفيها عشر لغات مشهورة ، ولها معان :

أحدها : التوقع ، وهو : تَرَجِّى المحبوب والإشفاق من المكروه ، نحو « لعل الحبيب قادمٌ[1] ، ولعل الرقيبَ حاصل » وتختص بالممكن ، وقول فرعون (لعلى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمواتِ) إنما قاله جَهْلا أو مَخرقة وإفكا

(١) فى نسخة « الحبيب يقدم » .

الثانى : التعليل ، أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائى ، وحملوا عليه (فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) ومَنْ لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ، ويصرفه للمخاطبين ، أى اذهبا على رجائكما .

الثالث : الاستفهام ، أثبته الكوفيون ، ولهذا عُلِّقَ بها الفعل فى نحو (لاتَدْرِى لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذلِكَ أَمْراً) ونحو (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى) قال الزمخشرى : وقد أشْرَبَها معنى ليت مَنْ قرأ (فأطَّلِعَ) اه : وفى الآية بحث سيجىء .

ويقترن خبرها بأن كثيراً حَمْلا على عَسَى كقوله :

٤٧٣ — لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ [عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِى يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا]

ويحرف التنفيس قليلا كقوله :

٤٧٤ — فَقُولاَ لَهَا قَوْلاً رَقِيقاً لَعَلَّها
سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلِ

وخرج بعضهم نصب (فأطَّلِعَ) على تقدير أنْ مع أبْلُغُ كما خفض المعطوف من بيت زهير :

بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً[١٣٥]

على تقدير الباء مع مُدْرِكَ .

ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضياً خلافاً للحريرى ، وفى الحديث «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ : اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» وقال الشاعر :

٤٧٥ — وَبُدِّلْتُ قَرْحَادَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لعلَّ مَفَاياَنا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وأنشد سيبويه :

أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لعلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارِ الْمُقَيَّدَا[٤٧٢]

فإن اعترض بأن لعل هنا مكفوفة بما ، فالجواب أن شبهة المانع أن لعل للاستقبال فلا تدخل على الماضى ، ولا فرق على هذا بين كون الماضى معمولا لها أو معمولا لما فى حيزها ، ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك فى خبر ليت وهى بمنزلة لعل نحو (يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هٰذَا وَكُنْتُ نِسْيًا مَنْسِيًّا) (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا) (يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي) (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ) .

تنبيه — من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم :

٤٧٦ — فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ
وَشَرُّكَ عَنِّى مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوِى

وإشكاله من أوجه ، أحدها : عدمُ ارتباط خبر ليت باسمها ، إذ الظاهر أن كفافا اسمُ ليت ، وأنّ كان تامة ، وأنها وفاعلها الخبر ، ولا ضمير فى هذه الجملة . والثانى : تعليقه عن بمُرْتَوٍ . والثالث : إيقاعُه الماء فاعلا بارْتَوى ؛ وإنما يُقال : ارتوى الشاربُ .

والجواب عن الأول أن كفافا إنما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كافّ ، واسم ليت محذوف للضرورة ، أى فَلَيْتَكَ أو فليته : أى فليت الشأن ، ومثله قوله :

٤٧٧ — فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّى سَاعَةً [فَبِتْنَا كَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمِى بَالِ]

وخيرك : اسم كان ، وكلهُ : توكيد له ، والجملة خبر ليت ، وأما « وشرك » فيروى بالرفع عطفا على « خيرك » فخبرُه إما محذوفٌ تقديرُهُ كفافا ، فمرتو : فاعل بارْتَوَى ، وإما مُرْتَو على أنه سكن للضرورة كقوله :

٤٧٨ — وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ
وَدَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

وروى بالنصب : إما على أنه اسم لليت محذوفة ، وسهل حذفَها تقدمُ ذكرها ، كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض فى قوله :

٤٧٩ — أكلّ امْرِىء تَحْسَبِينَ امْـــرَأً
وَنَارٍ تَوَقَّدُ بالليـــلِ نَارَا

وإما على العطف على اسم ليت المذكورة إن قدر ضمير المخاطب، فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف ، ومرتوى على الوجهين مرفوعٌ : إما لأنه خبر ليت المحذوفة ، أو لأنه عطف على خبر ليت المذكورة .

وعن الثانى بأنه ضمن مُرْتَوٍ معنى كافّ ، لأن المرتوى يكفُّ عن الشرب ، كما جاء (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) لأن يخالفون فى معنى يَعْدِلُون ويَخْرُجون ، وإن عَلَّقته بكفافا محذوفا على وجه مَرَّ ذكره فلا إشكال .

وعن الثالث أنه إما على حذف مضاف أى شارب الماء ، وإما على جعل الماء مُرْتَوِيا مجازاً كما جعل صاديا فى قوله :

٤٨٠ — * وَجُبْتُ هَجِيراً يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيَا *

ويروى « الماء » بالنصب على تقدير مِنْ كما فى قوله تعالى : (واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) ففاعل ارتوى على هذا مرتو ، كما تقول: ماشرب الماء شارب .

(لكنَّ) مشددة النون — حرفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفى معناها ثلاثة أقوال :

أحدها ، وهو المشهور : أنه واحد ، وهو الاستدراك ، وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفاً لحكم ما قبلها ، ولذلك لابد أن يتقدمها كلامٌ مُنَاقِض لما بعدها نحو « مَاهَذَا سَاكِنا لكنه متحرك » أو ضد له نحو « ماهذا أبْيَضَ لكنه أسود » قيل: أو خلاف نحو « ما زيد قائماً ، لكنه شارب » وقيل : لايجوز ذلك .

والثانى : أنها تَرِدُ تارة الاستدراك وتارة للتوكيد ، قاله جماعة منهم صاحب

البسيط ، وفسروا الاستدراك برفع ما يُتَوَهَّم ثبوتُه نحو « مازيد شجاعاً ، لكنه كريم » لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان ، فَنَفْيُ أحدهما يوهم انتفاء الآخر ، و « ما قام زيد ، لَكِنَّ عمراً قام » وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل فى الطريقة ، ومثلوا للتوكيد بنحو « لو جاءنى أكرمته لكنه لم يجىء » فأكدت ما أفادته لو من الامتناع .

والثالث : أنها للتوكيد دائماً مثل إنَّ ، ويصحب التوكيدَ معنى الاستدراك ، وهو قول ابن عصفور ، قال فى المقرب : إنّ وأنّ ولكنّ ، ومعناها التوكيد ، ولم يزد على ذلك ، وقال فى الشرح : معنى لكن التوكيد ، وتعطى مع ذلك الاستدراك ، اهـ .

والبصريون على أنها بسيطة ، وقال الفراء : أصلُها لَكِنْ أنّ ، فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون لكنْ للساكنين ، كقوله :

٤٨١ — [فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ] وَلَاكِ اسْقِنِى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ (١)

وقال باقى الكوفيين : مركَّبة من : لا ، وإن ، والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً :

وقد يحذف اسمها كقوله :

٤٨٢ — فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي
وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

أى ولكنَّك زنجى ، وعليه بيت المتنبى :

٤٨٣ — وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ
وَلَكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ [ص ٦٠٥]

وبيتُ الكتاب :

(١) أصله « ولكن اسقنى » والأصل أن يتخلص من التقاء الساكنين بكسر نون لكن ، فلما لم يتيسر ذلك له حذف أول الساكنين ، وهو نون لكن .

٤٨٤ — وَلـٰكِنَّ مَنْ لاَ يَلْقَ أَمْراً يَنُوبُهُ
بِعُـــدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ

ولا يكون الاسم فيهما مَنْ ؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله

ولا تدخل اللام فى خبرها خلافاً للـكوفيين ، احتجوا بقوله :

* وَلـٰكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ * [٣٨٣]

ولا يعرف له قائل ، ولا تتمة ، ولا نظير ، ثم هو محمول على زيادة اللام .
أو على أن الأصل « لـكن إننى » ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لـكنْ للساكنين.

﴿ لـٰكِنْ ﴾ ساكنة النون — ضربان : مخففة من الثقيلة ، وهى حرف ابتداء ، لا يعمل خلافا للأخفش ويونس ؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين ، وخفيفة بأصل الوضع ، فإن وليها كلامٌ فهى حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة ، ويجوز أن تستعمل بالواو ، نحو ﴿ وَلـٰكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ وبدونها نحو قول زهير :

٤٨٥ — إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُهُ
لَـٰكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةً على جملةٍ ، وأنه ظاهر قول سيبويه ، وإن وليها مفرد فهى عاطفة بشرطين ؛ أحدهما : أن يتقدمها نفى أو نهى ، نحو « ما قام زيد لـكن عمرو ، ولا يقم زيد لـكن عمرو » فإن قلت « قام زيد » ثم جئت بلـكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت « لـكن عمرو لم يقم » وأجاز الـكوفيون « لـكن عمرو » على العطف ، وليس بمسموع .
الشرط الثانى : أن لا تقترن بالواو ، قاله الفارسى وأكثر النحويين ، وقال قوم : لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو .

واختلف فى نحو « ما قام زيد ولـكن عمرو » على أربعة أقوال ؛ أحدها

اليونس : إن لكن غير عاطفة ، والواو عاطفة مفرداً على مفرد ، الثانى لابن مالك : إن لكن غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها ، قال : فالتقديرُ فى نحو « ماقام زيد ولكن عمرو » ولكن قام عمرو ، وفى ﴿ وَلَـٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾ ولكن كان رسول الله ، وعلة ذلك أن الواو لاتعطف مفرداً على مفرد مخالف له فى الإيجاب والسلب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه ، نحو « قام زيد ولم يقم عمرو » والثالث لابن عصفور : إن لكن عاطفة ، والواو زائدة لازمة . والرابع لابن كَيْسَان : إن لكن عاطفة ، والواو زائدة غير لازمة .

وسمع « مامررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ » بالخفض ، فقيل : على العطف ، وقيل : بجار مقدر ، أى لكن مررتُ بطالح ، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره .

﴿ لَيْسَ ﴾ : كلمة دالة على نفى الحال ، وتنفى غيره بالقرينة ، نحو « لَيْسَ خَلْقَ اللهُ مِثْلَهُ » وقول الأعشى :

٤٨٦ — لَهُ نَافِلَاتٌ مَا يُغِبُّ نَوَالُهَا
وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعَهُ غَدَا

وهى فعل لايتصرف ، وزنه فَعِلَ بالكسر ، ثم التزم تخفيفه[1] ، ولم نقدره فَعَلَ بالفتح لأنه لايخفف ، ولا فَعُلَ بالضم لأنه لم يوجد فى يائى العين إلا فى هَيُؤَ ، وسمع « لُسْتُ » بضم اللام ؛ فيكون على هذه اللغة كَهَيُؤَ .

وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما ، وتابعه الفارسى فى الحَلَبيات وابن شُقَير ، وجماعة ، والصواب الأول ، بدليل لَسْتُ وَلَسْتُمَا وَلَسْتُنَّ وَلَيْسَا وَلَيْسُوا وَلَيْسَتْ وَلَسْنَ .

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر ، وقيل : قد تخرج عن ذلك فى مواضع :

(١) تخفيفه : بتسكين عينه وهى الياء . وإنما يخفف على هذا الوجه مكسور العين أو مضمومها .

أحدها : أن تكون حرفاً ناصبا للمستثنى بمنزله إلا نحو «أتونى لَيْسَ زَيْدًا» والصحيح أنها الناسخة ، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم ، واستتاره واجب ؛ فلا يليها فى اللفظ إلا المنصوب ، وهذه المسألة كانت سَبَبَ قراءة سيبويه للنحو[1] ، وذلك أنه جاء إلى حَمَّاد بن سَلَمَة لكتابة الحديث ، فاستملى منه لوله صلى الله عليه وسلم « لَيْسَ مِنْ أَصْحابِى أَحَدٌ إلاَّ وَلَوْ شِئْتُ لأَخَذْتُ عَلَيْهِ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاء » فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد : لَحَنْتَ يا سيبويه ، إنما هذا استثناء ، فقال سيبويه : والله لأطلبنَّ علما لا يلحننى معه أحد ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره .

والثانى : أن يقترن الخبر بعدها بإلاَّ نحو « لَيْسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ » بالرفع ، فإن بنى تميم يرفعونه حَمْلاً لما على مافى الإهمال عند انتقاض النفى : كما حمل أهْلُ الحجاز ماعلى ليس فى الإعمال عند استيفاء شروطها ، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العَلاَء ، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفى ، فجاءه فقال [له] : يا أبا عمرو ما شىء بلغنى عنك ؟ ثم ذكر ذلك له ، فقال له أبو عمرو : نِمْتَ وَأَدْلَجَ الناسُ ، ليس فى الأرض تميمىٌّ إلا وهو يرفع ، ولا حجازى إلا وهو ينصب ، ثم قال لليزيدى ولخلف الأحمر : اذهَبَا إلى أبى مهدى فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، وإلى المنتجع التميمى فلقناه النصب فإنه لا ينصب ، فأتَيَاهما وَجَهَدَا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل ، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى ، فقال له عيسى : بهذا فُقْتَ الناس .

وخَرَّجَ الفارسىُّ ذلك على أوْجُهٍ :

أحدها : أن فى « ليس » ضمير الشأن ، ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً فقيل : ليس إلا الطيب المسك ، كما قال :

---

(١) فى نسخة « سببا فى قراءة سيبويه النحو » .

٤٨٧ – أَلاَ لَيْسَ إلاَّ مَا قَضَى اللهُ كَائِنٌ
وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعاً وَلا ضُرّا

وأجاب بأن إلا قد توضع فى غير موضعها مثل (إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظَنّاً) وقوله :

٤٨٨ – * وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرَارَا *

أى إن نحن إلا نظن ظنا ، وما اغتره اغترارا إلا الشيب ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى المفعول المطلق التوكيدى ؛ لعدم الفائدة فيه . وأجيب بأن المصدر فى الآية والبيت نَوْعِىٌّ على حذف الصفة ، أى إلا ظنا ضعيفاً وإلا اغترارا عظيما .

والثانى : أن الطيب اسمها ، وأن خبرها محذوف ، أى فى الوجود ، وأن المسك بدل من اسمها .

الثالث : أنه كذلك ، ولكن « إلا المسك » نعتٌ للاسم ؛ لأن تعريفه تعريفُ الجنس [فهو نكرة معنى] أى ليس طيبٌ غيرُ المسكِ طِيباً .

ولأبى نزارٍ الملقب بملك النحاة توجيه آخر ، وهو أن الطيب اسمها ، والمسك مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر ليس ، والتقدير : إلا المسكُ أفخرُهُ .

وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يردُّ هذه التأويلات .

وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها[1] حرفا ، وأن من ذلك قولهم « لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ » وقوله :

٤٨٩ – هِىَ الشِّفَاءُ لِدَائِى لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا
وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْذُولُ

ولا دليل فيهما : لجواز كون ليس فيهما شانية .

الموضع الثالث : أن تدخل على الجملة الفعلية ، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا ، وقد أجبنا عن ذلك .

(١) فى نسخة « وزعم بعضهم أن قائل هذا قدرها – إلخ » .

الرابع : أن تكون حرفا عاطفا ، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون ، على خلاف بين النَّقَلة ، واستدلوا بنحو قوله :

٤٩٠ – أَيْنَ الْمَفَرُّ وَالإِلٰهُ الطَّالِبُ وَالأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

وخرج على أن « الغالب » اسمها والخبر محذوف ؛ قال ابن مالك : وهو فى الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم ، أى لَيْسَهُ الْغَالِبُ ، كما تقول « الصديق كَأَنَهُ زيد » ثم حذف لانفصاله . ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلا لم يجز حَذْفُهُ ، وفيه نظر .

حرف الميم

﴿ ما ﴾ : تأتى على وجهين : اسمية ، وحرفية ، وكل منهما ثلاثة أقسام .

فأما أوجه الأسمية .

فأحدها : أن تكون معرفة ، وهى نوعان : ناقصة ، وهى الموصولة ، نحو (ماعِنْدَكُم يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقٍ) وتامة ، وهى نوعان : عامة أى مقدرة بقولك الشىء ، وهى التى لم يتقدمها اسمٌ تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى نحو (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) أى فنعم الشىء هى ، والأصل فنعم الشىء إبداؤها ؛ لأن الكلام فى الإبداء لا فى الصدقات ، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ، فانفصل وارتفع ، وخاصة وهى التى تقدمها ذلك ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو « غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا » و « دَقَقْتُهُ دقا نِعِمَّا » أى نعم الغسل ونعم الدق ، وأكثرهم لا يثبت مجىء ما معرفة تامة ، وأثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه :

والثانى : أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف ، وهى أيضاً نوعان : ناقصة ، وتامة .

فالناقصة هى الموصوفة ، وتقدر بقولك شىء كقولهم « مَرَرْتُ بِمَا مُعْجَبٍ لك » أى بشىء معجب لك ، وقوله :

٤٩١ - لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبِيبُ ، فَلَا تَكُنْ
لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

وقول الآخر :

٤٩٢ - رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

أى رب شىء تكرهه النفوس ، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف . ويجوز أن تكون ما كافة ، والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً ، أى قد تكره النفوس من الأمر شيئاً ، أى وصفا فيه ، أو الأصل : أمراً من الأمور[1] ، وفى هذا إنابة المفرد عن الجمع ، وفيه وفى الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف ؛ إذ الجملة بعده صفة له ، وقد قيل فى (إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكم به) : إن المعنى نعم هو شيئاً يعظكم به ، فما نكرة تامة تمييز ، والجملة صفة ، والفاعل مستتر ، وقيل : ما معرفة موصولة فاعل ، والجملة صلة ، وقيل غير ذلك ، وقال سيبويه فى (هَذَا مَالَدَىَّ عَتِيد) : المراد شىء لدى عتيد ، أى مُعَدّ أى لجهنم بإغوائى إياه ، أو حاضر ، والتفسيرُ الأولُ رأى الزمخشرى ، وفيه أن « ما » حينئذ للشخص العاقل ، وان قدرت « ما » موصولة فعتيد بدل منها ، أو خبر ثان ، أو خبر لمحذوف .

والتامة تقع فى ثلاثة أبواب :

أحدها : التعجب ، نحو « ماأَحْسَنَ زَيْدا » المعنى شىء حَسَّن زيدا ، جزم بذلك جميع البصريين ، إلا الأخفش فجوزه ، وجوز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها ، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها فى موضع رفع نعتاً لها ، وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقديره شىء عظيم ونحوه .

---

(١) فى نسخة « من الأمور أمراً » .

الثانى : باب نعم وبئس نحو ، « غَسَلْته غَسْلا نِعِمَّا ، وَدَفَقْتُهُ دَفْقًا نِعِمَّا » أى نعم شيئاً ، فما : نصبٌ على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشرى ، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة كامر .

والثالث : قولهم إذا أرادوا المبالغة فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة « إنَّ زَيْدًا ، ممَّا أنْ يَكْتُبَ » أى أنه من أمرِ كتابةٍ ، أى أنه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابة ، فما بمعنى شىء ، وأنْ وصلتها فى موضع خفض بدل منها ، والمعنى بمنزلته فى (خُلِقَ الإنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها ، وزعم السيرافى وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشىء أو الأمر ، وأن وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، والجملة خبر لإنَّ ، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير .

والثالث : أن تكون نكرة مضمنة معنى الحرف ، وهى نوعان :

أحدهما : الاستفهامية ، ومعناها أى شىء ، نحو (ماهى) (مالونها) (وماتلك بيمينك) (قال مُوسَى ما جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ) وذلك على قراءة أبى عمرو (آلسحر) بمد الألف ، فما : مبتدأ ، والجملة بعدها خبر ، وآلسحر : إما بدل من ما ، ولهذا قرن بالاستفهام ؟ وكأنه قيل : آلسحر جئتم به ، وإما بتقدير أهو السحر ، أو آلسحر هو ، وأما من قرأ (السحر) على الخبر فما موصولة والسحر خبرها ، ويقويه قراءة عبد الله (ماجِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ) .

ويجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جُرَّتْ وإبقاء الفتحة دليلا عليها ، نحو فِيمَ وإلامَ وعَلامَ [وبِمَ] وقال :

٤٩٣ — فَتِلْكَ وُلاَةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ
فَحَتَّامُ حَتَّامَ الْعَنَـــاءُ الْمُطَوَّلُ .

وربما تبعت الفتحةُ الألف فى الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

٤٩٤ – يَا أَبَا الأَسْـــوَدِ لِمْ خَلَقْتَنِي
لِهُمُومٍ طَـــارِقَاتٍ وَذِكَرْ

وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر ؛ فلهذا حذفت فى نحو (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا) (فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) (لِمَ تَقُولُونَ مَالا تَفْعَلُونَ) وثبتت فى (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) وكما لاتحذف الألف فى الخبر لا تثبت فى الاستفهام ، وأما قراءة عِكرمة وعيسى (عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ) فنادر ، وأما قول حسان :

٤٩٥ – عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ

فضرورة ، والدمان كالرماد وزنا ومعنى ، ويروى « فى رماد » فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجرى له بالسرجين ، ومثله قول الآخر :

٤٩٦ – إِنَّا قَتَلْنَـــا بِقَتْلَانَا سَرَاتَكُمُ
أَهْلَ اللِّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ

ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه ؛ فلهذا رَدَّ الكسائى قولَ المفسرين فى (بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى) إنها استفهامية ، وإنما هى مصدرية ، والعجب من الزمخشرى إذ جوز كونها استفهامية مع رده على مَنْ قال فى (بِمَا أَغْوَيْتَنِي) إن المعنى بأى شىء أغويتنى بأن إثبات الألف قليل شاذ ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذى ، وهو بعيد ؛ لأن الذى غفر له هو الذنوب ، ويبعد إرادة الاطلاع عليها ، وإن غفرت ، وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين فى (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) إنها للاستفهام التعجبى ، أى فبأى رحمة ، ويردُّه ثبوتُ الألف ، وأن خَفْضَ رحمة حينئذ لايتجه ؛ لأنها لا تكون بدلا من ما ؛ إذ المبدل من اسم

الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو « ماصَنَعْتَ أَخَيْراً أم شرًّا » ولأن ما النكرة الواقعة فى غير الاستفهام والشرط لاتستغنى عن الوصف ، إلا فى بابَىِ التعجب ونعم وبئس ، وإلا فى نحو قولهم « إنى مِمَّا أن أفعلَ » على خلاف فيهن ، وقد مَرَّ ، ولا عطف بيان ؛ لهذا ؛ ولأن ما الاستفهامية لاتوصَفُ ، وما لايوصَفُ كالضمير لايعطف عليه عطف بيان ، ولا مضافا إليه ؛ لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لايضاف منها غير أىٍّ باتفاق ، وكم فى الاستفهام عند الزجاج فى نحو « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت » والصحيحُ أن جرهُ بمن محذوفة .

وإذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف ألفها نحو « لِمَاذَا جِئْتَ » لأن ألفها قد صارت حَشْوا .

وهذا فصل عقدته [فى] لماذا

أعلم أنها تأتى فى العربية على أوجه :

أحدها : أن تكون ما استفهامية وذا إشارة نحو « ماذا التَّوَانِى ؟ » و « ماذا الوُقُوفُ ؟ » .

والثانى : أن تكون ما استفهامية وذا موصولة ، كقول لبيد :

٤٩٧ — أَلاَ تَسألانِ المَرءَ مَاذا يُحَاوِلُ
أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وَباطِلُ ؟

فما مبتدأ ، بدليل إبداله المرفوعَ منها ، وذا : موصول ، بدليل افتقاره للجملة بعدهُ ، وهو أرجح الوجهين فى (وَيَسْأَلُونَكَ ماذا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفوُ) فيمن رفع العفو ، أى الذى ينفقونه العفو ؛ إذ الأصل أن تُجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية .

الثالث : أن يكون « ماذا » كله استفهاما على التركيب كقولك « لماذا جئت ؟ » وقوله :

٤٩٨ – يَاخُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ [لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدِّيرَيْنِ تَحْنَانَا؟]

وهو أرجح الوجهين فى الآية فى قراءة غير أبى عمرو (قُلِ الْعَفْوَ) بالنصب ، أى ينفقون العفو .

الرابع : أن يكون « ماذا » كله اسم جنس بمعنى شىء ، أو موصولا بمعنى الذى ، على خلاف فى تخريج قول الشاعر :

٤٩٩ – دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي [ص ٣٠٢]

فالجمهور على أن « ماذا » كله مفعول دَعِي ، ثم اختلف فقال السيرافى وابن خروف : ماموصول بمعنى الذى ، وقال الفارسى : نكرة بمعنى شىء ، قال : لأن التركيب ثبت فى الأجناس دون الموصولات .

وقال ابن عصفور : لاتكون ماذا مفعولا لدعى ؛ لأن الاستفهام له الصدر ، ولا لعلمت ؛ لأنه لم يُرِدْ أن يستفهم عن معلومها ماهو ، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه ؛ لأن علمت حينئذ لامحل لها ، بل ما اسم استفهام مبتدأ ، وذا موصول خبر ، وعلمت صلة ، وعُلِّق دعى عن العمل بالاستفهام ، انتهى .

ونقول : إذا قدرت « ماذا » بمعنى الذى أو بمعنى شىء لم يمتنع كونها مفعول دعى ، وقوله « لم يُرِدْ أن يستفهم عن معلومها » لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبرا ، ودعواه تعليق دعى مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب ، فإن قال : إنما أردت أنه قدر الوقف على دعى فاستأنف مابعده رَدَّه قولُ الشاعر « ولكن » فإنها لابد أن يخالف ما بعدها ما قبلها ، والمخالف هنا دعى ، فالمعنى دعى كذا ، ولكن أفعل كذا ، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد

دَعِي ؛ لأنه لايقال : مَنْ فى الدار فإننى أكرمه ولكن أخبِرْنِى عن كذا .

الخامس : أن تكون مازائدة وذا للاشارة كقوله :

٥٠٠ — أنوراً سَرْعَ مَاذَا يافَرُوقُ [وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقُ]

أنوراً بالنون أى أنفارا ، سَرْعَ : أصلُه بضم الراء فخفف ، يقال : سَرُعَ ذا خروجا ، أى أسْرَعَ هذا فى الخروج ، قال الفارسى : يجوز كون ذا فاعل سَرْع ، وما زائدة ، ويجوز كون ماذا كله اسما كما فى قوله :

دَعِى مَاذَا عَلِمْتِ سأتقيه [وَلَكِنْ بالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِى] [٤٩٩]

السادس : أن تكون ما استفهاماً وذا زائدة ، أجازهُ جماعة منهم ابن مالك فى نحو « ماذا صنعت » وعلى هذا التقدير فينبغى وجوب حذف الألف فى نحو « لم ذَا جِئْتَ » والتحقيق أن الأسماء لاتزاد .

النوع الثانى : الشرطية ، وهى نوعان : غير زمانية نحو(وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ) (مَانَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ) وقدجوزت فى (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ) على أن الأصل وما يكن ، ثم حذف فعل الشرط كقوله :

٥٠١ — إِنِ الْعَقْلُ فِى أَمْوَالِنَا لاَ نَضِيقُ بِهَا
ذِرَاعاً ، وإِنْ صَبْراً فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

أى إن يكن العقل وإن نحبس حبسا ، والأرجح فى الآية أنها موصولة ، وأن الفاء داخلة على الخبر ، لاشرطية والفاء داخلة على الجواب .

وزمانية ، أثبت ذلك الفارسى وأبو البقاء وأبوشامة وابن برى وابن مالك ، وهو ظاهر فى قوله تعالى : (فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لهم) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، والمحتمل فى (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ)

إلا أن ما هذه مبتدأ لا ظرفية ، والهاء من به راجعة إليها ، ويجوز فيها الموصولية وفآتوهن الخبر ، والعائد محذوف أى لأجله ، وقال :

٥٠٢ — فَمَا تَكُ يَا ابْنَ عَبْدِ اللهِ فِينَا
فَلَا ظُلْمًا نَخَافُ وَلَا افْتِقَارَا

استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان ، وليس بقاطع ؛ لاحتماله للمصدر : أى المفعول المطلق ، فالمعنى : أىّ كَوْنٍ تكون فينا طويلاً أو قصيراً .

وأما أوجه الحرفية .

فأحدها : أن تكون نافية ، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والنهاميون والنجديون عَمَلَ ليس بشروط معروفة نحو (مَاهٰذَا بَشَرًا) (مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية ، وندر تركيبها مَعَ النكرة تشبيهاً لها بلا كقوله :

٥٠٣ — وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةً فَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ عَابُهَا

وإن دخلت على الفعلية لم تعمل نحو (وَمَا يُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ) فأما (وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ) (وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ) فما فيهما شرطية ، بدليل الفاء فى الأولى والجزم فى الثانية ، وإذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال ، وردّ عليهم ابن مالك بنحو (قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ) وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه .

والثانى : أن تكون مصدرية ، وهى نوعان : زمانية ، وغيرها .

فغيرُ الزمانية نحو (عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ) (وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ) (وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ) (فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هٰذَا) (لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) (لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَاسَقَيْتَ لَنَا)

وليست هذه بمعنى الذى ؛ لأن الذى سقاه لهم الغنم ، وإنما الأجر على السَّقْى الذى هو فعله ، لا على الغنم ، فإن ذهبت تقدر أجر السقى الذى سقيته لنا فذلك تكلف لا مُحْوِج إليه ، ومنه (بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) (آمِنُوا كما آمَنَ النَّاسُ) وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين .

وفى هذه الآيات رَدٌّ لقول السهيلى : إن الفعل بعد « ما » هذه لا يكون خاصاً ؛ فتقول «أعجبنى ما تفعل » ولا يجوز « أعْجَبَنِى ما تخرج » .

والزمانية نحو (مادُمْتُ حَيًّا) أصله مُدَّةَ دوامى حيًّا ، فحذف الظرف وخلفته « ما » وصلتها كما جاء فى المصدر الصريح نحو « جِئْتُك صَلاَةَ العَصْرِ » و « آتيك قُدُومَ الحاج » ومنه (إنْ أُرِيدُ إلاَّ الإصْلاحَ ما اسْتَطَعْتُ) (فاتَّقُوا اللهَ ما اسْتَطَعْتُمْ) ، وقوله :

٥٠٤ — أجَارَتَنَا إنَّ الخُطُوبَ تَنُوبُ وإنِّى مُقِيمٌ ما أقَامَ عَسِيبُ

ولو كان معنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجرى فى قوله :

٥٠٥ — مِنَّا الَّذِى هُوَ ما إنْ طَرَّ شارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا المُرْدُ وَالشِّيبُ

معناه حين طرَّ ، قلت : وزيدت إنْ بعدها لشبهها فى اللفظ بما النافية كقوله :

وَرَجَّ الفَتَى لِلْخَيْرِ ما إن رَأَيتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ [٢٧]

وبعدُ فالأولىٰ فى البيت تقديرُ ما نافية ؛ لأن زيادة إنْ حينئذ قياسية ، ولأن فيه سلامةً من الإخبار بالزمان عن الجثة ، ومن إثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا له — وهما كونها للزمان مجردة ، وكونها مضافة — وكأن الذى صَرَفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر المُرْدِ بعد ذلك لا يحسن ؛ إذ الذى لم ينبت شاربه أمرَدُ ، والبيت عندى فاسد التقسيم بغير هذا ، ألا ترى أن العانسين — وهم الذين لم يتزوجوا — لا يناسبون بقية الأقسام ، وإنما العرب تحمِيُون من الخطأ فى الألفاظ دون المعانى . وفى البيت

ـ مع هذا العَيْبِ ـ شذوذان : إطلاقُ العاقل على المذكر ، وإنما الأشهر استعمالُه فى المؤنث ، وجَمْعُ الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة .

وإنما عدلتُ عن قولهم ظرفية إلى قولى زمانية ليشمل نحو (كلَّما أضاء لهم مَشَوْا فيه) فإن الزمان المقدَّرَ هنا مخفوض ، أى كل وقت إضاءة ، والمخفوض لا يسمى ظرفاً .

ولا تشارك « ما » فى النيابة عن الزمان أنْ ، خلافاً لابن جنى ، وحَمَل عليه قوله :

٥٠٦ — وَتَاللهِ ما إنْ شَهْلَةٌ أمُّ وَاحِدٍ بأَوْجَدَ مِنِّى أنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا

وتبعَه الزمخشرى ، وحمل عليه قوله تعالى (أنْ آتاهُ اللهُ المُلْكَ) إلاّ أنَ يَصَّدَّقُوا) (أتَقْتُلون رَجُلا أن يَقول رَبِّىَ الله) ومعنى التعليل فى البيت والآيات ممكن ، وهو متفق عليه ؛ فلا معدل عنه .

وزعم ابن خروف أن « ما » المصدرية حرف باتفاق ، وردَّ على مَنْ نقل فيها خلافا ، والصواب مع ناقل الخلاف ، فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها ، ويرجحه أن فيه تخلصا من دعوى اشتراكٍ لا داعى إليه ؛ فإن « ما » الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق ، وهى موضوعة لما لا يعقل ، والأحداث من جملة ما لا يعقل ، فإذا قيل « أعجبنى ما قمت » قلنا : التقدير أعجبنى الذى قمته ، وهو يعطى معنى قولهم : أعجبنى قيامُكَ ، ، ويردُّ ذلك أن نحو « جلست ما جلس زيد » تريد به المكان ممتنع مع أنه مما لا يعقل ، وأنه يستلزم أن يسمع كثيراً « أعجبنى ما قمته » لأنه عندهما الأصلُ ، وذلك غير مسموع ، قيل : ولا ممكن ؛ لأن قام غير متعد ؛ وهذا خطأ بين ؛ لأن الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به ، وقال ابن الشجرى : أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى (وَلَهُمْ عَذَابٌ أليمٌ بما كانُوا يكْذِبُون)

فقالوا : إن كان الضمير المحذوف للنبي عليه السلام أو للقرآن صح المعنى وخلت الصلة عن عائد ، أو للتكذيب فسد المعنى ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين ، اهـ . وهذا سهو منه ومنهم ؛ لأن كذبوا ليس واقعاً على التكذيب ، بل مؤكّدٌ به ؛ لأنه مفعول مطلق ، ولا مفعول به ، والمفعول به محذوف أيضاً ، أي بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكذيباً ، ونظيره (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا) .

ولأبي البقاء في هذه الآية أوهام متعددة ؛ فإنه قال : ما مصدرية صلتها يكذبون ، ويكذبون خبر كان ، ولا عائد على ما ، ولو قيل باسميتها ، فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها بكان ، وكون يكذبون في موضع نصب لأنه قدره خبر كان ، وكونه لا موضع له لأنه قدره صلة ما ، واستغناء الموصول الاسمي عن عائد .

وللزمخشري غلطة عكس هذه الأخيرة ؛ فإنه جوّز مصدرية ما في (وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ) مع أنه قد عاد عليها الضمير .

ونَدَر وَصْلها بالفعل الجامد في قوله :

٥٠٧ - أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الْأُمُورِ بِأَنْتُمَا ... بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ

وبهذا البيت رجح الفول بحرفيتها ؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير .

الوجه الثالث : أن تكون زائدة ، وهي نوعان : كافة ، وغير كافة .

والكافة ثلاثة أنواع :

أحدها : الكافة عن عمل الرفع ، ولا تفصل إلا بثلاثة أفعال : قَلَّ ، وكَثُرَ ، وطَالَ ، وعلة ذلك شبههن برُبَّ . ولا يدخُلْنَ حينئذ إلا على جملة فعلية صُرِّحَ بفعلِهَا كقوله :

٥٠٨ - قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إِلَى مَا ... يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا

فأما قول الْمَرَّار :

٥٠٩ — صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ ، وقَلَّما
وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ [ص٥٨٢ و٥٩٠]

فقال سيبويه : ضرورة ، فقيل : وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعلُ صريحا والشاعر أولاها فعلا مقدراً ، وأن «وصال» مرتفع بيدوم محذوفاً مُفَسَّراً بالمذكور وقيل : وجهها أنه قَدَّم الفاعل ، ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى شعر ولا نثر ، وقيل : وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله :

[وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أرسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إلىّ] فَهَلاّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا [١٠٩]

وزعم المبرد أن « ما » زائدة ، ووصال : فاعل لا مبتدأ ، وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة .

والثانى : الكافةُ عن عمل النصب والرفع وهى المتصلة بإنّ وأخواتها ، نحو (إنَّمَا اللهُ إلَهٌ وَاحِدٌ) (كأنما يُسَاقُونَ إلى المَوْتِ) ونسمى المتلوة بفعل مُهَيِّئَةً ، وزعم ابن دُرُسْتُوَيه وبعض الكوفيين أن « ما » مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن فى التفخيم ، والإبهام ، وفى أن الجملة بعده مفسرة له ، ومخبَرٌ بها عنه ، ويردُّه أنها لا تصلح للابتداء بها ؛ ولا لدخول ناسخ غير إنّ وأخواتها ، وردّه ابن الخباز فى شرح الإيضاح بامتناع « إنما أينَ زَيْدٌ » مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام ، وهذا سَهْو منه ؛ إذ لا يفسر ضمير الشأن بالجمل غير الخبرية اللهمّ إلا مع أن المُخَفَّفَة من الثقيلة فإنه قد يفسر بالدعاء ، نحو «أما أن جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا » وقراءة بعض السبعة (وَالخَامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا) على أنا لا نسلم أن اسم أن المخففة يتعين كونه ضمير شأن ؛ إذ يجوز هنا أن يقدّر ضمير المخاطب فى الأول والغائبة فى الثانى ، وقد قال سيبويه فى قوله تعالى (أنْ يَا إبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) إن التقدير أنك قد صدقت ، وأما (إنَّ مَا تُوعَدُونَ لآتٍ) (وأنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ

الْبَاطِلُ) (أَنَّ مَا عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ) (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) فما فى ذلك كله اسم باتفاق ، والحرف عامل ، وأما (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ) فمن نَصَبَ الميتة فما : كافة ، ومن رفعها - وهو أبو رجاء العطاردى - فما : اسم موصول ، والعائد محذوف ، وكذلك (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ) فمن رفع كيد فإنَّ عاملة وما موصولة والعائد محذوف ، لكنه محتمل للاسمى والحرفى ، أى إن الذى صنعوه ، أو إن صنعهم . ومن نصب - وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم - فما كافة ، وجزم النحويون بأن ما كافة فى (إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذى ، والعلماء خبر ، والعائد مستتر فى يخشى .

وأطلقت « ما » على جماعة العقلاء ، كما فى قوله تعالى (أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) وأما قول النابغة :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ [٩٢]

فمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين فى نحو « ليما زيداً قائم » فما : زائدة غير كافة ، وهذا : اسمها ، ولنا : الخبر ، قال سيبويه : وقد كان رؤبة بن العجاج ينشده رفعا ، اهـ . فعلى هذا يحتمل أن تكون ما كافة ، وهذا مبتدأ ، ويحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمحذوف ، أى ليت الذى هو هذا الحمام لنا ، وهو ضعيف ؛ لحذف الضمير المرفوع فى صلة غير أى مع عدم الطول ، وسَهُلَ ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال .

وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين أن « ما » الكافة التى مع إنَّ نافية ، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر ، قالوا : لأن إنَّ للاثبات ، وما للنفى ، فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شىء واحد ؛ لأنه تناقض ، ولا أن يُحكم بتوجه النفى المذكور بعدها ؛ لأنه

خلاف الواقع باتفاق ، فتعين صَرْفُه لغير المذكور وصَرْفُ الإثبات للمذكور ، فجاء الحصر .

وهذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين ، إذ ليست إنّ للاثبات ، وإنما هى لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل « إنّ زيداً قائم » أو نفيا مثل « إنّ زيداً ليس بقائم » ومنه (إنّ اللهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيئاً) وليست « ما » للنفى ، بل هى بمنزلتها فى أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما ، وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسى فى كتاب الشيرازيات ، ولم يقل ذلك الفارسى لا فى الشيرازيات ولا فى غيرها ، ولا قاله نحوى غيره ، وإنما قال الفارسىُّ فى الشيرازيات : إن العرب عاملوا إنما معاملة النفى وإلا فى فصل الضمير كقول الفرزدق :

٥١٠ - [أنا الذَّائدا الحامِي الذِّمَارِ] وإنّما يُدَافِعُ عَنْ أحْسَابِهِمْ أنَا أوْ مِثْلِي

فهذا كقول الآخر :

٥١١ - قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلاّ أنَا

وقولُ أبى حيان : لا يجوز فصل الضمير المحصور بإنما ، وإن الفصل فى البيت الأول ضرورة واستدلالُه بقوله تعالى (قُلْ إنَّمَا أعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ) (إنَّمَا أشْكُو بَثِّى وحُزْنِى إلى اللهِ) (وإنّما تُوَفَّوْنَ أجُورَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ) وَهَمٌ ، لأن الحصر فيهن فى جانب الظرف لا الفاعل ، ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة ، وكذا الباقى .

والثالث : الكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف .

فالأحرف أحدها رُبَّ ، وأكثر ماتدخل حينئذ على الماضى كقوله :

رُبَمَا أوْفَيْتُ فى عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالاتُ [٢٠٧]

لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرِفَ حَدُّه ، والمستقبل مجهول ، ومن ثمّ قال الرمانى فى (رُبَمَا يودُّ الَّذِينَ كفرُوا) إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى

كالماضى ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازاً مثل (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ) وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شانية ، وليس حذف كان بدون إنْ ولو الشرطيتين سَهْلا ، ثم الخبر حينئذ — وهو يَوَدُّ — مخرَّج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان .

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية ، خلافاً للفارسى ، ولهذا قال فى قول أبى دؤاد :

رُبَمَا الجَامِلُ المؤبَّلُ فِيهِمْ [وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ] [٢١٥]

ما : نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها ، أى رب شىء هو الجامل

الثانى : الكاف ، نحو « كُنْ كما أنتَ » وقوله :

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزِنِى يَوْمَ مَشْهَدٍ
كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ [٢٩٤]

قيل : ومنه (اجْعَلْ لَنَا إِلٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) وقيل : ما موصولة ، والتقدير : كالذى هو آلهة لهم ، وقيل : لا تكف الكاف بما ، وإن مافى ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية .

الثالث : الباء كقوله :

٥١٢ — فَائِنْ صِرْتَ لَا تُحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

ذكره ابن مالك ، وأن ما الكافة أحدثَتْ مع الباء معنى التقليل ، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل فى نحو (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) والظاهر أن الباء والكاف للتعليل ، وأن « ما » معهما مصدرية ، وقد سلّم أن كلا من الكاف والباء يأتى للتعليل مع عدم « ما » كقوله تعالى (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) (وَبِكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ) وأن التقدير أعجب لعدم فلاح الكافرين ؛ ثم المناسب فى البيت معنى التكثير لا التقليل .

الرابع : مِنْ ، كقول أبى حَيَّةَ :

٥١٣ — وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً
[عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِى اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ] [ص ٣٢٢]

قاله ابن الشجرى ، والظاهر أن « ما » مصدرية ، وأن المعنى مثله فى (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) وقوله :

٥١٤ — [أَلَا أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ]
وَضَنَّتْ عَلَيْنَا وَالضَّنِينُ مِنَ الْبُخْلِ

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة .

وأما الظروف فأحدها « بعد » كقوله :

٥١٥ — أَعَلَاقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

الْمُخْلِسِ - بكسر اللام - المختلط رَطْبُهُ بيابسه .

وقيل : « ما » مصدرية ، وهو الظاهر ؛ لأن فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافة ، ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت .

والثانى « بين » كقوله :

٥١٦ — بَيْنَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ

وقيل : « ما » زائدة ، وبين مضافة إلى الجملة ، وقيل : زائدة ، وبين مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة ، أى بين أوقات نحن بالأراك ، والأقوال الثلاثة تجرى فى « بين » مع الألف فى نحو قوله :

٥١٧ — فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا
إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيس ننصف[1] [ص ٣٧١]

---

(١) حفظى « إذا نحن فيهم سوقة ننتصف » يريد أنهم صاروا محكومين بعد أن كانوا حاكمين وصاروا يطلبون النصفة والعدل بعد أن كان ذلك يطلب منهم .

والثالث والرابع «حيث ، وإذ» ويضمنان حينئذٍ معنى إن الشرطية فيجزمان فعلين .

وغير الكافة نوعان : عوض ، وغير عوض ؟

فالعوض فى موضعين :

أحدهما : فى نحو قولهم « أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » والأصل : انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً ، فقدم المفعول له للاختصاص ، وحذف الجار وكان للاختصار ، وجىء بما للتعويض ، وأدغمت النون للتقارب ، والعملُ عند الفارسى وابن جنى لما ، لا لكان .

والثانى: فى نحو قولهم «أفْعَلْ هٰذَا إمَّا لاَ » وأصله: إن كُنْتَ لاتفعل غيره.

وغير العوض تقع بعد الرفع كقولك « شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وعَمْرٌو » وقول مُهَلْهِل :

٥١٨ — لَوْ بأبانَيْنِ جاء يَخْطُبُها زُمِّلَ ما أنفُ خاطِبٍ بِدَمِ

وقد مضى البحث فى قوله :

أنَوْراً سَرْعَ ماذا يافَرُوقُ [وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقُ][٥٠٠]

وأن التقدير أنفاراً سَرعَ هذا ، وبعد الناصب الرافع نحو « ليتما زيداً قائم» وبعد الجازم نحو (وَإمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطان نَزْغٌ) (أيا ما تَدْعُوا) (أينما تَكُونُوا) وقول الأعشى :

٥١٩ — مَتَى مَا تُنَاخِى عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ

تُرَاحِى وَتلقَىْ مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَا

وبعد الخافض حرفا كان نحو (فبما رَحمةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ) (عما قليلٍ) (مما خطيآتهم) وقوله :

رُبما ضَرْبَةٍ بسَيْفٍ صَقِيلٍ بَين بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نجلاء[٢١٤]

وقوله :

وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أنه
كَالنَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ [٩٥]

أو اسماً كقوله تعالى (أيّما الأجلين) وقول الشاعر :

٥٢٠ — نَامَ الخَلِيُّ ، وَمَا أُحِسُّ رُقَادِي
وَالْهَمُّ مُخْتَصَرٌ لَدَيَّ وِسَادِي
مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمٍ ، وَلَكِنْ شَفَّنِي
هَمٌّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي

وقوله :

[أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا] وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ [٢١٩]

أى ولا مثل يوم ، وقوله « بدارة » صفة ليوم ، وخبر لا محذوف . ومن رفع « يوم » فالتقدير ولا مثل الذى هو يوم ، وحَسَّنَ حذفَ العائد طولُ الصلة بصفة يوم ، ثم إن المشهور أن ما مخفوضة ، وخبر لا محذوف ، وقال الأخفش : ما خبر للا ، ويلزمه قطع سِيَ عن الإضافة من غير عوض ، قيل : وكون خبر لا معرفة ، وجوابه أنه قد يُقدَرُ ما نكرة موصوفة ، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه فى « لا رَجُلَ قائم » إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به ، لا بلا النافية ، وفى الهيتيات (١) للفارسى « إذا قيل : قاموا لاسيما زيد ، فلا مهملة ، وسى حال ، أى قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام » ويردُّه صحة دخول الواو ، وهى لا تدخل على الحال المفردة ، وعدم تكرار لا ، وذلك واجب مع الحال المفردة ، وأما مَنْ نصبه فهو تمييز ، ثم قيل : ما نكرة تامة مخفوضة بالإضافة ، فكأنه قيل : ولا مثل شىء ، ثم جىء بالتمييز ، وقال الفارسى : ما حرف كافٌّ لسى عن الإضافة ، فأشبهت الإضافة فى « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زبداً » وإذا قلت : لاسيما زيد ، جاز جَرُّ « زيد » ورفعه ، وامتنع نصبه .

(١) الهيتيات : نسبة إلى هيت بلدة على الفرات أملى فيها هذه المسائل

وزيدت قبل الخافض كما فى قول بعضهم « مَا خَلاَ زَيْدٍ ، وَمَا عَدَا عَمْرٍو » بالخفض ، وهو نادر .

وتزاد بعد أداة الشرط ، جازمةً كانت نحو (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) (وإِمَّا تَخَافَنَّ) أو غير جازمة نحو (حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُم) وبين المتبوع وتابعه فى نحو (مثلاً مَا بَعُوضَةً) قال الزجاج : ما حَرْف زائد للتوكيد عند جميع البصريين ، اه ، ويؤيده سقوطُها فى قراءة ابن مسعود وبعوضة بدل ، وقيل : ما اسم نكرة صفة لمثلا أو بدل منه ، وبعوضة عطف بيان على ما ، وقرأ رؤبة برفع بعوضة ، والأكثرون على أن ما موصولة ، أى الذى هو بعوضة ، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياسٌ عند الكوفيين ، واختار الزمخشرى كون ما استفهامية مبتدأ ، وبعوضة خبرها ، والمعنى أى شىء البعوضة فمافوقها فى الحقارة .

وزادها الأعشى مرتين فى قوله :

٥٢١ — إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لاَ نِعَالَ لَنَا
إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

وأمية بن أبى الصلت ثلاث مرات فى قوله :

٥٢٢ — سَلَعٌ مَّا ، ومِثْلُهُ عُشَرٌ مَا
عَائِلٌ مَا ، وعالت البَيْقُورَا

وهذا البيت قال عيسى بن عمر : لا أدرى ما معناه ، ولا رأيت أحداً يعرفه ، وقال غيره : كانوا إذا أرادوا الاستسقاء فى سَنَةِ الجَدْب عقَدُوا فى أذناب البقر وبين عراقيبها السَّلَع بفتحتين والعُشَر بضمة ففتحة ، وهما ضربان من الشجر ، ثم أوقدوا فيها النار وصعدُوا بها الجبالَ ، ورفعوا أصواتهم بالدعاء قال :

٥٢٣ — أجاعِلُ أنتَ بَيْقُورا مُسَلَّعَةً ذَرِيعَةً لَكَ بَيْنَ اللهِ وَالْمَطَرِ

ومعنى «عالت البيقورا» أن السنة أثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر

وهذا فصل عقدته للتدريب فى ما

قوله تعالى (ما أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ) تحتمل ما الأولى النافية أى لم يُغْنِ والاستفهامية فتكون مفعولا مطلقا ، والتقدير أىَّ إغناء أغنى عنه ماله ، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذٍ ، إذ تقديره أىُّ إغناء أغناهُ عنه ماله ، وهو نظير « زيد ضَرَبْتُ » إلا أن الهاء المحذوفة فى الآية مفعول مطلق ، وفى المثال مفعول به ، وأما ما الثانية فموصول اسمى أو حرفى ، أى والذى كسبه ، أو وكسْبُه ، وقد يضعف الاسمى بأنه إذا قُدِّر والذى كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال ، ويجاب بأنه يجوز أن يراد به الوَلَدُ ؛ ففى الحديث « أَحَقُّ ما أكلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَإِنَّ وَلَدَهُ مِن كَسْبِهِ » والآية حينئذٍ نظيرُ (لَنْ تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ) وأما (وَمَا يُغْنِى عَنْهُ مَالُهُ إذا تَرَدَّى) (مَا أَغْنَى عَنِّى مَالِيَهْ) فما فيهما محتملة للاستفهامية والنافية ، ويرجحها تعينها فى (فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ) والأرجح فى (وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ) أنها موصولة عطفٌ على السحر ، وقيل : نافية فالوقف على السحر ، والأرجح فى (لِتُنْذِرَ قَوْمًا ما أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ) أنها النافية بدليل (وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ) وتحتمل الموصولة والأظهرُ فى (فاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) المصدرية ، وقيل : موصولة ، قال ابن الشجرى : ففيه خمسة حذوف ؛ والأصل بما تؤمر بالصدع به ، فحذفت الباء فصار بالصَّدْعِ فحذفت أل لامتناع جمعها مع الإضافة فصار بصَدْعِه ، ثم حذف المضاف كما فى (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) فصار به ، ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معديكرب :

٥٢٤ — أمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ

[فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ] [ص٥٦٦]

فصار تؤمره ، ثم حذفت الهاء كما حذفت فى (أَهٰذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولًا) وهذا تقرير ابن جنى .

وأما (ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ) فما شرطية ، ولهذا جزمت ، ومحلها النصب بِنَنْسَخ وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل (أيًّا مَّا تدْعُوا) فالتقدير أى شىء ننسخ ، لا أى آية ننسخ ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع (من آية) وإما على أنها مفعول مطلق ؛ فالتقدير : أى نَسْخ ننْسَخ ، فآية مفعول ننسخ ، ومن زائدة ، وردَّ هذا أبو البقاء بأن « ما » المصدرية لا تعمل ، وهذا سهو منه ، فإنه نفسه نقَلَ عن صاحب هذا الوجه أن ما مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق ، ولم ينقل عنه أنها مصدرية .

وأما قوله تعالى : (مَكَّنَّاهُمْ فِى الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ) فما محتملة للموصوفة أى شيئًا لم نمكنه لكم ، فحذف العائد ، وللمصدرية الظرفية ، أى أن مدة تمكنهم أطول ، وانتصابها فى الأول على المصدر ، وقيل على المفعول به على تضمين مكنا معنى أعطينا ، وفيه تكلف .

وأما قوله تعالى (فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ) فما محتملة لثلاثة أوجه ، أحدها : الزيادة ، فتكون إما لمجرد تقوية الكلام مثلها فى (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ) فتكون حرفا باتفاقٍ ، وقليلا فى معنى النفى مثلها فى قوله :

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا [١٠٤]

وإما لإفادة التقليل مثلها فى « أَكَلْتُ أَكْلًا مَّا » وعلى هذا فيكون تقليلا بعد تقليل ، ويكون التقليل على معناه ، ويزعم قوم أن « ما » هذه اسمٌ كما قدمناه فى (مَثَلًا مَا بَعُوضَةً) والوجه الثانى : النفى ، وقليلا : نعت لمصدر محذوف ، أو لظرف محذوف ، أى إيمانا قليلا أو زمنا قليلا ، أجاز ذلك بعضهم ، ويرده أمران : أحدهما أن ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ويسهل ذلك شيئًا ما على تقدير

قليلا نعتا للظرف ؛ لأنهم يتسعون فى الظرف ، وقد قال :

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا * [١٣٧]

والثانى : أنهم لا يجمعون بين مجازين ، ولهذا لم يُجيزوا « دَخَلْتُ الأمْرَ » لئلا يجمعوا بين حذف فى وتعليق الدخول باسم المعنى ، بخلاف « دخلت فى الأمر » و « دخلت الدار » واستقبحوا « سِيرَ عليه طويلٌ » لئلا يجمعوا بين جَعْل الحدث أو الزمان مسيراً وبين حذف الموصوف ، بخلاف « سِيرَ عليه طويلا » و « سير عليه سَيْرٌ طويل ، أو زمن طويل » .

والثالث : أن تكون مصدرية ، وهى وصلتها فاعل بقليلا ، وقليلا حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى ، أى لعنهم الله ، فأخروا قليلا إيمانهم ، أجازه ابن الحاجب ، ورجح معناه على غيره .

وقوله تعالى (وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِى يُوسُفَ) ما إما زائدة ، فمن متعلقة بفرطتم ، وإما مصدرية فقيل : موضعها هى وصلتها رفع بالابتداء ، وخبره من قبل ، وردَّ بأن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلاتٍ ولا صفات ولا أحوالا ، نصَّ على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين ، ويشكل عليهم (كيفَ كان عاقِبَةُ الَّذِين مِنْ قَبْلُ) وقيل : نصب عطفا على أنَّ وصلتها ، أى ألم تعلموا أخذ أبيكم المَوْثِقَ وتفريطكم ، ويلزم على هذا الإعراب الفصلُ بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع ، فإن قيل : قد جاء (وجعلنا من بَين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً) (ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة) قلنا : ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك ، بل المعطوف شيئان على شيئين .

وقوله تعالى (لاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مالَمْ تَمَسُّوهُنَّ) ما ظرفية ، وقيل : بدل من النساء ، وهو بعيد ، وتقول « اصْنَعْ ماصَنَعْتَ » فما موصولة أو

شرطية ، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب ، فإن قلت « اصْنَعْ ما تَصْنَعُ » أمتنعت الشرطية ، لأن شرْطَ حذف الجواب مضيُّ فعل الشرط .

وتقول « ما أحْسَنَ ما كانَ زَيْدٌ » فما الثانية مصدرية ، وكان زيد صلتها ، والجملة مفعول ، ويجوز عند مَنْ جوز إطلاق ما على آحاد مَنْ يعلم أن تقدرها بمعنى الذى ، وتقدر كان ناقصة رافعةً لضميرها وتنصب زيداً على الخبرية ، ويجوز على قوله أيضاً أن تكون بمعنى الذى مع رفع زيد ، على أن يكون الخبر ضمير ما ، ثم حذف والمعنى ما أحسن الذى كانَه زيد ، إلا أن حذف خبر كان ضعيف .

ومما يسأل عنه قول الشاعر فى صفة فرس صافن : أى ثانٍ فى وقوفه إحدى قوائمه :

٥٢٥ — أَلِفَ الصُّفُونَ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ ... مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرا

فيقال : كان الظاهر رفع كسيراً خبراً لكأنَّ .

والجواب أنه خبر ليزال ، ومعناه كاسر : أى ثان ، كرحيم وقدير ، لامكسور ضد الصحيح كجريح وقتيل ، وما : مصدرية ، وهى وصلتها خبر كأنَّ ، أى ألِف القيام على الثلاث فلا يزال ثانياً إحدى قوائمه حتى كأنَّهُ مخلوقٌ من قيامه على الثلاث ، وقيل : ما بمعنى الذى وضمير يقوم عائد إليها ، وكسيرا : حال من الضمير ، وهو بمعنى مكسور ؛ وكأنَّ ومعمولاها خبر يزال ، أى كأنه من الجنس الذى يقوم على الثلاث ، والمعنى الأول أوْلَى .

﴿ مِنْ ﴾ : تأتى على خمسة عشر وجهاً :

أحدها : ابتداء الغاية ، وهو الغالب عليها ، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه ، وتقع لهذا المعنى فى غير الزمان ، نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (إنَّه مِنْ سُلَيْمَانَ) قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن دُرُسْتُوَيه : وفى الزمان أيضاً ؛

بدليل (مِنْ أوَّلِ يَوْمٍ) وفى الحديث « فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إلى الْجُمُعَةِ » وقال النابغة :

٥٢٦ – تُخُيِّرْنَ مِنْ أزْمانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إلى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

وقيل: التقدير من مضىّ أزمان يوم حليمة ، ومن تأسيس أول يوم، وردّه السهيلى بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان .

الثانى : التبعيض ، نحو (مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ) وعلامتها إمكان سد بعض مسدها ، كقراءة ابن مسعود (حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ ما تُحِبُّونَ) .

الثالث : بيان الجنس ، وكثيراً ماتقع بعد ماومهما ، وهما بها أولى ؛ لإفراط إبهامهما نحو (ما يَفْتَحِ اللهُ للنَّاسِ من رَحْمَةٍ فلا ممسكَ لها) (ما نَنْسَخْ من آية) (مَهْمَا تأتِنا به من آية) وهى ومخفوضها فى ذلك فى موضع نصب على الحال، ومن وقوعها بعد غيرهما (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وإسْتَبْرَقٍ » الشاهد فى غير الأولى فإن تلك للابتداء ، وقيل : زائدة ، ونحو (فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأوْثانِ) وأنكر مجىء من لبيان الجنس قومٌ ، وقالوا : هى فى (من ذهب) و (من سندس) للتبعيض ، وفى (من الأوثان) للابتداء ، والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجسَ وهو عبادتها، وهذا تكلف . وفى كتاب المصاحف لابن الأنبارى أن بعض الزنادقة تمسّك بقوله تعالى (وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصالحات مِنْهُمْ مَغْفِرة) فى الطعن على بعض الصحابة ، والحق أن من فيها للتبيين لا للتبعيض ، أى الذين آمنوا هم هؤلاء ومثله (الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أصَابَهُمُ القَرْحُ لِلَّذِينَ أحْسَنُوا منهُمْ وَاتَّقَوْا أجْرٌ عَظِيم) وكلهم محسن ومُتَّقٍ (وَإنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذين كَفَرُوا منْهُمْ عَذَابٌ أليمٌ) فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار .

الرابع : التعليل ، نحو (مِمَّا خَطِيئَاتِهِم أُغْرِقُوا) وقوله :

٥٢٧ — وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي [وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ]

وقول الفرزدق فى على بن الحسين :

٥٢٨ — يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ [فَمَا يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ]

الخامس : البدل : نحو (أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ) (لجعلنا مِنْكُمْ مَلاَئِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ) لأن الملائكة لاتكون من الإنس (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا) أى بدل طاعة الله ، أو بدل رحمة الله « وَلاَ يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » أى لاينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك ، أى بدل طاعتك أو بدل حظك ، أى بدل حظه منك ، وقيل : ضمن ينفع معنى يمنع ، ومتى عُلِّقت مِنْ بالجد انعكس المعنى ، وأما (فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فى شَىْءٍ) فليس من هذا خلافا لبعضهم ، بل مِنْ للبيان أو للابتداء ، والمعنى فليس فى شىء من ولاية الله ، وقال ابن مالك فى قول أبى نخيلة :

٥٢٩ — [جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا] وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا

المراد بدل البقول ، وقال غيره : توهم الشاعر أن الفستق من البقول ، وقال الجوهرى : الرواية « النقول » بالنون — و « من » عليهما للتبعيض ، والمعنى على قول الجوهرى أنها تأكل النقول إلا الفستق ، وإنما المراد أنها لا تأكل إلا البقول ؛ لأنها بَدَوِيَّة ، وقال الآخر يصف عامل الزكاة بالجَوْرِ :

٥٣٠ — أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً
ظُلْمًا ، وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلاَ

أى بَدَلَ الفصيل ، والأفيل : الصغير ؛ لأنه يأفِلُ بين الإبل : أى يغيب ، وانتصاب أفيلا على الحكاية ؛ لأنهم يكتبون « أدى فلان أفيلا » وأنكر قوم مجىء مِنْ للبدل

قالوا : التقدير فى (أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) أى بدلا منها ؛ فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف ، وأما هى فللابتداء ، وكذا الباقى .

السادس : مرادفة عن ، نحو (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ) (يَاوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هٰذَا) وقيل : هى فى هذه الآية للابتداء ، لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشدُّ ، وكأنَّ هذا القائل يعلق معناها[1] بويل ، مثل (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ) ولا يصح كونه تعليقاً صناعياً للفصل بالخبر[2] ، وقيل : هى فيهما للابتداء ، أو هى فى الأول للتعليل ، أى من أجل ذكر الله ؛ لأنه إذا ذكر قست قلوبهم .

وزعم ابن مالك أن من فى نحو « زَيْدٌ أفضلُ من عمرو » للمجاوزة ، وكأنه قيل : جاوز زيد عمراً فى الفَضْلِ ، قال : وهو أولى من قول سيبويه وغيره : إنها لابتداء الارتفاع فى نحو « أفضل منه » وابتداء الانحطاط فى نحو « شَرٌّ منه » إذ لا يقع بعدها إلى ، اهـ .

وقد يقال : ولو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن .

السابع : مرادفة الباء ، نحو (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ) قاله يونس ، والظاهر أنها للابتداء .

الثامن : مرادفة فى ، نحو (أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ) (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) والظاهر أنها فى الأولى لبيان الجنس مثلها فى (ما ننسخ من آية) .

التاسع : موافقة عند ، نحو (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً) قاله أبو عبيدة ، وقد مضى القول بأنها فى ذلك للبدل .

العاشر : مرادفة ربما ، وذلك إذا اتصلت بما كقوله :

---

(١) الأولى حذف « معنى » فتكون العبارة « وكأن هذا القائل يعلقها بويل » لأن من فى الآية المشبه بها متعلقة بويل .

(٢) المراد بالخبر هنا الجملة الخبرية ، وهو (قد كنا فى غفلة من هذا) .

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً
عَلَى رأسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَم [٥١٣]

قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والأعلم ، وخرّجوا عليه قول سيبويه : وأعلم أنهم مما يحذفون كذا ، والظاهر أن مِنْ فيهما ابتدائية ومامصدرية ، وأنهم جُعِلُوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل (خلق الإنسان من عجل) .

الحادى عشر : مرادفة على ، نحو (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ) وقيل : على للتضمين ، أى منعناه منهم بالنصر [1] .

الثانى عشر : الفصل ، وهى الداخلة على ثانى المتضادين نحو (وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) (حَتَّى يميزَ الخبيثَ من الطَّيِّب) قاله ابن مالك ، وفيه نظر ؛ لأن الفصل مستفاد من العامل ، فإنّ مَا زَوَمَيَّزَ بمعنى فَصَلَ ، والعلم صفة توجب التمييز ، والظاهر أن من فى الآيتين للابتداء ، أو بمعنى عن .

الثالث عشر : الغاية ، قال سيبويه « وتقول رأيته من ذلك الموضع » فجعلته غاية لرؤيتك ، أى محلا للابتداء والانتهاء ، قال « وكذا أخذته من زيد » وزعم ابن مالك أنها فى هذه للمجاوزة ، والظاهر عندى أنها للابتداء ؛ لأن الأخذ ابتدىء من عنده وانتهى إليك .

الرابع عشر : التنصيص على العموم ، وهى الزائدة فى نحو « ما جاءنى مِنْ رَجُل » فإنه قبل دخولها يحتمل نفى الجنس ونفى الوَحْدة ؛ ولهذا يصح أن يقال « بل رجلان » ويمتنع ذلك بعد دخول من .

الخامس عشر : توكيد العموم ، وهى الزائدة فى نحو « ما جاءنى من أحد ، أو من دَيَّارٍ » فإن أحداً وديارا صيغتا عموم .

وشرط زيادتها فى النوعين ثلاثة أمور :

---

(١) حاصل هذا الكلام أن من فى الآية متعلقة بنصر البتة ، فإن كان نصر باقيا على معناه كانت من بمعنى على ؛ لأن نصر يتعدى بعلى لا بمن ، وإن ضمن نصر معنى منع كانت من باقية على معناها ، لأن منع يتعدى بمن .

أحدها : تقدم نفى أو نهى أو استفهام بهل ، نحو (وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إلا يعلمها) (مَاتَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ) (فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ) وتقول « لا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ » وزاد الفارسى الشرط كقوله :

٥٣١ – وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وإنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ [ص ٣٣٠]

وسيأتى فصل مهما .

والثانى : تنكير مجرورها .

والثالث : كونه فاعلا ، أو مفعولا به ، أو مبتدأ .

تنبيهات — أحدها : قد اجتمعت زيادتها فى المنصوب والمرفوع فى قوله تعالى (ما اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إلٰهٍ) ولك أن تقدر كان تامة ؛ لأن مرفوعها فاعل ، وناقصة[1] ؛ لأن مرفوعها شبيه بالفاعل وأصله المبتدأ .

الثانى : تقييد المفعول بقولنا به هى عبارة ابن مالك ، فتخرج بقية المفاعيل ، وكأن وجه منع زيادتها فى المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهن فى المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفى ، ولا تجامعهن من ، ولكن لا يظهر للمنع فى المفعول المطلق وجه ، وقد خَرَّجَ عليه أبو البقاء (مَافَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) فقال : من زائدة ، وشىء فى موضع المصدر ، أى تفريطا ، مثل (لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً) والمعنى تفريطاً وضراً ، قال : ولا يكون مفعولا به ؛ لأن فَرَّطَ إنما يتعدى إليه بفى ، وقد عدى بها إلى الكتاب ، قال : وعلى هذا فلا حُجَّة فى الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوى على ذكر كل شىء صريحاً ، قلت : وكذا لا حجة فيها لو كان شىء مفعولا به ؛ لأن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ ، كما فى قوله تعالى : (وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إلا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) وهو رأى الزمخشرى ، والسياق يقتضيه .

---

(١) يريد أنك إن قدرت كان تامة فمرفوعها فاعل ، وأن قدرتها ناقصة فمرفوعها أصله مبتدأ ، فقد وجد الشرط الثالث على الوجهين .

الثالث : القياسُ أنها لا تزاد فى ثانى مفعولَىْ ظن ، ولا ثالث مفعولات أعلمَ ؛ لأنهما فى الأصل خبر ، وشذت قراءة بعضهم (مَا كَانَ يَنْبَغِى لَنَا أَنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أولياء) ببناء نتخذ للمعول ، وحَمَلَها ابن مالك على شذوذ زيادة من فى الحال [1] ، ويظهر لى فساده فى المعنى ؛ لأنك إذا قلت « ما كان لك أن تتخذ زيدا فى حالة كونه خاذلا لك » فأنت مُثْبِت لخذلانه ناهٍ عن اتخاذه ، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية .

الرابع : أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث ؛ فيلزمهم زيادتها فى الخبر ، فى نحو « مازيد قائماً » والتمييز فى نحو « ما طَابَ زيد نفساً » والحال فى نحو « ماجاء أحد راكبا » وهم لا يجيزون ذلك .

وأما قول أبى البقاء فى (ما ننسخ من آية) : إنه يجوز كون (آية) حالا ومن زائدة كما جاءت آية حالا فى (هٰذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً) والمعنى أى شىء ننسخ قليلا أو كثيراً ؛ ففيه تخريج التنزيل على شىء إنْ ثَبَتَ فهو شاذ ، أعنى زيادة من فى الحال ، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا ، والتنظير بما لا يناسب ؛ فإن (آية) فى (هذه نَاقَةُ الله لكم آية) بمعنى علامة لا واحدة الآى ، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله ؛ وهو قوله قليلا أو كثيرا ، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية .

ولم يشترط الأخفشُ واحداً من الشرطين الأولين ، واستدل بنحو (وَلَقَدْ جاءك مِنْ نَبَإِ المرسلين) (ويغفرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبكم) (يُحَلَّوْن فِيهَا مِنْ أساور من ذَهَبٍ) (نُكَفِّرْ عَنْكم مِنْ سَيِّئاتكم) .

---

(١) أصل العبارة قبل بناء الفعل للمجهول . يتخذنا الناس أولياء ، فحذف الفاعل وهو الناس ، وبنى الفعل للمجهول وأسند للضمير ، وابن مالك يعتبر اتخذ متعدية لواحد فيجعل انتصاب أولياء على الحالية ، وغيره يعتبر اتخذ متعدية لاثنين فيجعل نصب أولياء على أنه مفعول ثان .

ولم يشترط الكوفيون الأول ، واستدلوا بقولهم « قَدْ كان مِنْ مَطَرٍ » وبقول عمر بن أبى ربيعة :

٥٣٣ — وَبَيْضِى لَهَا حُبٌّ عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ

وخرّج الكسائى على زيادتها « إنّ مِنْ أشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصورون » وابن جنى قراءة بعضهم (لَمَّا آتَيْتُكُم مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ) بتشديد لما ، وقال : أصله لَمِنْ ما ، ثم أدغم ، ثم حذفت ميم مِن[1] .

وجوز الزمخشرى فى (وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ) الآية كونَ المعنى ومِنَ الّذى كنا منزلين ، فجوز زيادتها مع المعرفة[2]

وقال الفارسى فى (وننزل منَ السّماء منْ جبالٍ فيها من بَرَدٍ) : يجوز كون من ومن الأخيرتين زائدتين ؛ فيجوز الزيادة فى الإيجاب .

وقال المخالفون : التقدير قد كان هو أى كائن من جنس المطر ، وفما قال هو أى قائلٌ من جنس الكاشح ، وإنه من أشد الناس أى إن الشأن ، ولقد جاءك هو أى جاء من الخبر كائنا من نبأ المرسلين ، أو ولقد جاءك نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف ، وهذا ضعيف فى العربية ؛ لأن الصفة غير مفردة ؛ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه .

واختلف فى « مِن » الداخلة على قبل وبعد ؛ فقال الجمهور : لابتداء الغاية ، وردّ بأنها لاتدخل عندهم على الزمان كما مر ، وأجيب بأنهما غير متأصّلين فى الظرفية

---

(١) من التى قال ابن جنى بزيادتها فى الآية الكريمة هى الداخلة على كتاب ، والتقدير عنده : لمن جملة ما آتيتكم كتاب وحكمة .

(٢) من الداخلة على جند زائدة ، وهى مستكملة لشروط زيادتها ، والكلام فى من مقدرة الدخول على (ما) التى جعلها بمعنى الذى وجعلها معطوفه على جند وهى فى (وما كنا منزلين) فصار التقدير : ومن الذى كنا منزلين ، فزيدت من وهى داخلة على معرفة .

وإنما هما فى الأصل صفتان للزمان ؛ إذ معنى « جئت قبلك » جئت زمنًا قبل زمن مجيئك ؛ فلهذا سهل ذلك فيهما ، وزعم ابن مالك أنها زائدة ، وذلك مبنى على قول الأخفش فى عدم الاشتراط لزيادتها .

مسألة — (كُلَّما أرَادُوا أنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ) من الأولى للابتداء والثانية للتعليل ، وتعلقها بأرادوا أو بيخرجوا ، أو للابتداء ، فالغَمُّ بدل اشتمال ، وأعيد الخافض ، وحذف الضمير ، أى من غم فيها .

مسألة — (مِمَّا تُنْبِتُ الأرْضُ مِنْ بَقْلِهَا) من الأولى للابتداء ، والثانية إما كذلك فالمجرور بدل بعض وأعيد الجار ، وإما لبيان الجنس فالظرف حال والمنبَتُ محذوف ، أى مما تنبته كائنا من هذا الجنس .

مسألة — (وَمَنْ أظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللهِ) من الأولى مثلها فى « زيدٌ أفْضَلُ من عمرو » ومن الثانية للابتداء على أنها متعلقة باستقرار مقدر ، أو بالاستقرار الذى تعلقت به عند ، أى شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به ، قيل : أو بمعنى عن ، على أنها متعلقة بكتم على جعل كتمانه عن الأداء الذى أوْجَبَهُ الله كتمانه عن الله ، وسيأتى أن (كَتَمَ) لا يتعدى بمن .

مسألة — (أتَأتُونَ الرِّجالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ) من للابتداء والظرف صفة لشهوة ، أى شهوة مبتدأة من دونهم ، قيل : أو للمقابلة كـ « خُذْ هٰذَا مِنْ دُونِ هذا » أى اجعله عوضًا منه ، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذى تقدم ، وبردُّه أنه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا[1] .

مسألة — (ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا من أهْلِ الكِتَابِ ولاَ المُشْرِكِينَ أنْ

---

(١) وجه عدم صحة التصريح بالمقابلة وبالعوض مكان من فى هذه الآية الكريمة أن لفظ (دون) يمنع من التصريح بأحدهما ، وقد علم أن من لا تكون للعوض إلا إذا صح التصريح بلفظه مكانها .

يُنَزِّلَ عَلَيْكُم مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُم) الآية فيها من ثلاث مرات ؛ الأولى للتبيين لأن الكافرين نوعان كتابيون ومشركون ، والثانية زائدة ، والثالثة لابتداء الغاية.

مسألة — (لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ) (وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّنْ يُكَذِّبُ) الأولى منهما للابتداء ، والثانية للتبيين .

مسألة — (نُودِيَ مَنْ شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ) من فيهما للابتداء ، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بَدَلَ اشتمال لأن الشجرة كانت نابتة بالشاطىء :

﴿ مَنْ ﴾ : على خمسة أوجه :

شرطية نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوأً يُجْزَ بِهِ).

واستفهامية نحو (مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ؟) (فَمَنْ رَبُّكُمَا يَامُوسَى ؟).

وإذَا قِيلَ « من يفعل هذا إلا زيد ؟ » فهى مَنْ الاستفهاميّة أشربت معنى النفى ، ومنه (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللهُ) ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو ، خلافاً لابن مالك ، بدليل (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ).

وإذا قيل « مَنْ ذا لقيتَ ؟ » فمن : مبتدأ ، وذا : خَبَرٌ موصول ، والعائد محذوف ، ويجوز على قول الكوفيين فى زيادة الأسماء كونُ ذا زائدة ، ومَن مفعولا ، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز فى « مَنْ ذَا لقيت » أن تكون مَنْ وذا مركبتين كما فى قولك « ماذا صَنَعْتَ » ومنع ذلك أبو البقاء فى مواضع من إعرابه وثعلبٌ فى أماليه وغيرُهما ، وخصوا جواز ذلك بماذا ؛ لأن « ما » أكثر إبهاما » فحسن أن تجعل مع غيرها كشىء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها ، ولأن التركيب خلافُ الأصْلِ ، وإنما دل عليه الدليل مع « ما » وهو قولهم « لماجِئْتَ » بإثبات الألف

وموصولة [فى] نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ).

ونكرة موصوفة ، ولهذا دخلت عليها رُبَّ في قوله :

٥٣٣ — رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطَعْ

ووصفت بالنكرة في نحو قولهم « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ » وقال حسان رضي الله عنه :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا [١٥٨]

ويروى برفع غير ؛ فيحتمل أن مَنْ على حالها ، ويحتمل الموصولية ، وعليهما فالتقدير : على مَنْ هو غيرُنا ، والجملة صفة أو صلة ، وقال الفرزدق :

٥٣٤ — إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ المَحْلِ مَمْطُورِ

أي كشخص ممطورٍ بواديه .

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات ، ورُدَّ بهذين البيتين ، فخرجهما على الزيادة ، وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي .

وقال تعالى (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ) فجزم جماعة بأنها موصوفة وهو بعيد ، لقلة استعمالها ، وآخرون بأنها موصولة ، وقال الزمخشري : إن قدرت أل في الناس للعهد فموصولة مثل (وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ) أو للجنس فموصوفة مثل (مِنَ المُؤْمِنِينَ رِجَالٌ) ويحتاج لتأمل .

تنبيهان : الأول — تقول « مَنْ يكرمني أكرمه » فتحتمل [مَنْ] الأوجه الأربعة ، فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين ، أو موصوفة رفعتهما ، أو استفهامية رفعت الأول وجزمت الثاني لأنه جواب بغير الفاء ، ومَنْ فيهن مبتدأ ، وخبر لاستفهامية الجملة الأولى ، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية ، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك ، وتقول « مَنْ زَارَنِي زُرْتُهُ » فلا تحسن الاستفهامية[1] ، ويحسن ماعداها .

(١) لا تحسن الاستفهامية لكون مابعدها ماضيا ، ولكنها — مع ذلك — تصح .

الثانى — زيدَ فى أقسام مَنْ قسمان آخران؛ أحدهما أن تأتى نكرة تامة ، وذلك عند أبى على ، قالَهُ فى قوله :

٥٣٥ — [وَنِعْمَ مَنْ كأَمَنْ ضاقَتْ مَذَاهِبُهُ]

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فى سِرٍّ وَإعلانِ [ص٤٣٥ و٤٣٧]

فزعم أن الفاعل مستتر ، ومَنْ تمييز ، وقوله « هو » مخصوص بالمدح ، فهو مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف ، وقال غيره: مَنْ موصول فاعل ، وقوله « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله :

٥٣٦ — [أنا أبُو النَّجْمِ] وشعرى شعرى

[للهِ دَرُّ مَا أجَنَّ صَدْرِى] [ص٤٣٧ و٦٥٨]

والظرف متعلق بالمحذوف ؛ لأن فيه معنى الفعل ، أى ونعم مَنْ هو الثابت فى حالتى السر والعلانية .

قلت : ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصاً بالمدح .

الثانى : التوكيد ، وذلك فيما زعم الكسائى [من] أنها تَرِدُ زائدة كما ، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين فى أن الأسماء تزاد ، وأنشد عليه :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النبىِّ محمدٍ إيَّانَا [١٥٨]

فيمن خفض غيرنا ، وقوله :

٥٣٧ — يَاشَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَىَّ ، وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

فيمن رواه بمن دون ما ، وهو خلاف المشهور ، وقوله :

٥٣٨ — آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ ، قَدْ عَلِمَتْ

ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَتْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا[1]

(١) عامت فى هذا الموضع بمعنى عرفت فتحتاج إلى مفعول واحد ، وهو قوله «ذاك» وليس لك أن تعتبرها من أفعال اليقين فتكون محتاجة إلى مفعولين ، ووجه عدم صحة ذلك أن الشاعر لم يذكر إلا مفعولا واحدا ، وأنت خبير أن حذف المفعول الثانى من مفعولى ظن وأخواتها لغير دليل لا يجوز ، وهو الذى يسمونه الحذف اقتصاراً .

ولنا أنها فى الأولين نكرة موصوفة ، أى على قوم غيرنا ، وياشاة إنسان قنص ، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة ، وعدداً : إما صفة لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر ، وهو المَدُّ : أى والأثرون قوماً ذوى عدد ، أى قوماً معدودين ، وإما معمول ليعدُّ محذوفاً صلة أو صفة لمن ، ومَنْ بدل من الأثرون .

﴿ مَهْمَا ﴾ اسم ؛ لعَوْدِ الضمير إليها فى (مَهْما تَأْتِنا به مِنْ آيةٍ لِتَسْحَرَنَا بها) وقال الزمخشرى وغيره : عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملا على اللفظ وعلى المعنى ، اه . والأولى أن يعود ضمير (بها) لآية ، وزعم السهيلى أنها تأتى حرفا ، بدليل قول زهير :

ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ [٥٣١]

قال: فهى هنا حرف بمنزلة إنْ ، بدليل أنها لا محل لها ، وتبعه ابن يسعون ، واستدل بقوله

٥٣٩ — فَدَعْ أُوبِيَتْ كلُّ مَاءٍ فَهْىَ ضَاوِيَةٌ
مَهْمَا تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ (١)

قال : إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر وهو فعل الشرط ، ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ، ولا سبيل إلى غيرهما ، فتعين أنها لا موضع لها .

والجواب أنها فى الأول إما خبر تكن ، وخليقة : اسمها ، ومن زائدة ، لأن الشرط غير مُوجَب عند أبى على ، وإما مبتدأ ، واسم تكن ضمير راجع إليها ، والظرف خبر ، وأنَّثَ ضميرها لأنها الخليقة فى المعنى ، ومثله « ماجاءتْ حاجَتَك » فيمن نصب حاجتك ، ومن خليقة : تفسير للضمير ، كقوله :

---

(١) أوبيت : فعل ماض مبنى للمجهول وزانه أكرمت ومعناه منعت ؛ وضاوية : هزيلة من العطش ، والبارق : السحاب ذو البرق ، وتشم : تنظر ، من شام البرق يشيمه — بوزن باعه يبيعه — أى نظر إليه ليعرف أين يمطر .

٥٤٠ – [فَتُوضِحَ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا]
لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ

وفى الثانى مفعول تصب ، وأفقا : ظرف ، ومن بارق : تفسير لمهما أو متعلق بتصب ، فمعناها التبعيض ، والمعنى : أى شىء تصب فى أفق من البوارق تَشِم . وقال بعضهم : مهما ظرف زمان ، والمعنى أى وقت تصب بارقا من أفق ، فقلب الكلام ، أو فى أفق بارقاً ، فزادَ من ، واستعمل أفقا ظرفا ، انتهى ، وسيأتى أن مهما لا تستعمل ظرفا .

وهى بسيطة ، لا مركبة من مَهْ ومَا الشرطية ، ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار ؛ خلافا لزاعمى ذلك .

ولها ثلاثة معان :

أحدها : ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن الشرط ، ومنه الآية ، ولهذا فسرت بقوله تعالى (من آية) وهى فيها إما مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال ، فيقدر لها عامل متعدّ كما فى « زَيْدا مَرَرْتُ به » متأخراً عنها ، لأن لها الصدر ، أى مهما تحضرنا تأتنا به .

الثانى : الزمان والشرط ؛ فتكون ظرفاً لفعل الشرط ؛ ذكره ابن مالك ، وزعم أن النحو بين أهملوه ، وأنشد لحاتم :

٥٤١ – وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ
وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعا

وأبياتاً أخر ، ولا دليل فى ذلك ، لجواز كونها للمصدر بمعنى أى إعطاء كثيراً أو قليلا وهذه المقالة سبق إليها ابنَ مالك غيرُه ، وشدد الزمخشرى الإنكار على مَن قال بها[1]

(١) أراد المؤلف بهذا أن ينكر على ابن مالك شيئين ؛ الأولى ادعاؤه أن النحويين أهملوا هذا المعنى من معانى مهما ؛ فذكر أن غير ابن مالك سبقه إلى ذكر هذه المقالة ، والثانى : أن هذا المعنى الذى ادعاه لهما غير صحيح ، وإنما يقول به من لا يدله فى العربية –

فقال : هذه الكلمة فى عداد الكلمات التى يحرفها مَنْ لا يدَ له فى علم العربية ، فيضعها فى غير موضعها ، ويظنها بمعنى متى ، ويقول « مَهْما جئتنى أعطيتك » وهذا من وضعه ، وليس من كلام واضع العربية ، ثم يذهب فيفسر بها الآية فيلحد فى آيات الله ، انتهى . والقول بذلك فى الآية ممتنع ، ولو صح ثبوته فى غيرها ؛ لتفسيرها بمن آية .

الثالث : الاستفهام ، ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بقوله :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ [١٥٥]

فزعموا أن مهما مبتدأ ، ولى : الخبر ، وأعيدت الجملة توكيداً ، وأودى : بمعنى هلك ، ونعلى : فاعل ، والباء زائدة مثلها فى (كَفَى بِاللهِ شَهِيداً) ولا دليل فى البيت ؛ لاحتمال أن التقدير مَهْ اسم فعل بمعنى اُكفف ثم استأنف استفهاما بما وحدها .

تنبيه — من المشكل قولُ الشاطبى رحمه الله .

٥٤٢ — وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً [لتنزيلها بالسَّيْفِ لَسْتَ مُبَسْمِلا]

ونقول فيه : لا يجوز فى مهما أن تكون مفعولا به لتصل لاستيفائه مفعوله ، ولا مبتدأ لعدم الرابط ، فإن قيل : قَدِّرْ مهما واقعة على براءة ؛ فيكون ضمير تصلها راجعاً إلى براءة ، وحينئذ فمهما مبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره تصل ، قلنا : اسم الشرط عام ، وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك ، فلا يرجع إلى العام ، وبالوجه الذى بطل به ابتدائية مهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير .

وهذه بخلافها فى قوله :

٥٤٣ — وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ [فلا تقفنَّ الدَّهْرَ فيها فَتَثْقُلَا]

فإنها هناك واقعة على البسملة التى فى أول كل سورة ؛ فهى عامة ؛ فيصحُّ فيها الابتداء أو النصب بفعل يفسره تصل ، أى : وأى بسملة تصل تصلها ، والظرفية بمعنى وأى وقت تصل البسملة ، على القول بجواز ظرفيتها :

وأما هنا فيتعين كونُها ظرفا لتصل بتقدير : وأى وقت تصل براءة ، أومفعولا به لحذف عامله : أى ومهما تفعل ، ويكون تصل و بَدَأتَ بدلَ تفصيلٍ من ذلك الفعل ، وأما ضمير تصلها فلك أن تعيده على اسم مُظْهر قبله محذوفا ، أى ومهما تفعل فى براءة تصلها أو بدأت بها ، وحذف بها ، ولما خفى المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءة بياناً له : إما على أنه بدل منه ، أو على إضمار أعنى ، ولك أن تعيده على مابعده وهو براءة : أما على أنه بدل منه مثل « رأيته زيداً » فمفعول بدأت محذوف ، أو على أن الفعلين تَنَازَعَاهَا فأعمل الثانى مُتَّسعا فيه بإسقاط الباء ، وأضمر الفضلة فى الأول ، على حد قوله :

٥٤٤ - إذا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ
جِهَاراً فَكُنْ فى الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ

﴿ مع ﴾ : اسم ؛ بدليل التنوين فى قولك « معاً » ودخول الجار فى حكاية سيبويه « ذهبت مِنْ معه[1] » وقراءة بعضهم (هٰذَا ذِكْرُ مِنْ مَعِى) وتسكينُ عينه لغة غَنْم وربيعة ، لاضرورة خلافا لسيبويه ، واسميتها حينئذٍ باقية ، وقولُ النحاس « إنها حينئذ حرف بالإجماع » مردود .

وتستعمل مضافة ؛ فتكون ظرفا ، ولها حينئذ ثلاثة معان :

أحدها : موضع الاجتماع ؛ ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو (وَاللهُ مَعَكُمْ) .

والثانى : زمانه ، نحو « جِئْتُكَ مَعَ الْعَصْرِ » .

والثالث : مرادفة عند ، وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان .

ومفردة ، فتنونُ ، وتكون حالا ، وقد جاءت ظرفا مخبرا به فى نحو قوله :

٥٤٥ - أَفِيقُوا بَنِى حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعَا [وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَقَضَّبِ]

(١) التنوين يدل على اسمية « مع » فى موضعين ؛ الأول أن تكون اسما لموضع الاجتماع ، والثانى أن تكون اسما لزمان الاجتماع ، وقبول دخول من عليها يدل على اسميتها فى موضع واحد ، وهو أن تكون اسما مرادفا لعند ، وهى لا تخرج عن هذ المواضع الثلاثة .

وقيل : هى حال ، والخبر محذوف ، وهى فى الإفراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب : « إذا قلت « جاءا جميعا » احتمل أن فعلهما فى وقت واحد أو فى وقتين ، وإذا قلت « جاءا معا » فالوقت واحد » اهـ . وفيه نظر ، وقد عادلَ بينهما مَنْ قال :

٥٤٦ — كُنْتُ وَيَحْيَى كَيَدَىْ وَاحِدٍ
نَرْمِى جَمِيعاً وَنُرَامِى مَعَا

وتستعمل معاً للجماعة كما تستعمل للاثنين ، قال :

٥٤٧ — [يُذَكِّرْنَ ذَا الْبَثِّ الحزِينَ بِبَثِّهِ]
إِذَا حفَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

وقالت الخنساء :

٥٤٨ — وَأَفْنَى رِجَالى فَبَادُوا مَعاً
فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفَزَّا

﴿ متى ﴾ : على خمسة أوجه : اسم استفهام ، نحو (مَتَى نَصْرُ اللهِ) واسم شرط كقوله :

[أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا] مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِى [٢٦٣]

واسم مرادف للوَسَط ، وحَرْف بمعنى مِنْ أو فى ، وذلك فى لغة هذيل يقولون « أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّه » أى منه ، وقال ساعدة :

٥٤٩ — أُخَيِّلُ بَرْقاً مَتَى حَابِ لَهُ زَجَلٌ إِذَا يُفَتِّرُ مِنْ تَوْمَاضِهِ حَلَجَا

أى من سحاب حابٍ ، أى ثقيل المشى له تصويت ، واختلف فى قول بعضهم : « وضعته مَتَى كمى » فقال ابن سيده : بمعنى فى ، وقال غيره : بمعنى وسط ، وكذلك اختلف فى قول أبى ذؤيب يصف السحاب :

(١) أخيل — بضم الهمزة وكسر الخاء — مضارع أخال البرق ، وأخيله — على الأصل — ومعناه شام سحابه ، ومتى : بمعنى من ، والحابى معناه الدانى ، وفسره المؤلف بالثقيل ، وليس بذاك ، والزجل — بوزن جمل — الصوت ، ويفتر : يضعف ، والتوماض : اللمع الخفيف من البرق ، وحلج : أمطر .

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ [١٤٨]

قيل : بمعنى من ، وقال ابنُ سِيدَه : بمعنى وسط .

﴿ منذ ، ومذ ﴾ : لهما ثلاث حالات :

إحداها : أن يليهما اسمٌ مجرور ، فقيل : هما اسمان مضافان ، والصحيح أنهما حرفا جر : بمعنى مِنْ إن كان الزمان ماضياً ، وبمعنى فى إن كان حاضرا ، وبمعنى من وإلى جميعا إن كان معدودا نحو « مارأيته مُذْ يوم الخميس : أو منذ يومنا ، أو عامنا ؛ أو مذ ثلاثة أيام »

وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رَفْعِه ، وترجيح رفع مذ للماضى على جره ، ومن الكثير فى منذ قوله :

٥٥٠ — [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ]
وَرَبْعٍ عفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

ومن القليل فى مذ قوله .

٥٥١ — [لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ] أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

والحالة الثانية : أن يليهما اسم مرفوع ، نحو « مذ يَوْمُ الخميسِ ، وَمُنْذ يومانِ » فقال المبرد وابن السراج والفارسى : مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، ومعناهما الأمَدُ إن كان الزمان حاضرا أومعدودا ، وأولُ المدة إن كان ماضياً ، وقال الأخفش والزجاج والزجاجى : ظرفان أُخْبِرَ بهما عما بعدهما ، ومعناهما بين وبين مضافين ، فمعنى « مالقيته مذ يومان » بينى وبين لقائه يومان ، ولا خفاء بما فيه من التعسُّفِ ، وقال أكثر الكوفيين : ظرفان مضافان لجملة حُذِفَ فعلها ، وبقى فاعلها ، والأصلُ : مذ كان يومان ، واختاره السهيلى وابن مالك ، وقال بعض الكوفيين : خبرٌ لمحذوف ، أى مارأيته من الزمان الذى هو يومان ، بناء على أن مُذ مركبة من كلمتين مِنْ وذو الطائية .

الحالة الثالثة : أن يليهما الجملُ الفعلية أو الاسمية ، كقوله :

٥٥٢ — مَازَالَ مُـذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ
[فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ]

وقوله :

٥٥٣ — وَمَازِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ
[وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا]

والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مضافان ، فقيل : إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر.

وأصل مذ منذ ، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مُذُ عند ملاقاة الساكن ، نحو « مُذُ اليوم » ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول « مذ زمن طويل » فيضم مع عدم الساكن ، وقال ابن ملكون : هما أصلان ، لأنه لا يُتَصَرَّف فى الحرف ولا شبهه ، ويردُّه تخفيفُهم إنَّ وكأنَّ ولكنَّ ورُبَّ وقَط ، وقال المالقى : إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ ، أو حرفا فهى أصل .

قد تم — بحمد الله تعالى وتوفيقه وتيسيره — الجزء الأول من كتاب «مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب » لأنحى النحاة العلامة ابن هشام ، الأنصارى ، المصرى ، ويليه — إن شاء الله تعالى — الجزء الثانى ، مفتتحا بحرف النون من باب الحروف

نسأل الله جلت قدرته أن يعين على إكماله بمنه وفضله

مُغْنِي اللَّبِيب

عن كتب الأعاريب

تأليف الإمامِ أبي محمدٍ عبدِ الله جمالِ الدين بن يوسف
ابن أحمدَ بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

حققه ، وفصّله ، وضبطَ غرائبه
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزءُ الثاني

يطلب من ناشره
مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده
بميدان الأزهر ت ٩٠٦٥٨٠

دار الفدى للعزى للطباعة
لصاحبها : محمد عبد الرازق
١٩ كنيسة الأربعين ش الجيش
تليفون : ٩٣٤٠٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

حرف النون

النون المفردة — تأتى على أربعة أوجه :

أحدها : نون التوكيد ، وهى خفيفة وثقيلة ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا) وهما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون : الثقيلة أصل ، ومعناهما التوكيد ، قال الخليل : والتوكيد بالثقيلة أبلغ ، ويختصان بالفعل ، وأما قوله :

٥٥٤ — [أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا]

* أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا *

فضرورة سَوَّغها شِبْهُ الوصفِ بالفعلِ .

ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقاً ، ولو كان دعائياً كقوله :

٥٥٥ — فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا [وَثَبِّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا]

إلا أَفْعِلْ فى التعجب ؛ لأن معناه كمعنى الفعل الماضى ، وشذ قولُه :

٥٥٦ — [وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضِّي صُرَيْمَةً]

فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِ بَا

ولا يؤكد بهما الماضى مطلقاً ، وشذّ قولُه :

٥٥٧ — دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

والذى سَهَّله أنه بمعنى أَفْعَلْ ، وأما المضارع فإن كان حالا لم يؤكد بهما ، وإن كان مستقبلا أكد بهما وجوباً فى نحو قوله تعالى : (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) وقريباً من الوجوب بعد إمَّا فى نحو : (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ) (وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ) وذكر ابن جنى أنه قرىء (فَإِمَّا تَرَيْنَ) بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله :

* يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ *

ففيها شذوذان : ترك نون التوكيد ، وإثبات نون الرفع مع الجازم ، وجوازاً كثيراً بعد الطلب نحو : (وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً) وقليلا فى مواضع كقولهم :

٥٥٨ — [إذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

الثانى : التنوين ، وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد ؛ فخرج نون حَسَن لأنها أصل ، ونون ضَيْفَن للطفيلىّ لأنها متحركة ، ونون مُنْكَسِر وانْكَسَرَ لأنها غير آخر ، ونون (لَنَسْفَعاً) لأنها للتوكيد .

وأقسامه خمسة :

(١) تنوين التمكين ، وهو : اللاحق للاسم المعرب المنصرف ، إعلاماً ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرفَ فيبنى ، ولا الفعلَ فيمنع الصرف ، ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً ، وتنوين الصرف ، وذلك كزَيْدٍ ورَجُلٍ ورِجَالٍ .

(٢) وتنوين التنكير ، وهو : اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة فَرْقاً بين معرفتها ونكرتها ، ويقع فى باب اسم الفعل بالسماع كصَهٍ ومَهٍ وإيهٍ ، وفى العَلَم المختوم بوَيْهِ بقياس نحو : « جاءنى سِيبَوَيْهِ وسيبويهٍ آخر » .

وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين ، لا تنوين تنكير ، كما قد يتوهم بعض الطلبة ، ولهذا لو سميت به رجلا بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير .

(٣) وتنوين المقابلة ، وهو : اللاحق لنحو : « مسلمات » جُعِلَ فى مقابلة النون فى « مُسْلِمِينَ » وقيل : هو عِوَض عن الفتحة نصباً ، ولو كان كذلك لم يوجد فى الرفع والجر ، ثم الفتحة قد عُوِّضَ عنها الكسرة ، فما هذا العوض الثانى ؟ وقيل : هو تنوين التمكين ، ويردُّه ثبوتُه مع التسمية به كعَرَفَاتٍ كما تبقى نون مُسْلِمِينَ مسمى به ، وتنوين التمكين لا يجامع العلّتين ، ولهذا لو سُمِّى بمُسْلِمة

أو عَرَفَة زال تنوينهما ، وزعم الزمخشرى أن عرفات مصروفٌ ، لأن تاءه ليست للتأنيث ، وإنما هى والألف للجَمْع ، قال : ولا يصح أن يقَدَّر فيه تاء غيرها ، لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك ، كما لا تقدر التاء فى بِنْتٍ مع أن التاء المذكورة مُبْدَلة من الواو ، ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك ، وقال ابن مالك : اعتبار تاء نحو عرفات فى منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة ، لأنها لتأنيث معه جمعية ، ولأنها علامة لا تتغير فى وَصْلٍ ولا وَقْفٍ .

(٤) وتنوين العوض ، وهو : اللاحق عِوَضاً من حرف أصلى ، أو زائد ، أو مضاف إليه : مفرداً ، أو جملة .

فالأول كَجَوَارٍ وغَوَاشٍ ، فإنه عوض من الياء وفاقاً لسيبويه والجمهور ، لاعوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرد ، إذ لو صح لعوض عن حركات نحو حُبْلَى ، ولا هو تنوين التمكين والاسمُ منصرف خلافاً للأخفش ، وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسَلَامٍ وكَلَامٍ فصُرِف مردودٌ ، لأن حذفها عارض للتخفيف ، وهى مَنْوِيّة ، بدليل أن الحرف الذى بقى أخيراً لم يحرك بحسب العوامل ، وقد وافق على أنه لو سمى بكَتِف امرأةٌ ثم سكن تخفيفاً لم يَجُزْ صرفه كما جاز صرف هند ، وأنه إذا قيل فى جَيْأَل علماً لرجل جَيَل بالنقل لم ينصرف انصرافَ قَدَم علماً لرجل ، لأن حركة تاء كَتِف وهمزة جَيَل منويَّا الثبوتِ ، ولهذا لم تقلب ياء جَيَل ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

والثانى : كجَنَادِل ، فإن تنوينه عوض من ألف جَنَادل ، قاله ابن مالك ، والذى يظهر خلافه ، وأنه تنوين الصرف ، ولهذا يجر بالكسرة ، وليس ذهاب الألف التى هى عَلَمُ الجمعية كذهاب الياء من نحو جَوارٍ وغَوَاشٍ .

والثالث : تنوين كُلٍّ وبَعْضٍ إذا قُطِعتا عن الإضافة نحو : (وَكُلاً ضَرَبْنَا لَهُ

الأمْثَالَ) (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) وقيل : هو تنوين التمكين ، رَجَعَ لزوال الإضافة التى كانت تعارضه .

والرابع : اللاحق لإذ فى نحو : (وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ) والأصل فهى يومَ إذِ انشقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعِلْمِ ، وجىء بالتنوين عوضاً عنها ، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين ، وقال الأخفش : التنوين تنوين التمكين والكسرة إعراب المضاف إليه .

(٥) وتنوين الترنم ، وهو : اللاحق للقوافى المطلقة بَدَلاً من حرف الإطلاق ، وهو الألف والواو والياء ، وذلك فى إنشاد تميم ، وظاهر قولهم أنه [تنوين] مُحَصِّل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتى ، والذى صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جىء به لقَطْع الترنم ، وأن الترنم وهو التَّغَنِّى يحصل بأحْرُف الإطلاق لقبولها لمَدِّ الصوت فيها ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون فى مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم ، بدليل قوله :

٥٥٩ — [أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ] وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

وقوله :

[أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا] لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ[٢٨٦]

وزاد الأخفش والعروضيون تنويناً سادساً ، وسموه الغالى ، وهو : اللاحق لآخر القوافى المقيدة ، كقول رؤبة :

٥٦٠ — وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ [مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقْنْ]

[ص ٣٦١]

وسمى غالياً لتجاوُزِهِ حَدّ الوزن ، ويسمِّى الأخفشُ الحركةَ التى قبله غلوا ، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل ، وجَعَلَهُ ابن يعيش من نوع تنوين الترنم ، زاعماً أن الترنم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرف أغَنُّ ، قال : وإنما سمى المغنى مغنياً ،

لأنه يُغَنِّنُ صوته : أى يجعل فيه غُنَّة ، والأصل عنده مغنن بثلاث نونات فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفا ، وأنكر الزجاج والسيرافى ثبوتَ هذا التنوين ألبتة ؛ لأنه يكسر الوزن ، وقالا : لعل الشاعر كان يزيد « إن » فى آخر كل بيت ، فضعف صوته بالهمزة ، فتوهم السامع أن النون تنوين ، واختار هذا القول ابن مالك ، وزعم أبو الحجاج ابن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه فى المسمى تنوين الترنم أنه نون عوض من المدة ، وليس بتنوين ، وزعم ابن مالك فى التحفة أن تسمية اللاحق للقوافى المطلقة والقوافى المقيدة تنوينا مجاز ، وإنما هو نون أخرى زائدة ، ولهذا لا يختص بالاسم ، ويجامع الألف واللام ، ويثبت فى الوقف .

وزاد بعضهم تنوينًا سابعا ، وهو تنوينُ الضرورة ، وهو : اللاحق لما لا ينصرف كقوله :

٥٦١ — وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ
[فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ ؛ إِنَّكَ مُرْجِلِي]

وللمنادى المضموم كقوله :

٥٦٢ — سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا [وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ]

وبقوله أقول فى الثانى دون الأول ؛ لأن الأول تنوين التمكين ؛ لأن الضرورة أباحت الصرف ، وأما الثانى فليس تنوين تمكين ، لأن الاسم مبنى على الضم .

وثامنًا ، وهو التنوين الشاذُّ ، كقول بعضهم « هٰؤُلَاءِ قَوْمُكَ » حكاه أبو زيدٍ ، وفائدته مجرد تكثير اللفظ ، كما قيل فى ألف قَبَعْثَرَى ، وقال ابن مالك : الصحيح أن هذا نونٌ زيدت فى آخر الاسم كنون ضَيْفَن ، وليس بتنوين ، وفيما قاله نظر ؛ لأن الذى حكاه سَمَّاه تنوينا ، فهذا دليل منه على أنه سمعه فى الوَصْل دون الوقف ، ونون ضيفن ليست كذلك .

وذكر ابن الخباز فى شرح الجُزُولية أن أقسام التنوين عشرة ، وجعل كلا من

تنوين المنادى وتنوين صرف مالا ينصرف قسما برأسه ، قال : والعاشر تنوين الحكاية ، مثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة ؛ فإنك تحكى اللفظ المسمى به ، وهذا اعتراف منه بأنه تنوينُ الصرف ؛ لأن الذى كان قبل التسمية حكى (١) بعدها .

الثالث : نون الإناث ، وهى اسم فى نحو : « النِّسْوَةُ يَذْهَبْنَ » خلافًا للمازنى ، وحرف فى نحو : « يَذْهَبْنَ النِّسْوَةُ » فى لغة مَنْ قال « أكلونى البراغيثُ » خلافًا لمن زَعمَ أنها اسمٌ وما بعدها بَدَل منها ، أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره .

الرابع : نون الوقاية ، وتسمى نون العِماد أيضاً ، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة :

أحدها : الفعل ، متصرفا كان نحو : « أَكْرَمَنِى » أو جامداً نحو : « عَسَانِى ، وقاموا ما خَلاَنِى وما عَدَانِى وحَاشَانِى » إن قُدِّرت فعلا ، وأما قوله :

[عَدَدْتُ قَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ] إذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى [٢٨٣]

فضرورة ، ونحو : (تَأْمُرُونَنِى) يجوز فيك الفك ، والإدغام ، والنطق بنون واحدة ، وقد قرىء بهن فى السبعة ، وعلى الأخيرة فقيل : النون الباقية نون الرفع ، وقيل : نون الوقاية ، وهو الصحيح .

الثانى : اسم الفعل نحو : « دَرَاكِنِى » و « تَرَاكِنِى » و « عَلَيْكَنِى » بمعنى أدركنى واتركنى والزمنى .

الثالث : الحرف نحو : « إنَّنِى » وهى جائزة الحذف مع إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ ، وغالبة الحذف مع لعلَّ ، وقليلةٌ مع ليت .

وتلحق أيضًا قبل الياء المخفوضة بِمِنْ وعَنْ إلا فى الضرورة ، وقبل المضاف إليها لَدُنْ أو قَدْ أو قَطْ إلا فى القليل (٢) من الكلام ، وقد تلحق فى غير ذلك شذوذاً كقولهم « بَجَلَنِى » بمعنى حَسْبِى .

(١) فى نسخة « يحكى بعدها » (٢) فى نسخة « إلا فى قليل الكلام » .

وقوله :

٥٦٣ — [وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ] أَمُسْلِمِيَّ إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي

يريد شراحيل ، وزعم هشام أن الذى فى « أَمُسْلِمِيَّ » ونحوه تنوينٌ لا نون ، وبنى ذلك على قوله فى ضاربنى إن الياء منصوبة ، ويرده قول الشاعر :

٥٦٤ — وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا [فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلَا]

وفى الحديث « غَيْرَ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عليكم » والتنوين لا يجامع الألف واللام ولا اسمَ التفضيل لكونه غير متصرف ، ومالا ينصرف لا تنوين فيه ، وفى الصحاح أنه يقال « بَجَلِي » ولا يقال « بَجَلْنِي » وليس كذلك .

﴿ نَعَمْ ﴾ بفتح العين ، وكنانة تكسرها ، وبها قرأ الكسائى ، وبعضهم يبدلها حاء ، وبها قرأ ابن مسعود ، وبعضهم بكسر النون إتباعاً لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل فى قولهم نِعِمَ وشِهِد بكسرتين ، كما نُزِّلَتْ بَلَى منزلة الفعل فى الإمالة ، والفارسىُّ لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس .

وهى حرفُ تصديقٍ ووَعْد وإعلام ؛ فالأول بعد الخبر كقام زيد ، وما قام زيد . والثانى بعد افْعَلْ ولا تَفْعَلْ وما فى معناها نحو هَلاَّ تفعل وهَلاَّ لم تَفْعَلْ ، وبعد الاستفهام فى نحو هَلْ تُعْطِينِي ، ويحتمل أن تفسر فى هذا بالمعنى الثالث ، والثالث بعد الاستفهام فى نحو هَلْ جاءك زيد ، ونحو : (فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا) (أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا) وقول صاحب المقرب « إنها بعد الاستفهام للوَعْدِ » غيرُ مطرد ؛ لما بيناه قبل .

قيل : وتأتى للتوكيد إذا وقعت صدراً نحو : « نَعَمْ هٰذِهِ أَطْلَالُهُمْ » والحق أنها فى ذلك حرف إعلام ؛ وأنها جواب لسؤال مُقَدَّر ، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام ألبتة ، بل قال : وأما نَعَمْ فعِدَةٌ وتصديق ، وأما بَلَى فيوجَبُ بها بعد النفى ، وكأنه رأى أنه إذا قيل « هل قام زيد » فقيل نعم فهى لتصديق ما بعد الاستفهام ، والأولى

ما ذكرناه من أنها للإعلام ؛ إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك : صَدَقْتَ ؛ لأنه إنشاء لا خبر .

واعلم أنه إذا قيل « قام زيد » فتصديقُه نَعَمْ ، وتكذيبه لا ، ويمتنع دخول بلى لعدم النفى . وإذا قيل « ما قام زيد » فتصديقه نعم ، وتكذيبه بلى ، ومنه (زَعَمَ الَّذِين كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّى) ويمتنع دخولُ لا ؛ لأنها لنفى الإثبات لا لنفى النفى . وإذا قيل « أَقامَ زَيْد » فهو مثل قام زيد ، أعنى أنك تقول إن أثبتَّ القيام : نعم ، وإن نفيته : لا ، ويمتنع دخول بَلَى ، وإذا قيل « ألم يقم زيد » فهو مثل لم يقم زيد ، فتقول إذا أثبتَّ القيام : بلى ، ويمنع دخول لا ، وإن نفيته قلت : نعم ، قال الله تعالى : (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قالُوا بَلَى) (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلَى) (أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى) وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه لو قيل نعم فى جواب (ألست بربكم) لكان كفراً .

والحاصل أن « بلى » لا تأتى إلا بعد نفى ، وأن « لا » لا تأتى إلا بعد إيجاب ، وأن « نعم » تأتى بعدهما ، وإنما جاز (بَلَى قَدْ جاءَتْكَ آياتِى) مع أنه لم يتقدم أداة نفى لأن (لَوْ أَنَّ اللهَ هَدَانِى) يدلُّ على نفى هدايته ، ومعنى الجواب حينئذٍ بلى قد هَدَيْتُكَ بمجىء الآيات ، أى قد أرشدتك لذلك[1] ، مثل (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْناهُمْ) .

وقال سيبويه ، فى باب اللعت ، فى مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين : فيقال له : ألست تقول كذا وكذا ، فإنه لا يجد بداً من أن يقول : نعم ، فيقال له : أفاست تفعل كذا ؟ فإنه قائل : نعم ، فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن .

وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين : إذا كان قبل النفى استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفى المجرد ، وإن كان مُرَاداً به التقريرُ فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفى رَعْياً للفظه ، ويجوز عند أمْنِ اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب

(١) فى نسخة « قد أرشدتك بذلك » وكلاهما صحيح ، ولكل وجه .

رَعْياً لمعناه ، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخولُ أحد ، ولا الاستثناء المفرغ ، لا يقال : أليس أحد فى الدار ، ولا أليس فى الدار إلا زيد ، وعلى ذلك قول الأنصار رضى الله تعالى عنهم للنبى صلى الله عليه وسلم ـ وقد قال لهم : ألستم ترون لهم ذلك ـ نعم ، وقول جَحْدَر :

٥٦٥ ـ أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا ؛ فَذَاكَ بِنَا تَدَانِى

نَعَمْ ، وَأَرَى الْهِلَالَ كَمَا تَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِى

وعلى ذلك جرى كلامُ سيبويه ، والمُخَطِّىء مُخْطِىء .

وقال ابن عصفور : أجْرَتِ العربُ التقريرَ فى الجواب مُجْرَى النفى المحض وإن كان إيجابا فى المعنى ، فإذا قيل « أَلَمْ أُعْطِكَ دِرْهَماً » قيل فى تصديقه : نعم ، وفى تكذيبه : بلى ، وذلك لأن المقرَّرَ قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك ، فإذا قال نعم لم يعلم هل أراد نعم لم تُعْطنى على اللفظ أو نعم أعْطَيْتنى على المعنى ؛ فلذلك أجابوه على اللفظ ، ولم يلتفتوا إلى المعنى ، وأما نعم فى بيت جَحْدر فجوابٌ لغير مذكور ، وهو ما قدَّره فى اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو ، وجاز ذلك لأمْنِ اللبس ؛ لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو ، أو هو جواب لقوله : « وأرى الهلال ـ البيت » وقدمه عليه . قلت : أو لقوله : « فذاك بنا تدانى » وهو أحسن . وأما قول الأنصار فجاز لزوال اللَّبْس ؛ لأنه قد عُلم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك ، وعلى هذا يُحْمَل استعمال سيبويه لها بعد التقرير ، اهـ .

ويتحرر على هذا أنه لو أجيب (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) بنعم لم يَكْفِ فى الإقرار ؛ لأن الله سبحانه وتعالى أوجب فى الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التى لا تحتمل غير المعنى المراد من المُقرِّ ؛ ولهذا لا يدخل فى الإسلام بقوله : « لا إلهَ إلاَّ الله » برفع إله ؛ لاحتماله لنفى الوحدة فقط ، ولعل ابن عباس رضى الله عنهما إنما قال إنهم لو قالوا نعم

لم يكن إقراراً كافياً ، وجوز الشلوبين أن يكون مُرَادُه أنهم لو قالوا نعم جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفراً ؛ إذ الأصلُ تطابُقُ الجوابِ والسؤال لفظاً ، وفيه نظر ؛ لأن التكفير لا يكون بالاحتمال .

حرف الهاء

الهاء المفردة ـ على خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون ضميراً للغائب ، وتستعمل فى مَوْضِعَيِ الجر والنصب ، نحو : (قالَ لهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ) .

والثانى : أن تكون حرفا للغيبة ، وهى الهاء فى « إياهُ » فالحقُّ[1] أنها حرف لمجرد معنى الغيبة ، وأن الضمير « إيَّا » وحدها .

والثالث : هاء السكت ، وهى اللاحقة لبيان حركة أو حرفٍ نحو : (مَاهِيَهْ) ونحو : « هَا هُنَاهُ ، ووَازَيْدَاه » وأصلها أن يوقف عليها ، وربما وُصلت بنية الوقف .

والرابع : المبدلة من همزة الاستفهام كقوله :

٥٦٦ — وَأَنَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ : هَذَا الذِى مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا ؟

والتحقيق أن لا تُعَدَّ هذه ؛ لأنها ليست بأصلية ، على أن بعضهم زعمَ أن الأصل « هَذَا » فحذفت الألف .

والخامس : هاء التأنيث ، نحو : « رَحْمَهْ » فى الوقف ، وهو قول الكوفيين ، زعموا أنها الأصلُ ، وأن التاء فى الوصل بدلٌ منها ، وعكسَ ذلك البصريون ، والتحقيق أن لا تعدَّ ولو قلنا بقول الكوفيين ؛ لأنها جزء كلمة لا كلمة .

---

(١) فى نسخة « والتحقيق أنها ـ إلخ » .

﴿ ها ﴾ على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً لفعل ، وهو خُذْ ، ويجوز مدُّ ألفها ، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ، ويجوز فى الممدودة أن يُستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريفَ الكاف ؛ فيقال « هَاءَ » للمذكر بالفتح و « هَاءِ » للمؤنث بالكسر ، و « هاؤُمَا » و « هاؤُنَّ » و « هَاؤُمْ » ومنه (هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ) .

والثانى : أن تكون ضميراً للمؤنث ، فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو : (فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) .

والثالث : أن تكون للتنبيه ، فتدخل على أربعة ؛ أحدها : الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو « هٰذَا » بخلاف ثَمَّ وهَنَّا بالتشديد وهُنَالك . والثانى : ضمير الرفع المخبرُ عنه باسم إشارة نحو (ها أَنْتُمْ أُولَاءِ) وقيل : إنما كانت داخلة على الإشارة فقدمت ، فرد بنحو (ها أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ) فأجيب بأنها أعيدت توكيداً ، والثالث : نعتُ أىّ فى النداء نحو : « يا أيها الرَّجُلُ » وهى فى هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء ، قيل : وللتعويض عما تضاف إليه أىٌّ ، ويجوز فى هذه فى لغة بنى أسد أن تُحْذَفَ ألفُها ، وأن تضم هاؤها إتباعاً ، وعليه قراءة ابن عامر (أَيُهُ الْمُؤْمِنُونَ) (أيه الثقلان) (أَيُهُ السَّاحِرُ) بضم الهاء فى الوصل ، والرابع : اسم الله تعالى فى القَسَم عند حذف الحرف ، يقال « هَا اللهِ » بقطع الهمزة ووصلها : وكلاهما مع إثبات ألف « ها » وحذفها .

﴿ هَلْ ﴾ : حرفٌ موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابى ، دون التصور ، ودون التصديق السلبى ، فيمتنع نحو : « هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ » لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ، ونحو : « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو » إذا أريد بأم المتصلة ، و « هَلْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ » ونظيرها فى الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعة ، وعكسهما أم المتصلة ، وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور لا غير ، وأعمُّ من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطلبين .

وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه :

أحدها : اختصاصُها بالتصديق .

والثانى : أختصاصها بالإيجاب ، تقول « هل زيد قائم » ويمتنع « هل لم يقم » بخلاف الهمزة ، نحو : (أَلَمْ نَشْرَحْ) (أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ) (أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) وقال :

* أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَان عَادِيَة * [١٠٠]

والثالث : تخصيصها المضارعَ بالاستقبال ، نحو « هل تسافر ؟ » بخلاف الهمزة نحو : « أتظنه قائما » وأما قول ابن سِيدَه فى شرح الجمل : لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلا ؛ فسَهو ، قال الله سبحانه وتعالى : (فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا) وقال زهير :

٥٦٧ — فَمَنْ مُبْلِغُ الأَحْلَافِ عَنِّى رِسَالَةً وَذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ

والرابع والخامس والسادس : أنها لاتدخل على الشَّرْطِ ، ولا على إنّ ، ولا على اسم بعده فعل ، فى الاختيار ، بخلاف الهمزة ، بدليل (أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ) (أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ ، بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ) (أَئِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ) (أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ) .

والسابع والثامن : أنها تقع بعد العاطف ، لا قبله وبعد أم نحو : (فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ) وفى الحديث « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِباع » وقال :

٥٦٨ — لَيْتَ شِعْرِى هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنَّهُمُ أَوْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامُ ؟

وقال تعالى : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)

التاسع : أنه يراد بالاستفهام بها النفى ؛ ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا فى نحو (هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلَّا الإِحْسَانُ) والباء فى قوله :

٥٦٩ — [يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَفْرَدَتْ] :

أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ ؟

وصح العطف فى قوله :

٥٧٠ — وَإِنَّ شِفَائِى عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ

وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ [ص ٤٨٣]

إذ لايعطف الإنشاء على الخبر .

فإن قلت : قد مر لك فى صدر الكتاب أن الهمزة تأتى لمثل ذلك مثل (أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ) ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يُصْفِهِم بذلك ؟ .

قلت : إنما مر أنها للانكار على مُدَّعِي ذلك ، ويلزم من ذلك الانتفاء ، لا أنها للنفى ابتداء ، ولهذا لا يجوز « أقام إلا زيد » كما يجوز « هل قام إلا زيد » (فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ) (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ السَّاعَةَ) وقد يكون الإنكار مُقْتضياً لوقوع الفعل ، على العكس من هذا ، وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغى لك أن تفعل ، نحو أَتَضْرِبُ زيداً وهو أخوك ؟

ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه : إنكارٌ على من ادعى وقوعَ الشىء ، ويلزم من هذا النفىُ ، وإنكارٌ على مَنْ أوقع الشىء ، ويختصان بالهمزة ، وإنكارٌ لوقوع الشىء ، وهذا هو معنى النفى ، وهو الذى تنفرد به هَلْ عن الهمزة .

والعاشر : أنها تأتى بمعنى قد ، وذلك مع الفعل ، وبذلك فَسَّرَ قولَه تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) جماعة منهم ابن عباس رضى الله عنهما والكسائى والفراء والمبرد قال فى مقتضيه : هل للاستفهام نحو هل جاء زيد ، وقد تكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه : (هَلْ أَتَى على الإِنْسَانِ) اه .

وبالغ الزمخشرى فزعم أنها أبداً بمعنى قد ، وأن الاستفهام إنما هو مُسْتَفَادٌ من همزة مُقَدرة معها ، ونقله فى المفصل عن سيبويه ، فقال : وعند سيبويه أن هَلْ بمعنى

قد ، إلا أنهم تركوا الألف قبلها ؛ لأنها لا تقع إلا فى الاستفهام ، وقد جاء دخولُها عليها فى قوله :

٥٧١ — سائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا
أهَل رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِى الأَكَمِ

اه ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كقد ، وثبت فى كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله عنه ، ذكرَه فى باب أم المتصلة ، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه ؛ فإنه قال فى باب عِدّةِ ما يكون عليه الكلمُ ما نصه : وهل هى للاستفهام ، ولم يزد على ذلك . وقال الزمخشرى فى كشافه (هل أتى) أى قد أتى ، على معنى التقرير والتقريب جميعاً ، أى أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكوراً ، بل شيئاً منسياً نطفة فى الأصلاب ، والمراد بالإنسان الجنسُ بدليل : (إنّا خَلَقْنَا الإنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ) اه . وفسرها غيره بقد خاصة ، ولم يحملوا قد على معنى التقريب ، بل على معنى التحقيق ، وقال بعضهم : معناها التوقع ، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان وهو آدم عليه الصلاة والسلام ، قال : والحين زمنُ كونِهِ طيناً ، وفى تسهيل ابن مالك أنه يتعين مُرَادفةُ هل لقد إذا دخلت عليها الهمزة يعنى كما فى البيت ، ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها ، بل قد تأتى لذلك كما فى الآية ، وقد لا تأتى له ، وقد عكس قومٌ ما قاله الزمخشرى ، فزعموا أن هل لا تأتى بمعنى قد أصلا .

وهذا هو الصواب عنـــدى ؛ إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور :

أحدها : تفسير ابن عباس رضى الله عنهما ، ولعله إنما أراد أن الاستفهام فى الآية للتقرير ، وليس باستفهام حقيقى ، وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين ، فقال بعضهم : هل هنا للاستفهام التقريرى ، والمقرَّرُ به من أنكر البعث ، وقد علم أنهم يقولون : نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه ، فيقال لهم : فالذى أحْدَثَ الناس

بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحياؤهم بعد موتهم ؟ وهو معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الأُولَى فَلَوْلاَ تَذَكَّرُونَ ﴾ أى فهلا تذكرون فتعلمون أنّهُ مَنْ أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن قادر على إعادته بعد عدمه ؟ انتهى . وقال آخر مثل ذلك ، إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير فى الرحم ، فقال : المعنى ألم يأت على الناس حين من الدهر كانوا فيه نُطَفاً ثم عَلَقاً ثم مُضَغاً إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً . وكذا قال الزّجّاجُ ، إلا أنه حمل الإنسان على آدم عليه الصلاة والسلام ، فقال : المعنى ألم يأت على الإنسان حين من الدهر كان فيه تُرَاباً وطِيناً إلى أن نُفخ فيه الروح ؟ اهـ . وقال بعضهم : لا تكون هل للاستفهام التقريرىّ ، وإنما ذلك من خصائص الهمزة ، وليس كما قال ، وذكر جماعة من النحويين أن هَلْ تكون بمنزلة إنّ فى إفادة التوكيد والتحقيق ، وحملوا على ذلك ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾ وقدّروه جواباً للقسم ، وهو بعيد .

والدليلُ الثانى : قولُ سيبويه الذى شافَهَ العربَ وفَهِمَ مقاصدهم ، وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك .

والثالث : دخول الهمزة عليها فى البيت ، والحرفُ لا يدخل على مثله فى المعنى ، وقد رأيت عن السيرافى أن الرواية الصحيحة « أمْ هَلْ » وأم هذه منقطعة بمعنى بل؛ فلا دليل ، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيتُ شاذٌّ ؛ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى[1] واحد على سبيل التوكيد ، كقوله :

* وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاء * [٢٩٩]

بل الذى فى ذلك البيت أسهلُ ؛ لاختلاف اللفظين ، وكون أحدهما على حرفين فهو كقوله :

(١) فى نسخة « بمعنى واحد » .

٥٧٢ ـــ فأصْبَحَ لاَ يَسْأَلُهُ عَنْ بِمَا بِهِ
أصَعَّـــدَ فى عُـلْوِ الْهَوَى أمْ تَصَوَّبَا

﴿ هو ﴾ وفروعه : تكون أسماء وهو الغالب ، وأحْرُفًا فى نحو : « زَيْدٌ هُوَ الفَاضِلُ » إذا أعرب فَصْلا وقلنا : لا موضع له من الإعراب ، وقيل : هى مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش فى نحو صَهْ ونَزَالِ : أسماء لا محل لها ، وكما فى الألف واللام فى نحو « الضَّارِب » إذا قدرناهما اسماً .

حرف الواو

﴿ الواو المفردة ﴾ انتهى مجموع ما يُذْكَر من أقسامها إلى أحَدَ عَشَرَ :

الأول : العاطفة ، ومعناها مُطْلق الجمع ؛ فتعطف الشىء على مُصاحبه نحو : ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾ وعلى سابقه نحو : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾ وعلى لاحقه نحو : ﴿ كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ، وقد اجتمع هذان فى : ﴿ وَمِنْكَ ومن نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسى بْنِ مَرْيَمَ ﴾ فعلى هذا إذا قيل « قام زيد وعمرو » احتمل ثلاثة معان ، قال ابن مالك : وكونُها للمعية راجحٌ ، وللترتيب كثير ، ولعكسه قليل ، اهـ . ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارُبٌ أو تَرَاخٍ نحو : ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ فإن الرد بُعَيْدَ إلقائه فى أليمٌ والإرْسَالَ على رأس أربعين سنة ، وقولُ بعضهم « إن معناها الجمع المطلق » غيرُ سديدٍ ؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هى للجمع لا بقيد ، وقولُ السيرافى « إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب » مردود ، بل قال بإفادتها إياه قُطْرُب والرَّبَعِيُّ والفَرَّاء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعى ، ونقل الإمام فى البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية.

وتنفرد عن سائر أحرُفِ العطف بخمسة عشر حكما :

أحدها : احتمالُ معطوفها للمعانى الثلاثة السابقة .

والثانى : اقترانها بإمَّا نحو ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ .

والثالث : اقترانها بلا إن سبقت بنفى ولم تقصد المعية نحو « ما قَامَ زَيْدٌ ولا عَمْرٌو » ولتفيد أن الفعل منفىٌّ عنهما فى حالتى الاجتماع والافتراق ، ومنه ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى ﴾ والعطف حينئذٍ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل ، والمشهور أنه من عطف المفردات ، وإذا فُقِد أحد الشرطين امتنع دخولها ؛ فلا يجوز نحو « قام زيدٌ ولاعمرو » وإنما جاز ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ لأن فى (غير) معنى النفى ، وإنما جاز قولُه :

٥٧٣ — فاذْهَبْ فأىّ فَتًى فى النَّاسِ أحْرَزَهُ
مِنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ وَلَا حِيَلُ

لأن المعنى لا فتى أحْرَزَه ، مثل ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ، ولا يجوز « ما اختصم زيد ولا عمرو » لأنه للمعية لا غير ، وأما ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ، وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ، ولا الظل ولا الحَرُور ، وما يَسْتَوِي الأحْيَاءُ ولا الأمْوَاتُ ﴾ فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس .

والرابع : اقترانها بلكن نحو ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ ﴾ .

والخامس : عطف المفرد السببى على الأجنبى عند الاحتياج إلى الرَّبْطِ كـ« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوهُ » ونحو « زَيْدٌ قائمٌ عَمْرٌو وَغُلامه » وقولك فى باب الاشتغال « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأخاهُ » .

والسادس : عطف العقد على النيف ، نحو أحَدٌ وعِشْرُونَ .

والسابع : عطف الصفات المفرقة مع اجتماع مدلولها كقوله :

٥٧٤ — بَكَيْتُ ، وَمَا بُكا رَجُلٍ حَزِينِ ؟
عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي

والثامن : عطف ما حقُّه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق :

٥٧٥ — إنَّ الرَّزِيَّةَ لاَ رَزِيَّةَ مِثْلُهَا
فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ

وقول أبي نُوَاس :

٥٧٦ — أَقَمْنَا بِهَا يَوْماً وَيَوماً وَثَالِثاً
وَيَوْماً لَهُ يَوْمُ الترحُّلِ خَامِسُ

وهذا البيت يَتَسَاءل عنه أهلُ الأدب ، فيقولون : كم أقاموا ؟ والجواب : ثمانية لأن يوماً الأخير رابع ، وقد وُصِفَ بأن يوم الترحل خامس له ، وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم .

التاسع : عطف مالا يستغنى عنه كاخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، واشْتَرَكَ زَيْدٌ وعَمْرٌو . وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب ، ومن ذلك : جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرٍو ، ولهذا كان الأصمعى يقول الصواب :

[قِفَا نَبْكِ مِنْ ذكرى حبيب ومنزل
بِسَقْطِ اللِّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ [٢٦٦]

لا خومل ، وأجيب بأن التقدير : بين نواحى الدخول ، فهو كقولك : « جَلَسْتُ بين الزَّيْدِينَ فَالْعَمْرِين » أو بأن الدَّخُولَ مشتمل على أماكن .

وتشاركها فى هذا الحكم أم المتصلة فى نحو « سَواءٌ أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ » فإنها عاطفة مالا يستغنى عنه .

والعاشر والحادى عشر : عطف العام على الخاص ، وبالعكس ؛ فالأول نحو (رَبِّ اغْفِرْلِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) والثانى نحو

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ الآية .

ويشاركها فى هذا الحكم الأخير حتى كـ « مات الناسُ حتى[1] العُلَماء ، وقَدِمَ الحجَّاجُ حتى المُشَاة » ؛ فإنها عاطفة خاصاً على عام .

والثانى عشر : عطفُ عاملٍ حُذف وبقى معمولُه على عاملٍ آخَر مذكور يجمعهما معنى واحد ، كقوله :

٥٧٧ ـ [إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً] وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا

أى وكَحَّلْن العيون ، والجامع بينهما التحسين ، ولولا هذا التقييد لورد « اشْتَرَيْتُه بدرهم فصاعدا » إذ التقدير فذَهَب الثمن صاعدا .

والثالث عشر : عطف الشىء على مُرَادفه نحو : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّى وَحُزْنِى إِلَى اللهِ ﴾ ونحو : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ ونحو : ﴿ عِوَجاً وَلاَ أَمْتاً ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام « ليلنى منكم ذَوُو الأحْلاَمِ وَالنُّهَى » وقول الشاعر :

٥٧٨ ـ [وقَدَّدَتِ الأدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ] وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا

وزعم بعضُهم أن الرواية « كذباً مبينا » فلا عطف ولا تأكيد ، وذلك أن تقدر الأحلام فى الحديث جمع حُلُم بضمتين ؛ فالمعنى ليلنى البالغون العقلاء ، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتى فى أو ، وأن منه ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ﴾ .

والرابع عشر : عطف المُقَدَّم على متبوعه للضرورة كقوله :

٥٧٩ ـ أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ [ص٦٥٩]

والخامس عشر : عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾ فيمن خفض الأرجل ، وفيه بحث سيأتى .

تنبيه ـ زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع ، وذلك على أوجه :

---

(١) فى نسخة « حتى الأنبياء » وهو المشهور فى أمثلة النحاة .

أحدها : أن تستعمل بمعنى أو ، وذلك على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : أن تكون بمعناها فى التقسيم كقولك « الكلمة اسم وفعل وحرف » وقوله :

* كالنَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ * [٩٥]

وممن ذكر ذلك ابن مالك فى التحفة ، والصوابُ أنها فى ذلك على معناها الأصلى ؛ إذ الأنواع مجتمعة فى الدخول تحت الجنس ، ولو كانت « أو » هى الأصل فى التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو .

والثانى : أن تكون بمعنى[1] أو فى الإباحة ، قاله الزمخشرى ، وزعم أنه يقال « جالِسِ الحَسَنَ وابْنَ سيرين » أى أحدهما ، وأنه لهذا قيل (تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ) بعد ذكر ثلاثة وسبعة ، لئلا يتوهم إرادة الإباحة ، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل « جالس الحسنَ وابْنَ سيرين » كان أمراً بمجالسة كل منهما ، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بأو .

والثالث : أن تكون بمعناها فى التخيير ، قاله بعضهم فى قوله :

٥٨٠ ـ وَقَالوا : تَأَثَّمْ فَاخْتَرْ كِلَا الصَّبْرَ وَالبُكَا
فقلت : البكا أشْفَى إذاً لِغَلِيلِي

قال : معناه أو البكاء ، إذ لا يجتمع مع الصبر . ونقول : يحتمل أن [يكون] الأصل فاختر من الصبر والبكاء ، أى أحدهما ، ثم حذف مِنْ كما فى (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ) ويؤيده أن أبا على القالى رواه بمن ، وقال الشاطبى رحمه الله فى باب البسملة « وصِلْ واسْكُتَا » فقالَ شارحو كلامه : المراد التخيير ، ثم قال محققوهم : ليس ذلك من قِبَلِ الواو ، بل من جهة أن المعنى وَصِلْ إن شئت واسكتن إن شئت » وقال أبو شامة : وزعم بعضهم أن الواو تأتى للتخيير مجازا .

والثانى : أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم : « أنتَ أعْلَمُ ومَالُكَ » و « بِعْتُ الشَّاءشَاةً ودِرْهَماً » قاله جماعة ، وهو ظاهر .

(١) فى نسخة « أن تكون بمعناها » .

والثالث : أن تكون بمعنى لام التعليل ، قاله الخَارَزَنْجِيُّ ، وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة فى قوله تعالى : (أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ) (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) (يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ) والصوابُ أن الواو فيهن للمعية كما سيأتى .

والثانى والثالث من أقسام الواو : واوان يرتفع مابعدهما .

إحداهما : واو الاستئناف نحو : (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ) ونحو : « لا تأكل السمك وتَشْرَبُ اللبن » فيمن رفع ، ونحو : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) فيمن رفع أيضاً ، ونحو : (وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ) إذ لو كانت واو العطف لانتصب (نقر) ولانتصب أو انجزم « تشرب » ولجزم (يذر) كما قرأ الآخرون ، وللزم عطف الخبر على الأمر ، وقال الشاعر :

٥٨١ — عَلَى الْحُكْمِ الْمَأْتِيِّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

وهذا متعين للاستئناف ؛ لأن العطف يجعله شريكا فى النفى ، فيلزم التناقض وكذلك قولهم « دَعْنِي وَلَا أَعُود » لأنه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركُكَ لمعاودتى وتركى لما تنهانى عنه ، وهذا باطل[1] ؛ لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو فى الحال ، فإذا تقيَّد تَرْكُ المنهى عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب ، ولو جزم فإما بالعطف ولم يتقدم جازم ، أو بلا على أن تقدر ناهية ، ويرده أن المقتضى لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفى العَوْد ، لانهيه نفسَه عن العَوْد ، إذ لاتناقض بين النهى عن العَوْدِ وبين العَوْد بخلاف العَوْد والإخبار بعدمه ، ويوضحه أنك تقول « أنا أنهاهُ وهو يفعل » ولا تقول « أنا لا أفعل وأنا أفعل معا » .

والثانية : واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية ، نحو : « جاء زيد والشَّمْسُ طالعة » وتسمى واوَ الابتداء ، ويقدرها سيبويه والأقدمون بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها ؛

(١) فى نسخة « وهو باطل » .

إذ لايرادفُ الحرفُ الاسمَ ، بل إنها وما بعدها قَيْدٌ للفعل السابق ، كما أن إذ كذلك، ولم يقدرها بإذا لأنها لاتدخل على الجمل الاسمية ، ووهم أبو البقاء فى قوله تعالى (وطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ) فقال : الواو للحال ، وقيل : بمعنى إذ ، وسَبَقَه إلى ذلك مكى ، وزاد عليه فقال : الواو للابتداء ، وقيل : للحال ، وقيل : بمعنى إذ ، اهـ . والثلاثة بمعنى واحد ؛ فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء .

ومن أمثلتها داخلةً على الجملة الفعلية قوله :

٥٨٢ — بأيْدِى رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ

وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ [ص ٤١١]

ولو قدرتها عاطفةً[1] لانقلب المدح ذما .

وإذا سُبقت بجملة حالية احتملت — عند مَنْ يجيز تعدد الحال — العاطفةَ والابتدائية ، نحو : (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ولَكُمْ فى الأَرْضِ مُسْتَقَرٌ) .

الرابع والخامس : واوان ينتصب مابعدهما ، وهما واو المفعول معه كسِرْتُ والنِّيلَ ، وليس النصب بها خلافا للجرجانى ، ولم يأت فى التنزيل بيقين ، فأما قوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ) فى قراءة السبعة (فأَجْمِعُوا) بقطع الهمزة و (شركاءكم) بالنصب ، فتحتمل الواو فيه ذلك ، وأن تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف أى وأمر شركائكم ، أو جملة على جملة بتقدير فعل أى وأَجْمِعُوا شركاءكم بوصل الهمزة ، ومُوجِبُ التقدير فى الوجهين أن « أَجْمَعَ » لايتعلق بالذوات ، بل بالمعانى ، كقولك : أَجْمِعُوا على قول كذا ، بخلاف جَمَعَ فإنه مشترك ؛ بدليل (فَجَمَعَ كَيْدَهُ) (الذى جَمَعَ مالاً وعَدَّدَهُ) ويقرأ (فَأَجْمِعُوا) بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول .

والواو الداخلة[2] على المضارع المنصوب لعَطْفه على اسم صريح أو مؤول ؛ فالأول كقوله :

---

(١) فى نسخة « ولو قدرت عاطفة » . (٢) هذه ثانية الواوين المنصوب ما بعدهما .

وَلُبْسُ عَبَـــاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشفوف [٤٢٤]

والثانى : شَرْطُهُ أن يتقدم الواوَ نفيٌ أو طلب ، وسمى الكوفيون هذه الواو وَاوَ الصَّرْفِ ، وليس النصب بها خلافًا لهم ، ومثالُها (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) وقوله :

٥٨٣ - لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ [عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ]

والحق أن هذه واو العطف كما سيأتى .

السادس والسابع : واوان ينجرُّ ما بعدها .

إحداها : واو القسم ، ولا تدخل إلا على مُظْهَر ، ولا تتعلَّقُ إلا بمحذوف ، نحو : (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ) فإنْ تلتها واوٌ أخرى نحو : (وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ) فالتالية واو العطف ، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب .

الثانية : واو رُبَّ كقوله :

٥٨٤ - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ
عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي]

ولا تدخل إلا على مُنَكَّرٍ ، ولا تتعلق إلا بمؤخر ، والصحيح أنها واو العطف ، وأن الجرَّ برُبَّ محذوفة خلافًا للكوفيين والمبرد ، وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة :

* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ * [٥٦٠]

وأجيب بجواز تقدير العطف على شىء فى نفس المتكلم ، ويوضح كونَها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم ، قال :

٥٨٥ - وَوَاللهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ [وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ](١)

(١) يروى فى صدر هذا البيت « فأقسم لولا تمره - إلخ » .

والثامن : واوُ دخولِها لخروجها ؛ وهى الزائدة ، أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة ، وحُمِلَ على ذلك ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ بدليل الآية الأخرى، وقيل : هى عاطفة ، والزائدة الواو فى ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ وقيل : هما عاطفتان ، والجواب محذوف : أى كان كيت وكيت ، وكذا البحثُ فى ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ ﴾ الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول ، أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثانى ، والزيادةُ ظاهرة فى قوله :

٥٨٦ — فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ

حِفَاظًا ، وَيَنْوِى مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِى ؟

وقوله :

٥٨٧ — وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِى الْمَجَالِسِ كُلِّهَا

فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِى

والتاسع : واوُ الثمانية ، ذكرها جماعة من الأدباء كالحريرى ، ومن النحويين الضعفاء كابن خَالَوَيْهِ ، ومن المفسرين كالثعلبى ، وزعموا أن العرب إذا عَدُّوا قالوا ستة ، سبعة ، وثمانية ، إيذاناً بأن السبعة عدد تام ، وأن ما بعدها عَدَدٌ مستأنفٌ

واستدلوا على ذلك بآيات :

إحداها ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ إلى قوله سبحانه ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ وقيل : هى فى ذلك لعطف جملة على جملة ؛ إذ التقدير هم سبعة ، ثم قيل : الجميع كلامهم ، وقيل : العطف من كلام الله تعالى ، والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم ، وإن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن ﴿ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ تكذيبٌ لتلك المقالة ، ويؤيده قول ابن عباس رضى الله عنهما : حين جاءت الواو انقطعت العِدَّة، أى لم تبق عدةٌ عادٌّ يلتفت إليها .

فإن قلت : إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء (قُلْ رَبِّى أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ ما يَعْلَمُهُمْ إلاّ قَلِيل) ؟ .

قلت : وجه الجملة الأولى توكيد صحة التصديق بإثبات عِلْم المصدق ، ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل ، أو أن الذى قالها منهم عن يقين قليل ، أو لما كان التصديقُ فى الآية خفياً لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك ، ولهذا كان يقول : وأنا من ذلك القليل ، هم سبعة وثامنهم كلبهم .

وقيل : هى واوُ الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة أى هؤلاء سبعة ؛ ليكون فى الكلام ما يعمل فى الحال ، ويرد ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع ، ولهذا ردوا على المبرد قوله فى بيت الفرزدق :

[فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ
إذْ هُمْ قُرَيْشٌ] وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [١٢٠]

إن مثلهم حال ناصبها خبر محذوف ، أى وإذ مافى الوجود بشر مماثلا لهم .

الثانية : آية الزمر ؛ إذ قيل (فتحت) فى آية النار لأن أبوابها سبعة ، (وفتحت) فى آية الجنة إذ أبوابها ثمانية ، وأقول : لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها ؛ إذ ليس فيها ذكر عَدَدِ ألبتة ، وإنما فيها ذكر الأبواب ، وهى جمع لا يدل على عدد خاص ، ثم الواو ليست داخلة عليه ، بل على جملة هو فيها ، وقد مَرَّ أن الواو فى (وفتحت) مُقْحَمة عند قوم وعاطفة عند آخرين ، وقيل : هى واو الحال ، أى جاؤها مُفَتَّحَة أبوابُها كما صُرِّحَ بفتحة حالا فى (جنات عدن مُفَتَّحَةً لهم الأَبْوَابُ) وهذا قول المبرد والفارسى وجماعة ، قيل : وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم .

الثالثة : (والنَّاهُونَ عَنِ المنكرِ) فإنه الوصْفُ الثامنُ ، والظاهر أن العطف

فى هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهى من حيث هما أمر ونهى متقابلان ، بخلاف بقية الصفات ، أو لأن الآمرَ بالمعروف ناهٍ عن المنكر ، وهو ترك المعروف ، والناهى عن المنكر آمر بالمعروف ؛ فأشير إلى الاعتداد بكل منهما[1] وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل فى ضمن الآخر ، وذهب أبو البقاء على إمامته فى هذه الآية مذهب الضعفاء فقال : إنما دخلت [الواو] فى الصفة الثامنة إيذاناً بأن السبعة عندهم عدد تام ؛ ولذلك قالوا : سبع فى ثمانية ، أى سبع أذرع فى ثمانية أشبار ، وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها .

الرابعة : (وَأَبْكاراً) فى آية التحريم ، ذكرها القاضى الفاضل ، وتبجح باستخراجها ، وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبى ، والصوابُ أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيمٌ لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة ، فلا يصح إسقاطها ، إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة ، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط ، وأما قول الثعلبى إن منها الواو فى قوله تعالى (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً) فسهو بَيِّن ، وإنما هذه واو العطف ، وهى واجبة الذكر ، ثم إن (أبكاراً) صفة تاسعة لا ثامنة ؛ إذ أول الصفات (خَيْرًا مِنْكُنَّ) لا (مسلمات) ؛ فإن أجاب بأن مسلمات وما بعده تفصيلٌ لخيراً منكن فلهذا لم تُعَدَّ قسيمةً لها ، قلنا : وكذلك (ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكاراً) تفصيلٌ للصفات السابقة فلا نعدُّهما منهن .

والعاشرة : الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمرٌ ثابت ، وهذه الواو أثبتها الزمخشرىُّ ومَنْ قَلَّدَه ، وحملوا على ذلك مواضع الواوُ فيها كلُّها واوُ الحالِ نحو (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) الآية (سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كلبهم) (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) والمسوغ لمجيء

(١) فى نسخة « بكل من الوصفين » .

الحال من النكرة فى هذه الآية أمران ؛ أحدهما خاص بها ، وهو تقدم النفى ، والثانى عام فى بقية الآيات وهو امتناع الوَصْفِيَّة ؛ إذ الحالُ متى امتنع كونُها صفةً جاز مجيئها من النكرة ، ولهذا جاءت منها عند تقدمها على ما نحو « فى الدَّارِ قَائِمًا رَجُلٌ » وعند جمودها نحو « هذا خَاتَمٌ حديدا ، ومررت بماء قَعْدَةَ رَجُل » ومانع الوصفية فى هذه الآية أمران ، أحدهما خاص بها ، وهو اقتران الجملة بإلاّ ؛ إذ لا يجوز التفريغ فى الصفات ، لا تقول « ما مررت بأحد إلا قائم » نص على ذلك أبو على وغيره ، والثانى عام فى بقية الآيات ، وهو اقترانها بالواو .

والحادى عشر : واو ضمير الذكور نحو « الرِّجَالُ قَامُوا » وهى اسم ، وقال الأخفش والمازنى : حرف ، والفاعل مستتر ، وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزِّلُوا مَنْزِلَتَهم ، نحو قوله تعالى : (يَأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ) وذلك لتوجيه الخطاب إليهم ، وشذّ قوله :

٥٨٨ — شَرِبْتُ بِهَا وَالدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَه
إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

والذى جرّأه على ذلك قوله « بنو » لا بنات ، والذى سوّغ ذلك أن ما فيه من تغيير نَظْمِ الواحد شبّهه بجمع التكسير ، فسهل مجيئه لغير العاقل ، ولهذا جاز تأنيث فعله نحو (إِلاَّ الذِى آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ) مع امتناع « قامت الزيدون » .

الثانى عشر : واو علامة المذكرين فى لغة طىء أو أزد شنوأة أو بَلْحَارث ، ومنه الحديث « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بالليل وملائكة بِالنَّهَارِ » وقوله :

٥٨٩ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـــلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

وهى عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما أن التاء فى « قالت » حرفٌ دالّ على التأنيث ، وقيل : هى اسم مرفوع على الفاعلية ، ثم قيل : إن ما بعدها

بدل منها ، وقيل : مبتدأ والجملة خبر مقدم ، وكذا الخلاف فى نحو « قَامَا أَخَوَاكَ » و « قُمْنَ نِسْوَتُكَ » وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم ، قال أبو سعيد : نحو « أَكَلُونِى الْبَرَاغِيثُ » إذ وصفت بالأكل لا بالقرْص ، وهذا سَهْو منه ؛ فإن الأكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة ، وقال ابن الشجرى : عندى أن الأكل هنا بمعنى العُدْوَان والظلم كقوله :

٥٩٠ — أَكَلْتِ بَذِيكِ أَكْلَ الضَّبِّ حَتَّى
وَجَدْتِ مَرَارَةَ الْكَلأِ الْوَبِيلِ

أى ظلمتهم ، وشبه الأكل المعنوى بالحقيقى ، والأحْسَنُ فى الضب فى البيت أن لا يكون فى موضع نصب على حذف الفاعل : أى مثل أكلك الضبِّ ، بل فى موضع رفع على حذف المفعول : أى مثل أكل الضَّب أولادَه ؛ لأن ذلك أدخل فى التشبيه ، وعلى هذا فيحتمل الأكل الثانى أن يكون معنويا ؛ لأن الضب ظالم لأولاده بأكله إياهم ، وفى المثل[1] « أعَقُّ مِنْ ضَبٍّ » وقد حمل بعضهم على هذه اللغة (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) وحملهما على غير هذه اللغة أولى لضعفها ، وقد جُوِّز فى (الذين ظلموا) أن يكون بدلا من الواو فى (وأسروا) أو مبتدأ خبره إما (وأسروا) أو قولٌ محذوفٌ عاملٌ فى جملة الاستفهام ، أى يقولون هل هذا ، وأن يكون خبراً لمحذوف : أى هم الذين ، أو فاعلا بأسروا والواو علامة كما قدمنا ، أو بيقول محذوفا ، أو بدلا من واو (استمعوه) وأن يكون منصوباً على البدل من مفعول (يأتيهم) أو على إضمار أذمُّ أو أعنى ، وأن يكون مجروراً على البدل من (الناس) فى (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ) أو من الهاء والميم فى (لاَهِيَةً قُلُوبُهُمْ) فهذه أحَدَ عشَرَ وجها ، وأما الآية الأولى فإذا قدرت الواوان فيها علامتين فالعلامتان قد تنازعا الظاهر ؛ فيجب حينئذ أن

(١) فى نسخة « فى المثل » .

تقدر فى أحدهما ضميراً مستتراً راجعاً إليه ، وهذا من غرائب العربية ، أعنى وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين ، ويجوز كون (كثير) مبتدأ وما قبله خبرا ، وكونه بدلا من الواو الأولى مثل « اللَّهُمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيم » فالواو الثانية حينئذٍ عائدةٌ على متقدم رتبةً ، ولا يجوز العكس ، لأن الأولى حينئذ لا مُفَسِّر لها .

ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة « جاءونى مَنْ جاءكَ » لأنها لم تُسْمَع إلا مع مالفظُه جمعٌ ، وأقول : إذا كان سببُ دخولها بيانَ أنَّ الفاعل الآتى جمع كان لحاقها هنا أوْلى ، لأن الجمعية خفية .

وقد أوجب الجميعُ علامَةَ التأنيث فى « قامت هند » كما أوجبوها فى « قامت أمرأة » وأجازوها فى « غَلَتِ الْقِدْرُ ، وَانْكَسَرَتِ القَوْسُ » كما أجازوها فى « طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَنَفَعَتِ الْمَوْعِظَةُ » .

وجوز الزمخشرى فى (لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمٰنِ عَهْدًا) كونَ (مَنْ) فاعلا والواو علامة .

وإذا قيل « جَاؤُا زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَبَكْرٌ » لم يجز عند ابن هشام[1] أن يكون من هذه اللغة ، وكذا تقول فى « جاآ زيد وعمرو » وقول غيره أولى ، لما بينا من أن المراد بيان المعنى ، وقد رُدَّ عليه بقوله :

٥٩١ — [تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ] وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ [ص ٣٧١]

وليس بشىء ؛ لأنه إنما يمنع التخريجَ لا التركيب ، ويجب القطع بامتناعها فى نحو : « قَامَ زَيْدٌ أو عمرو » لأن القائم واحد ، بخلاف « قام أخواك أو غُلَامَاك » لأنه اثنان ، وكذلك تمتنع فى « قام أخواك أو زيد » وأما قوله تعالى : (إِمَّا يَبْلُغَانَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا) فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط ، بل الألف ضمير الوالدين فى (وبالوالدين إحسانا) وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما

---

(١) هو ابن هشام الخضراوى .

أو كلاهما ، أو أحدهما بدلُ بعضٍ ، وما بعده بإضمار فعل ، ولا يكون معطوفا ، لأن بدل الكل لايعطف على بدل البعض ، لاتقول « أعْجَبَنِي زَيْدٌ وجهُهُ وأخُوكَ » على أن الأخ هو زيد ، لأنك لاتعطف المبين على المخصص .

فإن قلت « قام أخَواكَ وزيد » جاز « قاموا » بالواو ، إن قدّرته من عطف المفردات ، و « قاما » بالألف إن قدرته من عطف الجمل ، كما قال السهيلي في (لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ) إن التقدير ولا يأخذه نوم .

والثالث عشر : واو الإنكار ، نحو « آلرَّجُلُوْ » بعد قول القائل قام الرجلُ والصواب أن لاتعدّ هذه ، لأنها إشباع للحركة ، بدليل « آلرَّجُلَاه » في النصب و « آلرَّجُلِيه » في الجر ، ونظيرها الواو في « مَنُو » في الحكاية ، وفي « أنْظُورُ » من قوله :

٥٩٢ — [وَأنَّنِي حَيْثُمَا يَذْنِي الْهَوَى بَصَرِي]
مِنْ حَوْثُمَا سلَكوا أدْنُو فَأنْظُورُ

وواو القوافي كقوله :

٥٩٣ — [مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ]
سُفِيتِ الْغَيْثَ أيَّتُهَا الْخِيَـــامُو

الرابع عشر : واو التذكر ، كقول مَنْ أراد أن يقول « يقوم زيد » فنسِيَ زيد ، فأراد مَدَّ الصوت ليتذكر ، إذ لم يرد قطع الكلام « يَقُومُو » والصوابُ أن هذه كالتي قبلها .

الخامس عشر : الواو المُبْدَلَة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قُنْبُل (إلَيْهِ النشورُ وأمنتم) (قَالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنْتُمْ بِهِ) والصوابُ أن لاتعدّ هذه أيضاً ، لأنها مُبْدَلَة ، ولو صح عَدُّها لصحّ عَدُّ الواو من أحرف الاستفهام[1] .

(١) وليست الواو من أحرف الاستفهام قطعا ، وإذا بطل كونها من أحرف الاستفهام يبطل عد الواو المبدلة من حرف الاستفهام .

﴿ وا ﴾ على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف نداء مختصاً بباب النُّدْبة ، نحو : « وَازَيْدَاه » وأجاز بعضُهم استعمالَه فى النداء الحقيقى .

والثانى : أن تكون اسماً لأعجب ، كقوله :

٥٩٤ — وَا ، بأبِى أنْتِ وَفُوكِ الأشْنَبُ
كَأنَّمَـــا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ
* أوْ زَنْجَبِيلٌ ، وَهْوَ عِنْدِى أطْيَبُ *

وقد يقال « وَاها » كقوله :

٥٩٥ — وَاهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهَا [هِىَ المُنَى لَوْ أنَّنَا نِلْنَاهَا]

ووَىْ كقوله :

٥٩٦ — وَىْ ، كَأنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْبَبْ ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرّ

وقد تَلْحَقُ هذه كافُ الخطاب كقوله :

٥٩٧ — وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِى وَأبْرَأ سُقْمَهَا
قِيلُ الفَوَارِسِ : وَيْكَ عَنْتَرَ ، أقْدِمِ

وقال الكسائى : أصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور ، وأما (وَىْ كَأنَّ الله) فقال أبو الحسن : وَىْ اسم فعل ، والكاف حرف خطاب ، وأنَّ على إضمار اللام ، والمعنى أعجبُ لأن الله ، وقال الخليل : وَىْ وحدها كما قال * وَىْ كَأنْ مَن يَكُنْ * البيت [٥٩٦] ، وكأن للتحقيق ، كما قال :

٥٩٨ — كأنَّنِى حِينَ أمْسِى لاَ تُكَلِّمُنِى
مُتَيَّمٌ يَشْتَهِى مَا لَيْسَ مَوْجُودا

أى إنى حين أمسى على هذه الحالة .

حرف الألف

والمراد [به] هنا الحرف الهاوى الممتنعُ الابتداءُ به ؛ لكونه لا يقبل الحركة ، فأما الذى يراد به الهمزة فقد مر فى صَدْر الكتاب .

وابن جنى يرى أن هذا الحرف اسمه « لا » وأنه الحرف الذى يذكر قبل الياء عند عَدِّ الحروف ، وأنه لما لم يمكن أن يتلفظ به فى أول اسمه كما فعل فى أخواته إذ قيل صاد جيم تُوُصِّل إليه باللاّم كما توصِّلَ إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل فى الابتداء « الغلام » ليتقارضا ، وأن قول المعلمين لام ألف خطأ لأن كُلاًّ من اللام والألف قد مضى ذكره ، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف ، بل سَرْد أسماء الحروف البسائط .

ثم اعترض على نفسه بقول أبى النجم :

٥٩٩ — أَنبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرِفْ
تَخُطُّ رِجْلَايَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ
* تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ أَلِفْ *

وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة ؛ لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة .

وقد ذكر للألف تسعة أوجه :

أحدها : أن تكون للانكار ، نحو : « أَعَمْرَاه » لمن قال : رأيت عمرا[1] .

والثانى : أن تكون للتذكر كرأيت الرَّجُلاَ .

وقد مضى أن التحقيق أن لا يُعَدّ هذان .

الثالث : أن تكون ضمير الاثنين نحو : «الزيدانِ قَامَا » وقال المازنى : هى حرف ، والضمير مستتر .

---

(١) فى نسخة « لقيت عمرا » والخطب هين .

الرابع : أن تكون علامة الاثنين كقوله :

٦٠٠ — أَلْفَيَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا [أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ]

وقوله :

[تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ] وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ [٥٩١]

وعليه قول المتنبي :

٦٠١ — وَرَمَى ، وَمَا رَمَتَا يَدَاهُ ، فَصَابَنِي
سَهْمٌ يُعَـــذِّبُ ، والسِّهَامُ تُرِيحُ

الخامس : الألف الكافّةُ كقوله :

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْـــرُ أَمْرُنَا
إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيس نُنْصَفُ [٥١٧]

وقيل : الألفُ بعضُ ما الكافة ، وقيل : إشباعٌ ، وبين مضافة إلى الجملة ، ويؤيده أنها قد أضيفت إلى المفرد فى قوله :

٦٠٢ — بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْغِـــهِ
يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَـــرِىءٌ سَلْفَعُ [ص ٥٢٢]

السادس : أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحو : (أَأَنْذَرْتَهُمْ) ودخولها جائز ، لا واجب ، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة .

السابع : أن تكون فاصلة بين النونين نون النسوة ونون التوكيد نحو : «اضْرِبْنَانَّ» وهذه واجبة .

الثامن : أن تكون لمدّ الصوت بالمنادى المستغاث ، أو المتعجّب منه ، أو المندوب ، كقوله :

٦٠٣ — يَا يَزِيدَا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وَغِـــنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ

وقوله :

٦٠٤ — يَا عَجَبَا لِهَـذِهِ الْفَلِيقَـهْ
هَـلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوبَاءَ الرِّيقَـهْ

وقوله :

٦٠٥ — حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ
وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

التاسع : أن تكون بدلا من نون ساكنة ، وهى إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب ، فالأولى نحو : (لَنَسْفَعًا — وَلَيَكُونًا) وقوله :

٦٠٦ — [وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا] وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللهَ فَاعْبُدَا

ويحتمل أن تكون هذه النون من باب « يا حَرَسِيُّ اضْرِبَا عُنُقَه » .

والثانى : كرأيت زيدا ، فى لغة غير ربيعة .

ولا يجوز أن تعدَّ الألف المبدلة من نون إذَنْ ، ولا ألف التكثير كألف قَهْقَرَى ، ولا ألف التأنيث كألف حُبْلَى ، ولا ألف الإلحاق كألف أَرْطَى ، ولا ألف الإطلاق كالألف فى قوله :

٦٠٧ — [مَا هَاجَ أَشْوَاقًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا]
مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَـا

ولا ألف التثنية كالزيدان ، ولا ألف الإشباع الواقعة فى الحكاية نحو : « مَنَا » أو فى غيرها فى الضرورة كقوله :

٦٠٨ — أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْعَقْرَابِ [الشَّائِلَاتِ عُقَدَ الْأَذْنَابِ]

ولا الألف التى تبين بها الحركة فى الوقف وهى ألف « أنا » عند البصريين ، ولا ألف التصغير نحو : ذَيَّا واللَّذَيَّا ، لما قدمنا .

حرف الياء

﴿ الياء المفردة ﴾ تأتى على ثلاثة أوجه ، وذلك أنها تكون ضميراً للمؤنثة نحو : « تَقُومِينَ ، وقومِى » وقال الأخفش والمازنى : هى حرف تأنيث والفاعل مستتر ، وحرفَ إنكارٍ نحو : « أَزَيْدَنِيهْ » وحرفَ تذكار نحو : قدى ، وقد تقدم البحثُ فيهما ، والصوابُ أن لا يُعَدَّا كما لا تعدُّ ياء التصغير ، وياء المضارعة ، وياء الإطلاق ، وياء الإشباع ، ونحوُهُنَّ ، لأنهن أجزاء للكلمات ، لا كلمات .

﴿ يا ﴾ : حرفٌ موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما ، وقد يُنَادى بها القريب توكيداً ، وقيل : هى مشتركة بين القريب والبعيد ، وقيل : بينهما وبين المتوسط ، وهى أكثر أحرف النداء استعمالا ؛ ولهـذا لا يُقَدَّر عند الحذف سواها نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا ﴾ ولا ينادى اسم الله عز وجل ، والاسمُ المستغاثُ ، وأيُّها وأيتها ؛ إلا بها ، ولا المندوب إلا بها أو بوَا ، وليس نصب المنادى بها ، ولا بأخواتها أحرفا ، ولا بهنَّ أسماء لأدعو متحملة لضمير الفاعل ، خلافاً لزاعمى ذلك ، بل بأدعو محذوفا لزوما ، وقولُ ابن الطراوة : النداء إنشاء ، وأدعو خبر ، سَهْوٌ منه ، بل أدعو المقدر إنشاء كبِعْتُ وَأَقْسَمْتُ .

وإذا ولى « يا » ما ليس بمُنَادى كالفعل فى (أَلَا يَا اسْجُدُوا) وقوله :

٦٠٩ — أَلَا يَا اسْقِيَانِى بَعْدَ غَارَةِ سِنْجَالِ
وَقَبْلَ مَنَايَا عَادِيَاتٍ وَأَوْجَالِ

والحرفِ فى نحو : (يَا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ) « يارُبَّ كاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » والجملةِ الاسمية كقوله :

٦١٠ — يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كلهـمُ
والصَّـالِحِين على سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

فقيل : هى للنداء والمنادى محذوف ، وقيل : هى لمجرد التنبيه ، لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها ، وقال ابن مالك : إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو (ألا يا اسْجُدُوا) فهى للنداء . لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو (يَا آدَمُ اسْكُنْ) (يَا نُوحُ اهْبِطْ) ونحو (يَامَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) وإلاّ فهى للتنبيه ، والله أعلم .

الباب الثانى من الكتاب

فى تفسير الجملة ، وذكر أقسامها ، وأحكامها

شرح الجملة ، وبيان أن الكلام أخصُّ منها ، لا مُرَادِف لها

ـ الكلام : هو القَوْلُ المفيدُ بالقَصْد .

والمراد بالمفيد : ما دل على معنى يحسُنُ السكوتُ عليه .

ـ والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ « قَامَ زَيْد » والمبتدأ وخبره كـ « زَيْد قَائِم » وما كان بمنزلة أحدهما نحو « ضُرِبَ اللِّصُّ » و « أقَائِم الزَّيْدَانِ » و « كان زَيْدٌ قَائِمًا » و « ظننته قائما » .

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهرُ قولِ صاحب المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى جملة ، والصوابُ أنها أعَمُّ منه ، إذ شرطه الإفادةُ ، بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً ، فليس بكلام .

وبهذا التقرير يتضح لك صحةُ قولِ ابن مالك فى قوله تعالى (ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ ، وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ، وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ، أَفَأَمِنَ

أَهْلُ القُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) إن الزمخشرى حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل ، إذ زعم أن (أأمن) معطوف على (فأخذناهم) وردَّ عليه مَنْ ظن أن الجملة والكلام مترادفان فقال : إنما اعترض بأربع جمل ، وزعم أن مِنْ عند (ولو أنَّ أهل القرى) إلى (والأرض) جملة ، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه .

وبعد ، ففى القولين نظر .

أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقه أن يعدها ثمان جمل ، إحداها (وهم لا يشعرون) وأربعة فى حيز لو - وهى (آمنوا ، واتقوا ، وفتحنا) والمركبةُ من أنَّ وصلتها مع ثَبَتَ مقدراً أو مع ثابت مقدرا ، على الخلاف فى أنها فعلية أو اسمية ، والسادسة (ولكن كذبوا) والسابعة (فأخذناهم) والثامنة (بما كانوا يكسبون) .

فإن قلت : لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون أن وصلتها مبتدأ لا خبر له ، وذلك لطوله وجريان الإسناد فى ضمنه .

قلت : إنما مراده أن يبين ما لزم على إعراب الزمخشرى ، والزمخشرى يرى أن أنَّ وصلتها هنا فاعل يثبت .

وأما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل ، وذلك لأنه لا يعدُّ (وهم لا يشعرون) جملة ؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها ، وليست مستقلة برأسها ، ويعدُّ لو وما فى حيزها جملة واحدة : إما فعلية إن قُدّر ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا ، أو اسمية إن قدر ولو أن إيمانهم وتقْوَاهم ثابتان ، ويعدُّ (ولكن كذبوا) جملة ، و (فأخذناهم بما كانوا يكسبون) كله جملة ، وهذا هو التحقيق ، ولا ينافى ذلك ما قدمناه فى تفسير الجملة ، لأن الكلام هنا ليس فى مطلق الجملة ، بل فى الجملة بقيد كونها جملة اعتراض ، وتلك لا تكون إلا كلاما تاما .

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية

فالاسمية هى : التى صَدْرُها اسم ، كزيد قائم ، وهيهات العَقِيقُ ، وقائم الزيدان ، عند من جَوَّزه وهو الأخفش والكوفيون .

والفعلية هى : التى صَدْرُها فعل ، كقام زيد ، وضُرِب اللصُّ ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما ، ويقوم زيد ، وقُمْ .

والظرفية هى : المُصَدَّرة بظرف أو مجرور ، نحو : أعِنْدَكَ زيد ، وأفى الدار زيد ، إذا قدرت زيداً فاعلا بالظرف والجار والمجرور ، لا بالأستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ، ومَثَّلَ الزمخشرىُّ لذلك بنى الدار من قولك « زيد فى الدار » وهو مبنى على أن الأستقرار المقدر فعلٌ لا اسم ، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه .

وزاد الزمخشرى وغيره الجملة الشرطية ، والصوابُ أنها من قبيل الفعلية لما سيأتى .

تنبيه ـ مرادُنا بصَدْر الجملة المسنَدُ أو المسنَدُ إليه ، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ؛ فالجملة من نحو « أقائم الزيدان ، وأزيد أخوك ، ولعل أباك منطلق ، وما زيد قائما » اسمية ، ومن نحو « أقامَ زيد ، وإن قامَ زيد ، وقَدْ قام زيد ، وهَلاَّ قُمْتَ » فعلية .

والمعتبر أيضاً ما هو صَدْرٌ فى الأصل ، فالجملة من نحو « كَيْفَ جاء زيد » ومن نحو (فأىَّ آياتِ اللهِ تُنْكِرُونَ) ومن نحو (فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وفريقاً تَقْتُلُونَ) و (خُشَّعاً أبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) فعلية ، لأن هذه الأسماء فى نية التأخير وكذا الجملة فى نحو « يا عبد الله » ونحو (وَإنْ أحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ) (والأنعامَ خَلَقَهَا) (واللَّيلِ إذا يَغْشَى) [فعلية] لأن صدورها فى الأصل أفعال ، والتقدير : أدعو زيداً ، وإن استجارك أحد ، وخلق الأنعام ، وأقسم والليل .

باب ما يجب على المسئول فى المسئول عنه أن يُحَصِّلَ فيه

لاحتماله الاسميةَ والفعليةَ ، لاختلاف التقدير ، أو لاختلاف النحويين

ولذلك أمثلة :

أحدها : صَدْرُ الكلام من نحو « إذَا قامَ زَيْدٌ فأنا أُكْرِمُهُ » وهذا مبنى على الخلاف السابق فى عامل إذا ، فإن قلنا جوابُها فَصَدْرُ الكلام جملة اسمية ، وإذا مُقَدَّمة من تأخير ، وما بعد إذا مُتَمِّم لها ؛ لأنه مضاف إليه ، ونظيرُ ذلك قولُكَ « يَوْمَ يُسَافِرُ زَيْدٌ أنا مُسَافِر » وعكسه قوله :

٦١١ — فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أتَانَا [مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنَادَ رَاعِ]

إذا قَدَّرْتَ ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية ؛ فإن صدر الكلام جملة فعلية ، والظرف مضاف إلى جملة اسمية ، وإن قلنا العاملُ فى إذا فعلُ الشرط ، وإذا غير مضافة ؛ فصَدْرُ الكلام جملة فعليـــة قُدِّم ظرفُها كما فى قولك « مَتَى تَقُمْ فَأنَا أقُومُ » .

الثانى : نحو « أفِى الدَّارِ زَيْدٌ ، وأعِنْدَكَ عَمْرٌو » فإنا إن قدرنا المرفوعَ مبتدأ أو مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر ؛ فالجملة اسمية ذاتُ خبرٍ فى الأولى وذاتُ فاعلٍ مُغْنٍ عن الخبر فى الثانية ، وإن قدرناه فاعلاً باسْتَقَرَّ ففعلية ، أو بالظرف فظرفية .

الثالث : نحو « يومان » فى نحو « مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ » فإن تقديره عند الأخفش والزجاج : بينى وبين لقائه يومان ، وعند أبى بكر وأبى على : أمَدُ انتفاء الرؤية يومان ، وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ، ومنذ خبر على الأول ومبتدأ على الثانى ، وقال الكسائى وجماعة : المعنى مُنْذُ كان يومان ، فمنذ ظرف لما قبلها ، وما بعدها جملة فعلية فعلُها ماض حذف فعلها ، وهى فى محل خفض ، وقال آخرون : المعنى من الزمن الذى هو يومان ،

ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن ، وما بعدها جملة اسمية حُذف مبتدؤها ، ولا محل لها لأنها صلة .

الرابع : « مَاذَا صَنَعْتَ » فإنه يحتمل معنيين ؛ أحدهما : ما الذى صنعته ؟ فالجملة اسمية قُدِّمَ خبرُها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه ، والثانى : أىّ شىء صَنَعْتَ ، فهى فعلية قُدِّمَ مفعولُها ، فإن قلت « مَاذَا صَنَعْتَه » فعلى التقدير الأول الجملةُ بحالها ، وعلى الثانى تحتمل الاسمية بأن تقدر « ماذا » مبتدأ ، و « صنعته » الخبر ، والفعليةَ بأن تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ، ويكون تقديره بعد ماذا ؛ لأن الاستفهام له الصَّدْر .

الخامس : نحو (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا) فالأرْجَحُ تقدير بشرفاعلا ليهدى محذوفا ، والجملة فعلية ، ويجوز تقديره مبتـــــدأ ، وتقديرُ الاسمية فى (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ) أرْجَحُ منه فى (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا) لمعادلتها للاسمية ، وهى (أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ) وتقديرُ الفعلية فى قوله :

[فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي] فَقُلْتُ : أَهْىَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِى حُلُمُ ؟ [٥٣]

أكثرُ رجحاناً من تقديرها فى (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا) لمعادلتها الفعلية .

السادس : نحو « قَامَا أَخَوَاكَ » فإن الألف إن قدرت حرفَ تثنية كما أن التاء حرف تأنيث فى « قَامَتْ هِنْدٌ » أو اسما وأخواك بدل منها فالجملة فعلية ، وإن قدرت أسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها .

السابع : نحو « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » فإن قدر « نعم الرجل » خبرا عن زيد فاسمية ، كما فى « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُل » وإن قدر زيد خبراً لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية واسمية .

الثامن : جملة البسملة ، فإن قدر ابتدائى باسم الله فاسمية ، وهو قول البصريين ،

أو أبدأ باسم الله ففعلية ، وهو قول الكوفيين ، وهو المشهور فى التفاسير والأعاريب ، ولم يذكر الزمخشرى غيره ، إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً ومناسبا لما جعلت البسملة مبتدأ له ؛ فيقدر باسم الله أقرأ ، باسم الله أحلُّ ، باسم الله أرتحِلُ ، ويؤيده الحديثُ « بِاسْمِكَ رَبِّى وَضَعْتُ جَنْبِي » .

التاسع : قولهم « مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ » فإنه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية ، وبنصبها فالجملة اسمية ، وذلك لأن جاء بمعنى صار ؛ فعلى الأول « ما » خبرها ، و « حاجتك » اسمها ، وعلى الثانى ما مبتدأ واسمها ضمير ما ، وأنَّثَ حَمْلاً على معنى ما ، وحاجتك خبرها .

ونظيرُ ما هذه ما فى قولك « مَا أَنْتَ وَمُوسَى » فإنها أيضاً تحتمل الرفع والنصب ، إلا أن الرفع على الابتدائية أو الخبرية ، على خلافٍ بين سيبويه والأخفش ، وذلك إذا قدرت موسى عطفا على أنت ، والنصب على الخبرية أو المفعولية ، وذلك إذا قدرته مفعولا معه ؛ إذ لابد من تقدير فعل حينئذٍ ، أى ما تكون ، أو ما تصنع .

ونظيرُ ما هذه فى [هذين] الوجهين على اختلاف التقديرين كيف فى نحو « كَيْفَ أَنْتَ وَمُوسَى » إلا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به ؛ فليس الرفع إلا توجيه واحد ، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية .

العاشر : الجملة المعطوفة من نحو « قعد عمرو وزيد قام » فالأرْجَحُ الفعلية للتناسب ، وذلك لازم عند مَنْ يوجب توافُقَ الجملتين المتعاطفتين .

ومما يترجح فيه الفعليةُ نحو « مُوسَى أَكْرِمْهُ » ونحو « زَيْدٌ لِيَقُمْ ، وعَمْرٌو لاَ يَذْهَبْ » بالجزم ؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل ، وأما نحو « زَيْدٌ قام » فالجملة اسمية لا غير ؛ لعدم ما يطلب الفعل . هذا قول الجمهور ، وجوز المبرد وابنُ العريف وابنُ مالك فعليتها على الإضمار والتفسير ، والكوفيون على التقديم والتأخير

فإن قلت : « زَيْدٌ قَامَ وعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَه » فالأولى اسمية عند الجمهور ، والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع .

انقسام الجملة إلى صُغْرَى وكُبْرَى

الكبرى هى : الأسمية التى خبرها جملة نحو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوه ، وزيْدٌ أبوه قائم » والصغرى هى : المبنية على للمبتدأ ، كالجملة المخبر بها فى المثالين .

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو : « زَيْدٌ أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ » فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لاغير ، و « غلامه منطلق » صغرى لاغير ؛ لأنها خبر ، و « أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ » كبرى باعتبار « غلامه منطلق » وصغرى باعتبار جملة الكلام ، ومثله (لَكِنَّا هُوَ اللهُ ربى) إذ الأصل لكن أنا هو الله ربى ، ففيها أيضاً ثلاث مبتدآت إذا لم يقدر (هو) ضميراً له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب ، بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ، ثم حذفت همزة أنا حَذْفاً اعتباطياً ، وقيل : حذفا قياسياً بأن نقلت حركتها ثم حذفت ، ثم أدغمت نون لكن فى نون أنا .

تنبيهان — الأول : ما فَسَّرْتُ به الجملةَ الكبرى هو مقتضى كلامهم ، وقد يقال : كما تكون مُصَدَّرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو : « ظننت زيداً يقوم أبوه » .

الثانى : إنما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم ، وإنما الوجه استعمال فُعْلَى أَفْعَلَ بأل أو بالإضافة ؛ ولذلك لَحَّنَ مَنْ قال :

٦١٢ — كأنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا
حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

وقول بعضهم إن مِن زائدة وإنهما مُضَافان على حد قوله :

٦١٣ — [يَامَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ] بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجْبَهَةِ الأَسَدِ

يردُّه أن الصحيح أن « مِنْ » لا تُقْحَم فى الإيجاب ، ولا مع تعريف المجرور ،

ولكن ربما استعمل أفعلُ التفضيل الذى لم يُرَدْ به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً ، قال :

٦١٤ — إذَا غَابَ عَنْكُمْ أسْوَدُ العَيْنِ كُنْتُمُ
كِرَاماً ، وَأنْتُمْ مَا أقَامَ الأَثِيمُ

أى لِئَام ، فعلى هذا يتخرج البيت ، وقول النحويين [جملة] صغرى وكبرى وكذلك قول العروضيين : فاصلة صغرى ، وفاصلة كبرى .

وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها . ولهذا النوع أمثلة :

أحدها : نحو (أنا آتِيكَ بِهِ) إذ يحتمل (آتيك) أن يكون فعلا مضارعاً ومفعولا ، وأن يكون اسمَ فاعلٍ ومضافاً إليه مثل (وإنَّهُمْ آتيهم عَذَابٌ) (وكلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً) ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد ، وأن حمزة يُميلُ الألف من (آتيك) وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة .

الثانى : نحو « زيد فى الدّار » إذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر .

الثالث : نحو « إنما أنت سَيْراً » إذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر ، وينبغى أن يجرى هنا الخلاف الذى فى المسألة قبلها .

الرابع : « زيد قائم أبوه » إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ ، وأن يقدر فاعلا بقائم .

تنبيه — يتعين فى قوله :

أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ [فَيَرْأَبَ مَا أثْأَتْ يَدُ الغَفَلاَتِ][١٠٢]

تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة فى محل نصب على أنها صفة ، لا فى محل رفع على أنها خبر ، لأن « ألا » التى للتمنى لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديراً ، فإذا قيل « ألا ماء » كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم ، وإنما تمّ

الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء ، وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبراً ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ، ويمتنع أيضاً تقدير مستطاع صفة على المحل ، أو تقدير « مستطاع رجوعه » جملة فى موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراء لألاَ تُجْرَى ليت فى امتناع مراعاة محل اسمها ، وهذا أيضاً قول سيبويه فى الوجهين ، وخالفه فى المسألتين للمازنى والمبرد .

انقسام الجملة الكبرى

إلى ذات وجه ، وإلى ذات وجهين

ذات الوجهين : هى اسمية الصَّدْر فعلية العجز ، نحو : « زَيْدٌ يقوم أبوه » كذا قالوا ، وينبغى أن يراد[1] عكس ذلك فى نحو : « ظَنَنْتُ زَيْداً أَبُوهُ قائم » بناء على ما قدمنا .

وذات الوجه نحو : « زَيْدٌ أبوه قائم » ومثله على ما قدمنا نحو : « ظَنَنْتُ زَيْداً يقومُ أَبُوهُ » .

الجمل التى لا محل لها من الإعراب

وهى سبع ، وبدأنا بها لأنها لم تحلّ محلّ المفرد ، وذلك هو الأصل فى الجمل .

فالأولى : الابتدائية ، وتسمى أيضاً المستأنفة ، وهو أوضح ، لأن الجملة الابتدائية تُطْلَقُ أيضاً على الجملة المصدَّرة بالمبتدأ ، ولو كان لها محل ، ثم الجمل المستأنفة نوعان :

أحدهما : الجملة المُفْتَتَحُ بها النطق ، كقولك ابتداء « زيد قائم » ومنه الجمل المفتتح بها السُّور .

والثانى : الجملة المنقطعة عما قبلها نحو « مات فلان ، رحمه الله » وقوله تعالى (قُلْ سَأَتْلو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً ، إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ) ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو « زَيْدٌ قائم أظن » فأما العامل الملغى لتوسُّطه نحو « زيد أظن قائم » فجملته أيضاً لا محل لها ، إلا أنها من باب جُمَل الاعتراض .

(١) فى عدة نسخ « يزاد » بالزاى ، وهى صحيحة المعنى ، والمقصود واحد .

ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قوله تعالى (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) فإن جملة القول الثانية جوابٌ لسؤالٍ مقدر تقديره : فماذا قال لهم ؟ ولهذا فُصِلَتْ عن الأولى فلم تعطف عليها ، وفى قوله تعالى (سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) جملتان حذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية ، إذ التقدير سلام عليكم ، أنتم قوم منكرون ، ومثله فى استئناف جملة القول الثانية (وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ) وقد استؤنفت جملتا القول فى قوله تعالى (وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ) ومن الاستئناف البيانى أيضاً قولُه :

٦١٥ — زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ
صَدَقُوا ، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي

فإن قوله « صدقوا » جوابُ لسؤالٍ [مقدر] تقديره : أصدقوا أم كَذَبُوا ؟ ومثله قوله تعالى (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) فيمن فتح باء (يسبح)

تنبيهات ـ الأول : من الاستئناف ماقد يخفى ، وله أمثلة كثيرة .

أحدها : (لا يسمعون) من قوله تعالى (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى) فإن الذى يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان أو حال منه ، وكلاهما باطل ، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسَّمَّع ، وإنما هى للاستئناف النحوى ، ولا يكون استئنافاً بيانيا لفساد المعنى أيضاً : وقيل : يحتمل أن الأصل « لئلا يسمعوا » ثم حذفت اللام كما فى « جئتك أن تكرمنى » ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما فى قوله :

٦١٦ — أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَغَى
[وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي] [ص ٦٤١]

فيمن رفع « أحضر » واستضعف الزمخشرى الجمع بين الحذفين .

فإن قلت : اجعلها حالا مقدرة ، أى وحفظا من كل شيطان مارد مُقَدَّرًا عدمُ سماعه ، أى بعد الحفظ .

قلت : الذى يقدَّر وجودَ معنى الحال هو صاحبها ، كالمرور به فى قولك « مررتُ برجل معه صَقْر صائداً به غداً » أى مقدراً حال المرور به أن يصيد به غداً ، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه .

الثانى : (إِنَّا نَعْلَمُ مايسرون وَمَا يُعْلِنُونَ) بعد قوله تعالى (فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ) فانه [ربما] يتبادر إلى الذهن أنه محكى بالقول ، وليس كذلك ، لأن ذلك ليس مَقُولا لهم .

الثالث : (إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) بعد قوله تعالى (فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ) وهى كالتى قبلها ، وفى جمال القراء للسخاوى أن الوقف على قولهم فى الآيتين واجب ، والصواب أنه ليس فى جميع القرآن وقف واجب .

الرابع : (ثُمَّ يُعِيدُهُ) بعد (أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يَبْدَأُ اللَّهُ الْخَلْقَ) لأن إعادة الخلق لم تقع بعدُ فيقرروا برؤيتها ، ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ) .

الخامس : زعم أبو حاتم أن من ذلك (تُثِيرُ الْأَرْضَ) فقال : الوقف على (ذلول) جيد ، ثم يبتدىء (تثير الأرض) على الاستئناف ، وردَّه أبو البقاء بأن (ولا) إنما تعطف على النفى ، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذَلُولا . ويردُّ اعتراضَه الأولَ صحةُ « مررتُ برجلٍ يصلى ولا يلتفت » والثانى أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة ، وإنما وَجْهُ الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها ، وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود ، لا بأمر خارق للعادة ، وبأنه كان يجب تكرار « لا » فى « ذلول » إذ لا يقال « مررت برجل لا شاعر » حتى تقول « ولا كاتب » لا يقال قد تكررت بقوله تعالى (ولا تَسْقِي الْحَرْثَ) لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه .

التنبيه الثانى : قد يحتمل اللفظُ الاستئنافَ وغيرَه ، وهو نوعان :

أحدها : ما إذا حُمِلَ على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو « زيد » من قولك « نعم الرجل زيد » .

والثانى : ما لا يحتاج فيه إلى ذلك ، لكونه جملة تامة ، وذلك كثير جداً نحو الجملة المنفية وما بعدها فى قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً ، وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ، قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ) قال الزمخشرى : الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ، ويجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين ، أى بطانةً غيرَ ما نعتكم فساداً بادياً بغضاؤهم . ومنع الواحدىُّ هذا الوجه ، لعدم حرف العطف بين الجملتين ، وزعم أنه لا يقال « لا تتخذْ صاحباً يؤذيك أحب مفارقتك » والذى يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت جملة كما فى الخبر نحو (الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) وحصل للامام فخر الدين فى تفسير هذه الآية سَهْو ، فإنه سأل : ما الحكمة فى تقديم « من دونكم » على « بطانة » وأجاب بأن محطَّ النهى هو « من دونكم » لا بطانة ، فلذلك قدم الأهم ، وليست التلاوة كما ذكر ، ونظير هذا أن أبا حيان فسر فى سورة الأنبياء كلمة (زبراً) بعد قوله تعالى : (وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بينهم زبرا) وإنما هى فى سورة المؤمنين ، وترك تفسيرها هناك ، وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره إعرابا .

التنبيه الثالث : من الجمل ما جرى فيه خلاف ، هل هو مستأنف أم لا ؟ وله أمثلة:

أحدها : « أقوم » من نحو قولك « إنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ » وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم ، وأن الأصل أقوم إن قام زيد ، وأنَّ جواب الشرط محذوف ، ويؤيده التزامهم فى مثل ذلك كونَ الشرط ماضيا .

وينبنى على هذا مسألتان :

إحداهما : أنه هل يجوز « زَيْدًا إنْ أتَانِى أكْرِمُه » بنصب زيدا ؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز « زَيْدًا أكْرِمُهُ إنْ أتَانِى » والقياس أن المبرد يمنعه ، لأنه فى سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط ، فلا يفسر عاملا فيه .

والثانية : أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف ، هل يُجْزَمُ أم لا ؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم ، وعلى قول المبرد ينبغى أن يجوز الرفعُ بالعطف على لفظ الفعل ، والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها[1] .

الثانى[2] : مذ ومنذ وما بعدهما فى نحو « مَا رَأيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ » فقال السيرافى : فى موضع نصب على الحال ، وليس بشىء ، لعدم الرابط ، وقال الجمهور : مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عند مَنْ قَدّر مذ مبتدأ : ما أمد ذلك ، وعند من قدرها خبرا : ما بينك وبين لقائه .

الثالث : جملة أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا ، فقال السيرافى : حال ، إذ المعنى قام القوم خالِينَ عن زيد ، وجوز الاستئناف ، وأوجبه ابن عصفور ، فإن قلت « جَاءَنِى رِجَالٌ لَيْسُوا زَيْدًا » فالجملة صفة ، ولا يمتنع عندى أن يقال « جاءونى ليسوا زيدا » على الحال .

الرابع : الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله :

[فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ] حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أشْكَلُ [١٩٥]

فقال الجمهور : مستأنفة ، وعن الزجاج وابن دُرُسْتُوَيْه أنها فى موضع جر بحتى ، وقد تقدم .

ـ الجملة الثانية : المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا ، وقد وقعت فى مواضع .

---

(١) التحقيق أن المحل للجملة التى بعد الفاء ، وليس للفاء مدخل فى ذلك .

(٢) الثانى من أمثلة الجملة التى اختلف فى كونها مستأنفة .

أحدها : بين الفعل ومرفوعه كقوله :

٦١٧ — شَجَاكَ - أَظُنُّ - رَبْعُ الظاعِنِينَا [وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَا]

ويروى بنصب ربع على أنه مفعول أول ، و « شجاك » مفعوله الثانى ، وفيه ضمير مستتر راجع إليه ، وقوله :

٦١٨ — وَقَدْ أَدْرَكَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ -

أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ وَلاَ عُزْلِ

وهو الظاهر فى قوله :

أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي -

بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ [١٥٤]

على أن الباء زائدة فى الفاعل ، ويحتمل أنّ يأتى وتنمى تنازعا ما فأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الأول ؛ فلا اعتراض ولا زيادة ، ولكنّ المعنى على الأول أوْجَهُ ؛ إذ الأنباء من شأنها أن تَنْمى بهذا وبغيره .

الثانى : بينه وبين مفعوله كقوله :

٦١٩ — وَبُدِّلْتُ - وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ - هَيْفَاءَ دَبُوراً بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ

والثالث : بين المبتدأ وخبره كقوله :

٦٢٠ — وَفِيهِنَّ - وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالْفَتَى - نَوَادِبُ لاَ يَمْلَلْنَهُ وَنَوَائِحُ

ومثله الاعتراض بجملة الفعل الملغى فى نحو « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ » وبجملة الاختصاص فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ » وقول الشاعر :

٦٢١ — نَحْنُ - بَنَاتِ طَارِقْ - نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ

وأما الاعتراض بكان الزائدة فى نحو قوله « أُولَئِكَ كَانُوا يَعْبُدُونَ » فالصحيحُ أنها لا فاعل لها ، فلا جملة .

والرابع : بين ما أصْلُه المبتدأ والخبر ، كقوله :

٦٢٢ — وَإِنّى لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى
لَعَلِّى — وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا — أَزُورُهَا

[ص ٣٩١ و ٥٨٥]

وذلك على تقدير أزورها خبر لعل ، وتقدير الصلة محذوفة ، أى التى أقول لعلى .

وكقوله :

٦٢٣ — لَعَلَّكَ — والمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ —
بَدَا لَكَ فِى تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

وقوله :

٦٢٤ — يَا لَيْتَ شِعْرِى — وَالمُنَى لاَ تَنْفَعُ —
هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْمًا وأَمْرِى مُجْمَعُ

إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شِعْرِى بمَشْعورى ، لتكون الجملة نفسَ المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط ، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أى موجود ، أو إن ليت لا خبر لها ههنا إذ المعنى ليتنى أشعر ، فالاعتراضُ بين الشعر ومعموله الذى عُلق عنه بالاستفهام ، وقول الحماسى :

٦٢٥ — إنَّ الثَّمَانِينَ — وَبُلِّغْتَهَا — قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِى إلى تَرْجُمَان

[ص ٣٩٦]

وقول ابن هَرْمَةَ :

٦٢٦ — إن سُلَيْمَى — وَاللهُ يَكْلَؤُهَا —
ضَنَّتْ بِشَىْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا [٣٩٦]

وقول رؤبة :

٦٢٧ — إنى — وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطرًا —
لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

[ص ٣٩٦ و ٤٥٧]

وقول كُثَيِّر :

٦٢٨ — وَإِنِّى - وَتَهْيَامِى بِعَزَّةَ بَعْدَمَا
تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتِ -
لَكَالْمُرْتَجِى ظِلَّ الغَمَامَةِ كُلَّمَا
تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتِ

قال أبو على : تهيامى بعزة جملة معترضة بين اسم إن وخبرها ، وقال أبو الفتح : يجوز أن تكون الواو للقسم ، كقولك « إِنِّى وَحُبِّكَ لَضَنِينٌ بِكَ » فتكون الباء متعلقة بالتهيام لا بخبر محذوف .

الخامس : بين الشرط وجوابه ، نحو : (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مفتر) ونحو : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّار) ونحو : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَاللهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى) قاله جماعة منهم ابن مالك ، والظاهر أن الجواب (فالله أولى بهما [1]) ولا يردُّ ذلك تثنية الضمير كما توهموا لأن أو هنا للتنويع ، وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة ، نص عليه الأبدى ، وهو الحق ، أما قول ابن عصفور إن تثنية الضمير فى الآية شاذة فباطل كبطلان قوله مثل ذلك فى إفراد الضمير فى (وَاللهُ وَرَسُولُه أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوه) وفى ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن (أحق) خبر عنهما ؛ وسَهَّلَ إفراد الضمير أمران : معنوى وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله عليه الصلاة السلام ، وبالعكس (إِنَّ الذِين يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ الله) ولفظى وهو تقديم إفراد أحق ، ووَجْهُ ذلك أن اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة واجب الإفراد نحو : (لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ) (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ) إلى قوله (أَحَبَّ إليكم) .

---

(١) التحقيق أن الجواب محذوف ، والتقدير : إن يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فلا تكتموا الشهادة رأفة به لأن الله أولى - إلخ .

والثانى : أن (أحق) خبر عن أسم الله سبحانه ، وحُذف مثله خبراً عن اسمه عليه الصلاة والسلام ، أو بالعكس .

والثالث : أن (أنْ يُرْضُوه) ليس فى موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه ، بل فى موضع رفع بدلا عن أحد الاسمين ، وحذف من الآخر مثل ذلك ، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحَقُّ من إرضاء غيرهما .

والسادس : بين القسم وجوابه كقوله :

٦٢٩ — لَعَمْرِى — وَمَا عَمْرِى عَلَىَّ بِهَيِّنِ —
لَقَدْ نَطَقَتْ بُطلاً عَلَىَّ الأقَارِعُ

وقوله تعالى : (قال فَالْحَقَّ والحقَّ أقُولُ لأمْلأنَّ) الأصْلُ أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق ، فانتصب الحق الأول — بعد إسقاط الخافض — بأقسم محذوفا ، والحق الثانى بأقول ، واعترض بجملة « أقول الحق » وقدم معمولها للاختصاص ، وقرىء برفعهما بتقدير فالحقُّ قَسَمِى والحقُّ أقوله ، وبجرهما على تقدير واو القسم فى الأول والثانى توكيداً كقولك « والله والله لأفعلَنَّ » ، وقال الزمخشرى : جر الثانى على أن المعنى وأقول والحق ، أى هذا اللفظ ، فأعمل القول فى لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية ، قال : وهو وجه حسن دقيق جائز فى الرفع والنصب ، اه . وقرىء برفع الأول ونصب الثانى ، قيل : أى فالحق قسمى أو فالحق منى أو فالحق أنا ، والأول أوْلَى ، ومن ذلك قوله تعالى : (فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) الآية .

والسابع : بين الموصوف وصفته كالآية فإن فيها اعتراضاً بين الموصوف وهو (قَسَمٌ) وصفته وهو (عظيم) بجملة (لو تعلمون) ، واعتراضاً بين (أقسم بمواقع النجوم) وجوابه وهو (إنه لقرآن كريم) بالكلام الذى بينهما ، وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو (لو تعلمون) لأن (وإنه لقَسَمٌ عظيم) توكيد لا اعتراض

فردود ؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيـــان ، وقد مضى ذلك فى حد جملة الاعتراض .

والثامن : بين الموصول وصلته كقوله :

٦٣٠ — ذَاكَ الَّذِى ـ وَأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مَالِكًا
[وَالْحَقُّ يَدْمَغُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ]

ويحتمله قوله :

وَإِنِّى لَرَام نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى
لَعَلِّى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا [٦٢٢]

وذلك على أن تقدر الصلة « أزورها » وتقدر خبر لعل محذوفا ، أى لعلى أفعل ذلك .

والتاسع : بين أجزاء الصلة نحو : (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) الآيات ؛ فإن جملة (وترهقهم ذلة) معطوفة على (كسبوا السيئات) فهى من الصلة ، وما بينهما اعتراض بُيِّنَ به قدرُ جزائهم ، وجملة (مالهم من الله من عاصم) خبر ، قاله ابن عصفور ، وهو بعيد ؛ لأن الظاهر أن (ترهقهم) لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته ، بل جىء به للاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ، ثم إنه ليس بمتعين ؛ لجواز أن يكون الخبر (جزاء سيئة بمثلها) فلا يكون فى الآية اعتراض ، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفى كما ذكر ، وما قبلها جملتان معترضتان ، وأن يكون الخبر (كأنما أغشيت) فالاعتراض بثلاث جمل ، أو (أولئك أصحاب النار) فالاعتراض بأربع جمل ، ويحتمل ـ وهو الأظهر ـ أن (الذين) ليس مبتدأ ، بل معطوف على الذين الأولى ، أى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها ؛ فمثلها هنا فى مقابلة الزيادة هناك ، ونظيرها فى المعنى قوله تعالى : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى

الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وفى اللفظ قولهم « فِى الدَّارِ زَيْدٌ والْحُجْرَةِ عَمْرٌو » وذلك من العطف على معمولى عاملين مختلفين عند الأخفش ، وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين ، ومما يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء فى (بمثلها) متعلقة بالجزاء ؛ فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر ، أى واقع ، قاله أبو البقاء ، أولهم ، قاله الحوفى ، وهو أحسن ؛ لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو (الذين) وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفا على الحسنى ؛ فلا يحتاج إلى تقدير آخر ، وأما قول أبى الحسن وابن كيسان إن (بمثلها) هو الخبر ، وإن الباء زيدت فى الخبر كما زيدت فى المبتدأ فى « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » فمردود عند الجمهور ، وقد يؤنس قولهما بقوله (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مثلها) .

والعاشر : بين المتضايقين كقولهم « هَذَا غُلَامُ وَاللهِ زَيْدٍ » و « لَا أَخَا فَاعْلَمْ لِزَيْدٍ » وقيل : الأخ هو الاسم والظرف الخبر ، وإن الأخ حينئذٍ جاء على لغة القصر ، كقوله « مُكْرَهٌ أَخَاكَ لَا بَطَل » فهو كقولهم « لا عَصَا لَكَ » .

الحادى عشر : بين الجار والمجرور كقوله « اشْتَرَيْتُهُ بِأَرْبَى أَلْفِ دِرْهَمٍ » .

الثانى عشر : بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله :

٦٣١ — كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلٌ
أَنَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ

كذا قال قوم ، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها ، وهو اسم كأن ، على حد الحال فى قوله :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا
لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِى [٣٦٥]

الثالث عشر : بين الحرف وتوكيده كقوله :

٦٣٢ – لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

الرابع عشر : بين حرف التنفيس والفعل كقوله :

وَمَا أَدْرِى وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِى أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ [٥١]

وهذا الأعتراض فى أثناء اعتراض آخر ، فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدرى وجملة الأستفهام .

الخامس عشر : بين قد والفعل كقوله :

أَخَالِدُ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً [وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ] [٢٨٤]

السادس عشر : بين حرف النفى ومنفيه كقوله :

٦٣٣ – وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً [تُحْدِثُ لِى نَكْبَةً وَتَنْكَؤُهَا]

وقوله :

٦٣٤ – فَلَا وَأَبِى دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً [عَلَى قَوْمِهَا مَا دَامَ فِى الزَّنْدِ قَادِحُ]

السابع عشر : بين جملتين مستقلتين نحو : (فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ ، إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التوابين وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ، نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) فإن (نساؤكم حرث لكم) تفسيرٌ لقوله تعالى (من حيثُ أمركم الله) أى أن المأتىَّ الذى أمركم الله به هو مكان الحَرْثِ ، ودلالة على أن الغرض الأصلى فى الإتيان طلبُ النَّسْلِ لا مَحْض الشَّهْوة ، وقد تضمنت هذه الآية الأعتراض بأكثر من جملة ، ومثلها فى ذلك قوله تعالى (وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِى عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِى وَلِوَالِدَيْكَ) وقوله تعالى (رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ) فمن قرأ بسكون تاء (وَضَعَتْ) إذ الجملتان المُصَدَّرتان بإنى من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراضٌ ، والمعنى : وليس الذكر الذى طَلَبَتْهُ كالأنثى التى وُهِبَتْ لها ، وقال الزمخشرى :

هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) انتهى ، وفى التنظير نظر ، لأن الذى فى الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة : لا اعتراض واحد بجملتين .

وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ وَاللهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللهِ نَصِيراً مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ) إِنْ قُدِّرَ (من الذين هادوا) بياناً للذين أوتوا وتخصيصاً لهم إذا كان اللفظ عاماً فى اليهود والنصارى والمراد اليهود أو بياناً لأعدائكم ، والمعترض به على هذا التقدير جملتان ، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل ، وهى والله أعلم وكفى بالله مرتين ، وأما يشترون ويريدون فجملتا تفسير لمقدر ، إذ المعنى ألم تر إلى قصة الذى أوتوا ، وإن علقت مِنْ بنصيراً مثل (وَنَصَرْنَاه مِنَ الْقَوْمِ) أو بخبر محذوف على أن (يحرفون) صفة لمبتدأ محذوف ، أى قوم يحرفون كقولهم « مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ » أى منا فريق فلا اعتراض البتة ، وقد مر أن الزمخشرىّ أجاز فى سورة الأعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك .

وزعم أبو على أنه لا يعترض بأكثر من جملة ، وذلك لأنه قال فى قول الشاعر :

٦٣٥ — أَرَانِى وَلَا كُفْرَانَ لِلهِ أَيَّةً لِنَفْسِى قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلِ

إن أية وهى مصدر « أَوَيْتُ له » إذا رَحِمْتَه وَرَفَقْتَ به لا ينتصب بأَوَيْتُ محذوفة ، لئلا يلزم الاعتراض بجملتين ، قال : وإنما انتصابُه باسم « لا » أى ولا أكفر الله رحمة منى لنفسى ، ولزمه من هذا تركُ تنوين الاسم المطول ، وهو قول البغداديين ، أجازوا « لا طَالِعَ جَبَلاً » أجروه فى ذلك مُجْرَى المضاف كما أجرى مجراه فى الإعراب ، وعلى قولهم يتخرج الحديث « لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مُعْطِىَ لِمَا

مَنَعْتَ » وأما على قول البصريين فيجب تنوينهُ ، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين .

وقد اعترض ابنُ مالك قولَ أبي علي بقوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ) وبقول زهير :

٦٣٦ — لَعَمْرِي وَالْخُطُوبُ مُغَيِّرَاتٌ وَفِي طولِ الْمُعَاشَرَةِ التَّقَالِي
لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمَّ أَوْفَى لا تُبَالِي

وقد يجاب عن الآية بأن جملة الأمر دليلُ الجوابِ عند الأكثرين ونفسه عند قوم : فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة ، وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف ، أي أرسلناهم بالبينات ، لأنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان ، ولا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا إذا كان مستثنًى نحو : « ما قام إلا زَيْدٌ » أو مستثنى منه نحو : « ما قام إلا زيداً أحدٌ » أو تابعاً له نحو : « ما قام أحَدٌ إلا زَيْداً فاضل » .

مسألة — كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحالية ، ويميزها منها أمور :

أحدها : أنها تكون غير خبرية كالأمْرِيَّةِ في (وَلا تُؤْمِنُوا إِلاَّ لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ، قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ ، أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) كذا مَثَّلَ ابن مالك وغيره ، بناء على أنَّ (أن يؤتى أحد) متعلقٌ بتؤمنوا ؛ وأن المعنى ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم ، وبأن ذلك الأحد يحاجُّونكم عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم ، إلا لأهل دينكم لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين ، فإن ذلك يزيدهم ثباتا ، وبخلاف المشركين ، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام ، ومعنى الاعتراض حينئذٍ أن الهدى بيد الله ، فإذا قدَّره لأحد لم يضره مكرهم .

والآية محتملة لغير ذلك ، وهى أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء ، والمراد ولا تظهروا الإيمانَ الكاذبَ الذى توقعونه وَجْهَ النهار وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم ، وذلك لأن إسلامهم كان أغيظَ لهم ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب ، وعلى هذا فـ (أنْ يؤتى) من كلام الله تعالى ، وهو متعلق بمحذوف مؤخر ، أى لكراهية أن يؤتى أحد دَبَّرْتم هذا الكيد ،

وهذا الوجه أرجح لوجهين :

أحدهما : أنه الموافق لقراءة ابن كثير (أأن يؤتى) بهمزتين ، أى لكراهية أن يؤتى قلتم ذلك .

والثانى : أنّ فى الوجه الأول عمل ما قبل إلا فيما بعدها ، مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفًا .

وكالدُّعائية فى قوله :

إنّ الثَّمانِينَ - وَبُلِّغْتَهَـــا - قدْ أحْوَجَتْ سَمْعِي إلَى تَرْجُمَانُ [٦٢٥]

وقوله :

إنّ سُلَيْمَى - وَاللهُ يَكْلَؤُها - ضَنَّتْ بِشَىْءٍ مَا كان يَرْزَؤُها [٦٢٦]

وكالقَسَمِيَّةِ فى قوله :

* إنِّى وأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً * [٦٢٧] البيت [ص ٤٥٧]

وكالتنزيهية فى قوله تعالى : (وَيَجْعَلُون للهِ الْبَنَاتِ ، سُبْحَانَهُ ، وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ) كذا مثل بعضهم .

وكالاستفهامية فى قوله تعالى : (فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ، وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلا اللهُ ؟ وَلَمْ يُصِرُّوا) كذا مثل ابن مالك .

فأما الأولى فلا دليل فيها إذا قدر لهم خبراً ، وما مبتدأ ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة ، وقُدِّر الكلام تهديداً كقولك لعبدك : لك عندى ما تختار ، تريد بذلك إيعاده أو التهكم به ، بل إذا قدر (لهم) معطوفا على (لله) وما معطوفة على البنات ، وذلك ممتنع فى الظاهر ؛ إذ لا يتعدى فعلُ الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا فى باب ظن وفقد وعدم نحو (فَلَا يَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ) فيمن ضم الباء ، ونحو (أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى) ولا يجوز مثل « زَيْدٌ ضَرَبَهُ » تريد ضرب نفسه ، وإنما يصح فى الآية العطف المذكور إذا قدر أن الأصل ولأنفسهم ، ثم حذف المضاف ، وذلك تكلف ، ومن العجب أن الفراء والزمخشرى والحوفى قدروا العطف المذكور ، ولم يقدروا المضاف المحذوف ، ولا يصح العطف إلا به .

وأما الثانية فنصٌّ هو وغيرُه على أن الاستفهام فيها بمعنى النفى ، فالجملة خبرية .

وقد فهم مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبية أن الحالية لا تقع إلا خبرية ، وذلك بالإجماع ، وأما قول بعضهم فى قول القائل :

٦٣٧ — اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ [فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا]

[ص ٥٨٦]

إن الواو للحال ، وإن لا ناهية ؛ فخطأ ، وإنما هى عاطفة إما مصدراً يُسبَك من أنْ والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أى ليكن منك طلب وعدمُ ضجر ، أو جملةً على جملة ، وعلى الأول فتحة تَضْجَرَ إعرابٌ ، ولا نافية ، والعطف مثله فى قولك « ائْتِنِى ولا أُجْفُوَكَ » بالنصب وقوله :

٦٣٨ — فَقُلْتُ ادْعِى وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِىَ دَاعِيَانِ

وعلى الثانى فالفتحة للتركيب ، والأصل ولا تضجرَنْ بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ، ولا ناهية ، والعطف مثله فى قوله تعالى ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ .

الثانى : أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس فى قوله :

وَمَا أَدْرِى وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِى [أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ] [٥١]

وأما قول الحوفى فى (إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّى سَيَهْدِينِ) : إن الجملة حالية فمردود ، وكلَنْ فى (وَلَنْ تَفْعَلُوا) وكالشرط فى (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِى الأَرْضِ) (قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَنْ لاَ تُقَاتِلُوا) (وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ) (إِنِّى أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ) (فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا) (فَلَوْلاَ إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا) وإنما جاز « لأضربنه إن ذهب وإن مكث » ؛ لأن المعنى لأضربنه على كل حال ؛ إذ لا يصح أن يشترط وجود الشىء وعدمه لشىء واحد .

والثالث : أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله :

٦٣٩ — وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ
أَنْ سَوْفَ يَأْتِى كُلُّ مَا قُدِرَا

وكجملة (فالله أَوْلَى بِهِمَا) فى قولٍ وقد مضى ، وكجملة (فَبِأَىِّ آلاَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) الفاصلة بين (فإذا انشقت السماء فكانت وردة) وبين الجواب وهو (فيومئذ لا يُسْأَل عن ذَنْبه إنس) والفاصلة بين (ومن دونهما جنتان) وبين (فيهنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ) وبين صفتيهما ، وهى (مُدْهَامَّتَانِ) فى الأولى (وحور مقصورات) فى الثانية ، ويحتملان تقدير مبتدأ ؛ فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة .

الرابع : أنه لا يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبى :

٦٤٠ — يَا حَادِيَىْ عِيرِهَا ، وَأَحْسَنِى أَوْجَدُ مَيْتًا قُبَيْلَ أَفْقِدُهَا

قفا قليلا بها عَلَيَّ ؛ فلا أقلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أزَوِّدُها

قوله « أفقدها » على إضمار أن ، وقوله « أقل » يروى بالرفع والنصب .

تنبيه — للبيانيين فى الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين ، والزمخشرىُّ يستعمل بعضها كقوله تعالى : (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) : يجوز أن يكون حالا من فاعل (نعبد) أو من مفعوله ؛ لاشتمالها على ضميريهما ، وأن تكون معطوفة على (نعبد) وأن تكون اعتراضية مؤكدة ، أى مِنْ حالنا أنا نُخْلِصُون له التوحيدَ ، ويردُّ عليه مثل ذلك مَنْ لا يعرف هذا العلم كأبى حيان توهُّماً منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوى ، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين .

— الجملة الثالثة : التفسيرية ، وهى الفضْلَة الكاشفة لحقيقة ما تليه ، وسأذكر لها أمثلة توضحها :

أحدها : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا : هَلْ هٰذَا إلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ، وهل هنا للنفى ، ويجوز أن تكون بدلا منها إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل فى الجمل ، وهو قول الكوفيين ، وأن تكون معمولة لقول محذوف ، وهو حال مثل (وَالْمَلَائِكَةُ يدخلون عَلَيْهِمْ مِنْ كل بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) .

الثانى : (إنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) فخلقه وما بعده تفسيرٌ لمثل آدم ، لا باعتبار ما يُعْطيه ظاهرُ لفظِ الجملة من كونه قُدِّرَ جَسَدا من طين ثم كونَ ، بل باعتبار المعنى ، أى إن شأن عيسى كشأن آدم فى الخروج عَنْ مستمر العادة وهو التولد بين أبوين .

والثالث : (هَلْ أدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أليم تُؤْمِنُونَ بِاللهِ) فجملة تؤمنون تفسير للتجارة ، وقيل : مستأنفة معناها الطلب ، أى آمنوا ،

بدليل (يغفر) بالجزم كقولهم « اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثَبْ عليه » أى ليتق الله وليفعل يُثَبْ ، وعلى الأول فالجزم فى جواب الاستفهام ، تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال .

الرابع : (وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا) وجوّز أبو البقاء كونها حالية على إضمار قد ، والحال لا تأتى من المضاف إليه فى مثل هذا .

الخامس : (حَتَّى إِذَا جَاؤُكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا) إن قُدِّرت « إذا » غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك ، وإلا فهى جواب إذا ، وعليهما فيجادلونك حال .

تنبيه — المفسرة ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير كما فى الأمثلة السابقة ، ومقرونة بأىْ كقوله :

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَىْ أَنْتَ مُذْنِبٌ
[وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِى] [١١٤]

ومقرونة بأنْ ، نحو (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ) وقولك « كَتَبْت إليه أنْ افْعَلْ » إن لم تقدر الباء قبل أنْ .

السادس : (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) فجملة ليسجننه قيل : هى مفسرة للضمير فى بدا الراجع إلى البَدَاء المفهوم منه ، والتحقيقُ أنها جوابٌ لقسم مقدّر ، وأن المفسر مجموع الجملتين ، ولا يمنع من ذلك كونُ القسم إنشاء ؛ لأن المفسر هنا هو المعنى المتحصل من الجواب ، وهو خبرى لا إنشائى ، وذلك المعنى هو سَجْنُه عليه الصلاة والسلام ؛ فهذا هو البَدَاء الذى بَدَا لهم .

ثم اعلم أنه لا يمتنع كونُ الجملة الإنشائيـة مُفَسِّرَةً بنفسها ، ويقع ذلك فى موضعين :

أحدهما : أن يكون المفسِّرُ إنشـــاء أيضاً ، نحو : « أَحْسِنْ إِلَى زَيْدٍ أعطِهِ أَلفَ دِينَارٍ » .

والثانى : أن يكون مفرداً مؤدِّياً معنى جملة ، نحو : (وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) الآيَةَ .

وإنما قلنا فيما مضى إن الاستفهام مرادٌ به النفى تفسيراً لما اقتضاه المعنى وأوجَبَتْهُ الصناعة لأجل الاستثناء المفرغ ، لا أن التفسير أوْجَبَ ذَلِكَ . ونظيره « بَلَغَنِي عَنْ زَيْدٍ كلامٌ وَاللهِ لأفعلَنَّ كَذَا » .

ويجوز أن يكون (ليسجننه) جواباً لبَدَا ؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيقَ تجابُ بما يجاب به القَسَم ، قال :

٦٤١ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لتأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي [إنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا] [ص٤٠٧]

وقال الكوفيون : الجملة فاعل ، ثم قال هشام وثعلب وجماعة : يجوز ذلك فى كل جملة نحو : « يُعْجِبُنِي تقوم » وقال الفراء وجماعة : جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبيًا ، وباقترانها بأداة مُعَلِّقة نحو : « ظَهَرَ لِي أقامَ زَيْدٌ ، وعُلِمَ هَلْ قَعَدَ عَمْرٌو » وفيه نظر ؛ لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبهُ من أن تكون مجوزة ، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء ؟ وبعدُ فعندى أن المسألة صحيحةٌ ، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات ، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى ؛ ألا ترى أن المعنى ظهر لى جوابُ أقام زيد ، أى جوابُ قول القائل ذلك ؟ وكذلك فى « عُلم أقعد عمرو » وذلك لا بُدَّ من تقديره دَفْعًا للتناقض ؛ إذ ظهور الشىء والعلم به مُتَنافيان للاستفهام المقتضى للجهل به .

فإن قلت : ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل .

قلت : قد مضى [لنا] عن قريب أن الجملة التى يُرَاد بها اللفظُ يحكم لها بحكم المفردات

السابع : (وإذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فى الأَرْضِ) زعم ابنُ عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل [فى قيل] ضميرَ المصدرِ ، وجملة النهى مفسرة لذلك الضمير ، وقيل : الظرف نائب [عن] الفاعل ؛ فالجملة فى محل نصب ، ويُرَدّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف ، وبعدمه فى (وإذَا قِيلَ إنّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ) والصواب أن النائبَ الجملة ؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ؛ فكيف انقلبَتْ مفسرة ؟ والمفعول به متعين للنيابة ، وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبًا عنه جوابه أن التى يراد بها لفظُها يحكم لها بحكم المفردات ؛ ولهذا تقع مبتدأ نحو : « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجنة » وفى المثل « زَعَمُوا مَطِيَّةُ الكَذِبِ » ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط فى نحو : « قولى لا إلَهَ إلا الله » كما لا يحتاج إليه الخبرُ المفردُ الجامدُ .

الثامن : (وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) لأن وعد يتعدى لاثنين ، وليس الثانى هنا (لهم مغفرة) ؛ لأن ثانى مفعولى كسا لا يكون جملة ، بل هو محذوف ، والجملة مفسرة له ، وتقديره خيراً عظيما أو الجنة ، وعلى الثانى فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب ؛ إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر .

وقولى فى الضابط « الفضلة » احترزتُ به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن ؛ فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ، ولها موضع بالإجماع ؛ لأنها خبر فى الحال أو فى الأصل ، وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال [فى نحو : « زَيْداً ضَرَبْتُهُ »] فقد قيل : إنها تكون ذاتَ محل كما سيأتى ، وهذا القيد أهملوه ولا بد منه .

مسألة — قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين ، فزعم أنها بحسب ما تفسره ؛ فهى فى نحو : « زيدا ضربته » لا محل لها ، وفى نحو : (إنا كل شىء

خلقناه بقدر] ونحو : « زيد الخُبْزَ يأكله » بنصب الخبز ـ فى محل رفع ، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكِلُهُ ، وقال :

٦٤٢ — فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ
[وَمَنْ لاَ نَجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا]

فظهر الجزمُ ، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بَدَل ، ولم يُثْبِت الجمهورُ وقوعَ البيان والبدل جملة ، وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبُتْ جوازُ حذفِ المعطوف عليه عَطْفَ البيان ، واختلف فى المبدل منه ، وفى البغداديات لأبى على أن الجزم فى ذلك بأداة شرط مقدرة ؛ فإنه قال ما ملخصه : إن الفعل المحذوف والفعل المذكور فى نحو قوله :

لاَ تَجْزَعِى إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ [فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكِ فَاجْزَعِى][٢٧٣]

مجزومان فى التقدير ، وإنّ انجزام الثانى ليس على البدلية ؛ إذ لم يثبت حذفُ المبدَل منه ، بل على تكرير إنْ ، أى إنْ أهلكت مُنْفِسًا إن أهلكته ، وساغ إضمار إنْ وإنْ لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة لاتِّساعهم فيها ، بدليل إبلائهم إياها الاسمَ ، ولأن تقدمها مُقَوٍّ للدلالة عليها ، ولهذا أجاز سيبويه « بمن تَمُرُّ أَمُرُّ » ومنع « مَنْ تَضْرِبْ أَنْزِلْ » لعدم دليلٍ على المحذوف ، وهو عليه ، حتى تقول « عليه » وقال فيمن قال « مَرَرْتُ برجلٍ صالحٍ إنْ لا صالحٍ فطالِح » بالخفض : إنه أسْهَلُ من إضمار رُبَّ بعد الواو ، ورب شىء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة كما فى « ضَرَبَ غلامه زيداً » فإنه ضعيف جداً ، وحسن فى نحو : « ضَرَبُونِى وضَرَبْتُ قَوْمَكَ » واستغنى بجواب الأولى عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو : « أَزَيْدًا ظَنَنْتَهُ قائماً » بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى ظننت المقدرة .

الجملة الرابعة : المجاب بها القسم نحو : (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)

ونحو (وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) ومنه (لَيُنْبَذَنَّ فِى الْحُطَمَةِ) (وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللهَ مِنْ قَبْلُ) يقدَّر لذلك ولما أشبهه القَسَمُ .

ومما يحتمل جواب القسم (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا) وذلك بأن تقدرَ الواو عاطفة على (ثم لنحن أعلم) فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى : (فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ) وهذا مراد ابن عطية من قوله : هو قسم ، والواو تقتضيه ، أى هو جواب قسم والواو هى المحصِّلة لذلك لأنها عاطفة[1] ، وتوهم أبو حيان عليه مالا يتوهم على صغار الطلبة ، وهو أن الواو حرف قسم ، فردَّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بإن .

تنبيـــه — من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ) (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِى إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللهَ) (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ) وذلك لأن أَخْذَ الميثاق بمعنى الاستحلاف ، قاله كثيرون منهم الزجاج ، ويوضحه (وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ) وقال الكسائى والفراء ومَنْ وافقهما : التقديرُ بأن لا تعبدوا إلا الله ، وبأن لا تسفكوا ، ثم حذف الجار ، ثم أن فارتفع الفعل ، وجوز الفراء أن يكون الأصل النهى ، ثم أخرج مخرج الخبر ، ويؤيده أن بعده (وقولوا) (وأقيموا) (وآتوا) .

ومما يحتمل الجواب وغيره قولُ الفرزدق :

٦٤٣ — تَمَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِى لاَ تَخُونُنِى
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَاذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

فجملة النفى إما جواب لعاهدتنى كما قال :

٦٤٤ — أَرَى مُحْرِزًا عَاهَدْتُهُ لَيُوَافِقَنْ فَكَانَ كَمُغْرِيَتِهِ بِخِلاَفِ

(١) فى نسخة « عطفت » .

فلا محل لها ، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها النصب ، والمعنى شاهد للجوابية ، وقد يحتج للحالية بقوله أيضاً :

٦٤٥ — أَلَمْ تَرَنِى عَاهَدْتُ رَبِّى ، وَإِنَّنِى
لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ
عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا
وَلَا خَارِجًا مِنْ فِىَّ زُورُ كَلَامِ

وذلك أنه عطف « خارجاً » على محل جملة « لا أشتم » فكأنه قال « حلفتُ غيرَ شاتم ولا خارجا » والذى عليه المحققون أن « خارجا » مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجاً ، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر ، كما عكس فى قوله تعالى (إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا) لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلماً فى المستقبل ولا يتكلم بزور ، لا أنه حلف فى حال اتصافه بهذين الوصفين على شىء آخر .

مسألة — قال ثعلب : لا تقع جملة القَسَم خبرا ، فقيل فى تعليله : لأن نحو « لأفعلَنَّ » لا محل له ، فإذا بنى على مبتدأ فقيل « زَيْدٌ ليفعلن » صار له موضع ، وليس بشىء ؛ لأنه إنما مَنَعَ وقوع الخبر جملة قسميَّة ، لا جملة هى جواب القسم ، ومُرَاده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً ؛ إذ لا تنفكُّ إحداهما عن الأخرى ، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك : « قال زيدٌ أقسمُ لأفعلَنَّ » وإنما المانعُ عنده إما كونُ جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً ؛ لأن الجملتين ههنا ليستا كجملتى الشرط والجزاء ؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشىء من الجملة الأولى ، ولهذا منع بعضهم وقوعَها صِلة ، وإما كون الجملة — أعنى

جملة القسم - إنشائية ، والجملة الواقعة خبراً لابد من احتمالها للصدق والكذب ، ولهذا منع قوم من الكوفيين - منهم ابن الأنبارى - أن يقال : « زَيْدٌ اضْرِبْهُ وزَيْدٌ هلْ جاءك ! » .

وبعد فعندى أن كلا من التعليلين ملغى .

أما الأول فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة [الواحدة] وإن لم يكن بينهما عمل ، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوَصْل الموصول بالجملة القَسَمية وجوابها ، وذلك قوله تعالى : (وإن كُلاًّ لَمَّا ليوفينهم) قال : فما موصولة لا زائدة ، وإلا لزم دخولُ اللام على اللام ، انتهى . وليس بشيء ؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظى ، وهو ثقل التكرار ، والفاصل يزيله ولو كان زائدا ، ولهذا اكتفى بالألف فاصلة بين النونات فى « أَذْهَبْنَانِّ » وبين الهمزتين فى (أأنذرتهم) وإن كانت زائدة ، وكان الجيد أن يستدلّ بقوله تعالى : (وإن منكم لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ) فإن قيل : تحتمل مَنْ الموصوفية ، أى لفريقاً ليبطئن ، قلنا : وكذا ما فى الآية ، أى لقوماً ليوفينهم ، ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وإن قدرت صفة ؛ فإن قيل : فما وَجْه والجملة الأولى إنشائية ؟ قلت : جاز لأنها غير مقصودة ، وإنما المقصود جملة الجواب ، وهى خبرية ، ولم يُؤْتَ بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد ، لا للتأسيس .

وأما الثانى فلأن الخبر الذى شَرْطه احتمالُ الصدق والكذب الخبرُ الذى هو قسيم الإنشاء ، لا خبر المبتدأ ، للاتفاق على أن أصله الإفراد ، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام ، وعلى جواز « أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ » وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما مَنَعه ثعلب وهو قوله تعالى : (وَالذِينَ آمَنُوا وَعَمِلوا الصالحاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ) (وَالذِينَ آمَنُوا وَعَمِلوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ) (وَالذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ) وقوله :

٦٤٦ — جَشَأَتْ فقلتُ : اللَّذْ خَشِيتِ لَيَأْتِيَنْ
[وَإِذَا أَتَاكِ فَلَاتَ حِينَ مَنَاصِ]

وعندى لما استدل به تأويل لطيف ، وهو أن المبتدأ فى ذلك كله ضمن معنى الشرط ، وخبره منزل منزلة الجواب ؛ فإذا قدر قبله قَسَم كان الجواب له ، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفا ؛ للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ، ونظيره فى الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحوُ (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) التقدير : والله ليمس الذين لم ينتهوا يمسّنّ .

تنبيه — وقع لمكى وأبى البقاء وَهَم فى جملة الجواب فأعرباها إعراباً يقتضى أن لها موضعاً .

فأما مكى فقال فى قوله تعالى (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ) إن ليجمعنكم بدل من الرحمة ، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره ، ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) أى أن يسجنوه ، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية ، وخلط مكى فأجاز البدلية مع قوله إن اللام لامُ جواب القسم ، والصواب أنها لام الجواب ، وأنها منقطعة مما قبلها إن قُدِّر قسم ، أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم إن أجرى « بَدَا » مجرى أقسم كما أجرى علم فى قوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لتأتينّ مَنِيَّتِي [إنّ المَنَايَا لا تطيش سِهَامُهَا] [٦٤١]

وأما أبو البقاء فإنه قال فى قوله (لما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ — الآيَةَ) مَنْ فتح اللام ففى ما وجهان :

أحدهما : أنها موصولة مبتدأ ، والخبر إما (من كتاب) أى للذى آتيتكموه من الكتاب ، أو (لتؤمنن به) ، واللام جواب القسم ؛ لأن أخذ الميثاق قَسَمٌ ، و (جاءكم) عطف على (آتيتكم) ، والأصل ثم جاءكم به ، فحذف عائد ما ، أو الأصل

مصدِّق له ، ثم ناب الظاهرُ عن المضمر ، أو العائد ضمير « استقر » الذى تعلقت به مع .

والثانى : أنها شرطية ، واللام موطِّئة ، وموضع « ما » نصب بآتَيْتُ ، والمفعول الثانى ضمير المخاطب ، و (من كتاب) مثل من آية فى (ما ننسخ من آية) اهـ . ملخصا ، وفيه أمور :

أحدها : أن إجازته كون (من كتاب) خبرا فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته ؛ لأن (ثم جاءكم) عطف على الصلة .

الثانى : أن تجويزه كون (لتؤمنن) خبراً مع تقديره إياه جواباً لأخذ الميثاق يقتضى أن له موضعا ، وأنه لا موضع له ، وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف ، ويقدر الجملتين خبرا ، وقد يقال : إنما أراد بقوله « اللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم » أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ، ومجموع الجملتين الخبر ، وإنما سمّى (لتؤمنن) خبرا ؛ لأنه الدال على المقصود بالأصالة ، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدر ، بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم ، وقد يقال : لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره ؛ للاتفاق على أنّ وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة دليلٌ قاطع على القسم ، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه .

والثالث : أن تجويزه كَوْنَ العائد ضمير استقر يقتضى عود ضمير مفردٍ إلى شيئين معاً ؛ فإنه عائد إلى الموصول .

والرابع : أنه جَوَّز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور ، فإن قيل : اكتفى بكلمة به الثانية فيكون كقوله :

٦٤٧ — وَلَوَ أَنَّ مَا عَالَجْتُ لِينَ فُؤَادِهَا فَقَسَا اسْتَلِينَ بِهِ لَلَانَ الجَنْدَلُ

قلنا : قد جوز على هذا الوجه عَوْد به المذكورة إلى الرسول ، لا إلى ما .

والخامس : أنه سمى ضمير (آتيتكم) مفعولا ثانيا ، وإنما هو مفعول أول .

مسألة — زعم الأخفش فى قوله :

إِذَا قَالَ : قَدْنِى ، قَالَ : بِاللهِ حَلْفَةً
لِتُغْنِيَ عَنِّى ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا [٣٤٤]

أنّ « لتغنى » جواب القسم ، وكذا قال فى (وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ) لأن قبله (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا) الآية ، وليس فيه ما يكون (ولتصغى) معطوفا عليه ، والصواب خلاف قوله ؛ لأن الجواب لا يكون إلا جملة ، ولام كى وما بعدها فى تأويل المفرد ، وأما ما استدل به فمتعلّق اللام فيه محذوف ، أى لتشربنّ لِتُغْنى عنى ، وفعلنا ذلك لتصغى .

— الجملة الخامسة : الواقعة جواباً لشرطٍ غير جازم مطلقا ، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية ، فالأول جواب لو ولولا ولمّا وكيف ، والثانى نحو : « إِنْ تَقُمْ أَقُمْ ، وإِنْ قُمْتَ قُمْتُ » أما الأول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل ، وأما الثانى فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجملة بأسرها .

— الجملة السادسة : الواقعة صلةً لاسمٍ أو حرفٍ ؛ فالأول نحو : « جاء الَّذِى قَامَ أَبُوه » فالذى فى موضع رفع ، والصلة لا محل لها ، وبلغنى عن بعضهم أنه كان يُلقّن أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته فى موضع كذا ، محتجاً بأنهما كلمة واحدة ، والحق ما قدمتُ لك ؛ بدليل ظهور الإعراب فى نفس الموصول فى نحو : « لِيَقُمْ أَيُّهُمْ فِى الدَّارِ ، وَلَأُلْزَمَنَّ أَيُّهُمْ عِنْدَكَ ، وامْرُرْ بِأَيِّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ » وفى التنزيل (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا) وقرىء (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) بالنصب ، وروى

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ [١١٧]

بالخفض ، وقال الطائى :

٦٤٨ — [فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ] فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وقال العقيلى :

٦٤٩ — نَحْنُ الذونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا [يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا]

وقال الهذلى :

٦٥٠ — * هُمُ اللاَّؤُنَ فَكُّوا الغُلَّ عَنِّى *

والثانى نحو : « أَعْجَبَنِي أَنْ مَا قُمْتَ » إذا قلنا بحرفية ما المصدرية ، وفى هذا النوع يقال : الموصول وصلته فى موضع كذا ؛ لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلا ، وأما قول أبى البقاء فى (بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) : إن ما مصدرية وصلتها (يكذبون) وحكمه مع ذلك بأن يكذبون فى موضع نصب خبراً لكان ، فظاهِرُهُ متناقضٌ ، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون ، لا منها ومن كان ، بناء على قول أبى العباس وأبى بكر وأبى على وأبى الفتح وآخرين : إن كان الناقصة لا مصدر لها .

الجملة السابعة : التابعة لما لا محل له نحو : « قام زيد ولم يقم عمرو » إذا قدرت الواو عاطفة ، لا واو الحال .

الجمل التى لها محل من الإعراب

وهى أيضاً سبع :

الجملة الأولى : الواقعة خبراً ، وموضعها رفع فى بابى المبتدأ وإنّ ، ونصب فى بابى كان وكاد ، واختلف فى نحو : « زَيْدٌ اضْرِبْهُ ، وعَمْرٌو هَلْ جَاءَكَ » فقيل : محل الجملة التى بعد المبتدأ رفع على الخبرية ، وهو صحيح ، وقيل : نصب بقول مضمر هو الخبر ، بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبراً ، وقد مر إبطاله .

— الجملة الثانية : الواقعة حالا ، وموضعها نصب ، ونحو : (وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)

ونحو (لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) (قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ) ومنه (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ) فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم ، أو من فاعله ، وقرىء (محدثاً) لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سبق بالنفى ؛ فالحالان على الأول - وهو أن يكون استمعوه حالا من مفعول يأتيهم - مثلهما فى قولك « ما لقى الزَّيْدَيْنِ عَمْرٌو مُصْعِداً إلاَّ مُنْحَدِرَيْنِ » وعلى الثانى - وهو أن يكون جملة استمعوه حالا من فاعل يأتيهم - مثلهما فى قولك « ما لقى الزَّيْدَيْنِ عَمْرٌو راكباً إلا ضاحِكاً » وأما (وهم يلعبون) فحالٌ من فاعل (استمعوه) فالحالان متداخلتان ، ولاهية : حال من فاعل (يلعبون) وهذا من التداخل أيضاً ، أو من فاعل (استمعوه) فيكون من التعدد لا من التداخل .

ومن مُثُل الحالية أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام « أَقْرَبُ مَا يَكُونَ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » وهو من أقوى الأدلة على أن انتصاب « قائما » فى « ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا » على الحال ، لا على أنه خبر لكان محذوفة ؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو ، وقولك « مَا تَكَلَّمَ فُلاَنٌ إلاَّ قَالَ خَيْرًا » ، كما تقول « ما تكلم إلا قائلا خيراً » ، وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة ، وقولُ الفرزدق :

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ
وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ [٥٨٢]

لأن تقدير العطف مفسد للمعنى ، وقولُ كعب رضى الله عنه :

٦٥١ - [شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَةٍ]
صَافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهْوَ مَشْمُولُ

وأضحى تامة .

الجملة الثالثة : الواقعة مفعولا ، ومحلها النصب إن لم تَنُبْ عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو (ثُمَّ يُقَالُ هٰذَا الَّذِى كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) لما قدمناه من أن الجملة التى يُرَاد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة .

قيل : وتقع أيضاً فى الجملة المقرونة بمعلِّق ، نحو « عُلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ » وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا ، وحملوا عليه (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) والصواب خلاف ذلك ، وعلى قول هؤلاء فيزداد فى الجمل التى لها محل الجملةُ الواقعة فاعلا .

فإن قلت : وينبغى زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبى المعلق بالاستفهام فقط نحو « ظَهَرَ لِى أَقَامَ زَيْدٌ » .

قلت : إنما أجَزْتُ ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف ، لا الجملة .

وتقع الجملة مفعولا فى ثلاثة أبوابٍ :

أحدها : بَاب الحكاية بالقول أو مرادفه ؛ فالأول نحو (قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ) وهل هى مفعول به أو مفعول مطلق نَوْعِىٌّ كالقُرْفُصَاء فى « قَعَدَ الْقُرْفُصَاء » إذ هى دالة على نوع خاص من القول ؟ فيه مذهبان ، ثانيهما اختيار ابن الحاجب ، قال : والذى غَرَّ الأكثرين أنهم ظَنُّوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم فى « علمت زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » وليس كذلك ؛ لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا ، اهـ . والصوابُ قولُ الجمهور ؛ إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من « ضَرَبْتُ زَيْداً » بأنه مضروب ، بخلاف القرفصاء فى المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة ؛ لأنها نفس القعود ، وأما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم إياه لفظاً ، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ .

والثانى : نوعان : ما معه حرف التفسير كقوله :

وَتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ

وَتَقْلِينَنِي ، لَكِنَّ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِي [١١٤]

وقولك « كَتَبْتُ إليه أنِ افْعَلْ » إذا لم تقدر باء الجر ، والجملة فى هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لهـا . وما ليس معه حرف التفسير ، نحو ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ ﴾ ونحو ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا ﴾ وقراءة بعضهم ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ ﴾ بكسر الهمزة ، وقوله :

٦٥٢ — رَجُلاَنِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا

إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلاً عُرْيَانَا

روى بكسر « إنَّ » فهذه الجمل فى محل نصب اتفاقا ، ثم قال البصريون : النصب بقول مقدر ، وقال الكوفيون : بالفعل المذكور ، ويشهد للبصريين التصريحُ بالقول فى نحو ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ ونحو ﴿ إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ وقول أبى البقاء فى قوله تعالى ﴿ يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ إن الجملة الثانية فى موضع نصب بيوصى ، قال : لأن المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم فى أمر أولادكم ، وإنما يصح هذا على قول الكوفيين ، وقال الزمخشرى : إن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها ، وهذا يقتضى أنها عنده مفسرة ولا محلَّ لها ، وهو الظاهر .

تنبيهات — الأول : من الجمل المحكية ما قد يخفى ؛ فمن ذلك فى المحكية بعد القول ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ ﴾ والأصل إنكم لذائقون عذابى ، ثم عدل إلى التكلم ؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم ، كما قال :

٦٥٣ — أَلَمْ تَرَ أَنِّى يَوْمَ جَوِّ سُوَيْقَةٍ
بَكَيْتُ فَنَادَتْنِى هُنَيْدَةُ مَالِيَا

والأصل مالك ، ومنه فى المحكية بعد ما فيه معنى القول ﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ، إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴾ أى تدرسون فيه هذا اللفظ ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام ، وذلك إما على أن يكونوا خُوطِبُوا بذلك فى الكتاب على زعمهم ، أو الأصل إن لهم لما يتخيرون ، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم ، وقد قيل فى قوله تعالى ﴿ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ إن يدعو فى معنى يقول مثلها فى قول عنترة :

٦٥٤ — يَدْعُونَ عَنْتَرَ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا
أَشْطَانُ بِئْرٍ فِى لَبَانِ الأَدْهَمِ

فيمن رواه « عَنْتَرُ » بالضم على النداء ، وإن (مَنْ) مبتدأ ، و (لبئس المولى) خبره ، وما بينهما جملة اسمية صلة ، وجملة (مَنْ) وخبرها محكية بيدعو ، أى أن الكافر يقول ذلك فى يوم القيامة ، وقيل : مَنْ مبتدأ حذف خبره : أى إلهه ، وإن ذلك حكاية لما يقول فى الدنيا ، وعلى هذا فالأصل يقول : الوثنُ إلهُهُ ، ثم عبر عن الوثن بمَنْ ضرُّه أقربُ من نفعه تشنيعاً على الكافر .

الثانى : قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها ، نحو : « أَتَقُولُ مُوسَى فِي الدَّارِ » فلك أن تقدر موسى مفعولا أول وفى الدار مفعولا ثانياً على إجراء القول مجرى الظن ، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية كما فى قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾ الآية ، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جىء بالجملة بعده محكية .

الثالث : قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها ، وذلك نحو : « أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ » إذا كسرت إنّ ؛ لأن المعنى أول قولى هذا اللفظ ، فالجملة خبر لا مفعول ، خلافاً لأبى على ، زَعَمَ أنها فى موضع نصب بالقول ، فبقى المبتدأ بلا خبر فقدر موجودٌ أو ثابت ، وهذا المقدَّر يستغنى عنه ، بل هو مفسد للمعنى ؛ لأن « أول قولى إنى أحمد الله » باعتبار الكلمات إن وباعتبار الحروف الهمزة ، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت ، ويقتضى بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت ، اللهم إلا أن يقدر أول زائدا ، والبصريون لا يجيزونه ، وتبع الزمخشرى أبا على فى التقدير المذكور ، والصوابُ خلاف قولهما ، فإن فتحت فالمعنى حمدُ الله ، يعنى بأى عبارة كانت .

الرابع : قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به ، وهى نوعان :

(١) محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى : ﴿فماذا تأمرون﴾ بعد ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ لأن قولهم ثم عند قوله : ﴿ مِنْ أَرْضِكُمْ ﴾ ثم التقدير : فقال فرعون ، بدليل ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ وقول الشاعر :

٦٥٥ — قَالَتْ لَهُ وَهْوَ بِعَيْشٍ ضَنْكِ
لَا تُكْثِرِي لَوْمِي وَخَلِّي عَنْكِ

التقدير قالت له : أتذكر قولك لى إذ ألومك فى الإسراف فى الإنفاق ، لا تكثرى لومى ، فحذف المحكية بالمذكور ، وأثبت المحكية بالمحذوف .

(٢) وغير محكيّة ، وهى نوعان : دالة على المحكية ، كقولك « قال زَيْدٌ لِعَمْرٍو فِي حَاتِمٍ أَتَظُنُّ حَاتِمًا بخيلا » فحذف المقول ، وهو « حاتم بخيل » مدلولا عليه بجملة الإنكار التى هى من كلامك دونه ، وليس من ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هٰذَا ﴾ وإن كان الأصل والله أعلم

أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ، ثم حذفت مقالتهم مدلولا عليها بجملة الإنكار ؛ لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول ، وإن لم تكن محكية بالقول الثانى ، وغير دالة عليه نحو : ﴿ وَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ ، وقد مر البحث فيها .

الخامس : قد يوصل بالمحكية غير محكى ، وهو الذى يسميه المحدثون مُدْرَجا ، ومنه ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ بعد حكاية قولها ، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول .

الباب الثانى من الأبواب التى تقع فيها الجملة مفعولا : باب ظن وأعلم ؛ فإنها تقع مفعولا ثانياً لظن وثالثاً لأعلم ، وذلك لأن أصلهما الخبر ، ووقوعه جملة سائغ كما مر ، وقد اجتمع وقوعُ خبرَىْ كان وإن والثانى من مفعولى باب ظن جملة فى قول أبى ذؤيب :

٦٥٦ — فَإِنْ تَزْعُمِينى كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ
فَإِنِّى شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

الباب الثالث : باب التعليق ، وذلك غير مختص بباب ظن ، بل هو جائز فى كل فعل قلبى ، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار ، نحو : ﴿ أَوَ لَمْ يتفكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ ﴾ ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً ﴾ ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ لأنه يقال : فكرت فيه ، وسألت عنه ، ونظرت فيه ، ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول فى اللفظ إلى المفعول ، وهى من حيث المعنى طالبة له ، على معنى ذلك الحرف .

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعَلَّقُ فعلٌ غير عَلِم وظَنَّ حتى يضمن معناها ، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين .

واختلف فى قوله تعالى : (إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ) فقيل :التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم ، وقيل : يتعرّفون ، وقيل : يقولون ، فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه ، وعلى الثانى فى موضع المفعول به المُسَرَّح ، أى غير المقيد بالجار ، وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة .

والثانى : أن تكون فى موضع المفعول المسرح ، نحو : « عَرَفْتُ مَنْ أَبُوكَ » وذلك لأنك تقول : عرفت زيداً ، وكذا « علمت من أبوك » إذا أردت علم بمعنى عرف ، ومنه قول بعضهم : « أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هٰهُنَا » لأن رأى البصرية وسائرَ أفعال الحواسِّ إنما تتعدّى لواحد بلا خلاف، إلا « سمع » المعلَّقة باسم عين نحو « سَمِعْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ » فقيل : [سمع] متعدية لاثنين ثانيهما الجملة ، وقيل : إلى واحد والجملة حال ، فإن علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا ، نحو: (يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ) .

وليس من الباب (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) خلافا ليونس ، لأن « ننزع » ليس بفعل قلبي ، بل أى موصولة لا استفهامية ، وهى المفعول ، وضَمَّتُها بناء لا إعراب ، وأشد : خبر لهو محذوفا ، والجملة صلة .

والثالث : أن تكون فى موضع المفعولين ، نحو : (وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا) (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) ومنه (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) لأن أيا مفعول مطلق لينقلبون ، لامفعول به ليعلم ، لأن الاستفهام لايعمل فيه ما قبله ، ومجموع الجملة الفعلية فى محل نصب بفعل العلم .

ومما يوهمون فى إنشاده وإعرابه :

٦٥٧ — سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ

وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا [ص ٥١٥]

والصوابُ فيه نصبُ « أى » الأولى على حد انتصابها فى (أىّ مُنقَلَبٍ) إلا أنها مفعول به ، لا مفعول مطلق ، ورَفْعُ « أى » الثانية مبتدأ ، وما بعدها الخبر ، والعلم معلَّقٌ عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية .

واختلف فى نحو : « عَرَفْتُ زَيْدًا مَنْ هُوَ » فقيل جملة الاستفهام حال ، ورُدَّ بأن الجمل الإنشائية لاتكون حالا ، وقيل : مفعول ثان على تضمين عَرَف معنى علم ، ورُدَّ بأن التضمين لاينقاس ، وهذا التركيب مَقيس ، وقيل : بدل من المنصوب ، ثم اختلف ؛ فقيل : بدل اشتمال ، وقيل : بدل كل ، والأصل عرفت شأن زيد ، وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال : إن الفعل مُعَلَّقٌ أم لا ؟ قال جماعة من المغاربة : إذا قلت « علمتُ زَيْداً لأبُوهُ قائم » أو « ما أبُوهُ قائم » فالعامل معلَّقٌ عن الجملة ، وهو عامل فى محلها النصبَ على أنها مفعول ثانٍ ، وخالف فى ذلك بعضهم ؛ لأن الجملة حكمها فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب ، وأن لايؤثر العامل فى لفظها وإن لم يوجد معلق ، وذلك نحو : « علمتُ زَيْداً أبُوهُ قائم » واضطرب فى ذلك كلامُ الزمخشرى ، فقال فى قوله تعالى (لِيَبْلُوَكُمْ أيُّكُمْ أحْسَنُ عَمَلاً) فى سورة هود : إنما جاز تعليق فعل البَلْوَى لما فى الاختبار من معنى العلم ؛ لأنه طريق إليه ، فهو ملابس له ، كما تقول « أنظُرْ أيُّهُمْ أحْسَنُ وَجْهاً ، وَاسْتَمِعْ أيُّهُمْ أحْسَنُ صَوْتاً » لأن النظر والاستماع من طريق العلم ، اهـ . ولم أقف على تعليق النظر البَصَرِى والاستماع إلا من جهته ، وقال فى تفسير الآية فى سورة الملك : ولا يسمى هذا تعليقاً ، وإنما التعليق أن يُوقَعَ بعد العامل مَايسدُّ مَسَدَّ منصوبيه جميعاً كـ« علمت أيهما عمرو » ألا ترى أنه لايفترق الحال ـ بعد تقدم أحد المنصوبين ـ بين مجىء ماله الصَّدْر وغيره ؟ ولو كان تعليقاً لافترقا كما افترقا فى « علمت زيداً منطلقاً ، وعلمتُ أزيد منطلق » .

تنبيه ـ فائدة الحكم على محل الجملة فى التعليق بالنصب ظهورُ ذلك فى التابع ؛ فتقول « عَرَفْتُ مَنْ زَيْدٌ وغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ » واستدل ابن عصفور بقول كُثَيِّر :

٦٥٨ — وَمَا كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَىٰ
وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

بنصب « موجعات » ولك أن تدّعى أن البكىٰ مفعول ، وأن « ما » زائدة ، أو أن الأصل « ولا أدرى موجعات » فيكون من عطف الجمل ، أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا ، أى وما كنت أدرى قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء ، ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله : أقتُ مدة أقول : القياسُ جوازُ العطف على محل الجملة المعلقِ عنها بالنصب ، ثم رأيته منصوصاً ، اه . وممن نص عليه ابنُ مالك ، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم : إن المعلّقَ عامل فى المحل .

الجملة الرابعة : المضاف إليها ، ومحلها الجر ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية :

أحدها : أسماء الزمان ، ظروفا كانت أو أسماء ، نحو (وَالسَّلَامُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدْتُ) ونحو (وأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ) ونحو (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَهُمْ بَارِزُونَ) ونحو (هٰذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ) ألا ترى أن اليوم ظرف فى الأولى ، ومفعول ثان فى الثانية ، وبدل منه فى الثالثة ، وخبر فى الرابعة ، ويمكن فى الثالثة أن يكون ظرفاً ليخفى من قوله تعالى (لَا يَخْفَى عَلَى اللهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ) .

ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة : إذ باتفاق ، وإذا عند الجمهور ولَمّا عند من قال باسميتها ، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلا فهو كإذا فى اختصاصه بالجمل الفعلية ، وإن كان ماضيا فهو كإذْ فى الإضافة إلى الجملتين فتقول « آتيك زَمَنَ يقدم الحاج » ولايجوز « زمن الحاجُّ قادم » وتقول « أتيتك زَمَنَ قَدِمَ الحاجُّ ، وزَمَنَ الحاجُّ قادم » ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى (يَوْمَهُمْ بَارِزُونَ) وبقول الشاعر :

٦٥٩ — وَكُنْ لِى شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يشترط حَمْلُ الزمان المستقبل على إذا ، إذا كان كان ظرفاً ، وهى فى الآية بدل من المفعول به لا ظرف ، ولا يأتى[1] هـذا الجواب فى البيت ، والجوابُ الشامل لها أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضى ؛ فحمل على إذْ ، لا على إذا ، على حد ﴿ ونُفِخَ فِي الصُّور ﴾ .

الثانى : حيث ، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها إلى الجملة لازمة ، ولا يشترط لذلك كونُها ظرفا ، وزعم المهدوىُّ شارحُ الدُّرَيْدِية - وليس بالمهدوى المفسر المقرىء - أن حيث فى قوله :

٦٦٠ — ثُمَّتَ رَاحَ فِي المُلَبِّينَ إِلَى حَيْثُ تَحَجَّى الأَزْمَانِ وَمِنَى

لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل ، وصارت الجملة بعدها صفة لها ، وتكلف تقديرَ رابطٍ لها ، وهو فيه ، وليس بشىء ؛ لما قدمنا فى أسماء الزمان .

الثالث : آية بمعنى علامة ، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بما ، كقوله :

٦٦١ — بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا [كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا] [ص٦٣٨]

وقوله :

٦٦٢ — [أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً]
بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلَا [ص ٤٢١]

وهذا قول سيبويه ، وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو : ﴿ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ ﴾ وقال : الأصل بآية ما يقدمون ، أى بآية إقدامكم كما قال :

٦٦٣ — [أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّى تَمِيمًا] بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا [ص ٦٣٨] اهـ

وفيه حذف موصول حرفى غير أنْ وبقاء صلته ، ثم هو غير متأتٍ فى قوله :

---

(١) فى نسخة « ولا يتأتى » .

* بآية ما كانوا ضعافاً ولا عُزْلاَ * [٦٦٢]

الرابع : ذو فى قولهم « اذْهَبْ بِذِى تَسْلم » والباء فى ذلك ظرفية ، وذى صفة لزمن محذوف ، ثم قال الأكثرون : هى بمعنى صاحب ؛ فالموصوف نكرة ، أى اذهب فى وقتٍ صاحب سلامة ، أى فى وقت هو مَظِنَّة السلامة ، وقيل : بمعنى الذى فالموصوف معرفة ، والجملة صلة فلا محل لها ، والأصل : اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ، ويضعفه أن استعمال ذى موصولة مختص بطيئ ، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم ، وأن الغالب عليها فى لغتهم البناء ، ولم يسمع هنا إلا الإعراب ، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) والمتعلق هنا مختلف ، وأن هذا العائد لم يذكر فى وقت ، وبهذا الأخير يضعف قولُ الأخفش فى (يا أيها الناس) إن أيا موصولة والناسُ خبر لمحذوف ، والجملة صلة وعائد ، أى يا مَنْ هُمُ الناس ، على أنه قد حذف العائد حذفا لازما فى نحو : * وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ * [٢١٩] فيمن رفع ، أى لا مثل الذى هو يوم ، ولم يسمع فى نظائره ذكر العائد ، ولكنه نادر ؛ فلا يحسن الحمل عليه .

والخامس ، والسادس : لدُنْ ورَيْثَ ، فإنهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التى فعلُها متصرفٌ ، ويشترط كونُه مثبتا ، بخلافه مع آية .

فأما لَدُن فهى اسم لِمَبْدَأ الغاية ، زمانية كانت أو مكانية ، ومن شواهدها قولُه :

٦٦٤ — لَزِمْنَا لَدُن سَأَلْتُمُونَا وِفَاقَكُمْ فَلاَ يَكُ مِنْكُمْ لِلخِلافِ جُنُوحُ

وأما رَيْثَ فهى مصدر رَاثَ إذا أبطأ ، وعُومِلَتْ معاملَةَ أسماء الزمان فى الإضافة إلى الجملة ، كما عوملت المصادرُ معاملة أسماء الزمان فى التوقيت كقولك « جِئْتُكَ صَلاَةَ العَصْرِ » قال :

٦٦٥ — خَلِيلَىَّ رِفْقاً رَيْثَ أَقْضِى لُبَانَةً مِنَ العَرَصَاتِ المُذْكِرَاتِ عُهُودَا

وزعم ابن مالك فى كافيته وشرحها أن الفعل بعدها على إضمار أنْ ، والأول قوله فى التسهيل وشرحه ، وقد يعذر فى رَيْثَ ؛ لأنها ليست زمانا ، بخلاف لَدُنْ ، وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقا لم تخلص للوقت ، وفى الغرة لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة ، ولهذا قال فى قوله :

٦٦٦ — * مِنْ لَدُ شَوْلاَ [فَإِلَى إِتْلاَئِهَا] *

إن تقديره من لد أن كانت شَولا ، ولم يقدر من لدن كانت ..

والسابع والثامن : قول وقائل كقوله :

٦٦٧ — قَوْلُ يَا لِلرِّجَالِ يُنهِضُ مِنَّا
مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ وَالشُّبَّانَا

وقوله :

٦٦٨ — وَأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ
حَتَّى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي

والجملة الخامسة : الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم ؛ لأنها لم تُصَدَّر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما فى قولك « إن تَقُمْ أقُمْ » أو محلا كما فى قولك « إنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ » مثالُ المقرونة بالفاء (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) ولهذا قرىء بجزم يذر عطفا على المحل ، ومثال المقرونة بإذا (وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) والفاء المقدرة كالموجودة كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا [وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ] [٨١]

ومنه عند المبرد نحو : « إن قمت أقوم » وقول زهير :

٦٦٩ — وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ
يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه ، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير ، فيكون دليلَ الجوابِ لاعينَه ، وحينئذ فلا يجزم ماعطف عليه ، ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الأداة ، نحو : « زَيْداً إنْ أتانِى أكْرِمْهُ » ومنع المبرد تقدير التقديم ، محتجا بأنّ الشىء إذا حلّ فى موضعه لا ينوى به غيره ، وإلا لجاز « ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْداً » وإذا خلا الجواب الذى لم يجزم لفظه من الفاء وإذا نحو : « إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌ » فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة ، وكذا القول فى فعل الشرط ، قيل : ولهذا جاز نحو : « إنْ قَامَ وَيَقْعُدَا أخَوَاكَ » على إعمال الأول ، ولو كان محل الجزم للجملة بأسْرِها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل .

تنبيه — قرأ غير أبى عمرو ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ ﴾ بالجزم ، فقيل : عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء ؛ وجزم (أصدق) ويسمّى العطف على المعنى ، ويقال له فى غير القرآن العطف على التوهم ، وقيل : عطف على محل الفاء وما بعدها وهو (أصَّدَّق) ومحله الجزم ؛ لأنه جواب التحضيض ، ويجزم بإن مقدرة وإنه كالعطف على (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِىَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) بالجزم ، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال : أو جواب طلب ، ولا تُقَيَّد هذه المسألة بالفاء ؛ لأنهم أنشدوا على ذلك قوله :

٦٧٠ — فأبلُونِى بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّى أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوِيًّا[1] [ص٤٧٧]

وقال أبو على : عطف « أستدرج » على محل الفاء الداخلة فى التقدير على لعلّى وما بعدها ، قلت : فكأن هذا [هنا] بمنزلة :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ] [٨١]

فى باب الشرط ، وبعدُ فالتحقيق أن العطف فى الباب من العطف على المعنى ؛

---

(١) أبلونى : أعطونى ، والبلية : الناقة يربطونها على قبر صاحبها حتى تموت ، ونوبا أى نواى ، قلب الألف ياء وأدغمها فى ياء المتكلم على لغة هذيل . ومعناه الجهة التى ينوبها

لأن المنصوب بعد الفاء فى تأويل الاسم ، فكيف يكون هو والفاء فى محل الجزم ؟ وسأوضح ذلك فى باب أقسام العطف .

الجملة السادسة : التابعة لمفرد ، وهى ثلاثة أنواع :

أحدها : المنعوت بها ؛ فهى فى موضع رفع فى نحو : (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ) ونصب فى نحو : (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ) وجر فى نحو : (رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ) ومن مُثل المنصوبة المحل (رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا) (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ) الآية ؛ فجملة (تكون لنا عيداً) صفة لمائدة ؛ وجملة (تطهرهم وتزكيهم) صفة لصدقة ، ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر فى (من السماء) على تقديره صفة لها لا متعلقاً بأنزل ، أو من (مائدة) على هذا التقدير ؛ لأنها قد وصفت ، وأن الثانية حال من ضمير (خذ) ونحو : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) أى وليا وارثا ، وذلك فيمن رفع (يرث) وأما مَنْ جزمه فهو جواب للدعاء ، ومثل ذلك (أَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي) قرئ برفع يصدق وجزمه .

والثانى : المعطوفة بالحرف نحو : « زيد منطلق وأبوه ذاهب » إن قدرت الواو عاطفة على الخبر ؛ فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها ، أو قدرت الواو واوَ الحال فلا تبعية والمحل نصب .

وقال أبو البقاء فى قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) : الأصلُ فهى تصبح ، والضمير للقصة ، و (تصبح) خبره ، أو (تصبح) بمعنى أصبحت ، وهو معطوف على (أنزل) فلا محل له إذاً ، اه .

وفيه إشكالان : أحدهما أنه لامُخْوِجَ فى الظاهر لتقدير ضمير القصة ، والثانى تقديره الفعلَ المعطوف على الفعل المخبر به لامحل له .

وجواب الأول أنه قد يكون قَدَّرَ الكلام مستأنفا ، والنحويون يقدرون فى مثل ذلك مبتدأ كما قالوا فى « وتَشْرَبُ الأَبَنَ » فيمن رفع : إن التقدير : وأنت تشرب اللبن ، وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف ، أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير ، وإلا لزم العطف الذى هو مقتضى الظاهر .

وجواب الثانى أن الفاء نَزَّلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ، ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد ، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا ، والمحل لذلك المجموع ، وأما كل منهما فجزء الخبر ؛ فلا محل له ، فافهمه فإنه بديع .

ويجب على هذا أن يُدَّعَى أن الفاء فى ذلك وفى نظائره من نحو : « زَيْدٌ يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ » قد أُخْلِصت لمعنى السببية ، وأخرجت عن العطف ، كما أن الفاء كذلك فى جواب الشرط ، وفى نحو : « أَحْسَنَ إِلَيْكَ فُلَان فَأَحْسِنْ إِلَيْهِ » ويكون ذكر أبى البقاء للعطف تجوزا أو سهوا .

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل : « قالَ زَيْدٌ عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ وعَمْرٌو مُقِيمٌ » فليست الجملة الأولى فى محل نصب والثانية تابعة لها ، بل الجملتان معاً فى موضع نصب ، ولا محل لواحدة منهما ، لأن المقول مجموعهما ، وكل منهما جزء للمَقُولِ ، كما أن جزأى الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول ، فتأمله .

الثالث : المبدلة كقوله تعالى : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ فإنَّ وما عملت فيه بدلٌ من ما وصلتها ، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز فى (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لاَ رَيْبَ فِيهَا) هذا كله إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل ، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضُونَ لأنبيائهم ، وهو الوجه الذى بدأ به الزمخشرى ، فالجملة استئناف .

ومن ذلك (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى) ثم قال الله تعالى : (هَلْ هٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ) قال الزمخشرى : هذا فى موضع نصب بدلا من النجوى ، ويحتمل التفسير ، وقال ابن جنى فى قوله :

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَـــةً
وَبِالشَّأْمِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ ؟ [٣٣٩]

جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى ، أى إلى الله أشكو حاجتىّ[1] تعذُّرَ التقائهما

الجملة السابعة : التابعة لجملة لها محل ، ويقع ذلك فى بابى النَّسَق والبدل خاصة .

فالأول نحو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوه » إذا لم تقدر الواو للحال ، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى .

والثانى شَرْطه كونُ الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد ، نحو : (وَاتَّقُوا الَّذِى أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُون) فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة ، بخلاف الأولى ، وقوله :

٦٧١ — أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا
[وَإِلَّا فَكُنْ فِى السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا] [ص٤٥٦]

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة ، بخلاف الأولى .

قيل : ومن ذلك قوله :

٦٧٢ — ذَكَرْتُكِ وَالْخَطِّىُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا
وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا الْمُثَقَّفَةُ السُّمْرُ

فإنه أبدل « وقد نهلت » من قوله « والخطى يخطر بيننا » بدل اشتمال ، اهـ . وليس متعيناً ؛ لجواز كونه من باب النسق ، على أن تقدر الواو للعطف ، ويجوز أن تقدر واوَ الحال ، وتكون الجملة حالا ، إما من فاعل ذكرتك على المذهب

(١) فى نسخة « أشكو حاجتين » .

الصحيح فى جواز تَرَادُف الأحوال، وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين، والرابط على هذا الواو ، وإعادة صاحب الحال بمعناه ، فإن المُثَقِّفَةَ السُّمْرَ هى الرماح .

ومن غريب هذا الباب قولك « قلت لهم قوموا أولكم وآخركم » زعم ابن مالك أن التقدير : ليقم أولكم وآخركم ، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد ، كما قال فى العطف فى نحو : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) و (لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى) و(لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ) .

تنبيه — هذا الذى ذكرته — من انحصار الجمل التى لها محل فى سبع — جارٍ على ما قرَّرُوا ، والحق أنها تسع ، والذى أهملوه : الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها .

أما الأولى فنحو : (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ) قال ابن خروف : من مبتدأ ، ويعذبه الله الخبر ، والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، وقال الفراء فى قراءة بعضهم (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) : إن (قليلٌ) مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا ، وقال جماعة فى (إِلَّا امْرَأَتَكَ) بالرفع : إنه مبتدأ والجملة بعده خبر ، وليس من ذلك نحو : « ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خير منه » لأن الجملة هنا حال من أحد باتفاق، أو صفة له عند الأخفش،وكل منهما قد مضى ذكره ، وكذلك الجملة فى ﴿ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ فإنها حال ، وفى نحو : « ما علمت زيداً إلا يفعل الخير » فإنها مفعول ، وكل ذلك قد ذكر .

وأما الثانية فنحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ الآية إذا أعرب سواء خبرا ، وأنذرتهم مبتدأ ، ونحو : « تَسْمَعُ بالمعيدىِّ خَيْرٌ من أن تراه » إذا لم تقدر الأصل أن تسمع ، بل يقدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف فى نحو : (ويَوْمَ نُسَيِّرُ الجبال) وفى نحو:(أأنذرتهم)فى تأويل المصدر، وإن لم يكن معها[1] حرف سابك

(١) فى نسخة « معهما » بالتثنية ـ ولها وجه .

واختلف فى الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا ؛ فالمشهور المنع مطلقا ، وأجازه هشام وثعلب مطلقا نحو : « يُعْجِبنى قام زيد » وفصّل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا : إن كان الفعلُ قلبيا ووجد مُعَلِّق عن الفعل نحو : « ظهر لى أقام زيد » صح ، وإلا فلا ، وحملوا عليه (ثم بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين) ومنعوا « يعجبنى يقوم زيد » وأجازهما هشام وثعلب ، واحتجا بقوله :

٦٧٣ — وَمَا رَاعَنِى إلاَّ يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ [وَعَهْدِى بِهِ قَيْنًا يَسِيرُ بِكِيرِ]

ومنع الأكثرون ذلك كله ، وأولوا ماورد مما يوهمه ، فقالوا : فى بدا ضمير البَدَاء ، وتسمع ويسير على إضمار أنْ .

وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم لاتفسدوا فى الأرض) وقوله عليه الصلاة والسلام « لاحَوْلَ ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة » وقول العرب « زَعَمُوا مطية الكذب » فليس من باب الإسناد إلى الجملة ؛ لما بينا فى غير هذا الموضع .

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

يقول المعربون على سبيل التقريب ؛ الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال .

وشرحُ المسألة مستوفاة أن يقال : الجمل الخبرية التى لم يستلزمها ما قبلها : إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهى صفة لها ، أو بمعرفة محضة فهى حال عنها ، أو بغير المحضة منهما فهى محتملة لها ، وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع .

مثال النوع الأول — وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة — قوله تعالى (حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نقرؤه) (لم تَعِظونَ قَوْمًا اللهُ مُهْلِكُهم أوْ مُعَذِّبهم) (من قَبْلِ أنْ يَأتى يَوْمٌ لَابَيْعٌ فيه) ومنه (حتى إذا أتَيَا أهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أهلها) وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم

خلو الصفة من ضمير الموصوف ، ولو قيل استطعاها كان مجازا ، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر بالجملة جوابا لإذا ؛ لأن تكرار الظاهر يعرّى حينئذٍ عن هذا المعنى ، وأيضاً فلأنّ الجواب فى قصة الغلام (قال أقتلتَ) لا قوله (فقتله) لأن الماضى المقرون بقد لايكون جوابا ؛ فليكن (قال) فى هذه الآية أيضاً جوابا .

ومثال النوع الثانى — وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة — (وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) (لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سكارى) .

ومثال النوع الثالث — وهو المحتمل لها بعد النكرة — (وهٰذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ) فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالا منها لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك بقربها من المعرفة ، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال فى قوله تعالى (فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عليهم الأَوْلَيَانِ) إن الأَوْلَيَانِ صفة لآخران لوصفه بيقومان ، ولك أن تقدرها حالا من المعرفة وهو الضمير فى (مبارك) إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وَجْهًا الحال ؛ أما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع فى حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البَعْل فى حالة الشيخوخة فى (وَهٰذَا بَعْلِى شَيْخًا) وأما الثانى فلاقتضائه تقييدَ البركة بحالة الإنزال ، وتقول « ما فيها أحدٌ يقرأ » فيجوز الوجهان أيضاً ؛ لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها[1] .

ومثال النوع الرابع — وهو المحتمل لها بعد المعرفة — (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) فإن المعرف الجنسى يقرب فى المعنى من النكرة ؛ فيصح تقدير (يحمل) حالا أو وصفاً ومثله (وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النهار) وقوله :

وَلَقَدْ أمرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي [فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ : لاَ يَعْنِينِي] [١٤٢]

وقد اشتمل الضابطُ المذكور على قيود :

أحدها : كون الجملة خبرية ، واحترزت بذلك من نحو « هٰذَا عَبْدٌ بِعْتُكَه »

---

(١) فى نسخة « لعمومها » .

تريد بالجملة الانشاء ، و « هذا عَبْدِى بِعْتُكه » كذلك ؛ فإن الجملتين مستأنفتان ، لأن الإنشاء لا يكون نعتا ولا حالا ، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند مَنْ منع تعدد الخبر مطلقا ، وهو اختيار ابن عصفور ، وعند من منع تعدده مختلفا بالإفراد والجملة ، وهو أبو على ، وعند من منع وقوع الإنشاء خبرا ، وهم طائفة من الكوفيين .

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير ، وله أمثلة :

منها : قوله تعالى (قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمَا) فإن جملة (أنعم الله عليهما) تحتمل الدُّعَاء فتكون معترضة ، والإخْبَارَ فتكون صفة ثانية : ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالا ، ولا يضعف فى الصناعة لوصفها بالظرف .

ومنها : قوله تعالى (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فذهب الجمهور إلى أن (حصرت صدورهم) جملة خبرية ، ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الأخفش : هى حال من فاعل جاء على إضمار قد ، ويؤيده قراءة الحسن (حَصِرَةً صُدُورُهُم) وقال آخرون : هى صفة ؛ لئلا يحتاج إلى إضمار قد ، ثم اختلفوا فقيل : الموصوف منصوب محذوف ، أى قوما حصرت صدورهم ، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى ، وقيل : مخفوض مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم ؛ فلا إضمار البتة ، وما بينهما اعتراض ، ويؤيده أنه قرىء باسقاط (أو) وعلى ذلك فيكون (جاءوكم) صفة لقوم ، ويكون (حصرت) صفة ثانية ، وقيل : بدل اشتمال من (جاءوكم) لأن المجىء مشتمل على الحَصَرِ ، وفيه بُعْد ، لأن الحصَرْ من صفة الجائين ، وقال أبو العباس المبرد : الجملة إنشائية معناها الدعاء ، مثل (غُلَتْ أَيْدِيهِمْ) فهى مستأنفة ، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه .

ومن ذلك قوله تعالى: (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)

فإنه يجوز أن تقدر لا ناهية ونافية ، وعلى الأول فهى مَقُولة لقول محذوف هو الصفة ، أى فتنة مَقُولاً فيها ذلك ، ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياسٌ نحو : (وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهُ غَافِلاً) وعلى الثانى فهى صفة لفتنة ، ويرجحه سلامته من تقدير .

القيد الثانى : صلاحيتها للاستغناء عنها ، وخرج بذلك جملة الصلة ، وجملة الخبر ، والجملة المحكية بالقول ، فإنها لا يستغنى عنها ، بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها وأشباه ذلك .

القيد الثالث : وجود المقتضى ، واحترزت بذلك عن نحو : (فعلوه) من قوله تعالى (وكل شىء فعلوه فى الزبر) فإنه صفة لكل أو لشىء ، ولا يصح أن يكون حالا من كل مع جواز الوجهين فى نحو : « أكرم كل رجل جاءك » لعدم ما يعمل فى الحال ، ولا يكون خبراً ، لأنهم لم يفعلوا كل شىء ، ونظيره قوله تعالى : (لَوْلا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ) يتعين كون (سبق) صفة ثانية ، لا حالا من الكتاب ، لأن الابتداء لا يعمل فى الحال ، ولا من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف ، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ، ولا يكون خبراً ، لما أشرنا إليه ، ولا ينقض الأول بقوله : « لَوْلاَ رَأْيُكَ مَذْهُونًا » ولا الثانى بقول الزبير رضى الله عنه :

٦٧٤ — ولَوْلاَ يَنُوهَا حَوْلَهَا نَخَبَطْتُهَا

[كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ]

لندورها ، وأما قول ابن الشجرى فى (وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ) : إن عليكم خبر ، فمردود ، بل هو متعلق بالمبتدأ ، والخبر محذوف .

القيد الرابع : انتفاء المانع ، والمانع أربعة أنواع ، أحدها : ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ، ويتعين حينئذٍ الاستئنافُ نحو : « زارنى زيد سأكافئه » أو

« لن أنسى له ذلك » فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال ، ولكن السين ولَنْ مانعان ، لأن الحالية لا تُصَدَّر بدليل استقبال ، وأما قول بعضهم فى (وقَالَ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلى رَبِّى سَيَهْدِينِ) : إن (سيهدين) حال كما تقول « سأذهب مَهْدِيا » فسهو . والثانى : ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ، ويمتنع فيه الاستئناف ، لأن المعنى على تقييد المتقدم ؛ فتتعيّنُ الحالية بعد أن كانت ممتنعة ، وذلك نحو (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ) (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ) وقوله :

٦٧٥ — مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِى [فَهَلْ لِى إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةَ شَفِيعُ]

والمعارض فيهن الواو ، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته ، خلافا للزمخشرى ومَنْ وافقه . والثالث : ما يمنعهما معا ، نحو (وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لاَ يَسَّمَّعُونَ) وقد مضى البحث فيها ، والرابع : ما يمتنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين ، وذلك نحو « ما جاءنى أحد إلا قال خيرا » فإن جملة القول كانت قبل وجود إلا محتملة للوصفية والحالية ، ولما جاءت إلا امتنعت الوصفية . ومثله : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ) وأما (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) فللوصفية مانعان الواو وإلا ، ولم ير الزمخشرى وأبو البقاء واحدا منهما مانعا ، وكلام النحويين بخلاف ذلك ، وقال الأخفش : لا تفصل إلا بين الموصوف وصفته ، فإن قلت « ما جاءنى رجل إلا راكب » فالتقدير إلا رجل راكب ، يعنى أن راكبا صفة لبدل محذوف ، قال : وفيه قبح ، لجعلك الصفة كالاسم ، يعنى فى إيلائك إياها العامل ، وقال الفارسى : لا يجوز « ما مررت بأحد إلا قائم » فإن قلت « إلا قائما » جاز ، ومثل ذلك قوله :

٦٧٦ — وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَىَّ : أَظُنُّهُ سَيُودِى بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُهْ (١)

(١) قرأ الدسوقى « أظنه » بوزن أعزة ، وجعله جمع ظن ، كما قرأ « سيردى به » وليس بشىء

فإن جملة « تخشى علىّ » حال من الضمير قائلة ، ولا يجوز أن يكون صفة لها ؛ لأن اسم الفاعل لا يُوصَفُ قبل العمل ، والله أعلم .

الباب الثالث من الكتاب

فى ذكر أحكام ما يُشْبه الجملة ، وهو الظرف والجار والمجرور

ذكر حكمهما فى التعلق

لابُدَّ من تعلقهما بالفعل ، أو مايُشْبهه ، أو ما أوِّلَ بما يُشْبهه ، أو مايشير إلى معناه ؛ فإن لم يكن شىء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّرَ ، كما سيأتى .

وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير فى نحو : « زيد عندك وعمرو فى الدار » ثم اختلفوا ؛ فقال ابنا طاهر وخروف : الناصبُ المبتدأ ، وزعما أنه يرفع الخبرَ إذا كان عَيْنَه نحو : « زيدٌ أخوك » وينصبه إذا كان غيرهُ ، وأن ذلك مذهبُ سيبويه ، وقال الكوفيون : الناصب أمر معنوى ، وهو كونُهما مخالفين للمبتدأ .

ولا مُعَوَّلَ على هذين المذهبين .

مثالُ التعلق بالفعل وما يشبهه [1] قوله تعالى (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) وقول ابن دريد :

٦٧٧ — وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ
مِثْلَ اشْتِعَالِ النارِ فِي جَزْلِ الْغَضَا [ص ٦٥٢]

وقد تُقَدَّرُ « فى » الأولى متعلقةً بالمبيض ؛ فيكون تعلق الجارين بالاسم ، ولكن تعلق الثانى بالاشتعال يرجح تعلق الأول بفعله ؛ لأنه أتم لمعنى التشبيه ، وقد يجوز تعلق « فى » الثانية بكونٍ محذوفٍ حالا من النار ، ويُبعده أن الأصل عدم الحذف .

(١) فى نسخة « بالفعل وشبهه » .

ومثالُ التعلق بما أول بمُشْبِه الفعل قولُه تعالى (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلٰهٌ وَفِى الأَرْضِ إِلٰهٌ) أى وهو الذى هو إِلٰهٌ فى السماء ؛ ففى متعلقة بإلٰه ، وهو اسم غير صفة ، بدليل أنه يوصف فتقول « إِلٰهٌ واحد » ولا يوصف به لا يقال « شىء إِلٰهٌ » وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود ، وإلٰه خبر لهو محذوفا ، ولا يجوز تقدير إلٰه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف ؛ لأن الصلة حينئذٍ خاليةٌ من العائد ، ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإلٰه بدلا من الضمير المستتر فيه ، وتقدير (وفى الأرض إلٰه) معطوفاً كذلك ، لتضمنه الإبدالَ من ضمير العائد مرتين ، وفيه بُعْد ، حتى قيل بامتناعه ، ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغى أن يكون سببه التخلص به من محذور ، فأما أن يكون هو مُوقِعاً فيما يحتاج[1] إلى تأويلين فلا ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون (وفى الأرض إلٰه) مبتدأ وخبراً ، لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف ، وخلو الصلة من عائد إن عطف .

ومن ذلك أيضاً قولُه :

٦٧٨ — وَإِنَّ لِسَانِى شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا
وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

أصله « علقم عليه » فعلى المحذوفة متعلقة بصبه ، والمذكورة متعلقة بعَلْقَم ، لتأوله بصعب ، أو شاق ، أو شديد . ومن هنا كان الحذف شاذاً ، لاختلاف متعلقَىْ جار الموصول وجار العائد .

ومثال التعلق بما فيه رائحته قوله :

٦٧٩ — * أَنَا أَبُو النَّجْمِ بَعْضَ الأَحْيَانْ * [ص ٥١٤]

وقوله :

٦٨٠ — أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقَرْ [وَجَاءَتِ الخَيْلُ أَثَافِىَّ زُمَرْ]

فتعلق بعض وإذ بالاسمين العلمين ، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل ، بل لما فيهما من

(١) فى نسخة « موقعا فيما يحوج — إلخ » .

معنى قولك الشجاع أو الجواد . وتقول « فلان حاتم فى قومه » فتعلق الظرف بما فى حاتم من معنى (١) الجود ، ومن هنا رُدَّ على الكسائى فى استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم « أظنى مُرْتَحِلاً وَسُوَيِّراً فَرْسَخاً » وعلى سيبويه فى استدلاله على إعمال فَعِيلٍ بقوله :

٦٨١ - حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ [بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ]

وذلك أن « فرسخا » ظرف مكان و « مَوْهنا » ظرف زمان ، والظرف يعمل فيه روائح الفعل ، بخلاف المفعول به ، ويوضح كون المَوْهِن ليس مفعولا به أن كليلا من كَلَّ ، وفعله لا يعدَّى ، واعْتُذر عن سيبويه بأن كليلا بمعنى مُكِل ، وكأن البرق يُكِلُّ الوقْتَ بدوامه فيه ، كما يقال « أتعبْتَ يَوْمَك » أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلا يُعْدَل إلى فعيل للمبالغة ، ولم يستدل به على الإعمال ، وهذا أقرب ، فإن فى الأول حَمْل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة ، وقال ابن مالك فى قول الشاعر :

[وَنِعْمَ مَنْ كَأَمَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإعْلَانِ [٥٣٥]

يجوز كون مَنْ موصولة فاعلة بنعم ، وهو : مبتدأ خبرُه هو أخرى مقدرة ، وفى : متعلقة بالمقدرة ، لأن فيها معنى الفعل ، أى الذى هو مشهور ، انتهى . والأولى أن يكون المعنى الذى هو مُلازم لحالة واحدة فى سر وإعلان ، وقَدَّرَ أبو على مَنْ هذه تمييزاً ، والفاعل مستتر ، وقد أجيز فى قوله تعالى : (وَهُوَ اللهُ فِي السَّمٰوَاتِ وَفِي الأَرْضِ) تعلقُهُ باسم الله تعالى وإن كان عَلَما ، على معنى وهو المعبود ، وهو المسمى بهذا الاسم ، وأجيز تعلقه بيعلم ، وبسركم وجهركم ، وبخبر محذوف قَدَّره الزمخشرى بعالم ، ورد الثانى بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين فى متقدم ، وليس بشىء ، لأن المصدر هنا ليس مقدراً بحرف مصدرى وصلته ، ولأنه قد جاء نحو : (بِالْمُؤْمِنِينَ

(١) العبارة الدقيقة « فتعلق الظرف بحاتم لما فيه من معنى الجواد » .

رَؤُوفٌ رَحِيمٌ) والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعاً ، فكذا هنا ، وردَّ أبو حيان الثالث بأن « فى » لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة ، وكذا رَدَّ على تقديرهم (فطلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ) مستقبلات لعدتهن ، وليس بشىء ، لأن الدليل ما جرى فى الكلام من ذكر العلم ، فإن بعده (يعلم سركم وجهركم) وليس الدليل حرف الجر ، ويقال له : إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوى مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد ؟ وإنما اشترطوا الكونَ المطلقَ لوجوب الحذف ، لا لجوازه .

ومثال التعلق بالمحذوف (وَإِلَى ثَمودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً) بتقدير وأرسلنا ، ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبى والمرسَلِ إليهم يدل على ذلك ، ومثله (فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ) ففى وإلى متعلقان باذْهَبْ محذوفا (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانا) أى وأحسنوا بالوالدين إحساناً مثل (وَقَدْ أَحْسَنَ بِى) أو وصيناهم بالوالدين إحساناً مثل (وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْناً) ومنه باء البسملة .

هل يتعلقان بالفعل الناقص ؟

مَنْ زعم أنه لا يدلُّ على الحَدَثِ مَنَع من ذلك ، وهم المبرد فالفارسى فابن جنى فالجرجانى فابن برهان ثم الشلوبين ، والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس .

واستدل لمثبتى ذلك التعلق بقوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوحَيْنَا) فإن اللام لا تتعلق بعجباً ؛ لأنه مصدر مؤخر ، ولا بأوحينا لفساد المعنى ، ولأنه صلة لأنْ ، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذى ليس فى تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه ، ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ [يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ] [١٢٥]

هل يتعلقان بالفعل الجامد ؟

زعم الفارسى فى قوله :

وَنِعْمَ مَزْكَا مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِى سِرٍّ وَإِعْلَانِ [٥٣٥]

أن مَنْ نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستتراً ، كما قال هو وطائفة فى «ما» من نحو : (فَنِعِمَّا هِىَ) إن الظرف متعلق بنعم ، وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل ، وأن هو مبتدأ خبرهُ هو أخرى مقدرة على حد * شِعْرِى شِعْرِى * [٥٣٦] وإن الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنها معنى الفعل ، أى ونعم الذى هو باقٍ على وده فى سره وإعلانه ، وإن المخصوص محذوف ، أى بشر بن مروان ، وعندى أن يقدر المخصوص هو ؛ لتقدم ذكر بشر فى البيت قبله ، وهو :

٦٨٢ — وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْراً أو أُرَاعُ بِهِ

وَقَدْ زَكَأْتُ إِلَى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ ؟

فيبقى التقدير حينئذ هو هو هو .

هل يتعلقان بأحْرُفِ المعانى ؟

المشهور مَنْعُ ذلك مطلقاً ، وقيل بجوازه مطلقاً ، وفَصَّل بعضُهم فقال : إن كان نائباً عن فعل حُذِفَ جاز ذلك على طريق [1] النِّيابة لا الأصالة ، وإلا فلا ، وهو قول أبى على وأبى الفتح ، زعَماَ فى نحو : « يالزيد » أن اللام متعلقة بيا ، بل قالا فى « يا عبد الله » إن النصب بيا ، وهو نظير قولهما فى قوله :

أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ [فَإِنَّ قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ] [٤٤]

إنَّ « ما » الزائدة هى الرافعة الناصبة ، لا كان المحذوفة .

---

(١) فى نسخة « على سبيل النيابة » .

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فقال بعضهم فى قول كعب بن زهير رضى الله تعالى عنه :

٦٨٣ — وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا
إِلاَّ أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

غداة البين : ظرف للنفى ، أى انتفى كونها فى هذا الوقت إلا كأغنّ .

وقال ابن الحاجب فى (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) إذ بدل من اليوم ، واليوم إما ظرف للنفع المنفى ، وإما لما فى لن من معنى النفى ، أى انتفى فى هذا اليوم النفعُ ، فالمنفى نفع مطلق ، وعلى الأول نفع مقيد باليوم . وقال أيضاً : إذا قلت « ما ضَرَبْتُهُ للتأديب » فإن قصدت نفىَ ضربٍ مُعَلل بالتأديب فاللامُ متعلقة بالفعل ، والمنفى ضرب مخصوص ، وللتأديب : تعليل للضرب المنفى ، وإن قصدت نفى الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفى والتعليلُ له ، أى أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ؛ لأنه قد يؤدَّبُ بعضُ الناس بترك الضرب ، ومثله فى التعلق بحرف النفى « ما أكْرَمْتُ المسىء لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته » ، إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ، ومن ذلك قوله تعالى (مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) الباء متعلقة بالنفى ، إذ لو علقت بمجنون لأفاد نفى جنون خاص ، وهو الجنون الذى يكون من نعمة الله تعالى ، وليس فى الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفى جنون خاص ، اهـ ملخصاً .

وهو كلام بديع ، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغى على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافى ، أى انتفى ذلك بنعمة ربك .

وقد ذكرت فى شرحى لقصيدة كعب رضى الله تعالى عنه أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذى تضمنه البيت ، وذلك على أن الأصل : وما كسُعاد إلا ظبيٌ أغنُّ ، على التشبيه المعكوس للمبالغة ، لئلا يكون الظرف متقدماً فى التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه ، وهذا الوجه هو اختيار ابن عَمْرُون ، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل فى الحال فى نحو قوله :

كأنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً
لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالْحَشَفُ البَالِي [٣٦٥]

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به ، فعملُه فى الظرف أجْدَرُ .

فإن قلت : لايلزم من صحة إعمال المذكور [صحة] إعمال المقدر ، لأنه أضعف .

قلت : قد قالوا « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً وَحَاتِمٌ جُوداً » وقيل فى المنصوب فيهما : إنه حال أو تمييز ، وهو الظاهر ، وأيا كان فالحجة قائمة [به] ، وقد جاء أبلغ من ذلك ، وهو إعماله فى الحالين ، وذلك فى قوله :

٦٨٤ — تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا

إذ المعنى تعيرنا أننا فقراء ، ونحن فى حال صعلكتنا مثلُكم فى حال ملككم .

فإن قلت : قد أوجَبْتَ فى بيت كعب بن زهير رضى الله عنه أن يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحالُ على عاملها المعنوى ، فما الذى سَوَّغ تقدمَ صعاليك هنا عليه ؟

قلت : سَوَّغه الذى سوغ تقدم بُسْراً فى « هٰذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً » وإن كان معمول اسم التفضيل لايتقدم عليه فى نحو « هُوَ أَكْفَؤُهُمْ نَاصِرًا » وهو خشية اختلاط المعنى ، إلا أن هذا مُطَّرد ثَمَّ لقوة التفضيل . ونادر هنا لضعف حرف التشبيه .

وهذا الذى ذكرته فى البيت أجود ماقيل فيه ، وفيه قولان آخران ، أحدهما : ذكره السخاوى فى كتابه سِفْر السعادة ، وهو أن عَالَةً من « عَالَنِي الشيء » إذا أثقلنى ، و « ملوكا » مفعول : أى أننا نُثْقِلُ الملوكَ بطَرْحِ كَلِّنا عليهم ، ونحن أنتم أى مثلكم فى هذا الأمر ، فالإخبار هنا مثله فى (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) والثانى قاله الحريرى وقد سئل عن البيت ، وهو أن التقدير : إنا عالة صعاليك نحن وأنتم ، وقد خطئ فى ذلك ، وقيل : إنه كلام لامعنى له ، وليس كذلك ، بل هو متجه على

بُعدٍ فيه ، وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة ؛ أى إنا نَعُول صعاليكَ ، ويكون نحن توكيداً لضمير عالة ، وأنتم توكيد لضمير مستتر فى صعاليك ، وحصل فى البيت تقديم وتأخير للضرورة ، ولم يتعرض لقوله « ملوكا » وكأنه عنده حال من ضمير عالة ، والأولى على قوله أن يكون صعاليك حالا من محذوف ، أى نَعُولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما فى « لقيته مُصْعِداً مُنْحَدِراً » فإنهم نصوا على أنه يكون الأول للثانى والثانى للأول ؛ لأن فَصْلاً أسهلُ من فصلين ، ويكون أنتم توكيداً للمحذوف ؛ لا لضمير صعاليك لأنه ضمير غيبة ، وإنما جوزناه أولا لأن الصعاليك هم المخاطبون ؛ فيحتمل كونه رَاعَى المعنى .

ذكر مالا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا « لابد لحرف الجر من متعلق » ستة أمور :

أحدها : الحرف الزائد كالباء ومن فى (كَفَى بِاللهِ شَهِيداً) (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غير الله) وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوى ، والأصل أن أفعالا قصُرَت عن الوصول إلى الأسماء فأُعِينَتْ على ذلك بحروف الجر ، والزائد إنما دخل فى الكلام تقوية له وتوكيداً ، ولم يدخل للربط .

وقولُ الحوفى إن الباء فى (أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ) متعلقة بأحكم ، نعم يصح فى اللام المقوية أن يقال إنها متعلقة بالعامل المقوّى نحو (مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ) وَ (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) و (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة ، بل لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزلة القاصر ، ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها ؛ فلها منزلة بين المنزلتين .

الثانى : لعَلَّ فى لغة عُقَيْل ؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع على الابتداء ، بدليل ارتفاع مابعده على الخبرية ، قال :

[فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً] لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ [٤٧٠]

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل ، بل لإفادة التوقُّع ، كما دخلت « ليت » لإفادة معنى التمنى ، ثم إنهم جَرُّوا بها منبهة على أن الأصل فى الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر .

الثالث : لولا فيمن قال « لولاى ، ولولاك ، ولولاه » على قول سيبويه : إن لولا جارة للضمير ؛ فإنها أيضاً بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوعُ المحلِّ بالابتداء ؛ فإن لولا الامتناعية تستدعى جملتين كسائر أدوات التعليق . وزعم أبو الحسن أن لولا غير جارة ، وأن الضمير بعدها مرفوع ، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع ، كما عكسوا فى قولهم « ما أنا كأنتَ » وهذا كقوله فى « عَسَىَ » ويردُّها أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه فى الإعراب إنما تثبت [فى الكلام] فى المنفصل ، وإنما جاءت النيابة فى المتصل بثلاثة شروط : كون المَنُوبِ عنه منفصلا ، وتوافقهما فى الإعراب ، وكون ذلك فى الضرورة ، كقوله :

٦٨٥ — [وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا]

أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَاكِ دَيَّارُ

وعليه خَرَّج أبو الفتح قوله :

٦٨٦ — نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا

مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السُّدَفِ

فادعى أن « نا » مرفوع مؤكِّد للضمير فى أعلم ، وهو نائب عن نحن ؛ ليتخلَّصَ بذلك من الجمع بين إضافة أفعَلَ وكونه بِمِنْ ، وهذا البيت أشكل على أبى على حتى جعله من تخليط الأعراب .

والرابع : رُبَّ فى نحو : « رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُهُ ، أو لقيت » ؛ لأن مجرورها

مفعول فى الثانى ، ومبتدأ فى الأول ، أو مفعول على حد « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار ؛ لأن رُبَّ لها الصَّدْر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت فى المثالين لإفادة التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل . هذا قول الرمانى وابن طاهر . وقال الجمهور هى حرف جر مُعَد ، فإن قالوا إنها عَدَّت العاملَ المذكور خطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه معمولَه فى المثال الأول ، وإن قالوا عَدَّت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يُلفَظْ به فى وقت .

الخامس : كاف التشبيه ، قاله الأخفش وابن عصفور ، مستدلين بأنه إذا قيل « زَيْدٌ كَعَمْرٍو » فإنْ كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه ، بخلاف نحو فى من « زيد فى الدار » وإن كان فعلا مناسباً للكاف ـ وهو أشبه ـ فهو متعد بنفسه لا بالحرف .

والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة فى موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار .

السادس : حرف الاستثناء ، وهو خلا وعدا وحاشا ، إذا خَفَضْنَ ؛ فإنهن لتنحية الفعل عما دخَلْنَ عليه ، كما أن إلاّ كذلك ، وذلك عكس معنى التعدية الذى هو إيصالُ معنى الفعل إلى الاسم ، ولو صح أن يقال إنها متعلقة لصح ذلك فى إلا ، وإنما خُفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بإلا لئلا يزول الفرق بينهن أفعالا وأحرفا .

حكمهما بعد المعارف والنكرات

حكمهما بعدهما حكم الجمل ؛ فهما صفتان فى نحو : « رَأَيْتُ طائراً فَوْقَ غُصْنٍ ،

أو عَلَى غُصْنٍ » ؛ لأنهما بعد نكرة محضة ، وحالان فى نحو « رَأَيْتُ الْهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ ، أو فِي الأُفُقِ » لأنهما بعد معرفة محضة ، ومحتملان لهما فى نحو « يُعْجِبُنى الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ ، والثمر عَلَى أَغْصَانِهِ » ؛ لأن المعرَّفَ الجنسىَّ كالنكرة ، وفى نحو « هٰذَا ثَمَرٌ يانِعٌ على أغصانه » لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة .

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع ؛ فإن تَقَدَّمهما نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو « مافى الدارِ أحد » و « أفى الدار زيد » و « مررت برجل معه صقر » و « جاء الذى فى الدار أبوه » و « زيد عندك أخوه » و « مررت بزيد عليه جبة » ففى المرفوع ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن الأرْجَحَ كونُه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ، ويجوز كونه فاعلا .

والثانى : أنَّ الأرجح كونُه فاعلا ، واختاره ابن مالك ، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير .

والثالث : أنه يجب كونه فاعلا ، نقله ابن هشام عن الأكثرين .

وحيث أعرب فاعلا فهل عاملُه الفعلُ المحذوفَ أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما ! فيه خلاف ، والمذهب المختار الثانى ، لدليلين : أحدهما امتناع تقديم الحال فى نحو « زَيْدٌ فى الدارِ جَالِساً » ولو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنع ، ولقوله :

٦٨٧ — [فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ]

فَإِنَّ فُؤَادِى عِنْدَكُمْ أَجْمَعُ

فأكّد الضمير المستتر فى الظرف ، والضمير لا يستتر إلا فى عامله ، ولا يصح أن

يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار ، لأن التوكيد والحذف متنافيان ، ولا لاسم إنّ على محَله من الرفع بالابتداء ؛ لأن الطالب للمحل قد زال .

واختار ابنُ مالك المذهبَ الأول ، مع اعترافه بأن الضمير مستتر فى الظرف ، وهذا تناقض ، فإن الضمير لا يستكِنُّ إلا فى عامله .

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرورُ نحو « فى الدار ـ أو عندك ـ زيد » فالجمهور يوجبون الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين ، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ، ولذا يجيزون فى نحو « قائم زيد » أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير .

تنبيهات ـ الأول : يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب :

٦٨٨ — ظَلَلْتُ بِهَا تَنْطَوِى عَلَى كَبِدٍ نضيجَةٍ فَوْقَ خَلْبِهَا يَدُهَا

أن تكون اليدُ فيه فاعلة بنضيجة ، أو بالظرف ، أو بالابتداء ، والأول أبلغ ، لأنه أشد للحرارة ، والخلب : زيادة الكبد ، أو حجاب القلب ، أو ما بين الكبد والقلب ، وأضاف اليد إلى الكبد للملابسة بينهما ؛ فإنهما فى الشخص .

ولا خلاف فى تعين الابتداء فى نحو « فى داره زَيْد » لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

فإن قلت « فى دارهِ قيام زيد » لم يجزها الكوفيون ألبتة ، أما على الفاعلية فلما قدمنا ، وأما على الابتدائية فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ ، لا فاعلا ، كقولهم « فِي أكفانِهِ درج الميت » وقوله :

٦٨٩ — * بِمَسْعَاتِهِ هُلْكُ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ *

وإذا كان الاسم فى نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك .

والأرْجَحُ تعيين الابتدائية فى نحو « هل أفضَلُ منك زيدٌ » لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد ، وتجوز الفاعلية فى لغة قليلة .

ومن المشكل قوله :

نَحْنُ خَيْرٌ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ [إِذَا الدَّاعِى الْمُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ] [٣٦٦]

لأن قوله « نحن » إن قدر فاعلا لزم إعمال الوصف غير معتمد ، ولم يثبت ، وعمل أفعل فى الظاهر فى غير مسألة الكحل وهو ضعيف ، وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبى بين أفعل ومِنْ ، وخَرَّجه أبو على — وتبعه ابن خروف — على أن الوصف خبر لنحن محذوفة ، وقدر نحن المذكورة توكيداً للضمير فى أفعل .

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانية :

أحدها : أن يقعا صفة نحو (أو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ) .

الثانى : أن يقعا حالا نحو (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِى زِينَتِهِ) وأما قوله سبحانه وتعالى : (فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) فزعم ابن عطية أن (مستقرا) هو المتعلق الذى يقدر فى أمثاله قد ظَهَرَ ، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك ، لا مطلق الوجود والحصول ، فهو كَوْنٌ خاص .

الثالث : أن يقعا صلة نحو (وَلَهُ مَنْ فِى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ) .

الرابع : أن يقعا خبرا ، نحو « زيد عندك ، أو فى الدار » وربما ظهر فى الضرورة كقوله :

٦٩٠ — لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاَكَ عَزَّ ، وَإِن يَهُنْ
فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

وفى شرح ابن يعيش : متعلق الظرف الواقع خبرا ؛ صرح ابن جنى بجواز إظهاره ، وعندى أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره ؛ لأنه قد صار أصلا مرفوضا ، فأما إن ذكرته أولا فقلت « زيد استقر عندك » فلا يمنع مانع منه ، اهـ. وهو غريب .

الخامس : أن يرفعا الاسم الظاهر نحو (أَفِي اللهِ شَكٌّ) ونحو (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ) ونحو « أعندك زيد » .

والسادس : أن يستعمل المتعلق محذوفا فى مَثَل أو شبهه ، كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده « حِينَئِذٍ الآنَ » أصله : كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، وقولهم لِلْمُعْرِسِ « بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ » بإضمار أَعْرَسْتَ .

والسابع : أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو « أَيَوْمَ الجمعة صُمْتَ فِيهِ » ونحو « بِزَيْدٍ مَرَرْتُ به » عند من أجازه مستدلا بقراءة بعضهم (وَلِلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ) والأكثرون يوجبون فى [مثل] ذلك إسقاط الجار ، وأن يرفع الاسم بالابتداء أو بنصب بإضمار جاوزت أو نحوه ، وبالوجهين قرىء فى الآية ، والنصب قراءة الجماعة ، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية ، وهل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعا ، أى ويعذب ، لمناسبة يدخل ، أو ماضيا ، أى وعذب ، لمناسبة المفسر ؟ فيه نظر . والرفع بالابتداء ، وأما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكَّدُ ، مثل « إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ » ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور ؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر ؛ لأن الظاهر أقوى ، ولا يكون المجرورُ بدلا من المجرور بإعادة الجار ؛ لأن العرب لم تُبْدل مضمرا من مظهر ، لا يقولون « قام زيد هو » وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس .

والثامن : القَسَمُ بغير الباء ، نحو : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) وقولهم : « لله لايؤخر الأجل » ولو صرح بالفعل فى نحو ذلك لوجبت الباء .

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف ؟

لا خلاف فى تعيين الفعل فى باب القَسَمِ[1] والصِّلة ؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين .

قال ابن يعيش : وإنما لم يجز فى الصلة أن يقال إن نحو « جاء الذى فى الدار » بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم (تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ) بالرفع ؛ لقلة ذاك واطراد هذا ، اه .

وكذلك يجب فى الصفة فى نحو «رَجُلٌ فى الدار فله درهم» لأن الفاء تجوز فى نحو « رجل يأتينى فله درهم » وتمتنع فى نحو « رَجُل صالح فله دوهم » فأما قولُه :

٦٩١ — كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَد أو مُدَانٍ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعَالِى

فنـــادر .

واختلف فى الخبر والصفة والحال ؛ فمن قَدَّر الفعل — وهم الأكثرون — فلأنه الأصْلُ فى العمل ، ومن قدَّر الوصفَ فلأن الأصل فى الخبر والحال والنعت الإفراد ، ولأن الفعل فى ذلك لابد من تقديره بالوصف ، قالوا : ولأن تقليل المقدر أولى ، وليس بشىء ؛ لأن الحق أنا لم نحذف الضمير ، بل نقلناه إلى الظرف ؛ فالمحذوف فعل أو وصف وكلاهما مفرد .

وأما فى الاشتغال فيقدر بحسب المفسر ؛ فيقدر الفعل فى نحو « أيَوْمَ الجمعة نعتكف فيه » والوصف فى نحو « أيَوْمَ الجمعة أنْتَ مُعْتَكِف فيه » .

والحق عندى أنه لايترجح تقديره اسما ولا فعلا ، بل بحسب المعنى كما سأبينه .

(١) فى نسخة « فى بابى - إلخ » .

كيفية تقديره باعتبار المعنى ؟

أما فى القَسَم فتقديره أقسم ، وأما فى الأشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو « يوم الجمعة صمت فيه » .

واعلم أنهم ذكروا فى باب الأشتغال أنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعى كما فى « زَيْدًا مررتُ به » أو معنوى كما فى « زَيْدًا ضَرَبْتُ أخاه » إذ تقدير المذكور يقتضى فى الأول تعدى القاصر بنفسه ، وفى الثانى خلاف الواقع ؛ إذ الضرب لم يقع بزيد ؛ فوجب أن يقدر جاوزت فى الأول ، وأهنت فى الثانى ، وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ، ولا مع كل سببى ، ألا ترى أنه لا مانع فى نحو « زَيْدًا شكرْتُ له » لأن شكر يتعدى بالجار وبنفسه ، وكذلك الظرف نحو « يَوْمَ الجمعة صمت فيه » لأن العامل لا يتعدَّى إلى ضمير الظروف بنفسه ، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه ، وكذلك لا مانع فى نحو « زَيْدًا أهَنْتُ أخاه » لأن إهانة أخيه إهانة له ، بخلاف الضرب .

وأما فى المثل فيقدَّرُ بحسب[1] المعنى ، وأما فى البواقى نحو « زَيْدٌ فِى الدَّارِ » فيقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو « الصومُ اليوم » أو « فى اليوم » و « الجزاء غدا » أو « فى الغد » ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضىُّ ، هذا هو الصواب ، وقد أغفلوه مع قولهم فى نحو « ضَرْبِى زيدا قائما » : إن التقدير إذ كان إن أريد المضىُّ أو إذا كان إن أريد المستقبل ، ولا فرق وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح فى الأزمنة كلها ، وإن كانت حقيقته الحال ، وقال الزمخشرى فى قوله تعالى (أفأنْتَ تُنقِذ مَنْ فِى النَّارِ) إنهم جُعِلوا فى النار الآن لتحقق الموعود به ، ولا يلزم ما ذكره ، لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل ، ولكن ما ذكر أبلغ وأحسن .

ولا يجوز تقدير الكَوْنِ الخاص كقائم وجالس إلا لدليل ، ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً ، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور ، وتوهم

(١) انظر الأمر السادس فى ص ٤٤٦ فقد ذكر المثل وشبهه ومثالا لكل منهما .

جماعةٌ امتناعَ حذف الكَوْنِ الخاص ، ويُبْطِلُه أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل ، وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل ؟ واشتراطُ النحويين الكونَ المطلق إنما هو لوجوب الحذف ، لا لجوازه .

ومما يتخرج على ذلك قولُهم « مَنْ لِي بِكذَا » أى من يتكفَّلُ لى به ؟ وقوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ أى مستقبلاتِ لعدتهن ، وكذا فَسَّره جماعة من السلف ، وعليه عَوَّلَ الزمخشرى ، وردَّه أبو حيان توهماً منه أن الخاصَّ لا يحذف ، وقال : الصوابُ أن اللام للتوقيت ، وأن الأصل لاستقبال عدتهن ، فحذف المضاف ، اه . وقد بينا فساد تلك الشبهة ، ومما يتخرَّج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ، وَالأُنْثَى بِالأُنْثَى ﴾ التقدير : مقتول أو يقتل ، لا كائن ، اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين ؛ أى قتل الحر كائن بقتل الحر ، وفيه تكلف تقدير ثلاثة الكون والمضافان ، بل تقدير خمسة ، لأن كلا من المصدرين لابد له من فاعل ، ومما يبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المضاف الذى تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام ، وإنما حُسْنُ الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ونظير هذه الآية قولُه تعالى ﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ الآية ، أى أن النفس مقتولة بالنفس ، والعين مفقوءة بالعين ، والأنف مجدوع بالأنف ، والأذن مصلومة بالأذن ، والسن مقلوعة بالسن ، هذا هو الأحسن ، وكذلك الأرجحُ فى قوله تعالى ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ أن يقدر بجريان ، فإن قدرت الكون قدرت مضافا ، أى جَرَيَانُ الشمس والقمر كائن بحسبان ، وقال ابن مالك فى قوله تعالى ﴿ قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الغيب إلاَّ الله ﴾ : إن الظرف ليس متعلقاً بالاستقرار ، لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ فإن الظرفية المستفادة [من فى] حقيقة بالنسبة

إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى ، وإما حَمْلُ قراءة السبعة على لغة مرجوحة ، وهى إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشرى ؛ فإنه زعم أن الاستثناء منقطع ، والمخلَّصُ من هذين المحذورين أن يقدر : قل لا يعلم مَنْ يذكر فى السموات والأرض ، ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة واحتج بقولهم « القَلَمُ أحَدُ اللسانَيْنِ » ونحوه لم يَحْتَجْ إلى ذلك ، وفى الآية وجه آخر ، وهو أن يقدر مَنْ مفعولا به ، والغيبَ بدل اشتمال ، والله فاعل ، والاستثناء مفرغ .

تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدر مُقَدَّماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها ، وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخراً ، وما يقتضى إيجابه .

فالأول نحو « فى الدار زيد » لأن المحذوف هو الخبر ، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ .

والثانى نحو « إن فى الدار زيدا » لأنّ إنّ لا يليها مرفوعُها .

ويلزم من قدَّر المتعلق فعلا أن يقدره متأخراً[1] فى جميع المسائل ؛ لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ .

تنبيه — ردّ جماعة منهم ابن مالك على مَنْ قدَّر الفعل بنحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِى آيَاتِنَا ﴾ وقولك « أمّا فى الدّارِ فَزَيْدٌ » لأن « إذا » الفجائية لا يليها الفعلُ ، و « أمّا » لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط نحو ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ ، وهذا على ما بيناه غيرُ واردٍ ؛ لأن الفعل يقدر مؤخراً .

---

(١) فى نسخة « أن يقدره مؤخرا » .

الباب الرابع من الكتاب

فى ذكر أحكام يكثر دَوْرُها ، ويَقْبُحُ بالمعرِبِ جهلها ، وعدم معرفتها على وجهها .

فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر .

ـ ب الحكم بابتدائية المقدّم من الاسمين فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكونا معرفتين ، تساوَتْ رتبتهما نحو « الله ربنا » أو اختلفت نحو « زَيْدٌ الفاضِلُ ، والفاضِلُ زيد » هذا هو المشهور ، وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً ، وقيل : المشتق خبر وإن تقدم نحو « القائمُ زَيْدٌ » .

والتحقيقُ أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد فى المثال ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول : مَنِ القائم ؟ فتقول « زَيْدٌ القَائمُ » فإن علمها وجهل النسبة فالمقدّمُ المبتدأ .

الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما ، نحو « أفْضَلُ مِنْكَ أفْضَلُ منى » .

الثالثة : أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً والأول هو المعرفة « كَزَيْدٌ قائم » وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يُسَوِّغُ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو « خزٌّ ثَوْبُكَ » و « ذَهَبٌ خاتمُكَ » وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور ، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو « كَمْ مَالُكَ » و « خَيْرٌ مِنْكَ زَيْد » و « حَسْبُنَا الله » ووجهه أن الأصل عدمُ التقديمِ والتأخير ، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخّرَ الأخصُّ منهما نحو « الفاضل أنت » ويتّجه عندى جواز الوجهين إعمالا للدليلين ، ويشهد لابتدائية النكرة قولُه تعالى ﴿ فَإنّ حَسْبَكَ الله ﴾ ﴿ إن أوّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ ﴾ وقولهم « إنّ قَريباً مِنْكَ زَيْد »

وقولهم « بحسبك زيد » والباء لا تدخل الخبر فى الإيجاب ، وخبريتها قولهم « ما جاءتْ حاجَتُكَ » بالرفع ، والأصل ما حاجتك ، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ، ولولا هذا التقدير لم يدخل ؛ إذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ، وأما مَنْ نصب فالأصل ماهى حاجتك ، بمعنى أىُّ حاجةٍ هى حاجتك ، ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ، ونظيره أن تقول « زَيْدٌ هو الفاضلُ » وتقدر هو مبتدأ ثانياً لا فَصْلا ولا تابعاً ؛ فيجوز لك حينئذ أن تُدْخِلَ عليه كان فتقول « زَيْدٌ كَانَ الفَاضِلَ » .

ويجب الحكم بابتدائية المؤخر فى نحو : « أبو حنيفة أبو يُوسُفَ » . و

٦٩٢ — بَنُونَا بنو أبنائنا [وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أبْنَاء الرِّجَالِ الْأبَاعِدِ]

رَعْياً للمعنى ، ويضعف (١) أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة ؛ لأن ذلك نادر الوقوع ، ومخالف للأصول ، اللهم إلا أن يقتضى المقامُ المبالغة ، والله أعلم .

ما يعرف به الاسم من الخبر

اعلم أن لهما ثلاث حالات :

إحداها : أن يكونا معرفتين ، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلومُ الاسمُ والمجهول الخبر ؛ فيقال « كان زيدٌ أخا عمرو » لمن علم زيداً وجهل أخُوَّته لعمرو ، و « كان أخو عمرو زيدا » لمن يعلم أخاً لعمرو ويجهل أن اسمه زيد ، وإن كان يعلمهما ويجهل انتسابَ أحدهما إلى الآخر : فإن كان أحدُهما أعرفَ فالمختار جعله الاسمَ ، فتقول « كان زيدٌ القائمَ » لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم ، فعرف كلا منهما بقلبه ، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر ، ويجوز قليلا « كانَ القائمُ زيداً » . وإن لم يكن أحدُهما أعرفَ فأنت مخير نحو : « كانَ زَيْد أخا عمرو »

(١) فى نسخة « ويضعفه — إلخ » .

و«كان أخُو عمرو زيدا » ويستثنى من مختلفى الرتبة نحو : « هذا » فإنه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به ؛ فيقال « كان هٰذَا أخاك ، وكان هذا زيدا » إلا مع الضمير ، فإن الأفصح فى باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه ؛ فتقول « هٰا أنَذَا » ولا يتأتى ذلك فى باب الناسخ ؛ لأن الضمير متصل بالعامل ؛ فلا يتأتى دخول التنبيه عليه ، على أنه سمع قليلا فى باب المبتدأ « هذا أنا » .

واعلم أنهم حكموا لأن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير ؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك ؛ فلهذا قرأت السبعة ﴿ ما كَانَ حُجَّتَهُمْ إلاَّ أنْ قَالُوا ﴾ ﴿ فما كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إلاّ أنْ قَالُوا ﴾ والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه فى التعريف .

الحالة الثانية : أن يكونا نكرتين ؛ فإن كان لكل منهما مُسَوِّغ للإخبار عنها فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر ؛ فتقول « كان خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ شَرًّا مِنْ عَمْرٍو » أو تعكس ، وإن كان المسوغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم نحو : « كَانَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ امْرَأة » .

الحالة الثانية : أن يكونا مختلفين ، فتجعل المعرفةَ الاسمَ والنكرة الخبر ، نحو : « كان زَيْدٌ قائما » ولا يعكس إلا فى الضرورة كقوله :

٦٩٣ — [قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا] وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا

وقوله :

٦٩٤ — [كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ] يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ [ص ٦٩٥]

وأما قراءة ابن عامر ﴿ أو لم تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أنْ يَعْلَمَه ﴾ بتأنيث تكن ورفع آية ، فإن قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها ، و ﴿ أن يعلمه ﴾ بدل من آية . أو خبر لمحذوف أى هى أن يعلمه ، وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة ، و ﴿ أن يعلمه ﴾ مبتدأ وآية خبره ، والجملة خبر كان ، أو آية اسمها ،

ولهم خبرها ، و ﴿ أن يعلمه ﴾ بدل أو خبر لمحذوف ، وأما تجويزُ الزجاج كَوْنَ آية اسمها و ﴿ أن يعلمه ﴾ خبرها فردُّوه لما ذكرنا ، واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم .

ما يعرف به الفاعل من المفعول

وأكثر ما يشتبه ذلك إن كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما .

وطريق معرفة ذلك أن تجعل فى موضع التام إن كان مرفوعا ضميرَ المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميرَه المنصوب ، وتُبْدِل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله ، وإلا فهى فاسدة ، فلا يجوز « أعْجَبَ زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرٌو » إن أوقعت « ما » على مالا يعقل ، فإنه لا يجوز « أعْجَبْتُ الثَّوْبَ » ويجوز النصبُ ، لأنه يجوز « أعْجَبَنِي الثوْبُ » فإن أوقعت « ما » على أنواع مَنْ يعقل جاز ، لأنه يجوز « أعْجَبْتُ النِّسَاء » وإن كان الاسم الناقص مَنْ أو الذى جاز الوجهان أيضاً .

فروع — تقول « أمْكَنَ المُسَافِرَ السَّفَرَ » بنصب المسافر ، لأنك تقول « أمكننى السفر » ولا تقول « أمكنت السَّفَرَ » وتقول « مادَعَا زَيْداً إلَى الخُرُوج » و « ما كره زيد من الخروج » بنصب زيد فى الأولى مفعولا والفاعل ضمير « ما » مستترا ، وبرفعه فى الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا ، لأنك تقول « ما دَعَانِى إلَى الخُرُوج » و « ما كَرِهْتُ منه » ويمتنع العكس ، لأنه لا يجوز « دَعَوْتُ الثوْبَ إلَى الخروج » و « كره من الخروج »[1] وتقول « زِيدَ فِى رِزْقِ عَمْرٍو عِشْرُونَ دِينَاراً » برفع العشرين لا غير ، فإن قدمت عمراً فقلت « عَمْرٌو زِيدَ فِى رِزْقِهِ عِشْرُون » جاز رفع العشرين ونصبه ، وعلى الرفع فالفعل خالٍ من الضمير ، فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى

(١) الأولى أن يقول « وكرهنى الثوب من الخروج » تطبيقا للقاعدة التى أصلها .

المبتدأ ، وعلى النصب فالفعلُ متحملٌ للضمير ؛ فيبرز فى التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور .

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

وذلك ثمانية أمور :

أحدها : أن العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر ؛ لأنه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق ، وأما إجازة الزمخشرى فى (أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ) أن يكون بيانا للهاء من قوله تعالى (إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي به) فقد مضى رَدُّه ، نعم أجاز الكسائى أن يُنعت الضميرُ بنعت مدح أو ذم أو ترحم ، فالأول نحو « لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ » ونحو (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ) وقولهم « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ » والثانى نحو « مَرَرْتُ بِهِ الْخَبِيثِ » والثالث نحو قوله :

٦٩٥ — [قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا] فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ البَائِسَا [ص٤٩٢]

وقال الزمخشرى فى (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ) : إن (البيتَ الحرام) عطف بيان على جهة المدح كما فى الصفة ، لا على جهة التوضيح ؛ فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك فى عطف البيان على قول الكسائى .

وأما البدل فيكون تابعاً للمضمر بالاتفاق نحو (وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ) (مَا أَنْسَانِيهِ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) وإنما امتنع الزمخشرى من تجويز كون (أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ) بدلاً من الهاء فى (به) توهما منه أن ذلك يخل بعائد الموصول ، وقد مضى رَدُّه .

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كـ«رَأَيْتُهُ إياه» أو لظاهر كـ«رَأَيْتُ زَيْداً إياه» وخالفهم ابن مالك فقال : إن الثانى لم يسمع ، وإن الصواب فى الأول قول الكوفيين إنه توكيد كما فى « قمت أنت » .

الثانى : أن البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره ، وأما قول الزمخشرى :

إن (مَقَامُ إِبْرَاهِيم) عطفٌ على (آيَاتٌ بينات) فَسَهْوٌ ، وكذا قال فى (إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تقوموا) : إن (أن تقوموا) عطف على (واحدة) ولا يختلف فى جواز ذلك فى البدل ، نحو (إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيم صِرَاطِ اللهِ) ونحو (بالناصِيَةِ نَاصِيةٍ كَاذِبَةٍ) .

الثالث : أنه لا يكون جملة ، بخلاف البدل نحو (مَا يُقَالُ لَكَ إِلا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسل مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبكَ لَذُو مَغفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أليم) ونحو (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذِين ظَلَمُوا هَلْ هَـذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) وهو أصحُّ الأقوال فى « عرفت زيداً أبُو مَنْ هُوَ » وقال :

٦٩٦ — لَقَدْ أَذْهَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو بِكِلْمَةٍ أَتَصْبِرُ يَوْمَ البَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ ؟

الرابع : أنه لا يكون تابعا لجملة ، بخلاف البدل ، نحو (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً) ونحو (أَمَدَّكُمْ بِمَا تعلمون أمدكم بأنعام وَبَنِينَ) وقوله :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا [وَإِلاَّ فَكُنْ فِى السِّرِّ والْجَهْرِ مُسْلِمَا] [٦٧١]

الخامس : أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل ، بخلاف البدل ، نحو قوله تعالى (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) .

السادس : أنه يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك فى البدل بشرط أن يكون مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب (وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا) بنصب كل الثانية ؛ فإنها قد اتصل بها ذكرُ سبب الجثو ، وكقول الحماسى :

٦٩٧ — رُوَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلاَقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوَانِ

تُلاَقُوا جِيَادًا لاَ تَحِيدُ عَنِ الْوَغَى إِذَا مَا غَدَتْ فِي الْمأْزِقِ الْمُتَدَانِي
تُلاَقُوهُمُ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ عَلَى مَا جَنَتْ فِيهِمْ يَدُ الْحَدَثَانِ

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه ، وحجتهم أن الشيء لايبين نفسه ، وفيه نظر من أوجه ، أحدها : أنه يقتضى أن البدل ليس مبينا للمبدل منه ، وليس كذلك ، ولهذا منع سيبويه « مَرَرْتُ بِي المسكين ، وبك المسكين » دون « به المسكين » وإنما يفارق البدلُ عطفَ البيان فى أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين ، والعطفُ تبيينٌ بالمفرد المحض ، والثانى : أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدمنا اتّجه كونُ الثانى بيانا بما فيه من زيادة الفائدة ، وعلى ذلك أجازوا الوجهين فى نحو قوله :

٦٩٨ — يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ]

[ص ٦٢١ و ٦٢٢]

و

٦٩٩ — يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِى [لاَ أَبَا لَكُمُ لاَ يُلْفِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ]

إذا ضممتَ المنادى فيهما ، والثالث : أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردا ، وذلك فى مثل قولك « يا زَيْد زيد » إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد ، فإنك لما تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود ، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد ، وعلى هذا يخرج قول النحويين فى قول رؤبة :

[إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا] لَقَائِلٌ : يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا [٦٢٧]

إن الثانى والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل ، وخرّجه هؤلاء على التوكيد اللفظى فيهما أو فى الأول فقط ، فالثانى إما مصدر دُعَائىّ مثل « سَقْيًا لَك » أو مفعول

به بتقدير عليك ، على أن المراد إغْرَاء نَصْر بن سَيَّار بحاجب له اسمه نصر على ما نَقَلَ أبو عبيدة ، وقيل : لو قُدِّر أحدهما توكيداً لضُمَّا بغير تنوين كالمؤكد .

السابع : أنه ليس فى نية إحلاله محل الأول ، بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان فى نحو « يازيدُ الحارثُ » وفى نحو « ياسعيدُ كُرْزٌ » بالرفع أو « كرزا » بالنصب ، بخلاف « ياسعيدُ كُرْزُ » بالضم فإنه بالعكس ، وفى نحو « أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ » وفى نحو « زَيْدٌ أفضلُ النَّاس الرجالِ والنساء ، أو النساء والرجالِ » وفى نحو « يا أيها الرجلُ غلام زيد » وفى نحو « أىُّ الرجلين زيد وعمرو جاءك » وفى نحو « جاءنى كلا أخويك زيدٍ وعمرٍو » .

الثامن : أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البدل ، وَلهذا امتنع أيضاً البدلُ وتعين البيان فى نحو قولك « هندٌ قام عمرو أخوها » ونحو « مررتُ برجلٍ قام عمرٌو أخوه » ونحو « زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْراً أخاه » .

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

وذلك أحد عشر أمراً :

أحدها : أنه يُصَاغ من المتعدِّى واللاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر ، وهى لا تصاغ إلا من اللاصر كحَسَن وجَمِيل .

الثانى : أنه يكون للأزمنة الثلاثة ، وهى لا تكون إلا للحاضر ، أى الماضى المتصل بالزمن الحاضر .

الثالث : أنه لا يكون إلا مُجَاريا للمضارع فى حركاته وسكناته كضارب ويَضْرِب ومُنْطَلق ويَنْطَلق ، ومنه يَقُوم وقائم ، لأن الأصل يَقْوُم ، بسكون القاف وضم الواو ، ثم نَقَلُوا ، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر ، بدليل ذَاهِب ويَذْهَب وقاتل ويَقْتُل ، ولهذا قال ابن الخشاب : وهو وزن عَرُوضى لا تصريفى ، وهى تكون

مُجارية له كمُنْطَلق اللسان ومُطْمَئِنّ النفس وطاهر العِرْض ، وغيرَ مجارية وهو الغالب نحو ظَرِيف وجَميل ، وقولُ جماعة « إنها لا تكون إلا مجارية » مردودٌ باتفاقهم على أن منها قوله :

٧٠٠ — مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ أَوْ عَـــدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا

الرابع : أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو « زَيْدٌ عَمْراً ضاربٌ » ولا يجوز « زَيْد وَجْهَهُ حَسَن » .

الخامس : أن معموله يكون سببياً وأجنبياً نحو « زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ وعَمْراً » ولا يكون معمولها إلا سببياً تقول « زَيْدٌ حَسَن وَجْهه » أو « الوجه » ويمتنع « زَيْد حَسَن عَمْرًا » .

السادس : أنه لا يخالف فعله في العمل ، وهي تخالفه ، فإنها تنصب مع قصور فعلها ، تقول « زَيْد حَسَن وَجْهَه » ويمتنع « زَيْد حَسُنَ وَجْهَه » بالنصب ، خلافا لبعضهم ، فأما الحديث « أن امرأة كانت تُهَرَاقُ الدماء » فالدماء تمييز على زيادة أل ، قال ابن مالك : أو مفعول على أن الأصل تُهَرِيق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً كقولهم جَارَاةٌ وناصَاة وبَقَا ، وهذا مردود ، لأن شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وبَقِيَ .

السابع : أنه يجوز حَذْفُهُ وبقاء معموله ، ولهذا أجازوا « أنا زَيْد ضَارِبه » و « هذا ضارب زيدٍ وعمراً » بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف مدون ، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند مَنْ شَرَطَ وجودَ المحرِزِ كما سيأتي ، ولا يجوز « مررْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ والفِعْلَ » بخفض الوجه ونصب الفعل ، ولا « مررْتُ برجلٍ وَجْهَهَ حَسَنِهِ » بنصب الوجه وخفض الصفة ، لأنهما لا تعمل محذوفة ، ولأن معمولها لا يتقدمها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا .

الثامن : أنه لا يقبح حذفُ موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو « مررْتُ بقاتل أبيه » ويقبح « مررت بحسنٍ وجهه » .

التاسع : أنه يُفصَل مرفوعه ومنصوبه ، كـ « زَيْد ضَارِب فِي الدَّارِ أَبُوهُ عمرًا » ويمتنع عند الجمهور « زَيْد حَسَنٌ فى الحرب وَجْهه » رفعت أو نصبت .

العاشر : أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع ، ولا يتبع معمولها بصفة ، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة ، ويشكل عليهم الحديث فى صفة الدجال « أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى » .

الحادى عشر : أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند مَنْ لا يشترط المحرز ، ويحتمل أن يكون منه (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ) ولا يجوز « هو حَسَنُ الوَجْهِ وَالبَدَنَ » بجر الوجه ونصب البدن ، خلافا للفراء ، أجاز « هو قوىُّ الرِّجْلِ وَاليَدُ » برفع المعطوف ، وأجاز البغداديون إتباعَ المنصوب بمجرور فى البابين كقوله :

٧٠١ — فَظَلَّ طهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ
صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ [ص ٤٧٤]

التقديرُ : المطبوخُ فى القدر ، وهو عندهم عطف على صَفِيف ، وخُرِّج على أن الأصل « أو طابخ قدير » ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه كقراءة بعضهم (وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ) بالخفض ، أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة كما قال :

[بَدَالِى أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى] وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيا [١٣٥]

ما افترق فيه الحال والتمييز ، وما اجتمعا فيه

اعلم أنهما قد اجتمعا فى خمسة ، وافترقا فى سبعة .

فأوْجُهُ الاتفاق أنهما اسمان ، نكرتان ، فَضْلَتَانِ ، منصوبتان ، رافعتان للابهام .

وأما أوْجُهُ الافتراق فأحدها : أن الحال يكون جملة كـ « جاء زَيْدٌ يَضْحَك » وظرفا نحو : « رَأَيْتَ الهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ » وجارا ومجرورا نحو : (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) والتمييز لا يكون إلا اسما .

والثانى : أن الحال قد يتوقَّفُ معنى الكلام عليها كقوله تعالى : (وَلاَ تَمْشِ فِى الْأَرْضِ مَرَحاً) (لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) وقال :

٧٠٢ — إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً
كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

بخلاف التمييز .

والثالث : أن الحال مُبَينة للهيئات ، والتمييز مبين للذوات .

والرابع : أن الحال يتعدد كقوله :

٧٠٣ — عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ
زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلاَنَ حَافِيَا

بخلاف التمييز ، ولذلك كان خطأ قول بعضهم فى :

٧٠٤ — * تَبَارَكَ رَحْمَانَا رَحِيماً وَمَوْئِلاً *

إنهما تمييزان ، والصواب أن رحمانا بإضمار أخُصُّ أو أمْدَح ، ورحيما حال منه ، لا نعت له ؛ لأن الحق قول الأعلم وابن مالك : إن الرحمن ليس بصفة بل عَلَم ، وبهذا أيضاً يبطل كونه تمييزا ، وقول قوم إنه حال .

وأما قول الزمخشرى : إذا قلت « الله رحمن » أنصرفه أم لا ، وقول ابن الحاجب : إنه اختلف فى صرفه ، فخارج عن كلام العرب من وجهين ؛ لأنه لم يستعمل صفة ولا مجردا من أل ، وإنما حذفت فى البيت للضرورة ، وينبنى على عَلَميته أنه فى البسملة ونحوها بدل لا نعت ، وأن الرحيم بعده نعت له ، لا نعت لاسم

الله سبحانه وتعالى ؛ إذ لا يتقدم البدل على المنعت ، وأن السؤال الذى سأله الزمخشرى وغيرُه لم قدم الرحمن مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ كقولهم : عالم نِحْرِير ، وجواد فَيَّاض ، غيرُ متجه .

ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئُه كثيراً غير تابع نحو : (الرَّحْمٰنُ عَلَّمَ القُرْآن) (قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمٰنَ) (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمٰنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمٰن) .

والخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا ، أو وصفا يشبهه نحو : (خَاشِعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُون) (١) وقوله :

٧٠٥ — [عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ
نَجَوْتِ] وَهٰـذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أى وهذا طليق محمولا لك ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح ، فأما استدلالُ ابن مالك على الجواز بقوله :

٧٠٦ — رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ
كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وقوله :

٧٠٧ — إِذَا الْمَرْءُ عَيْنَاً قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيَاً
وَلَمْ يُغْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

فسهو ؛ لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصبُ للتمييز هو المحذوف ، وأما قوله :

٧٠٨ — [ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الْأَمَلا]
وَمَا أَرْعَوَيْتُ ، وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلا

(١) هذه قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائى .

وقوله :

٧٠٩ — أنفسًا تطيبُ بنَيْلِ المُنَى
وَدَاعِي المَنُونِ يُنادِي جِهَارَا

فضرورتان :

السادس : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود ، وقديقعا كسان فتقع الحال جامدة نحو « هٰذَا مَالُكَ ذَهَبا » (وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا) ويقع التمييز مشتقا نحو « لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِسًا » وقولك « كَرُمَ زَيْد ضَيْفًا » إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم ، فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحالَ والتمييزَ ، والأحسن عند قصد التمييز إدخال مِنْ عليه ، واختلف فى المنصوب بعد «حبذا » فقال الأخفش والفارسى والرَّبَعى : حال مطلقا ، وأبو عمرو بن العَلاَء : تمييز مطلقا ، وقيل : الجامد تمييز والمشتق حال ، وقيل : الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله :

٧١٠ — * يا حَبّذَا المَال مَبْذُولاً بِلاَ سَرَفِ *

فحال ، وإلا فتمييز نحو « حَبّذَا راكبًا زيد » .

السابع : أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو (وَلّى مُدْبِرًا) (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا) (وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ولا يقع التمييز كذلك ، فأما (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) فشهرًا : مؤكد لما فُهم من (إن عدة الشهور) وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين ، وأما ما اختاره المبرد ومَنْ وافقه من « نعم الرَّجُلُ رَجُلاً زيد » فمردود ، وأما قوله :

٧١١ — تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا
فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

فالصحيح أن « زاداً » معمول لتزود : إما مفعول مطلق إنْ أريد به التزود ، أو مفعول به إنْ أريد به الشيء الذى يتزوده من أفعال البر ، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا ، وأما قوله :

٧١٢ — نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدٌ لَوْ بَذَلَتْ
رَدَّ التَّحِيَّـــةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ

ففتاة : حال مؤكدة .

أقسام الحـــال

تنقسم باعتبارات :

الأول : انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقلة وهو الغالب ، وملازمة ، وذلك واجب فى ثلاث مسائل :

إحداها : الجامدة غير المؤولة بالمشتق ، نحو : « هٰذَا مَالُكَ ذَهَباً » و « هٰذِهِ جُبَّتُكَ خَزّاً » بخلاف نحو : « بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ » فإنه بمعنى متقابضين ، وهو وصف منتقل ، وإنما لم يؤول فى الأول لأنها مستعملة فى معناها الوضعى ، بخلافها فى الثانى ، وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مُؤَوَّلَةً بالمشتق ، وليس كذلك .

الثانية : المؤكدة نحو : (وَلّى مُدْبِراً) قالوا : ومنه (هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً) لأن الحق لا يكون إلاّ مصدقا ، والصواب أنه يكون مصدقا ومكذبا ، وغيرها ، نعم إذا قيل « هُوَ الْحَقُّ صَادِقاً » فهى مؤكدة .

الثالثة : التى دلّ عاملُهَا على تجدُّد صاحبها ، نحو : (وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً) ونحو : « خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » الحالُ أطولُ ، ويديها :

بدل بعض ، قال ابن مالك بدر الدين : ومنه (وَهُوَ الَّذِى أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا) وهذا سهو منه ؛ لأن الكتاب قديم .

وتقع الملازِمَةُ فى غير ذلك بالسماع ، ومنه (قَائِمًا بِالْقِسْطِ) إذا أعرب حالا ، وقولُ جماعةٍ إنها مؤكدة وَهَمٌ ؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها .

الثانى : انقسامها - بحسَبِ قَصْدِها لذاتها وللتَّوْطئة بها - إلى قسمين : مقصودة وهو الغالب ، ومُوَطِّئة وهى الجامدة الموصوفة نحو (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) ، فإنما ذكر بشراً توطئة لذكر سويا ، وتقول « جاءنى زيد رَجُلاً مُحْسِناً » .

الثالث : انقسامها - بحسب الزمان - إلى ثلاثة : مُقارِنة ، وهو الغالب ، نحو (وَهٰذَا بَعْلِى شَيْخًا) ومُقَدَّرة ، وهى المستقبلة كمَرَرْتُ برجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا ، أى مُقَدِّراً ذلك ، ومنه (ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ) ومحكية ، وهى الماضية نحو : « جاء زَيْدٌ أمسِ رَاكِباً » .

الرابع : انقسامها - بحسب التبيين والتوكيد - إلى قسمين : مُبَيِّنة ، وهو الغالب ، وتسمى مؤسِّسَة أيضاً ، ومؤكدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها ، وهى ثلاثة : مؤكدة لعاملها نحو (وَلَّى مُدْبِرًا) ومؤكدة لصاحبها نحو « جَاء القومُ طُرًّا » ونحو (لَآمَنَ مَنْ فِى الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) ومؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : « زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا » وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ، ومَثَّل ابن مالك وولدُه بتلك الأمثلة للمؤكدة لعاملها ، وهو سَهْو .

ومما يُشْكِل قولُهم فى نحو « جاء زَيْدٌ والشمسُ طالعة » : إن الجملة الاسمية حال ، مع أنها لا تنحل إلى مفرد ، ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ، ولا هى حال مؤكدة ، فقال ابن جنى : تأويلُها جاء زيد طالعةً الشمسُ عند مجيئِهِ ، يعنى فهى كالحال والنعت

السببيّين « كررتُ بالدار قائمًا سُكّانُها ، وبرجل قائمٍ غِلمانُه » وقال ابن عصفور : هى مؤولة بقولك مُبكّرًا ، ونحوه ، وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشرى : إنما الجملة مفعول معه ، وأثبت مجىء المفعول معه جملة ، وقال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى : (وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ) فى قراءة من رفع البحر : هو كقوله :

٧١٣- وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فِى وُكُنَاتِهَا
[بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ]

و « جئتُ والجيشُ مُصْطَفٌّ » ، ونحوهما من الأحوال التى حكمها حكم الظرف ، فلذلك عَرِيَتْ عن ضمير ذى الحال ، ويجوز أن يقدر « وبحرها » : أى وبحر الأرض .

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم أنها إن دَخَل عليها جار أو مُضاف فمحلُّها الجرُّ ، نحو : (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) ، ونحو : « صَبِيحَةَ أَىِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ » و « غُلَامُ مَنْ جاءك » ، وإلاّ فإن وقعت على زمان ، نحو : (أَيَّانَ يُبْعَثُونَ) أو مكان ، نحو : (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) أو حَدَثٍ ، نحو : (أىّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) ، فهى منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقاً ، وإلا فإن وقع بعدها اسمٌ نكرة ، نحو : «مَنْ أبٌ لك» ، فهى مبتدأ ، أواسم معرفة ، نحو : « مَنْ زَيْدٌ » فهى خبر أومبتدأ على الخلاف السابق ، ولا يقع هذان النوعان فى أسماء الشرط ، وإلاّ فإن وقع بعدها فعل قاصر فهى مبتدأة ، نحو : « مَنْ قَامَ » ، ونحو : « مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » والأصحُّ أن الخبر فعلُ الشرط لا فعلُ الجواب ، وإن وقع بعدها فعل مُتَعَدٍّ فإن كان واقعاً عليها فهى مفعول به ، نحو : (فَأَىَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ) ، ونحو : (أَيًّا مَا تَدْعُوا) ، ونحو : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِىَ لَهُ) ، وإن كان واقعاً على ضميرها

نحو : «مَنْ رَأيته» ، أو متعلقها ، نحو : «مَنْ رَأيْتَ أخاه» فهى مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مُقَدر بعدها يفسره المذكور .

تنبيه — إذا وقع اسمُ الشرط مبتدأ ، فهل خبرُه فعلُ الشرط وحده لأنه اسمٌ تام ، وفعل الشرط مشتمل على ضميره ، فقولك «مَنْ يَقُمْ» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك : «كل مِنَ النَّاسِ يقُومُ» ، أو فعلُ الجواب لأن الفائدة به تمت ، ولالتزامهم عَوْدَ ضميرٍ منه إليه على الأصح ، ولأن نظيره وهو الخبر فى قولك : «الذِى يَأتِينِى فَلَهُ دِرْهَمٌ» ، أو مجموعهما لأن قولك : «مَنْ يَقُمْ أقُمْ معه» . بمنزلك قولك : «كل من الناس إنْ يَقُمْ أقم معه» ؟ والصحيح الأول ، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط ، لا من حيث الخبرية .

مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة

لم يُعَوِّل المتقدمون فى ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدى إلى مواطن الفائدة ، فَتَتَبَّعُوها ، فمن مُقِلٍ مُخِلٍ ، ومن مُكْثِرٍ مُورِدٍ ما لا يصلح أو مُعَدِّدٍ لأمور متداخلة ، والذى يظهر لى أنها منحصرة فى عشرة أمور :

أحدها : أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديرًا أو معنًى ؛ فالأول نحو : (وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَه) (ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) . وقولك : «رَجُلٌ صَالِحٌ جاءنى» ، ومن ذلك قولهم : «ضَعِيفٌ عَاذَ بِقَرْمَلَة» إذ الأصل : رجل ضعيف ، فالمبتدأ فى الحقيقة هو المحذوف ، وهو موصوف ، والنحويون يقولون : يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خَلَفاً من موصوف ، والصواب ما بينت . وليست كل صفة تُحَصِّل الفائدة ؛ فلو قلت : «رجل من الناس جاءنى» لم يجز ، والثانى

نحو قولهم : « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » . أى منوان منه ، وقولهم : « شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَاب » . و ...

٧١٤ — قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجازِ [وَقَدْ أَرَى
وَأَبِيَّ مالَكَ ذُو المَجـــازِ بِدَارِ]

إذ المعنى شر أىُّ شر ، وقَدَرٌ لا يغالَبُ ، والثالث نحو : « رُجَيْلٌ جاءنى » لأنه فى معنى رجل صغير، وقولهم : « ما أَحْسَنَ زَيْداً » لأنه فى معنى شىء عظيم حَسَّن زيداً ، وليس فى هٰذين النوعين صفة مقدرة فيكونان من القسم الثانى .

والثانى : أن تكون عاملة : إما رفعاً نحو : « قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » عند من أجازه ، أو نصباً نحو : « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ » و « أَفْضَلُ مِنْكَ جاءنى » إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف ، أو جَراً نحو : « غلام امرأة جاءنى » و « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ الله » وشَرْط هـذه : أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا ، أو معرفة والمضاف ممـا لا يتعرف بالإضافة نحو : « مِثْلُكَ لاَ يَبْخَلُ » و « غَيْرُكَ لا يَجُودُ » . وأما ماعدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لانكرة .

والثالث : العطف بشرط كون المعطوف أوالمعطوف عليه مما يَسُوغُ الابتداء به ، نحو : (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) أى أَمْثَلُ من غيرهما ، ونحو : (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى) ، وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط ، منهم ابن مالك ، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله :

٧١٥ — عِنْدِى اصْطِبَار وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِى
فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هٰذَا امْرُؤٌ سَمِعَا

إذ يحتمل أن الواو هنا للحال ، وسيأتى أن ذلك مسوغ ، وإن سُلِّمَ العطفُ فثَمَّ صفة مقدرة يقتضيها المقام ، أى وشكوى عظيمة ، على أنا لا نحتاج إلى شىء من هذا كله ؛ فإن الخبر هنا ظرف مختص ، وهذا بمجرده مُسَوِّغ كما قدمنا ، وكأنه توهم أن التسويغ

مشروط بتقدمه على النكرة ، وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة ، وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه ، وهو ما قدّمناه من الصفة المقدرة ، أو الوقوع بعد واو الحال ؛ فلذلك جاز تأخر الظرف كما فى قوله تعالى : (وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَه) .

فإن قلت : لعل الواو للعطف ، ولاصفة مقدرة ؛ فيكون العطف هو المسوغ .

قلت : لا يسوغ ذلك ؛ لأن المسوغ عطفُ النكرة ، والمعطوف فى البيت الجملة لا النكرة .

فإن قيل : يحتمل أنّ الواو عَطف اسماً وظرفاً على مثليهما ، فيكون من عطف المفردات .

قلنا : يلزم العطفُ على معمولَىْ عاملين مختلفين ؛ إذ الاصطبار معمول للابتداء ، والظرف معمول للاستقرار .

فإن قيل : قَدِّرْ لكل من الظرفين استقراراً ، واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين .

قلنا : الاستقرار الأول خبر ، وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه ، واختاره ابن مالك ؛ فرجع الأمر إلى العطف على معمولى عاملين .

والرابع : أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً ، قال ابن مالك : أو جملة ، نحو : (وَلَدَيْنَا مَزِيد) (ولِكُلِّ أَجَلٍ كِتَاب) و « قَصَدَكَ غُلَامُهُ رُجُل » وشرط الخبر فيهنّ الاختصاصُ ، فلو قيل « فِي دارٍ رَجُلٌ رجلٌ » لم يجز ؛ لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل مافى دار رجلٍ ؛ فلا فائدة فى الإخبار بذلك ، قالوا : والتقديمُ ، فلا يجوز « رَجُلٌ فى الدار » وأقول : إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة ، واشتراطُه هنا يوهم أن له مَدْخَلا فى التخصيص ، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر ، وذاك موضعها .

والخامس : أن تكون عامة : إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، أو بغيرها نحو : « ما رَجُل فِي الدار » و « هل رَجُل فى الدار ؟ » و (أَ إِلٰه مَعَ اللهِ) وفى شرح منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو : « أرَجلٌ فِي الدَّارِ أم امرَأة ؟ » كما مثل به فى الكافية ، وليس كما قال .

والسادس : أن تكون مُرَادًا بها صاحبُ الحقيقة من حيث هى ، نحو : « رَجُلٌ خَيْرٌ مِنَ امرَأةٍ » و « تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِن جَرَادة » .

والسابع : أن تكون فى معنى الفعل ، وهذا شامل لنحو « عَجَب لزيد » وضبطوه بأن يراد بها التعجب ، ولنحو : (سَلَامٌ عَلَى آلِ يٰسٓ) و (وَيْل لِلْمُطَفِّفِينَ) وضبطوه بأن يراد بها الدعاء ، ولنحو (قائم الزَّيْدَانِ) عند من جوزها ، وعلى هذا ففى نحو : « ما قائم الزيدان » مُسَوِّغانِ كما فى قوله تعالى (وَعِنْدَنَا كِتَاب حَفِيظ) مسوغان ، وأما منع الجمهور لنحو « قائم الزيدان » فليس لأنه لامسوغ فيه للابتداء ، بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد ، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفى أو الاستفهام ، وهذا أظهر لوجهين ؛ أحدهما : أنه لا يكفى مُطْلَق الاعتماد ؛ فلا يجوز فى نحو : « زَيْد قائم أبوه » كونُ قائم مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه ؛ والثانى : أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ إنما هو للعمل فى المنصوب ، لا لمطلق العمل ، بدليلين : أحدهما أنه يصح « زَيْد قائم أبوهُ أمْسِ » والثانى : أنهم لم يشترطوا لصحة نحو : « أقَائم الزَّيْدَانِ » كونَ الوصفِ بمعنى الحال أو الاستقبال .

والثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة ؛ نحو : « شَجَرَةٌ سَجَدَتْ » و « بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ » إذ وقوعُ ذلك من أفراد هذا الجنس غيرُ معتاد ؛ ففى الإخبار به عنها فائدة ، بخلاف نحو : « رَجُلٌ مات » ونحوه .

والتاسع : أن تقع بعد إذا الفجائية ، نحو : « خرجتُ فإذا أسد » ، أو « رجلٌ بالباب » ، إذ لا توجبُ العادة أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل .

والعاشر : أن تقع فى أول جملة حالية كقوله :

٧١٦ — سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ ؛ فَمُذْ بَدَا
مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ

وعلة الجواز ما ذكرناه فى المسألة قبلها ، ومن ذلك قوله :

٧١٧ — الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِى الدَّهْرِ وَاحِدَةً
وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِى مُدْيَةٌ بِيَدِى

وبهذا يعلم أن اشتراط النحو بين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم .

ونظيرُ هذا الموضع قولُ ابن عصفور فى شرح الجمل : تكسر إنّ إذا وقعت بعد واو الحال ، وإنما الضابط أن تقع فى أول جملة حالية ، بدليل قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) ، ومن روى « مُدْيَةً » بالنصب فمفعول لحال محذوفة ، أى حاملاً أو ممسكا ، ولا يحسن أن يكون بدلا من الياء ، ومَثّل ابن مالك بقوله تعالى : (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) وقول الشاعر :

٧١٨ — عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كَارِهًا
عَلَيْنَا ، وَتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهْ

ولا دليل فيهما ؛ لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة فى البيت ومقدرة فى الآية ، أى : وطائفة من غيركم ، بدليل (يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ) .

ومما ذكروا من المسوغات : أن تكون النكرة محصورة ، نحو : « إنما فى الدار رجل » أو للتفصيل ، نحو : « الناسُ رَجُلانِ رَجُلٌ أكرمته ورجل أهنته » وقوله :

٧١٩ — فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ
فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أُجُرّْ [ص ٦٣٣]

وقولهم « شَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ تَرى وشهر مَرْعَى » أو بعد فاء الجزاء ، نحو : إنْ مَضَى غَيْرٌ فَغَيْرٌ فِى الرِّبَاطِ » .

وفيهن نظر ؛ أما الأولى فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجىء إنما ، وأما الثانية فلاحتمال رجل الأول للبدلية والثانى عطف عليه ، كقوله :

٧٢٠ — وَكُنْتُ كَذِى رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ
وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

ويسمى بَدَلَ التفصيل ، ولاحتمال شهر الأول الخبرية ، والتقدير : أشْهُرُ الأرض المطورة شهر ذو ثرى ، أى ذو تراب نَدٍ ، وشهر ترى فيه الزرع ، وشهر ذو مرعى ، ولاحتمال نسيت وأجرُّ للوصفيّة والخبر محذوف ، أى فمنها ثوب نسيته وثوب أجره ، ويحتمل أنهما خبران وثَمَّ صفتان مقدرتان ، أى فثوب لى نسيته وثوب لى أجره ، وإنما نسى ثوبه لشغل قلبه كما قال :

٧٢١ — [وَمِثْلِكِ بَيْضَاءِ الْعَوَارِضِ طَفْلَةٍ]
لَعُوبٍ تُنَسِّينِى إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِى

وإنما جر الآخرَ ليعفى الأثرَ عن القافية ، ولهذا زحف على ركبتيه ، وأما الثالثة فلأن المعنى فعير آخرُ ، ثم حذفت الصفة ، ورأيت فى كلام محمد بن حَبِيبَ - وحبيب ممنوع من الصرف لأنه اسم أمه - قال يونس : قال رؤبة : المطر شهر تَرَى إلخ ، وهذا دليل على أنه خبر ، ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ لتصحيح الإخبار عنه بالزمان .

أقسام العطف

وهى ثلاثة :

أحدها : العطف على اللفظ ، وهو الأصل ، نحو : « لَيْسَ زيد بقائمٍ ولا قاعِدٍ » بالخفض ، وشرطُه إمكان تَوَجُّه العامل إلى المعطوف ، فلا يجوز فى نحو : « ما جاءنى من أمرأة ولا زيد » إلا الرفع عطفاً على الموضع ، لأن من الزائدة لاتعمل فى المعارف

وقد يمتنع العطفُ على اللفظ وعلى المحل جميعا ، نحو : « مازَيْد قائما لكن ـ أوبل ـ قاعِدٌ » لأن فى العطف على اللفظ إعمال « ما » فى الموجَبِ ، وفى العطف على المحل أعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ .

والثانى : العطفُ على المحل ، « نحو : لَيْسَ زَيْد بقائمٍ ولا قَاعِداً » بالنصب ، وله عند المحققين ثلاثة شروط :

أحدها : إمكان ظهوره فى الفصيح ، ألا ترى أنه يجوز فى « ليس زيد بقائم » و « ماجاءنى من أمرأة » أن تسقط الباء فتنصب ؛ ومِنْ فترفع ، فعلى هـذا فلا يجوز « مررتُ بزَيْدٍ وَعَمْراً » خلافا لأبن جنى ، لأنه لايجوز «مَرَرْتُ زَيْداً» وأما قوله :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا [كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ] [١٤٣]

فضرورة

ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العاملُ فى اللفظ زائداً كما مثلنا ، بدليل قوله :

٧٢٢ — فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا
وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَـــوَاذِلُ[1]

وأجاز الفارسىُّ فى قوله تعالى : (وَأُتْبِعُوا فِى هٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ) أن يكون (يوم القيامة) عطفاً على محل هذه [لأن محله النصب] .

(١) دون معد : منصوب ، وهو معطوف على محل « من دون عدنان » ظهر النصب فى المعطوف لأن العامل وهو وجد كما يتعدى إلى ثانى مفعوليه بمن يتعدى إليه بنفسه .

الثانى : أن يكون الموضع بحق الأصالة ؛ فلا يجوز « هذا ضارب زَيْداً وأخيه » لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصلُ إعمالُه لا إضافتُه لالتحاقه بالفعل ، وأجازه البغداديون تمسكا بقوله :

[فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ] مُنْضِجٍ
صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ [٧٠١]

وقد مر جوابه .

والثالث : وجود المُحْرِزِ ، أى الطالب لذلك المحل ، وابقنى على هذا امتناع مسائل :

إحداها : « إن زَيْدًا وعمرو قائمان » وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد ، والتجرد قد زال بدخول إنّ .

والثانية : «إنّ زَيْدًا قَائِم وعمرو» إذا قدرت عمراً معطوفا على المحل ، لا مبتدأ ، وأجاز هذه بعضُ البصريين ، لأنهم لم يشترطوا المحرِز ، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر ، وهو توارد عاملين إن والابتداء على معمول واحد وهو الخبر ، وأجازها الكوفيون ؛ لأنهم لا يشترطون المحرز ، ولأن أنّ لم تعمل عندهم فى الخبر شيئاً ، بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ، ولكن شَرَط الفراء لصحة الرفع قبل مجىء الخبر خفاء إعراب الاسم ، لئلا يتنافر اللفظ ، ولم يشترطه الكسائى ، كما أنه ليس بشرط بالاتفاق فى سائر مواضع العطف على اللفظ ، وحجتهما قوله تعالى : (إنّ الذين آمنوا والذينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ) الآيَةَ ، وقولهم «إنَّكَ وَزَيْد ذَاهِبَانِ» وأجيب عن الآية بأمرين ، أحدهما : أن خبر إن محذوف أى مأجورون أو آمنون أو فرحون ، والصابئون مبتدأ ، وما بعده الخبر ويشهد له قوله :

٧٢٣ – خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ ؛ فَإِنِّى وَأَنْتُمَا
وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَــوَى دَنِفَانِ ؟ [ص ٦٢٢]

ويضعفه أنه حَذْف من الأول لدلالة الثانى عليه ، وإنما الكثيرُ العكسُ ، والثانى : أن الخبر المذكور لإنّ ، وخبر (الصابئون) محذوف ، أى كذلك ، ويشهد له قوله :

٧٢٤ – فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَإِنِّى وَقَيَّــارٌ بِهَا لَغَرِيبُ [ص ٦٢٢]

إذ لاتدخل اللام فى خبر المبتدأ حتى يُقَدَّم ، نحو : « لَقَائِمٌ زيد » ويضعفه تقديمُ الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها ، وعن المثال بأمرين : أحدهما أنه عطف على توهم عدم ذكر إن ، والثانى أنه تابع لمبتدأ محذوف ، أى إنك أنتَ وزيد ذاهبان ، وعليهما خرج قولهم : « إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذاهبون » .

المسألة الثالثة : « هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْراً » بالنصب .

المسألة الرابعة : « أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وعمرو » بالرفع أو « وعَمْراً » بالنصب ، منعهما الحُذَّاق ؛ لأن الاسم المشبهَ للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بأل أو منوناً أو مضافاً ، وأجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى : (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً) ، وقول الشاعر :

٧٢٥ – [هَوِيتَ ثَنَاءً مُسْتَطَاباً مُجَــدَّدا]
فَلَا تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُؤدَدَا

وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور ، أى وجَعَل الشمسَ ، ومَهَّدْتَ سوددا ، أو يكون سوددا مفعولا معه ، ويشهد للتقدير فى الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضى ، والماضى المجرد من أل لايعمل النصب ، ويوضح لك مُضِيَّهُ قوله تعالى : (وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ) الآيةَ ، وجوز

الزمخشرىُّ كونَ (الشمس) معطوفاً على محل الليل ، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر فى الأزمنة لافى الزمن الماضى بخصوصيته مع نصه فى (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته إذا حمل على الماضى فى أن إضافته محضة ، وأما قوله :

٧٢٦ — قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ وَاللَّيَّانَا

فيجوز أن يكون « اللَّيَّانَا » مفعولا معه ، وأن يكون معطوفاً على « مخافة » على حذف مضاف ، أى ومخافة الليان ، ولو لم يقدر المضاف لم يصح ؛ لأن الليان فعل لغير المتكلم ، إذ المراد أنه دَايَنَ حسانَ خشيةً من إفلاس غيره ومَطْله ، ولابدَّ فى المفعول له من موافقته لعامله فى الفاعل .

ومن الغريب قولُ أبى حيان : إن من شرط العَطْف على الموضع أن يكون المعطوف عليه لفظ وموضع ؛ فجعل صورة المسألة شرطاً لها ، ثم إنه أسقط الشرط الأول الذى ذكرناه ، ولابدَّ منه .

والثالث : العطف على التوهُّم ، نحو : « لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلاَ قَاعِدٍ » بالخفض على توهم دخول الباء فى الخبر ، وشَرْط جوازه صحةُ دخول ذلك العامل المتوهَّم ، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ، ولهذا حسن قولُ زهير :

بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى
وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا [١٣٥]

وقولُ الآخر :

٧٢٧ — مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلاَ بَطَلٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلاَّبَا

ولم يحسن قولُ الآخر :

٧٢٨ — وَمَا كُنْتَ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمُ وَلاَ مُنْمِشٍ فِيهِمُ مُنْمِلِ

لقلة دخول الباء على خبر كان ، بخلاف خبرَىْ ليس وما ، والنَّيْرَب : النميمة ، والمنمل : الكثير النميمة ، والمنمش : المفسد ذات البين .

وكما وقع هذا العطف فى المجرور وقع فى أخيه المجزوم ، ووقع أيضاً فى المرفوع اسماً ، وفى المنصوب اسما وفعلا ، وفى المركبات .

فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه فى قراءة غير أبى عمرو (لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيب فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ) فإن معنى لولا أخرتنى فأصدق ومعنى إنْ أخرتنى أصَّدَّقْ واحدٌ ، وقال السيرافى والفارسى : هو عطف على محل فأصدق كقول الجميع فى قراءة الأخوين (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ) بالجزم ، ويردُّه أنهما يُسَلمان أن الجزم فى نحو : « ائتنِى أُكْرِمْكَ » بإضمار الشرط ، فليست الفاء هنا وما بعدها فى موضع جزم ؛ لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة ، وأنْ والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم ، فكيف تكون الفاء مع ذلك فى موضع الجزم ؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر ، ويأتى القولان فى قول الهذلى :

فَأَبْلُونِى بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّى أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيًّا [٦٧٠]

أى نَوايَ ، وكذلك اختلف فى نحو : « قام القوم غير زيد وعمراً » بالنصب ، والصواب أنه على التوهم ، وأنه مذهب سيبويه ، لقوله لأن « غير زيد » فى موضع « إلا زيدا » ومعناه ، فشبهوه بقولهم :

٧٢٩ — [مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ] فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وقد استنبط مَنْ ضَعُفَ فهمُهُ من إنشاد هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحل ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبهوه به .

رجع القول إلى المجزوم — وقال به الفارسى فى قراءة قُنْبُـل : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِى وَيَصْبِرْ فإنّ الله) بإثبات الياء فى (يتقى) وجزم (يصبر) فزعم أن من موصُولة ، فلهذا ثبتت ياء يتقى ، وأنها ضمنت معنى الشرط ، ولذلك دخلت الفاء فى الخبر ، وإنما جزم (يصبر) على توهم معنى مَنْ ، وقيل : بل وَصَل (يصبر) بنية الوقف كقراءة نافع (ومَحْيَايْ ومماتى) بسكون ياء (مَحْيَايْ) وصلا ، وقيل : بل سكن لتوالى الحركات فى كلمتين كما فى (يأمركم) و (يشعركم) وقيل : مَنْ شرطية ، وهذه الياء إشباع ، ولام الفعل حذفت للجازم ، أو هذه الياء لام الفعل ، واكتفى بحذف الحركة المقدرة .

وأما المرفوع فقال سيبويه : واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون « إنهم أجمعونَ ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان » وذلك على أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال هم ، كما قال :

بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى [وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا] [١٣٥]

ومراده بالغَلَط ما عبر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر من كلامه ، ويوضحه إنشادهُ البيت ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جوّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم ، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال فى كل نادر : إن قائله غلط .

وأما المنصوب اسما فقال الزمخشرى فى قوله تعالى : (وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ) فيمن فتح الباء . كأنه قيل : ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبَ ، على طريقة قوله :

٧٣٠ — مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً
وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا [ص ٥٥٣]

اهـ ، وقيل : على إضمار وَهَبْنَا ، أى ومن وراء إسحاق وَهَبْنَا يعقوبَ ، بدليل

(فَبَشَّرْنَاهَا) لأن البشارة من الله تعالى بالشيء فى معنى الهبة ، وقيل : هو مجرور عطفاً على بإسحاق ، أو منصوب عطفاً على محله ، ويردُّ الأولَ أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيدٍ واليوم عمرو ، وقال بعضهم فى قوله تعالى (وَحِفْظاً مِنْ كلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ) إنه عطف على معنى (إنَّا زَيَّنَّا السَّماء الدُّنيا) وهو إنا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينة للسماء كما قال تعالى (وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّماء الدُّنيا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجوماً) ويحتمل أن يكون مفعولا لأجله ، أو مفعولا مطلقاً ، وعليهما فالعامل محذوف : أى وحفظاً من كل شيطان زيناها بالكواكب ، أو وحفظناها حفظا .

وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فيُدْهِنُوا) حملا على معنى ودوا أن تدهن ، وقيل فى قراءة حفص (لَعَلِّى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ) بالنصب : إنه عطف على معنى لعلى أبلغ ، وهو لعلى أن أبلغ ، فإن خبر لعل يقترن بأنْ كثيراً ، نحو الحديث « فلعَلَّ بَعْضَكُمْ أنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ » ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد :

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي [أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ] [٤٢٤]

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قولُ الكوفى : إن هذه القراءة حجة على جواز النصب فى جواب الترجِّى حملا له على التمنى .

وأما فى المركبات فقد قيل فى قوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ) إنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ، ويحتمل أن التقدير : وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها ، وقيل فى قوله تعالى (أَوْ كَالَّذِى مرَّ عَلَى قَرْيَةٍ) إنه على معنى أرأيت كالذى حاجَّ أو كالذى مر ، ويجوز أن يكون على إضمار فعل : أى أو أرأيت مثل الذى ، فحذف لدلالة (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ) عليه ؛ لأن كليهما تعجب ، وهذا التأويلُ هنا وفيما تقدم أولى ؛ لأن إضمار الفعل لدلالة

المعنى عليه أسهلُ من العطف على المعنى ، وقيل : الكاف زائدة ، أى ألم تر إلى الذى حاج أو الذى مر ، وقيل : الكاف [اسم] بمعنى مثل معطوف على الذى ، أى ألم تنظر إلى الذى حاجّ أو إلى مثلِ الذى مر .

تنبيه — من العطف على المعنى على قول البصريين نحو « لألزمنّك أو تقضينى حقى » إذ النصب عندهم بإضمار أنْ ، وأنْ والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر مفهوم ، أن ليكوننّ لزوم منى أو قضاء منك لحقى ، ومنه (تُقَاتِلُونَهُمْ أو يُسْلِمُوا) فى قراءة أبىّ بحذف النون ، وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم ، أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون ، ومثله « ما تأتينا فتحدثنا » بالنصب ، أى ما يكون منك إتيان فحديث ، ومعنى هذا نفى الإتيان فينتفى الحديث ، أى ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أو نفى الحديث فقط حتى كأنه قيل : ما تأتينا محدثا ، أى بل غير محدث ، وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى (لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) أى فكيف يموتون ، ويمتنع أن يكون على الثانى ؛ إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون ، ويجوز رفعُهُ فيكون إما عطفاً على تأتينا ؛ فيكون كل منهما داخلا عليه حرفُ النفى ، أو على القطع فيكون موجَباً ، وذلك واضح فى نحو « ما تأتينا فتجهل أمرنا » و « لم تقرأ فتنسى » لأن المراد إثبات جهله ونسيانه ، ولأنه لو عطف لجزم تنسى وفى قوله :

٧٣١ — غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّى وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلاَ

إذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه ؛ لأنه يصير منفيا على حِدَتِهِ كالأول إذا جزم ، ومنفيا على الجمع إذا نصب ، وإنما المراد إثباته ، وأما إجازتهم ذلك فى المثال السابق فمشكلة ؛ لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان ، وقد يوجَّه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا فى المستقبل فأنت تحدثنا الآن ، عوضاً عن ذلك ، وللاستئناف وجه آخر ، وهو أن

يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الأول ، وهو أحد وجهى النصب ، وهو قليل ، وعليه قولُه :

٧٣٢ — فَلَقَدْ تَرَكْتِ صَبِيَّةً مَرْحُومَـــةً
لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْـكِ فَتَجْزَعُ

أى لو عرفَتِ الجزَعَ لجزَعتْ ، ولـكنها لم تعرفه فلم تجزع ، وقرأ عيسى بن عمر (فيموتون) عطفاً على (يُقْضَى) ، وأجاز ابن خروف فيه الاستئنافَ على معنى السببية كما قدمنا فى البيت ، وقرأ السبعة (وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُون) وقد كان النصب ممكناً مثله فى (فيموتوا) ولـكن عُدِلَ عنه لتناسب الفواصل ، والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية ، بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه فى سلك النفى ؛ لأن المراد بلا يؤذن لهم نفى الإذن فى الاعتذار ، وقد نُهُوا عنه فى قوله تعالى : (لاَ تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ) فلا يتأتى العذر[1] منهم بعد ذلك ، وزعم ابن مالك بدرُ الدين أنه مستأنف بتقدير : فهم يعتذرون ، وهو مشكل على مذهب الجماعة ؛ لاقتضائه ثبوتَ الاعتذار مع انتفاء الإذن كما فى قولك « ما تؤذينا فتحدِّثَ » بالرفع ، ولصحة الاستئناف يُحْمَـل ثبوتُ الاعتذار مع مجىء (لا تعتذروا اليوم) على اختلاف المواقف ، كما جاء (فَيَوْمَئِذٍ لاَ يُسْأَلُ عَنْ ذَنبه إنْس وَلاَ جَانّ) (وقِفُوهُمْ إنَّهُمْ مَسْئُولُون) ، وإليه ذهب ابن الحاجب ؛ فيكون بمنزلة « ما تأتينا فتجهل أمورنا » ويردُّه أن الفاء غير العاطفة للسببية ، ولا يتسبب الاعتذار فى وقتٍ عن نفى الإذن فيه فى وقت آخر ، وقد صح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفياً ، وهو ما قدمناه و نقلناه عن ابن خروف من أن المستأنَفَ قد يكون على معنى السببية ، وقد صرح بهذا الأعلمُ ، وأنه فى المعنى مثـل (لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) وردَّه ابن عصفور بأن الإذن

(١) فى نسخة « فلا يأتى العذر — إلخ » .

فى الاعتذار قد يَحْصل ولا يحصل اعتذار ، بخلاف القضاء عليهم ؛ فإنه يتسبب عنه الموت جَزْماً ، وردَّ عليه ابنُ الضائع بأن النصب على معنى السببية فى « ما تأتينا فتحدثنا » جائز بإجماع ، مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التحديثُ ، والذى أقول : إن مجىء الرفع بهذا المعنى قليلٌ جداً ؛ فلا يحسن حَمْلُ التنزيل عليه .

تنبيه — « لا تَأكُلْ سَمَكاً وَتَشْرَبَ لَبَناً » إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما ، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهى عند الجميع عن الجمع ، أى لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن ، وإن رفعت فالمشهور أنه نَهْىٌ عن الأول وإباحة للثانى ، وأن المعنى : ولك شربُ اللبن ، وتوجيهه أنه مستأنَفٌ ، فلم يتوجه إليه حرف النهى ، وقال بدر الدين بن مالك : إن معناه كمعنى وجه النصب ، ولكنه على تقدير لا تأكل [1] السمك وأنتَ تشربُ اللبن ، اهـ . وكأنه قَدَّرَ الواو للحال ، وفيه بعد ؛ لدخولها فى اللفظ على المضارع المثْبَت ، ثم هو مخالف لقولهم ؛ إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنًى .

عطف الخبر على الإنشاء ، وبالعكس

منعه البيانيون ، وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور فى شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصفار — بالفاء — تلميذ ابن عصفور ، وجماعة ، مستدلين بقوله تعالى : (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) فى سورة البقرة ، (وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) فى سورة الصف ، قال أبو حيان : وأجاز سيبويه « جاءنى زيد ومَنْ عمرو للعاقلان » على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف ، ويؤيده قوله :

---

(١) فى نسخة « ولكنه على طريق لا تأكل السمك — إلخ » .

وَإِنَّ شِفَائِى عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ

وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ ؟ [٥٧٠]

وقوله :

٧٣٣ — تُنَاغِى غَزَالاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ

وَكُحِّلَ أَمَاقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدِ

واستدل الصفار بهذا البيت ، وقوله :

وَقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ

[وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا] [٢٧١]

فإن تقديره عند سيبويه : هذه خولان .

وأقول : أما آية البقرة فقال الزمخشرى : ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطْلَبُ له مشاكل ، بل المراد عطف جملة ثَوَاب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين ، كقولك « زَيْدٌ يُعَاقَبُ بِالْقَيْدِ وَبَشِّرْ فلانا بالإطلاق » وجوز عطفه على (اتقوا) وأنتَ من كلامه فى الجواب الأول أن يقال : المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر ، ويزاد عليه فيقال : والكلام مَنْظور فيه إلى المعنى الحاصل منه ، وكأنه قيل : والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك ، وأما الجواب الثانى ففيه نظر ؛ لأنه لا يصح أن يكون جواباً للشرط ؛ إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن ، ويجاب بأنه قد عُلم أنهم غير المؤمنين ، فكأنه قيل : فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ، ومعنى هذا فبشر هؤلاء المُعَانِدِين بأنه لاحَظَّ لهم من الجنة .

وقال فى آية الصف : إن العطف على (تؤمنون) لأنه بمعنى آمِنوا ، ولا يقدح فى ذلك أن المخاطب بتؤمنون المؤمنون ، وببَشِّرْ النبى عليه الصلاة والسلام ،

ولا أن يقال فى (تؤمنون) : إنه تفسير للتجارة لا طَلَب ، وإن (يغفر لكم) جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب كما مر فى بحث الجمل المفسرة ؛ لأن تخالف الفاعلين لايقدح ، تقول « قوموا واقْعُدُ يازيد » ، ولأن (تؤمنون) لا يتعين للتفسير ، سَلمنا ، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً ، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتَّجِرُوا تجارةً تُنْجيكم من عذاب أليم كما كان (فهل أنتم منتهون) فى معنى انْتَهُوا ، أو بأنْ يكون تفسيراً فى المعنى دون الصناعة ؛ لأن الأمر قد يُساق لإفادة المعنى الذى يَتَحَصَّل من المفسرة ، يقول : هل أدلك على سبب نجاتك ؟ آمِنْ بالله ، كما تقول : هو أن تؤمن بالله ، وحينئذٍ فيمتنع العطفُ ؛ لعدم دخول التبشير فى معنى التفسير .

وقال السكاكى : الأمران معطوفان على قُلْ مقدرة قبل (يأيها) ، وحَذْفُ القول كثيرٌ ، وقيل : معطوفان على أمر محذوف تقديرُه فى الأولى فأنذر ، وفى الثانية فأبشر ، كما قال الزمخشرى فى (واهْجُرْنِى مَلِيًّا) : إن التقدير فاحْذَرْنِى واهجرنى ، لدلالة (لأرجمنك) على التهديد .

وأما * وهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ * [٥٧٠] فهَلْ فيه نافية ، مثلها فى (فَهَلْ يُهْلَكُ إلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ) .

وأما * هٰذِهِ خَوْلاَنِ * [٢٧١] فمعناه تنبه لخولان ، أو الفاء لمجرد السببية مثلها فى جواب الشرط ، وإذ قد استدلاَّ بذلك فهلا استدلاَّ بقوله تعالى : (إنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) ونحوه فى التنزيل كثير .

وأما * وكَحِّلْ أماقيك * [٧٣٣] فيتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات ، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدلُّ عليه المعنى ، أى فافعل كذا وكحل ، كما قيل فى (واهجرنى ملياً) .

وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه ، وإنما قال : واعلم أنه لا يجوز « مَنْ عَبْدُ الله وهذا زيد الرجلين الصالحين » رفعت أو نصبت ؛ لأنك لا تثنى إلا على مَنْ أثبتَّه وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط مَنْ تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة ، وقال الصفار : لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أنَّ زوال النعت يُصَحِّحها ؛ فتصرَّفَ أبو حيان فى كلام الصفار فوهم فيه ، ولا حجة فيما ذكر الصفار ؛ إذ قد يكون للشىء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما ؛ لأنه الذى اقتضاه المقام . والله أعلم .

عطف الاسمية على الفعلية ، وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : الجواز مطلقاً ، وهو المفهوم من قول النحويين فى باب الاشتغال فى مثل « قام زيدٌ وعَمْراً أكرمته » إن نصب عمرا أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما .

والثانى : المنع مطلقا ، حكى عن ابن جنى أنه قال فى قوله :

٧٣٤ — عَاضَهَا اللهُ غُلاَماً بَعْـــدَ مَا
شَابَتِ الأَصْـدَاغُ وَالضِّرْسُ نَقِدْ

إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور ، وليس بمبتدأ ، ويلزمه إيجاب النصب فى مسألة الاشتغال السابقة ، إلا إن قال : أقدر الواو للاستئناف .

والثالث : لأبى على ، أنه يجوز فى الواو فقط ، نقله عنه أبو الفتح فى سر الصناعة ، وبنى عليه مَنْعَ كون الفاء فى « خرجت فإذا الأسَدُ حاضر عاطفة » .

وأضعف الثلاثة القول الثانى ، وقد لَمَجَ به الرازى فى تفسيره ، وذكر فى كتابه فى مناقب الشافعى رضى الله عنه مجلسا جمعهُ وجماعةً من الحنفيـــة ،

وأنهم زعموا أن قول الشافعى « يحلُّ أكلُ متروكِ التسمية » مردودٌ بقوله تعالى : (وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ) ، فقال : فقلت لهم : لا دليلَ فيها ، بل هى حجة للشافعى ، وذلك لأن الواو ليست للعطف ؛ لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ، ولا للاستئناف ؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها ، فبقى أن تكون للحال ؛ فتكون جملة الحال مقيدة للنهى ، والمعنى لا تأكلوا منه فى حالة كونه فسقاً ومفهومُه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً ، والفسقُ قد فسره الله تعالى بقوله (أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لغير الله به) فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سمى عليه غيرُ الله ، ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله ، اهـ ملخصاً موضحاً . ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً .

العطف على معمولَىْ عاملين

وقولهم « على عاملين » فيه تجوز ، أجمعوا على جواز العطف على معمولىْ عامل واحد ، نحو « إن زيداً ذاهبٌ وعمراً جالسٌ » وعلى معمولات عامل نحو : « أعْلَمَ زيدٌ عمراً بكراً جالساً ، وأبُو بكرٍ خالداً سعيداً منطلِقاً » وعلى مَنْع العطف على معمولى أكثر من عاملين نحو « إنَّ زيداً ضاربٌ أبوه لِعَمْرٍو ، وأخاكَ غلامُه بكْرٍ » وأما معمولا عاملين ، فإن لم يكُن أحدُهما جاراً فقال ابن مالك : هو ممتنع إجماعاً نحو « كان آكلاً طعامَكَ عمرٌو وتَمْرَكَ بكْر » وليس كذلك ، بل نقل الفارسىُّ الجوازَ مطلقاً عن جماعة ، وقيل : إن منهم الأخفشَ ، وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجارُّ مؤخرا نحو : « زَيْدٌ فى الدارِ والحجرةِ عمرٌو ، أو وعمرٌو الحجرةِ » فنقل المهدوىُّ أنه ممتنع إجماعا ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند مَنْ ذكرنا ، وإن كان الجار مقدما نحو : « فى الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرو » فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة ، وبه قال الكسائى والفراء والزجاج ، وفصَّل قومٌ - منهم الأعلم - فقالوا : إن ولى المخفوضُ العاطفَ كالمثال جاز ، لأنه

كذا سُمِع ، ولأن فيه تعادُلَ المتعاطفات ، وإلا امتنع نحو : « فى الدارِ زيدٌ وعمرٌو الحجرةِ » .

وقد جاءت مواضع يدلُّ ظاهرها على خلاف قول سيبويه ، كقوله تعالى (إنَّ فى السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِين ، وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) آيات الأولى منصوبة إجماعاً ؛ لأنها اسم إن ، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان بالنصب ، والباقون بالرفع ، وقد أُستدل بالقراءتين فى (آيات) الثالثة على المسألة ، أما الرفعُ فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفى ، وأما النصب فعلى نيابتها مناب إنَّ وفى .

وأجيب بثلاثة أوجه :

أحدها : أن فى مقدرة ؛ فالعمل لها ، ويؤيده أن فى حرفِ عبد الله التصريح بفى ، وعلى هذا الواوُ نائبةٌ مَنَابَ عامل واحد ، وهو الأبتداء أو إنَّ .

والثانى : أن انتصاب (آيات) على التوكيد للأولى ، ورفعها على تقدير مبتدأ ، أى هى آيات ، وعليهما فليست فى مقدرة .

والثالث : يَخُصُّ قراءةَ النصب ، وهو أنه على إضمار إنَّ وفى ، ذكره الشاطبى وغيره ، وإضمار إنَّ بعيد

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله :

هَوِّنْ عَلَيْكَ ؛ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الإِلٰهِ مَقَادِيرُهَا [٢٣٢]

فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

لأن « قاصر » عطف على مجرور الباء ، فإن كان مأمورها عطفاً على مرفوع

ليس لزم العطف على معمولَىْ عاملين ، وإن كان فاعلا بقاصرٍ لزم عدم الارتباط بالخبر عنه ؛ إذ التقدير حينئذٍ فليس مَنْهِيًّا بقاصر عنك مأمورُها .

وقد أجيب عن الثانى بأنه لما كان الضميرُ فى مأمورها عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيّاتِ ؛ لدخولها فى الأمور .

وأعلم أن الزمخشرىَّ ممن منع العطف المذكور ، ولهذا اتجه له أن يسأل فى قوله تعالى (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاَهَا) الآيات ، فقال : فإن قلت : نصب إذا مُعْضِل ؛ لأنك إذا جعلت الواوات عاطفة وقَعْتَ فى العطف على عاملين ، يعنى أنَّ إذا عَطْفٌ على إذا المنصوبة بأقسم ، والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم ، قال : وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليلُ وسيبويه على استكراهه ، يعنى أنهما استكْرَهَا ذلك لئلا يحتاج كل قَسَم إلى جواب يخصه ، ثم أجاب بأن فعل القَسَم لما كان لا يُذْكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هى الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولى عامل .

قال ابن الحاجب : وهذه قوة منه ، واستنباط لمعنى دقيق ، ثم اعترض عليه بقوله تعالى (فَلاَ أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِى الْكُنَّسِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ) فإن الجار هنا الباء ، وقد صرح معه بفعل القسم ؛ فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة ، اهـ .

وبَعْد ، فالحق جواز العطف على معمولَىْ عاملين فى نحو : « فِى الدَّار زَيْدٌ وَالْحُجْرَةِ عَمْرٌو » ولا إشكال حينئذ فى الآية .

وأخذ ابن الخباز جوابَ الزمخشرىِّ فجعله قولا مستقلا فقال فى كتاب النهاية : وقيل إذا كان أحَدُ العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم ، ولهذا جاز فى نحو : (وَاللَّيْلِ إِذا يَغشَى والنَّهَار إذا تَجَلى) وما أظنه وقَفَ فى ذلك على كلام غير الزمخشرى فينبغى له أن يقيد الحذف بالوجوب .

المواضع التى يعودُ الضميرُ فيها على متأخر لفظاً ورتبة

وهى سبعة :

أحدها : أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بئس ، ولا يفسر إلا بالتمييز ، نحو « نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ ، وَ بِئْسَ رجُلاً عَمْرٌو » ويلتحق بهما فَعُلَ الذى يُرَاد به المدح والذم نحو (ساءَ مَثَلاً الْقَوْمُ) و (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ) و « ظَرُفَ رَجُلاً زَيْدٌ » وعن الفراء والكسائى أن المخصوص هو الفاعل ، ولا ضمير فى الفعل ، ويرده « نِعْمَ رَجُلاً كَانَ زَيْدٌ » ولا يدخل الناسخ على الفاعل ، وأنه قد يحذف نحو (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً) .

الثانى : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المُعْمَلِ ثانيهما نحو قوله :

٧٣٥ — جَفَوْنِى وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ ؛ إِنَّنِى
لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِىَ مُهْمِلُ

والكوفيون يمنعون من ذلك ، فقال الكسائى : بحذف الفاعل ، وقال الفراء : يُضْمر ويؤخر عن المفسِّر ، فان استوى العاملان فى طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو « قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » فهو عنده فاعل بهما .

الثالث : أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو (إِنْ هِىَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا) قال الزمخشرى : هذا ضمير لا يعلم ما يُعْنَى به إلا بما يتلوه ، وأصله إن الحياةُ إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع هى موضعَ الحياة لأن الخبر يدل عليها و يُبَيِّنُها ، قال : ومنه :

٧٣٦ — * هِىَ النَّفْسُ تَحْمِلُ مَا حُمِّلَتْ *

و « هى العربُ تقول ما شاءت » قال ابن مالك : وهذا من جيد كلامه ، ولكن فى تمثيله بهى النفس وهى العرب ضَعْف ؛ لإمكان جَعْل النفس والعرب بَدَلَيْن وتحمل وتقول خبرين ، وفى كلام ابن مالك أيضاً ضعف ؛ لإمكان وجه ثالث

فى المثالين لم يذكره ، وهو كون هى ضمير القصة ، فإن أراد الزمخشرى أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف فى كلام ابن مالك وحده .

الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ ونحو ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ والكوفى يسميه ضمير المجهول .

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

أحدها : عَوْدُه على ما بعده لزوما ؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هى ولا شىء منها عليه ، وقد غلط يوسف بن السيرافى ؛ إذ قال فى قوله :

٧٣٧ — أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنُ المَرَاغَةِ إِذْ هَجَا
تَمِيمًا بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

فيمن رفع سكران وابن المراغة : إن كان شأنية ، وابنُ المراغة سكرانُ : مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كان والصواب أن كان زائدة ، والأشهر فى إنشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة ؛ فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوفًا ، ويروى بالعكس ؛ فاسم كان مستتر فيها .

والثانى : أن مفسرهُ لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه فى هذا ضمير ، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفردٍ له مرفوعٌ نحو « كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ ، وظننته قائما عمرو » وهذا إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ ، واسمُ كان وضمير ظننته راجعان إليه ؛ لأنه فى نية التقديم ، ويجوز كونُ المرفوعِ بعد كان اسما لها ، وأجاز الكوفيون « إنه قام » و « إنه ضُرِبَ » على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو المفعول ، وفيه فسادانِ : التفسيرُ بالمفرد ، وحذف مرفوع الفعل .

والثالث : أنه لا يتبع بتابع ؛ فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه .

والرابع : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

والخامس : أنه مُلازم للإفراد ، فلا يُثنّى ولا يجمع ، وإن فسر بحديثين أو أحاديث .

وإذا تقرر هذا عُلم أنه لا ينبغى الحملُ عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثَمّ ضعف قول الزمخشرى فى ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ إنّ اسم إنّ ضمير الشأن ، والأولى كونه ضمير الشيطان ، ويؤيده أنه قرىء (وقِبيلَهُ) بالنصب ، وضمير الشأن لا يعطف عليه ، وقول كثير من النحويين إن اسم أنّ المفتوحة المخففة ضمير شأن ، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ، ويؤيده قول سيبويه فى ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ إن تقديره أنك ، وفى « كتبتُ إليه أن لا يفعل » إنه يُجْزَم على النهى ، وينصب على معنى لئلا ، ويرفع على أنك .

الخامس[1] : أن يجر برب مُفَسَّرا بتمييز ، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس فى وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه هو مفرداً ، وقال :

٧٣٨ — رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ولكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال « رُبَّهُ امرأة » لا رُبَّهَا ، ويقال « نعمت امرأةً هند » وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز فى التأنيث والتثنية والجمع ، وليس بمسموع .

وعندى أن الزمخشرى يفسر الضمير بالتمييز فى غير بابى نعم ورُبَّ ، وذلك أنه قال فى تفسير ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ الضميرُ فى (فسواهن) ضمير مبهم ، وسَبْعَ سموات تفسيره ، كقولهم « ربه رجلا » وقيل : راجع إلى السماء ، والسماء فى معنى الجنس ، وقيل : جمع سماءة ، والوجه العربى هو الأول ، اهـ . وتؤول على أن مراده أن سبع سموات بدل ، وظاهر تشبيهه بربه رجلا يأباه .

السادس : أن يكون مُبْدَلا منه الظاهرُ المفسرُ له ، كـ « ضربته زيدا » قال

(١) الخامس من المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة

ابن عصفور : أجازهُ الأخفشُ ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع ، نقله عنه ابن مالك ، ومما خرجوا على ذلك قولهم « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ » وقال الكسائى : هو نعت ، والجماعة يأبونَ نعت الضمير ، وقوله :

قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا

فَلَا تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ البَائِسَا [٦٩٥]

وقال سيبويه : هو بإضمار أذمُّ ، وقولهم « قَامَا أَخَوَاكَ ، وقَامُوا إِخْوَتُكَ ، وقُمْنَ نِسْوَتُكَ » وقيل : على التقديم والتأخير ، وقيل : الألف والواو والنون أحْرُفٌ كالتاء فى « قامَتْ هند » وهو المختار .

والسابع : أن يكون متصلا بفاعل مقدم ، ومفسرهُ مفعول مؤخر كـ « ضَرَبَ غُلَامُه زَيْداً » أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطُّوَال من الكوفيين ، ومن شواهده قولُ حسان :

٧٣٩ — وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً

مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِماً

وقوله :

٧٤٠ — كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ

وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى المَجْدِ

والجمهور يوجبون فى ذلك فى النثر تقديمَ المفعولِ ، نحو : (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) ويمتنع بالإجماع نحو : « صَاحِبُهَا فى الدار » لاتصال الضمير بغير الفاعل ، ونحو : « ضَرَبَ غُلَامُهَا عَبْدَ هند » لتفسيره بغير المفعول ، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ، ولا خلاف فى جواز نحو : « ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ » وقال الزمخشرى فى (لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا) الآية فى قراءة أبى عمرو (فَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ)

بالغيبة وضم آخر الفعل : إن الفعل مسند للذين يفرحون واقعاً على ضميرهم محذوفاً ، والأصل لا يحسبُنّهم الذين يفرحون بمفازة ، أى : لا يحسبُنّ أنفُسَهم الذين يفرحون فائزين ، و (فلا يحسبنهم) توكيد ، وكذا قال فى قراءة هشام : ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فى سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتاً﴾ بالغيبة : إن التقدير ولا يحسبنهم ، والذين فاعل ، ورده أبوحيان باستلزامه عَوْدَ الضمير على المؤخر ، وهذا غريب جداً ؛ فإن هذا المؤخر مقدم فى الرتبة ؛ ووقع له نظير هـذا فى قول القائل : مررت برجل ذاهبة فرسُه مكسوراً سَرْجُها ، فقال : تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع ، لأن فيه تقديم الضمير على مفسره ، ولا شك أنه لو قدم لكان كقولك : « غُلاَمَهُ ضَرَبَ زيد » ووقع لابن مالك سهو فى هـذا المثال من وجه غير هـذا ، وهو أنه منع من التقديم لكون العامل صفة ، ولا خلاف فى جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عَوْدَ الضمير إلى ماتقدم لفظاً ، وأجاز عوده إلى ماتأخر لفظاً ورتبة ، أما الأول فإنه منع فى قوله تعالى : ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾ كونَ ماشرطية ، لأن (تودّ) حينئذ يكون دليل الجواب ، لا جوابا ، لكونه مرفوعا ، فيكون فى نية التقديم ، فيكون حينئذٍ الضمير فى (بينه) عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبة ، وهذا عجيب ، لأن الضمير الآن عائد على متقدم لفظا ، ولو قدم (تود) لغير التركيب ، ويلزمه أن يمنع « ضَرَبَ زَيْدًا غُلاَمُهُ » ، لأن زيداً فى نية التأخير ، وقد استشعر ورود ذلك ، وفرق بينهما بما لامُعَوَّل عليه ، وأما الثانى فإنه قال فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّه﴾ إن فاعل بدا عائد على السَّجْن المفهوم من ليسجننه .

شَرْح حال الضمير المسمى فَصْلا وعِمَادا

والكلام فيه فى أربع مسائل :

الأولى : فى شروطه ، وهى ستة ، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران :

أحدهما : كونه مبتدأ فى الحال أو فى الأصل ، نحو : (أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (وإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ) الآيَةَ (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا) (إِنْ تَرَانِى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا) وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكا ، وجعل منه : (هٰؤُلاَءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ) فيمن نصب (أطهر) ، ولحن أبو عمرو مَنْ قرأ بذلك ، وقد خُرِّجَتْ على أن (هؤلاء بناتى) جملة ، و (هن) إما توكيد لضمير مستتر فى الخبر ، أو مبتدأ ولكم الخبر ، وعليهما فأطهرَ حال ، وفيهما نظر ، أما الأول فلأن بناتى جامد غير مؤول بالمشتق ، فلا يتحمل ضميرا عند البصريين ، وأما الثانى فلأن الحال لا يتقدم على عاملها الظرفى عند أكثرهم .

والثانى : كونه معرفة كما مثلنا ، وأجاز الفراء وهشام ومَنْ تابعهما من الكوفيين كونه نكرة ، نحو : « ماظننت أحدًا هو القائم » و « كان رجل هو القائم » وحملوا عليه (أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ) فقدروا (أربى) منصوباً .

ويشترط فيما بعده أمران : كونه خبرًا لمبتدأ فى الحال أو فى الأصل ، وكونه معرفة أو كالمعرفة فى أنه لا يقبل أل كما تقدم فى خيرا وأقل ، وشرط الذى كالمعرفة : أن يكون اسما كما مثلنا ، وخالف فى ذلك الجرجانى فألحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه (إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ) وهو عند غيره توكيد ، أو مبتدأ ، وتبع الجرجانىَّ أبو البقاء ، فأجاز الفصل فى (وَمَكْرُ أُولَٰئِكَ هُوَ يَبُورُ) وابن الخباز ، فقال فى شرح الإيضاح : لا فرق بين كون امتناع أل لعارض كأفعَلَ مِنْ والمضاف كغلام زيد ، أو لذاته كالفعل المضارع ، اه ، وهو قول السهيلى ، قال فى قوله تعالى : (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ، وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى) : وإنما أتى بضمير الفصل فى الأولين دون الثالث ، لأن بعض

الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمروذ : أنا أحيي وأميت ، وأما الثالث فلم يدّعِه أحد من الناس ، اهـ .

وقد يستدل لقول الجرجانى بقوله تعالى : (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي) فعطف (يهدى) على (الحق) الواقع خبراً بعد الفصل ، اهـ .

ويشترط له فى نفسه أمران :

أحدهما : أن يكون بصيغة المرفوع ، فيمتنع « زيد إيّاه الفاضل ، وأنت إياك العالم » وأما « إنَّكَ إياك الفاضل » فجائز على البدل عند البصريين ، وعلى التوكيد عند الكوفيين .

والثانى : أن يطابق ما قبله ، فلا يجوز « كنت هو الفاضل » فأما قولُ جرير ابن الخَطَفَى :

٧٤١ — وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ
يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا

وكان قياسه « يرانى أنا » مثل (إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ) فقيل : ليس هو فَصْلاً وإنما هو توكيد للفاعل ، وقيل : بل هو فَصْلٌ ، فقيل لما كان صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره ، لأنه نفسه فى المعنى ، وقيل : هو على تقدير مضاف إلى الياء ، أى يرى مصابى ، والمُصَابُ حينئذٍ مصدرٌ كقولهم « جَبَرَ اللهُ مُصَابَك » أى مصيبتك ، أى يرى مصابى هو المصاب العظيم ، ومثله فى حذف الصفة (الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) أى الواضح ، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف (فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا) أى نافعاً ، لأن أعمالهم تُوزن ، بدليل (وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ) الآية ، وأجازوا « سِيرَ بزيد سَيْرَ »

بتقدير الصفة ، أى واحد ، وإلا لم يُفِد ، وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد « لَوْ أصِيبَ » بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق ، وإنّ « هو » توكيد له ، أو لضمير يرى ، قال : إذ لا يقول عاقل يرانى مُصاباً إذا أصابتنى مصيبة ، اهـ وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض ، ويروى « يراه » أى يرى نفسه ، و « تراه » بالخطاب ، ولا إشكال حينئذٍ ولا تقدير ، والمصاب حينئذ مفعولٌ لا مصدر ، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال : ولو أنه قال يراه لكان حسناً ، أى يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصبت .

المسألة الثانية : فى فائدته ، وهى ثلاثة أمور :

أحدها لفظى ، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ، ولهذا سمى فَصْلاً ، لأنه فَصَلَ بين الخبر والتابع ، وعماداً ، لأنه يَعْتَمِد عليه معنى الكلام ، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة ، وذِكْرُ التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة ، لوقوع الفصل فى نحو : (كُنْتَ أنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) والضمائر لا توصف .

والثانى معنوى ، وهو التوكيد ، ذكره جماعة ، وبَنَوْا عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال « زيد نفسه هو الفاضل » وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دِعَامةً ، لأنه يُدْعَمُ به الكلام ، أى يُقَوى ويُؤكد .

والثالث معنوى أيضاً ، وهو الاختصاص ، وكثير من البيانيين يقتصر عليه ، وذكر الزمخشرى الثلاثة فى تفسير (وأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ) فقال : فائدته الدلالة على أن الوارِدَ بعده خبر لا صفة ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره .

المسألة الثالثة : فى محله .

زعم البصريون أنه لا محل له ، ثم قال أكثرهم : إنه حَرْفٌ ، فلا إشكال ،

وقال الخليل : اسم ، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء ، وأل الموصولة[1] ، وقال الكوفيون : له محل ، ثم قال الكسائى : محلُّه بحسب ما بعده ، وقال الفراء : بحسب ما قبله ؛ فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولى ظن نصب ، وبين معمولى كان رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائى . وبين معمولى إنَّ بالعكس .

المسألة الرابعة : فيما يحتمل من الأوْجُهِ .

يحتمل فى نحو : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) ونحو : (إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ) الفَصْلية والتوكيد ؛ دون الابتداء لانتصاب ما بعده ، وفى نحو : (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ) ونحو : « زَيْدٌ هُوَ العالم ، وَإِنَّ عمراً هو الفاضلُ » الفَصْلية والابتداء ، دون التوكيد لدخول اللام فى الأولى ولكون ما قبله ظاهراً فى الثانية ، والثالثة ، ولا يؤكِّدُ الظاهر بالمضمر لأنه ضعيف والظاهر قوى ، ووهم أبو البقاء ؛ فأجاز فى (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) التوكيدَ ، وقد يريد أنه توكيدٌ لضمير مستتر فى (شانئك) لا لنفس شانئك ، ويحتمل الثلاثة فى نحو : « أَنْتَ أَنْتَ الْفَاضِلُ » ونحو : (إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) ومَنْ أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز فى نحو : « إنَّ زيداً هو الفاضل » البَدَلية ، ووهم أبو البقاء ؛ فأجاز فى (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً) كونَه بدلا من الضمير المنصوب .

ومن مسائل الكتاب « قد جَرَّبْتُكَ فَكُنْتَ أَنْتَ أَنْتَ » الضميران مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كان ، ولو قَدَّرْتَ الأول فَصْلا أو توكيداً لقلت « أنت إياك » .

والضمير فى قوله تعالى : (أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ) مبتدأ ؛ لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد ، وتنكيره يمنع الفَصْل .

---

(١) غير أن إعراب أل الموصولة ظهر فيما بعدها بسبب كونها على صورة الحرف .

وفى الحديث « كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ » إن قُدِّر فى « يكون » ضمير لكل فأبَوَاهُ مبتدأ ، وقوله « هما » إما مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر أبواه ، وإما فَصْل ، وإما بدل من أبواه إذا أجزنا [1] إبدال الضمير من الظاهر ، واللذان خبر أبواه ، وإن قُدِّر «يكون» خالياً من الضمير فأبواه اسمُ يكون ، و « هما » مبتدأ أو فَصْل أو بدل ، وعلى الأول فاللذان بالألف ، وعلى الأخيرين هو بالياء .

رَوَابط الجملة بما هى خَبَرٌ عنه

وهى عشرة :

أحدها الضمير ، وهو الأصل ، ولهذا يُرْبَطُ به مذكوراً كزيد ضربته ، ومحذوفا مرفوعا نحو : (إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ) إن قدر لهما ساحران [2] ، ومنصوباً كقراءة ابن عامر فى سورة الحديد (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى) ولم يَقْرَأ بذلك فى سورة النساء ، بل قرأ بنصب (كل) كالجماعة ، لأن قبله جملة فعلية وهى (فَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ) فساوى بين الجملتين فى الفعلية ، بل بين الجمل ؛ لأن بعده (وفَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ) وهذا مما أغفلُوه ، أعنى الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة ، فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع فى باب الاشتغال فى نحو : « قامَ زيد وعمراً أكرمته » للتناسب ، ولم يذكروا مثل ذلك فى نحو : « زَيْدٌ ضربته وأكرمت عمراً » ولا فرق بينهما ، وقول أبى النجم :

[قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً] كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ [٣٣٢]

ولو نصب « كل » على التوكيد لم يصح ؛ لأن « ذنبا » نكرة ، أو على المفعولية كان فاسداً معنًى ، لما بيناه فى فصل كل ، وضعيفاً صناعَةً ، لأن حق كل متصلة بالضمير أن لا تستعمل إلا توكيدا أو مبتدأ نحو : (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لله) قرىء بالنصب والرفع

---

(١) فى نسخة « إذا جوزنا » . (٢) فى نسخة « إذا قدر لهما ساحران » .

وقراءة[1] جماعة (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) بالرفع ، ومجروراً نحو : « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أى منه ، وقول امرأة « زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ » إذا لم نقل إن أل نائبة عن الضمير ، وقوله تعالى (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) أى إن ذلك منه ، ولا بُدَّ من هذا التقدير ، سواء أَقَدَّرْنا اللام للابتداء ومَنْ موصولة أو شرطية أم قدرنا اللام مُوطئة ومَنْ شرطية ، أما على الأول فلأن الجملة خبر ، وأما على الثانى فلأنه لا بد فى جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضمير ، سواء قلنا إنه الخبر أو إن الخبر فعل الشرط وهو الصحيح ، وأما الثالث فلأنها جواب القسم فى اللفظ ، وجواب الشرط فى المعنى ، وقولُ أبى البقاء والحوفى « إن الجملة جواب الشرط » مردودٌ ؛ لأنها اسمية ، وقولهما « إنها على إضمار الفاء » مردودٌ ؛ لاختصاص ذلك بالشعر ، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء ، لا للموطئة .

تنبيه — قد يوجد الضميرُ فى اللفظ ولا يحصل الرَّبْطُ ، وذلك فى ثلاث مسائل :

أحدها : أن يكون معطوفا بغير الواو ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو فهو » أو « ثم هو » .

والثانية : أن يُعَادَ العامل ، نحو : « زَيدٌ قام عمرو وقام هو » .

والثالثة : أن يكون بدلا نحو : « حُسْنُ الجارِيَةِ الْجَارِيَةُ أعجبتنى هو » فهو : بدل اشتمال من الضمير المستتر العائدِ على الجارية ، وهو فى التقدير كأنه من جملة أخرى ، وقياسُ قول مَنْ جعل العاملَ فى البدل نفسَ العامل فى المبدل منه أن تصحَّ المسألة ، ونحو ذلك مسألة الاشتغال ؛ فيجوز النصب والرفع فى نحو : « زيد ضربت عمراً وأباه » ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل ، وإذا أبدلت « أخاه » ونحوه من عمرو لم يجوزا ، على ما مر من الاختلاف فى عامل البدل ،

---

(١) فى نسخة « وقرأ جماعة » وهذا من أمثلة حذف الضمير الرابط المنصوب .

فإن قدرته بياناً جاز باتفاق [أو بدلا لم يجز[1]] ويجوز بالاتفاق « زَيْدٌ ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبه » رفعت زيداً أو نصبته ؛ لأن الصفة والموصوف كالشىء الواحد .

الثانى : الإشارة ، نحو (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ) (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً) ويحتمله (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) وخص ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصـــوفا والإشارة إشارة البعيد ؛ فيمتنع نحو « زَيْد قام هذا » لمانعين ، و « زيد قام ذلك » لمانع ، والحجة عليه فى الآية الثالثة ، ولا حجة عليه فى الرابعة ؛ لاحتمال كون (ذلك) فيها بدلا أو بياناً ، وجوز الفارسى كونَهُ صفةً ، وتبعه جماعة منهم أبو البقاء ، وردَّه الحوفى بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف .

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظه ، وأكثرُ وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم ، نحو (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) ، (وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ) وقال :

٧٤٢ — لاَ أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ
نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

والرابع : إعادته بمعناه ، نحو « زَيْدٌ جاءنى أبو عبد الله » إذا كان أبو عبد الله كُنْيَةً له ، أجازه أبو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ ، بل [هو] مجرور بالعطف على (الذين يتقون) ولئن سُلِّمَ فالرابط العموم ؛ لأن المصلحين أعم من المذكورين ، أو ضميرٌ محذوف ، أى منهم ، وقال الحوفى : الخبر محذوف أى مأجورُونَ ؛ والجملة دليله .

والخامس : عموم يشمل المبتدأ نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » وقوله :

---

(١) سقطت هذه الجملة من النسخة التى شرح عليها الدسوقى ، وفى ذكرها نوع تكرار .

٧٤٣ — [أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرِ
سَبِيلٌ ؟] فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا

كذا قالوا ، ويلزمهم أن يجيزوا « زَيْدٌ مات الناسُ ، وعَمْرو كُلّ الناس يموتون ، وخالد لا رَجُلَ فى الدار » أما المثالُ فقيل : الربط إعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول أبى الحسن فى صحة تلك المسألة ، وعلى القول بأن أل فى فاعلَ نعم وبئس للعهد لا للجنس ، وأما البيتُ فالرابطُ فيه إعادة المبتدأ بلفظه ، وليس العموم فيه مراداً ؛ إذ المراد أنه لا صَبْرَ له عنها ؛ لأنه لا صبر له عن شىء .

والسادس : أن يعطف بفاء السببية جملة ذاتُ ضميرٍ على جملة خالية منه أو بالعكس ، نحو : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً) وقوله :

٧٤٤ — وَإِنْسَانُ عَيْنِى يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً
فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

كذا قالوا ، والبيت محتمل لأن يكون أصلُه يحسر الماء عنه ، أى ينكشف عنه ، وفى المسألة تحقيق تقدَّم فى موضعه .

والسابع : العطف بالواو ، أجازه هشام وَحْدَه نحو « زَيْدٌ قَامَتْ هند وأكْرَمَهَا » ونحو « زَيْدٌ قام وَقَعَدَتْ هند » بناء على أن الواو للجمع ؛ فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء ، وإنما الواو للجمع فى المفردات لا فى الجمل ؛ بدليل جواز « هذَانِ قائم وقاعد » دون « هذان يقوم وقعد » .

والثامن : شرط يشتمل على ضميرٍ مدلولٍ على جوابه بالخبر ، نحو زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرو إِنْ قامَ » .

التاسع : أل النائبة عن الضمير ، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ،

ومنه (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) الأصلُ مأواه ، وقال المانعون : التقدير هى المأوى له .

والعاشرُ : كونُ الجملة نَفْسَ المبتدأ فى المعنى ، نحو « هِجِّيرَى أَبِى بَكْرٍ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ » ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصّة ، نحو (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) ونحو (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) .

تنبيه ـ الرابطُ فى قوله تعالى (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ) إما النون على أن الأصل وأزواجُ الذين ، وإما كلمة هم مخفوضة محذوفة هى وما أضيف إليه على التدريج ، وتقديرُهما إما قبل يتربّصْنَ ، أى أزواجُهُمْ يتربصن ، وهو قول الأخفش ، وإما بعده ، أى يتربصن بَعْدَهم ، وهو قول الفراء ، وقال الكسائى ـ وتبعه ابن مالك ـ الأصلُ يتربّصُ أزواجُهم ، ثم جىء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير ؛ لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير .

الأشياء التى تحتاج إلى الربط[1]

وهى أحَدَ عَشَرَ :

أحدها : الجملة المخبر بهـا ، وقد مضت ، ومن ثَمَّ كانَ مردوداً قولُ ابن الطراوة فى « لَوْلاَ زيدٌ لأكرمتكَ » : إن « لأكرمتك » هو الخبر ، وقولُ ابن عطية فى (فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لأَمْلأَنَّ) إن (لأملأن) خبر الحق الأول فيمن قرأه بالرفع ، وقولُه إن التقدير أن أَمْلأُ مردود ؛ لأن أنْ تُصَيِّر الجملة مُفردًا ، وجواب القسم لا يكون مفردا . بل الخبر فيهما محذوف ، أى لولا زيد موجود ، والحق قَسَمِى ، كما فى « لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ » .

---

(١) فى نسخة « تحتاج إلى رابط » .

والثانى : الجملة الموصوف بها ، ولا يربطها إلا الضمير : إما مذكوراً نحو : (حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُهُ) أو مقدراً إما مرفوعاً كقوله :

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ
عَاراً عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ [٣١]

أى هو عار ، أو منصوباً كقوله :

٧٤٥ — [حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ] وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

[ص ٦١٢ و ٦٣٣]

أى حَمِيتَهُ ، أو مجروراً نحو : (وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ، وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ، وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ ، وَلاَ هُمْ يُنْصَرُونَ) فإنه على تقدير فيه أربعَ مرات ، وقراءة الأعمش (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِيناً تُصْبِحُونَ) على تقدير فيه مرتين ، وهل حُذِف الجار والمجرور معاً أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال :

٧٤٦ — وَيَوْماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً
[قَلِيلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ]

أى شهدنا فيه ، ثم حذف منصوبا ؟ قولان : الأول عن سيبويه ، والثانى عن أبى الحسن ، وفى أمالى ابن الشَّجَرِى قال الكسائى : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء ، أى أن الجار حُذف أولا ، ثم حذف الضمير ، وقال آخر : لا يكون المحذوف إلا فيه ، وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش : يجوز الأمران ، والأقيَسُ عندى الأول ، اهـ . وهو مخالف لما نقل غيره ، وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا يقدر فى الآية الأولى ضمير ، بل يقدر أن الأصل يوماً يومَ لا تجزى ، بإبدال يوم الثانى من الأول ، ثم حذف المضاف ، ولا يعلم أن مضافاً إلى جملة حذف ، ثم إن أدعى أن الجملة باقية

على محلها من الجر فشاذ ، أو أنها أنيبت عن المضاف ، تكون الجملة مفعولا فى مثل هذا الموضع .

الثالث : الجملة الموصول بها الأسماء ، ولا يربطها غالباً إلا الضمير : إما مذكوراً نحو : (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) ونحو : (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ) ونحو : (يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ) وإما مقدرًا نحو : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) ونحو : (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الأَنْفُسُ) ونحو : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ، ومن الصفة أقوى منه من الخبر .

وقد يربطها ظاهرٌ يخلُفُ الضميرَ كقوله :

فَيَارَبَّ لَيْلَى أَنتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ (١)

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ [٣٤٣]

وهو قليل ، قالوا : وتقديره وأنت الذى فى رحمته ، وقد كان يمكنهم أن يقدروا فى رحمتك ، كقوله :

٧٤٧ — وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي

[وَأَلْمَمْتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ]

وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل ؛ إذ الغالبُ « أَنتَ الَّذِي فَعَلَ » وقولهم « فَعَلْتَ » قليلٌ ، ولكنه مع هذا مَقِيسٌ ، وأما « أَنتَ الَّذِي قَامَ زَيْدٌ » فقليلٌ غير مقيس ، وعلى هذا فقول الزمخشرى فى قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) إنه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف(٢) ؛ لأنه يلزمه أن يكون من هذا القليل ، فيكون الأصل كفروا به ، لأن المعطوف على الصلة صلة ؛ فلا بد من رابط ، وأما إذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا إشكال .

(١) وفى رواية « فيارب أنت الله فى كل موطن »

(٢) ضعيف : خبر لقوله « فقول الزمخشرى » .

الرابع : الواقعة حالا ، ورابطها إما الواو والضمير نحو « لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) أو الواو فقط نحو (لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) ونحو « جاء زيد والشمس طالعة » أو الضمير فقط نحو (تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) وزعم أبو الفتح فى الصورة الثانية أنه لابد من تقدير الضمير ، أى طالعة وقت مجيئه ، وزعم الزمخشرى فى الثالثة أنها شاذة نادرة ، وليس كذلك ؛ لورودها فى مواضع من التنزيل نحو(اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) (فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (وَاللهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ) (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ)وقد يخلو منهما لفظاً فيقدر الضمير نحو « مررت بالبر قفيزٌ بدرهم » أو الواو كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصفَ النهارُ وهو غائص وصاحبه لايدرى ما حاله :

٧٤٨ — نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِى [ص ٦٣٦]

الخامس : المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو « زيداً ضربته ، أو ضربت أخاه ، أو عمراً وأخاه ، أو عمراً أخاه » إذا قدرت الأخ بياناً ، فإن قدرته بدلا لم يصحّ نصبُ الاسم على الاشتغال ، ولا رفعه على الابتداء ، وكذا لو عطفت بغير الواو ، وقوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ) الذين : مبتدأ ، وتعساً : مصدر لفعل محذوف هو الخبر ، ولا يكون الذين منصوباً بمحذوف يفسره تعساً كما تقول : « زيداً ضَرْباً إياه » وكذا لايجوز « زَيْدًا جَدْعًا له » ولا « عَمْرًا سَقْيًا له » خلافاً لجماعة منهم أبو حيان ؛ لأن اللام متعلقة بمحذوف ، لا بالمصدر لأنه لايتغذى بالحرف ، وليست لام التقوية لأنها لازمة ، ولام التقوية غير لازمة ، وقوله تعالى (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ) إن قدرت (من) زائدة فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدراً بعده ، وإن قدرتها بياناً لكمْ

كما هى بيان لما فى (مانَنْسَخْ مِنْ آيَة) لم يجز واحد من الوجهين ، لعدم الراجع حينئذ إلى كَمْ ، وإنما هى مفعول ثانٍ مقدم ، مثل « أَعِشْرِينَ دِرْهَماً أَعْطَيْتُكَ » وجَوَّز الزمخشرى فى كم الخبرية والاستفهامية [1] ، ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تُعَلِّق العامل عن العمل ، وجَوَّز بعضُهم زيادة من كما قدمنا ، وإنما تزاد بعد الاستفهام بهَلْ خاصة ، وقد يكون تجويزه ذلك على قول مَنْ لايشترط كونَ الكلام غيرَ مُوجَبٍ مطلقا ، أو على قول مَنْ يشترطه فى غير باب التمييز ، ويرى أنها فى « رطل من زيت ، وخاتم من حديد » زائدة ، لامبينة للجنس .

السادس والسابع : بدلا البعض والاشتمال ، ولا يربطهما إلا الضمير : ملفوظاً نحو : (ثم عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (يَسْئَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) أو مقدراً نحو : (مَنِ اسْتَطَاعَ) أى منهم ، ونحو : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النارِ) أى فيه ، وقيل : إن أل خَلَف عن الضمير ، أى ناره ، وقال الأعشى :

٧٤٩ — لَقَدْ كانَ فِى حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ
تَقَضَّى لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ

أى ثويته فيه ، فالهاء من « ثويته » مفعول مطلق ، وهى ضمير الثَّوَاء ، لأن الجملة صفته ، والهاء رابط الصفة ، والضمير المقدر رابط للبدل — وهو ثواء — بالمبدل منه وهو حَوْل ، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء من ثويته للحَوْل على الاتساع فى ضمير الظرف بحذف كلمة فى ، وليس بشىء ، لخلو الصفة حينئذٍ من ضمير الموصوف ، ولاشتراط الرابط فى بدل البعض وجب فى نحو قولك « مَرَرْتُ بثلاثةٍ زيدٌ وعمرٌو » القطع بتقدير منهم ، لأنه لو أُتبع لكان بدل بعضٍ من غير ضمير .

تنبيه — إنما لم يحتج بدلُ الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه فى المعنى ، كما أن الجملة التى هى نفس المبتدأ لاتحتاج إلى رابط لذلك .

(١) المراد أنه جوز أن تكون « كم » خبرية وأن تكون استفهامية :

الثامن : معمول الصفة المشبهة ، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير : إما ملفوظاً به نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » أو « وجهاً منه » أو مقدراً نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهاً » أى منه ، واختلف فى نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهُ » بالرفع ؛ فقيل : التقدير منه ، وقيل : أل خَلَف عن الضمير ، وقال تعالى (وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ) جناتِ بدلٌ أو بيان ، والثانى يمنعه البصريون ؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان فى النكرات ، وقول الزمخشرى إنه معرفة لأن عَدْناً عَلَم على الإقامة بدليل (جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُ) لو صح تعينت البدلية بالاتفاق ، إذ لا تبين المعرفة النكرة ، ولكن قوله ممنوع ، وإنما عَدْن مصدرُ عَدَن ، فهو نكرة ، والتى فى الآية بدل لا نعت ، و (مُفَتَّحة) حال من جنات لاختصاصها بالإضافة ، أو صفة لها ، لا صفة لحسن ؛ لأنه مُذَكر ، ولأن البدل لا يتقدم على النعت و (الأبواب) مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله أو بدل من ضمير مستتر ، والأول أولى ، لضعف مثل « مَرَرْتُ بامرأة حسنة الوجه » وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل الأبواب منها أو أبوابها ، ونابت أل عن الضمير ، وهذا البدل بدلُ بعضٍ لا اشتمال خلافاً للزمخشرى .

التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير : إما مذكوراً نحو : (فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ) أو مقدراً أو مَنُوباً عنه نحو : (فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) أى منه ، أو الأصلُ فى حجه ، وأما قوله تعالى : (بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ) (وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ والذين آمنوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ) وقول الشاعر :

٧٥٠ — فَمَنْ تَكُنِ الْحَضَارَةُ أَعْجَبَتْهُ
فَأَيُّ رِجَالِ بَادِيَةٍ تَرَانَا ؟

فقال الزمخشرى فى الآية الأولى : إن الرابط عموم المتقين ، والظاهر أنه لاعموم فيها ، وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره ، وإنما الجواب فى الآيتين والبيت محذوف وتقديره فى الآية الأولى : يحبه ، وفى الثانية : يغلب ، وفى البيت : فلسنا على صفته .

العاشر : العاملان فى باب التنازع ، فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف كما فى « قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » أو عَمَلِ أَوَّلِهما فى ثانيهما نحو (وأَنَّه كان يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللهِ شَطَطًا وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أَحَدًا) أو كون ثانيهما جواباً للأول ، إما جوابية الشرط نحو (تعالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ) ونحو (آتُونى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً) أو جوابية السؤال نحو (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِى الكَلالَةِ أو نحو ذلك من أوْجه الارتباط ، ولا يجوز « قام قعد زيد » ولذلك بطل قول الكوفيين إن من التنازع قولَ أمرىء القيس :

* كفانى ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ * [٤١٤]

ولنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول ، لأن الشاعر فصيح ، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثانى وترَكَ إعمال الثانى مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصوابُ أنه ليس من التنازع فى شىء ، لاختلاف مطلوبَى العاملين ، فإن كفانى طالب للقليل ، وأطلب طالبٌ للمال محذوفاً للدليل ، وليس طالباً للقليل ، لئلا يلزم فساد المعنى ، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله ولم أطلب معطوفاً على كفانى ، وحينئذ يلزم كونُه مثبتاً ، لأنه حينئذ داخلٌ فى حيز الامتناع المفهوم من لو ، وإذا امتنع النفى جاء الإثبات ، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نَفاه بقوله :

* ولَوْ أن ما أسعى لأدنى معيشة *

وإنما لم يجز أن يقدر مستأنفاً لأنه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفانى ؛ فلا تنازع بينهما .

فإن قلتَ : لم لا يجوز التنازعُ على تقدير الواو للحال ، فإنك إذا قلت « لو دَعَوْتُه لأجابنى غيرَ مُتَوَانٍ » أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم إثبات التوانى ؟

قلتُ : أجاز ذلك قومٌ منهم ابن الحاجب فى شرح المفصل ووجَّهَ به قولَ الفارسى والكوفيين إن البيت من التنازع وإعمال الأول ، وفيه نظر ؛ لأن المعنى حينئذٍ لو ثبت أنى أسعى لأدنى معيشة لكفانى القليل فى حالة أنى غير طالب له ؛ فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له ؛ فيتوقف عدم الشىء على وجوده .

ولهذه القاعدة أيضاً بطل قولُ بعضهم فى (فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ) إن فاعل تبين ضميرٌ راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن تبين وأعلم قد تنازعاه كما فى « ضَرَبَنِى وضَرَبْتُ زَيْدًا » ؛ إذ لا ارتباط بين تبين وأعلم ، على أنه لو صح لم يحسن حملُ التنزيل عليه ؛ لضعف الإضمار قبل الذكر فى باب التنازع ، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه ألبتة ، وضعف حذف مفعول العامل الثانى إذا أهمل كـ « ضَرَبَنِى وضربت زيد » حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا فى الضرورة .

والصوابُ أن مفعول أطلب « الملك » محذوفاً كما قدمنا ، وأن فاعل تبين ضمير مستتر : إما للمصدر ، أى فلما تبين له تبينٌ كما قالوا فى (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّه) أو لشىء دل عليه الكلام ، أى فلما تبين له الأمر أو ما أشكل عليه ، ونظيره « إذا كانَ غداً فَأْتِنِى » أى إذا كان هو ، أى ما نحن عليه من سلامة .

الحادى عشر : ألفاظ التوكيد الأوَلُ ، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو « جاء زَيْدٌ نَفْسُه ، والزيدان كِلاَهُما ، والقومُ كلّهم » ومن ثَمَّ كان مردودا قولُ الهروى فى الذخائر تقول « جاء القومُ جميعا » على الحال ، و « جميعٌ » على التوكيد ، وقول بعض مَنْ عاصرناه فى قوله تعالى:(هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُمْ مَافى الأرضِ جَمِيعاً) : إن جميعا توكيد لما ، ولو كان كذا لقيل جميعَه ، ثم التوكيد بجميع قليل ، فلا يحمل عليه التنزيل ، والصوابُ أنه حال ، وقول الفراء والزمخشرى فى قراءة بعضهم (إنّا كلٌّ فِيهَا) : إن كلا توكيد ، والصواب أنها بدل ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كلّ جائز إذا كان مفيدا للاحاطة ، نحو « قُمْتُم ثَلاَثَتُكُمْ » وبدل الكل لايحتاج إلى ضمير ، ويجوز لكل أن تلى العوامل إذا لم تتصل بالضمير ، نحو « جاءنى كل القَومِ » فيجوز مجيئها بدلا ، بخلاف « جاءنى كلهم » فلا يجوز إلا فى الضرورة ، فهذ أحسن ماقيل فى هذه القراءة ، وخرّجها ابنُ مالك على أن كلا حال ، وفيه ضَعْفَان : تنكير كل بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى ، وهو نادر ، كقول بعضهم « مَرَرتُ بِهِمْ كلاً » أى جميعا ، وتقديم الحال على عاملها الظرفى .

واحترزت بذكر الأول عن أجمع وأخواته ، فإنها إنما تؤكد بعد كل ، نحو (فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كلُّهُمْ أجْمَعُون) .

الأمور التى يكتسبها الاسمُ بالإضافة

وهى عَشَرة :

أحدها : التعريف ، نحو « غلاَم زَيْدٍ »(١) .

الثانى : التخصيص ، نحو « غُلاَم امْرأة »(٢) والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ

(١) أى فيما إذا كان المضاف إليه معرفة كزيد .
(٢) أى متى كان المضاف إليه نكرة كامرأة .

درجة التعريف ؛ فإن « غلام رَجُلٍ » أخصُّ من غلام ، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز « غلام زَيْدٍ » .

الثالث : التخفيف ، كـ « ضارب زَيْدٍ ، وضاربا عَمْرٍو ، وضاربُو بكر » إذا أردت الحالَ أو الاستقبالَ ؛ فإن الأصل فيهن أن يعملْنَ النصبَ ، ولكن الخفض أخَفُّ[1] منه ؛ إذ لا تنوين معه ولا نون ، ويدلُّ على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريفَ قولُك « الضاربا زَيْدٍ ، والضاربو زَيْد » ولا يجتمع على الاسم تعريفان ، وقولُه تعالى : (هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ) ولا توصف النكرة بالمعرفة ، وقولُه تعالى : (ثَانِيَ عِطْفِهِ) وقولُ أبى كبير :

٧٥١ — فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا [سُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ]

ولا تنتصب المعرفة على الحال ، وقولُ جرير :

٧٥٢ — يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ

[لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا]

ولا تدخل رُبَّ على المعارف ، وفى التحفة أن ابن مالك رَدَّ على ابن الحاجب فى قوله « ولا تفيد إلا تخفيفا » فقال : بل تفيد أيضاً التخصيص ، فإن « ضَارِبَ زَيْدٍ » أخَصُّ من « ضارب » وهذا سَهْو ؛ فإن « ضاربَ زَيْدٍ » أصله « ضاربٌ زَيْداً » بالنصب ، وليس أصله ضاربا فقط ؛ فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتى الإضافة .

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال ؛ فإضافته مَحْضَة تفيد التعريف والتخصيص ؛ لأنها ليست فى تقدير الانفصال .

وعلى هذا صَحَّ وَصْفُ اسم الله تعالى بمالك يوم الدين ، قال الزمخشرى : أريد باسم الفاعل هنا : إما الماضى ، كقولك « هو مالكُ عبيدِه أمس »

(١) فى نسخة « أحب منه » وليست بشىء .

أى مالك الأمور يوم الدين ، على حد (وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ) ولهذا قرأ أبو حنيفة (مَلِك يوم الدين) وإما الزمان المستمر كقولك « هو مالكُ العبيدِ » فإنه بمنزلة قولك مولى العبيد ، اه ملخصا .

وهو حسن ، إلا أنه نَقَضَ هذا المعنى الثانى عند ما تكلم على قوله تعالى : (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ) فقال : قرىء بجر الشمس والقمر عطفا على الليل ، وبنصبهما بإضمار جَعَل أو عطفا على محل الليل ، لأن اسم الفاعل هنا ليس فى معنى المضى فتكون إضافته حقيقية ، بل هو دال على جَعْل مستمر فى الأزمنة المختلفة ، ومثله (فَالِقُ الحب والنَّوَى) و (فَالِقِ الإصباح) كما تقول « زيد قادر عالم » ولا تقصد زماناً دون زمان ، اه .

وحاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضى ، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر فى الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية ، وكان عاملا ، وليس الأمر كذلك .

الرابع : إزالة القُبْح أو التجوز ، كـ « مَرَرْتُ بالرجل الحسَنِ الوَجْهِ » فإن الوجه إن رُفِع قَبُح الكلامُ ، لخلو الصفة[1] لفظا عن ضمير الموصوف ، وإن نُصب حصل التجوز بإجرائك الوصفَ القاصرَ مُجْرَى المتعدى .

الخامس : تذكير المؤنث كقوله :

٧٥٣ — إنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى
وَعَقْلُ عَاصِى الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

ويحتمل أن يكون منه (إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ويبعده (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) فذُكِّرَ الوصفُ حيث لا إضافة ، ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى « قريب » إذا لم يرد قرب النسب قَصْداً للفرق ، وأما قول الجوهرى « إن التذكير لكون التأنيث مجازيا » فوَهَم ، لوجوب التأنيث

(١) فى نسخة « يخلو الصفة » .

فى نحو : « الشَّمْسُ طالعة ، والموعظة نافعة » وإنما يفترق حكم المجازى والحقيقى الظاهرين ، لا المضمرين .

السادس : تأنيث المذكر ، كقولهم « قُطِعَتْ بَعْضُ أَصابِعِهِ » وقرىء (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) ويحتمل أن يكون منه (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) (وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا) أى من الشَّفَا ، ويحتمل أن الضمير للنار ، وفيه بُعْد ، لأنهم ما كانوا فى النار حتى يُنْقَذُوا منها ، وأن الأصل فله عشر حسنات أمثالها ؛ فالمعدود فى الحقيقة الموصوف ، وهو مؤنث ، وقال :

٧٥٤ — طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي
نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي

وقال :

٧٥٥ — وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي [وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا]

وأنشد سيبويه :

٧٥٦ — وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ
كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وإلى هذا البيت يشير ابن حَزْم الظاهرىُّ فى قوله :

٧٥٧ — تَجَنَّبْ صَدِيقاً مِثْلَ مَا ، وَاحْذَرِ الَّذِي
يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عُرْبٍ وَأَعْجَمِ
فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْرِي ، وَشَاهِدِي
(كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ)

ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة ، وبعمرو الكناية عن الرجل المريد أَخْذَ ما ليس له كأخذ عمرو الواو فى الخط .

وشَرْطُ هذه المسألة والتى قبلها صلاحيةُ المضاف للاستغناء عنه ؛ فلا يجوز « أمَةُ زَيْدٍ جاءَ » ولا « غُلامُ هِنْدٍ ذَهَبَتْ » ومن ثَمَّ رَدَّ ابنُ مالك فى التوضيح قولَ أبى الفتح فى توجيهه قراءةَ أبى العالية (لاَ تَنْفَعُ نَفْساً إيمانُها) بتأنيث الفعل : إنه من باب « قُطِعَتْ بَعْضُ أصابعه » لأن المضاف لو سَقَط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذى ناب عن الإيمان فى الفاعلية ، ويلزم من ذلك تعدِّى فعل المتصل إلى ظاهره نحو قولك « زَيْدَ ظَلَمَ » تريد أنه ظلم نفسه ، وذلك لا يجوز .

السابع : الظرفية ، نحو : (تُؤْتِى أُكُلَهَا كُلَّ حِين) وقوله :

* أنَا أبُو المُنْهَالِ بَعْضَ الأحْيَانْ * [٦٧٩]

وقال المتنبى :

أىَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالٍ
لَمْ تَسُؤْنِى ثَلاَثَةً بِصُدُودِ [١١٨]

وأىٌّ فى البيت استفهامية يراد بها النفى ، لا شرطية ؛ لأنه لو قيل مكان ذلك « إنْ سررتنى » انعكس المعنى ، لا يقال : يدلُّ على أنها شرطية أن الجملة المنفية إن استُؤْنفت ولم تربط بالأولى فسد المعنى ؛ لأنا نقول : الرَّبْطُ حاصل بتقديرها صفة لوصال ، والرابط محذوف ، أى لم ترعنى بعدهُ ، ثم حذفا دفعة أو على التدريج ، أو حالا من تاء المخاطب ، والرابط فاعلها ، وهى حال مقدرة ، أو معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها ، أى ما سررتنى غيرَ مقدر أنك تَرُوعُنِي ، ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة ؛ لعدم الرابط .

الثامن : المصدرية ، نحو : (وسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) فأىٌّ : مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ، ويعلم : معلقة عن العمل بالاستفهام ، وقال :

سَتَعْلَمُ لَيْـــلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ

وَأَيُّ غَـــرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا [٦٥٧]

أيّ الأولى واجبة النصب بما بعدها كما فى الآية ، إلا أنها [هنا] مفعول به ، كقولك « تداينت مالا » لا مفعول مطلق ؛ لأنها لم تُضَفْ لمصدر ، والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلها فى (لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى) (ولتعلمن أينا أشدُّ عذابا) .

التاسع : وجوب التصدير ؛ ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى نحو : « غُلَامُ مَنْ عِنْدَكَ » والخبر فى نحو : « صَبِيحَةَ أَيِّ يومٍ سَفَرُكَ » والمفعول فى نحو : « غُلَامَ أَيِّهِمْ أَكْرَمْتَ » ومن ومجرورها فى نحو : « مِنْ غُلَامِ أَيِّهِمْ أنت أفضَلُ » ووجب الرفع فى نحو : « عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ » وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء :

٧٥٨ — عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ ؛ فَمَنْ غَدَا

مُضَافًا لِأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا

وَإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحَابَةَ نَاقِصٍ

فَتَنْحَطَّ قَدْرًا مِنْ عُلَاكَ وَتُحْقَرَا

فَرَفْعُ أَبُو مَنْ ثم خَفْضُ مُزَمِّلٍ

يَبِينُ قَوْلِي مُغْـــرِيا وَمُحَذِّرَا

والإشارةُ بقوله « ثم خفض مُزَمِّل » إلى قول امرىء القيس :

٧٥٩ — كَأَنَّ أَبَانًا فِي عَرَانِينَ وَبْلِهِ

كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ [ص ٦٨٣]

وذلك أن « مُزَمَّلٍ » صفة لكبير ، فكان حقه الرفع ، ولكنه خفض لمجاورته المخفوضَ[1] .

(١) فى نسخة « لمجاورته المخفوض » وكلتاهما صحيحة .

والعاشر : الإعراب ، نحو : « هٰذِهِ خَمْسَةُ عَشَرِ زَيْدٍ » فيمن أعربه ، والأكثر البناء .

والحادى عشر : البناء ، وذلك فى ثلاثة أبواب :

أحدها : أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودُون ، وقد استدل على ذلك بأمور : منها قولُه تعالى : (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ) (وَمِنَّا دُونَ ذٰلِكَ) قاله الأخفش ، وخولف ، وأجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر ، أى وَحِيل هو ، أى الحولُ ، كما فى قوله :

٧٦٠ — وَقَالَتْ : مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ
يَسُؤْكَ ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

أى ويعتلل هو ، أى الاعتلال ، ولا بُدَّ عندى من تقدير « عليك » مدلولا عليها بالمذكورة ، وتكون حالا من المضمر ؛ ليتقيد بها فتفيد مالم يفده الفعل ، وعن الثانى بأنه [على] حذف الموصوف ، أى ومنا قومٌ دون ذلك كقولهم « مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ » أى منا فريق ظعن ومنا [فريق] أقام ، ومنها قولُه تعالى : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) فيمن فتح بينا ، قاله الأخفش ، ويؤيده قراءة الرفع ، وقيل : بين ظرف ، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل ، أى لقد وقع التقطع ، أو إلى الوَصْلِ ؛ لأن (وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ) يدل على التهاجر ، وهو يستلزم عدم التواصل ، أو إلى (ما كنتم تزعمون) على أن الفعلين تنازعاه ، ويؤيد التأويلَ قولُه :

٧٦١ — أُمُّ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزَوَانِ

بفتح « بين » مع إضافته لمعربٍ ، ومنها قولُه تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) فيمن فتح مثلا ، وقراءة بعض السلف (أَنْ يُصِيبَكُم مِثْلَ مَا أَصَابَ) بالفتح ، وقول الفرزدق :

---

(١) فى نسخة « تذرب » بذال معجمة وفسرها الأمير بقوله «أى يحتد لسانك وينطق» .

[فأصْبَحُوا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ] إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ [١٢٠]

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون فى « مثل » لمخالفتها للمبهمات ؛ فإنها تثنى وتجمع كقوله تعالى : (إلاّ أُمَمٌ أمْثالُكُمْ) وقول الشاعر :

[مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها] وَالشَّرُّ بِالشر عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ [٨١]

وزعم أن « حقا » اسمُ فاعلٍ من حَقَّ يحق ، وأصله حاقٌّ فقُصِر ، كما قيل بَرٌّ وسَرٌّ وتَمٌّ ؛ ففيه ضمير مستتر ، ومثل : حال منه ، وأن فاعل يصيبكم ضميره تعالى لتقدمه فى (وَمَا تَوْفِيقِى إلاّ باللهِ) ومثل : مصدر .

وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة ، ومنها قوله :

لَمْ يَمْنَعِ الشّرْبَ مِنْها غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ

حَمامَةٌ فى غُصُون ذَاتِ أوْقَالِ [٢٦٠]

فغير : فاعل ليمنع وقد جاء مفتوحا ، ولا يأتى فيه بحث ابن مالك ؛ لأن قولهم « غَيْرَانِ وأغْيارُ » ليس بعربى .

ولو كان المضاف غير مبهم لم يُبْنَ ، وأما قول الجرجانى وموافقيه إن « غُلاَمِى » ونحوه مبنى ففردود ، ويلزمهم بناء « غلامك ، وغلامه » ولا قائل بذلك .

الباب الثانى : أن يكون المضاف زماناً مبهما ، والمضاف إليه « إذْ » نحو : (وَمِنْ خِزْىِ يَوْمَئِذٍ) و (مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ) يقرآن بجر يوم وفتحه .

الثالث : أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبنى ، بناء أصليا كان للبناء كقوله :

٧٦٢ — عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا

وَقُلْتُ : ألَمّا أصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ ؟

أو بناء عارضا كقوله :

٧٦٣ — لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّماً
عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

رُوِيَا بالفتح ، وهو أَرْجَحُ من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور .

فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسمية ، فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيحُ جوازُ البناء ، ومنه قراءة نافع (هٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) بفتح يوم ، وقراءة غير أبى عمرو وابن كثير (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ) بالفتح ، وقال :

٧٦٤ — إِذَا قُلْتُ هٰذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيجُنِي
نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الْفَجْرُ

وقال آخر :

٧٦٥ — أَلَمْ تَعْلَمِي - يَا عَمْرَكِ اللهُ - أَنَّنِي
كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ
وَأَنِّيَ لَا أَخْزَى إِذَا قِيلَ : مُمْلِقٌ
سَخِيٌّ ، وَأَخْزَى أَنْ يُقَالَ : بَخِيلُ

رويا بالفتح .

ويحكى أن ابن الأخضر سُئل بحضرة ابن الأبرش عن وجه النصب فى قول النابغة :

٧٦٦ — أَتَانِي - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - أَنَّكَ لُمْتَنِي
وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِعُ
مَقَالَةَ أَنْ قَدْ قُلْتَ : سَوْفَ أَنَالُهُ ،
وَذٰلِكَ مِنْ تِلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعُ

فقال :

٧٦٧ — [إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبْ خِيَارَهُمْ]

وَلاَ تَصْحَبِ الْأَرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدِي

فقيل له : الجواب ، فقال ابن الأبرش : قد أجاب ، يريد أنه لما أضيف إلى المبنى اكتسب منه البناء ؛ فهو مفتوح لا منصوب ، ومحله الرفع بدلا من « أنك لمتنى » وقد روى بالرفع ، وهذا الجواب عندى غير جيد ، لعدم إبهام المضاف ، ولو صحّ لصح البناء فى نحو « غُلاَمك ، وفَرَسه » ونحو هذا مما لا قائل به ، وقد مضى أن ابن مالك مَنَع البناء فى « مثل » مع إبهامها لكونها تثنى وتجمع ، فما ظنك بهذا ؟ وإنما هو منصوب على إسقاط الباء ، أو بإضمار أعنى أو على المصدرية ، وفى البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى ، وهو إضافة « مَقَالَة » إلى « أنْ قَدْ قلت » فإنه فى التقدير : مقالة قولك ، ولا يضاف الشىء إلى نفسه ، وجوابه أن الأصل مقالَةٌ فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة ، وأنْ وصلتها بَدَل من مقالة ، أو من « أنك لمتنى » أو خبرٌ لمحذوف ، وقد يكون الشاعر إنما قاله « مَقَالَةَ أن » بإثبات التنوين ونَقْلِ حركه الهمزة ، فأنشده الناسُ بتحقيقها ، فاضطروا إلى حذف التنوين ، ويروى « ملامة » وهو مصدر لمُتَعَنِي المذكورة ، أو لأخرى محذوفة .

الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصراً

وهى عشرون :

أحدها : كونه على فَعُل بالضم كظَرُف وشَرُف ، لأنه وَقْفٌ على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ، ولهذا يتحوّلُ المتعدِّى قاصراً إذا حُوّل وزنُه إلى فَعُل لغرض المبالغة والتعجب ، نحو ضَرُبَ الرجلُ وفَهُمَ بمعنى ما أضْرَبَه وأفهَمَه ،

وسُمع « رَحُبَتْكم الطاعة » و « أن بشراً طَلُعَ اليَمَن » ولا ثالث لهما ، ووجههما أنهما ضُمِّنا معنى وَسِع وبَلَغ .

والثانى والثالث : كونه على فَعَلَ بالفتح أو فَعِل بالكسر وَوَصْفُهما على فَعِيل ، نحو ذَلَّ وَقَوِى .

والرابع : كونه على أفعَلَ بمعنى صار ذا كذا نحو « أغَدَّ البعيرُ ، وأحْصَدَ الزرع » إذا صارا[1] ذَوَىْ غُدَّة وحَصَاد .

والخامس : كونه على افْعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ واشْمَأزَّ .

السادس : كونه على افوَعَلَّ كاكوَهَدَّ الفرخُ إذا ارتعد .

السابع : كونه على افعَنْلَلَ بأصالة اللامين كاحْرَنْجَمَ بمعنى اجتمع .

الثامن : كونه على افعَنْلَلَ بزيادة أحد اللامين كافعَنْسَسَ الجملُ إذا أبى أن ينقاد .

التاسع : كونه على افعَنْلَى كاحْرَنْبَى الديكُ إذا انتفش ، وشذ قوله :

٧٦٨ — قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَندِينى
أطْرُدُهُ عَنِّى وَيَسْرَنْدِينِى

ولا ثالث لهما ، ويغرندينى — بالغين المعجمة — يَعْلُونى ويغلبنى ، وبمعناه يَسْرَنْدِينِى .

العاشر : كونه على استفعل وهو دال على التحوُّل كاسْتَحْجَر الطينُ ، وقولهم « إن البِغَاثَ بِأرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ » .

الحادى عشر : كونه على وزن انفَعَل نحو انطَلَق وانْكَسَر .

الثانى عشر : كونه مُطَاوعا لمتَعَدٍّ إلى واحد نحو كَسَرتُه فانْكَسَر وأزْعَجْتُه فانْزَعَج .

---

(١) فى نسخة « أى صارا - إلخ » .

فإن قلت : قد مضى عَدُّ انفعل .

قلت : نعم ، لـكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية ، وأيضاً فالمطاوعُ لايلزم وَزْنُ انفعل ، تقول : ضاعفتُ الحسنات فتضاعفَتْ ، وعلمته فتعلَّم ، وثَلَمته فثلم ، وأصله أن المطاوِع ينقص عن المطاوَع درجةً كألْبَسْتُهُ الثوبَ فلبِسَه ، وأقمته فأقام ، وزعم ابن برى أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان فى التعدى لاثنين نحو استَخْبَرْتُه الخبرَ فأخبرَنى الخبرَ ، واستفهمته الحديثَ فأفهَمَنى الحديثَ ، واستَعْطَيْتهُ دِرْهَماً فأعطانى درهما ، وفى التعدى لواحد نحو استَفْتَيْته فأفْتَانى ، واستَنْصَحْته فنَصَحنى ، والصواب ماقدمته لك ، وهو قولُ النحويين ، وما ذكره ليس من باب المطاوعة ، بل من باب الطلب والإجابة[1] ، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحَدُ الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير .

الثالث عشر : أن يكون رباعياً مَزِيداً فيه نحو : تَدَحْرَجَ واحْرَنْجمَ واقْشَعَرَّ واطْمَأنَّ .

الرابع عشر : أن يُضَمَّن معنى فِعْلٍ قاصر ، نحو قوله تعالى : (وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) (فَلْيَحْذَرِ الذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) (أذاعُوا بِهِ) (وَأَصْلِحْ لِى فى ذُرِّيتِى) (لاَ يَسَّمَّعُونَ إلى المَلأ الأعْلَى) وقولهم « سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِده » وقوله :

٧٦٩ — [وَإنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحْلِ مِنْ ذِى ضُرُوعِهَا
إلَى الضَّيْف] يَجْرَحْ فى عَرَاقِيبِهَا نَصْلِى

فإنها ضُمِّنت معنى ولا تَذْبُ ويَخْرُجُون ، وتحدثوا ، وبارِكْ ، ولا يُصْغُون ، واستجاب ، وبَعِتْ أو يُفسد .

والستة الباقية أن يدل على سَجِية كلؤُمَ وجَبُن وشَجُعَ ، أو على عَرَض

---

(١) فى نسخة « والإباحة » .

كفَرِح وبَطِرَ وأشِرَ وحَزِنَ وكَسِلَ ، أو على نظافة كطَهُرَ ووَضُؤَ ، أو دنَسٍ كنَجِسَ ورَجِس وأجْنَبَ ، أو على لون كأحْمَرَّ وأخْضَرَّ وأدِمَ وأحْمَارَّ وأسْوَادَّ ، أو حِلْية كدَعِجَ وكَحِلَ وشَنِبَ وسَمِنَ وهَزِل .

تنبيه : فى فصيح ثعلب فى باب المشدّد : فُلَانٌ يَتَعَهَّدُ ضَيْعَته ، قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ : ولا يجوز عنده يتعاهد ؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين ، ولا يكون مُتَعَدِّيا ، ويرده قوله :

تَجَاوَزْتُ أحْرَاسًا إليها وَمَعْشَرًا [عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي] [٤٢٣]

وأجاز الخليلُ يتعاهد ، وهو قليل ، وسأل الحكم بن قُنْبَر أبا زيد عنها فمنعها ، وسأل يونسَ فأجازها ، فجمع بينهما ، وكان عنده ستة من فصحاء العرب ، فسئلوا عنها فامتنعوا من يتعاهد ، فقال يونس : يا أبا زيد كم مِنْ علم استفدناه كنت أنْتَ سببهُ ، ونقل ابن عصفور عن ابن السِّيد أنه قال فى قول أبى ذؤيب :

بَيْنَـــا تَعَانُقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ

يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِىءٌ سَلْفَعُ [٦٠٢]

إن من رواه بجر التعانق مُخْطِىء ، لأن تفاعل لا يتعدى ، ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعدياً إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخولها متعدياً إلى واحد ، نحو عاطَيْته الدراهم وتَعَاطَيْنا الدراهم ، وإن كان متعدياً إلى واحد ، فإنه يصير قاصراً ، نحو تَضَارَبَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، إلا قليلا نحو جازَزْتُ زَيدا وتجاوزته ، وعانقْته وتعانقته ، اه . وإنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى ، ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعدياً ، وأيضاً فلم يخصّ الرد برواية الجر ، ولا معنى لذلك

الأمور التى يتعدَّى بها الفعلُ القاصرُ

وهى سبعة :

أحدها : همزة أفعَلَ نحو (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ) (رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ) (واللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ، ثم يُعِيدُكُمْ فيها وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا) وقد ينقل المتعدِّى إلى واحد بالهمزة إلى التعدى إلى اثنين نحو « أَلْبَسْتُ زيداً ثَوْبًا ، وأَعْطَيْتُهُ دينـاراً » ولم يُنْقَلْ متعـد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدى إلى ثلاثة إلا فى « رَأى ، وعلم » وقاسَهُ الأخفشُ فى أخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم ، وقيل : النقل بالهمزة كله سماعى ، وقيل : قياسى فى القاصر والمتعدى إلى واحد ، والحقُّ أنه قياسى فى القاصر ، سماعى فى غيره ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

الثانى : ألف المفاعلة ، تقول فى جَلَسَ زيد ومشى وسار « جَالَسْتُ زَيْدًا ، وماشَيْتُهُ ، وسَايَرْتُه » .

الثالث : صَوْغه على فَعَلْتُ بالفتح أَفْعُلُ بالضم لإفادة الغَلَبة ، تقول « كَرَمْت زَيْدًا » بالفتح ـ أى غلبته فى الكرم .

الرابع : صَوْغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشىء كـ « اسْتَخْرَجْتُ المالَ ، واستحسنْتُ زيداً ، واستقبحت الظلم » وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو « اسْتَكْتَبْتُهُ الكِتَابَ ، واسْتَغْفَرْتُ اللهَ الذنبَ » ، وإنما جاز « استغفرت الله من الذنب » لتضمنه معنى استَتَبْتُ ، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك ، وهـذا قولُ ابن الطراوة وابن عصفور ، وأما قول أكثرهم إن استغفر من باب اختار فمردود .

الخامس : تضعيف العين ، تقول فى فَرِحَ زيد « فَرَّحْتُهُ » ومنه (قد أَفْلَحَ

مَنْ زَكَّاهَا) (هُوَ الَّذِى يُسَيِّرُكُم) وزعم أبو على أن التضعيف فى هـذا المبالغة لا للتعدية ؛ لقولهم « سِرْتُ زَيْدًا » وقوله :

٧٧٠ — [فَلَا تَجْزَعَنْ مِنْ سِيرَةٍ أنت سرتَهَا]

فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّـــةً مَنْ يَسِيرُهَا

وفيه نظر ؛ لأن « سِرْتُهُ » قليل ، وسيَّرته كثير ، بل قيل : إنه لا يجوز « سرته » وإنه فى البيت على إسقاط الباء توسعاً ، وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف فى قوله تعالى (نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ) وزعم الزمخشرى أن بين التعديتين فرقاً ؛ فقال : لما نُزِّلَ القرآنُ منجما والكتابان جملة واحدة جىء بنَزَّل فى الأول وأنزل فى الثانى ، وإنما قال هو فى خطبة الكشاف « الحمد لله الذى أنزَلَ القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً ، ونَزَّله بحسب المصالح منجما » لأنه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهو الإنزال المذكور فى (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةِ الْقَدْرِ) وفى قوله تعالى (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) وأما قول القفال : إن المعنى الذى أنزل فى وجوب صومه أو الذى أنزل فى شأنه فتكلفٌ لاداعى إليه ، وبالثانى تنزيلُه من السماء الدنيا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوما فى ثلاث وعشرين سنة .

ويشكل على الزمخشرى قولُه تعالى (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً) فقرن نزل بجملة واحدة ، وقوله تعالى (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا) وذلك إشارة إلى قوله تعالى (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِى آيَاتِنَا) الآيَةَ ، وهى آية واحدة .

والنقل بالتضعيف سماعى فى القاصر كما مثلنا ، وفى المتعدى لواحد نحو « عَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ ، وَفَهَّمْتُهُ الْمَسْأَلَةَ » ولم يسمع فى المتعدى لاثنين ، وزعم الحريرى أنه يجوز فى عَلِمَ المتعدية لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة ، ولا يشهد له سماع ولا قياس ،

وظاهرُ قول سيبويه أنه سماعى مطلقاً ، وقيل : قياسى فى القاصر والمتعدى إلى واحد .

السادس : التضمين ؛ فلذلك عدى رَحُبَ وطَلُعَ إلى مفعول لمَّا تضمنا معنى وَسِعَ وَبَلَغَ ، وقالوا : فَرِقْتُ زيداً ، و (سَفِهَ نَفْسَه) لتضمنهما معنى خاف وامتهن أو أهلك .

ويختص التضمين عن غيره من المعدِّيات بأنه قد يَنْقُلُ الفعل [إلى] أكثر من درجة ، ولذلك عدى أَلَوْتُ بقصر الهمزة بمعنى قَصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً ، وذلك فى قولهم « لا آلوكَ نُصْحاً ، ولا آلُوكَ جَهْداً » لما ضمن معنى لا أمنعُكَ ، ومنه قوله تعالى : (لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً) وعدى أَخْبَرَ وَخَبَّرَ وحَدَّث وأنبأ ونَبَّأ إلى ثلاثة لما ضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار ، نحو : (أَنُبِّئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) (فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) (نَبِّؤُونِى بِعِلْمٍ) .

السابع : إسقاط الجار توسعاً نحو : (وَلَكِنْ لاَ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا) أى على سر ، أى نكاح (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) أى عن أمره (وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) أى عليه ، وقول الزجاج إنه ظرف ردَّه الفارسىُّ بأنه مختص بالمكان الذى يرصد فيه ؛ فليس مبهماً ، وقوله :

[لَدُنْ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ [٣]

أى فى الطريق ، وقول ابن الطراوة إنه ظرف مردود أيضاً بأنه غير مبهم ، وقوله إنه اسم لكل ما يَقْبل الاستطراق فهو مُبهمٌ لصلاحيته لكل موضع مُنَازَعٌ فيه ، بل هو اسم لما هو مستطرق .

ولا يحذف الجار قياساً إلا مع أنّ وأنْ ، وأهمل النحويون هنا ذكر كَىْ مع تجويزهم فى نحو : « جِئْتُ كَىْ تُكْرِمَنِى » أن تكون كى مصدرية واللام

مقدرة والمعنى لكى تكرمنى ، وأجازوا أيضاً كونها تعليلية وأن مضمرة بعدها ، ولا يحذف مع كى إلا لام العلة ؛ لأنها لا يدخل عليها جار غيرها ، بخلاف أختيها ، قال الله تعالى : (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ) (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ) أى بأن لهم ، وبأنه (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) أى فى أن ، أو عن ، على خلاف فى ذلك بين المفسرين ، ومما يحتملهما قوله :

٧٧١ — وَيَرْغَبُ أَنْ يَبْنِي الْمَعَالِيَ خَالِدٌ
وَيَرْغَبُ أَنْ يرضى صنيع الأَلاَئِمِ

أنشده ابن السِّيد ، فإن قدر « فى » أولا و « عن » ثانياً فَمَدْحٌ ، وإن عكس فذم ، ولا يجوز أن يقدَّرَ فيهما معاً فى أو عن ؛ للتناقض .

ومحل أنّ وأنْ وصلتهما بعد حذف الجار نصبٌ عند الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه ، وجَوَّزَ سيبويه أن يكون المحلُّ جراً ، فقال بعدما حكى قولَ الخليل : ولو قال إنسان إنه جر لكان قولا قوياً ، وله نظائر نحو قولهم « لاَهِ أَبُوكَ » وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو .

ومما يشهد لمدعى الجر قولُه تعالى : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ للهِ فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً) (وَأَنَّ هٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ) أصلهما لا تدعوا مع الله أحداً لأن المساجد لله ، وفاعبدون لأن هذه .

ولا يجوز تقديمُ منصوب الفعل عليه إذا كان أنّ وصلتها ، لا تقول « أنك فاضل عرفت » وقوله :

٧٧٢ — وَمَا زِرْتَ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً
إِلَيَّ ، ولا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

رَوَوْهُ بخفض « دين » عطفاً على محل « أن تكون » ؛ إذ أصله لأن تكون ، وقد يجاب بأنه عطفٌ على توهُّم دخول اللام ، وقد يعترض بأنّ الحمل على العطف على الحمل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات .

وهنا مُعَدّ ثامن ذكره الكوفيون ، وهو تحويل حركة العين ، يقال : كَسِيَ زيد ، بوزن فرح ، فيكون قاصراً ، قال :

٧٧٣ — وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي
فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافِ[1]

فإذا فتحت السين صار بمعنى سَتَرَ وغَطَّى ، وتعدّى إلى واحد كقوله :

٧٧٤ — وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرْ

أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب ، فيتعدى إلى اثنين ، نحو كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً ، قالوا : وكذلك شَتِرَتْ عَيْنُه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها ، وَشَتَرَ الله عَيْنَه بفتحها مُعَدَّ [بمعنى] قَلَبها ، وهذا عندنا من باب المطاوعة ، يقال : شَتَرَه فَشَتِرَ كما يقال ثَرَمَهُ فَثَرِمَ وثَلَمَه فَثَلِمَ ، ومنه كَسَوْته الثوب فكَسِيَه ، ومنه البيت ، ولكن حذف فيه المفعول .

* * *

الباب الخامس من الكتاب

فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

وهى عشرة :

الجهة الأولى : أن يراعى ما يقتضيه ظاهرُ الصناعة ولا يراعى المعنى ، وكثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك .

وأولُ واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً أو مركباً ، ولهذا

(١) عن كرم ـ بالراء كما فى اللسان وكامل المبرد ـ أى ذوات كرم .

لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذى استأثر الله تعالى بعلمه .

ولقد حكى لى أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيتَ المُفَصَّل .

٧٧٥ — لا يُبْعِدِ اللهُ القلبُّبَ والـ ـغارات إذ قال الخميس : نَعَمْ

فقال : نعم حرف جواب ، ثم طلبا محل الشاهد فى البيت ، فلم يجداه ، فظهر لى حينئذٍ حسنُ لغة كنانة فى نَعَمْ الجوابية وهى نَعِم بكسر العين ، وإنما نعم هنا واحد الأنعام ، وهو خبر لمحذوف ، أى هذه نَعَمَ ، وهو محل الشاهد .

وسألنى أبو حيّان — وقد عَرَضَ اجتماعُنا — عَلامَ عُطف « بحقّلدِ » من قول زهير :

٧٧٦ — نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَةِ ذِى قُرْبَى وَلاَ بِحَقَلَّدِ

فقلت : حتى أعرف ما الحَقَلَّدِ ، فنظرناه فإذا هو سيء الخلق ، فقلت : هو معطوف على شيء مفهوم ؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة ، فاستعظم ذلك .

وقال الشلوبين : حكى لى أن نحوياً من كبار طلبة الجُزُولى سُئل عن إعراب (كَلاَلَةً) من قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ رَجُل يُورَثُ كَلاَلَةً أو امْرَأَة) فقال : أخبرونى ما الكلالة ، فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ولا ابنٌ فما سفل ، فقال : فهى إذاً تمييز ، وتوجيه قوله أن يكون الأصل : وإن كان رجل يرثه كلالة ، ثم حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ، ثم جىء بكلالة تمييزاً ، ولقد أصاب هذا النحوىُّ فى سؤاله ، وأخطأ فى جوابه ؛ فإن التمييز بالفاعل بعد حَذْفِه نقضٌ للغرض الذى حذف لأجله ، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طَىِّ ذكر الفاعل فيها ؛ ولهذا لا يوجد فى كلامهم مثل ضُرِبَ أخوك رجلا ، وأما قراءة مَنْ قرأ (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالغُدُوِّ والآصَالِ رِجَالٌ) بفتح الباء — فالذى سَوَّغَ فيها أن يذكر الفاعل بعد ما حذف أنه إنما ذكر فى جملة أخرى غير التى حذف فيها .

وكإعراب هذا المعرب كلالة تمييزاً قولُ بعضهم فى هذا البيت :

٧٧٧ — يَبْسُطُ لِلأَضْيَافِ وَجْهاً رَحْبا بَسْطَ ذِرَاعَيْهِ لِعَظْمٍ كَلِبَا

إن الأصل كما بَسَطَ كلبٌ ذراعيه ، ثم جيء بالمصدر وأُسْنِدَ للمفعول فرفع ، ثم أضيف إليه ، ثم جيء بالفاعل تمييزاً .

والصوابُ فى الآية أنّ (كلالة) بتقدير مضاف ، أى ذا كلالة ، وهو إمّا حال من ضمير (يُورَثُ) فكان ناقصة ، ويورث خبر ، أو تامة فيورث صفة ، وإما خبر فيورث صفة ، ومن فَسَّر الكلالة بالميت الذى لم يترك ولداً ولا والداً فهى أيضاً حال أو خبر ، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف ، ومن فَسَّرها بالقَرَابة فهى مفعول لأجله .

أما البيت فتخريجُهُ على القلب ، وأصله كما بَسَطَ ذِرَاعاه كَلْباً ، ثم جيء بالمصدر وأضيف للفاعل المقلوب عن المفعول ، وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل .

وها أنا مُورِدٌ بعون الله أمثلة متى بُنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى مُوجَب المعنى حصل الفساد ، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهَمٌ بهذا السبب ، وسترى ذلك معينا .

فأحدها : قوله تعالى : (أَصَلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ) فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك) ، وذلك باطل ؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤن ، وإنما هو عطف على ما ؛ فهو مَعْمُول للتَّرْك ، والمعنى أن نترك أن نفعل ، نعم مَنْ قرأ تفعل وتشاء ـ بالتاء لا بالنون ـ فالعطف على (أن نترك) .

ومُوجِب الوهم المذكور أن المعرب يرى أنْ والفعلَ مرتين ، وبينهما حرف العطف .

ونظيرُ هذا سواء أن يتوهم فى قوله :

لَئِنْ مَا رَأَيْتُ[1] أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً
أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ [٤٦١]

(١) كتبت فى فصل لما (ص ٢٨٣) « لما رأيت ـ إلخ » لقصد الإلغاز ؛ ليسأل « أين جواب لما » كما قال المؤلف هناك ، وحقيقته أن يكتب كما هنا .

أن الفعلين متعاطفان ، حين يَرَى فعلين مضارعين منصوبين ، وقد بينتُ فى فصل لَمَّا أن ذلك خطأ ، وأنّ « أدع » منصوب بأَنْ ، وأشهد معطوف على القتال .

الثانى : قوله تعالى : (وَإِنِّى خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِى) فإن المتبادر تعلُّقُ من بخفت ، وهو فاسد فى المعنى ، والصوابُ تعلقه بالمَوَالى ؛ لما فيه من معنى الولاية ، أى خفت ولايَتَهم من بعدى وسُوء خِلَافتهم ، أو بمحذوف هو حال منْ الموالى أو مضافٍ إليهم ، أى كائِنِينَ من ورائى ، أو فِعْلَ الموالى من ورائى ، وأما مَنْ قرأ (خَفَّتِ) بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء ـ فمن متعلقه بالفعل المذكور .

الثالث : قوله تعالى : (وَلاَ تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ) فإن المتبادر تعلُّقُ إلى بتكتبوه ، وهو فاسد ؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدَّيْن ، وإنما هو حالٌ ، أى مستقراً فى الذمة إلى أجله .

ونظيره قوله تعالى : (فَأَمَاتَهُ اللهُ مِائَةَ عَامٍ) فإن المتبادر انتصاب مائة بأماتهُ ، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعى ، لأن الإماتة سَلْب الحياة وهى لا تمتد ، والصوابُ أن يُضَمَّنَ أماتهُ معنى ألبثه ، فكأنه قيل : فألبثه الله بالموت مائة عام ، وحينئذ يتعلق به الظرفُ بما فيه من المعنى العارض بالتضمين ، أى معنى اللبث لا معنى الإلباث ؛ لأنه كالإماتة فى عدم الامتداد ؛ فلو صح ذلك لَعَلَّقناه بما فيه من معناه الوضعى ، ويصير هذا التعلق بمنزلته فى قوله تعالى : (قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ، قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ) .

وفائدة التضمين : أن يُدَلَّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين ، يدلك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام .

ونظيرُه أيضاً قولُه عليه الصلاة والسلام : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وينصِّرَانه » لا يجوز أن يعلق حتى

يولَد ؛ لأن الولادة لاتستمر إلى هذه الغاية ، بل الذى يستمر إليها كونه على الفطرة ؛ فالصواب تعليقُها بما تعلقت به على ، وأن على متعلقة بكائنٍ محذوفٍ منصوب على الحال من الضمير فى يُولَد ، ويُولَد خبر كل :

الرابع : قولُ الشاعر :

٧٧٨ — تَرَكْتِ بِنَا لَوْحاً ، وَلَوْ شِئْتِ جَادَنَا

بُعَيْدَ الْكَرَى ثَلْجٌ بِكِرْمَانَ نَاصِحُ

فإن المتبادر تعلُّقُ بُعَيْدَ الْكَرَى بجاد ، والصوابُ تعلقُه بما فى ثلج من معنى بارد ، إذ المراد وَصْفُها بأن ريقها يوجَدُ عقب الكرى بارداً ، فما الظن به فى غير ذلك الوقت؟ لا أنه يتمنّى أن تجود له [به بعيد] الكرى دون ما عداه من الأوقات ، واللَّوْحُ — بفتح اللام — العطش .

الخامس : قوله تعالى : (فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْىَ) فإن المتبادر تعلق مَعَ ببلَغَ ، قال الزمخشرى : أى فلما بلغ أن يَسْعَى مع أبيه فى أشغاله وحوائجه ، قال : ولا يتعلق مَعَ ببلغ ؛ لافتضائه أنهما [بلغا] معاً حد السعى ، ولا بالسعى ؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، وإنما هى متعلقة بمحذوف على أن يكون بياناً ، كأنه قيل : فلما بلغ الحدّ الذى يقدرُ فيه على السعى ، فقيل : مَعَ مَنْ ؟ فقيل : مع أعْطَفِ الناس عليه وهو أبوه ، أى أنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مُشْفِق .

السادس : قوله تعالى : (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) فإن المتبادر أن حيث ظرفُ مكانٍ ؛ لأنه المعروف فى استعمالها ، ويردُّهُ أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحقّ للرسالة ، لا أن علمه فى المكان ؛ فهو مفعول به ، لا مفعول فيه ، وحينئذٍ لا ينتصب بأعلم إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم ، والصواب انتصابُه بيعلم[1] محذوفاً دلّ عليه أعلم .

(١) ارجع إلى مبحث حيث فى ص ١٣١ .

السابع : قوله تعالى : (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ) فإن المتبادر تعلُّق إلى بصُرْهُنَّ ، وهذا لا يصح إذا فُسِّرَ صُرْهُنَّ بقَطِّعْهُنَّ ، وإنما تعلقه بخذ ، وأما إن فسر بأمِلْهُنَّ فالتعلق به ، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف ، أى إلى نفسك ؛ لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا فى باب ظن نحو : (أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى) (فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ) فيمن ضم الباء ، ويجب تقدير هذا المضاف فى نحو : (وَهُزِّى إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ) (وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهَبِ) (أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) وقوله :

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ
بِكَفِّ الإِلٰهِ مُقَادِيرُهَا [٢٣٢]

وقوله :

وَدَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِى حَجَرَاتِهِ [وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ] [٢٤٢]

قوله « حجراته » بفتحتين أى نواحيه ، وقول ابن عصفور إن عن وعلى فى ذلك اسمان كما فى قوله :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا [تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ] [٢٣١]

وقوله :

فَلَقَدْ أَرَانِى لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً
مِنْ عَنْ يَمِينِى مَرَّةً وَأَمَامِى [٢٤٠]

دفعا للمحذور المذكور وَهَم ؛ لأن معنى على الاسمية فَوْقُ ، ومعنى عن الاسمية جانب ، ولا يَتَأَتَّيان هنا ، ولأن ذلك لا يَتَأَتَّى مع إلى ؛ لأنها لا تكون اسماً .

الثامن : قوله تعالى : (يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ) فإن المتبادر تعلق من بأغنياء لمجاورته له ، ويُفْسِده أنهم متى ظَنَّهُمْ ظانّ قد استغنوا من تعففهم

علم أنهم فقراء من المال ؛ فلا يكون جاهلا بحالهم ، وإنما هى متعلقة بيحسب ، وهى للتعليل .

التاسع : قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا) فإن المتبادر تعلقُ إذ بفعل الرؤية ، ويفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم فى ذلك الوقت ، وإنما العامل مضاف محذوف ، أى ألم تر إلى قصتهم أو خَبَرهم ، إذ التعجب إنما هو من ذلك ، لا من ذواتهم .

العاشر : قوله تعالى (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ، وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فإنه مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً) فإن المتبادر تعلقُ الاستثناء بالجملة الثانية ، وذلك فاسد ، لاقتضائه أن مَنِ اغترف غرفة بيده ليس منه ، وليس كذلك ، بل ذلك مُباح لهم ، وإنما هو مستثنى من الأولى ، ووهم أبو البقاء فى تجويزه كونه مستثنًى من الثانية ، وإنما سَهُلَ الفَصْلُ بالجملة الثانية لأنها مفهومة من الأولى المفصولة ، لأنه إذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومُه أن مَنْ لم يطعمه منه ، فكان الفصلُ به كلا فَصْلٍ .

الحادى عشر : قوله تعالى (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) فإن المتبادر تعلق إلى باغسلوا ، وقد ردَّه بعضهم بأن ما قبل الغاية لابدّ أن يتكرر قبل الوصول إليها ، تقول « ضَرَبْتُهُ إلى أن مات » ويمتنع « قَتَلْتُهُ إلى أن مات » وغَسْلُ اليدِ لايتكرر قبل الوصول إلى المرفق ، لأن اليد شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما ، قال : فالصواب تعلقُ إلى بأسْقِطوا محذوفا ، ويستفاد من ذلك دخولُ المرافق فى الغسل ، لأن الإسقاط قام الإجماعُ على أنه ليس من الأنامل ، بل من المناكب ، وقد انتهى إلى المرافق ، والغالب أن ما بعد إلى يكون غيرَ داخلٍ ، بخلاف حتى ، وإذا لم يدخل فى الإسقاط بقي داخلا فى المأمور

بغَسْله ، وقال بعضهم : الأيدى فى عُرْف الشرع اسمٌ للأكفِّ فقط ، بدليل آية السرقة ، وقد صح الخبر باقتصاره صلى الله عليه وسلم فى التيمم على مَسْح الكفين ، فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدى فى آية التيمم . قال : وعلى هذا فإلى غايةٌ للغَسْل ، لا للاسقاط ، قلت : وهذا إن سُلِّم فلا بد من تقدير محذوفٍ أيضاً ، أى ومُدُّوا الغَسْل إلى المرافق ، إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف

الثانى عشر : قول ابن دُرَيْدٍ :

٧٧٩ — إنَّ امْرَأَ القَيْسِ جَرَى إلَى مَدَى
فَاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ المَدَى

فإن المتبادر تعلقُ إلى بجَرَى، ولو كان كذلك لكان الجرىُ قد انتهى إلى ذلك المَدَى ، وذلك مناقض لقوله :

* فاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ المَدَى *

وإنما « إلى مدى » متعلقٌ بكونٍ خاصٍّ منصوب على الحال ، أى طالباً إلى مدى ، ونظيرُه قولُه أيضاً يصف الحاج :

٧٨٠ — يَفْوِى الَّتِى فَضَّلَهَا رَبُّ العُلَى
لَمَّا دَحَا تُرْبَتَهَا عَلَى البِنَى

فإن قوله « على البِنَى » متعلق بأبعد الفعلين ، وهو فَضَّل ، لا بأقربهما وهو دَحَا بمعنى بَسَط ، لفساد المعنى .

الثالث عشر : ماحكاه بعضُهم من أنه سمع شيخاً يُعْرِبُ لتلميذه (قيما) من قوله تعالى (وَلَمْ يَجْعَلْ له عِوَجًا قيماً) صفة لعوجا ، قال : فقلت له : يا هذا كيف يكون العِوَجُ قيما ؟ وترحَّمْتُ على مَنْ وقف من القُرَّاء على ألف التنوين فى (عِوَجا) وَقْفَةً لطيفة دَفْعاً لهذا التوهم ، وإنما (قيما) حالٌ : إما من اسم محذوف هو وعامله ، أى أنزله

قيما ؛ وإمَّا من الكتاب ، وجملة النفى معطوفة على الأول ومعترضة على الثانى ، قالوا : ولا تكون معطوفة ؛ لئلا يلزم العطفُ على الصلة قبل كالها ، وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى الكتاب لا إلى مجرور على ، أو جملة النفى وقيما حالان من الكتاب ، على أن الحال يتعدَّدُ ، وقياسُ قول الفارسى فى الخبر إنه لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة أن يكون الحال كذلك ، لا يقال : قد صح ذلك فى النعت نحو (وَهٰذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ) بل قد ثبت فى الحال فى نحو (لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) ثم قال سبحانه (وَلَا جُنُبًا) لأن الحال بالخبر أشبه ومن ثَمَّ اختلف فى تعددها ، واتفق على تعدد النعت ، وأما (جنبا) فعطفٌ على الحال ، لا حال ، وقيل : المنفية حال ، و (قيما) بدل منها ، عكسُ « عَرَفْتُ زَيْدًا أبو مَنْ هُوَ » .

الرابع عشر : قولُ بعضهم فى (أَحْوَى) إنه صفة لغُثَاء ، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق ، بل إذا فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس ، وأما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الرىّ كما فُسِّر (مُدْهَامَّتَانِ) فجعله صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا ، وإنما الواجب أن تكون حالا من المَرْعَى وأخر لتناسب الفواصل .

الخامس عشر : قول بعضهم فى قوله تعالى (فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ) فيمن رفع (جنات) إنه عطفٌ على قِنْوَان ؛ وهذا يقتضى أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل ، وإنما هو مبتدأ بتقدير : وهناك جنات ، أو ولهم جنات ، ونظيره قراءة مَنْ قرأ (وَحُورٌ عِينٌ) بالرفع بعد قوله تعالى (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ) أى ولهم حور ، وأما قراءة السبعة (وَجَنَّاتٍ) بالنصب فبالعطف على (نبات كل شىء) وهو من باب (وَمَلَائِكَتَهُ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ) .

السادس عشر : قول ابن السيد فى قوله تعالى (مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) إن (مَنْ) فاعل بالمصدر ، ويردُّه أن المعنى حينئذ وقف على الناس أن يحجَّ المستطيعُ ؛ فيلزم تأثيمُ جميعِ الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج ، وفيه مع فساد المعنى ضَعْفٌ من جهة الصناعة ؛ لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ ، حتى قيل : إنه ضرورة كقوله :

٧٨١ — أُفْنَى تِلاَدِى وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ
قَرْعُ القَـــوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

فيمن رواه برفع أفواه ، والحق جواز ذلك فى النثر ، إلا أنه قليل ، ودليل الجواز هذا البيت ، فإنه روى بالرفع مع التمكن من النصب وهى الرواية الأخرى ، وذلك على أن القواقيز الفاعل ، والأفواه مفعول ، وصح الوجهان لأن كلا منهما قارع ومقروع ، ومن مجيئه فى النثر الحديثُ « وحَجُّ البَيْتِ مِن استَطَاعَ إليه سَبيلاً » ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال ؛ لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس ، والمشهورُ فى (مَنْ) فى الآية أنها بدلٌ من الناس بدلَ بعضٍ ، وجوز الكسائى كونَها مبتدأ ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف ، أو شرطية فالمحذوف جوابها ، والتقدير عليهما : من استطاع فليحج ؛ وعليهن فالعموم مُخَصَّص إما بالبدل أو بالجملة .

السابع عشر : قول الزمخشرى فى قوله تعالى (يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي) إن انتصاب (أوارى) فى جواب الاستفهام ، ووجهُ فساده أن جواب الشىء مُسَبَّب عنه ، والمواراة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على (أكون) ومن هنا امتنع نصب (تصبح) فى قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً) لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبَّبُ عن رؤية إنزال المطر ، بل عن الإنزال نفسه ، وقيل : إنما لم ينصب

لأن (ألم تر) فى معنى قدْ رأيت ، أى أنه استفهام تقريرى مثل (أَلَمْ نَشْرَحْ) وقيل : النصبُ جائز كما فى قوله تعالى (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلوبٌ) ولكن قصد هنا إلى العطف على (أنزل) على تأويل تصبح بأصبحت ، والصوابُ القولُ الأول ، وليس (ألم تر) مثل (أفلم يسيروا) لما بيناه .

الثامن عشر : قولُ بعضهم فى (فَلَوْلاَ نَصَرَهُمُ الذين اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْبَانًا آلهة) إن الأصل اتخذوهم قربانًا ، وإن الضمير وقربانًا مفعولان ، وآلهة بدل من قربانًا ، وقال الزمخشرى : إن ذلك فاسد فى المعنى ، وإن الصواب أن آلهة هو المفعول الثانى ، وأن قربانًا حال ، ولم يبين وجه فساد المعنى ؛ ووجهُهُ أنهم إذا ذُمُّوا على اتخاذهم قربانًا من دون الله اقتضى مفهومُه الحثَّ على أن يَتَّخذوا الله سبحانه قربانًا ، كما أنك إذا قلت « أتتَّخِذُ فلانا معلِّما دونى ؟ » كنت آمراً له أن يتخذك معلما له دونه ، والله تعالى يُتقرب إليه بغيره ، ولا يتقرب به إلى غيره ، سبحانه .

التاسع عشر : قول المبرد فى قوله تعالى (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) إن جملة (حصرت صدورهم) جملة دعائية ، وردّه الفارسىُّ بأنه لا يُدْعَى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم ، ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يُسْلَبُوا أهليَّةَ القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً البتة .

المتمم العشرين : قول أبى الحسن فى قوله تعالى (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاَثَمِائَةٍ سِنِينَ) فيمن نون مائة إنه يجوز كون سنين منصوباً بدلا من ثلاث ، أو مجروراً بدلا من مائة ، والثانى مردود ، فإنه إذا أقيم مقام مائة فسد المعنى .

الحادى والعشرون : قول المبرد فى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) : إن اسم الله تعالى بدل من آلهة ، ويردُّه أن البدل فى باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم ، أما الأول فلأن الاستثناء إخراج ، و « ما قام أحد إلا زيد » مفيدٌ لإخراج

زيد ، وأما الثانى فلأنه كلما صدق « ما قام أحد إلا زيد » صدق « قام زيد » واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا مُوجَب له الحكمُ ؛ أما الأول فلأن الجمع المُنَكّر لا عموم له فيستثنى منه ، ولأن المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضى أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم يَفْسُدا ، وإنما المراد أن الفساد يترتّبُ على تقدير التعدد مطلقاً ، وأما أنه ليس بموجب له الحُكْمُ فلأنه لو قيل لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم . وهذا البحث يأتى فى مثال سيبويه « لَوْ كان مَعَنَا رجل إلا زيد لغلبنا » لأن رجلا ليس بعام فيستثنى منه ، ولأنه لو قيل : لوكان معنا جماعة مستثنى منهم زيد لغلبنا اقتضى أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا ، وهذا وإن كان معنى صحيحاً إلا أن المراد إنما هو أن زيداً وحده كافٍ .

فإن قيل : لانسلم أن الجمع فى الآية والمفرد فى المثال غير عامين ؛ لأنهما واقعان فى سياق لو ، وهى للامتناع ، والامتناعُ انتفاء .

قلت : لو صح ذلك لصحّ أن يقال لو كان فيهما من أحد ، ولو جاءنى دَيّارٌ ، ولو جاءنى فأكرمه بالنصب لكان كذا وكذا ، واللازم ممتنع .

الثانى والعشرون : قول أبى الحسن الأخفش فى « كَلّمْتُهُ فاه إلى فِىّ » إن انتصاب فاه على إسقاط الخافض ، أى من فيه ، وردّه المبرد فقال : إنما يتكلم الإنسان مِنْ فى نفسه لا مِنْ فى غيره ، وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك فى « كلمنى فاه إلى فىّ » أو قاله فى ذلك وحَمَله على القلب لفهم المعنى ؛ فلا يرد عليه سؤال أبى العباس ، فلنعدل إلى مثال غير هذا .

حكى عن اليزيدى أنه قال فى قول العَرْجِىّ :

٧٨٢ — أَظَلُومُ إنّ مُصابَكُمْ رَجُلاً رَدّ السّلامَ تَحِيّـــةً ظُلْمُ

إن الصواب رَجُلٌ بالرفع خبر لإنَّ ، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد فى البيت ، ولا يتحصل له معنى ألبتة ، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب .

رَوَوْا عن أبى عثمان المازنى أن بعض أهل الذمة بَذَلَ له مائةَ دينارٍ على أن يُقْرئه كتاب سيبويه ، فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج ، فلامَهُ تلميذُه المبرد ، فأجابه بأن الكتابَ مشتملٌ على ثلثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله تعالى ، فلا ينبغى تمكينُ ذميٍّ من قراءتها ، ثم قُدِّر أن غَنَّتْ جارية بحضرة الواثق بهذا البيت ، فاختلف الحاضرون فى نصب رجل ورفعه ، وأصَرَّتِ الجاريةُ على النصب ، وزعمت أنها قرأته على أبى عثمان كذلك ، فأمر الواثق بإشخاصِهِ من البصرة ، فلما حضر أوْجَبَ النصب ، وشَرَحه بأن مُصابكم بمعنى إصابتكم ، ورجلا مفعوله ، وظُلْم الخبر ، ولهذا لا يتم المعنى بدونه ، قال : فأخذ اليزيدىُّ فى معارضتى ، فقلت له : هو كقولك « إن ضَرْبَكَ زيداً ظلم » فاستحسنه الواثق ، ثم أمر له بألف دينار ، وردّه مكرماً ، فقال للمبرد : تركنا لله مائة دينار فعوضَنَا ألفاً .

الجهة الثانية : أن يراعى المعربُ معنى صحيحاً ، ولا ينظر فى صحته فى الصناعة ، وها أنا مُورِدٌ لك أمثلة من ذلك .

أحدها : قول بعضهم فى (وَثَمُوداً فما أَبْقَى) إن ثموداً مفعول مقدم ، وهذا ممتنع ، لأن لما النافية الصَّدْرَ ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإنما هو معطوف على (عاداً) أو هو بتقدير وأهلك ثموداً ، وإنما جاء :

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا * [١٣٧]

لأنه شعر ، مع أن المعمول ظرف ، وأما قراءة عمرو بن فائد (مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ) بتنوين شر ، فما بدلٌ من شر ، بتقدير مضاف ، أى من شر شر ما خلق ، وحذف الثانى لدلالة الأول .

الثانى : قول بعضهم فى إذ من قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ من مَقْتِكُمْ أَنفُسَكُم إِذْ تُدْعَوْنَ إلى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ) إنها ظرف للمَقْتِ الأول ، أو للثانى ، وكلاهما ممنوع ، أما امتناع تعليقه بالثانى فلفساد المعنى ، لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت ، وإنما يمقتونها فى الآخرة .

ونظيره قول مَنْ زعم فى (يَوْمَ تَجِدُ) إنه ظرف ليحذركم ، حكاه مكى ، قال : وفيه نظر ، والصوابُ الجزمُ بأنه خطأ ، لأن التحذير فى الدنيا لا فى الآخرة ، ولا يكون مفعولا به ليحذركم كما فى (وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ) لأن يحذر قد استوفى مفعوليه ، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا أو احذروا .

وأما امتناع تعليقه بالأول - وهو رأى جماعة منهم الزمخشرى - فلاستلزامه الفَصْل بين المصدر ومعموله بالأجنبى ، ولهذا قالوا فى قوله :

٧٨٣ — وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ
بِضَاحِي غَدَاةِ أَمْرِهِ وَهْوَ ضَامِزُ

إن الباء متعلقة بقضائه ، لا بوقوف ولا بينتظرن ، لئلا يفصل بين قضائه وأمره بالأجنبى ، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجرى وغيره أمره معمولا لقضى محذوفاً لوجود ما يعمل ، ونظير مالزم الزمخشرىَّ هنا ما لزمه إذ علق (يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ) بالرجع من قوله تعالى (إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ) وإذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ) فإن فى الأولى الفَصلَ بخبر إنَّ وهو لقادر ، وفى الثانى الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب .

فإن قيل : لعله يقدر (كما كتب) صفة للصيام ، فلا يكون متعلقاً بكتب .

قلنا : يلزم محذور آخر ، وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله ، ونظيرُ اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال فى قوله تعالى (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ

وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) : إن المسجد عطف على سبيل الله ، وإنه حينئذٍ من جملة معمول المصدر ، وقد عطف (كفر) على المصدر قبل مجيئه .

والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف ، أى مَقْتكم إذْ تُدْعون ، وصوموا أياماً ، ويَرْجِعُه يوم تبلى السرائر ، ولا ينتصب يوم بقادر ، لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ، ونظيرُه فى التعلق بمحذوف (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) ألا ترى أن اليوم لو عُلِّق ببشرى لم يصح من وجهين : أنه مصدر ، وأنه اسمٌ لِلا ، وأما (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) فعلى الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليها .

والصوابُ أن خفض (المسجد) بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، لا بالعطف ، ومجموعُ الجار والمجرور عطف على (به) ، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء ، لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض .

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي :

٧٨٤ — وفَاؤُكُما كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهْ
بِأَنْ تُسْعِدَا وَالدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهْ

وقد سأل أبو الفتح المتنبيَ عنه ، فأعرب « وفاؤكما كالربع » مبتدأ وخبره ، وعلق الباء بوفاؤكما ، فقال له : كيف تخبر عن اسم لم يتم ؟ فأنشده قول الشاعر :

٧٨٥ — لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادٍ دَارَهَا
تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا

أى أن « إياد » بدل من مَنْ قبل مجىء معمول جعلت وهو دارها ، والصواب تعليق دارها وبأن تسعدا بمحذوف ، أى جَعَلَتْ ووفيتما ، ومعنى البيت وفاؤكما

يا صاحبى بما وعدتمانى به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يُسَلِّينى إذا كان يدمع ساجم ، أى هامل ، كما أن الربع إنما يكون أبعثَ على الحزن إذا كان دارسا .

الثالث : تعليق جماعة الظروفَ من قوله تعالى : (لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ) (لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ) ومن قوله عليه الصلاة والسلام : « لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ » باسم لا ، وذلك باطل عند البصريين ، لأن اسم لا حينئذٍ مطول ، فيجب نصبه وتنوينه ، وإنما التعليقُ فى ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين ، وقد مضى .

والرابع ، وهو عكس ذلك : تعليقُ بعضهم الظرفَ من قوله تعالى : (وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ) بمحذوف : أى كائن عليكم ، وذلك ممتنع عند الجمهور ، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفَضْل ، لأن خبر المبتدأ بعد لولا واجبُ الحذف ، ولهذا لحن المعرى فى قوله :

[يُذيب الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ] فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ [٤٤٢]

الخامس : قول بعضهم فى (وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ) : إن الظرف كان صفة لأمة ، ثم قدم عليها فانتصب على الحال ، وهذا يلزم منه الفصل بين المعطوف والمعطوف بالحال ، وأبو على لا يُجيزه بالظرف ، فما الظن بالحال التى هى شبيهة بالمفعول به ؟ ومثلُه قول أبى حيان فى (فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً) إن (أشد) حال كان فى الأصل صفة لذكرا .

السادس : قول الحوفى : إن الباء من قوله تعالى (فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) متعلقة بناظرة ، ويردُّه أن الاستفهام له الصَّدْر ، ومثله قول ابن عطية

فى (قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ) : إنّ أنّى ظرفٌ لقاتلهم الله ، وأيضاً فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذٍ ، والصوابُ تعلقهما بما بعدهما .

ونظيرها قول المفسرين فى (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) : إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض ، فعلّقوا ما قبل إذا بما بعدها ، حكى ذلك عنهم أبو حاتم فى كتاب الوقف والابتداء ، وهذا لا يصح فى العربية .

وقول بعضهم فى (مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا) : إن ملعونين حال من معمول ثُقِفُوا أو أخذوا ، ويردُّه أن الشرط له الصّدْر . والصواب أنه منصوب على الذم ، وأما قول أبى البقاء إنه حال من فاعل (يجاورونك) فمردودٌ ، لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطفِ شيئان .

وقول آخر فى (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) : إن فى متعلقة بزاهدين المذكور ، وهذا ممتنع إذا قدرت أل موصولة وهو الظاهر ، لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، فيجب حينئذ تعلّقها بأعنى محذوفة ، أو بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور ، أو بالكون المحذوف الذى تعلق به من الزاهدين ، وأما إن قدرت أل للتعريف فواضح .

السابع : قول بعضهم فى بيت المتنبى يخاطب الشيب :

٧٨٦ — أَبْعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضاً لاَ بَيَاضَ لَهُ
لأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

إن من متعلقة بأسْوَد ، وهذا يقتضى كونَه اسم تفضيل ، وذلك ممتنع فى الألوان ، والصحيح أن « من الظلم » صفة لأسود ، أى أسود كائن من جملة الظلم ، وكذا قوله :

٧٨٧ — يَلْقَاكَ مُرْتَدِياً بِأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ
ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى وَالأَكْبُدُ

« من دم » إما تعليل ، أى أحمر من أجل التباسه بالدم ، أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما .

الثامن : قول بعضهم فى « سَقْياً لك » إن اللام متعلقة بسقياً ، ولو كان كذا لقيل سقيا إياك ، فإن سقَى يتعدى بنفسه .

فإن قيل : اللام للتقوية مثل (مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ) .

فلامُ التقوية لا تلزم ، ومن هنا امتنع فى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ) كونُ الذين نصبا على الاشتغال ، لأن لهم ليس متعلقا بالمصدر .

التاسع : قول الزمخشرى فى (وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِن فَضْلِهِ) : إنه من اللف والنشر ، وإن المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار ، وهذا يقتضى أن يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقديمه عليه ، وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل ، وهذا لا يجوز فى الشعر ، فكيف فى أفصح الكلام ؟

وزعم عصرىٌّ فى تفسير له على سورتى البقرة وآل عمران فى قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فى آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) أن (من) متعلقة بحذر أو بالموت ، وفيهما تقديم معمول المصدر ، وفى الثانى أيضاً تقديمُ معمول المضاف إليه على المضاف ، وحامله على ذلك أنه لو عَلَّقه بيجعلون وهو فى موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف ؛ إذا كان حذر الموت مفعولا له ، وقد أجيب بأن الأول تعليل للجَعْل مطلقا ، والثانى تعليل له مقيداً بالأول ، والمطلق والمقيد غَيْرَان ، فالمعلل متعدد فى المعنى ، وإن اتحد فى اللفظ ، والصواب أن يحمل على أن المنام فى الزمانين والابتغاء فيهما .

العاشر : قول بعضهم فى (قَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ) : إن ما بمعنى مَنْ ، ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر .

الحادى عشر : قول بعضهم فى (وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ) : إن هو ضمير الشأن ، وأن يعمر : مبتدأ ، وبمزحزحه : خبر ، ولو كان كذلك لم يدخل الباء فى الخبر .

ونظيره قول آخر فى حديث بَدْء الوحى « ما أنا بقارى » : إن ما استفهامية مفعولة لقارىء ، ودخول الباء فى الخبر يأبى ذلك .

الثانى عشر : قول الزمخشرى فى (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) فيمن رفع يدرك : إنه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله ، أى ولا تظلمون فتيلا أينما تكونوا ؛ يعنى فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ، ثم يبتدىء (يدركم الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة) وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصُّوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفِعْلُ الشرط ماضٍ ، تقول « أنت ظالم إن فَعَلْتَ » ولا تقول « أنت ظالم إن لم تفعل » إلا فى الشعر ، وأما قول أبى بكر فى كتاب الأصول : إنه يقال « آتيك إنْ تأْتِنى » فنقَلَه من كتب الكوفيين ، وهم يجيزون ذلك ، لا على الحذف ، بل على أن المتقدم هو الجواب ، وهو خطأ عند أصحابنا ، لأن الشرط له الصَّدْر .

الثالث عشر : قول بعضهم فى (بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً) : إن (أعمالا) مفعول به ، وردَّهُ ابن خروف بأن خَسِرَ لا يتعدَّى كنقيضه ربح ، ووافقه الصفار مستدلا بقوله تعالى : (كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ) إذ لم يرد أنها خسرت شيئا ، وثلاثتهم ساهون ، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ، ولأن خسر متعد ، ففى التنزيل (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ) (خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ) وأما خاسرة فكأنه على النسب : أى ذات خُسْر ، ورَبِح أيضاً يتعدَّى فيقال : ربح ديناراً ، وقال سيبويه : أعمالا مشبه بالمفعول به ، ويردُّه أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل ، لأنه لا تَلْحقه علامات الفروع إلا بشرط ، والصواب أنه تمييز .

الجهة الثالثة : أن يُخَرج على مالم يثبت فى العربية ، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة ، فلنذكر منه أمثلة .

أحدها : قول أبى عبيـــدة فى (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّـكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ) إن الـكاف حرف قسم ، وإن المعنى : الأنفالُ لله والرسول والذى أخرجك ، وقد شَنَّع ابن الشجرى على مكى فى حكايته هذا القولَ وسكوتِهِ عنه ، قال : ولو أن قائلا قال « كالله لأفعلَنَّ » لاستحق أن يبصق فى وجهه .

ويبطل هذه المقالة أربعة أمور ، أن الـكاف لم تجىء بمعنى واو القسم ، وإطلاق « ما » على الله سبحانه وتعالى ، ورَبْطُ الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج وباب ذلك الشعر كقوله :

[فَيَارَبِّ أَنْتَ اللهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ]
[وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ] [٣٤٣]

ووَصْله بأول السورة مع تَبَاعُدِ ما بينهما .

وقد يجاب عن الثانى بأنه قد جاء نحو : (وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا) وعنه أنه قال : الجوابُ (يجادلونك) ويردُّه عدم توكيده ، وفى الآية أقوال أخر ، ثانيها : أن الـكاف مبتدأ ، وخبره فاتقوا الله ، ويفسـده اقترانه بالفاء ، وخُلُوُّه من رابط ، وتباعد ما بينهما ، وثالثها أنها نعت مصدر محذوف ، أى يجادلونك فى الحق الذى هو إخراجك من بيتك جِدَالا مثل جدال إخراجك ، وهذا فيه تشبيه الشىء بنفسه . ورابعها - وهو أقرب مما قبله - أنها نعت مصدر أيضاً ، ولـكن التقدير : قل الأنفالُ ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون ، وخامسها - وهو أقرب من الرابع - : أنها نعت لحقا ، أى أولئك هم المؤمنون حقا كما أخرجك ، والذى سَهَّـلَ هذا تقاربهما ، ووصف الإخراج بالحق فى الآية ، وسادسها - وهو أقرب من الخامس - أنها خبر لمحذوف ، أى هذه الحال

كحال إخراجك ، أى أن حالهم فى كراهية ما رأيت من تنفيلك الغُزَاة مثلُ حالهم فى كراهية خروجك من بيتك للحرب ، وفى الآية أقوال أخَرُ منتشرة .

المثال الثانى : قول ابن مهران فى كتاب الشواذ فيمن قرأ (إنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَتْ) بتشديد التاء[1] : إن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة فى أول الماضى ، وأنشد :

٧٨٨ — * تَقَطَّعت بِىَ دُونَكَ الأَسْبَابُ *

ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة ، وإنما أصل القراءة (إن البقرة) بتاء الوَحْدَة ، ثم أدغمت فى تاء تشابهت ، فهو إدغام من كلمتين .

الثالث : قول بعضهم فى (وَمَا لَنَا أَنْ لا نُقَاتِلَ فِى سَبِيلِ اللهِ) : إنَّ الأصل وما لنا وأن لانقاتل ، أى مالنا وتَرْكَ القتال ، كما تقول « مالك وزيدا » ولم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه .

الرابع : قول محمد بن مسعود الزكى فى كتابه البديع — وهو كتابٌ خالف فيه أقوال النحويين فى أمور كثيرة — : إن الذى وأن المصدريّة يتقارضان ، فيقع الذى مصدرية كقوله :

٧٨٩ — أتفْرَحُ أكْبَادُ المُحِبِّينَ كالَّذِى

أرَى كَبِدِى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَفْرَحُ ؟

وتقع أنْ بمعنى الذى كقولهم « زَيْدٌ أعْقَلُ مِنْ أنْ يَكْذِبَ » أى من الذى يكذب ، اهـ .

فأما وقوع الذى مصدرية فقال به يونُسُ والفراء والفارسىُّ ، وارتضاه ابنُ خروف وابن مالك ، وجعلوا منه (ذَلِكَ الَّذِى يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ) (وَخُضْتُمْ كالَّذِى خَاضُوا) .

وأما عكسه فلم أعرف له قائلا ، والذى جَرَّأه عليه إشكالُ هذا الكلام ،

(١) يريد التاء التى فى أول (تشابهت) .

فإن ظاهره تفضيل زيد فى العقل على الكذب ، وهذا لا معنى له ، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال ، وقلّ من يتنبه لإشكالها ، وظهر لى فيها توجيهان ، أحدهما : أن يكون فى الكلام تأويل على تأويل ، فيؤول أنْ والفعل بالمصدر ، ويؤوّلُ المصدر بالوصف ، فَيَؤُول إلى المعنى الذى أراده ولكن بتوجيه يقبله العلماء ، ألا ترى أنه قيل فى قوله تعالى (وَمَا كَانَ هٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى) إن التقدير : ما كان افتراء ، ومعنى هذا ما كان مُفْتَرًى : وقال أبو الحسن فى قوله تعالى (ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا) : إن المعنى ثم يعودون للقول ، والقول فى تأويل المَقُول : أى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار ، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء : إنّ العَوْدَ الموجب للكفارة العود إلى المرأة لا العَوْدُ إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر ، وبعدُ فهذا الوجهُ عندى ضعيف ؛ لأن التفضيل على الناقص لافَضْلَ فيه ، وعليه قوله :

٧٩٠ — إذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ امْرَأً ذَا بَرَاعَةٍ
عَلَى نَاقِصٍ كَانَ المَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ

التوجيه الثانى : أن « أعْقَلَ » ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره ، فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول ، بل متعلقة بأفعل ، لما تضمنه من معنى البعد ، لا لما فيه من المعنى الوضعى ، والمفضل عليه متروك أبدا مع أفضل هذا لقصد التعميم .

ولولا خشية الإسهاب لأوردت لك أمثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب .

الجهة الرابعة : أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ، ويترك الوجه القريب والقوى ، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر ، وإن ذكر الجميع فإن قَصَدَ بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن ، إلا فى ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته ، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من

غير تعسُّف ، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعبٌ شديدٌ ، وسأضرب لك أمثلة مما خرَّجوه على الأمور المستبعدة لتجتنبها وأمثالها .

أحدها : قول جماعة فى (وَقِيلِهِ) إنه عطفٌ على لفظ (الساعة) فيمن خَفَضَ ، وعلى محلها فيمن نَصَبَ ، مع ما بينهما من التباعد ، وأبْعَدُ منه قولُ أبى عمرو فى قوله تعالى (إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) إن خبره (أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ) وأبْعَدُ من هذا قولُ الكوفيين والزجاج فى قوله تعالى (صٓ وَالْقُرْآنِ ذِى الذِّكْرِ) : إن جوابه (إنَّ ذٰلِكَ لَحَقٌّ) وقول بعضهم فى (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ) : إنه عطف على (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ) وقولُ الزمخشرى فى (وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ) فيمن جر (مستقر) : إن كلا عطف على (الساعة) وأبْعَدُ منه قوله فى (وَفِى مُوسَىٰ إِذْ أَرْسَلْنَاهُ) : إنه عطف على (وَفِى الْأَرْضِ آيَاتٌ) وأبْعَدُ من هذا قولُه فى (فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ) إنه عطف على (فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا) قال : هو معطوف على مثله فى أول السورة وإنْ تباعَدَتْ بينهما المسافة ، انتهى .

والصواب خلاف ذلك كله .

فأما (وَقِيلِهِ) فيمن خفض ، فقيل : الواو للقسم وما بعده الجواب ، واختاره الزمخشرى ، وأما من نصب ، فقيل : عطف على (سِرَّهُم) أو على مفعول محذوف معمول ليكتبون أو ليعلمون ، أى يكتبون ذلك ، أو يعلمون الحق ، أو أنه مصدر لقال محذوفا ، أو نصب على إسقاط حرف القسم ، واختاره الزمخشرى .

وأما (إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) فقيل : الذين بدل من الذين فى (إنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ) والخبر (لَا يَخْفَوْنَ) واختاره الزمخشرى ، وقيل : مبتدأ خبره مذكور ، ولكن حذف رابطه ، ثم اختلف فى تعيينه ؛ فقيل : هو (مَا يُقَالُ لَكَ) أى فى شأنهم ، وقيل : هو (لما جاءهم) أى كفروا به ، وقيل (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) أى لا يأتيه منهم ، وهو بعيد ؛ لأن الظاهر أن (لا يأتيه) من جملة خبر إنه .

وأما (صٓ وَالْقُرْآنِ) الآية ؛ فقيل : الجواب محذوف ، أى إنه لَمُعْجِز ، بدليل الثناء عليه بقوله (ذِى الذِّكْرِ) أو (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) بدليل (وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) أو ما الأمْرُ كما زعموا ، بدليل (وَقَالَ الْكَافِرُونَ هٰذَا سَاحِرٌ كذابٌ) وقيل : مذكور ، فقال الأخفش (إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ) وقال الفراء وثعلب (صٓ) لأن معناها صَدَقَ الله ، ويردُّه أن الجواب لايتقدم ، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريبٌ ، وقيل (كَمْ أَهْلَكْنَا) الآية ، وحذفت اللام للطول .

وأما (ثُمَّ آتَيْنَا) فعطف على (ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ) وثم لترتيب الأخبار ، لالترتيب الزمان ، أى ثم أخبركم بأنا آتينا موسى الكتاب .

وأما (وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ) فمبتدأ حُذِفَ خبره ، أى وكل أمر مستقر عند الله واقعٌ ، أو ذكر ، وهو (حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ) وما بينهما اعتراض ، وقولُ بعضهم الخبر (مستقر) وخفض على الْجِوَارِ حملٌ على مالم يثبت فى الخبر .

وأما (وَفِى مُوسَىٰ) فعطفٌ على (فيها) من (وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم) .

الثانى : قولُ بعضهم فى (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا) : إن الوقف على (فلا جناح) وإنَّ مابعده إغراء ليفيد صريحاً مطلوبيَّةَ التطوف بالصفا والمروة ، ويردُّه أن إغراء الغائب ضعيف ، كقول بعضهم وقد بلغه أن إنسانا يُهَدِّدُهُ « عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِى » أى ليلزم [غيرى] ، والذى فَسَّرَتْ به عائشةُ رضى الله عنها خلافُ ذلك ، وقصتها مع عروة بن الزبير رضى الله تعالى عنهم مسطورة فى صحيح البخارى ، ثم الإيجاب لايتوقَّفُ على كون (عليه) إغراء ، بل كلمة على تقتضى ذلك مطلقاً .

وأما قولُ بعضهم فى (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَاحَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) : إن الوقف قبل (عليكم) وإن (عليكم) إغراء لحسنٍ ، وبه يتخلص من إشكال ظاهر فى الآية مُحْوِج للتأويل .

الثالث : قولُ بعضهم فى (إنما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهلَ الْبَيْتِ) إن (أهل) منصوبٌ على الاختصاص ، وهذا ضعيف ؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل « بك اللهَ نَرْجُو الْفَضلَ » وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبِيَاء لانُورَثُ » والصواب أنه مُنَادَى .

الرابع : قولُ الزمخشرى فى (فَلاَ تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَاداً) إنه يجوز كونُ (تجعلوا) منصوباً فى جواب الترجى أعنى (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) على حد النصب فى قراءة حفص (فأَطَّلِعَ) وهذا لايجيزه بصرى ، ويتأولون قراءة حفص : إما على أنه جواب للأمر وهو (ابْنِ لى صَرْحًا) أو على العطف على الأسباب ، على حد قوله :

ولُبْسُ عَبَاءةٍ وتقَرَّ عَيْنِي [أَحَبَّ إلىَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ] [٤٢٤]

أو على معنى مايقع موقع أبلغ ، وهو أنَّ أَبْلَغَ ، على حد قوله * ولاَ سابِقٍ شَيئاً * [١٣٥] ثم إن ثبت قول الفراء إن جواب الترجِّى منصوب كجواب التمنى فهو قليل ، فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها .

وهذا كتخريجه قوله تعالى (قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فى السَّمٰوات والأَرْضِ الغَيْبَ إلاَّ اللهُ) على أن الاستثناء منقطع ، وأنه جاء على البدل الواقع فى اللغة التميمية ، وقد مضى البحث فيها .

ونظيرُ هذا على العكس قولُ الكرمانى فى (ومَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إبْراهِيمَ إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) إن (مَنْ) نصب على الاستثناء و (نفسه) توكيد ، فحَمَلَ قراءة السبعة على النصب فى مثل « ما قام أحد إلا زيداً » كما حمل الزمخشرى قراءتهم على البدل فى مثل « ما فيها أَحَدٌ إلا حمارٌ » وإنما تأتى قراءة الجماعة على أفصح الوجهين ، ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع فى (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاَّ أَنْفُسُهُمْ) وأن أكثرهم قرأ به فى (ما فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم) وأنه لم يقرأ أحد بالبدل فى (وما لأَحدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى) لأنه منقطع ؟ . وقد قيل :

إن بعضهم قرأ به فى (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ) وإجماع الجماعة على خلافه .

ونظير حمل الكرمانى النفس على التوكيد فى موضع لم يحسن فيه ذلك قولُ بعضهم فى قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) إن الباء زائدة ، و (أنفسهن) توكيد للنون ، وإنما لغة الأكثرين فى توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو : « قُمْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ » .

الخامس : قول بعضهم فى (لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ) : إن اللام للأمْرِ ، والفعل مجزوم ، والصواب أنها لام العلة والفعل منصوب ؛ لضعف أمر المخاطب باللام كقوله :

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلِتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا [٣٧٦]

السادس : قول التبريزى فى قراءة يحيى بن يعمر (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ) بالرفع : إن أصله أَحْسَنُوا ، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة ، كما قال :

٧٩١ — إِذَا مَا شَاءَ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا وَلاَ يَأْلُوهُمُ أَحَدٌ ضِرَارًا

واجتماع حذف الواو وإطلاق الذى على الجماعة كقوله :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ [هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ] [٣١٥]

ليس بالسهل ، والأولى قولُ الجماعة : إنه بتقدير مبتدأ ، أى هو أحسن ، وقد جاءت منه مواضع ، حتى إن أهل الكوفة يقيسونه ، والاتفاقُ على أنه قياس مع أىّ كقوله :

[إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ] فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ [١١٧]

وأما قول بعضهم فى قراءة ابن محيصن (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) : إن الأصل أن يُتِمُّوا بالجمع لحسن ؛ لأن الجمع على معنى مَنْ ، مثل (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ) ولكن أظهر منه قول الجماعة : إنه قد جاء على إهمال أن الناصبة حملا على أختها ما المصدرية .

السابع : قولُ بعضهم فى قوله تعالى (وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا) فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها : إنه على حد قوله :

٧٩٢- [يا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ] إِنَّكَ إِن يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فخرج للقراءة المتواترة على شىء لايجوز إلا فى الشعر ، والصواب أنه مجزوم ، وأن الضمة إتباع كالضمة فى قولك لم يَشُدُّ ولم يَرُدّ وقوله تعالى (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) إذا قدر (لايضركم) جوابا لاسم الفعل ، فإن قدر استئنافا فالضمة إعراب ، بل قد امتنع الزمخشرى من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضى فعل الشرط فقال فى قوله تعالى (وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ) : لايجوز أن تكون ما شرطية لرفع تود ، هذا مع تصريحه فى المفصل بجواز الوجهين فى نحو : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ » ولكنه لما رأى الرفع مرجوحا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه ، يوضح لك هذا أنه جوز ذلك فى قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعا ، وذلك على تأويله بالماضى ، فقال قرىء (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) برفع يدرك ؛ فقيل : هو على حذف الفاء ، ويجوز أن يقال : إنه محمول على مايقع موقعه ، وهو أينما كنتم ، كما حمل * ولا ناعب * [فى قوله] :

[مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا] [٧٣٠]

على مايقع موقع « ليسوا مصلحين » وهو ليسوا بمصلحين ، وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشرى فى هذه المواضع متناقضا ، والصوابُ ما بينت لك ، قال : ويجوز أن يتصل بقوله (ولا تظلمون) اه ، وقد مضى ردُّه .

الثامن : قول ابن حبيب : إن (بسم الله) خبر ، و (والحمدُ) مبتدأ ، ولله حال ، والصوابُ أن (الحمد لله) مبتدأ وخبر ، وبسم الله على ما تقدم فى إعرابها .

التاسع : قول بعضهم إن أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال سِمٌ أو سُمٌ ، ثم سكنت السين ؛ لئلا يتوالى كسرات ، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم ، والأولى قولُ الجماعة إن السكون أصل ، وهى لغة الأكثرين ، وهم الذين يبتدئون اسما بهمز الوصل .

العاشر : قولُ بعضهم فى الرحيم من البسملة : إنه وصْلٌ بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما ، وممن جوز ذلك ابن عطية ، ونظيرُ هذا قولُ جماعة منهم المبرد : إن حركة راء « أكبر » من قول المؤذن « الله أكبر ، الله أكبر » فتحة ، وإنه وصل بنية الوقف ، ثم اختلفوا ، فقيل : هى حركة الساكنين ، وإنما لم يكسروا حفظا لتفخيم اللام كما فى (ألمْ الله) وقيل : هى حركة الهمزة نقلت ، وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع ، والصوابُ أن كسرة الميم إعرابية ، وأن حركة الراء ضمة إعرابية ، وليس لهمزة الوصل ثبوت فى الدَّرْج فتنقل حركتها إلا فى ندور .

الحادى عشر : قولُ الجماعة فى قوله تعالى (تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ) : إن فيه حذف مضافين ، والمعنى : علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم ، وهذا معنى حسن ، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليلُ عليهما ؛ والأولى أنّ (تبين) بمعنى وضح ؛ وأنْ وصلتها بدلُ اشتمال من الجن ، أى وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ .

الثانى عشر : قولُ بعضهم فى (عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى) : إن الوقف على (تسمى) هنا ، أى عينا مسماة معروفة ، وإن (سلسبيلا) جملة أمرية أى : أسأل طريقاً مُوَصِّلة إليها ، ودون هذا فى البعد قول آخر : إنه عَلَم مركب كتأبَّطَ شراً ، والأظهر أنه اسم مفرد مبالغة فى السلسال ، كما أن السلسال مبالغة فى السَّلِس ، ثم يحتمل أنه نكرة ، ويحتمل أنه علم منقول وصُرِف لأنه اسم لماء ، وتقدمُ ذكر العين لايوجبُ تأنيثه كما تقول « هٰذِهِ وَاسِطٌ » بالصَّرْف ، ويبعد أن يقال : صرف للتناسب كـ (قواريرا) لاتفاقهم على صرفه .

الثالث عشر : قول مكى وغيره فى قوله تعالى (وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) : إن زهرة حال من الهاء فى به ، أو من ما ، وإن التنوين حذف للساكنين مثل قوله :

٧٩٣ — [فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبِ] وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إِلاَّ قَلِيلاً [ص ٦٤٤]

وإن جر الحياة على أنه بدل من ما ، والصواب أن (زهرة) مفعول بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم ، ودليلُ ذلك ذكر التمتيع ، أو بتقدير أذمُّ ؛ لأن المقام يقتضيه ، أو بتقدير أعنى بيانًا لما أو للضمير ، أو بدل من أزواج ، إما بتقدير ذوى زهرة ، أو على أنهم جُعِلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة ، وقال الفراء : هو تمييز لما أو للهاء ، وهذا على مذهب الكوفيين فى تعريف التمييز ، وقيل : بدل من ما ، وردَّ بأن (لِنَفْتِنَهُمْ) من صلة (مَتَّعْنَا) فيلزم الفصل بين أبعاض الصِّلَة بأجنبي ، وبأن الموصول لا يقع قبل كمال صلته ، وبأنه لا يقال « مررت بزيد أخاك » على البدل ؛ لأن العامل فى المبدل منه لا يتوجَّه إليه بنفسه ، وقيل : من الهاء ، وفيه ما ذكر ، وزيادة الإبدالِ من العائد ، وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه فى نية الطَّرْح فيبقى الموصول بلا عائد فى التقدير ، وقد مر أن الزمخشرى مَنَعَ فى (أَنِ اعْبُدُوا اللهَ) أن يكون بدلا من الهاء فى (أَمَرْتَنِي به) ورددناه عليه ، ولو لزم إعطاء منوىٍّ الطَّرْح حكمَ المطروح لزم إعطاء منوىِّ التأخير حكم المؤخر ، فكان يمتنع « ضَرَبَ زَيْدًا غلاَمُهُ » ويرد ذلك قوله تعالى : (وإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) والإجماع على جوازه .

تنبيه — وقد يكون الموضع لا يتخرَّجُ إلا على وجه مرجوح ، فلا حرج على مخرجه ، كقراءة ابن عامر وعاصم (وكَذَلِكَ نُجِّى المُؤْمِنِينَ) فقيل : الفعل ماض مبنى للمفعول ، وفيه ضعف من جهات : إسكان آخر الماضى ، وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل ، وإنابة غير المفعول به مع وجوده ، وقيل : مضارع أصله نُنْجِى بسكون ثانيه ، وفيه ضعف ، لأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم ، وقد زعم قوم أنها أدغمت فيها قليلا وأن منه أترجّ وإجّاصة وإجّانة ، وقيل : مضارع وأصله

نُنَجِّى بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية ، ويضعفه أنه لا يجوز فى مضارع نَبَّأْتُ و نَقَبْتُ و نَزَّلْتُ ونحوهن إذا ابتدأتَ بالنون أن تحذف النون الثانية إلا فى ندور كقراءة بعضهم (ونُزِّلُ المَلَائِكَةَ تَنْزِيلاً) .

الجهة الخامسة : أن يترك بعضَ ما يحتمله اللفظ من الأوْجُهِ الظاهرة . ولنورد مسائل من ذلك ليقترن بها الطالب مُرَتِّبة على الأبواب ليسهل كَشْفها .

باب المبتدأ

مسألة — يجوز فى الضمير المنفصل من نحو (إنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ) ثلاثةُ أوْجُهٍ : الفصلُ وهو أرْجَحُها : والابتداء وهو أضعفها ، ويختصُّ بلغة تميم ، والتوكيد .

مسألة — يجوز فى الاسم المفتتح به من نحو قولك « هٰذَا أَكْرَمْتُهُ » الابتداءُ والمفعولية ، ومثله « كَمْ رَجُلٍ لقيته » و « مَنْ أكرمته » لكن فى هاتين يقدر الفعل مؤخرا ، ومثلهما « رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيته » .

مسألة — يجوز فى المرفوع من نحو « أفِي اللهِ شَكٌّ » و « مَافِي الدَّارِ زَيْدٌ » الابتدائيةُ والفاعليةُ ، وهى أرْجَحُ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ، ومثله كلتا (غرف) فى سورة الزمر[1] ؛ لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه ، والثانى على الموصوف ؛ إذ الغرف الأولى موصوفة بما بعدها . وكذا « نار » فى قول الخنساء :

٧٩٤ — [وإنَّ صَخْراً لَتَأتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ]

كَأنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ومثله الاسمُ التالى للوصف فى نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ » و « أقَائِمٌ زَيْدٌ » لما ذكرنا ، ولأن الأب إذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفرداً ، وهو الأصل فى الخبر ، ومثله

---

(١) الآية هى (لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف) .

(ظُلُمَاتٌ) من قوله تعالى : (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ) لأن الأصل فى الصفة الإفراد ، فإن قلت « أقائم أنت » فكذلك عند البصريين ، وأوجب الكوفيون فى ذلك ، الابتدائية ، ووافقهم ابن الحاجب ، ووهم إذ نقل فى أماليه الإجماع على ذلك ، وحجتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه ، لا يقال « قام أنا » والواجب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه ؛ لأنه يكون معه مستتراً ، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزاً كقمتُ أو قمتَ ، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل ؛ فلذلك احتمل معه الفَصْلَ ، ولأن المرفوع بالوصف سَدَّ فى اللفظ مَسَدَّ واجب الفصل وهو الخبر ، بخلاف فاعل الفعل ، ومما يُقْطَع به على بُطْلَان مذهبهم قوله تعالى : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي) وقولُ الشاعر :

٧٩٥ — خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا

[إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ]

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشرى فى الآية مؤدٍّ إلى فَصْلِ العامل من معموله بالأجنبى ، والقول بذلك فى البيت مؤدٍّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد .

ويجوز فى نحو : « ما فى الدار زَيْدٌ » وجه ثالث عند ابن عصفور ، ونقله عن أكثر البصريين ، وهو أن يكون المرفوع اسماً لما الحجازية ، والظرف فى موضع نصب على الخبرية ، والمشهورُ وجوبَ بطلانِ العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفاً .

مسألة — يجوز فى نحو : « أخوه » من قولك « زَيْدٌ ضُرِبَ فى الدار أَخُوهُ » أن يكون فاعلا بالظرف ؛ لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير زيد المقدر فى ضُرِبَ ، وأن يكون نائباً عن فاعل ضُرِبَ على تقديره خالياً من الضمير ، وأن يكون مبتدأ خبره الظرفُ والجملة حال ، وللفراء والزمخشرى يَرَيَانِ هذا الوجه شاذاً رديئاً ؛ لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ، ويوجبان الفاعلية فى نحو : « جاء زيدٌ عليه جُبَّة » وليس كما زعما ، والأَوْجُهُ الثلاثة فى قوله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ

رِبِّيُّونَ كَثِير) قيل : وإذا قرىء بتشديد قيل لزم ارتفاع ربيون بالفعل ، يعنى لأن التكثير لا ينصرف إلى الواحد ، وليس بشىء ؛ لأن النبى هنا متعدد لا واحد ، بدليل كأين ، وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها .

مسألة — « زَيْدٌ نِعْمَ الرجُلُ » يتعين فى زيد الابتداء ، و « نعم الرجل زيد » قيل : كذلك ، وعليهما فالرابط العموم ، أو إعادة المبتدأ بمعناه ، على الخلاف فى الألف واللام أللجنس هى أم للعهد ، وقيل : يجوز أيضاً أن يكون خبراً لمحذوفٍ وجوبا ، أى الممدوحُ زيدٌ ، وقال ابن عصفور : يجوز فيه وجه ثالث وهو أن يكون حذف خبَرُه وجوبا ، أى زيد الممدوح ، ورُدَّ بأنه لم يسدَّ شىء مَسَدَّه .

مسألة — « حبذا زيد » يحتمل — على القول بأن حَبَّ فعل وذا فاعل — أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بحبذا ، والرابط الإشارة ، وأن يكون خبراً لمحذوف ، ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ حذف خبره ، ولم يقل به هنا ؛ لأنه يرى أن حبذا اسم ، وقيل : بدل من ذا ، ويرده أنه لا يحل محل الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه ، وقيل : عطف ، ويرده قوله :

٧٩٦ — وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ [تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا]

ولا تُبَيِّن المعرفة بالنكرة باتفاق ، وإذا قيل حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد خبر ، أو بالعكس عند مَنْ يجيز فى قولك « زيد الفاضِلُ » وجهين ، وإذا قيل بأن حبذا كله فعل فزيد فاعل ، وهذا أضعف ما قيل ؛ لجواز حذف المخصوص كقوله :

٧٩٧ — ألا حَبَّذَا — لَوْلاَ الحَيَاءُ — وَرُبَّمَا
مَنَحْتُ الهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ

والفاعل لا يحذف .

مسألة — يجوز فى نحو (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) ابتدائية كل منهما وخبرية الآخر ، أى شأنى صبر جميل ، أو صبرٌ جميلٌ أمثلُ من غيره .

باب كان وما جرى مجراها

مسألة — يجوز فى كان من نحو (إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) ونحو « زَيْدٌ كَانَ لَهُ مَالٌ » نقصان كان ، وتمامها ، وزيادتها وهو أضعفها ، قال ابن عصفور : بابُ زيادتها الشِّعْرُ ، والظرفُ متعلقٌ بها على التمام ، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ، ومنصوب على النقصان ، إلا أن قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ .

مسألة — (فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ) يحتمل فى كان الأوجه الثلاثة ، إلا أن الناقصة لا تكون شانية ؛ لأجل الاستفهام ، ولتقدم الخبر ، وكيف : حالٌ على التمام ، وخبر لكان على النقصان ، وللمبتدأ على الزيادة .

مسألة — (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً) تحتمل كان الأوْجُهَ الثلاثة ؛ فعلى الناقصة الخبرُ إما لبشر ، ووحيا استثناء مفرغ من الأحوال ؛ فمعناه موحيا أو مُوحًى ، أو من وراء حجاب ، بتقدير : أو إرسالا ، أى أو ذا إرسال ، وإما وحيا والتفريغُ فى الأخبار ، أى ما كان تكليمهم إلا إيحاء أو إيصالا من وراء حجاب أو إرسالا ، وجُعل ذلك تكليما على حذف مضاف ، ولبشر على هـــذا تبيين ، وعلى التمام والزيادة فالتفريغُ فى الأحوال المقدرة فى الضمير المستتر فى لبشر .

مسألة — « أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » يحتمل الأوجه الثلاثة ، وعلى النقصان فالخبر إما قائمًا وأين ظرف له ، أو أين فيتعلق بمحذوفٍ وقائمًا حال ، وعلى الزيادة

والتمام فقائماً حال ، وأين ظرف له ، ويجوز كونه ظرفا لكان إن قدرت تامة .

مسألة — يجوز فى نحو : « زيد عسى أن يقوم » نقصانُ عسى فاسمها مستتر ، وتمامها فأنْ والفعلُ مرفوعُ المحل بها .

مسألة — يجوز الوجهان فى « عَسَى أن يقوم زيدٌ » فعلى النقصان زيد اسمها وفى يقوم ضميره ، وعلى التمام لا إضمار ، وكل شىء فى محله ، ويتعين التمام فى نحو : « عَسَى أن يقوم زيد فى الدار » و (عَسَى أنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً) لئلا يلزم فصل صلة أنْ من معمولها بالأجنبى وهو اسم عَسى .

مسألة — (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ) تحتمل ما الحجازية والتميمية ، وأوْجَبَ الفارسىُّ والزمخشرىُّ الحجازية ظنا أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر ، وإنما المقتضى نفيه ؛ لامتناع الباء فى « كان زيد قائماً » وجوازها فى :

٧٩٨ — [وَإنْ مُدَّتِ الأيْدِى إلى الزَّادِ] لَمْ أكُنْ
بِأعْجَلِهِمْ [إذ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ]

وفى « ما إنْ زَيْد بقائم » .

مسألة — « لا رَجُل ولا امرأة فى الدار » إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الأرجح ، أو اسمان للا الحجازية ، فإن قلت « لا زَيْد وَلاَ عَمْرو فِى الدار » تعين الأول ؛ لأن لا إنما تعمل فى النكرات ، فإن قلت « لا رجل فى الدار » تعين الثانى ؛ لأن لا إذا لم تتكرر يجب أن تعمل ، ونحو (فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِى الحج) إن فُتِحَتْ الثلاثة فالظرف للجميع عند سيبويه ، ولواحد عند غيره ، ويقدر للآخرين ظرفان ، لأن لا المركبة عند غيره عاملة فى الخبر ، ولا يتوارد عاملان على معمولٍ واحد ، فكيف عوامل ؟ وإن رَفَعْتَ الأولين فإن قدرت لا معهما حجازية تعين عند الجميع إضمار خبرين إن قدرت لا الثانية كالأولى وخبراً واحداً إن قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف ، وإنما وجب التقدير فى الوجهين

لاختلاف خَبَرَيِ الحجازية والتميمية ، بالنصب والرفع ؛ فلا يكون خبرٌ واحدٌ لهما ، وإن قدرت الرفع بالابتداء فيهما - على أنهما مهملتان - قدرت عند غير سيبويه خبراً واحداً للأولين أو للثالث كما تقدر فى « زَيْدٌ وعمرو قائم » خبراً للأول أو للثانى ، ولم يحتج لذلك عند سيبويه (١) .

باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدرية والمفعولية — من ذلك نحو : (وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً) (وَلا تُظْلَمُونَ نَقِيراً) أى ظلامًا أو خيرا مًا ، أى لا تُنْقَصُونه مثل (وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً) ومن ذلك (ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شيئا) أى نقصا أو خيرا ، وأما (وَلاَ تَضُرُّوه شَيْئاً) فمصدر ؛ لاستيفاء ضَرَّ مفعوله ، وأما (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ) فشىء قبل ارتفاعه مصدر أيضا ، لا مفعول به ؛ لأن عفا لا يتعدّى .

ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية - من ذلك « سِرْتُ طويلا » أى سيرا طويلا ، أو زمنا طويلا ، أو سِرْتُهُ (٢) طويلا ، ومنه (وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيد) أى إزلافا غير بعيد ، أو زمنا غير بعيد أو أزلفته الجنة - أى الإزلاف - فى حالة كونه غير بعيد ، إلا أن هذه الحال مؤكدة ، وقد يجعل حالا من الجنة فالأصل غير بعيدة ، وهى أيضاً حال مؤكدة ، ويكون التذكير على هذا مثله فى (لعلَّ السَّاعَةَ قَرِيب) .

ما يحتمل المصدرية والحالية - « جاء زيد رَكْضاً » أى يَرْكُضُ رَكْضاً ، أو عامله « جاء » على حد « قعدت جلوساً » أو التقدير جاء راكضا ، وقول سيبويه ، ويؤيده قوله تعالى : (ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً ، قَالَتَا : أَتَيْنَا طَائِعِينَ) فجاءت الحال فى موضع المصدر السابق ذكره .

ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله — من ذلك (يُرِيكُمُ الْبَرْقَ

(١) وجهه أن سيبويه لا يرى للاعملا فى الخبر ؛ فلا يمتنع على مذهبه أن يكون للجميع خبر واحد .

(٢) الضمير فى « سرته » يعود إلى السير المفهوم من الفعل .

خَوْفًا وَطَمَعًا) أى فتخافون خوفا وتطمعون طمعا ، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثنى ، أو خائِفِينَ وطامِعِينَ ، أو لأجل الخوف والطمع ، فإن قلنا « لا يشترط اتحاد فاعلى الفعل والمصدر المعلَّل » وهو اختيار ابن خروف فواضح ، وإن قيل باشتراطه فوجهه أنّ (يريكم) بمعنى يجعلكم ترون ، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة ، أو الأصل إخافة وإطماعا ، وحذفت الزوائد .

وتقول « جاء زيد رَغبَة » أى يرغبُ رغبة ، أو مجيء رغبةٍ ، أو راغبا ، أو للرغبة ، وابن مالك يمنع الأول ؛ لما مر ، وابن الحاجب يمنع الثانى ، لأنه يؤدى إلى إخراج الأبواب عن حقائقها ، إذ يصح فى « ضَرَبْتُهُ يَوْمَ الجمعةِ » أنْ يقدر ضرب يوم الجمعة ، قلت : وهو حذف بلا دليل ؛ إذ لم تدْعُ إليه ضرورة ، وقال المتنبى :

٧٩٩ — أبْلَى الْهَوَى أَسَفًا يَوْمَ النَّوَى بَدَنِى
[وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ]

والتقدير: آسفُ أَسَفًا ، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به ، أو إبلاءأَسَفٍ أو لأجل الأسف ؛ فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال ، وأما من اشترطه فهو على إسقاط لام العلة توسعا ، ، كما فى قوله تعالى : (يَبْغُونَهَا عِوَجًا) أو الاتحاد موجود تقديراً : إما على أن الفعل المعلّل مطاوع أبلى محذوفا ، أى فَبَلِيتُ أَسَفًا ، ولا تقدر فَبَلِىَ بَدَنِى ؛ لأن الاختلاف حاصل ؛ إذ الأَسَفُ فعل النفس لا البدن ، أو لأن الهوى لما حصل بتسببه كان كأنه قال : أبليت بالهوى بدنى .

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه — نحو « أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدًا » يجوز كونه عطفا على المفعول وكونه مفعولا معه ، ونحو « أَكْرَمْتُكَ وهذا » يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل ؛ لحصول الفصل بالمفعول ، وقد أجيز فى « حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ » كونُ « زيد » مفعولا معه ، وكونه مفعولا به بإضمار يَحْسب ، وهو الصحيح ؛ لأنه لا يعمل فى المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به ، ويجوز جره ؛

فقيل : بالعطف ، وقيل : بإضمار حسب أخرى وهو الصواب ، ورفعُهُ بتقدير حسب ، فحذفت وخلَفها المضافُ إليه ، وروَوْا بالأوجه الثلاثة قوله :

٨٠٠ — إذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا
فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

باب الاستثناء

يجوز فى نحو « مَا ضَرَبْتُ أَحَداً إلاَّ زَيْدًا » كونُ زيد بدَلا من المستثنى منه، وهو أرْجَحُها ، وكونه منصوبا على الاستثناء ، وكونُ إلا وما بعدها نعتاً ، وهو أضعفها ، ومثله « لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إلا شَيْئًا لاَ يُعْبَأُ بِهِ » فإن جئت بما مكان ليس بطل كونُه بدلا ، لأنها لا تعمل فى الموجب .

مسألة — يجوز فى نحو « قَامَ القومُ حَاشَاكَ ، وحَاشَاه » كونُ الضمير منصوبًا ، وكونه مجرورًا ، فإن قلت « حَاشَاى » تعين الجر ، أو « حَاشَانى » تعين النصب ، وكذا القول فى خلاَ وعدا .

مسألة — يجوز فى نحو « ما أَحَدٌ يَقُولُ ذٰلِكَ إلاَّ زَيْد » كوْن زيد بدلا من أحد وهو المختار ، وكونه بدلا من ضميره ، وأن ينصب على الاستثناء ، فارتفاعه من وجهين ، وانتصابه من وجه ، فإن قلت « ما رأيت أحــدًا يقولُ ذلك إلا زيد » فبالعكس ، ومن مجيئه مرفوعًا قوله :

فى لَيْلَةٍ لاَ نَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِى عَلَيْنَا إلاَّ كَوَاكِبُهَا [٢٢٤]

و « على » هنا بمعنى عَن ، أو ضُمِّن يحكى معنى ينمُّ أو يشنع .

ما يحتمل الحالية والتمييز — من ذلك « كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفًا » إن قدرت أن الضيف غيرُ زيدٍ فهو تمييز محول عن الفاعل ، يمتنع أن تدخل عليه من ، وإن قُدِّر نفسَه احتمل الحال والتمييز ، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخالُ مِنْ ، ومن ذلك

« هٰذَا خَتْمٌ حَدِيدًا » والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال ، ولزومها ، أى عدم انتقالها ، ووقوعها من نكرة ، وخيرٌ منهما الخفضُ بالإضافة .

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول — نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَاحِكًا » ونحو (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً) وتجويز الزمخشرى الوجهين فى (ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً) وَهم ؛ لأن كافة مختص بمن يعقل ، ووهمهُ فى قوله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) إذ قدّر (كافة) نعتًا لمصدر محذوف — أى إرسالةً كافة — أشدُّ ، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجَهُ عما التُزِمَ فيه من الحالية ، ووهمه فى خطبة المفصل إذ قال « محيط بكافَّة الأبواب » أشدُّ وأشدُّ لإخراجه إياه عن النصب ألبتة .

من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين — نحو (وَهٰذَا بَعْلِي شَيْخًا) يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة ، وعلى الأول فيجوز « قَائِمًا ذَا زَيْدٌ » قال :

٨٠١ — هَا بَيْنَا ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَاصْغَ لَهُ
[وَطِّعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ]

[ص ٦٥٩]

وعلى الثانى يمتنع ، وأما التقديم عليهما معًا فيمتنع على كل تقدير .

من الحال ما يحتمل التعدُّدَ والتداخل — نحو « جاء زيد راكبًا ضاحكا » فالتعدد على أن يكون عاملهما جاء ، وصاحبهما زيد ، والتداخل على أن الأولى من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الأولى وهى العامل ، وذلك واجب عند من مَنَعَ تعدد الحال ، وأما « لقيتُه مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا » فمن التعدد ، لكن مع اختلاف الصاحب ، ويستحيل التداخل ، ويجب كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل تقابلا للفَضْل ، ولا يُحْمل على العكس إلا بدليل كقوله :

٨٠٢ — خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا [عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ]

ومن الأول قولُه :

٨٠٣ــ عَهِدَتْ سُعَادَ ذاتَ هَوًى مُعَنًّى فَزِدْتُ ، وَعَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا

باب إعراب الفعل

مسألة — « ما تأتينا فتحدثنا » لك رفع تحدث على العطف فيكون شريكا فى النفى ، أو الاستئناف فيكون مثبتا ، أى فأنت تحدثنا الآن بدلا عن ذلك ، ونصبه بإضمار أنْ ، وله معنيان : نفى السبب فينتفى المسبب ، ونفى الثانى فقط ؛ فإن جئت بأنْ مكانَ ما ؛ فللنصب وجهان : إضمار أنْ والعطف ، وللرفع وجه وهو القطع ، وإن جئت بلم فللنصب وجه وهو إضمار أنْ ، وللرفع وجه وهو الاستئناف ولك الجزم بالعطف ، فإن قلت « ما أنت آتٍ فتحدثنا » فلا جزم ولا رفع بالعطف ؛ لعدم تقدم الفعل ، وإنما هو على القَطْع .

مسألة — « هَلْ تأتينى فأكرمك » الرفع على وجهين ، والنصب على الإضمار ، و « هل زيد أخوك فتكرمه » لا يرفع على العطف ، بل على الاستئناف ، و « هل لك التفات إليه فتكرمه » الرفع على الاستئناف ، والنصب إما على الجواب أو على العطف على التفات ، وإضمارُ أنْ واجبٌ على الأول وجائز على الثانى ، وكالمثال سواء (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ) إن سُلِّم كون « لو » للتمنى .

مسألة — « ليتنى أجدُ مالاً فأنفق منه » الرفع على وجهين ، والنصب على إضمار أنْ ، و « ليت لى مالا فأنفق منه » يمتنع الرفع على العطف .

مسألة — « لِيَقُمْ زَيْدٌ فَنُكْرِمَهُ » الرفعُ على القطع ، والجزم بالعطف ، والنصب على الإضمار .

مسألة — نحو : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا) يحتمل الجزم بالعطف ، والنصب على الإضمار ، مثل (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ)

ونحو : (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ) يحتمل (تتقوا) الجزم بالعطف ، وهو الراجح ، والنصب بإضمار أنْ على حد قوله :

٨٠٤ — وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ تُؤْوِهِ

[وَلاَ يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمَا]

باب الموصول

مسألة — يجوز فى نحو : « مَاذَا صَنَعْتَ ، وماذا صنعته » ما مضى شرحه (١) وقولُه تعالى : (مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ) ماذا : مفعول مطلق، لا مفعول به ؛ لأن أجاب لا يتعدّى إلى الثانى بنفسه ، بل بالباء ؛ وإسقاطُ الجار ليس بقياس ، ولا يكون « ماذا » مبتدأ وخبرا ، لأن التقدير حينئذ : ما الذى أجبتم به ، ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه ، والأكثرُ فى نحو : « مَنْ ذَا لَقِيتَ » كونُ ذا للإشارة خبرا ، ولقيت : جملة حالية . ويقلُّ كون ذا موصولة ، ولقيت صلة ، وبعضهم لا يجيزه ، ومن الكثير (مَنْ ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ) إذ لا يدخل موصول على موصول إلا شاذاً كقراءة زيد بن على (وَالَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ) بفتح الميم واللام .

مسألة — (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) ما مصدرية : أى بالأمر ، أو موصول اسمى : أى بالذى تؤمره ، على حد قولهم * أَمَرْتُكَ الخير * [٥٢٤] وأما من قال « أمرتك بكذا » وهو الأكثرُ فيشكل ؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقاً نحو : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى منه ، وقد يقال : إن (اصدع) بمعنى أؤمر ، وأما (فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا) فى الأعراف فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه فلا إشكال ، أو بما كذبوا به ويؤيده التصريحُ به فى سورة يونس ، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق ، لأن (ما كانوا ليؤمنوا) بمنزلة كذبوا فى المعنى ، وأما (ذَلِكَ الَّذِى يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَه) فقيل : الذى مصدرية

(١) فيه ستة أوجه تقدم ذكرها ، وانظر فصلا عقده المؤلف فى « ماذا » ص ٣٠٠ .

أى ذلك تبشير الله ، وقيل : الأصل يبشر به ، ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف .

مسألة — يجوز فى نحو : (تَمَاماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ) كونُ الذى موصولا اسميا فيحتاج إلى تقدير عائد ، أى زيادة على العلم الذى أحسنه ، وكونُه موصولا حرفيا ، فلا يحتاج لعائد ، أى تماماً على إحسانه ، وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة ، ويكون أحسن حينئذ اسمَ تفضيلٍ ، لا فِعْلاً ماضيا ، وفتحته إعراب لا بناء ، وهى علامة الجر ، وهذان الوجهان كوفيان ، وبعض البصريين يوافق [على] الثانى .

مسألة — نحو : « أَعْجَبَنِى ما صنعت » يجوز فيه كونُ ما بمعنى الذى ، وكونُها نكرة موصوفة ، وعليهما فالعائد محذوف ، وكونُها مصدرية فلا عائد ، ونحو : (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) يحتمل الموصولة والموصوفة ، دون المصدرية ، لأن المعانى لا يُنْفَق منها ، وكذا (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) فإن ذهبت إلى تأويل (ما تحبون) و (ما رزقناهم) بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسَّفْتَ من غير مُحْوِج إلى ذلك ، وقال أبو حيان : لم يثبت مجىء ما نكرة موصوفة ؛ ولا دليل فى « مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لك » لاحتمال الزيادة ، ولو ثبت نحو : « سَرَّنِى مَا مُعْجِب لك » لثبت ذلك ، انتهى . ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء إلا ومعناها السببية ، نحو : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ) (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ) .

مسألة — إذا قلت : « أَعْجَبَنِى مَنْ جَاءَكَ » احتمل كون مَنْ موصولة أو موصوفة ، وقد جوزوا فى (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ) وضعف أبو البقاء الموصولة ، لأنها تتناول قوماً بأعيانهم ، والمعنى على الإبهام ، وأجيب بأنها نزلت فى عبد الله ابن أُبَىٍّ وأصحابه .

باب التوابع

مسألة — نحو : (آمَنَّا بِرَبِّ العَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وهَارُونَ) يحتمل بدل الكل من الكل ، وعطف البيان ، ومثله (نَعْبُدُ إِلَهَكَ وإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وإِسْمَاعِيلَ وإِسْحَاق) (فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ) فيمن فتح الهمزة ، ويحتمل هذا تقديرَ مبتدأ أيضاً ، أى هى أنَّا دمرناهم .

مسألة — نحو (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى) يجوز فيه كونُ (الأعلى) صفة للاسم أو صفة للرب ، وأما نحو : « جاءنى غُلامُ زيدٍ الظريف » فالصفة للمضاف ، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل ، لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ، ولم يؤت به لذاته ، وعَكْسُهُ :

٨٠٥ — * وَكُلُّ فَتًى يَتَّقِى فَائِزٌ *

فالصفة للمضاف إليه ، لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم ، لا للحكم عليه ، ولذلك ضعف قولُه :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الفَرْقَدَانِ [١٠٦]

مسألة — نحو : (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) و « مررت بالرجل الذى فَعَلَ » يجوز فى الموصول أن يكون تابعاً بإضمار أعنى أو أمدح أو هو ، وعلى التبعية فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذر ، نحو : (وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لمزة الذى جَمَع مَالا) لأن النكرة لا توصف بالمعرفة .

باب حروف الجر

مسألة — نحو : « زَيْدٌ كَعَمْرٍو » تحتمل الكافُ فيه عند المعربين الحرفيةَ فتتعلق باستقرار ، وقيل : لا تتعلق ، والاسميةَ فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جرٌّ

بالإضافة، ولاتقدير بالانفاق ، ونحو : « جاء الذى كزيدٍ » يتعين الحرفية ؛ لأن الوصل بالمتضايفين ممتنع .

مسألة — « زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ » يحتمل « على » الوجهين [1] ، وعليهما فهى متعلقة باستقرار محذوف .

مسألة — قيل فى نحو : (وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ) : إن الواو تحتمل العاطفة والقسمية ، والصوابُ الأول ، وإلا لاحتاج كل إلى الجواب ، ومما يوضحه مجىء الفاء فى أوائل سورتى المرسلات والنازعات .

باب فى مسائل مفردة

مسألة — نحو : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ) فيمن فتح الباء يحتمل كونُ النائب عن الفاعل الظرف الأول — وهو الأولى — أو الثانى أو الثالث ، ونحو : (ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى) النائبُ الظرف أو الوصف ، وفى هذا ضعف ؛ لضعف قولهم « سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلٌ » .

مسألة — « تَجَلَّى الشَّمْسُ » يحتمل كون تجلى ماضياً تُرِكت التاء من آخره لمجازية التأنيث ، وكونه مضارعاً أصله تَتَجَلَّى ثم حذفت إحدى التاءين على حد قوله تعالى : (نَاراً تَلَظَّى) ولا يجوز فى هذا كونُه ماضياً ، وإلا لقيل تَلَظَّتْ ؛ لأن التأنيث واجب مع المجازى إذا كان ضميراً متصلا ، وبما ذكرنا من الوجهين فى المثال الأول تعلم فساد قول من استدلّ على جواز نحو : « قَامَ هِنْدٌ » فى الشعر بقوله :

٨٠٦ — تَمَنَّى ابْنَتَاىَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا [وَهَلْ أَنَا إِلامِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ]

[ص ٦٧٠]

لجواز أن يكون أصله تَتَمَنَّى .

* * *

الجهة السادسة : أن لا يراعى الشروط المختلفة بحسب الأبواب ؛ فإن العرب

(١) الوجهان هما أن تكون على حرف جر للاستعلاء ، واسما ظرفا بمعنى فوق .

يشترطون فى بابٍ شيئاً ويشترطون فى آخرَ نقيضَ ذلك الشيء ، على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم ؛ فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبوابُ والشرائطُ .

فلنورِد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين :

النوع الأول : اشتراطهم الجمودَ لعطف البيان ، والاشتقاقَ للنعت .

ومن الوَهَمِ فى الأول قولُ الزمخشرى فى (مَلِكِ النَّاسِ ، إلٰهِ النَّاسِ) إنهما عَطْفَا بيانٍ ، والصوابُ أنهما نعتان ، وقد يجاب بأنهما أُجْرِيَا مُجْرَى الجوامد ؛ إذ يستعملان غير جاريين على موصوفٍ وتجرى عليهما الصفاتُ ، نحو قولنا : « إلٰهٌ وَاحِدٌ ، وَمَلِكٌ عَظِيمٌ » .

ومن الخطأ فى الثانى قول كثير من النحويين فى نحو : « مَرَرْتُ بِهٰذَا الرَّجُلِ » إن الرجل نعت ، قال ابن مالك : أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا فى ذلك ، والحامل لهم عليه توهمُهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخصَّ من متبوعه ، وليس كذلك ؛ فإنه فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتق ، ولا يمتنع كونُ المنعوت أخصَّ من النعت ، وقد هُدِيَ ابن السيِّد إلى الحق فى المسألة ؛ فجعل ذلك عطفا لا نعتا ، وكذا ابن جنى ، اه . قلت : وكذا الزجاج والسهيلى ، قال السهيلى : وأما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح ، كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة ، وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا فى ذلك الصفةَ والبيان ، ثم استشكله بأن البيان أعْرَفُ من المبين وهو جامد ، والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له وهو مشتق أو فى تأويله ، فكيف يجتمع فى الشيء أن يكون بياناً ونعتاً ؟ وأجاب بأنه إذا قدر نعتاً فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار إليه ، وإذا قدر بياناً فاللام لتعريف الحضور ؛ فيساوى الإشارة بذلك ويزيد بإفادته الجنسَ المعينَ فكان أخص ، قال : وهذا معنى قول سيبويه ، اه . وفيما قاله نظر ؛ لأن الذى يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً « كمررتُ بزيدٍ هٰذَا » فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه ، وإنما هو معنى ما قبله ، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له ؟

وقال الزمخشرى فى (ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ) : يجوز كونُ اسم الله تعالى صفة للاشارة أو بياناً ، وربكم الخبر ، فجوز فى الشىء الواحد البيان والصفة ، وجوز كون العَلَم نعتاً ، وإنما العلم ينعت ولا ينعت به ، وجوز نعت الإشارة بما ليس معرفاً بلام الجنس ، وذلك مما أجمعوا على بطلانه .

النوع الثانى : اشتراطهم التعريفَ لعطف البيان ولنعت المعرفة ، والتنكيرَ للحال ، والتمييز ، وأفْعَلَ مِنْ ، ونعتِ النكرة .

ومن الوَهَمِ فى الأول قولُ جماعة فى صديد من (مَاءٍ صَدِيدٍ) وفى طعام مساكين من (كَفَّارَةُ طَعَامُ مَسَاكِينَ) فيمن نون كفارة : إنهما عَطْفَا بيانٍ ، وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومَنْ وافقهم؛ فيجب عندهم فى ذلك أن يكون بدلا ، وأما الكوفيون فيرَوْنَ أن عطف البيان فى الجوامدِ كالنعت فى المشتقّات ، فيكون فى المعارف والنكرات ، وقولُ بعضهم فى « ناقع » من قول النابغة :

٨٠٧- [فَبِتُّ كأنى ساوَرَتْنِى ضَئِيلَةٌ] مِنَ الرُّقْشِ فى أنْيابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

إنه نعت للسم ، والصواب أنه خبر للسم ، والظرف متعلق به ، أو خبر ثان .

وليس من ذلك قولُ الزمخشرى فى (شديد العقاب) : إنه يجوز كونُه صفةً لاسم الله تعالى فى أوائل سورة المؤمن، وإن كان من باب الصفة المشبهة ، وإضافتُها لاتكون إلا فى تقدير الانفصال ، ألا ترى أن (شديد العقاب) معناه شديد عِقَابُه ، ولهذا قالوا: كل شىء إضافته غيرُ مَحْضة فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة ، إلا الصفة المشبهة ؛ لأنه جَعَلَه[1] على تقدير أل ، وجَعَلَ سبب حذفها إرادة الازدواج ، وأجاز وصْفِيَّتَهُ أيضاً أبو البقاء ، لكن على أن شديداً بمعنى مشدد كما أن الأذِينَ فى معنى المُؤَذِّن ، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل ، والذى قدَّمه الزمخشرىُّ أنه وجميع ما قبله أبدال ، أما أنه بدل فلتنكيره ، وكذا المضافان قبله وإن

(١) هذا تعليل لقوله « وليس من ذلك قول الزمخشرى » .

كانا من باب اسم الفاعل ؛ لأن المراد بهما المستقبل ، وأما البواقى فللتناسب ، وردّ على الزجاج فى جَعْله (شديد العقاب) بدلا وما قبله صفات ، وقال : فى جعله بدلا وحده من بين الصفات نُبُوٌّ ظاهر .

ومن ذلك[1] قولُ الجاحظِ فى بيت الأعشى :

٨٠٨ — وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى [وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ]

إنه يُبْطِلُ قول النحويين « لاتجتمع أل ومِنْ فى اسم التفضيل » فجعل كلا من أل ومن معتدا به جاريا على ظاهره ، والصواب أن تقدر أل زائدة ، أو معرفة ومن متعلقة بأكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها فى قولك « أَنْتَ مِنْهُمُ الْفَارِسُ الْبَطَلُ » أى أنت من بينهم ، وقولُ بعضهم « إنها متعلقة بليس » قد يُرَدُّ بأنها لا تدلُّ على الحدث عند من قال فى أخواتها إنها تدلّ عليه ، ولأن فيه فَصْلاً بين أفعل وتمييزه بالأجنبى ، وقد يجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم ، وفى ليس رائحة قولك انتفى ، وبأن فَصْلَ التمييز قد جاء فى الضرورة فى قوله :

٨٠٩ — عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ

وأفعل أقْوَى فى العمل من ثلاثون .

ومن الوهم فى الثانى قولُ مكى فى قراءة ابن أبى عَبْلة (فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) بالنصب : إن (قلبه) تمييز ، والصوابُ أنه مشبه بالمفعول به لحسن وَجْهِه ، أو بَدَل من اسم إنّ وقولُ الخليل والأخفش والمازنى فى « إيّاى ، وإيّاك ، وإيّاهُ » : إن ايا ضميرٌ أضيفَ إلى ضمير ؛ فحكموا للضمير بالحكم الذى لا يكون إلا للنكرات وهو الإضافة ، وقول بعضهم فى « لا إلهَ إلا الله » إن اسم الله تعالى خبر لا التبرئة ويردُّه أنها لاتعمل إلا فى نكرة منفيّة ، واسمُ الله تعالى معرفة مُوجبة ، نعم يصح أن يقال : إنه خبر للامع

---

(١) هذا من الوهم فى الثانى وهو ما يشترط فيه التنكير ، وليس على ما يقتضيه ظاهر صنيع المؤلف .

اسمها فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وزعم أن المركبة لاتعمل فى الخبر ؛ لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعَدَ منها وهو الخبر ، كذا قال ابن مالك . والذى عندى أن سيبويه يرى أن المركبة لاتعمل فى الاسم أيضاً ؛ لأن جزء الشىء لايعمل فيه ، وأما « لارَجُلَ ظَرِيفاً » بالنصب فإنه عند سيبويه مثل « يا زَيْدُ الْفَاضِلَ » بالرفع ، وكذا البحث فى « لاإلٰهَ إلا هو » للتعريف والإيجاب أيضا ، وفى « لا إله إلا إلٰهٌ واحد » للايجاب ، وإذا قيل « لامستحقاً للعبادة إلا إلٰهٌ واحد ، أو إلا الله » لم يتجه الاعتذار المتقدم ؛ لأن لافى ذلك عاملة فى الاسم والخبر لعدم التَّرْكيب ، وزعم الأخفشون أن المرتفع بعد « إلا » فى ذلك كله بدل من محل اسم لا ، كما فى قولك « ما جاءنى مِنْ أحَدٍ إلاّ زَيْد » ويُشْكل على ذلك أن البدل لايصلح هنا لحلوله محل الأول ، وقد يجاب بأنه بَدَل من الاسم مع لا ، فإنهما كالشىء الواحد ، ويصح أن يخلفهما ، ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال « اللهُ مَوْجُود » وقيل : هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ، ولم يتكلم الزمخشرى فى كشّافه على المسألة اكتفاء بتأليفٍ مفردٍ له فيها ، وزعم فيه أن الأصل « اللهُ إلٰه » المعرفةُ مبتدأ ، والنكرةُ خبر ، على القاعدة ، ثم قُدِّم الخبر ، ثم أدخل النفىُ على الخبر والإيجاب على المبتدأ ، وركبت لامع الخبر ، فيقال له : فما تقول فى نحو « لا طَالِعاً جَبَلاً إلا زَيْد » لِمَ انتصب خبر المبتدأ ! فإن قال : إن لاعاملة عمل ليس ، فذلك ممتنع ؛ لتقدم الخبر ، ولانتقاض النفى ، ولتعريف أحد الجزأين ، فأما قوله « يجب كون فلمعرفة المبتدأ » فقد مر أن الإخبار عن النكرة المُخَصَّصَة المقدمة بالمعرفة جائز نحو (إنَّ أوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاس لَلَّذِى بِبَكَّةَ) .

ومن ذلك قولُ الفارسى فى « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَاشِئْتَ مِنْ رَجُلٍ » : إن ما مصدرية ، وإنها وصلتها صفة لرجل ، وتبعهُ على ذلك صاحبُ الترشيح ، قال : ومثلُه قولُه تعالى (فِى أىِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ) أى فى أى صُورة مشيئته أى يشاؤها ، وقول أبى البقاء فى (تَعَالَوْا إلَى كَلِمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أنْ لاَ نَعْبُدَ

إلا اللهَ) إنَّ أنْ وصلتَها بدل من سواء ، وبدل الصفة صفة ، والحرف المصدرى وصلته فى نحو ذلك معرفة ، فلا يقع صفة للنكرة . وقول بعضهم فى (وَيْل لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الذِى جَمَعَ) إن الذى صفة .

والصواب أن « ما » فى المثال شرطية حُذِف جوابها ، أى فهو كذلك ، والصفة الجملتان معاً .

وأما الآية الأولى فقال أبو البقاء : ماشرطية أو زائدة ، وعليهما فالجملة صفة لصورة ، والعائد محذوف ، أى عليها ، وفى متعلقة بركبك ، اهـ كلامه .

وكان حقه إذْ عَلقَ فى بركبك وقال الجملة صفة أن يَقْطَعَ بأن مازائدة ، إذلا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة ، والصوابُ أن يقال : إنْ قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها ، والتقدير شاءها ، وفى متعلقة بركبك ، أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله ، أو بعَدَّلَكَ ، أى وضَعَكَ فى صورة أى صورة ، وإن قدرت ماشرطية فالصفة مجموع الجملتين ، والعائد محذوف أيضاً ، وتقديره عليها ، وتكون فى حينئذ متعلقة بعَدَّلَكَ ، أى عَدَّلَكَ فى صورة أى صورة ، ثم استؤنف ما بعده .

والصوابُ فى الآية الثانية أنها على تقدير مبتدأ .

وفى الثالثة أن (الذى) بدل ، أو صفة مقطوعة بتقدير هو أو أذم أو أعنى .

هذا هو الصواب ، خلافاً لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقاً ، ولمن أجازه بشرط وَصْفِ النكرة أولا بنكرة ، وهو قول الأخفش ، زعم أن (الأوْلَيَان) صفة لآخران فى (فآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا) الآية ، لوصفهما بيقومان ، وكذا قال بعضهم فى قوله تعالى (إنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ) .

ومن ذلك قولُ الزمخشرى فى (إنَّمَا أعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أنْ تَقُومُوا لِلّهِ) : إن (أن تقوموا) عطف بيان على واحدة ، وفى (مَقَامَ إبْرَاهِيمَ) :

إنه عطفُ بيانٍ على (آياتٌ بَيِّنَاتٌ) مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا ، وقد يكون عَبَّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ، ويؤيده قوله فى (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ) : إن (من وجدكم) عطفُ بيانٍ لقوله تعالى (مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ) وتفسير له ، قال : ومِنْ : تبعيضية حذف مبعضها ، أى أسكنوهن مكاناً من مَسَاكنكم مما تُطيقون ، اهـ . وإنما يريد البدل لأن الخافض لا يُعَاد إلا معه ، وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمى التوكيد صفة وعطفَ البيان صفةً كما مر .

النوع الثالث : اشتراطُهم فى بعض ما التعريفُ شرطُهُ تعريفا خاصا ، كمنع الصرف اشترطوا له تعريفَ العلمية أو شبهه ، كما فى أَجْمَعَ ، وكنَعْتِ الإشارة وأىّ فى النداء ، اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية ، وكذا تعريف فاعلَىْ نعم وبئس ، ولكنها تكون مباشرة له أو لما أضيف إليه ، بخلاف ما تقدم فشرطُهَا المباشرة له .

ومن الوهم فى ذلك قولُ الزمخشرى فى قراءة ابى أبن عَبْلة (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمَ أَهْلِ النَّارِ) بنصب تخاصم : إنه صفة للاشارة ، وقد مضى أن جماعة من المحققين اشترطوا فى نعت الإشارة الاشتقاق كما اشترطوه فى غيره من النعوت ، ولا يكون التخاصُم أيضاً عطفَ بيانٍ ، لأن البيان يُشْبِه الصفةَ ، فكما لا توصَفُ الإشارة إلا بما فيه أل كذلك ما يُعْطَفُ عليها ، ولهذا منع أبو الفتح فى (وَهٰذَا بَعْلِى شَيْخٌ) فى قراءة ابن مسعود برفع شيخ كَوْنَ (بَعْلِى) عطفَ بيان ، وأوجب كونه خبراً ، وشيخ : إما خبر ثانٍ ، أو خبر لمحذوف ، أو بدل من بعلى ، أو بعلى بدل وشيخ الخبر ، ونظير منع أبى الفتح ما ذكرنا منع ابن السِّيد فى كتاب المسائل والأجوبة وابن مالك فى التسهيل كونَ عطف البيان تابعاً للمضمر ، لامتناع ذلك فى النعت ، ولكن أجاز سيبويه « يَاهٰذَانِ زَيْدٌ وعمرٌو » على عطف البيان ، وتبعه الزيادى ، فأجاز « مَرَرْتُ بِهٰذَيْنِ الطويلِ والقصيرِ » على البيان ، وأجازه على البدل أيضا ، ولم يجزه

على النعت ، لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طِبْقَهَا فى اللفظ ، وممن نص على منع النعت فى هذا سيبويه والمبردُ والزجاجُ ، وهو مقتضى القياس ، ومَنْعُ سيبويه فيها مخالفٌ لإجازته فى النداء .

النوع الرابع : اشتراط الإبهام فى بعض الألفاظ كظروف المكان ، والاختصاص فى بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال .

ومن الوهم فى الأول قولُ الزمخشرى فى (فاستَبِقُوا الصِّرَاطَ) وفى (سنُعِيدُهَا سيرَتَهَا الأولى) وقول ابن الطراوة فى قوله :

[لَدُنْ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ [٣]

وقول جماعة فى « دَخَلْتُ الدار ، أو المسجد ، أو السُّوق » إن هذه المنصوبات ظروف ، وإنما يكون ظرفاً مكانياً ما كَانَ مُبْهَماً ، ويعرف بكونِهِ صالحاً لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وأمام وخَلْف .

والصوابُ أن هذه المواضعَ على إسقاط الجار توسعاً ، والجار المقدر « إلى » فى (سنُعِيدَهَا سيرَتَهَا الأولى) و « فى » فى البيت ، وفى أو إلى فى الباقى ، ويحتمل أن (استبقوا) ضُمِّنَ معنى تبادروا ، وقد أجيز الوجهان فى (فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ) ويحتمل (سيرتها) أن يكون بدلا من ضمير المفعول بدلَ اشتمالٍ ، أى سنعيدها طَرِيقتها .

ومن ذلك قول الزجاج فى (وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) إن كلا ظرف ، وردّهُ أبو على فى الأغفال بما ذكرنا ، وأجاب أبو حيان بأن (اقْعُدُوا) ليس على حقيقته ، بل معناه أرصدوهم كل مرصد ، ويصح أرصدوهم كل مرصد ، فكذا يصح قعدت كل مرصد ، قال : ويجوز قعدت مجلس زيد ، كما يجوز قعدت مقعده ، اهـ .

وهذا مخالف لكلامهم ، إذ اشترطوا توافق مادتى الظرف وعامله ، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوى كما فى المصدر ، والفَرْقُ أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصاً ، فينبغى أن لا يتجاوز به محل السماع ، وأما نحو : « قَعَدْتُ

جُلُوساً » فلا دافع له من القياس ، وقيل : التقدير [اقعدوا لهم] على كل مرصد ، فحذفت على ، كما قال :

[تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ] وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي [٢٢٢]

أى لَقَضَى علىّ ، وقياسُ الزجاج أن يقول فى (لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) مثل قوله فى (واقعدوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) والصوابُ فى الموضعين أنهما على تقدير على ، كقولهم « ضُرِبَ زَيْدٌ الظهرَ والبطن » فيمن نصبهما ، أو أنَّ لأقعدنَّ واقعدوا ضمنا معنى لألزَمَنَّ والْزَمُوا .

ومن الوهم فى الثانى قول الحوفى فى (ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) : إن (بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) جملة مخبر بها عن ظلمات ، وظلمات غير مختص ؛ فالصواب قولُ الجماعة إنه خبر لمحذوف ، أى تلك ظلمات ؛ نعم إن قدر أن المعنى ظلمات أىُّ ظلمات بمعنى ظلمات عِظام أو مُتَكاثفة وتركت الصفة لدلالة المقام عليها كما قال :

٨١٠ - لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ [وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ]

صَحَّ ، وقولُ الفارسى فى (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) : إنه من باب « زيداً ضربته » واعترضه ابن الشجرى بأن المنصوب فى هذا الباب شرطه أن يكون مختصاً ليصح رفعه بالابتداء ، والمشهورُ أنه عطف على ما قبله ، وابتدعوها : صفة ، ولا بد من تقدير مضاف ، أى وحُبَّ رهبانية ، وإنما لم يحمل أبو على الآيةَ على ذلك لاعتزاله ، فقال : لأن ما يبتدعونه لا يخلقُهُ الله عز وجل ، وقد يُتَخَيَّلُ ورودُ اعتراض ابن الشجرى على أبى البقاء فى تجويزه فى (وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا) كونَه كزيداً ضربته ، ويجاب بأن الأصل « وصِفَة أُخْرَى » ويجوز كون (تحبونها) صفة ، والخبر إما نَصْرٌ ، وإما محذوف ، أى ولكم نعمة أخرى ، ونصر : بدل أو خبر لمحذوف ، وقول ابن [ابن] مالك بدر الدين فى قول الحماسى :

٨١١ - فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً [غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلْ]

إنه من باب الاشتغال كقول أبى على فى الآية ، والظاهر أنه نصب على المدح لما قدمنا ، و« ما » فى البيت زائدة ؛ ولهذا أمكن أن يُدَّعى أنه من باب الاشتغال .

النوع الخامس : اشتراطُهم الإضمار فى بعض المعمولات ، والإظهارَ فى بعضٍ ؛ فمن الأول مجرُور لولا ومجرور وَحْدَ ، ولا يختصَّان بضمير خطاب ولا غيره ، تقول : لَوْلَاىَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ ، وَوَحْدِى ، وَوَحْدَكَ ، وَوَحْدَهُ ، ومجرور لَبَّىْ وَسَعْدَىْ وَحَنَانَىْ ، ويشترط لمن ضميرُ الخطاب ، وشذ نحو قوله :

٨١٢ — [دَعَوْنِى] فَيَا لَبَّىَّ إِذْ هَدَرَتْ لَهُمْ
[شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَأَسْكَتَهَا هَدْرِى]

وقول آخر :

٨١٣ — [إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِى وَدُونِى زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ]
* لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِى *

كما شذت إضافتها إلى الظاهر فى قوله :

٨١٤ — [دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَراً] فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

ومن ذلك مرفوع خبر كاد وأخواتها إلا عسى ؛ فتقول : كاد زَيْدٌ يَمُوتُ ، ولا تقول : يَمُوتُ أبوه ، ويجوز « عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، أَوْ يَقُومَ أَبُوه » فيرفع السببىّ ، ولا يجوز رَفْعُهُ الأجنبىّ نحو : « عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ عَمْرٌو عِنْدَهُ » .

ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل فى غير مسألة الكُحْلِ ، وهذا شرطُه مع الإضمار الاستتار ، وكذا مرفوع نحو قُمْ وأَقُومُ ونَقُومُ وتَقُومُ .

ومن الثانى تأكيدُ الاسم المُظْهر ، والنعت ، والمنعوت ، وعطف البيان ، والمبين

ومن الوهم فى الأول قولُ بعضهم فى « لَوْلَاىَ وَمُوسَى » : إن موسى يحتمل الجر ، وهذا خطأ ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ولأن لولا لا تجر الظاهرَ ؛ فلو أعيدت لم تعمل الجر ، فكيف ولم تُعَدْ ؟ هذه مسألة يُحَاجَى بها فيقال : ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسمٌ مجرور أعَدْتَ الجار أم لم تعده ، وقولى

« مجرور » لأنه يصح أن تعطف عليه اسما مرفوعاً ؛ لأن « لولا » محكوم لها بحكم الحروف الزائدة ، والزائد لا يقدح فى كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية ؛ فكذا ما أشبه الزائد ؛ وقول جماعة فى قول هُدْبَةَ :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ [٢٤٧]

إن فرجا اسم كان ، والصوابُ أنه مبتدأ خبرُه الظرفُ ؛ والجملة خبر كان ، واسمها ضمير الكرب ، وأما قوله :

٨١٥ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي
ثَوْبِي ؛ فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

فثوبى : بدل اشتمال من تاء جَعَلْتُ ، لا فاعل يثقلنى .

ومن الوهم فى الثانى قول أبى البقاء فى (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ) : إنه يجوز كونُ هو توكيداً وقد مضى ، وقولُ الزمخشرى فى قوله تعالى : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ) إذا قدرت أنْ مصدرية ، وأنها وصلتَها عَطفُ بيانٍ على الهاء ، وقولُ النحويين فى نحو : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) إن العَطْفَ على الضمير المستتر ، وقد ردَّ ذلك ابنُ مالك وجعله من عطف الجمل ، والأصْلُ وليسكن زوجك ، وكذا قال فى (لاَ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنْتَ) : إن التقدير ولا تخلفه أنت ؛ لأنَّ مرفوعَ فعلِ الأمر لايكون ظاهراً ، ومرفوع الفعل المضارع ذى النون لايكون غير ضمير المتكلم ، وجوَّزَ فى قوله :

٨١٦ — نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي
لِذَوُو الأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمُ
إِلَى حُفَرٍ أَسَافِلُهُنَّ جُوفٌ
وَأَعْلاَهُنَّ صُفَاحٌ مُقِيمُ

كونَ ذوو فاعلا بفعل غيبة محذوف ، أى يأوى ذوو الأموال ، وكونه وما بعده توكيداً على حد « ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ » .

تنبيه — من العوامل ما يعمل فى الظاهر وفى المضمر بشرط استتاره وهو نعم وبئس ، تقول « نِعْمَ الرَّجُلَانِ الزَّيْدَانِ ، وَنِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ » ولا يقال « نعما » إلا فى لغيَّةٍ ، أو بشرط إفراده وتذكيره وهو « رُبَّ » فى الأصح .

النوع السادس : اشتراطُهم المفردَ فى بعض المعمولات ، والجملةَ فى بعض .

فمن الأول الفاعلُ ونائبه وهو الصحيح ، فأما (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) (وإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ) فقد مرَّ البحث فيهما .

ومن الثانى خبر أنَّ المفتوحة إذا خففت ، وخبرُ القول المحكى نحو : « قَوْلِي لا إله إلاَّ الله » وخرج بذكر المحكى قولُكَ « قَوْلِي حَقٌّ » وكذلك خبر ضمير الشأن ، وعلى هذا فقوله تعالى (وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) إذا قدر ضمير إنه للشأن لزم كونُ آثم خبراً مقدماً وقلبه مبتدأ مؤخراً ، وإذا قدر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك ، وأن يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به ، وخبرُ أفعالِ المقاربةِ .

ومن الوهم قول بعضهم فى (فَطَفِقَ مَسْحًا بالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ) إن (مَسْحاً) خبرُ طفق ، والصوابُ أنه مصدر لخبر محذوف أى يمسح مسحاً .

وجوابُ الشرط ، وجوابُ القسم[1] ومن الوهم قولُ الكسائى وأبى حاتم فى نحو : (يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ) إن اللام وما بعدها جواب ، وقد مر البحث فى ذلك ، وقولُ بدر الدين ابن مالك فى قوله تعالى (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا) إن جواب الشرط محذوف ، وإن تقديره : ذهبتْ نفسُك عليهم حسرة ، بدليل (فَلاَ تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ) أو كمن هداه الله ، بدليل (فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ

---

(١) هذا معطوف على قوله « خبر أن » فى قوله فيما مضى « ومن الثانى خبر أن المفتوحة - إلخ » يعنى أن جواب الشرط وجواب القسم مما اشترطوا فيه أن يكون جملة .

وَيَهْدِى مَنْ يَشَاءُ) ، والتقدير الثانى باطل : ويجب عليه كونُ مَنْ موصولة ، وقد يتوهم أنَّ مثلَ هذا قولُ صاحب اللوامحِ — وهو أبو الفضل الرازى — فإنه قال فى قوله تعالى : (أَمَّنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْض) لا بد من إضمار جملة معادلة ، والتقدير : كمن لا يخلق — اه . وإنما هذا مبنى على تسمية جماعة منهم الزمخشرى فى مُفَصَّلِهِ الظرفَ من نحو : « زيد فى الدار » جملة ظرفية ؛ لكونه عندهم خَلَفاً عن جملة مقدرة ، ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك ؛ فإن الظرف لا يكون جوابا ، ولن قلنا إنه جملة .

النوع السابع : اشتراطُ الجملة الفعلية فى بعض المواضع ، والاسمية فى بعض .

ومن الأول جملةُ الشرط غير لولا وجملة جواب لو ولولا ولوما ، والجملتان بعد لما ، والجملُ التاليةُ أحْرُفَ التحضيض ، وجملة أخبار أفعال المقاربة ، وخبر أن المفتوحة بعد لو عند الزمخشرى ومتابعيه نحو : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا) .

ومن الثانى الجملة بعد « إذا » الفُجَائية ، و « ليتما » على الصحيح فيهما .

ومن الوَهمِ فى الأول أن يقول مَنْ لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين فى نحو : (وإنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ) (وإن أحدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) و (إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) : إن المرفوع مبتدأ ، وذلك خطأ ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم ، وإنما قاله سهواً ، وأما إذا قال ذلك الأخفشُ أو الكوفى فلا يُعَدُّ ذلك الإعرابُ خطأ ؛ لأن هذا مذهبٌ ذَهَبُوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة ، نعم الصوابُ خلاف قولهم فى أصل المسألة ، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على إضمار فعل كما يقول الجمهور ، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً ، وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير ، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء :

٨١٧ — مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا [أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا]

فيمن رفع « مشيها » وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقى معمول الخبر ، أى مشيُهَا يكون وئيداً أو يوجد وئيدا ، ولا يكون بدلَ بعضٍ من الضمير المستتر فى الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال ؛ لأنه عائد على « ما » الاستفهامية ، ومتى أبدل اسمٌ من اسم استفهام وجب اقترانُ البدل بهمزة الاستفهام ، فكذلك حكم ضمير الاستفهام ، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه .

ومن ذلك قول بعضهم فى بيت الكتاب :

[صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ] وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ [٥٠٩]

إن « وصال » مبتدأ ، والصواب أنه فاعل بيدوم محذوفاً مفسَّراً بالمذكور ، وقول آخر فى نحو : « آتيك يوم زيدا تلقاه » : إنه يجوز فى زيد الرفع بالابتداء ، وذلك خطأ عند سيبويه ؛ لأن الزمَنَ المبهَمَ المستقبل يحمل على إذا فى أنه لا يضاف إلى الجملة الاسمية ، وأما قوله تعالى (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) فقد مضى أن الزمن هنا محمول على إذ ، لا على إذا ، وأنه لتحققه نُزِّلَ منزلة الماضى ، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك فى الظروف ، واليوم هنا بدل من المفعول به وهو (يوم التلاق) فى قوله تعالى (لِتُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) فمردود ، وإنما ذلك فى اسم الزمان ظرفاً كان أو غيره ، ثم هذا الجواب لا يتأتى فى قوله :

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ [٦٥٩]

ومن الوهم أيضاً قولُ بعضهم فى قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ) بعد ما جزم بأنّ (مَنْ) شرطية : إنه يجوز كونُ الجملة الاسمية

معطوفة على (كان) وما بعدها ، ويردُّه أن جملة الشرط لا تكون اسمية ، فكذا المعطوف عليها ، على أنه لو قدّر مَنْ موصولة لم يصح قولُه أيضاً ؛ لأن الفاء لا تدخل فى الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية ؛ لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط ، وقول ابن طاهر فى قوله :

٨١٨ – فَإِنْ لاَ مَالَ أُعْطِيهِ فَإِنِّى
صَدِيقٌ مِنْ غُدُوٍّ أَوْ رَوَاحِ

وقول آخرين فى قول الشاعر :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ
إِلَىَّ ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا [١٠٩]

إن ما بعد إنْ لا وهَلاَّ جملةٌ اسمية نابت عن الجملة الفعلية ، والصوابُ أن التقدير فى الأولى فإن أكُنْ ، وفى الثانية فَهَلاَّ كان ، أى الأمر والشأن ، والجملة الاسمية فيهما خبر .

ومن ذلك قولُ جماعة منهم الزمخشرى فى (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ) : إن الجملة الاسمية جوابُ لو ، والأولى أن تقدر الجواب محذوفا ، أى لكان خيراً لهم ، أو أن يقدر « لو » بمنزلة ليت فى إفادة التمنى ؛ فلا تحتاج إلى جواب .

ومن ذلك قولُ جماعة منهم ابن مالك فى قوله تعالى : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) : إن الجملة جوابُ لما ، والظاهرُ أن الجواب جملة فعلية محذوفة ، أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، ويؤيد هذا أن جواب لما لا يقترن بالفاء .

ومن الوهم فى الثانى تجويز كثير من النحويين الاشتغالَ فى نحو : « خَرَجْتُ

فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو » ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك فى كافيته مع قوله فيها فى بحث الظروف : وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها ، وأجاز ابن أبى الربيع فى « ليتما زَيْداً أضربه » أن يكون انتصابُ « زيداً » على الاشتغال كالنصب فى « إنما زيداً أضربه » والصوابُ أن انتصابه بلَيْتَ ؛ لأنه لم يسمع نحو : « لَيْتَمَا قام زَيْدٌ » كما سمع « إنما قام زيد » .

تنبيه — اعترض الرازى على الزمخشرى فى قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللهِ أُولَئِكَ هُمُ الخاسرون) : إن الجملة معطوفة على (وَيُنَجِّى اللهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا) بأن الاسمية لا تعطف على الفعلية ، وقد مر أن تخالف الجملتين فى الأسمية والفعلية لا يمنع التعاطف ، وقال بعض المتأخرين فى تجويز أبى البقاء فى قوله تعالى : (مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ الله) إنه يجوز كونُ الجملة الاسمية بدلا من (فضلنا بعضهم على بعض) : هذا مردود ، لأن الاسمية لا تُبْدَلُ من الفعلية ، اهـ . ولم يَقُمْ دليل على امتناع ذلك .

النوع الثامن : اشتراطهم فى بعض الجمل الخبريّة ، وفى بعضها الإنشائية .

فالأول كثير كالصلة ، والصفة ، والحال ، والجملة الواقعة خبراً لكان ، أو خبراً لإن أو لضمير الشأن ، قيل : أو خبراً للمبتدأ ، أو جواباً للقَسَم غير الاستعطافى .

ومن الثانى جوابُ القسم الاستعطافى كقوله :

٨١٩ — بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إليك لَيْلَى [قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا ؟]

وقوله :

٨٢٠ — بِعَيْشِكِ يَا سَلْمَى أَرْحِمِى ذَا صَبَابَةٍ
[أَبَى غَيْرَ مَا يُرْضِيكِ فى السِّرِّ وَالْجَهْرِ]

وما ورد على خلاف ما ذكر مُؤَوَّل ، فمن الأول قولُه :

وَإِنِّى لَرَاءٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى
لَعَلِّى - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا [٦٢٢]

وتخريجه على إضمار القول، أى قِبَلَ التى أقول لعلى ، أوعلى أن الصلة «أزورها» وخبر لعل محذوف ، والجملة معترضة ، أى لعلِّى أفعلُ ذلك ، وقوله :

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلامُ واخْتَلَطْ جاؤُا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ [٤٠٥]

وقوله :

٨٢١ — * فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لاَ نَعْدَمُهْ *

وتخريجهما على إضمار القول ، أى أخ مقول فيه لا جعلنا الله نعدمه ، وبمَذق مقول عند رؤيته ذلك ، وقولُ أبى الدرداء رضى الله عنه « وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلُه » أى صادفت الناس مَقُولاً فيهم ذلك ، وقوله :

٨٢٢ — وَكُونِى بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِى
وَدَلِّى دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ

والجملة فى هذا مؤولة بالجملة الخبرية ، أى وكونى تذكرينى ، مثل قوله تعالى : (قُلْ مَنْ كَانَ فِى الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمٰنُ مَدًّا) أى فيمد ، وقوله :

٨٢٣ — إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ
لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

وقوله :

٨٢٤ — إِنِّى إِذَا مَا الْقَوْمُ كَانُوا أَنْجِيَهْ
وَاضْطَرَبَ الْقَوْمُ اضْطِرَابَ الأَرْشِيَهْ
* هُنَاكَ أَوْصِينِى وَلاَ تُوصِى بِيَهْ *

وينبغى أن يستثنى من مَنْعِ ذلك فى خبرىْ إنَّ وضمير الشأن خَبَرُ أن المفتوحة إذا

خُففت ؛ فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كقوله تعالى : (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا) فى قراءة من قرأ أنْ بالتخفيف وغَضِبَ بالفعل والله فاعل ، وقولهم « أما أنْ جَزَاكَ الله خيراً » فيمن فتح الهمزة ، وإذا لم نلتزم قولَ الجمهور فى وجوب كون اسم [أنْ] هذه ضميرَ شأنٍ فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن ، إذ يمكن أن يقدر والخامسة أنها ، وأما أنك ، وأما (نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ) فيجوز كون أنْ تفسيرية .

ومن الوهم فى هذا الباب قولُ بعضهم فى قوله تعالى : (وانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا) : إن جملة الاستفهام حال من العظام ، والصوابُ أن كيف وحدها حال من مفعول ننشز ، وأن الجملة بدل من العظام ، ولا يلزم من جواز كون [الحال] المفردة استفهاماً جوازُ ذلك فى الجملة ؛ لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو : « كَيْفَ زَيْدٌ » واختلف فى نحو : « زَيْدٌ كَيْفَ هُوَ » وقول آخرين إن جملة الاستفهام حال فى نحو : « عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ » وقد مر .

واعلم أن النظر البَصَرِيّ يعلَّقُ فعلُه كالنظر القلبي ، قال تعالى : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) ، وقال سبحانه وتعالى : (أُنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) .

ومن ذلك قولُ الأمين المحلى فيما رأيت بخطه : إن الجملة التى بعد الواو من قوله :

اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ [فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا] [٦٣٧]

حالية ، وإن « لا » ناهية ، والصوابُ أن الواو للعطف ، ثم الأصح أن الفتحة إعراب مثلُها فى « لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبن » لا بناء لأجل نون توكيد خفيفة محذوفة .

النون التاسع : اشتراطُهم لبعض الأسماء أن يُوصَفَ ، ولبعضها أن لا يوصف فمن الأول مجرور رُبَّ إذا كان ظاهرًا ، وأيٌّ فى النداء ، والجماء فى قولهم « جاؤُا الجَمَّاء

الْغَفِيرَ » وما وُطِّىء به من خبر أو صفة أو حال ، نحو « زَيْدٌ رَجُل صالح ، وَمَرَرْتُ بِزيدٍ الرجلِ الصالِح » ومنه (بل أَنْتُمْ قَوْم تفتنون) (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هٰذَا الْقُرْآنِ) إلى قوله تعالى (قرآنًا عَرَبِيًّا) وقول الشاعر :

٨٢٥ — أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي بِهِ الْجَاهَ أَمْ كُنْتُ امْرَأً لَا أُطِيعُهَا ؟

ومن ثَمَّ أبطَلَ أبو على كَوْنَ الظرف من قول الأعشى :

٨٢٦ — رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْ مَ وَأُسْرَى مِنْ مَعْشَر أَقْيَالِ

متعلقا بأُسْرَى ؛ لئلا يخلو ماعطف على مجرور رُبَّ من صفة ، قال : وأما قوله :

فَيَارُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ [٢٠٦]

فعلى أن صفة الثانى محذوفة مدلول عليها بصفة الأول ، ولا يتأتى ذلك هنا ، وقد يجوز ذلك هنا ؛ لأن الإراقة إتلاف ، فقد نجعل دليلا عليه .

ومن الثانى فاعلا نعم وبئس والأسماء المتوغلة فى شبه الحرف إلا مَنْ وما النكرتين فإنهما يوصفان نحو « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجَب لَكَ ، وبِمَا مُعْجَبٍ لَكَ » وأَلْحَقَ بهما الأخفشُ أيا نحو « مَرَرْتُ بأَىٍّ مُعْجَب لك » وهو قوىّ فى القياس ؛ لأنها معربة ؛ ومن ذلك الضمير ، وجوز الكسائى نَعْتَه إن كان لغائب وللنعت لغير التوضيح ، نحو (قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّام الْغُيُوب) ونحو (لا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمٰنُ الرَّحِيمُ) فقدر (علام) نعتا للضمير المستتر فى (يقذف بالحق) و (الرحمن الرحيم) نعتين لهو ، وأجاز غيرُ الفارسى وابن السراج نعتَ فاعِلَىّ نعم وبئس تمسكا بقوله :

٨٢٧ — نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّئُ أَنْتَ إِذَا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الحجرات نَارَ الْمُوقِد

وحَمَلَه الفارسى وابن السراج على البدل ، وقال ابن مالك : يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ مُنَاف لذلك القَصْد ، فأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ ؛ لإمكان أن

يُنْوَى فى النعت مانوى فى المنعوت ، وعلى هذا يحمل البيت ، اهـ .

وقال الزمخشرى وأبو البقاء فى (وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ) : إن الجملة بعد كم صفة لها ، والصواب أنها صفة لِقَرْن ، وجمع الضمير حملا على معناه ، كما جُمِعَ وَصف جميع فى نحو (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) .

النوع العاشر : تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر ، كالعامل من وصف ومصدر ، فإنه لايوصَفُ قبل العمل ويوصف بعده ، وكالموصول فإنه لايوصف قبل تمام صلته ويوصَف بعد تمامها ، وتعميمهم الجوازَ فى البعض ، وذلك هو الغالب .

ومن الوهم فى الأول قولُ بعضهم فى قول الحطيئة :

٨٢٨ — أَزُمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمُ وَلَنْ تَرَى طَارِداً لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ

إن « مِنْ » متعلقة بيأسا ، والصواب أن تعلقهـــا بيئست محذوفا ، لأن المصدر لايوصف قبل أن يأتى معموله .

وقال أبو البقاء فى (وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً) : لا يكون يبتغون نعتا لآمِّينَ ؛ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل فى الاختيار ، بل هو حال من آمِّينَ ، اهـ . وهذا قول ضعيف ، والصحيحُ جوازُ الوصف بعد العمل .

النوع الحادى عشر : إجازتهم فى بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ نحو « كانَ قَائِماً زيد » ومنع ذلك فى البعض نحو « إنَّ زَيْداً قَائِم » .

ومن الوهم فى هذا قولُ المبرد فى قولهم « إنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كانَ زَيْداً » إنه لايجب أن يُحْمَلَ على زيادة كان كما قال سيبويه ، بل يجوز أن تقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد ، لأنه متقدم رتبة ، إذ هو اسم إنَّ ، ومن أفضلهم : خبر كان ، وكان ومعمولاها خبر إنَّ ، فلزمه تقديم خبر إن على اسمها مع أنه ليس ظرفا ولا مجروراً ، وهذا لايجيزه أحد .

النوع الثانى عشر : إيجابُهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو (فأىَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ) (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) ولهذا قدر ضمير الشأن فى قوله :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ [٤٨]

ولبعضها أن يتأخر : إما لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه ، أو لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » أو لعارضٍ معنوى أو لفظى ، وذلك كالمفعول فى نحو « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مسند إلى ضميره ، وكالمفعول الذى هو أى الموصولة نحو « سأُكْرِمُ أَيُّهُمْ جَاءَنِى » كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين أىّ الشرطية والاستفهامية ، والمفعول الذى هو أنَّ وصلتها نحو « عَرَفْتُ أَنَّكَ فَاضِلٌ » كرهوا الابتداء بأنَّ المفتوحة لئلا يلتبس بأن التى بمعنى لعلّ ، وإذا كان المبتدأ أصلُه التقديمُ يجب تأخره إذا كان أنَّ وصلتها نحو (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ) فأنْ يجبَ تأخُّرُ المفعول الذى أصله التأخيرُ نحو (وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ) أحقُّ وأولى ، وكمعمول عاملٍ اقترَنَ بلام الابتداء أو القسم ، أو حرف الاستثناء ، أو ما النافية ، أولا فى جواب القسم .

ومن الوهم فى الأول قولُ ابن عصفور فى (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) : إن كم فاعل يَهْدِ ، فإن قلت : خرجه على لغة حكاها الأخفش ، وهى أن بعض العرب لا يلتزم صَدْرية كم الخبرية ، قلت : قد اعترف بِرَدَاءتها ، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة ، والصوابُ أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى ، أى أو لم يبين اللهُ لهم ، أو إلى الهدى ، والأول قول أبى البقاء ، والثانى قول الزجاج ، وقال الزمخشرى : الفاعل الجملة ، وقد مر أن الفاعل لا يكون جملة ، وكم مفعول أهلكنا ، والجملة مفعول يَهْدِ ، وهو معلق عنها ، وكم الخبرية تعلق خلافا لأكثرهم .

ومن الوهم فى الثانى قولُ بعضهم فى بيت الكتاب :

[صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ] وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ [٥٠٩]

إن « وصال » فاعل بيدوم ، وفى بيت الكتاب أيضاً :

٨٢٩ - [فإنَّكَ لاَ تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ] أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

إن « ظبي » اسم كان ، والصواب أن « وصال » فاعل يدوم محذوفا مدلولا عليه بالمذكور ، وأن « ظبي » اسم لكان محذوفة مفسَّرة بكان المذكورة ، أو مبتدأ ، والأولُ أولى ؛ لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية ، وعليهما فاسمُ كان ضمير راجع إليه ، وقول سيبويه « إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة » واضح على الأول ؛ لأن ظبيا المذكور اسم كان ، وخبره « أُمَّكَ » وأما على الثانى فخبر ظبي إنما هو الجملة ، والجمل نكرات ، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله « كان أمك » على أن ضمير النكرة عندهُ نكرة لا على أن الاسم مقدم .

وقول بعضهم فى قوله تعالى (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً) : إن (عنه) مرفوع المحل بمسئولا ، والصوابُ أن اسم كان ضمير المكلف وإن لم يَجْرِ له ذكر ، وأن المرفوع بمسئولا مستتر فيه راجع إليه أيضاً ، وأن (عنه) فى موضع نصب .

وقولُ بعضهم فى قوله :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [وَالْحَبُّ يأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ] [١٣٩]

إنه من باب الاشتغال ، لا على إسقاط على كما قال سيبويه ، وذلك مردود ؛ لأن « أطعمه » بتقدير لا أطعمه .

وقول الفراء فى (وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) فيمن خفف إنْ : إنه أيضاً من باب الاشتغال مع قوله إن اللام بمعنى إلا ، وإنْ نافية ، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها ، على أن هنا مانعاً آخر وهو لام القسم ، وأما قوله تعالى (وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) فإن إذا ظرف لأخرج ، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسُّعهم فى الظرف ، ومنه قوله :

رَضِيعَيْ لِبَانَ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ [٢٤٤]

أى لا نتفرّق أبداً ، ولا النافية لها الصّدْر فى جواب القسم ، وقيل : العامل محذوف ، أى أئذا ما مت أبعث لسوف أخرج .

النوع الثالث عشر : مَنْعُهم من حذف بعض الكلمات ، وإيجابهم حَذْف بعضها ؛ فمن الأول الفاعل ، ونائبه ، والجار الباقى عمله ، إلا فى مواضع نحو قولهم « اللهِ لأَفْعَلَنَّ » و « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ » أى واللهِ ، وبكم من درهم .

ومن الثانى أحد معمولى « لات » .

ومن الوهم فى الأول قولُ ابن مالك فى أفعال الاستثناء نحو « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، ولا يَكُونُ زَيْدًا ، وما خَلَا زَيْداً » : إن مرفوعهن محذوف وهو كلمة بعض مضافة إلى ضمير مَنْ تقدم ، والصواب أنه مضمر عائد إما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى (فإنْ كُنَّ نِسَاءً) على البنات المفهومة من الأولاد (فى يُوصِيكمُ اللهُ فِى أَوْلَادِكُمْ) وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل ، أى لا يكون هو - أى القائم - زيداً ، كما جاء « لا يَزْنِى الزَّانِى حِينَ يَزْنِى وَهُوَ مُؤْمِن ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يشربها وهو مؤمن » وإما على المصدر المفهوم من الفعل ، وذلك فى غير ليس ولا يكون ، تقول « قَامُوا خَلَا زيداً » أى جانبَ هو — أى قيامُهم — زيداً .

ومن ذلك قولُ كثير من المعربين والمفسرين فى فواتح السور : إنه يجوز كونُها فى موضع جر بإسقاط حرف القسم .

وهذا مردود بأن ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى ، وبأنه لا أجوبة للقسم فى سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهنّ ، ولا يصحّ أن يقال : قُدِّرْ (ذَلِكَ الكِتَابُ) فى البقرة ، و (اللهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) فى آل عمران جوابا ، وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها فى قوله :

٨٣٠ — وَرَبِّ السَّمٰوَاتِ العُلَى وَبُرُوجِهَا وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهَا المُقَدَّرُ كَائِنُ

وقول ابن مسعود « واللهِ الذى لا إلهَ غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة » لأن ذلك — على قلّته — مخصوص باستطالة القسم .

ومن الوهم فى الثانى قولُ ابن عصفور فى قوله :

٨٣١ — حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ [وَبَدَا الَّذِى كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ]

إن هَنَّا اسم لات ، وحَنَّت خبرها بتقدير مضاف ، أى وَقْتَ حنت ، فاقتضى إعرابه الجمعَ بين معموليها ، وإخراج هَنَّا عن الظرفية ، وإعمال لات فى معرفة ظاهرة وفى غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف ، وحذف المضاف إلى الجملة ، والأولى قول الفارسى إن « لات » مُهْمَلَة ، وهَنَّا خبر مقدم ، وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أنْ مثل « تَسْمَعَ بِالمعَيْدِىِّ خَيْر مِنْ أنْ تراه » .

النوع الرابع عشر : تجويزهم فى الشعر مالا يجوز فى النثر ، وذلك كثير ، وقد أفرد بالتصنيف ، وعكسه ، وهو غريب جداً ، وذلك بدلا الغلطِ والنسيان زعم بعضُ القدماء أنه لا يجوز فى الشعر ، لأنه يقع غالباً عن تروٍّ وفكر .

النوع الخامس عشر : اشتراطُهم وجودَ الرابط فى بعض المواضع ، وفقده فى بعض ، فالأول قد مضى مشروحا . والثانى الجملة المضاف إليها نحو « يَوْمَ قام زيد » فأما قوله :

٨٣٢ — وَتَسْخَنُ لَيْلَةَ لاَ يَسْتَطِيعُ نُبَاحاً بِهَا الْكَلْبُ إلاَّ هَرِيرَا

وقوله :

٨٣٣ — مَضَتْ سَنَةَ لِعَامٍ وُلِدْتُ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَّتَانِ

فنادر ، وهذا الحكم خَفِىَ على أكثر النحويين ، والصوابُ فى مثل قولك « أعجبنى يوم ولدت فيه » تنوين اليوم ، وجعل الجملة بعده صفة له ، وكذلك « أجمع » وما يتصرف منه فى باب التوكيد ، يجب تجريده من ضمير المؤكد ، وأما قولهم « جاء

القومُ بِأَجْمَعِهِمْ » فهو بضم الميم لا بفتحها ، وهو جمع لقولك جَمْع ، على حد قولهم فَلْس وأفْلُسٍ ، والمعنى جاءوا بجماعتهم ، ولو كان توكيداً لكانت الباء زائدة مثلها فى قوله :

٨٣٤ — هٰذَا وَجَدِّكُمُ الصِّغَارُ بِعَيْنِهِ [لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ]

فكان يصح إسقاطها .

النوع السادس عشر : اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تُقْطع عن الإضافة كقَبْل وبَعْد وغَيْر ، ولبناء بعضها أن تكون مضافة ، وذلك أىّ الموصولة ؛ فإنها لا تُبْنَى إلا إذا أضيفت وكان صَدْرُ صلتها ضميرًا محذوفاً نحو : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) .

ومن الوهم فى ذلك قولُ ابن الطراوة (هم أشد) مبتدأ وخبر ، وأىُّ مبنية مقطوعة عن الإضافة ، وهذا مخالف لرسْم المصحف ولإجماع النحويين .

* * *

الجهة السابعة : أن يَحْمِلَ كلاماً على شىء ، ويشهد استعمالٌ آخر فى نظير ذلك الموضع بخلافه ، وله أمثلة :

أحدها : قولُ الزمخشرى فى (يُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَىِّ) إنه عطف على (فالق الْحَبِّ وَالنَّوَى) ولم يجعله معطوفا على (يخرج الحى من الميت) ؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى ، ولكن مجىء قوله تعالى : (يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك .

الثانى : قول مكى وغيره فى قوله تعالى : (مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهٰذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا) إن جملة (يضل) صفة لمثلا أو مستأنفة ، والصواب الثانى ؛ لقوله تعالى فى سورة المدثر (ماذا أَرَادَ اللهُ بِهٰذَا مَثَلاً كَذٰلِكَ يُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ) .

الثالث : قول بعضهم فى (ذٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ) : إن الوقف هنا على (ريب) ويبتدىء (فيه هدى) ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى فى سورة السجدة (الٓمٓ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ) .

الرابع : قول بعضهم فى (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ) : إن الرابط الإشارة ، وإن الصابر والغافر جُعلا من عَزْمِ الأمور مبالغةً ، والصوابُ أن الإشارة للصبر والغفران ، بدليل (وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأمور) ولم يقل إنكم .

الخامس : قولهم فى (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) : إن التقدير تَزْعُمُونهم شركاء ، والأولى أنْ يقدر تزعمون أنهم شركاء ، بدليل (وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ) ولأن الغالب على « زعم » أن لا يقع على المفعولين صريحاً ، بل على أنّ وصلتها ، ولم يقع فى التنزيل إلا كذلك .

ومثله فى هذا الحكم « تعلم » كقوله :

٨٣٥ — تَعَلَّمَ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي [وأنّ وَعِيداً مِنْكَ كَالأَخْذِ بِاليَدِ]

ومن القليل فيهما قوله :

٨٣٦ — زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ [إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا]

وقوله :

٨٣٧ — تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا [فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ]

وعكسهما فى ذلك هَبْ بمعنى ظن ؛ فالغالب تعدِّيه إلى صريح المفعولين كقوله :

٨٣٨ — فَقُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ ، وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

ووقوعُه على أنّ وصلتها نادر ، حتى زعم الحريرى أن قول الخواص « هَبْ أنّ زيداً قائم » لحنٌ ، وذُهِلَ عن قول القائل « هَبْ أنّ أبانا كَانَ حِمَارًا » ونحوه .

السادس : قولهم فى (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ) إن (لا يؤمنون) مستأنف أو خبر لإنّ ، وما بينهما اعتراض ، والأولى الأول ؛ بدليل (وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) .

السابع : قولهم فى نحو : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ) (وما اللهُ بِغَافِلٍ) : إن المجرور فى

موضع نصب أو رفع على الحجازية والتميمية ، والصوابُ الأولُ ؛ لأن الخبر بعد « ما » لم يجىء فى التنزيل مجروراً من الباء إلا وهو منصوب نحو : (ماهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) (ما هٰذَا بَشَرًا) .

الثامن : قول بعضهم فى (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ الله) : إن اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل ، أى الله خلقهم أو خلقهم الله . والصوابُ الحمل على الثانى ؛ بدليل (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ العليم) .

التاسع : قول أبى البقاء فى (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى) إن الظرف حال أى على قَصْدِ تقوى ، أو مفعول أسس ، وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندى ؛ لتعينه فى (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى) .

تنبيه ـ وقد يحتمل الموضع أكثرَ من وجه ، ويوجد ما يرجح كلا منها ؛ فينظر فى أولاها كقوله تعالى (فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً) فإنَّ الموعد محتمل للمصدر ، ويشهدله (لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ) وللزمان ويشهد له (قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ) وللمكان ويشهد له (مكاناً سوًى) وإذا أُعرب (مكاناً) بدلا منه لا ظرفاً لتخلفه تعين ذلك .

* * *

الجهة الثامنة : أن يَحْمل المعربُ على شىء ، وفى ذلك الموضع ما يدفعه . وهذا أصعب من الذى قبله ، وله أمثلة :

أحدها : قول بعضهم فى (إن هذان لساحران) : إنها إنَّ واسمها ، أى إن القصة ، وذان : مبتدأ ، وهذا يدفعه رسمُ إنَّ منفصلة ، وهذان متصلة .

والثانى : قول الأخفش وتبعه أبو البقاء فى (وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ) : إن اللام للابتداء ، والذين: مبتدأ ، والجملة بعده خبره ، ويدفعه أن الرسم (ولا) وذلك يقتضى أنه مجرور بالعطف على (الذين يعملون السيئات) لامرفوع بالابتداء ، والذى

حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ، ويمكن أن يُدَّعى لهما أن الألف [فى لا] زائدة كالألف فى (لا أذبحنه) فإنها زائدة فى الرسم ، وكذا فى (لاَ أَوْضَعُوا) والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرده ، بل ليسوى بينها وبين ما قبلها ، أى أنه لافرق فى عدم الانتفاع بالتوبة بين مَنْ أخرَها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر ، كما نفى الإثم عن المتأخر فى (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ) مع أن حكمه معلوم ؛ لأنه آخذ بالعزيمة ، بخلاف المتعجل فإنه آخذ بالرخصة ، على معنى يستوى فى عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل ، وحَمْلُ الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غيرُ سديدٍ .

والثالث : قول ابن الطراوة فى (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) هم أشد : مبتدأ وخبر ، وأى مضافة لمحذوف ، ويدفعه رسم أيهم متصلة ، وأن أيا إذا لم تُضَفْ أعربت باتفاق .

والرابع : قول بعضهم فى (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) : إن هم الأولى ضمير رفع مؤكد للواو ، والثانية كذلك أو مبتدأ وما بعده خبره ، والصوابُ أن هم مفعول فيهما ؛ لرسم الواو بغير ألف بعدها ، ولأن الحديث فى الفعل لا فى الفاعل ؛ إذ المعنى إذا أخذوا من الناس استَوْفَوْا ، وإذا أعطَوْهُمْ أخسَرُوا ، ولهذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه إذا أخذوا استوفوا وإذا تولّوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا ، وهو كلام متنافر ، لأن الحديث فى الفعل لا فى المباشر .

الخامس : قول مكى وغيره فى قوله تعالى (ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ، جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) إن جنات بدل من الفضل ، والأولى أنه مبتدأ ؛ لقراءة بعضهم بالنصب على حد « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » .

السادس : قول كثير من النحويين فى قوله تعالى (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلا مَنِ اتَّبَعَكَ) : إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل ، والصوابُ

أن المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين ، وأن الاستثناء منقطع ؛ بدليل سقوطه فى آية سبحان (إن عبادى ليس لك عليهم سلطان ، وكفى بربك وكيلا) ونظيره المثال الآتى .

السابع : قول الزمخشرى فى (وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ) : إن مَنْ نَصَبَ قَدَّر الاستثناء من (فأسْرِ بِأَهْلِكَ) ومن رفع قَدَّره من (ولا يلتفت منكم أحد) ويُرَدُّ باستلزامه تناقض القراءتين : فإن المرأة تكون مُسْرًى بها على قراءة الرفع ، وغيرَ مُسْرًى بها على قراءة النصب ، وفيه نظر ؛ لأن إخراجها من جملة النهى لا يدل على أنها مُسْرًى بها ، بل على أنها معهم ، وقد روى أنها تبعتهم وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حَجَر فقتلها ، وبعدُ فقولُ الزمخشرى فى الآية خلاف الظاهر ، وقد سبقه غيره إليه ، والذى حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين ، فإذ قُدِّر الاستثناء من (أحد) كانت قراءتهم على الوجه المرجوح ، وقد التزم بعضهم جواز مجىء قراءة الأكثر على ذلك ، مستدلا بقوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) فإن النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم « زيداً ضربته » ولم يَرَ خوف إلباس المفسر بالصفة مرجحاً ، كما رآه بعض المتأخرين ، وذلك لأنه يرى فى نحو : « خِفْتُ » بالكسر و « طُلْتُ » بالضم ، أنه محتمل لفعلى الفاعل والمفعول ، ولا خلاف أن نحو : « تُضَارُّ » محتمل لهما ، وأن نحو : « مُخْتَار » محتمل لوصفهما ، وكذلك نحو : « مشترىّ » فى النسب ، وقال الزجاج فى (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ) : إن النحويين يجيزون كون الأول اسما والثانى خبرا والعكس ، وممن ذكروا الجواز فيهما الزمخشرى ، قال ابن الحاج : وكذا نحو «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية ، والذى التزم فاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين ، والإلباس واقع فى العربية ، بدليل أسماء الأجناس والمشتركات اهـ .

والذى أجزم به أن قراءة الأكثرين لاتكون مرجوحة ، وأن الاستثناء فى الآية من جملة الأمر على القراءتين ، بدليل سقوط (وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ) فى قراءة ابن مسعود ، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه فى آية الحجر ، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين ، ويؤيده ماجاء فى ابن نوح عليه السلام (يا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) ووجه الرفع أنه على الابتداء ، وما بعده الخبر ، والمستثنى الجملة ونظيره (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ ، إِلاَّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ، فَيُعَذِّبُهُ اللهُ) واختار أبو شامة ما اخترتُه من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال : وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية ، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهى، وما قدمتُه أولى ؛ لضعف اللغة التميمية ، ولما قدمت من سقوط جملة النهى فى قراءة ابن مسعود حكاها أبو عبيدة وغيره .

* * *

الجهة التاسعة : أن لايتأمل عند وجود المشتبهات ، ولذلك أمثلة :

أحدها : نحو : « زَيْدٌ أَحْصَى ذِهْناً ، وَعَمْرٌ أَحْصَى مَالاً » فإن الأول على أن أحصى اسمُ تفضيل ، والمنصوب تمييز مثل « أَحْسَنَ وَجْهاً » والثانى على أن أحصى فعل ماضٍ ، والمنصوب مفعول مثل (أَحْصَى كُلَّ شَىْءٍ عَدَداً) .

ومن الوهم قولُ بعضهم فى (أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً) : إنه من الأول ، فإن الأمد ليس مُحْصِياً بل مُحْصَى ، وشرط التمييز المنصوب بعد أفعَلَ كونُه فاعلا فى المعنى كـ«زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً » بخلاف « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مالٍ » .

الثانى : نحو : « زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ » فإن الثانى خبر أو صفة للخبر ، ونحو : «زَيْد رَجُل صَالِح » فإن الثانى صفة لا غير ، لأن الأول لا يكون خبراً على انفراده لعدم الفائدة، ومثلهما «زَيْدٌ عَالِم يَفْعَلُ الْخَيْرَ وَزَيْدٌ رَجُلٌ يَفْعَلُ الْخَيْرَ» وزعم الفارسى أن الخبر

لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة ؛ فيتعين عنده كون الجملة الفعليّة صفة فيهما ، والمشهور فيهما الجواز ؛ كما أن ذلك جائز فى الصفات ، وعليه قول بعضهم فى (فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ) : إن يختصمون خبر ثان أو صفة ، ويحتمل الحالية أيضاً ، أى فإذا هم مفترقون مختصمين ، وأوْجَبَ الفارسىُّ فى (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) كَوْنَ خاسئين خبراً ثانياً ؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل .

الثالث : « رأيْتُ زَيْدًا فَقِيهاً ، وَرَأَيْتُ الْهِلَالَ طَالِعاً » فإن رأى فى الأول عِلْمية ، وفقيهاً مفعول ثانٍ ، وفى الثانى بَصَرية ، وطالعا حال ، وتقول : « تَرَكْتُ زَيْدًا عالما » فإن فسرت تركت بصَيَّرت فعالِماً مفعول ثان ، أو بخلفت فحال ، وإذا حمل قوله تعالى : (وتَرَكَهُمْ فى ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ) على الأول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان ، وتكرر كما يتكرر الخبر ، أو الظرف مفعول ثان والجملة بعده حال ، أو بالعكس ، وإن حمل على الثانى فحالان .

الرابع : (اغْتَرَفَ غرفَةً بِيَدِهِ) إن فتحت الغين ففعول مطلق ، أو ضممتها ففعول به ، ومثلهما « حَسَوْتُ حَسْوَةً ، وحُسْوَة » .

* * *

الجهة العاشرة : أن يخرج على خلاف الأصل ، أو على خلاف الظاهر ، لغير مُقْتَضٍ ، كقول مكى فى (لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِى) الآية : إن الكاف نعت لمصدر محذوف ، أى إبطالا كالذى ، ويلزمه أن يقدر إبطالا كإبطال إنفاق الذى ينفق ، والوجه أن يكون (كالذى) حالا من الواو ، أى لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبهين الذى ينفق ، فهذا الوجه لا حَذْفَ فيه .

وقول بعض العصريين فى قول ابن الحاجب « الكلمة لفظ » أصله الكلمة هى لفظ ، ومثله قول ابن عصفور فى شرح الجُمَل : إنه يجوز فى « زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ » أن

يحذف ، مع قوله وقول غيره : إنه لا يجوز حذف العائد فى نحو : « جاء الَّذِى هُوَ فِى الدَّار » لأنه لادليل حينئذٍ على المحذوف ، وردٌّ على من قال فى بيت الفرزدق :

فأصبَحُوا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ [١٢٠]

إن بَشَر مبتدأ ، ومثلَهم : نعت لمكان محذوف خبره ، أى وإذ ما بشر مكانا مثل مكانهم ، بأنَّ مثلا لا يختصُّ بالمكان ؛ فلا دليل حينئذ .

وكقول الزمخشرى فى قوله :

لا نَسَبَ اليَوْمَ وَلاَ خُــلَّةَ [اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ] [٣٧٥]

إن النصب بإضمار فعل ، أى ولا أرى ، وإنما النصبُ مثله فى « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ » .

وقول الخليل فى قوله :

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَــيْراً [يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّــلَةٍ تَبِيتُ] [١٠٣]

إن التقدير « ألا تُرُونِى رجلا » مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال ، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور ، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور :

أحدها : أن رجلا نكرة ، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلا للرفع بالابتداء ، ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله :

* يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ *

الثانى : أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفَصْلَ بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ، ويجاب بأن ذلك جائز كقوله تعالى : (إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ ولد) .

الثالث : أن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له ؛ فكان الحمل عليه أولى .

وأما قول سيبويه فى قوله :

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أطْعَمُهُ

[وَالحَبُّ يَأكُلُهُ فِى القَرْيَةِ السُّوسُ] [١٣٩]

إن أصله آليت على حب العراق ، مع إمكان جعله على الاشتغال وهو قياسى ، بخلاف حذف الجار ، فجوابه أن « أطعمه » بتقدير لا أطعمه ، ولا النافية فى جواب القَسَم لها الصَّدْر ؛ لحلولها محل أدوات الصدور ، كلام الابتداء وما النافية ، وما له الصدر لا يعملُ ما بعده فيما قبله ، ومالا يعمل لا يفسر عاملا .

وإنما قال فى (قُلِ اللهُمَّ فَاطِرَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ) : إنه على تقدير « يا » ، ولم يجعله صفة على المحل ؛ لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميمُ المعوضة عن حرف النداء أشْبَهَ الأصوات ؛ فلم يجز نعته .

وإنما قال فى قوله :

٨٣٩ — اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائِدُهُ
وَهَاجَ أَحْزَانَكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ
رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ
وَكُلِّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ

إن التقدير : هو ربع ، ولم يجعله على البدل من الطلل ؛ لأن الربع أكثر منه ، فكيف يبدل الأكثر من الأقل ؟ ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق أحد البيتين بالآخر ؛ إذ البدلُ تابع للمُبْدَل منه ، ويُسَمِّى ذلك علماء القوافى تَضْمينا ، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تحمل على عامل مضمر ، يقال : دار مية ، وديار الأحباب ، رفعاً بإضمار هى ، ونصباً بإضمار أذكر ، فهذا موضع أُلِفَ فيه الحذف .

وإنما قال الأخفش فى « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » إن الخبر محذوف ، بناء على أن « ما » معرفة موصولة أو نكرة موصوفة ، وما بعدها صلة أو صفة ، مع أنه إذا قدر « ما » نكرة تامة والجملة بعدها خبرًا — كما قال سيبويه — لم يحتج إلى تقدير

خبر ؛ لأنه رأى أن « ما » التامة غيرُ ثابتة أو غير فاشية ، وحَذْفُ الخبر فاشٍ ؛ فترجَّحَ عنده الحملُ عليه .

وإنما أجاز كثير من النحويين فى نحو قولك « نعم الرجل زَيْدٌ » كونَ زيد خبراً لمحذوف مع إمكان تقديرِه مبتدأ والجملة قبله خبرًا ؛ لأن نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامَّيْن ؛ فناسَبَ مقامهما الإطناب بتكثير الجمل ، ولهذا يجيزون فى نحو : (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يؤمنون) أن يكون (الذين) نصبا بتقدير أمدح ، أو رفعاً بتقديرهم ، مع إمكان كونه صفة تابعة ، على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر ، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش ، وهو ظاهر قول سيبويه : وأما[1] قولهم « نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ الله » فهو بمنزلة « ذهب أخوه عبد الله » مع قوله : وإذا قال « عبد الله نعم الرجل » فهو « عبدُ الله ذهَبَ أخوه » فسوّى بين تأخير المخصوص وتقديمه ، والذى غرَّ أكثرَ النحويين أنه قال : كأنه قال « نعم الرجل » فقيل له : مَنْ هو ؟ فقال : عبد الله ، ويرد عليهم أنه قال أيضاً : وإذا قال « عبد الله » فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل ، فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص ، وإنما أراد أنّ تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم ؛ فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قدِّمتَ أو أخرت ، وجوز ابن عصفور فى المخصوص المؤخَّر أن يكون مبتدأ حذف خبره ، ويردُّه أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إن سَدَّ شيء مَسَدَّه ، وذلك واردٌ على الأخفش فى « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » .

وأما قول الزمخشرى فى قول الله عز وجل : (قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ فى آذَانِهِمْ وَقْر) : إنه يجوز أن يكون تقديره : هو فى آذانهم وقر ؛ فحذف المبتدأ ، أو فى آذانهم منه وقر ، والجملة خبر الذين ، مع

(١) قوله « وأما قولهم نعم الرجل عبد الله » هذا نص كلام سيبويه .

إمكان أن يكون لاحَذْفَ فيه ؛ فوجْهُه أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثاً فى القرآن قَدَّر ما بينهما كذلك ، ولا يمكن أن يكون حديثا فى القرآن إلا على ذلك ، اللهم إلا أن يقدر عطف الذين على الذين ، ووقر على هدى ؛ فيلزم العطف على معمولى عاملين ، وسيبويه لايجيزه ، وعليه فيكون (فى آذانهم) نعتاً لوَقْر قدم عليه فصار حالا .

وأما قول الفارسى فى « أوَّلُ ما أقولُ إنِّى أحْمَدُ الله » فيمن كسر الهمزة : إن الخبر محذوف تقديره ثابت ؛ فقد خولف فيه ؛ وجعلت الجملة خبراً ، ولم يذكر سيبويه المسألة ، وذكرها أبو بكر فى أصوله ، وقال : الكسر على الحكاية ، فتوهم الفارسى أنه أراد الحكاية بالقول المذكور ، فقدر الجملة منصوبة المحل ، فبقى له المبتدأ بلا خبر فقدَّره ، وإنما أراد أبو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذى يَفْتَتِحُ به قولَه :

خاتمة — وإذْ قد انجرَّ بنا القولُ إلى ذكر الحذف فلنوجه القولَ إليه ؛ فإنه من المهمات ؛ فنقول :

ذكر شروطه — وهى ثمانية :

أحدها : وجود دليل حالى كقولك لمن رَفَعَ سوطا « زيدا » بإضمار اضرب ، ومنه (قالُوا سَلاماً) أى سَلَّمنا سلاما ، أو مقالىّ كقولك لمن قال : مَنْ أضرب ؟ « زَيْداً » ومنه (وَإذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا : خَيْراً) وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا ، أو أحَدَ ركنيها نحو : (قالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون ، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية ، أو لفظاً[1] يُفيد معنًى فيها هى مبنية عليه ، نحو : (تَاللهِ تَفْتَؤُ) أى لاتفتؤ ، وأما إذا كان المحذوف فَضْلة فلا يشترط لحذفه وُجْدَان الدليل ،

(١) هذا معطوف على قوله « الجملة » فى قوله « إذا كان المحذوف الجملة بأسرها » .

ولكن يشترط أن لايكون فى حذفه ضرر معنوى كما فى قولك : « مَاضَرَبْتُ إلاّ زَيداً » أو صناعى كما فى قولك « زَيْدٌ ضَرَبته » وقولك « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْد » وسيأتى شرحه .

ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذفُ الموصوف فى نحو : « رَأَيْتُ رَجُلاً أَبْيَضَ » بخلاف نحو : « رَأَيْتُ رَجُلاً كاتبا » وحذف المضاف فى نحو : « جاءنى غُلَامُ زَيْدٍ » بخلاف نحو : (وَجَاءَ رَبُّكَ) وحذف العائد فى نحو : « جاء الذى هو فى الدار » بخلاف نحو : (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ) وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن ؛ لأن ما بعده جملة تامة مستغنية عنه ، ومن ثم جاز حذفه فى باب إنّ نحو : « إنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذ » لأن عدم المنصوب دليل عليه ، وحذف الجار فى نحو : « رَغِبْتُ فى أن تفعل » أو « عن أن تفعل » بخلاف « عجبت مِنْ أن تفعل » وأما (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) فإنما حذف الجار فيها لقرينة ، وإنما اختلف العلماء فى المقدَّر من الحرفين فى الآية لاختلافهم فى سبب نزولها ؛ فالخلافُ فى الحقيقة فى القرينة .

وكان مردوداً قولُ أبى الفتح : إنه يجوز « جَلَسْتُ زَيْدًا » بتقدير مضاف ، أى جلوسَ زيد ؛ لاحتمال أن المقدر كلمة إلى ، وقولُ جماعة : إن بنى تميم لا يُثْبتون خبر لا التبرئة ، وإنما ذلك عند وجود الدليل ، وأما نحو : « لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِن الله » وقولك مبتدئا من غير قرينة « لَارَجُلَ يَفْعَلُ كَذَا » فإثباتُ الخبر فيه إجماع ، وقول الأكثرين : إن الخبر بعد لولا واجب الحذف ، وإنما ذلك إذا كان كَوْناً مطلقا نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا » يريد لولا زيد موجود أو نحوه ، وأما الأكْوَانُ الخاصة التى لا دليلَ عليها لو حذفت فواجبه الذكر ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ سَالَمَنَا مَا سَلِمَ » ونحو قوله عليه الصلاة والسلام : « لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ لأَسَّسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيم » وقال الجمهور : لايجوز « لَاتَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ » بالجزم ؛ لأن الشرط المقدر إن قدر مثبتا ـ أى فإن تدن ـ

لم يناسب فعلَ النهى الذى جعل دليلا عليه ، وإن قدر مَنْفِيا - أى فلا تَدْنُ - فسد المعنى ، فلاف « لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمَ » فإن الشرط المقدر منفى ، وذلك صحيح فى المعنى والصناعة ، ولك أن تجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولا وجَبَ أن يجعل نَفْس المخبر عنه عند الجميع من باب لولا ، وعند تميم فى باب لا ، فيقال « لولا قيامُ زَيْدٍ » و « لا قيامَ » أى موجود ، ولا يقال « لولا زيد » ولا « لا رَجُلَ » ويراد قائم ؛ لئلا يلزم المحذور المذكور ، وأما « لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ » فلعله مما يروى بالمعنى ، وعن الكسائى فى إجازته الجزمَ بأنه يقدِّرُ الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ؛ ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية ، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً .

تنبيهان — أحدهما : أن دليل الحذف نوعان ؛ أحدهما : غير صناعى ، وينقسم إلى حالىّ ومقالىّ كما تقدم ، والثانى : صناعى ، وهذا يختص بمعرفته النحويون ؛ لأنه إنما عُرف من جهة الصناعة ، وذلك كقولهم فى قوله تعالى (لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) إن التقدير : لأنا أقسم ؛ وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه فى قول البصريين ؛ وفى « قمتُ وأصُكَّ عَيْنَه » إن التقدير : وأنا أصك ، لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالى من قَدْ ؛ وفى « إنها لإِبِلٌ أم شاء » إن التقدير : أم هى شاء ؛ لأن أم المنقطعة لا تعطف إلا الجمل ؛ وفى قوله :

٨٤٠ — إِنَّ مَنْ لاَمَ فِى بَنِى بِنْتِ حَسَّا
نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِى الْخُطُوبِ

إن التقدير : إنه أى الشأن ، لأن [اسم] الشرط لا يعمل فيه ماقبله ، ومثلهُ قولُ المتنبى :

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ
وَلَكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ [٤٨٣]

وفى (وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ) إن التقدير : ولكن كان رسول الله ، لأن ما بعد

لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ، ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفى ، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكهُ فى النفى والإثبات ، فإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول « ما قام زيد وقام عمرو » وزعم سيبويه فى قوله :

٨٤١ — وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً
وَلٰكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ[1]

أن التقدير : ولكن أنا ، ووجّهوه بأن لكن تشبه الفعلَ فلا تدخل عليه، وبيان كونها داخلة عليه أن « متى » منصوبة بفعل الشرط ، فالفعل مُقَدَّم فى الرتبة عليه ، وردّه الفارسى بأن المشبه بالفعل هو لكن المشددة لا المخففة ، ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء ، وقيل : إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو لأنها حينئذ تخلُصُ لمعناها ، وتخرج عن العطف .

التنبيه الثانى — شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف ، فلا يجوز « زَيْدٌ ضَارِبٌ وَعَمْرٌو » أى ضارب ، وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور : بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى : (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى الْأَرْضِ) والآخر بمعنى الإيلام المعروف ، ومن ثَمَّ أجمعوا على جواز « زيدٌ قائم وعمرٌو ، وإن زيداً قائم وعمرو » وعلى منع « ليت زيداً قائم وعمرو » وكذا فى لعلّ وكأنّ ، لأن الخبر المذكور مُتَمَنًّى أو مترجًّى أو مشبه به ، والخبر المحذوف ليس كذلك ، لأنه خبر المبتدأ .

فإن قلت : فكيف تصنع بقوله تعالى (إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِىِّ) فى قراءة مَنْ رفع ، وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثانى ، أى إن الله يصلى وملائكتهُ يصلون ، وليس عطفاً على الموضع ويصلون خبرا عنهما ،

(١) وقع فى جميع النسخ المطبوعة « ولست بحلال التلال - إلخ » .

لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار ، والمحذوفة بمعنى الرحمة ، وقال الفراء فى قوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ) إن التقدير : بلى ليحسبنا قادرين ، والحسبان المذكور بمعنى الظن ، والمحذوف بمعنى العلم ؛ إذ التردد فى الأدعاء كفر ، فلا يكون مأموراً به ، وقال بعض العلماء فى بيت الكتاب :

٨٤٢ — لَنْ تَرَاهَا — وَلَوْ تَأَمَّلْتَ — إِلَّا
وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا

إن ترى المقدرة الناصبة لطيبها قلبيّة لا بَصَرية ، لئلا يقتضى كونَ الموصوفة مكشوفة الرأس ، وإنما تُمْدَحُ النساء بالخفَر والتصوُّن ، لا بالتبذُّلِ ، مع أن رأى المذكورة بصرية ؟ ؟ .

قلت : الصواب عندى أن الصلاة لغة بمعنى واحد ، وهو العَطْفُ ، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ، وأما قول الجماعة فبعيد من جهات ، إحداها : اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمُه لما فيه من الإلباس ، حتى إن قوما نَفَوْهُ ، ثم المثبتون له يقولون : متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قُدِّم عليه ، الثانية : أنا لانعرف فى العربية فعلا واحداً يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيا ، والثالثة : أن الرحمة فعلُها مُتَعَدّ والصلاة فعلها قاصر ، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى ، والرابعة : أنه لو قيل مكان « صلى عليه » دَعَا عليه انعكس المعنى ، وحَقُّ المترادفين صحةُ حلول كل منهما محلّ الآخر .

وأما آية القيامة فالصوابُ فيها قولُ سيبويه إن (قادرين) حال ، أى بلى نجمعها قادرين ، لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ، ولأن بلى إيجاب المنفى وهو فى الآية فعلُ الجمع ، ولو سلم قولُ الفراء فلا يسلم أن الحسبان فى الآية ظن ، بل اعتقاد وجزْم ، وذلك لإفراط كفرهم .

وأما قول المعرب فى البيت فمردود ، وأحوال الناس فى اللباس والاحتشام مختلفة ، فحالُ أهل المَدَر يخالف حال أهل الوبر ، وحال أهل الوَبَرِ مختلف ، وبهذا أجاب الزمخشريُّ عن إرسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لِسَقْى الماشية ، وقال : العاداتُ فى مثل ذلك متباينة ، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم .

الشرط الثانى : أن لا يكون مايحذف كالجزء ، فلا يُحْذف الفاعل ولا نائبه ولا مُشْبهه ، وقد مضى الردُّ على ابن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء ، وقال الكسائى وهشام والسهيلى فى نحو : « ضربنى وضربت زيداً » : إن الفاعل محذوف لامضمر ، وقال ابن عطية فى (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا) : إن التقدير بئس المثل مثل القوم ، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود ، وإن أراد تفسير المعنى وأن فى بئس ضمير المثل مستترًا فأين تفسيره ، وهذا لازم للزمخشرى فإنه قال فى تقديره : بئس مثلا ! وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبئس لايُحْذف ، والصوابُ أن (مثل القوم) فاعل ، وحذف المخصوص ، أى مثل هؤلاء ، أو مضاف : أى مثل الذين كذبوا ، ولا خلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله نحو: (قالُوا خَيْرًا) و « ياعبد الله » و « زَيْدًا ضربته » .

الثالث : أن لا يكون مؤكدا ، وهذا الشرط أول مَنْ ذكره الأخفشُ ، منع فى نحو : « الذى رأيت زيد » أن يؤكد العائد المحذوف بقولك « نفسه » لأن المؤكدَ مُرِيدٌ للطول ، والحاذف مريد للاختصار ، وتبعه الفارسى ، فرد فى كتاب الأغفال قول الزجاج فى (إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ) إن التقدير : إن هذان لهما ساحران ، فقال : الحذف والتوكيد باللام متنافيان ، وتبع أبا على أبو الفتح ، فقال فى الخصائص ، لا يجوز « الَّذِى ضَرَبْتُ نَفْسَه زيد » كما لايجوز إدغام نحو : اقْعَنْسَسَ ، لما فيهما جميعا من نقض الغرض [وهو الإلحاق باحْرَنْجَمَ] وتبعهم ابنُ مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كـ« ضَرَبْتُ ضربا » لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه ، والحذف مُنَافٍ لذلك ، وهؤلاء كلهم مخالفون

للخليل وسيبويه أيضاً ؛ فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو : « مَرَرْتُ بزيدٍ وأتانى أخوه أنفُسُهُمَا » كيف ينطق بالتوكيد ؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباى أنفُسُهُمَا ، وينصب بتقدير : أعْنِيهما أنفُسَهما ، ووافقهما على ذلك جماعة ، واستدلوا بقول العرب :

إنَّ مَحَـــلاً وإن مرتَحَلاَ [وَإنَّ فِى السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلاَ][١٢١]

وَ « إنَّ مالاً وَإنَّ وَلَدَا » فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بإنَّ ، وفيه نظر ؛ فإن المؤكِّدَ نسبة الخبر إلى الاسم ، لا نفس الخبر ، وقال الصفار : إنما فرَّ الأخفشُ من حذف العائد فى نحو : « الذى رأيته نفسه زيد » لأن المقتضِىَ للحذف الطولُ ، ولهذا لا يحذف فى نحو : « الذى هو قائم زيد » فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون ؟ وأما حذف الشىء لدليل وتوكيده فلا تنافىَ بينهما ؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت ، ولبدر الدين بن مالك مع والده فى المسألة بحث أجاد فيه .

الرابع : أن لا يؤدِّىَ حذفه إلى اختصار المختصر ؛ فلا يحذف اسمُ الفعلِ دون معموله ؛ لأنه اختصار للفعل ، وأما قول سيبويه فى « زَيْدًا فاقتله » وفى « شَأْنَكَ والحجَّ » وقوله :

٨٤٣ — يَا أيُّهَا المَائِحُ ، دَلْوِى دُونَكَا [إنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا]

[ص ٦١٨]

إن التقدير : عليك زيداً ، وعليك الحج ، ودونك دلوى ، فقالوا : إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب ، وإنما التقدير خُذْ دَلْوِى ، والزم زيداً ، والزم الحج ، ويجوز فى دلوى أن يكون مبتدأ ودونك خبره .

الخامس : أن لا يكون عاملا ضعيفاً ؛ فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل ، إلا فى مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياسُ عليها .

السادس : أن لا يكون عِوَضا عن شىء ؛ فلا تحذف ما فى « أمَّا أنْتَ

مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » ولا كلمة لا من قولهم « افْعَلْ هٰذَا إمَّا لا » ولا التاء من عِدَة وإقامة واستقامة ؛ فأما قوله تعالى (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) فممَّا يجب الوقوفُ عنده ، ومن هنا لم يحذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ، ومن ثَمَّ لا يجتمعان ، ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضاً من أدعو وأنادى ؛ لإجازتهم حذفها .

السابع والثامن : أن لا يؤدى حَذْفه إلى تَهْيِئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه ، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوى ، وللأمر الأول منع البصريون حَذْفَ المفعول الثانى من نحو : « ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُ زيد » لئلا يتسلَّطَ على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول ، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضاً حَذْفُ المفعول فى نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » لأن فى حذفه تسليط ضرب على العمل فى زيد مع قطعه عنه ، وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل ، ثم حملوا على ذلك « زيد ما ضربته ، أو هل ضربته » فمنعوا الحذف وإن لم يؤدِّ إلى ذلك ، وكذلك منعوا رفع رأسها فى « أَكَلْتُ السمكة حَتَّى رَأْسَهَا » إلا أن يذكر الخبر ، فتقول : مأكول ، ولاجتماعهما مع الإلباس مَنَع الجميعُ تقديمَ الخبر فى نحو : « زَيد قام » ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريين وهشام تقديمُ معمول الخبر على المبتدأ فى نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْراً » وإن لم يجز تقديمُ الخبر ، فأجازوا « زَيْداً أَجَلَّه أَحْرَزَ » وقال البصريون فى قوله :

٨٤٤ — [قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ]

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَـــوَّدَا

إن عطية مبتدأ ، وإياهم مفعول عَوَّد ، والجملة خبر كان ، واسمها ضمير الشأن ، وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال : هَرَبُوا من محذور — وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها — فوقعوا فى محذور آخر ، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ ، وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر فى ذلك لمعنًى مفقود

فى تقديم معموله ، وهذا بخلاف علّة امتناع تقديم المفعول على ما النافية فى نحو : « ما ضَرَبْتُ زيداً » فإنه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها ، وهو وقوع ما النافية [فيه] حَشْوا .

تنبيه — ربما خُولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما فى ضرورة أو قليل من الكلام .

فالأول كقوله :

٨٤٥ — وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا [بِالْحَقِّ ، لاَ يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ]

وقوله :

[قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا] كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ [٣٣٢]

وقيل : هو فى صيغ العموم أسْهَلُ ، ومنه قراءة ابن عامر (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى) .

والثانى كقوله :

٨٤٦ — بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ نَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

فإن فيه تهيئة « لمحوا » للعمل فى « شعاعه » مع قطعه عن ذلك بإعمال « يُعْشِي » فيه ، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوى ، وذكر ابن مالك فى قوله :

عَمَمْتَهُمْ بِالنَّـــدَى حَتَّى غُوَاتَهُمُ

فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ [١٩٨]

إنه يروى « غُوَاتهم » بالأوجه الثلاثة ؛ فإن ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد فى النوع الأول فى الشذوذ ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب ، وقد رُوِيَا .

بيان أنه قد يُظَن أن الشىء من باب الحذف ، وليس منه

جَرَتْ عادة النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو

(كُلُوا وَاشْرَبُوا) أى أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » أى تكن منه خيلة .

والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلق الغرضُ بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو من أوقع عليه ؛ فيُجَاء بمصدره مُسْنَداً إلى فعل كون عام ؛ فيقال : حَصَل حريقٌ أو نَهْبٌ .

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ؛ فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوى ؛ إذ المنوىُّ كالثابت ، ولا يسمى محذوفا ؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له ، ومنه (رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ) (هل يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ) (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا) (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ) إذ المعنى ربى الذى يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوى من يَتَّصِفُ بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ، وأوْقِعُوا الأكل والشرب ، وذَرُوا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك ، ومنه على الأصح (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ) الآية ، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذِّياد وقومهما على السقى ، لا لكون مَذُودهما غَنَماً ومَسْقيهم إبلا ، وكذلك المقصود من قولها (نسقى) السقى ، لا المسقى ، ومن لم يتأمل قدَّر : يَسْقُون إبلَهم ، وتذودان غَنَمهما ، ولا نَسْقِى غَنَمنا .

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ؛ فيذكران نحو : (لاَ تَأْكُلُوا الرِّبَا) (وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَا) وقولك « ما أحْسَنَ زَيْداً » وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل : محذوف ، نحو : (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولا) (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى) و :

[حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ ... وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ] [٧٤٥]

بيان مكان المُقَــدَّر

القياسُ أن يقدر الشيء فى مكانه الأصلى ، لئلا يخالف الأصل من وجهين : الحذف ، ووضع الشيء فى غير محله .

فيجب أن يقدر المفسر فى نحو : « زيدًا رأيته » مقدما عليه ، وجوز البيانيون تقديره مؤخَّرًا عنه ، وقالوا : لأنه يفيد الاختصاص حينئذٍ ، وليس كما توهموا ، وإنما يُرتَــكب ذلك عند تعذر الأصل ، أو عند اقتضاء أمر معنوى لذلك .

فالأول نحو : « أيُّهُمْ رَأَيْتَهُ » إذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ، ونحو : (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ) فيمن نصب ، إذ لا يلى « أمَّا » فعلٌ ، وكنا قدَّمنا فى نحو : « فى الدار زيد » أن متعلق الظرف يقدر مؤخرًا عن زيد ؛ لأنه فى الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عاملٌ فى الظرف ، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول ، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير ، لأن الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ فى مثل هذا ، وإذا قلت « إنَّ خَلْفَــكَ زَيْدًا » وجب تأخير المتعلق ، فعلا كان أو اسمًا ، لأن مرفوع إنَّ لا يسبق منصوبها وإذا قلت « كانَ خَلْفَكَ زَيْدٌ » جاز الوجهان ، ولو قدرته فعلا ، لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح ، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية .

والثانى نحو متعلق باء البسملة الشريفة ، فإن الزمخشرى قدَّره مؤخَّرًا عنها ، لأن قريشًا كانت تقول : باسم اللات والعُزَّى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا لهم تفخيما لشأنه بالتقديم ، فوجب على الموحِّد أن يعتقد ذلك فى اسم الله تعالى فإنه الحقيق بذلك ، ثم اعترض بـ (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) وأجاب بأنها أول سورة أنزلت ، فكان تقديمُ الأمر بالقراءة فيها أهمَّ ، وأجاب عنه السكاكى بتقديرها متعلقة بأقرأ الثانى . واعترضه بعض المصريين باستلزامه الفَصْلَ بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد . وهذا سهو منه ، إذ لا توكيد هنا ، بل أمِرَ أولا بإيجاد القراءة ، وثانيًا بقراءة مقيدة ، ونظيره (الَّذِى خَلَقَ ، خَلَقَ الإنْسَانَ)

ومثل هذا لا يسميه أحد توكيدًا . ثم هذا الإشكال لازم له على قوله إن الباء متعلقة باقرأ الأول لأن تقييد الثانى إذا منع من كونه توكيدًا فكذا تقييدُ الأول ، ثم لو سلم ففَصْلُ الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق ، كـ « مَرَرتُ برَجُلٍ عَمْرًا ضَارِبٍ » فكذا فى التوكيد ، وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد فى (وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ) مع أنهما مفردان ، والجمل أَحْمَلُ للفصل ، وقال الراجز :

٨٤٧ — [يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذِّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا] إِذَا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

تنبيه — ذكروا أنه إذا اعْتَرَضَ شرطٌ على آخَرَ نحو : « إِنْ أَكَلْتِ إِنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ » فإن الجواب المذكور للسابق منهما ، وجوابُ الثانى محذوفٌ مدلولٌ عليه بالشرط الأول وجوابه ، كما قالوا فى الجواب المتأخر عن الشرط والقَسَم[1] ، ولهذا قال محققو الفقهاء فى المثال المذكور : إنها لا تَطْلُقُ حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم ، وذلك لأن التقدير حينئذ إن شربتِ فإن أكلت فأنت طالق ، وهذا كله حسن ، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى : (وَلاَ يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ) وفيه نظر ؛ إذ لم يتوالَ شرطان وبعدهما جواب كما فى المثال ، وكما فى قول الشاعر :

٨٤٨ — إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا
مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

وقول ابن دُرَيْد :

٨٤٩ — فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَتْ
نَفْسِيَ مِنْ هَاتَا فَقُولاَ لاَلَعَا

---

(١) فى نسخة « عن القسم والشرط » والخطب فى ذلك سهل .

إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب ، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب فى المعنى للشرط الأول ؛ فينبغى أن يُقدَّر إلى جانبه ، ويكون الأصل : إن أردت أن أنصحَ لكم فلا ينفعكم نصحى إن كان الله يريد أن يغويكم ، وأما أنْ يقدَّرَ الجوابُ بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما إلى جانب الشرط الأول فلا وَجْهَ له ، والله أعلم .

بيان مقدار المُقَدَّر

ينبغى تقليلُه ما أمكن ، لثِقَلِ مخالفة الأصل .

ولذلك كان تقديرُ الأخفش فى « ضَرْبِى زَيْدًا قائمًا » ضَرْبُه قائما ، أولى من تقدير باقى البصريين : حاصلٌ إذا كان — أو إذ كان — قائمًا ، لأنه قدَّر اثنين وقدروا خمسة ، ولأن التقدير من اللفظ أولى .

وكان تقديره فى « أنْتَ مِنِّى فرسخان » بُعْدُكَ منى فرسخان ، أولى من تقدير الفارسى : أنت منى ذو مسافة فرسخين ؛ لأنه قدر مضافا لا يحتاج معه إلى تقدير شىء آخر يتعلق به الظرفُ ، والفارسىّ قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث .

وضعف قولُ بعضهم فى (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) إن التقدير : حبُّ عبادة العجل ، والأولى تقدير الحب فقط .

وضعف قولُ الفارسى ومن وافقه فى (وَاللَّائِي يَئِسْنَ) الآية : إن الأصل : واللاء لم يحضن فعدَّتُهن ثلاثة أشهر ، والأولى أن يكون الأصل : واللاء لم يحضن كذلك .

وكذلك ينبغى أن يقدر فى نحو « زَيْدٌ صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيلاً وَبِخَالِدٍ سُوأً

وَبَكْرٌ » أى كذلك ، ولا يقدر عين المذكور ؛ تقليلا للمحذوف ، ولأن الأصل فى الخبر الإفراد ، ولأنه لو صُرِّح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار .

ولك أن لا تقدر فى الآية شيئاً البتة ؛ وذلك بأن تجعل الموصول معطوفا على الموصول ، فيكون الخبر المذكور لهما معا ، وكذا تصنع فى نحو « زَيْد فى الدَّارِ وَعَمْرو » ، ولا يتأتى ذلك فى المثال السابق ، لأن إفراد فاعل الفعل يأباه ، نعم لك أن تَسْلَمَ فيه من الحذف ، بأن تقدرَ العطف على ضمير الفعل لحصول الفَصْل بينهما .

فإن قلت : لوصح ما ذكرته فى الآية والمثال السابق لصح « زَيْد قائمان وعَمْرو » بتقدير : زيد وعمرو قائمان .

قلت : إن سُلِّمَ مَنْعُهُ فاقبح اللفظ ، وهو منتفٍ فيما نحن بصدده ، ولكن يَشْهد للجواز قولُه :

٨٥٠ — وَلَسْتُ مُقِـــرًّا لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً
أبى ذَاكَ عَمِّى الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

وقد جوزوا فى « أنْتَ أعلم وزيد » كَوْنَ زيد مبتدأ حذف خبره ، وكونه عطفا على أنت ؛ فيكون خبراً عنهما .

بيان كيفية التقدير

إذا استدعى الكلامُ تقديرَ أسماء متضايفة ، أو موصوفة[1] وصفة مضافة؛ أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط ، فلا تقدر أنَّ ذلك حذف دفعة واحدة ، بل على التدريج .

---

(١) فى نسخة « أو موصوف وصفة مضافة » وكلمة « موصوفة » معطوفة بأو على كلمة « متضايفة » .

فالأول نحو : (كالَّذِى يُغْشَى عَلَيْهِ) أى كدَوَران عين الذى .

والثانى كقوله :

٨٥١ — إذَا قَامَتَا تَضَـوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا

نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ

أى تَضَوُّعاً مثل تَضَوُّعِ نسيم الصبا

والثالث كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً) أى لا تجزى فيه ، ثم حذفت فى فصار لا تجزيه ، ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضا ، هذا قولُ الأخفشِ ، وعن سيبويه أنهما حُذِفا دفعة [واحدة] ونقل ابن الشجرى القولَ الأول عن الكسائى ، واختاره . قال : والثانى قول نحوى آخر ، وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش : يجوز الأمران ، اهـ . وهو نقل غريب .

ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

فيقدر فى « ضَرْبِى زَيْداً قَائِماً » ضربُهُ قائماً ، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديراً ، دون « إذ كان ، أو إذا كان » ويقدر « أُضْرِبْ » دون أهِنْ فى « زَيْداً أضْرِبْهُ » .

فإن مَنَعَ من تقدير المذكور معنى أو صناعة قُدِّر مالا مانع له .

فالأول نحو : « زَيْداً اضرب أخاه » يقدر فيه أهِنْ دون اضرب ، فإن قلت « زَيْداً أهن أخاه » قدرت أهن .

والثانى نحو : « زيدا امْرُرْ بِه » تقدر فيه جاوِز دون أُمْرُرْ ، لأنه لا يتعدَّى بنفسه ، نعم إن كان العامل مما يَتَعَدَّى تارةً بنفسه وتارة بالجار نحو نصح فى قولك : « زيدا نَصَحْتُ له » جاز أن يقدر نصحت زيدا ؛ بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به .

ومما لايقدّر فيه مثلُ المذكور لمانع صناعى قوله :

يا أيُّهَا المَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا [إنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا][٨٤٣]

إذا قدر دلوى منصوبا فالمقدر خُذْ ، لا دُونَكَ ، وقد مضى ، وقوله :

٨٥٢- [أكرّ وأحمى للحقيقة منهم] وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا

الناصبُ فيه للقوانس فعلٌ محذوف ، لا اسمُ تفضيل محذوف ، لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور فى المفعول ، فكيف يعمل فيه المقدر ؟ وقولك « هٰذَا مُعْطِى زَيْدٍ أَمْسِ دِرْهَماً » التقديرُ أعطاه ، ولا يقدر اسم فاعل ، لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضى المجرد من أل ، وقال بعضهم فى قوله تعالى (لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِى فَطَرَنَا) : إن الواو للقَسَم ، فعلى هذا دليلُ الجوابِ المحذوف جملةُ النفى السابقة ، ويجب أن يقدر : والذى فطرنا لا نؤثرك ، لأن القَسَم لايجاب بلَنْ إلا فى الضرورة كقول أبى طالب :

واللهِ لَنْ يَصِلُوا إلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ
حَتَّى أُوَسَّدَ فِى التُّرَابِ دَفِينَا [٤٦٤]

وقال الفارسى ومتابعوه فى (وَاللاَّئِى لَمْ يَحِضْنَ) التقدير : فعدتهن ثلاثة أشهر ، وهذا لايحسن وإن كان ممكناً ، لأنه لو صُرِّحَ به اقتضت الفصاحة أن يقال : كذلك ، ولا تعاد الجملة الثانية .

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى ؟

قال الواسطى : الأولى كونُ المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر محطُّ الفائدة

وقال العبـــدى : الأولى كونُه الخبرَ ؛ لأن التجوز فى أواخر الجمل أسهل ، نَقَلَ القولين ابنُ إياز .

ومثال المسألة (فَصَبْرٌ جَمِيل) أى : شَانى صبرٌ جميلٌ ، أو صبر جميل أمْثَلُ من غيره ، ومثلُه (طَاعَة مَعْرُوفة) أى الذى يطلب منكم طاعة معلومة لايُرْتَابُ فيها ، لا إيمان باللسان لا يُوَاطئه القلبُ ، أو طاعَتُكم معروفة ، أى عُـــرِف أنها بالقول دون الفعل ، أو طاعة معروفة أمْثَلُ بكم من هذهِ الأيمان الـكاذبة .

ولو عَرَض مايوجب التعيين عُمل به ، كما فى « نِعْمَ الرَّجُـلُ زَيْد » على القول بأنهما جملتان ؛ إذ لايحذف الخبر وجوباً إلا سَدَّ شىء مَسَدَّه ، ومثله « حَبَّذَا زَيْد » إذا حمل على الحذف ، وجزم كثير من النحويين فى نحو « عَمْرُكَ لأفعَلَنَّ » و « أيْمُنُ اللهِ لأفعَلَنَّ » بأن المحذوف الخبر ، وجوز ابنُ عصفور كَوْنَهُ المبتدأ ، ولذلك لم يَعُدَّه فيما يجب فيه حذف الخبر ؛ لعدم تعينه عنده لذلك ، قال : والتقدير إمّا قَسَمِى أيمُنُ اللهِ ، أو أيْمُنُ اللهِ قَسَمٌ لى ، اهـ . ولو قدرت أيْمُنُ اللهِ قسمى ، لم يمتنع ؛ إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصَّحيح .

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا

وكونه مبتدأ والباقى خبرا ؛ فالثانى أولى

لأن المبتدأ عينُ الخبرِ ؛ فالمحذوفُ عينُ الثابت ؛ فيكون الحذف كَلاَ حذف ، فأما الفعل فإنه غيرُ الفاعل .

اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى فى ذلك الموضع ، أو بموضع آخر يُشْبهه ، أو بموضع آتٍ على طريقته .

فالأول كقراءة شُعْبة (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا) بفتح الباء ، وكقراءة ابن كثير (وَكَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ، اللهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) بفتح الحاء ، وكقراءة بعضهم (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ ، شُرَكَاؤُهُمْ) ببناء زُيِّنَ للمفعول ، ورفع القتل والشركاء - وكقوله :

٨٨٣ — لِيُبْكَ يَزِيدُ ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ

[وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ][1]

فيمن رواه مبنياً للمفعول ، فإن التقدير : يُسَبِّحُهُ رجال ، ويوحِيهِ الله ، وزَيَّنَه شركاؤهم ، ويَبْكيه ضارع ، ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها ، لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتُها فى رواية مَنْ بَنَى الفعلَ فيهن للفاعل .

والثانى كقوله تعالى : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ) فلا يقدر ليقولن اللهُ خلقهم ، بل خلقهم الله ؛ لمجيء ذلك فى شِبْه هذا الموضع ، وهو : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ العليم) وفى مواضع آتية على طريقته نحو : (قَالَتْ : مَنْ أَنْبَأَكَ هٰذَا ؟ قال : نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ) (قال : مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ؟ قل : يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا) .

إذا دَارَ الأمرُ بين كون المحذوف أولا ، أو ثانياً فكونُه ثانياً أولى

وفيه مسائل :

إحداها : نون الوقاية فى نحو : (أَتُحَاجُّونِي) و (تَأْمُرُونِي) فيمن قرأ بنون واحدة

---

(١) من العلماء من قال فى هذا البيت : إن « يزيد » منادى بحرف نداء محذوف ، أى ليبك ضارع يا يزيد .

وهو قول أبى العباس وأبى سعيد وأبى على وأبى الفتح وأكثر المتأخرين ، وقال سيبويه واختاره ابن مالك : إن المحذوف الأولى .

الثانية : نون الوقاية مع نون الإناث فى نحو قوله :

٨٥٤ — [تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً] يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي

هذا هو الصحيح ، وفى البسيط أنه مُجْمَع عليه ؛ لأن نون الفاعل لا يليق بها الْحَذْفُ ، ولكن فى التسهيل أن المحذوف الأولى ، وأنه مذهب سيبويه .

الثالثة : تاء الماضى مع تاء المضارع فى نحو : (ناراً تَلَظَّى) وقال أبو البقاء فى قوله تعالى : (فإنْ تَوَلَّوْا فَإِن اللهَ عَلِيمٌ بالمفسدين) يضعف كون (تولوا) فعلا مضارعاً ؛ لأن أحْرُفَ المضارعة لا تحذف ، اهـ . وهذا فاسد ؟ لأن المحذوف الثانية ، وهو قول الجمهور ، والمخالفُ فى ذلك هشام الكوفى ، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو : (ناراً تَلَظَّى) (وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوتَ) .

الرابعة : نحو مَقُول ومَبِيع ، المحذوفُ منهما واو مفعول ، والباقى عين الكلمة ، خلافاً للأخفش .

الخامسة : نحو إقَامَةٍ وَاسْتِقَامَةٍ ، المحذوفُ منهما ألف الإفعال والاستفعال والباقى عينُ الكلمة ، خلافاً للأخفش أيضاً .

السادسة : نحو :

يا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ] [٦٩٨]

بفتحهما ، و :

٨٥٥ — [يا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ] بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

وهذا هو الصحيح ، خلافاً للمبرد .

السابعة : نحو : « زَيْد وعمرو قائم » ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول لسلامته من الفَصْل ، ولأن فيه إعطاء الخبر المجاورِ ، مع أن مذهبه فى نحو

* يا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ * [٦٩٨]

أن الحذف من الثانى ، قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمُضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور فى اللفظ عوضاً مما ذهب ، وأما هنا فلو كان قائم خبراً عن الأول لوقع فى موضعه ، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره ؛ إذ كان الخبرُ يحذف بلا عوض نحو : « زيد قائم وعمرو » من غير قبح فى ذلك ، اهـ . وقيل أيضاً : كل من المبتدأين عامل فى الخبر ؛ فالأولى إعمالُ الثانى لقربه ، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك فى مسألة الإضافة .

تنبيه — الخلافُ إنما هو عند التردد ، وإلا فلا تردُّدَ فى أن الحذف من قوله :

٨٥٦ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وقوله :

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ ؟ فإِنِّى وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنِفَانِ [٧٢٣]

ومن الثانى فى قوله تعالى : (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هٰذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ) إذ لو كان الجوابُ للثانى لجزم ، فقلنا بذلك فى نحو : « إِنْ أَكلْتِ إِنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ طَالِق » وفى (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ) ونحو : (وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ) ثم قال تعالى (لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا) وانبنى على ذلك [فى] المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر ، إذ التقدير : إن أكلت فأنت طالق إن شربت ، وجواب الثانى فى هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه ، كما أن الجواب من حيث المعنى فى « أَنْتَ ظَالِم إِن فعلتَ » ما تقدم على اسم الشرط ، بل قال جماعة : إنه الجواب فى الصناعة أيضاً .

ومن ذلك قوله :

[فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ] فإِنِّى وَقَيَّار بِهَا لَغَرِيبُ [٧٢٤]

وقد تكلّفَ بعضهم فى البيت الأول ؛ فزعم أن « نحن » للمعظّمِ نفسَه ، وأنّ « راضٍ » خبر عنه ، ولا يحفظ مثل « نَحْنُ قائم » بل يجب فى الخبر المطابقة نحو : (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ، وإنا لنحن المُسَبِّحُونَ) وأما (قَالَ رَبِّ ارْجِعُونَ) فأفرد ثم جمع لأن غير المبتدأ والخبر لايجب لهما من التطابق مايجب لهما .

ذكر أماكن من الحذف يقترن بها المعرب

حَذْفُ الاسم المضاف - (وَجَاءَ رَبُّكَ) (فأَتَى اللهُ بُنْيَانَهُمْ) أى أمره . لاستحالة الحقيقى ، فأما (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) فالباء للتعدية ، أى أذهب الله نورهم .

ومن ذلك مانسب فيه حكم شرعى إلى ذاتٍ ، لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال نحو : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) أى استمتاعهن (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ) أى أكلها (حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ) أى تناولها ، لا أكلها ، ليتناول شرب ألبان الإبل (حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا) أى منافعها ، ليتناول الركوبَ والتحميلَ ، ومثله (وأُحِلَّتْ لَكُمُ الأَنْعَامُ) .

ومن ذلك ما علق فيه الطلبُ بما قد وقع ، نحو : (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (وأَوْفُوا بِعَهْدِ اللهِ) فإنهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء ، وإنما المراد الوفاء بمقتضاها ، ومنه (فَذَلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فيه) إذ الذوات لايتعلق بها لوم ، والتقدير فى حبه ، بدليل (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) أو فى مراودته ، بدليل (تُرَاوِدُ فَتَاهَا) وهو أولى لأنه فعلها بخلاف الحب (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِى كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِى أَقْبَلْنَا فِيهَا) أى أهلَ القرية وأهل العير (وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا) أى وإلى أهل مدين بدليل (أخاهم) وقد ظهر فى (وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِى أَهْلِ مَدْيَنَ) وأما (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا) فقدر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء ، وخالفهم الزمخشرى فى الأولين ، لأن القرية تهلك ، ووافقهم فى (فجاء) لأجل (أَوْهُمْ قَائِلُونَ) (إِذًا لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ) أى ضعف عذاب الحياة

وضعف عذاب الممات (لمن كانَ يَرْجُو الله) أى رحمته (يَخَافُونَ رَبَّهُمْ) أى عذابه، بدليل (وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ) (يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا) أى يضاهى قولهم قولَ الذين كفروا ، وقال الأعشى :

٨٥٧ — أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا [وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا]

فحذف المضاف إلى ليلة والمضاف إليه ليلة وأقام صفته مقامه ، أى اغتماضَ ليلةِ رجلٍ أَرْمَدَ ، وعكسه نيابة المصدر عن الزمان « جِئْتُكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ » أى وقت طلوعها ، فناب المصدرُ عن الزمان ، وليس من ذلك « جِئْتُكَ مَقْدَمَ الحاج » خلافاً للزمخشرى ، بل المَقْدَمُ اسمٌ لزمنِ القدوم .

تنبيه — إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزءين ومع ثانيهما فتقديره مع الثانى أولى ، نحو : (الحجُّ أَشْهُرٌ) ونحو : (وَلَـٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ) فيكون التقدير : الحجُّ حجُّ أشهرٍ ، والبر برُّ مَنْ آمن ، أولى من أن يقدر : أَشْهُرُ الحج أشهرٌ ، و[لـكنَّ] ذا البر من آمن ، لأنك فى الأول قدرت عند الحاجة إلى التقدير ، ولأن الحذف من آخر الجملة أولى .

حذف المضاف إليه

يكثر فى ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى نحو : (رَبِّ اغْفِرْ لِى) وفى الغايات نحو : (لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) أى من قبل الغَلَب ومن بعده ، وفى أىّ وكلّ وبَعْضٍ وغيرٍ بعد لَيْسَ ، وربما جاء فى غيرهن ، نحو : (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) فيمن ضم ولم ينون ، أى فلا خوف شىء عليهم ، وسمع « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » فيحتمل ذلك ، أى سلام الله ، أو إضمار أل .

حذف اسمين مضافين

(فإنها مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) أى فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب (قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ) أى من أثر حافر فرس الرسول (كالذى يُغْشَى عَلَيْهِ) أى كدوران عين الذى ، وقال رؤبة[1] :

٨٥٨ — [فَأَدْرَكَ إِرْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا] وَقَدْ جَعَلَتْنِى مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا

(١) البيت ليس لرؤبة ، وإنما هو للكلحبة اليربوعى .

أى ذا مَسَافَةِ إصبعٍ

حذف ثلاث متضايفات

(فكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ) أى فكان مقدارُ مسافةِ قربهِ مثلَ قَابِ قوسين ؛ فَحُذِفَ ثلاثة من اسم كان ، وواحد من خبرها ، كذا قدَّره الزمخشرى .

تنبيه ـ للقَابِ معنيان : : القَدْر ، وما بين مَقْبِضِ القوس وطرفيها ، وعلى تفسير الذى فى الآية بالثانى فقيل : هى على القلب ، والتقدير قابَىْ قوسٍ ، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس .

حذف الموصول الاسمى

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته ، وتبعهم ابن مالك ، وشَرَطَ فى بعض كتبه كونَهُ معطوفاً على موصول آخر ، ومن حجتهم (آمِنُوا بالذى أنْزِلَ إليهَا وَأُنْزِلَ إليكُمْ) وقولُ حسان :

٨٥٩ — أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ ؟

وقول آخر :

٨٦٠ — ما الَّذِى دَأْبُهُ احْتِياط وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أطاعَ يَسْتَوِيَانِ

أى : والذى أنزل ، ومَنْ يمدحه ، والذى أطاع هواه .

حذف الصِّلة

يجوز قليلا لِدَلَالَةِ صلة أخرى ، كقوله :

٨٦١ — وَعِنْدَ الَّذِى وَالَّلاتِ عُدْنَكَ إحنَةٌ عَلَيْكَ ؛ فَلاَ يَغْرُرْكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ

أى : الذى عادك ، أو دلالة غيرها كقوله :

نَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إلَيْنَا [١٢٧]

أى نحن الأولى عُرِفُوا بالشجاعة ، وقال :

٨٦٢ — بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا وَالَّتِى إذَا عَلَتْهَا أَنْفُس تَرَدَّت

فقيل : يقدَّر مع اللَّتَيَّا فيهما نظيرُ الجملةِ الشرطيةِ المذكورة ، وقيل : يقدَّر اللتيا دَفَّت

واللتيّا دقت ؛ لأن التصغير يقتضى ذلك ، وصلة الثالثة الجملة الشرطية ، وقيل : يقدر مع اللتيا فيهما : عُظِّمَتْ ، لادقت ، وإنه تصغير تعظيم كقوله :

[وكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ] دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ [٦٢]

حذف الموصوف

قوله تعالى (وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ) أى حور قاصرات (وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ، أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) أى دُرُوعاً سابغات (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً) أى ضحكا قليلا وبكاء كثيراً ، كذا قيل ، وفيه بحث سيأتى (وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ) أى دين الملة القيمة (وَلَلدَّارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ) أى ولدار الساعة الآخرة ، قاله المبرد ، وقال ابن الشجرى : الحياة الآخرة ، بدليل (وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ) ومنه (حَبَّ الْحَصِيدِ) أى حب النبت الحصيد ، وقال سُحَيم :

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا [مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِى][٢٦٣]

قيل : تقديره أنا ابن رجل جلا الأمور ، وقيل : جَلاَ عَلَمٌ محكى على أنه منقول من نحو قولك « زيد جلا » فيكون جملة ، لا من قولك جلا زيد ، ونظيره قوله :

٨٦٣ — نُبِّئْتُ أَخْوَالِى بَنِى يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ قَدِيدُ

فيزيد : منقول من نحو قولك « المالُ يزيدُ » لا من قولك يزيد المال ، وإلاّ لأعرب غيرَ منصرف ، فكان يفتح ؛ لأنه مضاف إليه .

واختلف فى المقدَّر مع الجملة فى نحو « مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ » فأصحابنا يقدرُون موصوفاً : أى فريقٌ ، والكوفيون يقدرون موصولا ، أى الذى أو مَنْ ، وما قدرناه أقيَسُ ؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشدُّ من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما ، ومثلُه « ما مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى لَقِيتُهُ » تقدره بأحد ، ويقدرونه بمَنْ (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ) أى إلا إنسان ، أو إلا منْ ، وحكى الفراء عن بعض

قُدَمائهم أن الجملة الاسمية لا تكون صلة ، وردّه بقوله تعالى (وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ) .

حذف الصفة

(يأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً) أى صالحة ، بدليل أنه قرىء كذلك ، وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة ؛ فلا فائدة فيه حينئذٍ (تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍ) أى سلطت عليه ، بدليل (مَا تَذَرُ مِنْ شَىْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ) الآية (قالوا الآنَ جِئْتَ بالحَقِّ) أى الواضح ، وإلا لكان مفهومه كفراً (وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلاَّ هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا) وقال :

٨٦٤ — [وَقَدْ كُنْتُ فِى الحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ] فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعِ

وقال :

٨٦٥ — [وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هٰذَا مَهَاهٌ] وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارِ

أى من أختها السابقة ، وبدار طائلة ، ولم أعط شيئاً طائلا ؛ دَفْعاً للتناقض فيهن (قلْ يَا أَهْلَ الكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَىْءٍ) أى نافع (إِنْ نَظُنُّ إِلا ظَنًّا) أى ضعيفا .

حذف المعطوف

ويجب أن يتبعه العاطف نحو (لاَ يَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وَقَاتَلَ) أى ومَنْ أنفق من بعده ، دليلُ التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين ودليلُ المقدر (أُولئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وقَاتَلُوا) (لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ) (والذينَ آمَنُوا باللهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ) أى بين أحَدٍ وأحَد منهم ، وقيل : أحد فيهما ليس بمعنى واحد مثله فى (قلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) بل هو الموضوع للعموم ، وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو ، فلا تقدير ، وردَّ بأنه يقتضى حينئذٍ أن المُعَرَّض بهم وهم الكافرون فرّقوا بين كل الرسل ، وإنما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيره فى النبوة ، وفى لزوم هذا نظر ، والذى يظهر لى وَجْه التقدير ، وأن المقدر بين أحد

وبين الله ، بدليل (وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ) ونحو : (سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) أى والبرد ، وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى فى أول السورة (لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ) (وَلَهُ مَا سَكَنَ) أى وما تحرك ، وإذا فسر سكن باستقر لم يحتج إلى هذا (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) أى فإن أحصرتم فحللتم (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ) أى فحلق ففدية (لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِى إِيمَانِهَا خَيْرًا) أى إيمانها وكسبها ، والآية من اللف والنشر ، وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشرى وغيره ؛ إذ قالوا : سوّى الله تعالى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح فى عدم الانتفاع به ، وهذا التأويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب .

ومن القليل حذف « أم » ومعطوفها كقوله :

[دَعَانِى إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّى لِأَمْرِهِ مُطِيعٌ] فَمَا أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلَابُهَا [٥]

أى أم غى ، وقد مَرَّ البحث فيه .

حذف المعطوف عليه

(أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ) أى فضرب فانفجرت ، وزعم ابن عصفور أن الفاء فى (فانفجرت) هى فاء فضرب ، وأن فاء (فانفجرت) حذفت ؛ ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه ، وليس بشىء ؛ لأن لفظ الفاءين واحد ، فكيف يحصل الدليل ؟ وجوّز الزمخشرى ومَنْ تبعه أن تكون فاء الجواب ، أى : فإنْ ضَرَبْتَ فَقَدِ انفجرت ، ويردُّه أن ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب مثل (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) إلا إن قيل : المراد فقد حكمنا بترتُّبِ الانفجار على ضربك ، وقيل فى (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ) : إن أم متصلة ، والتقدير : أعلمتم أن الجنة حُفَّتْ بالمكاره أم حسبتم .

حذف المبدل منه

قيل فى (وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ) وفى (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ) : إن الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف ، أى لما تصفه ، وكذلك فى (رسولا) بناء على أن مافى (كما) موصول اسمىّ ، ويردُّه أن فيه إطلاق « ما » على الواحد من أولى العلم ، والظاهرُ أن ما كافة ، وأظهر منه أنها مصدرية ؛ لإبقاء الكاف حينئذٍ على عمل الجر ، وقيل فى (الكذبَ) إنه مفعول إما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه ، أى لا تقولوا الكذبَ لما تصفهُ ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة ، وإما لمحذوف ، أى فتقولون الكذبَ ، وإما لتصف على أن ما مصدرية والجملتان محكيتا القول ، أى لا تحللوا وتحرموا لمجرد قولٍ تنطق به ألسنتكم ، وقرىء بالجر بدلا من (ما) على أنها اسمٌ ، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعاً لكَذُوب صفة للفاعل ، وقد مر أنه قيل فى « لا إلهَ إلا الله » : إن الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف .

حذف المؤكد وبقاء توكيده

قد مَرَّ أن سيبويه والخليل أجازاه ، وأن أبا الحسن ومَنْ تبعه منعوه (١) .

حذف المبتدأ

يكثر ذلك فى جواب الاستفهام نحو : (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ ؟ نَارُ اللهِ) أى هى نارالله (وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ ؟ نَارٌ حَامِيَهْ) (مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ؟ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ) الآيتين (هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ ؟ النَّارُ) .

وبعد فاء الجواب نحو : (مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أى فعملُه لنفسه وإساءتُه عليها (وإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ) أى فهم إخوانكم (فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ) (وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ قَنُوطٌ) (فَإِنْ لَمْ

(١) انظر الشرط الثالث من شروط الحذف فى (ص ٦٠٨) .

يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) أى فالشاهد ، وقرأ ابن مسعود (إن تُعَذِّبهم فَعِبَادُكَ) .

وبعد القول ، نحو : (وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ) (إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ) (سَيَقُولُونَ ثَلاَثَةٌ) الآيات (بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلاَمٍ) .

وبعد ما الخبرُ صفةٌ له فى المعنى ، نحو : (التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ) ونحو : (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ) .

ووقع فى غير ذلك أيضاً ، نحو : (لاَ يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فى البلادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ) (وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ) (لم يَلْبَثُوا إِلاَّ سَاعَةً مِن نَهَارٍ ، بَلاَغٌ) أى هذا بلاغ ، وقد صرح به فى (هٰذَا بَلاَغٌ لِلنَّاسِ) (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا) أى هذه سورة ، ومثله قول العلماء « باب كذا » وسيبويه يصرح به .

حذف الخبر

(وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ) أى حل لكم (أُكُلُهَا دَائِمٌ ، وَظِلُّهَا) أى دائم ، وأما (أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ) فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل ؛ لصحة كون أعلم خبراً عنهما ، وأما « أَنْتَ أعلم وَمَالُكَ » فمشكل لأنه إن عُطِفَ على أنت لزم كون أعلم خبراً عنهما ، أو على أعلم لزم كونُهُ شريكه فى الخبرية ، أو ضمير أعلم لزم أيضا نسبةُ العلم إليه والعطفُ على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فَصْل ، وإعمالُ أفعل فى الظاهر ، وإن قدر مبتدأ حذف خبره لزم كونُ المحذوف أعلم ، والوَجْهُ فيه أن الأصل بمالك ، ثم أنيبت الواو منابَ الباء قصدا للتشاكل اللفظى ، لا للاشتراك المعنوى ، كما قصد بالعطف فى نحو : (وَأَرْجُلِكُمْ) فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار ، ونظيره « بِعْتُ الشَّاءَ شَاةً وَدِرْهَماً » والأصل

شاة بدرهم ، وقالوا « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ ، إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ » أى إن كان فى عملهم خير ، فحذفت كان وخبرها ، وقال :

٨٦٦ — لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ من خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ

أى ليس له ، وقالوا « مَن تأنَّى أصَابَ أو كادَ وَمَن اسْتَعْجَلَ أخطأ أو كاد » وقالوا « إنّ مالاً وَإنّ وَلَدًا » وقال الأعشى :

إنّ محـــلا وَإن مُرْتَحَلاَ [وَإنّ فِى السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلا] [١٢١]

أى إن لنا حُلُولاً فى الدنيا وإلا لنا ارتحالا عنها ، وقد مر البحث فى (إنّ الّذِين كفرُوا وَيَصُدُّونَ عن سَبِيلِ اللهِ) (إنّ الّذين كفرُوا بالذِّكْرِ لَمّا جاءهُم) مستوفىً ، وقال تعالى (قَالُوا لاَ ضَيْرَ) أى علينا (وَلَو تَرَى إذْ فَزِعُوا فَلاَ فوْتَ) أى لهم ، وقال الحماسى :

مَن صَدّ عن نِيرَانِهَا فأنَا ابنُ قَيسٍ لاَ بَرَاحُ [٣٩٣]

وقد كثر حذف خبر « لا » هذه حتى قيل : إنه لا يذكر ، وقال آخر :

٨٦٧ — إذَا قِيلَ سِيرُوا إنّ لَيْلَى لَعَلَّهَا جَرَى دُونَ لَيْلَى مَا تُلُ القَرنِ أَعْضَبُ[1]

ما يحتمل النوعين

يكثر بعد الفاء نحو (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) (فَعِدَّةٌ من أيّامٍ أُخَرَ) (فَمَا اسْتَيسَرَ مِنَ الْهَدى) (فَنَظِرَةٌ) أى فالواجبُ كذا ، أو فعَلَيْهِ كذا ، أو فعليكم كذا .

ويأتى فى غيره نحو (فَصَبْرٌ جميل) أى أمرى ، أو أمثَلُ ، ومثله (طاعَةٌ وَقَولٌ معرُوف) أى أمرنا أو أمثَلُ ، ويدل للأول قوله :

٨٦٨ — فقالت : عَلَى اسْمِ اللهِ ، أمْرُكَ طَاعَةٌ [وَإنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أُعَوِّدِ]

(١) خبر إن هو كلمة لعلها مع خبرها المحذوف ، وقوله « جرى » هو جواب إذا .

وقد مَرَّ تجويزُ ابن عصفور الوجهين فى « لَعَمْرُكَ لأفعلَنَّ ، وأيْمُنُ اللهِ لأفعلَنَّ » وغيرهُ جَزَم بأن ذلك من حذف الخبر ، وفى « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » وغيره جزم بأنه إذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدأ .

حذف الفعل وحده

أو مع مُضْمر مرفوع أو منصوب ، أو معهما

يَطَّرِدُ حذفه مُفَسَّرًا نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) والأصلُ : لو تملكون تملكون ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، قاله الزمخشرى وأبو البقاء وأهل البيان ، وعن البصريين أنه لايجوز « لَوْ زَيْدٌ قَامَ » إلا فى الشعر أو الندور نحو « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِى » وقيل : الأصل لو كنتم ، فحذفت كان دون اسمها ، وقيل : لو كُنتم أنتم ، فحذفا مثل « الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِن حَدِيدٍ » وبقى التوكيد .

ويكثر فى جواب الاستفهام نحو (لَيَقُولُنَّ اللهُ) أى ليقولن خلقهن الله (وإذا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا) .

وأكثر من ذلك كله حذف القول ، نحو (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) حتى قال أبو على : حَذف القول من حديث البحر قُل وَلَا حَرَجَ .

ويأتى حذف الفعل فى غير ذلك نحو (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُم) أى وَأْتُوا خيرا ، وقال الكسائى : يكن الانتهاء خيراً ، وقال الفراء : الكلام جملة واحدة ، وخيرا : نعت لمصدر محذوف ، أى انتهاءا خيرا (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ من قَبْلِهِمْ) أى واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم : وقال :

٨٦٩ — عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً بَارِدا [حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيناهَا]

فقيل : التقدير وسقيتها ، وقيل : لاحذف ، بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها وألزِمُوا صحة نحو « علفتها ماءا باردا وتبنا » فالتزموه مُحْتَجِّينَ بقول طرفة :

٨٧٠ — [أَعَمْرو بْنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْىَ صِرْمَةٍ] لَهَا سَبَبٌ ترعى بِهِ الْمَاءَ والشَّجر

وقالوا « الحمدُ لله أهلَ الحمدِ » بإضمار أمدح ، وفى التنزيل (وَامرأتُه حمّالةَ الحطبِ) بإضمار أذم ، ونظائره كثيرة ، وقالوا « أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ » أى لأن كنت منطلقا انطلقت ، وقالوا « لا أكلّمُهُ ما أنّ حِرَاء مكانَه ، وما أنّ فى السّماء نجماً » أى ما ثبتَ ، ويروى « نجمٌ » بالرفع ، فأنّ : فعلٌ ماضٍ بمعنى عرَض ، وأصله عنّ .

حذف المفعول

يكثر بعد « لو شئت » نحو : (فلَوْ شاءَ اللهُ لهَدَاكُمْ أجمعينَ) أى فلو شاء هدايتَكُمْ ، وبعد نفى العلم ونحوه ، نحو : (ألاَ إنّهُمْ هُمُ السُّفهاءُ وَلكنْ لا يعلَمُونَ) أى أنهم سفهاء (وَنحنُ أقربُ إليْهِ مِنكُمْ وَلكنْ لا تُبْصِرُونَ) وعائد على الموصول نحو : (أهذَا الّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولا) وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله :

[حَمَيْتَ حِمَى تِهامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ] وَمَا شَىْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ [٧٤٥]

وعائد المخبَر عنه دونهما كقوله :

[قَدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعِى] عَلَىَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أصْنَعِ [٣٣٢]

وقوله : [فأقْبَلْتُ زَحْفاً على الرُّكْبَتَيْنِ] فثَوبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أجُرّ [(١)] [٧١٩]

وجاء فى غير ذلك ، نحو : (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهرَيْنِ) (فمَنْ لم يَسْتَطِعْ فَإطْعَامُ سِتّينَ مِسْكِينا) أى فمن لم يجد الرقبة ، فمن لم يستطع الصوم .

ومن غريبه حَذْفُ المقول وبقاء القول نحو : (قالَ مُوسَى أتَقُولونَ لِلْحَقِّ لَمّا جاءَكم) أى هو سحر ، بدليل (أسِحْرٌ هذا) ويكثر حذفهُ فى الفواصل نحو : (وَمَا قَلَى) (وَلا تَخْشَى) ويجوز حذف مفعولَىْ أعطى نحو : (فأمّا مَنْ أعْطَى) وثانيهما فقط نحو

---

(١) رواه المؤلف فيما مضى (ص ٤٧٢) « فثوب لسيت » وشرحه وذكر له نظيرا فى المعنى .

(وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) ، وأولها فقط ، خلافاً للسهيلى ، نحو : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) .

حذف الحال

أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولا أغنى عنه المَقُولُ نحو : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) أى قائلين ذلك ، ومثله (وَإِذْ يَرْفَعُ إبراهيم الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) ويحتمل أن الواو للحال وأن القول المحذوف خبر ، أى وإسماعيل يقول ، كما أن القول حذف خبراً الموصول فى (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا) ويحتمل أن الخبر هنا (إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) فالقول المحذوف نصب [على الحال] أو رفع خبراً أول ، أو لا مَوضِع له ؛ لأنه بدل من الصلة ، هذا كله إن كان (الذين) للكفار ، والعائد الواو ، فإن كان المعبودين عيسى والملائكة والأصنام والعائد محذوف — أى اتخذوهم — فالخبر (إن الله يحكم بينهم) وجملة القول حال أو بدل .

حذف التمييز

نحو : « كَمْ صُمْتَ » أى كم يوما ، وقال تعالى (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عشر) (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ) وهو شاذ فى باب نعم نحو : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعة فَبِهَا وَنِعْمَتْ » أى فبالرخصة أخذ ونعمت رخصةً .

حذف الاستثناء

وذلك بعد إلاّ وغير المسبوقَيْنِ بليس ، يقال : قَبَضْتُ عشرة لَيْسَ إلا ، أو ليس غير ، وقد تقدم ، وأجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن ، وليس بمسموع .

حذف حرف العطف

بابُه الشعرُ، كقول الحطيئة :

٨٧١ — إنَّ امْرَأً رَهْطُه بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ
بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَارا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا

أى ومنزله برمل يبرين ، كذا قالوا ، ولك أن تقول : الجملة الثانية صفة ثانية ، لامعطوفة ، وحكى أبو زيد « أكلتُ خبزا لحماً تمرًا » فقيل : على حذف الواو ، وقيل : على بدل الإضراب ، وحكى أبو الحسن « أعْطِهِ دِرْهَماً دِرْهَمَيْن ثَلاَثةً » وخرج على إضمار أو ، ويحتمل البدل المذكور ، وقد خرج على ذلك آيات ؛ إحداها (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَة) أى ووجوه ، عطف على (وجوه يومئذ خاشعة) والثانية (أن الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإسلاَمُ) فيمن فتح الهمزة ، أى وأنّ الدِّينَ ، عَطْفٌ على (أنَّهُ لا إلَهَ إلاّ هُوَ) ويبعده أن فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب ، وبين المنصوبين بالمرفوع ، وقيل : بدل من أن الأولى وصلتها ، أو من القسط ، أو معمول للحكيم على أن أصله الحاكم ثم حول للمبالغة ، والثالثة (وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إذا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أجدُ) أى وقلت ، وقيل : بل هو الجواب ، و (تَوَلَّوْا) جواب سؤال مقدر ، كأنه قيل : فما حالهم إذ ذاك ؟ وقيل : (تولوا) حال على إضمار قد ، وأجاز الزمخشرى أن يكون (قلت) استئنافا ، أى إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ، ثم قدر أنه قيل : لم تولوا باكين ؟ فقيل : (قلت لا أجد ما أحملكم عليه) ثم وسط بين الشرط والجزاء .

حذف فاء الجواب

هو مُخْتَصٌّ بالضرورة ، كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا [وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ] [٨١]

وقد مر أن أبا الحسن خَرَّج عليه (إِنْ تَرَكَ خَيرا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ) .

حذف واو الحال

تقدم فى قوله :

نَصَفَ النَّهارَ الماء غامرهُ [ورفيقه بالغيب لا يدرى] [٧٤٧]

أى انتصف النهار والحالُ أن الماء غامر هذا الفائض .

حذف قد

زعم البصريون أن الفعل الماضى الواقع حالا لابد معه من « قد » ظاهرة نحو (وَمَا لَكُمْ أَنْ لا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيهِ وَقَدْ فصل لكم) أو مضمرة نحو (أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرذَلُونَ) (أو جَاؤُكم حَصِرَت صُدُورُهم) وخالفهم الكوفيون ، واشترطوا ذلك فى الماضى الواقع خبرا لكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه « أَلَيْس قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا » ، وقول الشاعر :

٨٧٢ — وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضاء شَحْمَةً

عَشِيَّةَ لاقَيْنَا جُذاما وَحِمْيَرا

وخالفهم البصريون . وأجاز بعضهم « إن زَيدًا لقام » على إضمار قد ، وقال الجميع : حَقُّ الماضى المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد نحو (تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا) وقيل فى (قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ) إنه جواب للقَسَمِ على إضمار اللام وقد جميعا للطول ، وقال :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلفة فَاجِرٍ

لَنَامُوا ، فَمَا إِن مِن حَدِيثٍ وَلا صَالِ [٢٨٨]

فأضمر « قد » وأما (ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون) فزعم قوم أنه من ذلك ، وهو سهو ، لأن ظلوا مستقبل ، لأنه مرتب على الشرط وسادّ مسد جوابه ؛ فلا سبيل فيه إلى قد ؛ إذ المعنى ليظلنّ ، ولكن النون لا تدخل على الماضى .

حذف لا التبرئة

حكى الأخفش « لا رجل وامرأة » بالفتح ، وأصله ولا امرأة ، فحذفت لا وبقى البناء للتركيب بحاله .

حذف لا النافية وغيرها

يطرد ذلك فى جواب القسم إذا كان المنفى مضارعا نحو (تالله تفتأ تذكر يوسف) وقوله :

٨٧٣ — فقلت : يمين الله أبرح قاعدا [ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى]

ويقل مع الماضى كقوله :

٨٧٤ — فإن شئت آليت بين المقا
م والركن والحجر الأسود
نسيتك ما دام عقلى معى
أمدّ به أمد السرمد

ويسهله تقدم لا على القسم كقوله :

٨٧٥ — فلا والله نادى الحىّ قومى [طوال الدهر ما دعى الهديل]

وسمع بدون القسم كقوله :

٨٧٦ — وقولى إذا ما أطلقوا عن بعيرهم :
يلاقونه حتى يؤوب المنخّل

وقد قيل به فى (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) أى لئلا ، وقيل : المحذوف مضاف ، أى كراهةَ أن تضلوا .

حذف ما النافية

ذكر ابن معطى ذلك فى جواب القسم ، فقال فى ألفيته :

وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنْفِيًّا بِلاَ
أَوْ مَا كَقَوْلِي وَاللَّهِ مَا فَعَلاَ
فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ
إِنْ أُمِنَ الْإِلْبَاسُ حَالَ الْحَذْفِ

قال ابن الخباز : وما رأيت فى كتب النحو إلاَّ حذف لا ، وقالى لى شيخنا : لا يجوز حذف ما ، لأن التصرف فى لا أكثر من التصرف فى ما ، انتهى .

وأنشد ابن مالك :

٨٧٧ — فَوَاللهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمُ
بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلاَ مُتَقَارِبِ

وقال : أصله ما ما نلتم ، ثم فى بعض كتبه قدر المحذوف « ما » النافية ، وفى بعضها قدره ما الموصولة .

حذف ما المصدرية

قاله أبو الفتح فى قوله :

بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا [كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا] [٦٦١]

والصواب أن آية مضافة إلى الجملة كما مر ، وعكسه قول سيبويه فى قوله :

[أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّى تَمِيمًا] بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا [٦٦٣]

إن ما زائدة ، والصواب أنها مصدرية .

حذف كى المصدرية

أجازهُ السيرافى نحو : « جئت لتكرمنى » وإنما يقدر الجمهور هنا « أنْ » بعينها ، لأنها أمُّ الباب ؛ فهى أولى بالتجوز .

حذف أداة الاستثناء

لا أعلم أن أحداً أجازهُ ، إلا أن السهيلى قال فى قوله تعالى :(وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ) الآية : لا يتعلق الاستثناء بفاعل ، إذ لم ينه عن أن يصل إلا أن يشاء الله بقوله ذلك ، ولا بالنهى ، لأنك إذا قلت أنت مَنْهِىٌّ عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فلستَ بمنهى ، فقد سَلَّطْته على أن يقوم ويقول : شاء الله ذلك ، وتأويلُ ذلك أن الأصل إلا قائلا إلا أن يشاء الله ، وحذف القول كثير ، اه ، فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً ، والصوابُ أن الاستثناء مُفَرَّغ ، وأن المستثنى مصدر أو حال ، أى إلا قَولا مصحوباً بأنْ يشاء الله ، أو إلا متلبساً بأن يشاء الله ، وقد علم أنه لا يكون القول مصحوباً بذلك إلا مع حرف الاستثناء ، فطَوَى ذكره لذلك ، وعليهما فالباء محذوفة من أن ، وقال بعضهم : يجوز أن يكون (أن يشاء الله) كلمة تأبيد ، أى لا تقولنَّه أبداً ، كما قيل فى (وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّنَا) ؛ لأن عَوْدَهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه . وجَوَّزَ الزمخشرى أن يكون المعنى ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه ، ولما قاله مُبْعِد ، وهو أن ذلك معلوم فى كل أمر ونهى ، ومُبْطِل ، وهو أنه يقتضى النهى عن قول إنى فاعل ذلك غدا مطلقاً ، وبهذا يردُّ أيضاً قول مَنْ زعم أن الاستثناء منقطع ، وقول من زعم أن (إلا أن يشاء الله) كنايةٌ عن التأبيد .

حذف لام التوطئة

(وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) (وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) بخلاف (وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ) .

حذف الجار

يكثر ويطّرد مع أنَّ وأنْ نحو : (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا) أى بأن ، ومثله (بل اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ) (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي) (وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا) (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) أى : ولأن المساجد لله (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ) أى بأنكم .

وجاء فى غيرهما نحو : (قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ) أى قدرنا له (وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا) أى يبغون لها (إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ) أى يخوفكم بأوليائه .

وقد يُحْذف مع بقاء الجر كقول رؤبة ـ وقد قيل له كيف أصبحت ـ « خَيْرٍ عَافَاكَ الله » وقولهم « بكم درهم اشتريت » ويقال فى القسم « اللهِ لأفعلنَّ » .

حذف أن الناصبة

هو مطرد فى مواضع معروفة ، وشاذ فى غيرها نحو : « خذ اللص قبل يأخذك » و « مُرْهُ يَحْفِرُهَا » و « لابُدَّ من تتبعها » وقال به سيبويه فى قوله :

٨٧٨ — [فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ] وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

وقال المبرد : الأصل أفعلُهَا ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها ، وهذا أولى من قول سيبويه ، لأنه أضمر أنْ فى موضع حقها أن لاتدخل فيه صريحا وهو خبر كاد ، واعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء عملها .

وإذا رفع الفعل بعد إضمار أنْ سَهُلَ الأمر ، ومع ذلك فلا ينقاس ، ومنه (قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِى أَعْبُدُ) (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ) و « تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِىِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه » وهو الأشهر فى بيت طرفة :

أَلاَ أَيُّهَا ذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرُ الْوَغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى ؟ [٦١٦]

وقرىء (أَعْبُدَ) بالنصب كما روى « أَحْضُرَ » كذلك ، وانتصاب (غير) فى الآية على القراءتين لا يكون بأعبد ؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، بل بتأمرونى ، و (أن أعبد) بدل اشتمال منه ، أى تأمرونى بغير الله عبادته .

حذف لام الطلب

هو مطرد عند بعضهم فى نحو : « قُلْ لَهُ يَفْعَلْ » وجعل منه (قُلْ لِعِبَادِى الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ) (وَقُلْ لِعِبَادِى يَقُولُوا) وقيل : هو جواب لشرط محذوف ، أو جواب للطلب ، والحقُّ أن حذفها مختص بالشعر كقوله :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ [إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ] [٣٧١]

حذف حرف النداء

نحو : (أَيُّهَا الثَّقَلاَنِ) (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا) (أَنْ أَدُّوا إِلَى عِبَادَ اللهِ) وشذ فى اسمى الجنس والإشارة فى نحو : « أَصْبِحْ لَيْلُ » وقوله :

٨٧٩ — [إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِى لَهَا قَالَ صَاحِبِى] :

بِمِثْلِكَ هٰـــذَا لَوْعَةٌ وَرَامُ

ولحن بعضهم المتنبى فى قوله :

٨٨٠ — هٰذِى بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا [ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ رَسِيسَا]

وأجيب بأن « هذى » مفعول مطلق : أى برزت هذه البَرْزَةَ ، وردَّه ابن مالك

بأنه لا يُشَار إلى المصدر إلا منعوتا بالمصدر المشار إليه كضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضربَ ، ويرده بَيْتٌ أنشده هو ، وهو قوله :

٨٨١ — يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِي
وَصَحَابَتِيكَ إِخَالُ ذَاكَ قَلِيـــلُ

حذف همزة الاستفهام

قد ذكر فى أول الباب الأول من هذا الكتاب .

حذف نون التوكيد

يجوز فى نحو : « لأَفْعَلَن » فى الضرورة كقوله :

٨٨٢ — فَلَا وَأَبِي لَنَأْتِيَهَا جَمِيعًا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومُ

ويجب حذف الخفيفة إذا لَقِيَهَا ساكن نحو : « اضرِبَ الغُلَامَ » بفتح الباء ، والأصل اضرِبَنْ ، وقوله :

لَا تُهِينَ الْفَقِيـــرَ عَلَّكَ أَنْ
تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ [٢٥٥]

وإذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة ويعاد حينئذ ما كان حذف لأجلها ، فيقال فى « اضرِبُنْ يَا قوم » : اضربوا ، وفى « اضرِبنْ يا هِنْدُ » : اضرِبى ، قيل : وحذفها فى غير ذلك ضرورة كقوله :

٨٨٣ — اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا
ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

وقيل : ربما جاء فى النثر ، وخَرَّجَ بعضهم عليه قراءة من قرأ (أَلَمْ نَشْرَحَ) بالفتح ،

وقيل : إن بعضهم ينصب بلم ويجزم بِلَنْ ، ولك أن تقول : لعل المحذوف فيهما الشديدة ؛ فيجاب بأن تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى .

حذف نون التثنية والجمع

يحذفان للاضافة نحو : (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) وَ (إِنَّا مُرْسِلُو النَاقَةِ) ولشبه الإضافة نحو : « لَا غُلَامَيْ اِزَيد » و « لَامُكْرِمِي لعَمْرٍو » إذا لم تقدر اللام مُقْحَمَة ، ولتقصير الصلة نحو : « الضَّارِبَا زَيْدًا ، والضَّارِبُو عمرا » وللام الساكنة قليلا نحو : (لَذَائِقُو العَذَابَ) فيمن قرأه بالنصب ، وللضرورة نحو : قوله :

٨٨٤ — هُمَا خُطَّتَا : إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ ،

وَإِمَّا دَمٌ ، وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

[ص ٦٩٩]

فيمن رواه برفع « إسار ومنة » وأما من خفض فبالإضافة ، وفَصَلَ بين المتضايفين بإمَّا ؛ فلم ينفكّ البيت عن ضرورة ، واختلف فى قوله :

٨٨٥ — [رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِى طِلَالِ]

لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ

فقيل : الأصل : ضاربين ضاربى القباب ، وقيل للقباب كقوله :

[إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ] أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ [٢]

وقيل : ضاربين معرب لإعراب مساكين ، فنصبُهُ بالفتحة ، لا بالياء .

حذف التنوين

يحذف لزوما لدخول أل نحو : « الرَّجُل » وللاضافة نحو : « غُلَامك » ولشبهها نحو : « لَا مَالَ لِزَيْدٍ » إذا لم تُقدر اللام مُقْحَمَة ؛ فإن قدرت فهو مضاف ، ولمانع الصرف نحو : « فَاطِمَةَ » وللوقف فى غير النصب ، وللاتصال بالضمير نحو : « ضَارِبك » فيمن قال إنه غير مضاف ، فأما قوله :

[وَمَا أَدْرِى وَظَنِّى كُلَّ ظَنٍّ] أُمُسْلِمِيَّ إِلَى قَوْمٍ شَرَاحِى [٥٦٣]

فضرورة ، خلافا لهشام ، ثم هو نون وقاية لاتنوين كقوله :

وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا

[فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلَا] [٥٦٤]

إذ لايجتمع التنوين مع أل ، ولكَوْنِ الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف إلى علم ، من ابن وابنة اتفاقا ، أو بنت عند قوم من العرب ، فأما قوله :

٨٨٦ — جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَهْ [كَرِيمَةٌ أَخْوَالُهَا وَالْعَصَبَهْ]

فضرورة ، ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا [٧٩٣]

وإنما آثر ذلك على حذفه للاضافة لإرادة تماثل المتعاطفين فى التنكير ، وقرىء (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ) (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ) بترك تنوين أحد وسابق ونصب النهار .

واختلف لم ترك التنوين(١) فى نحو « قَبَضْتُ عَشَرَةَ لَيْسَ غَيْرُ » فقيل : لأنه مبنى كقَبْلُ وبَعْدُ ، وقيل : لنية الإضافة وإن الضمة إعراب وغير متعينة لأنها اسمُ ليس ، لا محتملة لذلك وللخبرية ، ويردُّه أن هذا التركيبَ مطرد ، ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد ، إلا إنْ أشْبَهَ فى اللفظ المضاف نحو : « قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قالَهَا » فإن الأول مضاف المذكور ، والثانى لمجاورته له مع أنه المضاف إليه فى المعنى كأنه مضاف إليه لفظا .

حذف أل

تُحْذَفُ للاضافة المعنوية ، وللنداء نحو : « يا رَحْمَنُ » إلا من اسم الله تعالى ، والجمل المحكية ، قيل: والاسم المشبه به نحو: « يا خَلِيفَةَ هَيْبَةَ » وسمع « سَلَامُ عَلَيْكُمْ »

---

(١) فى نسخة « لم ترك تنوين غير فى نحو — إلخ » .

بغير تنوين ؛ فقيل : على إضمار أل ، ويحتمل عندى كونه على تقدير المضاف إليه ، والأصل سلامُ اللهِ عليكم ، وقال الخليل فى « ما يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٍ مِنْكَ أنْ يَفْعَلَ كذا » هو على نية أل فى خير ، ويرده أنه لا تجامع من الجارة للمفضول ، وقال الأخفش : اللام زائدة ، وليس هذا بقياس ، والتركيب قياسى ، وقال ابن مالك : خير بدل ، وإبدال المشتق ضعيف ، وأولى عندى أن يخرج على قوله :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي [فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي] [١٤٢]

حذف لام الجواب

وذلك ثلاثة : حذف لام جواب لو ، نحو : (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً) وحذف لام لقد ، يحسن مع طول الكلام نحو : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) وحذف لام لَأَفْعَلَنَّ يختص بالضرورة كقول عامر بن الطُّفَيْل :

٨٨٧ — وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ ؛ فَإِنَّهُ فِرْعٌ ، وَإِنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يُثْأَرِ

حذف جملة القسم

كثير جداً ، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم ، وحيث قيل « لأفعلنَّ » أو « لَقَدْ فَعَلَ » أو « لَئِنْ فَعَلَ » ولم يتقدم جملة قسم فثَمَّ جملة قسم مقدرة ، نحو : (لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً) الآية (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ) (لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) واختلف فى نحو : « لَزَيْدٌ قائم » ونحو : « إنَّ زَيْداً قَائِم ، أو لقائم » هل يجب كونه جواباً لقسم أولا ؟

حذف جواب القسم

يجب إذا تقدم عليه أو اكْتَنَفَهُ ما يُغْنِى عن الجواب ؛ فالأول نحو : « زَيْدٌ قائِمٌ واللهِ » ومنه « إنْ جاءنى زيدٌ واللهِ أكرمته » والثانى نحو : « زَيْدٌ واللهِ قائم » فإن قلت « زيد واللهِ إنه قائم ، أو لقائم » احتمل كون المتأخر عنه خبراً عن المتقدم عليه ، واحتمل كونه جواباً وجملة القسم وجوابه الخبر .

ويجوز فى غير ذلك ، نحو : (وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا) الآيات ، أى لتُبْعَثُنَّ ، بدليل ما بعده ، وهذا المقدر هو العامل فى (يَوْمَ تَرْجُفُ) أو عامله اذكر ، وقيل : الجواب (إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَعِبْرَةً) وهو بعيد لبعده ، ومثله (قٓ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) أى لنهلكن ، بدليل (كَمْ أَهْلَكْنَا) أو إنك لمنذر ، بدليل (بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ) وقيل : الجواب مذكور ؛ فقال الأخفش (قَدْ عَلِمْنَا) وحذفت اللام للطول مثل (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) وقال ابن كيسان (مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ) الآية ، الكوفيون (بَلْ عَجِبُوا) والمعنى لقد عجبوا ، بعضهم (إِنَّ فِي ذٰلِكَ لذكرى) ومثله (صٓ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ) أى إنه لمعجز ، أو (إِنَّكَ لَمِنَ المرسلين) أو ما الأمر كما يزعمون ، وقيل : مذكور ؛ فقال الكوفيون والزجاج (إِنَّ ذٰلِكَ لحق) وفيه بعد ، الأخفش (إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ) للفراء وثعلب (صٓ) لأن معناها صدق الله ، ويرده أن الجواب لايتقدم ، وقيل : (كَمْ أَهْلَكْنَا) وحذفت اللام للطول .

حذف جملة الشرط

هو مُطّرد بعد الطلب نحو : (فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ الله) أى فإن تتبعونى يحببكم الله (فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ) (رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ) .

وجاء بدونه نحو : (إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) أى فإن لم يتأتّ إخلاص العبادة لى فى هذه البلدة فإياى فاعبدون فى غيرها (أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللهُ هُوَ الْوَلِي) أى إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولى (أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ ، فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ، فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ الله) أى إن صدقتم فيما كنتم تَعِدُونَ به من أنفسكم فقد جاءكم بينة وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم ، وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط ـ وهى من حذفها وحذف جملة الجواب ـ لأنه قد ذكر فى اللفظ جملة قائمة مقام الجواب ، وذلك يسمى جواباً تجوزا كما سيأتى ،

وجعل منه الزمخشرى وتبعه ابن مالك بدر الدين (فَلِمْ تَقْتُلُوهُمْ) أى إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ، ويرده أن الجواب المنفى بلم لاتدخل عليه الفاء .

وجعل منه أبو البقاء (فَذٰلِكَ الَّذِى يَدُعُّ الْيَتِيمَ) أى إن أردت معرفته فذلك ، وهو حسن .

وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير كقوله :

٨٨٨ — فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أى وإلا تطلقها .

حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب : فالأول نحو : « هُوَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلَ » والثانى نحو : « هو إن فعل ظالم » (وإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ لَمُهْتَدُونَ) ومنه « والله إن جاءنى زيد لأكرمنه » وقولُ ابن معطى :

* اللَّفْظُ إِنْ يُفِدْ هُوَ الْكَلاَمُ *

إما من ذلك ففيه ضرورة ، وهو حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً ، وإما الجوابُ الجملة الاسمية وجملتا الشرط والجواب خبر ففيه ضرورة أيضاً ، وهى حذف الفاء كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا [والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلاَنِ] [٨١]

ووهم ابن الخباز إذ قطع بهذا الوجه ، ويجوز حذف الجواب فى غير ذلك نحو : (فإن اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى الأَرْضِ) الآية ، أى فافعل (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجبال) الآية ، أى لما آمنوا به ، بدليل (وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمٰنِ) والنحويون يقدرون : لكان هذا القرآن ، وما قدرته أظهر (لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ) أى لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر (وَلَوِ افْتَدَى بِهِ) أى ما تُقُبِّلَ منه (وَلَوْ كُنْتُمْ فِى بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ) أى لأدركم (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) أى أعرضوا ، بدليل ما بعده (أَئِنْ

ذُكِّرْتُمْ) أى تطيرتم (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدا) أى لنفد (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُسِهِمْ) أى لرأيت أمراً فظيعاً (وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيم) أى لهلكتم (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ) قال الزمخشرى : تقديره ألستم ظالمين ، بدليل (إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِى القوم الظالمين) ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو : « إن جِئْتَنِى أَفَمَا تُحْسِنُ إِلَىَّ » ومقدمة على غيرها نحو : « فهل تحسن إلى » .

تنبيه — التحقيقُ أن من حذف الجواب مثل (مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللهِ لآتٍ) لأن الجواب مسبَّبٌ عن الشرط ، وأجل الله آتٍ سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد ، وإنما الأصل فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت ، ومثله (وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ) أى فاعلم أنه غنى عن جَهْرِك (فإنه يَعْلَمُ السر) (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ) أى فَتَصَبَّرْ (فقد كذبت رسل من قبلك) (إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ) أى فاصبروا (فقد مَسَّ القومَ قرحٌ مثله) (وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ) أى يفعل الفواحش والمنكرات (فإنهُ يأمُرُ بالفحشاء والمنكر) (وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ ورَسُولَه والذينَ آمَنُوا) أى يَغْلِب (فإنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ) وإن عَزَمُوا الطَّلاَقَ) أى فلا تؤذوهم بقولٍ ولا فعل ؛ فإن اللهَ يَسْمَعُ ذلك ويعلمه (فإنْ تَوَلَّوْا) أى فلا لوم علىَّ (فقد أبلغتكم) .

حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطراد فى مواضع :

أحدها : بعد حرف الجواب ، يقال : أقام زيد ؟ فتقول : نَعَمْ ، وألم يقم زيد ؟ فتقول : نعم ، إن صدَّقْت النفى ، وبَلَى ، إن أبطلته ، ومن ذلك قوله :

٨٨٩ — قالوا : أَخِفْتَ ؟ فَقُلْتُ : إنَّ ، وخِيفَتِي
مَا إِنْ تَزَالُ مَنُوطَةً بِرَجَائِي

فإن إنَّ هنا بمعنى نعم ، وأما قوله :

وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَـــلاَ كَ وقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إنَّهْ [٤٩]

فلا يلزم كونُه من ذلك ، خلافاً لأكثرهم ؛ لجواز أن لا تكون الهاء للسكت ، بل اسماً لإنَّ على أنها المؤكدة والخبر محذوف ، أى إنه كذلك .

الثانى : بعد نعم وبئس إذا حذف المخصوص ، وقيل : إن الكلام جملتان نحو (إنَّا وَجَدْنَاه صابِراً نعم العبد) .

والثالث : بعد حروف النداء فى مثل (يَالَيْتَ قَوْمِى يَعلَمُونَ) إذا قيل : إنه على حذف المنادى ، أى يا هؤلاء .

الرابع : بعد إن الشرطية كقوله :

٨٩٠ — قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَاسَلْمَى وإن كانَ فَقِيرا مُعْدِماً ؟ قَالَتْ : وَإن

أى : وإن كان كذلك رضيته .

الخامس : فى قولهم « افْعَلْ هَذَا إمَّا لا » أى إن كنت لاتفعل غيره فافعله .

حذف أكثر من جملة

فى غير ما ذكر ، أنشد أبو الحسن :

٨٩١ — إنْ يَكُن طِبُّكِ الدَّلاَلَ فَلَوْ فِى سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسِّنِينَ الْخَوَالِى

أى إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناهُ منك ، وقالوا فى قوله تعالى (فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ، كَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ الْمَوْتَى) : إن التقدير فضربوه فَحَيِيَ فقلنا : كذلك يحيى الله ، وفى قوله تعالى (أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ) الآية : إن التقدير : فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له يايوسف؛ وفى قوله تعالى (فَقُلْنَا اذْهَبَا إلى الْقَوْمِ الذِين كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ) إن التقدير فأتيَاهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم .

تنبيه — الحذف الذى يلزم النحوىَّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك

بأن يجدَ خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أومعمولا بدون عامل ، نحو (لَيَقُولُنَّ اللهُ) ونحو (قَالُوا خَيْرًا) ونحو « خَيْرٍ عافاكَ اللهُ » وأما قولهم فى نحو (سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ) إن التقدير : والبرد ، ونحو (وتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ) إن التقدير ولم تعبدنى ، ففضُولٌ فى فن النحو ، وإنما ذلك للمفسر ، وكذا قولهم : يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك ، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان ، ولم أذكر بعض ذلك فى كتابى جَرْياً على عادتهم ، وأُنْشِدُ متمثلا :

٨٩٢ — وَهَلْ أنا إلاّ مِنْ غَزِيَّةَ : إنْ غَوَتْ
غَوَيْتُ ، وإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

بل لأنى وضعت الكتاب لإفادة متعاطى التفسير والعربية جميعاً ، وأما قولهم فى « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ » إنه على حذف عاطف ومعطوف ، أى والناقة ، فلازمٌ لهم ؛ ليطابق الخبر المخبر عنه ، وقيل : هو على حذف مضاف ، أى أحَدُ طليحَيْن ، وهذا لا يتأتّى فى نحو « غلامُ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُمَا » .

الباب السادس من الكتاب

فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصوابُ خِلَافُها

وهى كثيرة ، والذى يحضرنى الآن منها عشرون موضعا .

أحدها : قولهم فى لَوْ « إنها حرف امتناع لامتناع » وقد بيّنا الصواب فى ذلك فى فصل لو ، وبَسَطْنَا القول فيه بما لم نُسْبَقْ إليه .

والثانى : قولهم فى إذا غير الفجائية « إنها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالباً » وذلك مَعِيبٌ من جهات :

إحداها : أنهم يذكرونه فى كل موضع ، وإنما ذلك تفسير للأداة من حيث

هى ، وعلى المعرب أن يبين فى كل موضع : هل هى متضمنة لمعنى الشرط أم لا ؟ وأحسن مما قالوه أن يقال ، إذا أريد تفسيرها من حيث هى : ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك .

والثانية : أن العبارة التى تُلقَى للمتدرِّبين يطلب فيها الإيجاز لتخف على الألسنة ؛ إذ الحاجة داعية إلى تكرارها ، وكان أخصر من قولهم لما يستقبل من الزمان أن يقولوا : مستقبل .

والثالثة : أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل ، والعبارة موهمة أنها محل المستقبل ، كما تقول : اليوم ظرف للسفر ؛ فإن الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازاً كما تقول : كتَبْتهُ فى يوم الخميس فى عام كذا ، فإن الثانى حال من الأول ، فهو ظرف له على الاتساع ، ولا يكون بدلا منه ؛ إذ لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح ، ولو قالوا « ظرف مستقبل » لسلموا من الإسهاب والإيهام المذكورين .

والرابعة : أن قولهم « غالباً » راجع إلى قولهم «فيه معنى الشرط» كذا يفسرونه ، وذلك يقتضى أن كونه ظرفا وكونه للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلفْنَ ، وقد بينا فى بحث إذا أن الأمر بخلاف ذلك .

الثالث : قولُهم « النعت يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة » وإنما ذلك فى النعت الحقيقى ، فأما السببى فإنما يتبع فى اثنين من خمسة : واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ، وأما الإفراد والتذكير وأضدادها فهو فيها كالفعل تقول : مررت برجلين قائمٍ أبواهما ، وبرجالٍ قائمٍ آباؤهم ، وبرجل قائمةٍ أمُّه ، وبامرأةٍ قائمٍ أبوها ، وإنما يقول : قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا ، وقائِمِينَ آباؤهم ، مَنْ يقول أكلونى البراغيث ، وفى التنزيل (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) غير أن الصفة الرافعة لجمع يجوز فيها فى الفصيح أن تُفرَدَ ، وأن تكسّرَ ، وهو أرجح على الأصح كقوله :

٨٩٣ - بَكَرْتُ عَلَيْهِ بُكْرَةً فَوَجَدْتُهُ قُعُوداً عَلَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ

وصح الاستشهاد بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضا للخبر والحال .

والرابع : قولهم فى نحو (فَكُلاَ مِنْهَا رَغَدا) « إن رغدا نعت مصدر محذوف » ومثله (واذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا) وقول ابن دريد :

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِى مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِى جَزْلِ الْغَضَا [٦٧٧]

أى أكلا رغدا ، وذكرا كثيرا ، واشتعالا مثل اشتعال النار .

قيل : ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك ، وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل ، والأصل فكلاه ، واشتعله ، أى فكلا الأكل واشتعل الاشتعال ودليل ذلك قولهم « سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلاً » ولا يقولون طويل ، ولو كان نعتاً للمصدر لجاز ، وبدليل أنه لايحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه ، تقول « رَأَيْتُ كَاتِبًا » ولا تقول : رأيت طويلا ، لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان دون الطول

وعندى فيما احتجوا به نظر ؛ أما الأول فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازَيْنِ : حذف الموصوف ، وتصيير الصفة مفعولا على السَّعَةِ ؛ ولهذا يقولون « دَخَلْتُ الدَّارَ » بحذف فى توسعاً ، ومنعوا « دخَلْتُ الأَمْرَ » لأن تعلق الدخول بالمعانى مجاز ، وإسقاط الخافض مجاز ، وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك فى صفة الأحيان ؛ فيقولون : سير عليه زَمَنٌ طويل ، فإذا حذفوا الزمان قالوا : طويلا ، بالنصب لما ذكرنا ، وأما الثانى فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وُجْدَان الدليل ، لاعلى الاختصاص ، بدليل (وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) أى دروعاً سابِغَاتٍ ، ومما يقدح فى قولهم مجىء نحو قولهم « اشْتَعَلَ الصِّمَّاءُ » أى الشملة الصماء ، والحالية مُتَعَذِّرة لتعريفه .

والخامس : قولهم « الفاء جواب الشرط » والصواب أن يقال : رابطة لجواب الشرط ، وإنما جواب الشرط الجملة .

والسادس : قولهم « العطف على عاملين » والصواب على معمولَىْ عاملين .

والسابع : قولهم « بل حرف إضراب » والصواب حرف استدراك وإضراب ؛ فإنها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء .

والثامن : قولهم فى نحو : « اتَّقِنِى أُكْرِمْكَ » : إن الفعل مجزوم فى جواب الأمر ، والصحيح أنه جواب لشرط مقدر ، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين .

والتاسع : قولهم فى المضارع فى مثل « يَقُومُ زَيْدٌ » : فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم ، والصواب أن يقال : مرفوع لخلوله محل الاسم ، وهو قول البصريين ، وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب ، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين فى ذلك ، ثم إذا أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك ؟ .

والعاشر : قولهم « امتنع نحو سَكْرانَ من الصرف للصفة والزيادة ، ونحو عثمان للعلمية والزيادة » وإنما هذا قولُ الكوفيين ، فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفى التأنيث ، ولهذا قال الجرجانى : وينبغى أن تُعَدَّ موانع الصرف ثمانية لا تسعة ، وإنما شرطَتِ العلمية أو الصفة لأن الشبه لا يتقوم إلا بأحدهما ، ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو عِفْرِيت ـ علماً ـ فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتان بأعيانهما ، سألناهم عن علة الاختصاص ؛ فلا يجدون مصرفاً عن التعليل بمشابهة ألفى التأنيث ؛ فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون .

والحادى عشر : قولهم فى نحو قوله تعالى : (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) « إن الواو نائبة عن أو » ولا يعرف ذلك فى اللغة ، وإنما يقوله بعضُ ضعفاء المعربين والمفسرين ، وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الإصفهانى فى كتابه المسمى بـ « الرسالة المُعْرِبة عن شرَف الإعراب » : القول فيها

بأن الواو بمعنى أو مجز عن دَرْك الحق ، فاعلموا أن الأعداد التى تُجْمَع قسمان : قسم يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض وهو الأعداد الأصول ، نحو : (ثَلَاثَةَ أيامٍ فِي الحجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ، تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ) (ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) وقسم يؤتى به لا ليضم بعضُه إلى بعض ، وإنما يراد به الانفراد ، لا الاجتماع ، وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية وآية سورة فاطر ، وقال : أى منهم جماعة ذوو جناحين جناحين وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو أربعة أربعة ؛ فكل جنس مفرد بعدد ، وقال الشاعر :

٨٩٤ — وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدَا

ولم يقولوا ثُلَاث وخُمَاس ويريدون ثمانية كما قال تعالى (ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم) وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي فى غير موضع التقسيم ، فقال :

أَحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ فِي أَحَادٍ لُبَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِي [٥٩]

وقال الزمخشرى : فإن قلت الذى أطلق للناكح فى الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع ، فما معنى التكرير فى مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ؟ قلت : الخطاب للجميع ، فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذى أُطلق له ، كما تقول للجماعة : اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، ولو أفردت لم يكن له معنى . فإن قلت : لم جاء العطفُ بالواو دون أو ؟ قلت : كما جاء بها فى المثال المذكور ، ولو جئت فيه بأو لأعْلَمْتَ أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة ، وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع ، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذى دلَّتْ عليه الواو ، وتحريره أن الواو دلَّتْ على إطلاق أن يأخذ الناكحون

من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ، إن شاؤوا مختلفين فى تلك الأعداد وإن شاؤا متفقين فيها ، محظوراً عليهم ما وراء ذلك .

وأبلغ من هذه المقالة فى الفساد قولُ مَنْ أثبت واوَ الثمانية ، وجعل منها (سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) وقد مضى فى باب الواو أن ذلك لا حقيقة له ، واختلف فيها هنا فقيل : عاطفة خبر هو جملة على خبر مفرد ، والأصل هم سبعة وثامنهم كلبهم ، وقيل : للاستئناف ، والوقف على سبعة ، وإن فى الكلام تقريراً لكونهم سبعة ؛ وكأنه لما قيل سبعة قيل : نعم وثامنهم كلبهم ، واتصل الكلامان ، ونظيره (إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً) الآية ، فإن (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ) ليس من كلامها ، ويؤيده أنه قد جاء فى المقالتين الأوليين (رَجْماً بِالْغَيْبِ) ولم يجىء مثله فى هذه المقالة ؛ فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقاً ، ولا يرد ذلك بقوله تعالى (مَا يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ) لأنه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عِدّتهم أو قصتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليل من أهل الكتاب الذين عرَفُوه من الكتب ، وكلام الزمخشرى يقتضى أن القليل هم الذين قالوا سبعة ؛ فيندفع الإشكال أيضاً ، ولكنه خلاف الظاهر ، وقيل : هى واو الحال ، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لُصُوق الاسم بالصفة كمررْتُ برَجُلٍ ومَعَه سَيْفٌ ، فأما الواو الأولى فلا حقيقة لها ، وأما واو الحال فأين عامل الحال إن قدرت هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة ، فإن قيل على التقدير الثانى : هو من باب (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً) قلنا : العامل المعنوى لا يحذف .

الثانى عشر : قولهم « المؤنثُ المجازىُّ يجوز معه التذكير والتأنيث » وهذا يتداوله الفقهاء فى محاوراتهم ، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازى ، ويكون المسند فعلا أو شبهه ، ويكون المؤنث ظاهراً ، وذلك نحو : « طَلَعَ الشَّمْسُ ، ويَطْلُعُ الشَّمْسُ ، وأطَالِعٌ الشَّمْسُ » ولا يجوز : هذا الشمس ، ولا هو الشمس ، ولا الشمس

هذا ، أو هو ، ولا يجوز فى غير ضرورة « الشمسُ طَلَع » خلافاً لابن كَيْسَان ، واحتج بقوله :

٨٩٥ — [فلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا] وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا [ص ٦٧٠]

قال : وليس بضرورة لتمكنه من أن يكون « أَبْقَلَتِ أَبْقَالَهَا » بالنقل ، ورُدَّ بأنا لا نسلم أن هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره .

الثالث عشر : قولهم « يَنُوب بعضُ حروف الجر عن بعض » وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به ، وتصحيحه بإدخال قد على قولهم ينوب ، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به ، إذ كل موضع أُدِّعِيَ فيه ذلك يقال لهم فيه : لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ، ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررت فى زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم ، على أن البصريين ومَنْ تابعهم يرون فى الأماكن التى أُدعيت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ؛ لأن التجوز فى الفعل أسهل منه فى الحرف .

الرابع عشر : قولهم « إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثانى عين الأول » وحملوا على ذلك ما روى « لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ » قال الزجاج : ذكر العسر مع الألف واللام ثم ثنى ذكره ؛ فصار المعنى إن مع العسر يسرين ، اهـ . ويشهد للصورتين الأوليين أنك تقول : اشتريت فرساً ثم بعت فرساً ، فيكون الثانى غير الأول ، ولو قلت : ثم بعت الفرس ، لكان الثانى عين الأول ، وللرابع قول الحماسى :

٨٩٦ — صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنَا : الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـ ـنَ قَوْماً كَالَّذِى كَانُوا

ويُشكِلُ على ذلك أمور ثلاثة .

أحدها : أن الظاهر فى آية (ألم نشرح) أن الجملة الثانية تكرار للجملة الأولى ، كما تقول « إنَّ لزيدٍ داراً إن لزيد داراً » وعلى هذا فالثانية عَيْنُ الأولى .

والثانى : أن ابن مسعود قال : لو كان العسر فى جُحْر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه ، إنه لن يغلب عسرٌ يسرين ، مع أن الآية فى قراءته وفى مصحفه مرة واحدة ؛ فدلَّ على ما ادعيناه من التأكيد ، وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره ، بل هو من غير ذلك ، كأن يكون فَهِمَه مما فى التنكير من التفخيم فتأوله بيسر الدارين

والثالث : أن فى التنزيل آيات تردُّ هذه الأحكام الأربعة ، فيشكل على الأول قولُه تعالى (اللهُ الذى خلقكم من ضعف) الآية ، (وهو الذى فِى السَّمَاءِ إِلٰهٌ وَفِى الأَرْضِ إِلٰهٌ) والله إلٰهٌ واحد سبحانه وتعالى ، وعلى الثانى قوله تعالى (فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ) فالصلح الأول خاص ، وهو الصلح بين الزوجين ، والثانى عام ، ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز ، ومثله (زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ) والشىء لا يكون فوق نفسه ، وعلى الثالث قولُه تعالى (قُلِ اللهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِى الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ) فإن الملك الأول عام ، والثانى خاص (هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ) فإن الأول العمل والثانى الثواب (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) فإن الأولى القاتلة والثانية المقتولة ، وكذلك بقية الآية . وعلى الرابع (يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ) وقوله :

٨٩٧ - [بِلَادٌ بِهَا كُنَّا وَكُنَّا مِنَ أَهْلِهَا] إِذِ النَّاسُ نَاسٌ والزَّمَانُ زَمَانُ(١)

فإن الثانى لو ساوى الأول فى مفهومه لم يكن فى الإخبار به عنه فائدة ، وإنما هذا من باب قوله :

---

(١) المحفوظ : * إذ الناس ناس والبلاد بلاد *

ورأيته بالقافية التى رواها المؤلف فى رسالة البديع الهمذانى أثرها صاحب اليتيمة ٢٧١/٤ وذكر البديع أنه لرجل من عاد ، وفيه « وكنا نحبها » .

أَنَا أَبو النَّجْمِ وَشِعْرِى شِعْرِى [لِلّهِ دَرِّى مَا أَجَنَّ صَدْرِى] [٥٣٦]

أى وشعرى لم يتغير عن حالته .

فإذا أُدُّعِىَ أن القاعدة فيهن إنما هى مستمرة مع عدم القرينة ، فأمَّا إن وجدت قرينة فالتعويل عليها ؛ سَهُلَ الأَمْرُ .

وفى الكشاف « فإن قلت : مامعنى لن يغلب عسر يسرين ؟ قلت : هذا حمل على الظاهر ، وبناء على قوة الرجاء ، وأن وَعْدَ الله لايُحْمَلُ إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ ، والقولُ فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريراً للأولى كتكرير (وبل يومئذ للمكذبين) لتقرير معناها فى النفوس[1] وكتكرير المفرد فى نحو جاء زيد زيد ، وأن تكون الأولى عِدَة بأن العسر مردوف باليسر لا مَحَالَةَ ، والثانية عِدَة مستأنفة بأن العسر متبوع باليسر لامحالَةَ ؛ فهما يُسْرَانِ على تقدير الاستئناف، وإنما كان العسر واحداً لأن اللام إن كانت فيه للعهد فى العسر الذى كانوا فيه فهو هو ؛ لأن حكمه حكم زيد فى قولك « إنَّ مع زيد مالاً إن مع زيد مالا » وإن كانت للجنس الذى يعلمه كلُّ أحدٍ فهو هو أيضاً ، وأما اليسر فنكرٌ متناولٌ لبعض الجنس ، فإذا كان الكلام الثانى مستأنفاً فقد تناوَلَ بعضاً آخر ، ويكون الأول ماتيسر لهم من الفتوح فى زمنه عليه الصلاة والسلام ، والثانى ماتيسر فى أيام الخلفاء ، ويحتمل أن المراد بهما يُسْرُ الدنيا ويسر الآخرة مثل (هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إلاَّ إحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ) وهما الظَّفَرُ والثواب » اهـ ملخصا .

وقال بعضهم : الحقُّ أن فى تعريف الأول ما يوجب الاتحاد ، وفى التنكير يقع الاحتمال ، والقرينة تعين ، وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه فى عسر الدنيا فوسَّع الله عليهم بالفتوح والغنائم ، ثم وُعِدَ عليه الصلاة والسلام بأن الآخرة خير له من الأولى ، فالتقدير : إن مع العسر فى الدنيا يسراً فى الدنيا وإن مع

---

(١) فى نسخة « فى النفس » .

العسر فى الدُّنيا يسراً فى الآخرة ؛ للقطع بأنه لاعُسْرَ عليه فى الآخرة ، فتحققنا اتحاد العسر ، وتيقنّا أن له يسراً فى الدنيا ويسراً فى الآخرة .

الخامس عشر : قولهم « يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها » وهذا مشهور فى كتبهم وعلى ألسنتهم ، وليس بلازم عند سيبويه ويشهد لذلك أمور :

أحدها : قولك « أعْجَبَنِي وَجْهُ زَيْدٍ مقبلا ، وَصَوْتُهُ قَارِئًا » فإن صاحب الحال معمول للمضاف أو لجار مقدر ، والحال منصوبة بالفعل .

والثانى قوله :

لِمَيَّـــةَ مُوحِشًا طَلَلُ [يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ] [١٢٥]

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة ، وهو عنده مرفوع بالابتداء ، وليس فاعلا كما يقول الأخفش والكوفيون ، والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرفُ .

والثالث : (وَإِنَّ هٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) فإن (أمة) حال من معمول إن وهو (أمتكم) وناصب الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة ، ومثله (وَأَنَّ هٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً) وقال :

هَا بَيِّنًا ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَاصْغَ لَهُ

وطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ [٨٠١]

العامل حرف التنبيه ، ولك أن تقول : لانسلم أن صاحب الحال طلل ، بل ضميرهُ المستتر فى الظرف ؛ لأن الحال حينئذ حال من المعرفة ، وأما جوابُ ابن خروف بأن الظرف إنما يتحمّلُ الضميرَ إذا تأخر عن المبتدأ فمخالفٌ لإطلاقهم ولقول أبى الفتح فى :

[أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ] عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ [٥٧٩]

إنّ الأوْلى حمْله على العطف على ضمير الظرف ، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وقد اعترض عليه بأنه تخلّصٌ عن ضرورة بأخرى ، وهى العطف مع عدم الفَصْل ، ولم يعترض بعدم الضمير ، وجوابه أن عدم الفصل أسْهَلُ ، لوروده فى النثر كـ « مررت برجلٍ سَوَاء والعَدَمُ » حتى قيل : إنه قياسٌ ، وأما جوابُ ابن مالك بأن الحمل على طلل أولى لأنه ظاهر ، فإنما يصح لو ساوى الظاهرُ الضميرَ فى التعريف ، وأما البواقى فاتحادُ العاملِ فيها موجود تقديراً ؛ إذ المعنى أشِيرُ إلى أمتكم وإلى صراطى ، وتنبيه لصريح النصح بينا ، وأما مسألتا المضاف إليه فصَلاَحية المضاف فيهما للسقوط جَعَل المضاف إليه كأنه معمول للفعل ، وعلى هذا فالشرط فى المسألة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديراً .

السادس عشر : قولهم « يُغَلَّب المؤنثُ على المذكر فى مسألتين ؛ إحداهما ضَبُعَان فى تثنية ضَبُع للمؤنث ، وضِبْعان للمذكر ؛ إذ لم يقولوا ضِبْعَانَانِ ، والثانية : التأريخ ؛ فإنهم أرّخُوا بالليالى دون الأيام » ذكر ذلك الجرجانى وجماعة ، وهو سَهْوٌ ، فإن حقيقة التغليب : أن يجتمع شيئان فيجرى حكم أحدهما على الآخر ، ولا يجتمع الليل والنهار ، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما على الآخر ، وإنما أرّخَتِ العربُ بالليالى لسَبْقها ؛ إذ كانت أشْهُرُهم قمرية ، والقمر إنما يطلع ليلا ، وإنما المسألة الصحيحة قولك : كتبتُه لثلاث بين يوم وليلة ، وضابطها : أن يكون مَعَنَا عَدَد مميز بمذكر ومؤنث ، وكلاهما مما لا يعقل ، وفُصِلاَ من العدد بكلمة بين ، قال :

٨٩٨ — * فَطَافَتْ ثَلاَثا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ *

السابع عشر : قولهم فى نحو : (خَلَقَ اللهُ السَّمٰوَاتِ) إن السموات مفعول به ، والصواب أنه مفعول مطلق ؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد ، نحو :

قولك « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » والمفعول به مالا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك به ، كضربت زيداً ، وأنت لو قلت السَّمْوَات مفعول كما تقول الضَّرْب مفعول كان صحيحاً ، ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح .

وقد يعارَضُ هذا بأن يُصاغ لنحو السموات فى المثال اسم مفعول تام ، فيقال : فالسموات مخلوقة ، وذلك مختص بالمفعول به .

إيضاح آخر : المفعولُ به ما كان موجوداً قبل الفعل الذى عَمِلَ فيه ، ثم أوْقَعَ الفاعلُ به فعلا ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلُ إيجادِهِ ، والذى غرَّ أكثر النحويين فى هذه المسألة أنهم يمثلون المفعولَ المطلَقَ بأفعال العباد ، وهم إنما يجرى على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات[1] ، فتوهَّموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حَدَثاً ، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك ؛ لأن الله تعالى مُوجِد للأفعال والذوات[2] جميعا ، لا مُوجِدَ لها فى الحقيقة سواهُ سبحانه وتعالى ، وممن قال بهذا الذى ذكرته الجرجانى وابن الحاجب فى أماليه .

وكذا البحث فى « أنشأت كتابا » و « عمل فلانٌ خيراً » و (آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) .

وزعم ابن الحاجب فى شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة ، وجعل من ذلك نحو : « قال زيد عمرو منطلق » وقد مضى رَدُّه ، وزعم أيضا فى « أنبأتُ زَيْداً عمرا فاضِلاً » أن الأول مفعول به ، والثانى والثالث مفعول مطلق ؛ لأنهما نفس النبأ ، قال : بخلاف الثانى والثالث فى « أعلمتُ زيداً عمراً فاضلا » فإنهما متعلقا العلمِ ، لا نفسه ، وهذا خطأ ؛ بل هما أيضا مُنْبَأ بهما ، لا نفس النبأ ، وهذا الذى قاله لم يقله أحد ، ولا يقتضيه النظر الصحيح .

الثامن عشر : قولهم فى كاد : إثباتُها نَفْى ، ونَفْيها إثبات ، فإذا قيل « كادَ

(١) فى نسخة « لا الذات » . (٢) فى نسخة « للذوات والأفعال جميعا » .

يَفْعَلُ » فمعناه أنه لم يفعل ، وإذا قيل « لم يَكَدْ يَفْعَل » فمعناه أنه فعله ، دليل الأول (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) وقوله :

٨٩٩ — كادَتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ [إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ]

ودليل الثانى (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعرّىُّ لغزاً فقال :

أَنَحْوِىٌّ هٰذَا الْعَصْرِ مَا هِىَ لَفْظَةٌ
جَرَتْ فِى لِسَانَىْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِى صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ
وإن أثبتت قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال فى أن نفيها نفى وإثباتها إثبات ، وبيانه : أن معناها المقاربة ، ولا شك أن معنى « كاد يفعل » قارَبَ الفعلَ ، وأن معنى « ما كاد يَفْعَلُ » ما قارب الفعلَ ؛ فخبرها منفى دائما ، أما إذا كانت منفية فواضح ، لأنه إذا انتفت مُقَارَبَةُ الفعلِ انتفى عقلا حصولُ ذلك الفعل ، ودليلهُ (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا) ولهذا كان أبلغ من أن يقال « لَمْ يَرَهَا » لأن من لم يَرَ قد يقارب الرؤية ، وأما إذا كانت المقاربة مُثبتة فلأن الإخبار بقرب الشىء يقتضى عرفا عدمَ حصوله ، وإلا لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله ، لا بمقاربة حصوله ؛ إذ لايحسن فى العرف أن يقال لمن صلى : قارب الصلاة ، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة ، ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد ، فإن أورد على ذلك (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) مع أنهم قد فعلوا ؛ إذ المراد بالفعل الذبح ، وقد قال تعالى (فَذَبَحُوهَا) فالجواب أنه إخبار عن حالهم فى أول الأمر ؛ فإنهم كانوا أولا بُعَدَاء من ذبحها ، بدليل ما يتلى علينا

من تَعَنُّتِهِمْ وتكرر سؤالهم ، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولا ثم فعله بعد ذلك تَوَهَّم مَنْ توهم أن الفعل بعينه هو الدالُّ على حصول ذلك الفعل بعينه ، وليس كذلك ، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم فى الآية من قوله تعالى : (فذبحوها) .

التاسع عشر : قولهم فى السين وسوف : حرف تنفيسٍ ، والأحسن حرف استقبال ؛ لأنه أوضح ، ومعنى التنفيس التوسيع ؛ فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق — وهو الحال — إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال .

وههنا تنبيهان ـ أحدهما : أن الزمخشرى قال فى (أولئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ) : إن السين مفيدة وجودَ الرحمة لا مَحَالةَ ، فهى مؤكدة للوعد ، واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل ، لا من السين ، وبأن الوجوب المشار إليه بقوله لا مَحَالة لا إشعار للسين به ، وأجيب بأن السين موضوعة للدَّلالة على الوقوع مع التأخر ، فإن كان [1] المقام ليس مقام تأخر لكونه بِشارَةً تمحَّضَتْ لإفادة الوقوع ، وبتحقق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب .

الثانى : قال بعضهم فى (سَتَجِدُونَ آخَرِينَ) : السين للاستمرار ، لا للاستقبال مثل (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ) فإنها نزلت بعد قولهم : (ما وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمْ) الآية ، ولكن دخلت السين إشعاراً بالاستمرار ، اهـ .

والحق أنها للاستقبال ، وأنَّ (يقول) بمعنى يستمر على القول ، وذلك مستقبل ؛ فهذا فى المضارع نظيرُ (يا أيها الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا) فى الأمر ، هذا إن سُلِّم أن قولهم سابق على النزول ، وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشرى ؛ فإنه سأل : ما الحكمة فى الإعلام بذلك قبل وقوعه ؟ .

---

(١) فى نسخة « فإذا كان — إلخ » .

تمام العشرين : قولهم فى نحو : « جلست أمامَ زيدٍ » : إن زيدا مخفوض بالظرف ، والصواب أن يقال : مخفوض بالإضافة ؛ فإنه لا مدخل فى الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا .

خاتمة — ينبغى للمُعْرِب أن يتخير من العبارات أوْجَزَها وأجْمَعَها للمعنى المراد ؛ فيقول فى نحو ضُرِبَ : فعلٌ ماضٍ لم يسم فاعله ، ولا يقول : مبنى لما لم يسم فاعله ، لطول ذلك وخفائه ، وأن يقول فى المرفوع به : نائب عن الفاعل ، ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله ، لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب [1] من نحو : « أُعْطِىَ زَيْدٌ دِينَاراً » ألا ترى أنه مفعول لأعطى ، وأعطى لم يسمّ فاعلُه ؟ وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع ، وأن يقول فى قد : حرف لتقليل زمن الماضى وحَدَث الآتى ولتحقيق حدثهما ، وفى أما : حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، وفى لم : حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا ، ويزيد فى لَمَّا الجازمة : متصلاً نَفْيُهُ متوقعاً ثبوتُهُ ، وفى الواو : حرف عطف لمجرد الجمع ، أو لمطلق الجمع ، ولا يقول : للجمع المطلق ، وفى حتى : حرف للجمع والغاية ، وفى ثم : حرف عطف للترتيب والمُهْلة ، وفى الفاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وإذا اختصرت فيهن فقل : عاطف ومعطوف ، وناصب ومنصوب ، وجازم ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور .

الباب السابع من الكتاب

فى كيفيّة الإعراب

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون

اعلم أن اللفظ المعبَّر عنه إن كان حرفاً واحداً عُبِّر عنه باسمه الخاص به أو المشترك

---

(١) فى نسخة : ولصدق هذه العبارة بالمنصوب — إلخ .

فيقال فى المتصل بالفعل من نحو : « ضَرَبْتُ » : التاء فاعل ، أو الضمير فاعل ، ولا يقال ت فاعل ، كما يغنى عن بعض المعلمين ؛ إذ لا يكون اسم [ظاهر] هكذا فأما الكاف الأسمية فإنها ملازمة للاضافة ، فاعتمدت على المضاف إليه ، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها فقلت فى [نحو] قوله :

٩٠٠ — وَمَا هَدَاكَ إلى أرْضٍ كَمَالِهَا [وَلَا أعَانَكَ فِي عَزْمٍ كَعَزَّامِ]

الكاف فاعل ، ولا تقول ك فاعل ؛ لزوال ما تعتمد عليه ، ويجوز فى نحو : « مُ اللهِ » و « قِ نَفْسَكَ » و « شِ الثَّوْبَ » و « لِ هٰذَا الأمْرَ » أن تنطق بلفظها فتقول : مُ مبتدأ ، وذلك على القول بأنها بعض أيمن ، وتقول : قِ فعل أمر ؛ لأن الحذف فيهن عارض ، فاعتبر فيهن الأصل ، وتقول : الباء حرف جر ، والواو حرف عطف ، ولا تنطق بلفظهما .

وإن كان اللفظ على حرفين نطق به ؛ فقيل : قد حرف تحقيق ، وهل حرف استفهام ، ونا فاعل أو مفعول ، والأحسن أن تعبر عنه بقولك : الضمير ؛ لئلا تنطق بالمتصل مستقلا ، ولا يجوز أن تنطق باسم شىء من ذلك كراهيةَ الإطالة ، وعلى هذا فقولهم « ألْ » أقْيَسُ من قولهم : الألف واللام ، وقد استعملَ التعبيرَ بهما الخليلُ وسيبويه .

وإن كان أكْثَرَ من ذلك نطق به أيضاً ؛ فقيل : سوف حرف استقبال ؛ وضرب فعل ماضٍ ، وضَرَبَ هذا اسمٌ ؛ ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض ، وإنما فتحت على الحكاية ، يدلُّكَ على ما ذكرنا أن الفعل ما دلَّ على حدث وزمان ، وضرب هنا لا تدل على ذلك ، وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل فى حالة التركيب ، وهذا لا يصح أن يكون له فاعل ، ومما يوضِّحُ لك ذلك أنك تقول فى زيد من « ضرب زيد » زيد مرفوع بضرب ، أو فاعل بضَرَب ؛ فتدخل الجار عليه ، وقال لى

بعضهم : لا دليل فى ذلك ، لأن المعنى بكلمة ضرب ، فقلت له : وكيف وقع ضَرَبَ مضافا إليه مع أنه فى ذلك ليس باسم فى زعمك ؟ فإن قلت : فإذا كان اسما فكيف أخبرت عنه بأنه فعل ؟ قلت : هو نظير الإخبار فى قولك « زيد قائم » ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه ، لا باعتبار لفظه ؟ وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسماه ، وهو ضرب الدال[1] على الحدث والزمان ، فهذا فى أنه لفظٌ مسماه لفظٌ كأسماء السُّوَر وأسماء حروف المعجم ، ومن هنا قلت : حرف التعريف أل ، فقطعت الهمزة ، وذلك لأنك لما نقلت اللفظ من الحرفية إلى الاسمية أجْرَيْتَ عليه قياس همزات الأسماء ، كما أنك إذا سميت باضْرِبْ قطعت همزته ، وأما قول ابن مالك : إن الإسناد اللفظى يكون فى الأسماء والأفعال والحروف ، وإن الذى يختص به الاسمُ هو الإسناد المعنوى ؛ فلا تحقيق فيه .

وقال لى بعضهم : كيف تتوهّمُ أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر فى الاسم والفعل والحرف ؟ فقلت : كيف تَوَهَّم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا فى قولهم : إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، وإن الحرفَ لا يخبر به ولا عنه ، وممن قلد ابنَ مالكٍ فى هذا الوهم أبو حيان .

ولابد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضى وَجْهَ إعرابه كقولك : مبتدأ ، خبر ، فاعل ، مضاف إليه ؛ وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشىء ؛ لأن هذه الأشياء لا تستحقُّ إعراباً مخصوصاً ، فالاقتصار فى الكلام عليها على هذا القدر لا يُعْلَمُ به موقعُها من الإعراب .

وإن كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه ؛ فقيل : مفعول مطلق ، أو مفعول به ، أو لأجله ، أو معه ، أو فيه ، وجرى اصطلاحُهُمْ على أنه إذا قيل مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به ، لما كان أكثرَ المفاعيل دَوْراً فى الكلام خففوا اسمه ؛ وإنما كان حق ذلك

(١) فى نسخة « وهو ضرب الذى يدل على الحدث والزمان » .

أن لا يصدق إلا على المفعول المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيدا بقيد الإطلاق ، وإن عين المفعول فيه - فقيل : زمان أو مكان - فحسنٌ ولابد من بيان متعلقه كما فى الجار والمجرور الذى له متعلق ، وإن كان المفعول به متعددا عينت كل واحد فقلت : مفعول أول ، أو ثان ، أو ثالث .

وينبغى أن تعين للمبتدىء نوع الفعل ؛ فتقول : فعل ماض ، أو فعل مضارع ، أو فعل أمر ، وتقول فى نحو تَلَظَّى : فعل مضارع أصله تَتَلَظَّى ؛ وتقول فى الماضى : مبنى على الفتح ، وفى الأمر : مبنى على ما يجزم به مضارعه ، وفى نحو (يَتَرَبَّصْنَ) مبنى على السكون لاتصاله بنون الإناث ، وفى نحو (لَيُنْبَذَنَّ) :مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد ، وتقول فى المضارع المعرب : مرفوع لخلوه محل الاسم ، وتقول : منصوب بكذا ، أو بإضمار أنْ ، ومجزوم بكذا ، ويبين علامة الرفع والنصب والجزم ، وإن كان الفعل ناقصا نَصَّ عليه فقال مثلا : كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وإن كان المعرب حالاً فى غير محله عين ذلك : فقيل فى قائم مثلا من نحو « قائم زيد » : خبر مقدم ، ليعلم أنه فارَقَ موضعه الأصلىَّ ، وليتطلب مبتدأه ، وفى نحو (وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الذينَ كفرُوا الْمَلَائِكَةُ) : الذين مفعول مقدَّم ، ليتطلب فاعله ، وإن كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل : خبرٌ موطِّئٌ ؛ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) وقوله :

كَفَى بِجِسْمِى نُحُولاً أَنَّنِى رَجُلٌ
لَوْلاَ مُخَاطَبَتِى إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِى [١٥٩]

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل إلى ما قبلهما ، ومثله الحال الموطِّئة فى نحو (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا) .

وإن كان المبحوث فيه حرفاً بين نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملا ، فقال مثلا :

إنّ حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ، لن : حرف نفى ونصب واستقبال ، أنْ : حرف مصدرىّ ينصب الفعل المضارع ، لم : حرف نفى يجزم المضارع ويقلبه ماضيا ، ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم عن الجمل[1] ، أَلَهَا محلّ من الإعراب أم لا ؟

فصـــل

وأول ما يحترز منه المبتدىء فى صناعة الإعراب ثلاثة أمور :

أحدها : أن يلتبس عليه الأصلى بالزائد ، ومثاله أنه إذا سمع أنّ أل من علامات الاسم ، وأن أحرف نأيت من علامات المضارع ، وأن تاء الخطاب من علامات الماضى ، وأن الواو والفاء من أحرف العطف ، وأن الباء واللام من أحرف الجر ، وأن فعل مالم يُسَمَّ فاعله مضموم الأول ، سَبَقَ وَهْمُه إلى أن ألفيت وألهيت اسمان ، وأن أكرمت وتعلمت مضارعان ، وأن وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان ، وأن نحو بيت وبين ولهو ولعب كل منهما جار ومجرور ، وأن نحو أُدْحِرِج مبنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وقد سمعت مَنْ يُعْرب (ألهاكم التكاثر) مبتدأ وخبرا ، فظنهما مثل قولك « المنطلقُ زيد » . ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام (نار حامية أُلهاكم التكاثر) بحذف الألف كما تحذف أولَ السورة فى الوصل فيقال (لَخَبِيرٌ ٱلْقَارِعَةُ) وذكر [لى] عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى :

٩٠١ — أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى
وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

وقال : كيف ضمّ التاء من تَبِيتُ وهى للمخاطب لا للمتكلم ؟ وفتحها من أَبِيتَ وهو للمتكلم لا للمخاطب ، فبينت للحاكى أن الفعلين مضارعان ، وأن التاء فيهما لام الكلمة ، وأن الخطاب فى الأول مستفاد من تاء المضارعة ، والتكلم فى الثانى

(١) فى نسخة « يتكلم على الجمل » .

مستفاد من الهمزة ، والأول مرفوع لحلوله محل الاسم ، والثانى منصوب بأنْ مضمرةً بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة :

٩٠٢ — أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ ؟

وحكى العسكرى فى كتاب التصحيف أنه قيل لبعضهم : ما فَعَلَ أبوك بحمارِهِ ؟ فقال : باعِهِ ، فقيل له : لم قلت باعِهِ ؟ قال : فلم قلت أنت بحمارِهِ ؟ فقال : أنا جررته بالباء ، فقال : فلمَ تجرُّ باؤك وبائى لا تجر ؟

ومثلُه من القياس الفاسد ماحكاه أبو بكر التاريخى فى كتاب « أخبار النحويين » أن رجلا قال لسَمَّاكٍ بالبصرة : بكم هذه السَّمَكة ؟ فقال : بدرهمان ، فضحك الرجل ، فقال السماك : أنت أحمقُ ، سمعت سيبويه يقول : ثمنُها درهمان .

وقلت يوما : تَرِدُ الجملة الاسمية الحالية بغير واو فى فصيح الكلام ، خلافا للزمخشرى ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) فقال بعض مَنْ حضر : هذه الواو فى أولها .

وقلت يوما : الفُقَهاء يلحنون فى قولهم « البايع » بغير همز ، فقال قائل : فقد قال الله تعالى (فَبَايِعْهُنَّ) .

وقال الطبرى فى قوله تعالى (أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ) . إن ثم بمعنى هنالك .

وقال جماعة من المعربين فى قوله تعالى (وَكَذَلِكَ نُجِّى الْمُؤْمِنِينَ) فى قراءة ابن عامر وأبى بكر بنونٍ واحدة : إن الفعل ماض ، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحا ، والمؤمنين مرفوعا .

فإن قيل : سكنت الياء للتخفيف كقوله :

٩٠٣ — * هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِى لَكُمُ *

وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل .

قلنا : الإسكان ضرورة ، وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة ، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة ، ولو كان وَحْدَه ؛ لأنه مبهم .

ومما يشتبه نحو : (تَوَلَّوْا) بعد الجازم والناصب ، والقرائنُ تبين ؛ فهو فى نحو : (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ) ماض ، وفى نحو : (وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّى أَخَافُ عَلَيْكُمْ) (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ) مضارع ، وقوله تعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) الأول أمر ، والثانى مضارع ؛ لأن النهى لايدخل على الأمر ، و (تلظى) فى (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى) مضارع ، وإلا لقيل : تَلَظَّت ، وكذا تَمَنَّى من قوله :

تَمَنَّى ابْنَتَاىَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا

[وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ] ؟ [٨٠٦]

ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب :

[فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا] وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا [٨٩٥]

وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة .

ومما يلتبس على المبتدىء أن يقول فى نحو : « مَرَرْتُ بِقَاضٍ » إن الكسرة علامة الجر ، حتى إن بعضهم يستشكل قولَه تعالى (لَايَنْكِحُهَا إِلاَّ زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ) وقد سألنى بعضهم عن ذلك فقال : كيف عطف المرفوع على المجرور ؟ فقلت : فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا ، وبينتُ له أن الأصل زَانِئٌ بياء مضمومة ، ثم حذفت الضمة للاستثقال ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة هى والتنوين ؛ فيقال فيه : فاعل ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، ويقال فى نحو : « مَرَرْتُ بِقَاضٍ » : جار ومجرور ، وعلامة جرمة كسرة مقدرة على الياء المحذوفة ، وفى نحو : (وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ) والفجر جار ومجرور ، وليال عاطف

ومعطوف ، وعلامة جرِّه فتحة مقدرة على الياء المحذوفة ، وإنما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة ، ونائب الثقيل ثقيل ؛ ولهذا حذفت الواو فى يَهَبُ كما حذفت فى يَعِدُ ، ولم تحذف فى يَوْجَلُ ، لأن فتحته ليست نائبة عن الكسرة ، لأن ماضيه وَجِلَ بالكسر فقياسُ مضارعه الفتح ، وماضيها فَعَلَ بالفتح فقياسُ مضارعهما الكسر ، وقد جاء يَعِدُ على ذلك ، وأما يَهَبُ فإن الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق .

ومن هنا أيضاً قال أبو الحسن فى يا غلاما : يا غُلاَمَ ، بحذف الألف وإن كانت أخفَّ الحروف ، لأن أصلها الياء .

ومن ذلك أن يبادر فى نحو : المُصْطَفَيْنَ والأَعْلَيْنَ إلى الحكم بأنه مثنى ، والصواب أن ينظر أولا فى نونه ، فإن وجدها مفتوحة كما فى قوله تعالى (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ) حكم بأنه جمع ، وفى الآية دليل ثان ، وهو وصفه بالجمع ، وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد (وإنَّهُمْ) ومحالٌ أن يكون الجمع من الاثنين ، وقال الأحنف [بن قيس] :

٩٠٤ — تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ
وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

ومن ذلك أن يُعْرِبَ الياء والكاف والهاء فى نحو : « غُلاَمِى أكرمنى ، وغلامك أكرمك ، وغلامه أكرمه » إعراباً واحداً ، أو بعكس الصواب ، فليعلم أنهن إذا اتصلن بالفعل كن مفعولات ، وإن اتصلن بالاسم كن مضافا إليهن ، ويستثنى من الأول ، نحو : « أَرَأَيْتَكَ زَيْداً ما صَنَعَ ، وأبصرك زيدا » فإن الكاف فيهما حرف خطاب ، ومن الثانى نوعان : نوع لا محل فيه لهذه الألفاظ ، وذلك نحو قولهم : « ذلك ، وتلك ، وإيَّاىَ ، وإيَّاكَ ، وإيَّاه » فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغيبة ، ونوع هى فيه فى محل نصب ، وذلك نحو : « الضَّارِبُكَ »

والضَّارِبه » على قول سيبويه ؛ لأنه لايضاف الوَصْفُ الذى بأل إلى عارٍ منها ، ونحو قولهم : « لاَعَهْدَ لِي بألأم قفاً مِنْهُ وَلاَ أَوْضَعَ » بفتح العين ، فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى « الضاربه » إلا أن ذلك مفعول ، وهذا مشبه بالمفعول ؛ لأن اسم التفضيل لاينصب المفعول إجماعا ، وليست مضافا إليها وإلا لخفض « أَوْضَع » بالكسرة ، وعلى ذلك فإذا قلت « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبْيَضَ الْوَجْهِ لاَ أَحْمَرَه » فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل ، وإن كسرتها فهى مجرورته ، ومن ذلك قوله :

٩٠٥ — [فإنْ يَكُنِ النِّكاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ]

فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ

فيمن رواه بجر مطر ؛ فالضمير منصوب على المفعولية ، وهو فاصل بين المتضايفين

تنبيه — إذا قلت : « رُوَيْدَكَ زَيْد » فإن قدرت رُوَيْدا اسم فعلٍ فالكافُ حرف خطاب ، وإن قدرته مصدرا فهو اسم مضاف إليه ، ومحله الرفع ؛ لأنه فاعل .

والثانى : أن يجرى لسانُه على عبارة[1] اعتادها فيستعملها فى غير محلها ، كأن يقول فى « كنت ، وكانوا » فى الناقصة : فعل وفاعل ؛ لما ألف من قول ذلك فى نحو : فعلت وفعلوا ، وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف ، وهو مجاز ، كتسميتهم الصورةَ الجميلةَ دُمْيَة ، والمبتدىء إنما يقوله على سبيل الغلط ؛ فلذلك يُعاب عليه .

والثالث : أن يعرب شيئا طالباً لشىء ، ويهمل النظر فى ذلك المطلوب ، كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله ، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره ، بل ربما مر به فأعربه بما لايستحقه ونسى ما تقدم له .

فإن قلت : فهل من ذلك قول الزمخشرى فى قوله تعالى (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ

---

(١) فى نسخه « إلى عبارة » .

أنفُسُهُمْ) الآية : قد أهمتهم : صفة لطائفة ، ويظنون : صفة أخرى ، أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسهم ظانين ، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ، ويقولون : بدل من يظنون ، فكأنه نسى المبتدأ ؛ فلم يجعل شيئاً من هذه الجمل خبرا له .

قلت : لعله رأى أن خبره محذوف ، أى ومنكم طائفة صفتهم كيت وكيت ، والظاهر أن الجملة الأولى خبر ، وأن الذى سوّغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة ، أى وطائفة من غيركم ، مثل « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أى منه ، أو اعتماده على واو الحال كما جاء فى الحديث « دَخَلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ » .

وسألت كثيراً من الطلبة عن إعراب « أَحَقٌّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ مَوْلَاهُ » فيقولون : مولاه مفعول ، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر ، والصوابُ أنه الخبر ، والمفعول العائدُ المحذوف : أى سأله ، وعلى هذا فيقال : أحَقٌّ ما سأل العبدُ ربَّه ، بالرفع ، وعكسه « إِنَّ مُصَابَكَ الْمَوْلَى قَبِيحٌ » يذهب الوَهْمُ فيه إلى أن المولى خبر ، بناء على أن المصاب اسم مفعول ، وإنما هو مفعول ، والمصاب مصدر بمعنى الإصابة ، بدليل مجىء الخبَرِ بعده ، ومن هنا أخطأ مَنْ قال فى مجلس الواثق بالله فى قوله :

أَظَلُومُ إِن مُصَابَكُمُ رَجُلاً أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ [٧٨٢]

إنه برفع رجل ، وقد مضت الحكاية .

تنبيه — قد يكون للشىء إعراب إذا كان وحده ؛ فإذا اتصل به شىء آخر تغير إعرابه ؛ فينبغى التحرز فى ذلك .

من ذلك « مَا أَنْتَ ، وَمَا شَأْنُكَ » فإنهما مبتدأ وخبر ، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك : « وزيدا » فإن جئت به فأنتَ مرفوع بفعل محذوف ، والأصل : ماتصنع ؟ أو ما تكون ، فلما حُذِفَ الفعل برز الضمير وانفصل ، وارتفاعه بالفاعلية ، أو على أنه اسم لكان ، وشأنك بتقدير مايكون ، وما فيهما فى موضع نصب خبرا

ليكون ، أو مفعولا لتصنع . ومثل ذلك « كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْداً » إلا أنك إذا قدرت تصنع كان « كيف » حالا ؛ إذ لا تقع مفعولا به .

وكذلك يختلف إعراب الشىء باعتبار المحل الذى يحل فيه ، وسألت طالبا : ماحقيقة كان إذا ذكرت فى قولك « مَا أَحْسَنَ زَيْداً ؟ » فقال : زائدة ، بناء منه على أن المثال المسئول عنه « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً » وليس فى السؤال تعيين ذلك ، والصوابُ الاستفصال ؛ فإنها فى هذا الموضع زائدة كما ذكر ، وليس لها اسم ولا خبر ؛ لأنها [قد] جَرَتْ مَجْرَى الحروف ، كما أن قَلَّ فى « قَلَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ » لما استعملت استعمال ما النافية لم تحتج لفاعل ، هذا قول الفارسى والمحققين ، وعند أبى سعيد [هى] تامة وفاعلها ضمير الكون ، وعند بعضهم هى ناقصة ، واسمها ضمير ما ، والجملة بعدها خبرها . وإن ذكرت بعد فِعْل التعجب وجب الإتيان قبلها بما المصدرية وقيل « مَا أَحْسَنَ ما كانَ زَيْدٌ » وكان تامة ، وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير ما اسما موصولا ، وأن ينصبَ زيد على أنه الخبر ، أى أنه الخبر ، أى ما أحسن الذى كان زيدا ، ورُدَّ بأن « مَا أَحْسَنَ زَيْداً » مُغْنٍ عنه .

الباب الثامن من الكتاب

فى ذكر أمور كُلِّية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصُّوَرِ الجزئية

وهى إحدى عَشَرَةَ قاعدةً :

القاعدة الأولى

قد يعطى الشىء حكم ما أشبهه : فى معناه ، أو فى لفظه ، أو فيهما .

فأما الأول فله صور كثيرة :

إحداها : دخول الباء فى خبر أنَّ فى قوله تعالى (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِى

خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ) لأنه فى معنى أو ليس الله بقادر ، والذى سهّل ذلك التقدير تباعدُ مابينهما ، ولهذا لم تدخل فى (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ) .

ومثله إدخال الباء فى (كَفَى بِاللهِ شَهِيداً) لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا ، بخلاف قوله :

قليلٌ مِنْكَ يَكْفِينِى ، وَلٰكِنْ [قليلُكَ لاَ يُقَالُ لَهُ قليلُ][١٥٢]

وفى قوله :

[هُنَّ الْحَرَائِرُ لاَ رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ] سُودُ الْمَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ [٣٢]

لما دخله من معنى لا يقترن بقراءة السور ، ولهذا قال السهيلى : لا يجوز أن تقول « وصل إلىّ كتابُكَ فقرأت به » على حد قوله :

* لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ *

لأنه عارٍ عن معنى التقرب .

والثانية : جواز حذف خبر المبتدأ فى نحو « إنَّ زَيْداً قائمٌ وعَمْرٌو » اكتفاء بخبر إن ، لما كان « إن زيدا قائم » فى معنى زيد قائم ؛ ولهذا لم يجز « لَيْتَ زَيْدًا قائم وعمرو » .

والثالثة : جواز « أنا زَيْدًا غَيْرُ ضارِبٍ » لما كان فى معنى أنا زيدا لا أضرب ، ولولا ذلك لم يجز ؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ؛ فكذا لا يتقدم معموله ، لا تقول « أنا زَيْدًا أوَّلُ ضارِبٍ ، أو مثلُ ضارِبٍ » ودليل المسألة قوله تعالى (وَهُوَ فِى الْخِصَامِ غير مُبِينٍ) وقول الشاعر :

٩٠٦ — فتًى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلغٍ تَوَلَّهُ

وَلاَ تَتَّخِذْ يَوْماً سِوَاهُ خَلِيلا[(١)]

(١) « حقا » مفعول به للملغ ، أى غير ملغ حقا .

وقوله :

٩٠٧ — إنَّ امْرَأً خَصَّنِي يَوْماً مَوَدَّتَهُ
عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

ويحتمل أن يكون منه (فذلكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ، على الكافرين غَيْرُ يسير) ويحتمل تعلق (على) بعسير ، أو بمحذوف هو نعت له ، أو حال من ضميره .

ولو قلت « جاءنى غَيْرُ ضاربٍ زيدا » لم يجز التقديم ؛ لأن النافى هنا لا يحل مكان غيره .

والرابعة : جواز « غيرُ قائمِ الزَّيْدَانِ » لما كان فى معنى : ما قائم الزيدان ، ولولا ذلك لم يجز ؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغنى عن الخبر » ودليل المسألة قوله :

٩٠٨ — غيرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْ وَ ، وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ

وهو أحسن ما قيل فى بيت أبى نُوَاس :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ
يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ [٢٦٢]

والخامسة : إعطاؤهم « ضَارب زَيْدٍ الآنَ أو غَداً » حكم « ضارب زيدا » فى التنكير ؛ لأنه فى معناه ، ولهذا وصفوا به النكرة ، ونصبوه على الحال ، وخفضوه برُبَّ ، وأدخلوا عليه أل ، وأجاز بعضهم تقديم حال مجرورهِ عليه ، نحو « هٰذَا مَلْتُوتاً شاربُ السَّوِيقِ » كما يتقدم عليه حال منصوبه ، ولا يجوز شىء من ذلك إذا أريد المضىُّ ؛ لأنه حينئذٍ ليس فى معنى الناصب .

والسادسة : وقع الاستثناء المُفَرَّغُ فى الإيجاب فى نحو (وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ) (وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره .

السابعة : العطف بولا بعد الإيجاب فى نحو :

٩٠٩ — [فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ] أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

لما كان معناه قال الله لى : لا تَسْمُ بأم ولا أب .

الثامنة : زيادة لا فى قوله تعالى: (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) قال ابن السيد : المانع من الشىء آمر للممنوع أن لا يفعل ، فكأنه قيل : ما الذى قال لك لا تسجد ، والأقرب عندى أن يقدر فى الأول لم يرد الله لى ، وفى الثانى ما الذى أمرك ، يُوَضِّحه فى هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة ، بخلاف النافية .

التاسعة : تَعَدِّى رضى بعلى فى قوله :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ [لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا] [٢٢٣]

لما كان رضى عنه بمعنى أقبل عليه بوجه وُدِّه ، وقال السكسائى : إنما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سَخِطَ .

العاشرة : رفع المستثنى على إبداله من الموجب فى قراءة بعضهم : (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ) لما كان معناه فلم يكونوا منه ، بدليل (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي) ، وقيل : إلا وما بعدها صفة ، فقيل : إن الضمير يوصف فى هذا الباب ، وقيل : مرادهم بالصفة عطف البيان ، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازماً ، لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير ، وقيل : قليلٌ مبتدأ حذف خبره ، أى لم يشربوا .

الحادية عشرة : تذكير الإشارة فى قوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ) مع أن المشار إليه اليَدُ والعَصَا وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر فى المعنى والبرهان مذكر ، ومثله (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) فيمن نصب الفتنة وأنَّثَ الفعل .

الثانية عشرة : قولهم « عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَ » برفع زيد جوازاً ؛ لأنه نفس مَنْ فى المعنى .

الثالثة عشرة : قولهم « إنَّ أحداً لا يقول ذلك » فأوقع أحداً فى الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر فى يقول ، والضمير فى سياق النفى فكان أحد كذلك ، وقال :

فِى لَيْلَةٍ لاَ تَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِى عَلَيْنَا إِلاَّ كَوَاكِبُهَا [٢٢٤]

فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكى ؛ لأنه راجع إلى «أحداً» ، وهو واقع فى سياق غير الإيجاب ، فكان الضمير كذلك .

وهذا الباب واسع ، ولقد حكى أبو عمرو بن العَلاَء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول : فلانٌ لَغُوبٌ أَتَتْهُ كتابى فاحتقرها ، فقال له : كيف قلت أتته كتابى ؟ فقال : أليس الكتاب فى معنى الصحيفة ؟ .

وقال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشد :

٩١٠ — فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ كأنهُ فِى الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ

إن أردت الخطوط فقل : كأنها ، أو السواد والبلق فقل : كأنهما ، فقال : أردت ذلك وَيْلَكَ .

وقالوا « مَرَرْتُ برَجُلٍ أبِى عَشْرَةٍ نَفْسُه ، وبقومٍ عَرَبٍ كُلُّهم ، وبقاعٍ عَرْفَجٍ كُلِّهِ » برفع التوكيد فيهنَّ ، فرفعُوا الفاعل بالأسماء الجامدةِ ، وأكدوه لما لحظوا فيها المعنى ، إذ كان العرب بمعنى الفصحاء ، والعَرْفَج بمعنى الخشن ، والأب بمعنى الوالد .

تنبيهان — الأول : أنه وقع فى كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه ، وهو تنزيلهم اللفظ [المعدوم] الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما فى قوله :

بَدَالِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا [١٣٥]

وقد مضى ذلك .

والثانى : أنه ليس بلازم أن يُعطَى الشىء حُكمَ ما هو فى معناه ، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعطَى حكم أنّ أو أنّ وصلتهما ، وبالعكس ، دليلُ الأول أنهم لم يُعطُوه حكمهما فى جواز حذف الجار ، ولا فى سَدِّهما مَسَدّ جزءى الإسناد ، ثم إنهم شركوا بين أنّ وأنْ فى هذه المسألة فى باب ظن ، وخَصُّوا أن الخفيفة وصلتَها بسدها مسدهما فى باب عسى ، وخصوا المشددة بذلك فى باب لو ، ودليلُ الثانى أنهما لا يُعطَيان حكمه فى النيابة عن ظرف الزمان ، تقول : عجبت من قيامك ، وعجبت أن تقوم ، وأنك قائم ، ولا يجوز : عجبت قيامكَ ، وشذ قوله :

٩١١ — فإيّاكَ إيّاكَ المِرَاءَ فإنّهُ إلى الشَّرِّ دَعّاءٌ وللشَّرِّ جالِبُ

فأجرى المصدر مجرى أن يَفعلَ فى حذف الجار ، وتقول « حسبت أنه قائم ، أو أن قامَ » ولا تقول « حسبت قيامك » حتى تذكر الخبر ، وتقول « عسى أن تقوم » ويمتنع : عسى أنك قائم ، ومثلها فى ذلك لعل ، وتقول : لو أنكَ تقومُ ، ولا تقول لو أنْ تقوم ، وتقول : جئتك صَلاةَ العَصْرِ ، ولا يجوز « جئتك أنْ تُصَلى العصر » خلافاً لابن جنى والزمخشرى .

والثانى — وهو ما أعطى حكم الشىء المشبه له فى لفظه دون معناه — له صور كثيرة أيضاً :

أحدها : زيادة إنْ بعد ما المصدرية الظرفية ، وبعد ما التى بمعنى الذى ، لأنهما بلفظ ما النافية ، كقوله :

وَرَجَّى الفَتَى لِلخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ
عَلى السِّنِّ خَيراً لا يَزَالُ يَزيدُ [٢٧]

وقوله :

يُرَجَّى المرْءُ ما إنْ لا يَراهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطوب [٢٦]

فهذان محمولان على نحو قوله :

٩١٢ — ما إنْ رَأَيتُ وَلا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ كالَيومِ هانِيءُ أَيْنَ جُرْب

الثانية : دخول لام الابتداء على ما النافية ، حَمْلاً لها فى اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، كقوله :

٩١٣ — لَمَا أَفْضَلْتَ شُكْرَكَ فاصْطَنِعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي؟

فهذا محمول فى اللفظ على نحو قولك : « لَمَا تصنعه حَسَنٌ » .

الثالثة : توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حَمْلاً لها فى اللفظ على لا الناهية نحو : (ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ) ونحو : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) فهذا محمول فى اللفظ على نحو : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً) ومَنْ أوّلها على النهى لم يحتج إلى هذا .

الرابعة : حذف الفاعل فى نحو قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) لما كان « أَحْسِنْ بِزَيْدٍ » مشبهاً فى اللفظ لقولك « أَمْرُرْ بِزَيْدٍ » .

الخامسة : دخول لام الابتداء بعد إنّ التى بمعنى نعم ، لشبهها فى اللفظ بإنّ المؤكدة ، قاله بعضهم فى قراءة من قرأ (إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ) وقد مضى البحث فيها .

السادسة : قولهم « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ » بضم آية ورَفْع صفتها كما يقال « يا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ » وإنما [كان] حقهما وجوب النصب كقولهم « نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » ولكنها لما كانت فى اللفظ بمنزلة المستعملة فى النداء أعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء ، وأما « نحن الْعُرْبَ » فى المثال فإنه لا يكون منادى ؛ لكونه بأل ، فأعطى الحكم الذى يستحقه فى نفسه ، وأما نحو : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ » فواجب النصب ، سواء اعتبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى .

السابعة : بناء باب حَذَامِ فى لغة الحجاز على الكسر ، تشبيهاً لها بدَرَاكِ ونَزَالِ ، وذلك مشهور فى المعارف ، وربما جاء فى غيرها ، وعليه وُجِّهَ قوله :

٩١٤ — يَا لَيْتَ حَظِّى مِنْ جَدَاكَ الصَّافِي وَالْفَضْلِ أَنْ تَتْرُكَنِي كَفَافِ

فالأصل كفافا ، فهو حال ، أو تَرْكَ كفافٍ ، فمصدر ، ومنه عند أبى حاتم قولُه :

٩١٥ — جاءتْ لتَعْذِرَنِي ، فقُلْتُ لَهَا : أقْصِرِي
إنِّى امْرُؤٌ صَرْعِى عَلَيْكِ حَرَامِ

وليس كذلك ؛ إذ ليس لِفِعْلِ فاعل أو فاعلة ، فالأولى قول الفارسى : إن أصله « حَرَامِىّ » كقوله :

[أطَرَبًا وَأنْتَ قِنَّسْرِىُّ] وَالدَّهْرُ بِالإنْسَانِ دَوَّارِىُّ [١٢]

ثم خفف ، ولو أقْوَى[1] لكان أولى ، وأما قوله :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أوَانٍ فأجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ [٤١٣]

فعلةُ بنائه قَطْعُه عن الإضافة ، ولكن علة كسرِه وكونِه لم يُسْلَكْ به فى الضم مَسْلَكَ قبل وبعد شَبَهُهُ بنزال .

الثامن : بناء حاشا فى (وَقُلْنَ حَاشَ لِلّهِ) لشبهها فى اللفظ بحاشا الحرفية ، والدليل على اسميتها قراءة بعضهم (حَاشاً) بالتنوين على إعرابها كما تقول « تنزيها لله » وإنما قلنا إنها ليست حرفا لدخولها على الحرف ، ولا فعلا إذ ليس بعدَها اسم منصوب بها ، وزعم بعضهم أنها فعل حُذِفَ مفعولُه ، أى جَانَبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله ، وهذا التأويل لا يتأتى فى كل موضع ، يقال لك : أتفعل كذا ؟ أو أفعلت كذا ؟ فتقول « حَاشَا لله » فإنما هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل ، ومَنْ نوَّنها أعربها على إلغاء هذا الشبه ، كما أن بنى تميم أعربوا باب حذام لذلك .

التاسعة : قولُ بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم « قَصَرنَا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُّ وآمَنَهُ » فأوقع قَطُّ بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية .

العاشرة : إعطاء الحرف حكم مُقَارِبِه فى المخرج حتى أدغم فيه ، نحو : (خَلَقَ كل شىء) و (لك قُصُوراً) وحتى اجْتمعا روْيْنَ كقوله :

---

(١) أقوى : أى خالف بين حركات الروى ، فرفع حرام لكونه خبر المبتدأ .

٩١٦ — بُنَىَّ إِنَّ الْبِرَّ شَىْءٌ هَيِّنٌ
الْمَنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعَيِّمْ

وقول أبى جهل :

مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مِنِّى
بَازِلُ عَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّى
* لِمِثْلِ هٰذَا وَلَدَتْنِى أُمِّى * [٥٨]

وقول آخر :

٩١٧ — إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِى وَسَطَا
إِنِّى كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنَّدَا(١)

ويسمى ذلك إكْفَاء .

والثالث — وهو ما أعطى حكم الشىء لمشابهته له لفظا ومعنى — نحو اسم التفضيل وأفعل فى التعجب ؛ فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأَفْعَلَ فى التعجب وَزْنًا وأصلا وإفادةً للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل فى التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا ، قال :

٩١٨ — يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا [مِنْ هٰؤُلَيَّا ئِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ]

ولم يسمع ذلك إلا فى أحسن وأملح ، ذكره الجوهرى ، ولكن النحويين مع هذا قَاسُوهُ ، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان ، وليس كذلك ، قال أبو بكر الأنبارى : ولا يقال إلا لمن صغر سنه .

القاعدة الثانية

أن الشىء يعطى حكم الشىء إذا جاوَرَه كقول بعضهم « هٰذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » بالجر ، والأكثر الرفع ، وقال :

---

(١) العند : جمع عاند ـ بوزن راكع وركع ـ وهو الذى يحيد عن الطريق .

[كَأَنَّ أَبَانًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ] كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ [٧٥٩]

وقيل به فى (وَحُورٍ عِينٍ) فيمن جرهما ، فإن العطف على (وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ) لا على (أَكواب وأباريق) إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور ، وقيل : العطف على (جنات) وكأنه قيل : المقربون فى جناتٍ وفاكهة ولحم طير وحور ، وقيل : على (أَكْوَابٍ) باعتبار المعنى ؛ إذ معنى (يطوف عليهم وِلْدَان مخلدون بأكواب) ينعمون بأكواب ، وقيل فى (وَأَرْجُلِكُمْ) بالخفض : إنه عطف على (أيديكم) لا على (رءوسكم) ؛ إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، ولكنه خفض لمجاورة (رءوسكم) والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون فى النعت قليلا كما مثلنا ، وفى التوكيد نادرا كقوله :

٩١٩ — يَاصَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ
أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

قال الفراء : أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم ، فقلت له : هلا قلت كلَّهم — يعنى بالنصب — فقال : هو خير من الذى[1] قلتُه أنا ، ثم استنشدته إياه ، فأنشدنيه بالخفض ، ولا يكون فى النسق ؛ لأن العاطف يمنع من التجاور ، وقال الزمخشرى : لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة مغسولة تغسل بصبِّ الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعا ، فعطف[2] على الممسوح لا لتمسح ، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صَبِّ الماء عليها ، وقيل (إلى الكعبين) فجىء بالغاية إماطةً لظن من يظن أنها ممسوحة ؛ لأن المسح لم تُضْرَبْ له غاية فى الشريعة ، انتهى .

تنبيه — أنكر السيرافى وابن جنى الخَفْض على الجوار ، وتأولا قولهم « خَرِبٍ » بالجر على أنه صفة لضب .

---

(١) فى نسخة « مما قلته أنا » . (٢) فى نسخة « فعطفت » .

ثم قال السيرافى : الأصل خَرِبٍ الجُحْرُ منه ، بتنوين خرب ورفع الجحر ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحُوِّل الإسناد إلى ضمير الضب ، وخفض الجحر كما تقول « مَرَرْتُ برجلٍ حسن الوَجْهِ » بالإضافة ، والأصل حسنٍ الوَجْهُ منه ، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر .

وقال ابن جنى : الأصل خَرِبٍ جُحْرُه ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر .

ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير مَنْ هى له ، وذلك لايجوز عند البصريين وإن أمِنَ اللبس ، وقولُ السيرافى إن هذا مثل « مَرَرْتُ برجل قائمٍ أبَوَاهُ لا قاعِدَيْنِ » مردود ؛ لأن ذلك إنما يجوز فى الوصف الثانى دون الأول على ما سيأتى .

ومن ذلك قولُهم : « هَنَانى ومَرَأنى » والأصل أمرأنى ، وقولهم « هُوَ رِجْسٌ نِجْسٌ » بكسر النون وسكون الجيم ، والأصل نَجِسٌ بفتحة فكسرة ، كذا قالوا ، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لايقولون هذا نَجِسٌ بفتحة فكسرة ، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب ، وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس ؛ إذ يقال فِعْلٌ بكسرة فسكون فى كل فَعِلٍ بفتحة فكسرة ، نحو : كَتِفٍ وَلَبِنٍ وَنَبِقٍ ، وقولُهم « أخَذَهُ ما قَدُمَ وَمَا حَدُثَ » بضم دال حَدُثَ ، وقراءة جماعة (سَلَاسِلاً وَأغْلَالًا) بصرف سلاسل ، وفى الحديث « ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ » والأصل مَوْزُورات بالواو لأنه من الوِزْرِ ، وقراءة أبى حية (يُؤْقِنُون) بالهمزة ، وقوله :

٩٢٠ — أحَبَّ المُوقِدِينَ إلَىَّ مُؤْسَى
وَجَعْدَةُ ؛ إذْ أضَاءَهُمَا الوَقُودُ

بهمز « المؤقدين ومُؤْسَى » على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة ، فهمزت كما قيل فى وجوه : أُجُوه : وفى وُقِّتت : أُقِّتَتْ ، ومن ذلك قولهم فى صُوَّم : صُيَّم ، حملا على قولهم فى عُصُوٍّ عِصِيٌّ ، وكان أبو على ينشد فى مثل ذلك :

٩٢١ — * قَدْ يُؤْخَذُ الجَارُ بِجُرْمِ الجَارِ *

القاعدة الثالثة

قد يُشْرِبُون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينا .

وفائدته : أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين ؛ قال الزمخشرى : ألا ترى كيف رجع معنى (وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) إلى قولك : ولا تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم (وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إلى أَمْوَالِكُمْ) أى ولا تضموها إليها آكلين ، اهـ .

ومن مُثُلِ ذلك قولُه تعالى : (الرَّفَثُ إلى نِسَائِكُمْ) ضمن الرفث معنى الإفضاء ، فعدى بإلى مثل (وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إلى بَعْضٍ) وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء ، يقال : أَرْفَثَ فُلاَنٌ بامرأته ، وقوله تعالى : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ) أى فلن تحرموه ، أى فلن تحرموا ثوابه ، ولهذا عُدِّى إلى اثنين لا إلى واحد ، وقوله تعالى (وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ) أى لا تنووا ، ولهذا عدى بنفسه لا بعلى ، وقوله تعالى : (لا يَسَّمَّعُونَ إلى المَلإِ الأَعْلَى) أى لا يُصْغون ، وقولهم « سَمِعَ الله لمن حَمِدَه » أى أستجاب ، فعدى يسمع فى الأول بإلى وفى الثانى باللام ، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل (يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ) وقوله تعالى: (وَاللهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ) أى يميز ، ولهذا عدى بمن لا بنفسه ، وقوله تعالى : (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ) أى يمتنعون من وطء نسائهم بالحَلِف ؛ فلهذا عدى بمن ، ولما خفى التضمين على بعضهم فى الآية ، ورأى أنه لا يقال « حلف من كذا » بل حلف عليه — قال : من متعلقة بمعنى للذين ، كما تقول لى منك مَبَرَّةٌ ، قال : وأما قول الفقهاء « آلى من امرأته » فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق فى الآية ، وقال أبو كبير الهذلى :

٩٢٢ — حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْءُودَةٍ
كَرْهًا ، وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ

وقال قبله :

٩٢٣ — مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ
حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

مَزْءُودة : أى مذعورة ، ويُرْوَى بالجر صفة لليلة مثل (وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ) وبالنصب حالا من المرأة ، وليس بقوىّ ، مع أنه الحقيقة ، لأن ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه . والشاهد فيهما أنه ضمن حَمَل معنى عَلِقَ ، ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل (حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا) ، وقال الفرزدق :

٩٢٤ — كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مِجَنِّي
قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا عَنِّي

أى صَرَفَه عنى بالقتل .

وهو كثير ، قال أبو الفتح فى كتاب التمام : أَحْسِبُ لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مِئِينَ أوراقا .

القاعدة الرابعة

أنهم يُغَلِّبون على الشىء ما لغيره ، لتناسب بينهما ، أواختلاط .

فلهذا قالوا « الأبوين » فى الأب والأم ، ومنه (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) وفى الأب والخالة ، ومنه (وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ) و « المشرقين ، والمغربين » ومثله « الخافقان » فى المشرق والمغرب ، وإنما الخافقُ المغربُ ، ثم إنما سمى خافقا مجازا ، وإنما هو مَخْفُوقٌ فيه ؛ و « القمرين » فى الشمس والقمر ، قال المتنبى :

٩٢٥ — وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا
فَأَرَتْنِيَ الْقَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعَا

أى الشمس وهو وجهها وقمر السماء . وقال التبريزى : يجوز أنه أراد قمراً وقمراً ؛ لأنه لا يجتمع قمران فى ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر ، اه . وما ذكرناه أمدح ، و « القمران » فى العرف الشمسُ والقمرُ ؛ وقيل : إن منه قول الفرزدق :

٩٢٦ — أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ
لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ

وقيل : إنما أراد محمدا والخليل عليهما الصلاة والسلام ؛ لأن نسبه راجع إليهما بوجه ، وإن المراد بالنجوم الصحابة ، وقالوا « الْعُمَرَيْنِ » فى أبى بكر وعمر ، وقيل : المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ، فلا تغليب ، ويُرَدُّ بأنه قيل لعثمان رضى الله عنه : نسألك سيرة العمرين ؛ قال : نعم ؛ قال قتادة : أَعْتَقَ الْعُمَرَانِ فمن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد ، وهذا المراد به عمر وعمر ؛ وقالوا « الْعَجَّاجَيْنِ » فى رؤبة والعجاج ؛ و « الْمَرْوَتَيْنِ » فى الصَّفَا والمَرْوَة .

ولأجل الاختلاط أطلقت مَنْ على مالا يعقل فى نحو (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) فإن الاختلاط حاصل فى العموم السابق فى قوله تعالى (كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ) وفى (مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ) اختلاط آخر فى عبارة التفصيل ؛ فإنه يعم الإنسان والطائر ؛ واسمُ المخاطبين على الغائبين فى قوله تعالى (اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) لأن « لعلّ » متعلقة بخلقكم لا باعبدوا ؛ والمذكرين على المؤنث حتى عُدَّت منهم فى (وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ) والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم فى (فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ) قال الزمخشرى : والاستثناء متصل ؛ لأنه واحد

من بين أظهر الألوف من الملائكة ؛ فغلبوا عليه فى (فسجدوا) ثم استثنى منهم استثناء أحدهم ؛ ثم قال : ويجوز أن يكون منقطعاً .

ومن التغليب (أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا) بعد (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا) فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن فى ملتهم قط ؛ بخلاف الذين آمنوا معه . ومثله (جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ) فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ؛ فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام ؛ ومعنى (يذرؤكم فيه) يبثكم ويكثركم فى هذا التدبير ؛ وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجا حتى حصل بينهم التوالد ؛ فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبثّ والتكثير ؛ فلذا جيء بفى دون الباء ؛ ونظيره (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) وزعم جماعة أن منه (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) ونحو (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) وإنما هذا من مراعاة المعنى ؛ والأول من مراعاة اللفظ .

القاعدة الخامسة

أنهم يعبرون بالفعل عن أمور :

أحدها : وقوعه ؛ وهو الأصل .

والثانى : مُشَارفته ؛ نحو (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ) أى فشارفن انقضاء العدة (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِمْ) أى والذين يشارفون الموت وتَرْكَ الأزواج يوصون وصية (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً) أى لو شارفوا أن يتركوا ، وقد مضت فى فصل لو ونظائرها ؛ ومما لم يتقدم ذكره قوله :

٩٢٧ — إلى مَلِكٍ كادَ الجِبالُ لِفَقْدِهِ
تَزُولُ، وَزَالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ

الثالث : إرادته ؛ وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو : (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ) (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا) (إذا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ) (وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بينهم بالْقِسْطِ) (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ) (إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) (إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا - الآية) (إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ) وفى الصحيح « إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل » .

ومنه فى غيره (فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) أى فأردنا الإخراج (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ) لأن ثم للترتيب ؛ ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر ؛ فإذا حمل خلقنا وصورنا على إرادة الخلق والتصوير لم يشكل . وقيل : هما على حذف مضافين ؛ أى خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم . ومثله (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا) أى أردنا إهلاكها (ثُمَّ دَنَى فَتَدَلَّى) أى أراد الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام ، فتدلى فتعلق فى الهواء ، وهذا أولى من قول من أدعى القلب فى هاتين الآيتين وأن التقدير : وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها ، ثم تدلى فدنى ، وقال :

٩٢٨ — فارَقَنَا قَبْلَ أَنْ نُفَارِقَهُ لَمَّا قَضَى مِنْ جِمَاعِنَا وَطَرَا

أى أراد فراقنا .

وفى كلامهم عكس هذا ؛ وهو التعبير بإرَادَة الفعل عن إيجاده ، نحو : (وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ) بدليل أنه قوبل بقوله سبحانه وتعالى (وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ) .

والرابع : القدرة عليه ، نحو (وَعْداً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ) أى قادرين على الإعادة ، وأصل ذلك أن الفعل يتسبَّبُ عن الإرَادَة والقدرة ، وهم يقيمون السبب

مُقَامَ المسبب وبالعكس ؛ فالأول نحو : (وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ) أى ونعلم أخباركم ؛ لأن الابتلاء الاختبار ، وبالاختبار يحصل العلم ، وقوله تعالى (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) الآية فى قراءة غير الكسائى يستطيع بالغيبة وربك بالرفع ، معناه هل يفعل ربك ؛ فعبر عن الفعل بالاستطاعة لأنها شرطه ، أى هل يُنزِل علينا ربك مائدة إن دَعَوْتَه . ومثله (فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ) أى لن نؤاخذه ، فعبر عن المؤاخذة بشرطها ، وهو القدرة عليها ، وأما قراءة الكسائى[1] فتقديرها هل تستطيع سُؤَال ربك ، فحذف المضاف ، أو هل تطلب طاعة ربك فى إنزال المائدة أى استجابته ، ومن الثانى (فَاتَّقُوا النَّارَ) أى [فاتقوا] العِنَادَ الموجب للنار .

القاعدة السادسة

أنهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشىء الحاضر قَصْداً لإحضاره فى الذهن حتى كأنه مُشَاهَدٌ حالَةَ الإخبار ، نحو : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) لأن لام الابتداء للحال ، ونحو : (هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبى صلى الله عليه وسلم ، كما تقول : هذا كتابُكَ فخذه ، وإنما الإشارة كانت إليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت ، ومثله (وَاللهُ الذِى أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً) قصد بقوله سبحانه وتعالى (فتثير) إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب ، تَبْدُو أولا قِطَعاً ثم تتضامُّ متقلبة بين أطوار حتى تصير رُكَاما . ومنه (ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) أى فكان (وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ الرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ) (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِى الأَرْضِ) إلى قوله تعالى : (وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ) ومنه عند الجمهور (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) أى يَبْسُط ذراعيه ، بدليل (وَنُقَلِّبُهُمْ)

---

(١) قرأ الكسائى (هل تستطيع ربك) بتاء المضارعة وبنصب ربك .

ولم يقل وقلبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائى وهشام : إن اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ، ومثله (وَاللهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ) إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ ، وفى الآية الأولى حكيت الحال الماضية ، ومثلُها قوله :

٩٢٩ — جَارِيَةٌ فِى رَمَضَانَ الْمَاضِى
تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَاضِ

ولولا حكاية الحال فى قول حسان :

يُغْشَوْنَ حَتَّى لَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ.(١)

[لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ] [١٩٧]

لم يصح الرفع ؛ لأنه لا يرفع إلا وهو للحال ، ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) بالرفع .

القاعدة السابعة

أن اللفظ قد يكون على تقدير ، وذلك المقدَّرُ على تقدير آخر ، نحو قوله تعالى : (وَمَا كَانَ هٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللهِ) فإن يُفْتَرَى مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بمُفْتَرًى ، وقال :

٩٣٠ — لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحَى
وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فَتًى نَدِى

وقالوا « عَسَى زيدٌ أن يقومَ » فقيل : هو على ذلك ، وقيل : على حذف مضاف ، أى عسى أمْرُ زيدٍ ، أو عسى زيدٌ صاحبَ القيامِ ، وقيل : أنْ زائدة ، ويردُّه عدم صلاحيتها للسقوط فى الأكثر ، وأنها قد عملت ، والزائد لا يعمل ، خلافاً لأبى الحسن ؛ وأما قولُ أبى الفتح فى بيت الحماسة :

(١) رواه فى المرة الأولى « حتى ماتهر » وهو المحفوظ .

٩٣١ — حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً فِى نُفُوسِهِمُ
أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهْوَ مُخْتَارُ

يجوز كونُ أَنْ زائدة ، فلأن النصب هنا يكون بالعطف لا بأنْ ، وقيل فى (ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا) إن (ما قالوا) بمعنى القول ، والقول بتأويل المَقُول ، أى يعودون للمقول فيهن لفظُ الظهار وهُنَّ الزوجات ، وقال أبو البقاء فى (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) : يجوز عند أبى على كونُ ما مصدرية ، والمصدر فى تأويل اسم المفعول ، اه . وهذا يقتضى أن غير أبى على لا يجيز ذلك . وقال السيرافى : إذا قيل : « قاموا ما خلا زيداً ، وما عدا زيداً » فما مصدرية ، وهى وصلتها حال ، وفيه معنى الاستثناء ، قال ابن مالك : فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة ، اه . والتأويل خَالِينَ عن زيد ، ومُتَجَاوزين زيداً ، وأما قول ابن خروف والشلوبين « إن ما وصلتها نصب على الاستثناء » فغلطٌ ، لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدها لا بهما ، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره .

القاعدة الثامنة

كثيراً ما يغتفر فى الثَّوانى مالا يغتفر فى الأوائل ، فمن ذلك « كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ » و

٩٣٢ — * أىُّ فَتَى هَيْجَاء أنت وَجَارِهَا *

و « رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ » (وَإِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فظلت) ولا يجوز : كل سخلتها ، ولا أى جارها ، ولا رُبَّ أخيه ، ولا يجوز « إنْ يَقُمْ زيد قام عمرو » فى الأصح ، إلا فى الشعر كقوله :

٩٣٣ — إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً
عَنِّى ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

إذ لا تضاف كلٌّ وأىّ إلى معرفة مُفْرَدة ، كما أن اسم التفضيل كذلك ، ولا تجرُّ رُبَّ إلا النكرات ، ولا يكون فى النثر فعلُ الشرطِ مضارعاً والجواب ماضياً ، وقال الشاعر :

٩٣٤ — إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عادَتُنَا
أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

فقال يونس : أراد أو أنتم تنزلون ، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط ، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم ؛ قال : فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك، ويقولون: مررتُ برجل قائم أبَوَاهُ لا قاعِدَيْنِ، ويمتنع قائمَيْنِ لا قاعد أبواه ، على إعمال الثانى وربْطِ الأول بالمعنى .

القاعدة التاسعة

أنهم يَتَّسِعُون فى الظرف والمجرور مالا يتسعون فى غيرهما ، فلذلك فَصَلُوا بهما الفعلَ الناقصَ من معموله نحو « كانَ فِى الدَّارِ — أَوْ عِنْدَكَ — زَيْدٌ جالساً » وفعلَ التعجب من المتعجَّبِ منه نحو « ما أحْسَنَ فِى الهَيْجاءِ لِقاءَ زَيْدٍ ، وَما أثْبَتَ عِنْدَ الحَرْبِ زَيْدًا » وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله :

٩٣٥ — فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله:

٩٣٦ — أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً [شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا]

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما ، وبين إذَنْ ولَنْ ومنصوبهما نحو « هٰذَا غُلاَمُ واللهِ زيدٍ ، واشترَيته بوَاللهِ دِرْهم » وقوله :

٩٣٧ — إذَنْ وَاللهِ نَرْمِيهُمْ بِحَرْبٍ [تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ]

وقوله :

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَـــاتِلاً أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاء [٤٦١]

وقدموها خبرين على الاسم فى باب إنَّ نحو (إِنَّ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةً) ومعمولين للخبر فى باب ما نحو « مَا فى الدار زَيدٌ جالساً » وقوله :

٩٣٨ — [بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا]

فَمَا كُلُّ حِينٍ مَنْ تُؤَاتِى مُؤَاتِيا

فإن كان المعمول غيرهما بطل عملُهَا كقوله :

٩٣٩ — [وقالوا: تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى]

وما كل من وَافى مِنًى أَنَا عَارِفُ

ومعمولين لصلة أل نحو (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) فى قولٍ ، وعلى الفعل المنفى بما فى نحو قوله :

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا * [١٣٧]

وقيل : وعلى إن معمولا لخبرها فى نحو : أما بعد فإنى أفعل كذا وكذا ، وقوله :

أَبَا خُرَاشَـــةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

فَإِنَّ قَوْمِىَ لم تَأْكُلهمُ الضَّبُع [٤٤]

وعلى العامل المعنوى فى نحو قولهم « أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ » .

وأقول : أما مسألة أما فاعلم أنه إذا تَلاهَا ظرف ، ولم يَلِ الفاء ما يمتنع تقدم معمولِه عليه نحو « أَمَّا فى الدَّار — أو عندك — فزيدٌ جالس » جاز كونه معمولا لأما أو لما بعد الفاء ، فإن تلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه نحو « أما زَيْدا — أو اليوم — فإنى ضارب » فالعامل فيه عند المازنى أما فتصحُّ مسألة الظرف فقط ؛ لأن الحروف لا تنصب المفعول به ، وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين ، ومسألة المفعول به

من جهة إعمال مابعد الفاء ، واحتج بأن « أما » وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين أما ، وجوّزه بعضهم فى الظرف دون المفعول به ، وأما قوله : * أمّا أنتَ ذَا نَفَرٍ * [٤٤] فليس المعنى على تعلّقه بما بعد الفاء ، بل هو متعلق تعلق المفعول لأجله بفعل محذوف ؛ والتقدير : أهذا فخرت على ؟ وأما المسألة الأخيرة فمن أجاز « زيد جالساً فى الدار » لم يكن ذلك مختصاً عنده بالظرف .

القاعدة العاشرة

من فنون كلامهم القَلْبُ . وأكثر وقوعه فى الشعر ، كقول حسان رضى الله تعالى عنه :

كأنّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ [٦٩٤]

فيمن نصب المزاج ؛ فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم ، وتأوّله الفارسى على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية ، والأولى رفع المزاج ونصب العسل ، وقد روى كذلك أيضاً ؛ فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء ، ويروى برفعهن على إضمار الشأن ، وأما قول ابن أسد إنّ كان زائدة خطأ ؛ لأنها لاتزاد بلفظ المضارع بقياس ، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا ، وقول رؤبة :

٩٤٠ — وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كأنّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغة ، وحذف المضاف ، وقال آخر :

٩٤١ — فَإِنْ أَنْتَ لاَقَيْتَ فِى نَجْدَةٍ فَلاَ تَهَيِّبْكَ أَنْ تُقْدِمَا

أى تهيّبها ، وقال ابن مقبل :

٩٤٢ — وَلاَ تَهَيَّبُنِى المَوْمَاةُ أَرْكُبُهَا إِذَا تَجَاوَبَتِ الأَصْدَاءُ بِالسَّحَرِ

أى ولا أتهيبها ، وقال كعب :

٩٤٣ — كَأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَيْهَا إِذَا عَرِقَتْ
وَقَدْ تَلَفَّعَ بِالْقُورِ الْعَسَاقِيلُ

القور : جمع قارة ، وهى الجبل الصغير ، والعساقيل : اسم لأوائل السَّرَابِ ، ولا واحد له ، والتلفع : الاشتمال . وقال عُرْوَة بن الوَرْدِ :

٩٤٤ — فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِى وَمَالِى وَمَا آلُوكَ إِلاَّ مَا أُطِيقُ

وقال القُطَامى :

٩٤٥ — فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَلَيْهَا كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا

الفَدَن : القَصْر ، والسِّياع : الطين ، ومنه فى الكلام « أَدْخَلْتُ القلنسوة فى رأسى » و « عرضت الناقة على الحوض » و « عرضتها على الماء » قاله الجوهرى وجماعة منهم السكاكى والزمخشرى ، وجعل منه (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ) وفى كتاب التوسعة ليعقوب بن إسحاق السكيت : إن « عرضت الحوضَ على الناقة » مقلوب ، وقال آخر : لا قلب فى واحد منهما ، واختاره أبو حيان ، وردَّ على قول الزمخشرى فى الآية ، وزعم بعضهم فى قول المتنبى :

٩٤٦ — وَعَذَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتُهُ
فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لا يَعْشَقُ

أن أصله كيف لايموت مَنْ يعشق ، والصواب خلافه ، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق ، ويقال : إذا طلعت الجوزاء انتصب العُود فى الحرباء ، أى انتصب الحرباء فى العود . وقال ثعلب فى قوله تعالى (ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ) : إن المعنى اسلكوا فيه سلسلة ، وقيل : إن منه (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا) (ثم دَنَى فتدلى) وقد مضى تأويلهما ونقل الجوهرى فى (فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ) أن أصله قَابَىْ قوسٍ ، فقلبت التثنية

بالإفراد ، وهو حسن إن فُسِّر القابُ بما بين مقبض القوس وسِيَتِها أى طرفها ، ولها طرفان ، فله قَابَانِ ؛ ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابى :

٩٤٧ — إذَا أَحْسَنَ ابْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إسَاءَةٍ فَلَسْتُ لِشَرِّىْ فِعْلِهِ بِحَمُولِ

أى فلست لشر فعلَيْهِ .

قيل : ومن القلب (اذْهَبْ بِكِتَابِى هٰذَا) الآية ؛ وأجيب بأن المعنى ثم تَوَلَّ عنهم إلى مكان يقرب منهم ؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون ، وقيل فى (فعميتْ عَلَيْهِم) : إن المعنى فعميتم عنها[1] ، وفى (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ) الآية فيمن جَرَّ يعلى بعد أن وصلتها على أن المعنى حقيق علىَّ بإدخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع ؛ وقيل : ضمن حقيق معنى حريص ؛ وفى (مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ) : إن المعنى لتنوء العصبة بها أى تنهض بها متثاقلة ، وقيل : الباء للتعدية كالهمزة ، أى لَتُنِيء العصبة ؛ أى تجعلها تنهض متثاقلة .

القاعدة الحادية عشرة

من مُلَح كلامهم تَقَارُضُ اللفظين فى الأحكام ، ولذلك أمثلة :

أحدها : إعطاء « غير » حكم إلا فى الاستثناء بها نحو : (لا يَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ) فيمن نصب غير ، وإعطاء « إلا » حكم غير فى الوصف بها نحو : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) .

والثانى : إعطاء أن المصدرية حكم « ما » المصدرية فى الإهمال كقوله :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّى السَّلاَمَ وَأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا [٣٥]

الشاهد فى « أن » الأولى ، وليست مخففة من الثقيلة ، بدليل أن المعطوفة عليها ، وإعمال « ما » حَمْلاً على أنْ كما روى من قوله عليه الصلاة والسلام « كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُم » ذكره ابن الحاجب ، والمعروف فى الرواية كما تكونون .

(١) الصواب أن يقال « فعموا عنها » أو تتلى آية هود (فعميت عليكم) ليكون المعنى « فعميتم عنها » .

والثالث : إعطاء إن الشرطية حكم لَوْ فى الإهمال كما روى فى الحديث « فإنْ لاَ تَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاكَ » وإعطاء لَوْ حكم إنْ فى الجزم كقوله :

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ [لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ][٤٣٦]

ذكر الثانى ابنُ الشجرى ، وخرّجه غيره على أنه [جاء] على لغة من يقول شَايَشَا — بالألف — ثم أبدلت الألف همزة على قول بعضهم العَالَمَ والخاتم — بالهمزة — ويؤيده أنه لا يجوز مجىء إن الشرطية فى هذا الموضع ؛ لأنه إخبار عما مضى ، فالمعنى لو شاء ، وبهذا يقدح أيضاً فى تخريج الحديث السابق على ماذكر ، وهو تخريج ابن مالك ، والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قُنْبُل (إنَّهُ مَنْ يَتَّقِى وَيَصْبِرْ فإنَّ الله) بإثبات ياء يتقى وجزم يصبر .

والرابع : إعطاء إذا حكم متى فى الجزم بها كقوله :

[اُسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى]

وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ [١٣٢]

وإهمال متى حكماً لها بحكم إذا ، كقول عائشة رضى الله عنها « وأنه مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لا يُسْمِع الناس » .

والخامس : إعطاء لم حكم لَنْ فى عمل النصب ، ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم (أَلَمْ نَشْرَحَ) بفتح الحاء ، وفيه نظر ؛ إذ لا تحل لَنْ هنا ، وإنما يصح — أو يحسن — حمل الشىء على ما يحل محله كما قدمنا ، وقيل : أصله « نَشْرَحَنْ » ثم حذفت النون الخفيفة وبقى الفتح دليلا عليها ، وفى هذا شذوذان : توكيد المنفى بلم مع أنه كالفعل الماضى فى المعنى ، وحذف النون لغير مقتضٍ مع أن المؤكد لا يليق به الحذف ، وإعطاء لن حكم لم فى الجزم كقوله :

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ

حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ [٤٦٦]

الرواية بكسر الباء .

والسادس : إعطاء ما النافية حكم ليس فى الإعمال ، وهى لغة أهل الحجاز ، نحو : (مَا هٰذَا بَشَراً) وإعطاء ليس حكم ما فى الإهمال عند انتقاض النفى بإلاَّ كقولهم « لَيْسَ الطِّيبُ إلاَّ المِسْكُ » وهى لغة بنى تميم .

والسابع : إعطاء عسى حكم لعل فى العمل كقوله :

[تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا] يَا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا [٢٤٦]

وإعطاء لعل حكم عسى فى اقتران خبرها بأنْ ، ومنه الحديث « فلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ » .

والثامن : إعطاء الفاعل إعرابَ المفعول وعكسه عند أمن اللبس ، كقولهم : خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ ، وكَسَرَ الزجَاجُ الحَجَرَ ، وقال الشاعر :

٩٤٨ — مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ
نَجْرَان أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وسمع أيضاً نصبهما كقوله :

٩٤٩ — قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا
[الأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا]

فى رواية من نصب الحيات ، وقيل : القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله :

مُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّـــةٌ
[وَإِمَّا دَمٌ ، وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ] [٨٨٤]

فيمن رواه برفع إسار ومنة ، وسمع أيضاً رفعهما كقوله :

٩٥٠ — إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقَاً لَمَشُومُ
كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

والتاسع : إعطاء « اَلْحَسَنَ الْوَجْهَ » حكم « الضارب الرجل » فى النصب ، وإعطاء « الضارب الرجل » حكم « الحسن الوجه » فى الجر .

والعاشر : إعطاء أفْعَل فى التعجب حكم أفْعَل التفضيل ، فى جواز التصغير ، وإعطاء أفْعَل التفضيل حكم أفْعَل فى التعجب فى أنه لا يرفع الظاهر ، وقد مر ذلك .

ولو ذكرت أحرف الجـــر ودخول بعضها على بعض فى معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة .

وهذا آخر ما تيسر إيراده فى هـذا التأليف ، وأسأل الله الذى مَنَّ علىّ بإنشائه وإتمامه فى البلد الحرام ، فى شهر ذى القعدة الحرام ، ويَسَّرَ علىّ إتمـام ما ألحقت به من الزوائد فى شهر رجب الحرام : أن يُحَرِّمَ وَجْهى على النار ، وأن يتجاوز عما تحمّلْتُهُ من الأوْزَار ، وأن يُوقِظَنِى من رَقْدَةِ الغفلة قبل الفَوْت ، وأن يَلْطُفَ بى عند مُعَالجة سَكَرَاتِ الموت ، وأن يفعل ذلك بأهلى وأحبابى ، وجميع المسلمين ، وأن يُهْدِىَ أشرفَ صلواته وأزكى تحياته إلى أشرف العالَمِينَ ، وإمام العامِلِينَ : محمد نبى الرّحمة ، الـكاشف فى يوم الحشر بشفاعته الغُمَّة ، وعلى آله وأصحابه الذين شَادوا لنا قَوَاعِدَ الإسلام ، ومَهَّدُوا الدين ، وأن يسلم تسليما كثيراً إلى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين ، اللهم صلى وسَلِّم وبارك على حبيبنا محمد عَدَدَ الرمل والدقيق وعَدَدَ الموج الدفيق ، وسلم تسليما .

تنبيه — قد وضعنا رقما متتابعا للشواهد الشعرية ، فإذا تـكرر البيت وضعنا فى المرة الأولى فى آخره رقم الصفحة أو الصفحات التى يتـكرر فيها ، ووضعنا فى آخره فى كل مرة بعد الأولى رقمه الذى استحقه أول مرة ، فإذا رأيت بيتا وضع فى أوله رقم فاعلم أنه لم يتقدم ذكره ، وإذا رأيت فى آخره رقما مسبوقا بحرف ص فاعلم أنه سيأتى فى الصفحة أو الصفحات المذكورة أرقامها ، وإذا رأيت فى آخره رقماً غير مسبوق بهذا الحرف فاعلم أنه قد سبق ذكره بهذا الرقم .

فهرس تفصيلي للموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من كتاب

« مغني اللبيب ، عن كتب الأعاريب » لابن هشام ، الأنصاري ، المصري

ص	الموضوع
	حرف النون
	ـــ النون المفردة
٣٣٩	تأتي على أربعة أوجه :
	ـ الأول : التوكيد ، وهي خفيفة وثقيلة
٣٤٠	الثاني : التنوين ، وأقسامه خمسة
٣٤٢	زاد الأخفش التنوين الغالي
٣٤٣	زاد بعضهم تنوين الضرورة
	ـ وزاد آخرون التنوين الشاذ
	ـ ذكر ابن الخباز أن التنوين عشرة أقسام
٣٤٤	الثالث من أوجه النون : نون الإناث
	ـ الرابع : نون الوقاية
	ـــ نَعَمْ
٣٤٥	هي حرف تصديق ووعد وإعلام
	ـ قيل : تأتي نعم للتوكيد إن وقعت صدراً
٣٤٦	الفرق بين نعم وبلى ولا

ص	الموضوع
٣٤٧	بحث في جواب قوله تعالى (ألست بربكم) وما روى عن ابن عباس أنهم لو قالوا « نعم » لكفروا
	حرف الهاء
	ـــ الهاء المفردة
٣٤٨	تكون على أحد خمسة أوجه : أن تكون ضميراً للغائب ، أو حرف تنبيه ، أو للسكت ، أو بدلا من همزة الاستفهام ، أو دالة على التأنيث
	ـــ هـا
٣٤٩	هي على ثلاثة أوجه
	ـ الأول : أن تكون اسم فعل
	ـ الثاني : أن تكون ضمير مؤنث
	ـ الثالث : أن تكون حرف تنبيه ، فتدخل على واحد من أربعة أشياء

ص الموضوع

هـــل

٣٤٩ حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابى ، دون التصور، ودون التصديق السلبى

٣٥٠ الفرق بين هل والهمزة من عشرة أوجه

حرف الواو

الواو المفردة

٣٥٤ الواو على أحد عشر قسما

— الأول الواو العاطفة

٣٥٥ تنفرد الواو عن سائر حروف العطف بخمسة عشر حكماً

٣٥٧ زعم قوم أن الواو تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على ثلاثة أوجه

٣٥٩ الثانى والثالث من أقسام الواو : واوان يرتفع ما بعدهما، وهما واو الاستئناف، وواو الحال الداخلة على الجملة الاسمية

٣٦٠ الرابع والخامس: واوان ينتصب ما بعدهما، وهما واو المفعول معه، والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول

٣٦١ السادس والسابع: واوان ينجر ما بعدهما، وهما واو القسم، وواو رب

ص موضوع

٣٦٢ الثامن : الواو الزائدة ، أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة

٣٦٢ التاسع : واو الثمانية، أثبتها جماعة منهم الحريرى ، واستدلوا عليها بآيات من القرآن الكريم

٣٦٤ العاشر : واو تأكيد لصوق الصفة بموصوفها

٣٦٥ الحادى عشر : واو ضمير جماعة الذكور

— الثانى عشر : واو علامة جمع المذكرين فى لغة طيء

٣٦٨ الثالث عشر : واو الإنكار

— الرابع عشر : واو التذكر

— الخامس عشر : الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها

وَا

٣٦٩ هى على وجهين :

— الأول : أن تكون حرف نداء

— الثانى : أن تكون اسم فعل بمعنى أعجب

حرف الألف

٣٧٠ المراد به الحرف الهاوى الذى لا يبتدأ به

ص الموضوع

٣٧٠ للألف تسعة أوجه :
— الأول : أن تكون حرف إنكار
— الثانى : أن تكون للتذكر
— الثالث أن تكون ضمير الاثنين
٣٧١ الرابع أن تكون علامة الاثنين
— الخامس أن تكون الالف الكافة
— السادس : أن تكون فاصلة بين الهمزتين
— السابع : أن تكون فاصلة بين النونين
— الثامن : أن تكون لمد الصوت بالمستغاث أو المتعجب منه أو المندوب
٣٧٢ التاسع : أن تكون بدلا من نون ساكنة، إما نون التوكيد الخفيفة، وإما تنوين المنصوب
— ذكر ألفات لا يجوز عدها فى أقسام الألف

حرف الياء

٣٧٣ الياء المفردة تأتى على ثلاثة أوجه

يا

٣٧٣ هى حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكما
— إذا ولى « يا » ماليس بمنادى كالحرف والفعل والجملة الاسمية فقيل : هى حينئذ حرف تنبيه ، وقيل : المنادى محذوف

ص الموضوع

الباب الثانى

فى تفسير الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها

٣٧٤ شرح الجملة ، وبيان أن الكلام أخص منها ، لا مرادف لها
٣٧٦ انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية
٣٧٧ باب ما يجب على المسئول فى المسئول عنه أن يفصل فيه ، ولذلك أمثلة
٣٨٠ انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى
٣٨١ قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع أمثلة
٣٨٢ انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين
— [الجمل التى لا محل لها من الإعراب] سبع
— الأولى: الابتدائية أو الاستئنافية، وهى نوعان : المفتتح بها النطق ، والمنقطعة عما قبلها
٣٨٣ اصطلاح البيانيين فى الاستئناف
— من الاستئناف ماقد يخفى ، وله أمثلة كثيرة
٣٨٤ قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره وهو على نوعين
٣٨٥ من الجمل ما جرى فيه خلاف ؟ أهو مستأنف أم غير مستأنف ، ولذلك أمثلة

ص	الموضوع
٣٨٦	الجملة الثانية : المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً ، وقد وقعت فى سبعة عشر موضعاً
٣٩٤	قد يعترض بأكثر من جملتين ، وزعم أبو على أنه لا يعترض بأكثر من جملة
٣٩٥	كثيراً ما تشتبه الجملة المعترضة بالجملة الحالية ، والتمييز بينهما بأربعة أمور
٣٩٩	للبيانيين فى الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين
	— الجملة الثالثة : التفسيرية ، ولها أمثلة توضحها
٤٠٠	المفسرة على ثلاثة أنواع : مقرونة بأى ، ومقرونة بأن ، وغير مقرونة بشىء
	— لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة ويقع ذلك فى موضعين
٤٠٢	خالف الشلوبين فى أن الجملة المفسرة لا محل لها ، وزعم أنها بحسب ما تفسره
٤٠٣	— الجملة الرابعة : المجاب بها القسم
٤٠٤	من أمثلة جواب القسم ما يخفى
٤٠٤	مما يحتمل الجواب وغيره
٤٠٥	قال ثعلب : لا تقع جملة القسم خبراً ، وقد اختلف العلماء فى تعليل ذلك
٤٠٧	وهم لمكى وأبى البقاء فى إعراب جملة الجواب
٤٠٩	الجملة الخامسة : الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً ، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية
	— الجملة السادسة : جملة الصلة
٤١٠	الجملة السابعة : التابعة لما لا محل له من الإعراب
	— الجمل التى لها محل من الإعراب سبع أيضاً
	— الجملة الأولى : الواقعة خبراً
	— الجملة الثانية : الواقعة حالا
٤١٢	الجملة الثالثة : الواقعة مفعولا
	— تقع الجملة مفعولا فى ثلاثة أبواب
٤١٣	من الجمل المحكية ما قد يخفى
٤١٤	قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها
٤١٥	قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها
٤١٥	قد تقع الجملة بعد القول غير محكية ، وذلك نوعان
٤١٦	قد يوصل بالمحكية غير محكى ، وهو المدرج
٤١٨	اختلف العلماء فى إعراب « عرفت زيداً من هو »
٤١٩	الجملة الرابعة : المضاف إليها ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية أشياء

ص	الموضوع
٤١٩	الأول : أسماء الزمان ، وبعضها واجب الإضافة إلى الجملة
٤٢٠	الثانى: حيث من بين أسماء المكان
—	الثالث : كلمة « آية »
٤٣١	الرابع : كلمة « ذو »
—	الخامس والسادس: لدن، وريث
٤٢٢	السابع والثامن : قول ، وقائل
—	الجملة الخامسة : الواقعة جوابا لشرط جازم وهى مقرونة بالفاء أو إذا
— ٤٢٤	الجملة السادسة: التابعة لمفرد ، وهى على ثلاثة أنواع : المنعوت بها ، والمعطوفة بالحرف ، والمبدلة
— ٤٢٦	الجملة السابعة : الجملة التابعة لجملة لها محل ، ويقع ذلك فى النسق والبدل خاصة
٤٢٧	الحق أن الجمل التى لها محل تسع وأنهم قد أهملوا الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها
٤٢٨	اختلف فى الفاعل ونائبه ، هل يكونان جملة ؟
—	حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

الباب الثالث من الكتاب

فى ذكر أحكام ما يشبه الجملة

وهو الظرف ، والجار والمجرور

ص	الموضوع
٤٣٣	ذكر حكمهما فى التعلق
٤٣٦	هل يتعلقان بالفعل الناقص ؟
٤٣٧	هل يتعلقان بالفعل الجامد ؟
—	هل يتعلقان بأحرف المعانى ؟
٤٤٠	ذكر ما يتعلق من حروف الجر
٤٤٢	حكمهما بعد المعارف والنكرات
٤٤٣	حكم المرفوع بعدهما
٤٤٥	ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف ثمانية
٤٤٧	هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف ؟
٤٤٨	كيفية تقدير المتعلق باعتبار المعنى
٤٥٠	تعيين موضع التقدير .

الباب الرابع من الكتاب

فى ذكر أحكام يكثر دورها

ص	الموضوع
٤٥١	ما يعرف به المبتدأ من الخبر
—	يجب الحكم بابتدائية المقدم فى ثلاث مسائل
٤٥٢	ويجب الحكم بابتدائية المؤخر رعيا للمعنى
—	ما يعرف به الاسم من الخبر ، ولذلك ثلاث حالات
٤٥٤	ما يعرف به الفاعل من المفعول
٤٥٥	يفترق عطف البيان والبدل فى ثمانية أمور
٤٥٨	يفترق اسم الفاعل والصفة المشبهة فى أحد عشر أمراً

ص	الموضوع
٤٦٠	يفترق الحال والتمييز فى سبعة أمور ويتفقان فى خمسة أمور
٤٦٤	أقسام الحال
—	تنقسم إلى منتقلة ، وهو الغالب وملازمة، وذلك واجب فى ثلاث مسائل
٤٦٥	تنقسم إلى مقصودة لذاتها، وموطئة
—	تنقسم إلى مقارنة ومقدرة ومحكية
—	تنقسم إلى مبينة ومؤكدة
٤٦٦	إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها
٤٦٧	مسوغات الابتداء بالنكرة
٤٧٢	ذكروا من المسوغات أن تكون النكرة محصورة ، أو للتفصيل ، أو بعد فاء الجزاء ، وفى كل من ذلك نظر
٤٧٣	أقسام العطف ثلاثة
—	الأول : عطف على اللفظ
—	الثانى : العطف على المحل ، وله ثلاثة شروط
٤٧٤	يمتنع العطف على المحل فى أربع مسائل
٤٧٦	الثالث : العطف على التوهم
٤٨٢	عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس
٤٨٥	عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس
٤٨٦	العطف على معمولى عاملين
٤٨٩	المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة سبعة
٤٩٠	ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه
٤٩٣	شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا
—	شروطه ستة : اثنان فيما قبله ، واثنان فيما بعده، واثنان فيه نفسه
٤٩٦	فائدة ضمير الفصل ثلاثة أمور
—	الكلام فى محله
٤٩٧	الكلام فيما يحتمل من الأوجه
٤٩٨	روابط الجملة بما هى خبر عنه عشرة
٥٠٢	الأشياء التى تحتاج إلى رابط أحد عشر شيئاً
٥١٠	الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة
٥١٦	يكتسب المضاف البناء من المضاف إليه فى ثلاثة أبواب
٥١٩	الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصراً عشرون أمرا
٥٢٣	الأمور التى يتعدى بها الفعل القاصر سبعة
	الباب الخامس من الكتاب
	فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها
٥٢٧	هى عشر جهات

ص	الموضوع
٥٢٧	الجهة الأولى : أن يراعى ظاهر الصناعة ، ولا يراعى المعنى
٥٢٩	أمثلة لو روعى فيها ظاهر اللفظ ولم يراع المعنى حصل الفساد
٥٣٩	الجهة الثانية : أن يراعى معنى صحيحاً ولا ينظر فى صحته إلى ما تقتضيه الصناعة
—	أمثلة مما وقع فيه العلماء من ذلك
٥٤٦	الجهة الثالثة : أن يخرج على ما لم يثبت فى العربية
—	أمثلة مما وقع فيه العلماء من ذلك
٥٤٨	الجهة الرابعة : أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ، ويترك الوجه القريب القوى
٥٤٩	أمثلة مما خرجوه على الأمور المستبعدة
٥٥٥	قد لا يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح ، فلا حرج على مخرجه
٥٥٦	الجهة الخامسة : أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة
—	مسائل من ذلك مرتبة على الأبواب
—	من باب المبتدأ
٥٥٩	من باب « كان » وما جرى مجراها
٥٦١	من باب المنصوبات المتشابهة
٥٦٣	من باب الاستثناء
٥٦٥	من باب إعراب الفعل
٥٦٦	من باب الموصول
٥٦٨	من باب التوابع
—	من باب حروف الجر
٥٦٩	مسائل مفردة
٥٦٩	الجهة السادسة : ألا يراعى الشروط المختلفة بحسب الأبواب ، ولذلك أنواع ، ولكل نوع أمثلة وقع فيها الوهم
٥٧٠	النوع الأول : يشترط الجمود فى عطف البيان والاشتقاق فى النعت
٥٧١	الثانى : يشترط التعريف فى عطف البيان ونعت المعرفة ، والتنكير فى الحال والتمييز
٥٧٥	الثالث : يشترط نوع مخصوص من أنواع التعريف فى بعض الأشياء التى يشترط فيها التعريف كنعت الصرف ونعت اسم الإشارة وفاعل نعم وبئس
٥٧٦	النوع الرابع : يشترط فى بعض الألفاظ الإبهام ، وفى بعض آخر الاختصاص
٥٧٨	النوع الخامس : يشترط الإضمار فى بعض المعمولات ، والإظهار فى بعض آخر .

ص	الموضوع
٥٨٠	النوع السادس: يشترط فى بعض المعمولات أن يكون مفردا ، وفى بعض آخر أن يكون جملة
٥٨١	النوع السابع : يشترط فى بعض المواضع الجملة الفعلية ، وفى بعض آخر الجملة الاسمية
٥٨٤	النوع الثامن : يشترط فى بعض المواضع الجملة الخبرية . وفى بعض آخر الجملة الإنشائية
٥٨٦	النوع التاسع : يشترط لبعض الأسماء أن يوصف ولبعض آخر ألا يوصف
٥٨٨	النوع العاشر: بعض الأسماء التى يجوز وصفها يشترط لجواز وصفها أن يقع الوصف فى مكان دون مكان
—	النوع الحادى عشر: أجازوا فى خبر بعض النواسخ أن يتصل بالعامل ومنعوا ذلك فى بعض آخر من النواسخ .
٥٨٩	النوع الثانى عشر: يشترط فى بعض معمولات الفعل أن يتقدم ، وفى بعض آخر أن يتأخر
٥٩١	النوع الثالث عشر . يجب فى بعض المعمولات أن يحذف ، ويمتنع الحذف فى بعض آخر منها
٥٩٢	النوع الرابع عشر : تجوز أشياء فى الشعر ولا تجوز فى النثر

ص	الموضوع
٥٩٢	النوع الخامس عشر : يشترط فى بعض المواضع وجود الرابط ، ويشترط فقدان الرابط فى بعض آخر
٥٩٣	النوع السادس عشر : يشترط لبناء بعض الأسماء الإضافة ، ويشترط لبناء بعض آخر قطعها عن الإضافة
٥٩٣	الجهة السابعة : أن يحمل كلاما على شىء ويشهد استعمال آخر فى نظير ذلك الموضع بخلافه
—	أمثلة من الوهم فى ذلك
٥٩٥	الجهة الثامنة : أن يحمل المعرب على شىء ، وفى هذا الموضع ما يدفعه
—	أمثلة من الوهم فى ذلك
٥٩٨	الجهة التاسعة : ألا يتأمل عند وجود المشتبهات
—	أمثلة من الوهم فى ذلك
٥٩٩	الجهة العاشرة : أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض لذلك
—	أمثلة من الوهم فى ذلك
٦٠٣	تفصيل القول فى الحذف
—	شروط الحذف ثمانية
—	الأول : وجود دليل على المحذوف
٦٠٥	دليل الحذف نوعان : غير صناعى وهذا ينقسم إلى حالى ومقالى وصناعى وهذا يختص بمعرفته النحويون

ص	الموضوع
٦٠٦	شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف
٦٠٨	الشرط الثانى: ألا يكون ما يحذف كالجزء مثل الفاعل ونائبه وشبهه
—	الثالث: ألا يكون مؤكداً، وأول من ذكر هذا الشرط الأخفش
٦٠٩	الرابع: ألا يؤدى حذفه إلى اختصار المختصر
—	الخامس: ألا يكون عاملا ضعيفاً
—	السادس: ألا يكون عوضاً عن شىء
٦١٠	السابع والثامن: ألا يؤدى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه
٦١١	ربما خولف مقتضى الشرطين الأخيرين أو أحدهما للضرورة أو فى قليل من الكلام
—	قد يظن أن الشىء من باب الحذف وليس منه، وتحقيق القول فى حذف المفعول به
٦١٢	بيان مكان المقدر
٦١٥	بيان مقدار المقدر
٦١٧	ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
٦١٨	إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً، فأيهما أولى؟
٦١٩	إذا دار الأمر بين كونه فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبراً، فأيهما أولى؟
٦٢٠	إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا، فكونه ثانياً أولى
٦٢٤	حذف المضاف إليه
—	حذف اسمين مضافين
٦٢٥	حذف ثلاث متضايفات
—	حذف الموصول الاسمى
—	حذف الصلة
٦٢٦	حذف الموصوف
٦٢٧	حذف الصفة
—	حذف المعطوف
٦٢٨	حذف المعطوف عليه
٦٢٩	حذف المبدل منه
—	حذف المؤكد وبقاء توكيده
—	حذف المبتدأ
٦٣٠	حذف الخبر
٦٣١	ما يحتمل النوعين (حذف المبتدأ، وحذف الخبر)
٦٣٢	حذف الفعل وحده، أو مع مضمر مرفوع أو منصوب، أو معهما
٦٣٣	حذف المفعول
٦٣٤	حذف الحال
—	حذف التمييز
—	حذف الاستثناء

ص	الموضوع
٦٣٥	حذف حرف العطف
—	حذف فاء الجواب
٦٣٦	حذف واو الحال
—	حذف « قد »
٦٣٧	حذف « لا » التبرئة
—	حذف « لا » النافية وغيرها
٦٣٨	حذف « ما » النافية
—	حذف « ما » المصدرية
٦٣٩	حذف « كى » المصدرية
—	حذف أداة الاستثناء
٦٤٠	حذف لام التوطئة
—	حذف الجار
—	حذف « أن » الناصبة
٦٤١	حذف لام الطلب
—	حذف حرف النداء
٦٤٢	حذف همزة الاستفهام
—	حذف نون التوكيد
٦٤٣	حذف نون التثنية والجمع
—	حذف التنوين
٦٤٤	حذف « أل »
٦٤٥	حذف جملة القسم
—	حذف جواب القسم
٦٤٦	حذف جملة الشرط
٦٤٧	حذف جملة جواب الشرط
٦٤٨	حذف الكلام بجملته
٦٤٩	حذف أكثر من جملة
	الباب السادس من الكتاب
	فى ذكر أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها
٦٥٠	هى كثيرة ، ذكر المؤلف منها عشرين موضعاً
٦٥٦	قف على التحقيق فى إعادة النكرة نكرة أو معرفة والمعرفة كذلك
	الباب السابع من الكتاب
	فى كيفية الإعراب
٦٦٤	المخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون
—	اللفظ المعبر عنه إما حرف واحد أو اثنان أو أكثر من ذلك
٦٦٦	المتكلم على الاسم ينبغى أن يذكر ما يقتضى وجه إعرابه
٦٦٧	ينبغى أن يعين المبتدىء نوع الفعل
—	إن كان المبحوث عنه حرفاً يبين نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملا

ص	الموضوع
٦٦٨	أول مايحترز منه المبتدىء ثلاثة أمور :
—	الأول : أن يلتبس عليه الأصلى بالزائد
٦٧٢	الثانى : أن يجرى لسانه على عبارة اعتادها ، فيستعملها فى غير موضعها
—	الثالث : أن يعرب شيئاً طالباً لشىء ويهمل النظر فى المطلوب
٦٧٣	قد يكون للشىء إعراب إذا كان وحده ، فإذا اتصل به شىء آخر تغير إعرابه
	الباب الثامن من الكتاب
	فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية
٦٧٤	القاعدة الأولى : قد يعطى الشىء حكم ما أشبهه فى معناه أو فى لفظه أو فيهما
٦٨٢	القاعدة الثانية : يعطى الشىء حكم الشىء إذا جاوره
٦٨٥	القاعدة الثالثة : قد يشربون اللفظ معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه ، وذلك هو المسمى بالتضمين

ص	الموضوع
٦٨٦	القاعدة الرابعة : قد يغلبون على الشىء ما لغيره ، لتناسب بينهما أو اختلاط
٦٨٨	القاعدة الخامسة : يعبرون بالفعل عن واحد من ثلاثة أمور : حصوله ، ومشارفته ، وإرادته والقدرة عليه
٦٨٩	ومن كلامهم التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده .
٦٩٠	القاعدة السادسة : قد يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الحاضر قصداً لإحضاره فى الذهن
٦٩١	القاعدة السابعة : قد يكون اللفظ على تقدير ، ثم يكون ذلك المقدر على تقدير آخر
٦٩٢	القاعدة الثامنة : كثيراً ما يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل
٦٩٣	القاعدة التاسعة : من سننهم التوسع فى الظرف والجار والمجرور مالا يتوسعون فى غيرهما
٦٩٥	القاعدة العاشرة : من فنون كلامهم القلب ، وذكر بعض أمثلته
٦٩٧	القاعدة الحادية عشرة : من ملحهم تقارض اللفظين فى الأحكام
—	إعطاء غير حكم إلا ، والعكس

ص	الموضوع
٦٩٧	إعطاء أن المصدرية حكم ما ، والعكس
٦٩٨	إعطاء إن الشرطية حكم لو ، والعكس
٦٩٨	إعطاء إذا حكم متى ، والعكس
—	إعطاء لم حكم لن ، والعكس
٦٩٩	إعطاء ما النافية حكم ليس ، والعكس
٦٩٩	إعطاء لعل حكم عسى ، والعكس
—	إعطاء الفاعل حكم المفعول ،
٧٠٠	إعطاء الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل ، والعكس
—	إعطاء أفعل التعجب حكم أفعل التفضيل ، والعكس
—	خاتمة الكتاب المؤلف

تم فهرس الموضوعات الواردة فى الجزء الثانى من كتاب « مغنى اللبيب ، عن كتب الأعاريب » لابن هشام الأنصارى والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، وصلواته وأزكى تسليماته على أشرف الكائنات ، وعلى آله وصحبه وعترته الذين نالوا باتباعه أعلى الدرجات

فهرس الشواهد

الواردة فى كتاب « مغنى اللبيب ، عن كتب الأعاريب » لابن هشام

مرتبة على حروف الهجاء بحسب حرف الروى منها

رقم الشاهد	الشاهد	
	حرف الهمزة	
١٣	إن هنـــد المليحة الحســـناء	وأى من أضمرت لخل وفاء
٤٨	إن من يدخل الكنيســـة يوما	يلق فيها جآذرا وظباء
٥١	وما أدرى وسوف إخال أدرى	أقوم آل حصن أم نســـاء
١٢٩	أمن ازديارك فى الدجى الرقباء	إذ حيث كنت من الظلام ضياء
٢١٤	ربما ضربة بســـيف صقيل	بين بصرى ، وطعنة نجـلاء
٢٤٣	دع عنك لومى فإن اللوم إغراء	وداونى بالتى كانت هى الداء
٢٩٩	فـــلا والله لا يلفى لما بى	ولا للمـــا بهم أبداً دواء
٤١٣	طلبـــوا صلحنا ولات أوان	فأجبنا أن لات حين بقاء
٤٤٧	لوما الإصاخة للوشـــاة لكان لى	من بعد سخطك فى رضاك رجاء
٤٥٢	فـــذاك ولم إذا نحن امترينا	نكن فى الناس يدركك المراء
٤٦١	لما رأيت أبا يزيد مقاتلا	أدع القتـــال وأشهد الهيجاء
٦٢٣	لعلك والموعـــود حق لقاؤه	بدالك فى تلك القلوص بداء
٦٢٦	إن سليمى ، والله يكلؤها ،	ضنت بشىء ما كان يرزؤها
٦٣٣	ولا أراها تزال ظالمـــة	تحدث لى نكبة وتنكؤها
٦٦٦	... ...	من لدشولا فسالى إنلائها
٦٩٤	كأن ســـبيئة من بيت رأس	يكون مزاجها عســـل وماء
٧٠٢	إنما الميت من يعيش كئيباً	كاسفا باله قليـــل الرجاء
٧١٢	نعم الفتـاة فتـاة هند لو بذلت	رد التحيـــة نطقاً أو بإيماء

رقم الشاهد	الشـــاهد	
٨٥٩	أمن يهجو رسـول الله منكم	ويمـــدحه وينصره سواء ؟
٨٨٩	قالوا : أخفت؟ فقلت : إن وخيفتى	ما إن تزال منوطة برجائى
٩٠٢	ألم أك جاركم ويكـــون بينى	وبينكم المـــودة والإخاء ؟
٩٤٠	ومهمـــه مغـــبرة أرجاؤه	كأن لون أرضـه سماؤه

حرف الباء الموحدة

١	ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلها؟	كفى المرء نبلا أن تعد معايبه
٣	(لدن بهز الكف يعسل متنه)	فيـه ، كما عسل الطريق الثعلب
٥	دعانى إليها القلب ، إنى لأمره	مطيـع ، فما أدرى أرشد طلابها
٧	طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب	ولا لعباً منى، وذو الشيب يلعب؟
٨	ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهراً	عـدد الرمل والحصى والتراب
١٨	فأصاخ يرجـــو أن يكون حيا	ويقول من فرح : عيـا ربا
٢٦	يرجى المرء ما إن لايراه	وتعرض دون أدناه الخطوب
٢٨	ألا إن سرى ليـلى فبت كئيباً	أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا
٣٣	إذا ما غدونا قال ولدان أهلنـا :	تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب
٨٠	فأما القتـــالى لا قتـال لديكم	ولـكن سيراً فى عراض المواكب
١٠٨	أرى الدهـــر إلا منجنونا بأهـله	وما صاحب الحاجات إلا معذبا
١١٠	فلا تركنى بالوعيـــد كأننى	إلى الناس مطلى به القار أجرب
١٤٧	أرب يبول الثعلبـان برأسه ؟	لقد هان من بالت عليه الثعالب !
١٦٩	ولاعيب فيهم غير أن سيوفهم	بهن فلول من قراع الكتائب
١٧٦	كهز الردينى تحت العجاج	جرى فى الأنابيب ثم اضطرب
١٨٦	أتت حتـاك تقصـد كل فج	ترجى منك أنهـا لا تخيب
٢٢٠	فه بالعقود وبالأيمـان لا سيما	عقد وفاء به من أعظم القرب
٢٢١	فلا صرفن سوى حذيفة مدحتى	لفتى العشى وفارس الأحزاب
٢٢٤	فى ليـلة لا نرى بهـا أحـداً	يحكى علينـا إلا كواكبها

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٤٧	عسى الكرب الذى أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب
٢٥٩	صريع غوان راقهن ورقنه	لدن شب حتى شاب سود الذوائب
٢٦٩	يالهف زيابة للحارث فالـ	ـصابح فالغانم فالآيب
٢٧٠	فإن أهلك قذى حنق لظاه	على تكاد تلتهب التهابا
٢٧٤	لما اتقى بيد عظيم جرمها	فتركت ضاحى جلدها يتذبذب
٢٩٠	قد أشهد الغارة الشعواء تحملنى	جرداء معروقة اللحيين سرحوب
٢٩٤	أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد	كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
٣٢٥	وكل مصيبات الزمان وجدتها	سوى فرقة الأحباب، هينة الخطب
٣٢٨	وما كل ذى لب بمؤتيك نصحه	وما كل مؤت نصحه بلبيب
٣٣٦	كلاهما حين جد الجرى بينهما	قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابى
٣٤١	فيا شوق ما أبقى ، ويالى من النوى	ويادمع ما أجرى، ويا قلب ما أصبى
٣٧٠	فلا تستطل منى بقائى ومدتى	ولكن يكن للخير منك نصيب
٣٧٧	أم الحليس لعجوز شهربه	ترضى من اللحم بعظم الرقبه
٣٨٥	وقد جعلت قلوص بنى سهيل	من الأكوار مرتعها قريب
٤٠٠	لا بارك الله فى الغوانى ، هل	يبتن إلا لهن مطلب ؟
٤١٦	ولو نلتقى أصداؤنا بعد موتنا لظل صدى موتى وإن كنت رمة	ومن دون رمسينا من الأرض سبسب لصوت صدى ليلى يهش ويطرب
٤٣٠	ولو قلم ألقيت فى شق رأسه	من السقم ما غيرت من خط كاتب
٤٣٩	أما والذى لو شاء لم يخلق النوى	لئن غبت عن عينى لما غبت عن قلبى
٤٤٣	فوالله لولا الله تخشى عواقبه	لزعزع من هذا السرير جوانبه
٤٥٤	ظننت فقيراً ذا غنى ثم نلته	فلم ذا رجاء ألقه غير واهب
٤٦٧	ألا ليت الشباب يعود يوماً	فأخبره بما فعل المشيب
٤٧٠	فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة	لعل أبى المغوار منك قريب
٤٩٠	أين المفر والإله الطالب	والأشرم المغلوب ليس الغالب
٥٠٣	وما بأس لو ردت علينا تحية	قليل على من يعرف الحق عابها
٥٠٤	أجارتنا إنا مقيمان ههنا	وإنى مقيم ما أقام عسيب

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٠٥	منا الذى هو ما إن طر شاربه	والعانسون ، ومنا المرد والشيب
٥٠٨	قلما يبرح اللبيب إلى ما	يورث المجد ، داعياً أو مجيباً
٥١٢	فلئن صرت لا تحير جواباً	لبما قد ترى وأنت خطيب
٥٢٤	أمرتك الخير فافعل ما أمرت به	فقد تركتك ذا مال وذا نشب
٥٢٦	تخيرن من أزمان يوم حليمة	إلى اليوم قد جربن كل التجارب
٥٤٥	أفيقوا بنى حرب وأهوائنا معاً	وأرماحنا موصولة لم تقضب
٥٥٩	أقلى اللوم عاذل والعتابا	وقولى إن أصبت : لقد أصابا
٥٧٢	فأصبح لا يسألنه عن بما به	أصعد فى علو الهوى أم تصوبا
٥٨٨	شربت بها والديك يدعو صباحه	إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا
٥٩٤	وا ، بأبى أنت وفوك الأشنب	كأنما ذر عليه الزرنب
٦٠٨	أعوذ بالله من العقراب	الشائلات عقد الأذناب
٦١٢	كأن صغرى وكبرى من فقاقعها	حصباء در على أرض من الذهب
٦٥٩	وكن لى شفيعاً يوم لا ذو شفاعة	بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
٧٠٦	رددت بمثل السيد تهد مقلص	كميش إذا عطفاه ماء تحلبا
٧٢٤	فمن يك أمسى بالمدينة رحله	فإنى وقيار بها لغريب
٧٢٧	ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل	إن لم يكن للهوى بالحق غلابا
٧٣٠	مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة	ولا ناعب إلا ببين غرابها
٧٣٨	ربه فتية دعوت إلى ما	يورث المجد دائباً ، فأجابوا
٧٤١	وكائن بالأباطح من صديق	يرانى لو أصبت هو المصابا
٧٦٠	وقالت : متى يبخل عليك ويعتلل	يسؤك ، وإن يكشف غرامك تدرب
٧٧٢	وما زرت ليلى أن تكون حبيبة	إلى ، ولا دين بها أنا طالبة
٧٧٧	يبسط للأضياف وجها رحبا	بسط ذراعيه لعظم كلبا
٧٨٨	. . . . .	تقطعت بى دونك الأسباب
٧٩٧	ألا حبذا ، لولا الحياء ، وربما	منحت الهوى ما ليس بالمتقارب
٨١٠	له حاجب فى كل أمر يشينه	وليس له عن طالب العرف حاجب
٨٣٤	هذا وجدكم الصغار بعينه	لا أم لى إن كان ذاك ولا أب
٨٣٦	زعمتنى شيخاً ولست بشيخ	إنما الشيخ من يدب دبيبا

رقم الشاهد	الشاهد	
٨٤٠	إن من لام فى بنى بنت حسا	ن ألمه وأعصه فى الخطوب
٨٤٢	ان تراها — ولو تأملت — إلا	ولها فى مفارق الرأس طيبا
٨٦٧	إذا قيل سيروا إن ليلى لعلها	جرى دون ليلى مائل القرن أعضب
٨٧١	إن امرأ رهطه بالشام منزله	برمل يبرين جارا شد ما اغتربا
٨٧٧	فوالله ما نلتم وما نيل منكم	بمعتدل وفق ولا متقارب
٨٨٥	رب حى عرندس ذى طلال	لا يزالون ضاربين القباب
٨٨٦	جارية من قيس ابن ثعلبه	كريمة أخوالها والعصبه
٩٠٩	فما سودتنى عامر عن وراثة	أبى الله أن أسمو بأم ولا أب
٩١١	فإياك إياك المراء ، فإنه	إلى الشر دعاء ، وللشر جالب
٩١٢	ما إن رأيت ولا سمعت بمثله	كاليوم طالى أينق جرب
٩١٩	يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم	أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب
٩٣٧	إذن والله ترميهم بحرب	تشيب الطفل من قبل المشيب

حرف التاء المثناة

١٠٢	ألا عمر ولى مستطاع رجوعه	فيرأب ما أثأت يد الغفلات
١٠٣	ألا رجلا جزاه الله خيراً	يدل على محصلة تبيت
٢٠٧	ربما أوفيت فى علم	ترفعن ثوبى شمالات
٢٢٥	علام تقول الرمح يثقل عاتقى	إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت
٢٥٦	عل صروف الدهر أو دولاتها	تدلنا اللمة من لماتها
	فتستريح النفس من زفراتها	
٣٣٥	كلا أخى وخليلى واجدى عضداً	وساعداً عند إلمام الملمات
٣٦١	... ...	بيضك ثنتان وبيضى مائنا
٤٥١	أرى عينى ما لم ترأياه	كلانا عالم بالترهات
٥٨٢	بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم	ولم تكثر القتلى بها حين سلت

رقم الشاهد	الشاهد	
٦٢٨	وإنى وتهيامى بعزة بعـــد ما	تخليت عما بيننا وتخلت
	لكالمرتجى ظل الغمامة ، كلما	تبوأ منها للمقيل اضمحلت
٦٣٢	ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ؟	ليت شباباً بوع فاشتريت
٦٥٨	وما كنت أدرى قبل عزة ما البكى	ولا موجعات القلب حتى تولت
٦٨٩	... ...	بمسعاته هلك الفتى أو نجاته
٧٢٠	وكنت كذى رجلين رجل صحيحة	ورجل رمى فيها الزمان فشلت
٧٣٦	... ...	هى النفس تحمل ما حملت
٨٣١	حنت نوار ، ولات هنا حنت	وبدا الذى كانت نوار أجنت
٨٦٢	بعد اللتيا والتى والتى	إذا علتها أنفس تردت

حرف الجيم

١٤٨	شربن بماء البحر ثم ترفعت	متى لجج خضر لهن نئيج
١٤٩	فلثمت فاها آخـــذاً بقرونها	شرب النزيف ببرد ماء الحشرج
١٥٦	نحن بنوضبة أصحاب الفلج	نضرب بالسيف ونرجو بالفرج
٢٨١	أنا أبو سعد إذا الليل دجا	يخال فى سواده يرتدجا
٣١٧	نلبث حولا كاملا كله	لا نلتقى إلا على منهج
٥٤٩	أخيل برقا متى حاب له زجل	إذا يفتر من توماضه حلجا
٦٠٧	ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا	من طلل كالأتحمى أنهجا

حرف الحاء المهملة

١١	ألستم خير من ركب المطايا	وأندى العالمين بطون راح ؟
٩٠	وكان سيان ألا يسرحوا نعما	أو يسرحوه بها ، واغبرت السوح
١٢٨	نهيتك عن طلابك أم عمرو	بعاقبة وأنت إذ صحيح
١٣٣	وبعد غد ، يا لهف نفسى على غد	إذا راح أصحابى ولست برائح
٢٤٩	عسى طيء من طيء بعد هذه	ستطفىء غلات السكى والجوائح
٢٨٥	فقد والله بين لى عنائى	بوشك فراقهم صرد يصيح

رقم الشاهد	الشـــاهد	
٢٩١	سأترك منزلى لبنى تميم	وألحق بالحجاز فأستريحا
٣٣٣	وقولى كلما جشأت وجاشت :	مكانك تحمدى أو تستريحى
٣٦٠	يا بؤس للحرب التى	وضعت أراهط فاستراحوا
٣٧٢	فطرت بمنصلى فى يعملات	دوامى الأيد يخبطن السريحا
٣٨٨	لئن كانت الدنيا على كما أرى	تباريح من ليلى فللموت أروح
٣٩٣	من صد عن نيرانها	فأنا ابن قيس لابراح
٤١٧	ولو أن ليلى الأخيلية سلمت	على ودونى جندل وصفائح
	لسلمت تسليم البشاشة ، أوزقا	إليها صدى من جانب القبر صائح
٤٣٥	لو أن حيا مدرك الفلاح	أدركه ملاعب الرماح
٥٥٧	دامن سعدك إن رحمت متيما	لولاك لم يك للصبابة جانحا
٥٦٣	وما أدرى ، وظنى كل ظنى	أمسلمنى إلى قومى شراحى ؟
٦٠١	ورمى ومارمتا يداه ، فصابنى	سهم يعذب والسهام تريح
٦٢٠	وفيهن والأيام يعثرن بالفتى	نوادب لا يملنه ونوائح
٦٣٤	فلا وأبى دهماء زالت عزيزة	على قومها ما دام للزند قادح
٦٤٩	نحن الذون صبحوا الصباحا	يوم النخيل غارة ملحاحا
٦٦٤	لزمنا لدن سألتمونا وفاقكم	فلايك منكم للخلاف جنوح
٧٤٥	حميت حمى تهامة بعد نجد	وما شىء حميت بمستباح
٧٧٨	تركت بنا لوحا ، ولو شئت جادنا	بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح
٧٨٩	أتفرح أكباد المحبين كالذى	أرى كبدى من حب مية تقرح ؟
٨١٨	فإن لا مال أعطيه فإنى	صديق من غدو أو رواح
٨٥٣	لبيك يزيد ، ضارع لخصومة	ومختبط مما تطيح الطوائح

حرف الدال المهملة

١٦	يعود الفضل منك على قريش	وتفرج عنهم الكرب الشدادا
	فما كعب بن مامة وابن أروى	بأجود منك يا عمر الجوادا
٢٢	شلت يمينك إن قتلت لمسلما	حلت عليك عقوبة المتعمد

رقم الشاهد	الشـــاهد	
٢٣	ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه	(إذن فلا رفعت سوطى إلى يدى)
٢٧	ورج الفتى للخير ما إن رأيته	على السن خيراً لا يزال يزيد
٣٠	إذا ما انتسبنا لم تلدنى لئيمة	ولم تجدى من أن تقرى به بدا
٣٥	أن تقرآن على أسماء ويحـكما	منى السلام ، وألا تشعرا أحداً
٤٧	إذا اسود جنح الليل فلتأت، ولتكن	خطاك خفافاً ، إن حراسنا أسداً
٥٩	أحاد أم سداد فى أحاد	لييلتنا المنوطة بالتناد ؟
٦٦	من القوم الرسول الله منهم	لهم دانت رقاب بنى معـد
٩٢	قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا لحسبوه فألفوه كما ذكرت	إلى حمائنا ، أو نصفه ، فقد ستاً وستين لم تنقص ولم تزد
٩٤	ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية	لم أحص عدتهم إلا بعداد ؟ لولا رجاؤك قد قتلت أولادى
١١٨	أى يوم سررتنى بوصال	لم ترعنى ثلاثة بصدود ؟
١١٩	أرأيت أى سوالف وخدود	برزت لنا بين اللوى فزرود ؟
١٣٨	ألا إن قرطا على آلة	ألا إننى كيده لا أكيد
١٥٠	كنواح ريش حمامة نجدية	ومسحت باللثتين عصف الإثمد
١٥٤	ألم يأتيك والأنباء تنمى	بما لاقت لبون بنى زياد ؟
١٧٤	إن من ساد ثم ساد أبوه	ثم قد ساد قبل ذلك جده
١٨٤	ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه	ولا أحاشى من الأقوام من أحد
١٨٩	سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزبت	لهم ، فلا زال عنها الخير محدوداً
١٩٨	عممتهم بالندى حتى غواتهم	فكنت مالك ذى غى وذى رشد
٢١٨	فيارب إن لم تقسم الحب بيننا	سواءين فاجعلنى على حبها جلداً
٢٣٠	بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار ليس بنافع	على أن قرب الدار خير من البعد إذا كان من تهواه ليس بذى ود
٢٥١	فقلت : عساها نار كأس ، وعلها	تشكى ، فآتى نحوها فأعودها
٢٥٨	كل عنـد لك عندى	لا يساوى نصف عند
٢٨٢	قدنى من نصر الخبيبين قدى	ليس الإمام بالشحيح الملحد

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٨٦	أفد الترحل ، غير أن ركابنا	لما تزل برحالنا ، وكأن قد
٢٨٩	قد أترك القرن مصفراً أنامله	كأن أثوابه مجت بفرصاد
٣٠٦	كم ملوك باد ملكهم	ونعيم سوقة بادوا
٣١١	عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكراً	كذا وكذا لطفاً به نسى الجهد
٣١٥	وإن الذى حانت بفلج دماؤهم	هم القوم كل القوم يا أم خالد
٣٢٩	إخوتى لا تبعدوا أبداً كل ما حى وإن أمروا	وبلى والله قد بعدوا واردو الحوض الذى وردوا
٣٣٠	... ...	ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد
٣٣٧	إن المنية والحتوف كلاهما	يوفى المخارم يرقبان سوادى
٣٤٠	إذا قل مال المرء لانت قناته	وهان على الأدنى فكيف الأباعد
٣٤٥	وابكن عيشا تقضى بعد جدته	طابت أصائله فى ذلك البلد
٣٤٧	فما جمع ليغلب جمع قومى	مقاومة ، ولا فرد لفرد
٣٥٣	فإن يكن الموت أفناهم	فللموت ما تلد الوالده
٣٥٦	شباب وشيب ، وافتقاو وثروة	فلله هذا الدهر كيف ترددا
٣٥٨	وملكت ما بين العراق ويثرب	ملكا أجار لمسلم ومعاهد
٣٦٢	إذا ما صنعت الزاد فالتمسى له	أكيلا ، فإنى لست آكله وحدى
٣٨١	إن الحق لا يخفى على ذى بصيرة	وإن هو لم يعدم خلاف معاند
٣٨٣	. . . . .	ولكننى من حبها لعميد
٣٨٤	وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها	لكالهائم المقصى بكل مراد
٣٩٠	ألم بزينب ، إن البين قد أفدا	قل الثواء إذا كان الرحيل غدا
٣٩٢	قفا قليلا بها على ، فلا	أقل من نظرة أزودها
٤١٥	فلو كان مجد يخلد الناس لم تمت	ولكن حمد الناس ليس بمخلد
٤٤٥	وبالصريمة منهم منزل خلق	عاف تغير إلا النؤى والوتد
٤٧٢	أعد نظرا ياعبد قيس لعلما	أضاءت لك النار الحمار المقيدا
٤٨٦	له نافلات ما يغب نوالها	وليس عطاء اليوم مانعه غداً

رقم الشاهد	الشاهد	
٥١٩	متى ماتناخى عند باب ابن هاشم	تراحى وتلق من فواضله ندا
٥٢٠	نام الخلى وما أحس رقادى من غير ماسقم ، ولكن شفنى	والهم محتضر لدى وسادى هم أراه قد أصاب فؤادى
٥٢٧	وذلك من نبأ جاءنى	وخبرته عن أبى الأسود
٥٣٨	آل الزبير سنام المجد ، قد علمت	ذاك القبائل والأثرون من عددا
٥٤٤	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود
٥٥٣	ومازلت أبغى المال مذ أنا يافع	وليدا وكهلا حين شبت وأمردا
٥٥٤	أريت إن جاءت به أملودا * أقائلن أحضروا الشهودا ؟ *	مرجلا ويلبس البرودا
٥٧٥	إن الرزية لارزية مثلها	فقدان مثل محمد ومحمد
٥٨١	على الحكم المأتى يوما إذا قضى	قضيته ألا يجور ، ويقصد
٥٩٨	كأننى حين أمسى لاتكلمنى	متيم يشتهى ما ليس موجودا
٦٠٦	وإياك والميتات لاتقربنها	ولا تعبد الشيطان ، والله فاعبدا
٦١٣	يامن رأى عارضا أسره	بين ذراعى وجبهة الأسد
٦١٦	ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى؟
٦٤٠	ياحاديى عيرها ، وأحسبنى قفا قليلا بها على ؛ فلا	أوجد ميتا قبيل أفقدها أقل من نظرة أزودها
٦٦٥	خليلى رفقا ربث أقضى لبانة	من العرصات المذكرات عهودا
٦٦٨	وأجبت قائل كيف أنت بصالح	حتى مللت وملنى عوادى
٦٨٨	ظلت بها تنطوى على كبد	تضيجة فوق خلبها يدها
٦٩٢	بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا	بنوهن أبناء الرجال الأباعد
٧١١	تزود مثل زاد أبيك فينا	فنعم الزاد زاد أبيك زادا
٧١٧	الذئب يطرقها فى الدهر واحدة	وكل يوم ترانى مدية بيدى
٧٢٥	هويت ثناء مستطابا مجددا	فلا تخل من تمهيد مجد وسوددا
٧٢٩	معاوى إننا بشر فأسجح	فلسنا بالجبال ولا الحديدا

رقم الشاهد	الشاهد	
٧٣٣	تناغى غزالا عند باب ابن عامر	وكحل مآقيك الحسان بإثمد
٧٣٤	عاضها الله غلاما بعدما	شابت الأصداغ والضرس نقد
٧٤٠	كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد	ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد
٧٦٧	إذا كنت فى قوم فصاحب خيارهم	ولا تصحب الأردى فتردى مع الردى
٧٧٦	تقى نقى لم يكثر غنيمة	بنهكة ذى قربى ولا بحقلد
٧٨٥	لسنا كمن جعلت إياد دارها	تكريت تمنع حبها أن يحصدا
٧٨٧	يلقاك مرتديا بأحمر من دم	ذهبت بخضرته الطلى والأكبد
٨٠٠	إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا	فحسبك والضحاك سيف مهند
٨٠١	هابينا ذا صريح النصح فاصغ له	وطع ؛ فطاعة مهد نصحه رشد
٨١٧	ما للجمال مشيها وئيـــدا	أجندلا يحملن أم حديدا
٨٢٧	نعم الفتى المرى أنت إذا هم	حضروا لدى الحجرات نار الموقد
٨٣٥	تعلم رسول الله أنك مدركى	وأن وعيداً منك كالأخذ باليد
٨٤١	ولست بحـــلال التلاع مخافة	ولكن متى يسترفد القوم أرفد
٨٤٤	فنافذ هداجون حول بيوتهم	بما كان إياهم عطية عودا
٨٥٥	يامن رأى عارضاً أسر به	بين ذراعى وجبهة الأسد
٨٥٧	ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا	وبت كما بات السليم مسهدا
٨٦١	وعند الذى واللات عدنك إحنة	عليك ؛ فلا يغرك كيد العوائد
٨٦٣	نبئت أخوالى بنى يزيد	ظلماً علينا لهم فديد
٨٦٨	فقالت : على اسم الله ، أمرك طاعة	وإن كنت قد كلفت مالم أعود
٨٧٤	فإن شئت آليت بين المقا نسيتك ما دام عقـــلى معى	م والركن والحجر الأسود أمد به أمد السرمد
٨٩٢	وهل أنا إلا من غزية ، إن غوت	غويت ، وإن ترشد غزية أرشد؟
٨٩٤	ولكنما أهلى بواد أنيسه	ذئاب تبغى الناس مثنى وموحدا
٨٩٧	بلاد بها كنا ، وكنا من اهلها	إذ الناس ناس ، والبلاد بلاد
٨٩٩	كادت النفس أن تفيض عليه	إذ غدا حشو ريطة وبرود
٩١٧	إذا ركبت فاجعلونى وسطا	إنى كبير لا أطيق العندا

رقم الشاهد	الشاهـــد	
٩٢٠	أحب المؤقدين إلى مؤسى	وجعدة ، إذ أضاءهما الوقود
٩٣٠	لعمرك ما الفتيان أن نبت اللحى	ولكنما الفتيان كل فتى ندى

حرف الراء المهملة

٢١	لاتتركنى فيهم شطـــيراً	إنى إذاً أهلك أو أطيرا
٣١	إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن	عاراً عليك ، ورب قتل عار
٣٢	هن الحرائر ، لاربات أخمرة	سود المحاجر ، لا يقرأن بالسور
٤٣	فأمهله حتى إذا أن كأنه	معاطى يد فى لجة الماء غامر
٤٥	إما أقمت وأما أنت مرتحلا	فالله يكلأ ما تأتى وما تذر
٥٤	لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا	شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
٦٨	باعد أم العمرو من أسيرها	حراس أبواب على قصورها
٧١	ولقـد جنيتك أكمؤاً وعساقلا	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
٧٥	أما والذى أبكى وأضحك ، والذى	أمات وأحيا ، والذى أمره الأمر
٧٧	أفى الحق أنى مغرم بك هائم	وأنك لا خل لدى ولا خمر ؟
٧٩	رأت رجلا أما إذا الشمس عارضت	فيضحى ، وأما بالعشى فيخصر
٨٣	ياليتما أمنـا شالت نعامتها	أيما إلى جنة أيما إلى نار
٨٨	وقـد زعمت ليلى بأنى فاجر	لنفسى تقاها ، أو عليها فجورها
٨٩	جاء الخلافة أو كانت له قـدرا	كما أتى ربه موسى على قـــدر
٩٨	لاسهلن الصعب أو أدرك المنى	فما انقادت الآمال إلا لصابر
١٠٠	ألا طعان ، ألا فرسان عادية	إلا تجشؤكم حول التنانير
١٠٥	لو كان غيرى سليمى الدهر غيره	وقع الحوادث إلا الصارم الذكر
١٠٧	حراجيج ماتنفك إلا مناخة	على الخسف أو ترمى بها بلداً قفرا
١١١	تقول وقد عاليت بالكور فوقها :	أيسقى فلا يروى إلى ابن أحمرا ؟
١١٣	ألم تسمعى أى عبد فى رونق الضحى	بكاء حمامات لهن هدير ؟
١١٦	تنظرت نصراً والسماكين أيهما	على من الغيث استهلت مواطره
١٢٠	فأصبحوا قـد أعاد الله نعمتهم	إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

رقم الشاهد	الشـــاهد	
١٢٢	استقدر الله خيراً وارضين به	فبينما العسر إذ دارت مياسير
١٣٦	متى تردن يوما سفار تجد بها	أديهم يرى المستجير المعورا
١٤٠	فقال فريق القوم : لا ، وفريقهم :	نعم ، وفريق : لين الله ما ندرى
١٤٥	قد سقيت آباطهم بالنار	والنار قد تشفى من الأوار
١٧٢	إلى ملك ما أمه من محارب	أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره
١٧٧	وقلن على الفردوس أول مشرب	أجل جير إن كانت أبيحت دعائره
١٧٨	إذا نقول لا ابنة العجير	تصدق ، لا إذا تقول جير
١٩٢	قهرنا كم حتى الكماة ، فأنتم	تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا
٢١٥	ربما الجامل المؤبل فيهم ،	وعناجيج بينهن المهار
٢٣٢	هون عليك ، فإن الأمور بكف الإله مقاديرها فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها	
٢٤٥	حلفت بمائرات حول عوض	وأنصاب تركن على السعير
٢٦١	لذ بقيس حين يأبى غيره	تلفه بحراً مفيضاً خيره
٢٦٤	مالك عندى غير سوط وحجر وغير كبداء شديدة الوتر ترمى بكفى كان من أرمى البشر	
٢٧٢	أرواح مودع أم بكور ؟	أنت فانظر لأى أمر تصير
٢٩٢	وطرفك إما جئتنا فاحبسنه	كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
٣٠٧	كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلبت على عشارى
٣٠٨	اطرد اليأس بالرجا ، فلكأى	آلما حم يسره بعد عسر
٣١٦	كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم	يا أشبه الناس كل الناس بالقمر
٣٢٤	لها متنتان خظاتا كما	أكب على ساعديه النمر
٣٢٧	... ...	من كل كوماء كثيرات الوبر
٣٤٦	يا عاذلاتى لا تردن ملامتى	إن العواذل ليس لى بأمير
٣٥٧	ومن بك ذا عظم صليب رجابه	ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره
٣٦٧	فتولى غلامهم ثم نادى :	أظليما أصيدكم أم حمارا ؟
٣٧٤	قلت لبواب لديه دارها :	تأذن فإنى حمؤها وجارها

رقم الشاهد	الشـــاهد	
٣٩٩	ألا يا اسلمى يادار مى على البلى	ولا زال منهلا بجرعائك القطر
٤٠١	حسب المحبين فى الدنيا عذابهم	تالله لا عذبتهم بعدها سقر
٤٠٤	لا أعرفن ربربا حوراً مدامعها	مرددات على أعجاز أكوار
٤١٢	فلا وأبيك ابنة العامرى	لا يدعى القوم أنى أفر
٤١٩	قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم	دون النساء ، ولو باتت بأطهار
٤٢٥	فلو نبش المقابر عن كليب بيوم الشعثمين لقر عيناً	فيخبر بالذنائب أى زير وكيف لقاء من تحت القبور ؟
٤٢٨	لو بغير الماء حلقى شرق	كنت كالغصان بالماء اعتصارى
٤٣١	إذا ابن أبى موسى بلال بلغته	فقام بفأس بين وصليك جازر
٤٤١	قالت سلامة : لم يكن لك عادة لو كان قتل ياسلام فراحة ،	أن تترك الأعداء حتى تعذرا لكن فررت مخافة أن أوسرا
٤٤٨	لولا فوارس من نعم وأسرتهم	يوم الصليفاء لم يوفون بالجار
٤٤٩	فى أى يومى من الموت أفر	أيوم لم يقدر أم يوم قدر ؟
٤٦٥	أيادى سبا ياعز ما كنت بعدكم	فلن يحل للعينين بعدك منظر
٤٧٩	أكل امرىء تحسبين امرأ	ونار توقد بالليل نارا ؟
٤٨٢	فلو كنت ضبياً عرفت قرابتى	ولكن زنجى غليظ المشافر
٤٨٥	إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره	لكن وقائعه فى الحرب تنتظر
٤٨٧	ألا ليس إلا ما قضى الله كائن	وما يستطيع المرء نفعاً ولاضراً
٤٨٨	... ...	وما اغتره الشيب إلا اغترارا
٤٩٤	يا أبا الأسود ، لم خلفتنى	لهموم طارقات وذكر ؟
٥٠١	إن العقل فى أموالنا لا نضق بها	ذراعا ، وإن صبراً فنصبر للصبر
٥٠٢	فما تك يا ابن عبد الله فينا	فلا ظلماً نخاف ولا افتقارا
٥٠٦	وتالله ما إن شهلة أم واحد	بأوجه منى أن يهان صغيرها
٥٠٧	أليس أميرى فى الأمور بأنتما	بما لستما أهل الخيانة والغدر ؟
٥٢٢	سلع ما ، ومثله عشر ما	عائل ما ، وعالت البيقورا

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٢٣	أجاعل أنت بيقورا مسلعة	ذريعة لك بين الله والمطر ؟
٥٢٥	ألف الصفون فما يزال كأنه	مما يقوم على الثلاث كسيرا
٥٣٢	وينمى لها حبها عندنا	فما قال من كاشح لم يضر
٥٣٤	إنى وإياك إذ حلت بأرحلنا	كمن بواديه بعد المحل مطور
٥٣٦	أنا أبو النجم وشعرى شعرى	لله درى ما أجن صدرى !
٥٥١	لمن الديار بقنة الحجر	أقوين مذ حجج ومذ دهر ؟
٥٥٢	مازال مذ عقدت يداه إزاره	فسما فأدرك خمسة الأشبار
٥٥٨	إذا مات منهم سيد سرق ابنه	ومن عضة ما ينبتن شكيرها
٥٨٦	فما بال من أسعى لأجبر كسره	حفاظاً وينوى من سفاهته كسرى ؟
٥٩٢	وأنى حيثما يثنى الهوى بصرى	من حوثما سلكوا أدنو فأنظور
٥٩٦	وى كأن من يكن له نشب يحـ	ـبب ، ومن يفتقر يعش عيش ضر
٦٠٥	حملت أمراً عظيما فاصطبرت له	وقمت فيه بأمر الله ياعمرا
٦١٠	يالعنة الله والأقوام كلهم	والصالحين على سمعان من جار
٦٢٢	وإنى لرام نظرة قبل التى	لعلى وإن شطت نواها أزورها
٦٢٧	إنى وأسطار سطرن سطراً	لقائل : يانصر نصر نصرا
٦٣٧	اطلب ولا تضجر من مطلب	فآفة الطالب أن يضجرا
٦٣٩	واعلم ؛ فعلم المرء ينفعه	أن سوف يأتى كل ماقدرا
٦٧٢	ذكرتك والخطى يخطر بيننا	وقد نهلت منا المثقفة السمر
٦٧٣	وماراعنى إلا يسير بشرطة	وعهدى به قينا يسير بكير
٦٨٠	أنا ابن ماوية إذ جد النقر	وجاءت الخيل أثافى زمر
٦٨٥	ومانبالى إذا ما كنت جارتنا	ألا يجاورنا إلاك ديار
٦٩٦	لقد أذهلتنى أم عمرو بكلمة	أتصبر يوم البين أم لست تصبر ؟
٦٩٩	ياتيم تيم عدى لا أبالكم	لا يلقينكم فى سوأة عمر
٧٠٠	من صديق أو أخى ثقة	أو عدو شاحط دارا
٧٠٩	أنفسا تطيب بنيل المنى	وداعى المنون ينادى جهاراً ؟
٧١٤	قدر أحلك ذا المجاز ، وقد أرى	وأبى مالك ذو المجاز بدار
٧١٩	فأقبلت زحفاً على الركبتين	فثوب نسيت ، وثوب أجر

رقم الشاهد	الشـــاهد	
٧٣٧	أسكران كان ابن المراغة إذ هجا	تميما بجو الشام أم متسامر ؟
٧٤٢	لا أرى الموت يسبق الموت شيء	نغص الموت ذا الغنى والفقيرا
٧٤٣	ألا ليت شعرى هل إلى أم جحدر	سبيل ؟ فأما الصبر عنها فلا صبرا
٧٤٨	نصف النهار الماء غامره	ورفيقه بالغيب لايدرى
٧٥٣	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى	وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا
٧٥٥	وما حب الديار شغفن قلبي	ولكن حب من سكن الديارا
٧٥٨	عليك بأرباب الصدور ؛ فمن غدا وإياك أن ترضى صحابة ناقص فرفع «أبومن» ثم خفض «مزمل»	مضافا لأرباب الصدور تصدرا فتنحط قدراً من علاك وتحقراً يبين قولى مغرباً ومحذرا
٧٦٤	إذا قلت هذا حين أسلو يهيجنى	نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر
٧٧٠	فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها	فأول راض سيرة من يسيرها
٧٧٤	وأركب فى الروع خيفانة	كسا وجهها سعف منتشر
٧٩١	إذا ما شاء ضروا من أرادوا	ولا يألوهم أحد ضرارا
٧٩٤	وإن صخراً لتأتم الهداة به	كأنه علم فى رأسه نار
٨٠٦	تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما	وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر ؟
٨٠٨	ولست بالأكثر منهم حصى	وإنما العزة للكاثر
٨١٢	دعونى ؛ فيالى إذا هدرت لهم	شقاشق أقوام فأسكتها هدرى
٨١٤	دعوت لما نابنى مسورا	فلبى فلبى يدى مسور
٨٢٠	بعيشك ياسلمى ارحمى ذا صبابة	أبى غيرما يرضيك فى السر والجهر
٨٢٩	فإنك لاتبالى بعد حول	أظبى كان أمك أم حمار
٨٣٢	وتسخن ليلة لا يستطيع	نباحاً بها الكلب إلا هريرا
٨٣٧	تعلم شفاء النفس قهر عدوها	فبالغ بلطف فى التحيل والمكر
٨٦٥	وليس لعيشنا هذا مهاه	وليست دارنا هاتا بدار
٨٦٦	لهفى عليك للهفة من خائف	يبغى جوارك حين ليس مجير
٨٧٠	أعمرو بن هند ماترى رأى صرمة	لها سبب ترعى به الماء والشجر ؟
٨٧٢	وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة	عشية لاقينا جذاما وحميرا
٨٨٤	هما خطتا إما إسار ومنة	وإما دم ، والقتل بالحر أجدر

رقم الشاهد	الشـــاهد	
٨٨٧	وقتيل مرة أثأرن ؟ فإنه	فرغ ؛ وإن أخاكم لم يثـأر
٩٠٧	إن امرأ خصـــنى يوماً مودته	على التنائى ، لعندى غير مكفور
٩١٨	ياما أميلح غزلانا شدن لنـا	من هؤليائكن الضال والسمر
٩٢١	... ...	قد يؤخذ الجار بظلم الجار
٩٢٧	إلى ملك كاد الجبـال لفقـده	تزول ،وزال الراسيات من الصخر
٩٢٨	فارقنـا قبـل أن لفارقه	لمـا قضى من جماعنا وطرا
٩٣١	حتى يكون عزيزاً فى ديارهم	أو أن يبين جميعاً وهو مختار
٩٤٢	ولا تهيبنى المومأة أركبهـا	إذا تجاوبت الأصداء بالسحر
٩٤٨	مثل القنافذ هداجون ، قد بلغت	نجران أو بلغت سوآتهم هجر

حرف الزاى المعجمة

١٢٦	كأن لم يكونوا حمى يتقى	إذ الناس إذ ذاك من عز بزا
٥٤٨	وأفنى رجالى فبادوا معاً	فأصبح قلبى بهم مستفزاً
٧٨٣	وهن وقوف ينتظرن قضـاءه	بضاحى غداة أمره وهو ضامن

حرف السين المهملة

٧٢	وابن اللبـون إذا مالز فى قرن	لم يستطع صولة البزل القناعيس
١٣٩	آليت حب العراق الدهر أطعمه	والحب يأكله فى القرية السوس
١٨٧	عينت ليـلة ، فـا زلت حتى	نصفها راجياً ، فعدت يؤوسا
٢٨٣	عددت قومى كعديد الطيس	إذ ذهب القـوم الكرام ليسى
٣١٠	وأسلمنى الزمان كـذا	فـلا طرب ولا أنس
٣٠٤	لله يبقى عـلى الأيام ذو حيـد	بمشمخر به الظيان والآس
٤٧٥	وبدلت قرحا داميا بعـد صحة	لعل منايانا تحولن أبؤسا
٥١٥	أعلاقة أم الوليد بعـد ما	أفنـان رأسك كالثغام المخلس
٥٧٦	أقنا بهـا يوماً ويوماً وثالثاً	ويوماً له يوم الترحل خامس
٦٩٥	قـد أصبحت بقرقرى كوالسا	فلا تلـه أن ينـام البائسا

رقم الشاهد	الشاهد	
٨٢٨	أزمعت يأساً مبيناً من نوالكم	ولن ترى طارداً للحر كالياس
٨٥٢	أكر وأحمى للحقيقة منهم	وأضرب منا بالسيوف القوانسا
٨٨٠	هذى برزت لنا فهجت رسيسا	ثم انثنيت وما شفيت نسيسا
٨٨٣	اضرب عنك الهموم طارقها	ضربك بالسيف قونس الفرس

حرف الصاد المهملة

٦٤٦	جشأت فقلت : اللذ خشيت ليأتين	وإذا أتاك فلات حين مناص
٧٩٠	إذا أنت فضلت امرأ ذا براعة	على ناقص كان المديح من النقص

حرف الضاد المعجمة

٢١٣	وسن كسنيق سناء وسنما	ذعرت بمدلاح الهجير نهوض
٢٢٩	فواقه لا أنسى قتيلا رزئته	بجانب قوسى ، مابقيت على الأرض
	على أنها تعفو الكلوم ، وإنما	توكل بالأدنى وإن جل مايمضى
٧٥٤	طول الليالى أسرعت فى نقضى	نقضن كلى ونقضن بعضى
٩٢٩	جارية فى رمضان الماضى	تقطع الحديث بالإيماض

حرف الطاء المهملة

٣١٣	كأنى بك تنحط إلى اللحد وتنغط	
٤٠٥	حتى إذا جن الظلام واختلط	جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

حرف العين المهملة

٢	[إذا قيل : أى الناس شر قبيلة ؟]	أشارت كليب بالأكف الأصابع
٣٧	زعم الفرزدق أن سيقتل مربعاً	أبشر بطول سلامة يامربع
٤٤	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	فإن قومى لم تأكلهم الضبع
٥٢	ولست أبالى بعد فقدى مالكا	أموتى ناء أم هو الآن واقع
٦٥	من لايزال شاكراً على المعه	فهو حر بعيشة ذات سعه

رقم الشاهد	الشـــاهد	
٦٧	يقول الخنى ، وأبغض العجم ناطقا	إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
٩٣	قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم	ما بين ملجم مهره أو سافع
١٠٩	ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة	إلى ، فهلا نفس ليلى شفيعها
١٣٠	والنفس راغبة إذا رغبتها	وإذا ترد إلى قليل تقنع
١٣١	إذا باهلى تحته حنظلية	له ولد منها فذاك المذرع
١٦١	فلا تطمع أبيت اللعن فيها	ومنعكها بشىء مستطاع
١٩٦	فواعجبا ، حتى كليب تسبنى ؟	كأن أباها نهشل أو مجاشع
٢٠٣	أما ترى حيث سهيل طالعا	نجما يضىء كالشهاب لامعا
٢٣٨	أتجزع إن نفس أتاها حمامها	فهلا التى عن بين جنبيك تدفع ؟
٢٤١	على عن يمينى مرت الطير سنحا	وكيف سنوح واليمين قطيع ؟
٢٥٥	لا تهين الفقير علك أن	تركع يوما والدهر قد رفعه
٢٧٣	لا تجزعى إن منفس أهلكته	فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى
٢٧٧	هم صلبوا العبدى فى جذع نخلة	فلا عطست شيبان إلا بأجدعا
٢٩٧	ما يرتجى وما يخاف جمعا	فهو الذى كالغيث والليث معا
٣٠٢	إذا أنت لم تنفع فضر ، فإنما	يرجى الفتى كيما يضر وينفع
٣٠٣	أردت لكيما أن تطير بقربتى	فتتركها شنا ببيداء بلقع
٣٠٤	فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا	لسانك كيما أن تغر وتخدعا ؟
٣٣٢	قد أصبحت أم الخيار تدعى	على ذنبا كله لم أصنع
٣٤٣	فيارب أنت الله فى كل موطن	وأنت الذى فى رحمة الله أطمع
٣٤٤	إذا قلت قدنى قال بالله حلفة	لتغنى عنى ذا إنائك أجمعا
٣٤٩	فلما تفرقنا كأنى ومالكا	لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
٣٧٥	لا نسب اليوم ولا خلة	اتسع الخرق على الراقع
٣٧٩	فغبرت بعدهم بعيش ناصب	وإخال إنى لاحق مستتبع
٣٨٠	إن كنت قاضى نحبى يوم بينكم	لو لم تمنوا بوعد غير توديع
٣٩١	فلا ثوب مجد غير ثوب ابن أحمد	على أحد إلا بلؤم مرقع
٤٤٤	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	بنى ضوطرى ، لولا الكمى المقنعا

رقم الشاهد	الشـــاهد	
٤٦٨	... ...	ياليت أيام الصبا رواجعا
٤٧٣	لعلك يوما أن تلم ملمة	عليك من اللائى يدعنك أجدعا
٥٣٣	رب من أنضجت غيظاً قلبه	قد تمنى لى موتاً لم يطع
٥٤١	وإنك مهما تعط بطنك سؤله	وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا
٥٤٦	كنت ويحيى كيدى واحد	نرى جميعاً ونرامى معا
٥٤٧	يذكرن ذا البث الحزين ببثه	إذا حنت الأولى سجعن لها معا
٦٠٢	بينا تعانقه الكماة وروغه	يوماً أتيح له جرىء سلفع
٦١١	فبينا نحن نرقبه أتانا	معلق وفضة وزناد راع
٦٢٤	ياليت شعرى والمنى لا تنفع	هل أغدون يوما وأمرى مجمع ؟
٦٢٩	لعمرى وما عمرى على بهين	لقد نطقت بطلا على الأقارع
٦٤٢	فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن	ومن لانجره يمس منا مفزعا
٦٧٥	مضى زمن والناس يستشفعون بى	فهل لى إلى ليلى الغداة شفيع ؟
٦٨٧	فإن يك جثمانى بأرض سواكم	فإن فؤادى عندك الدهر أجمع
٦٩٣	قفى قبل التفرق يا ضباعا	ولايك موقف منك الوداعا
٧١٥	عندى اصطبار ، وشكوى عند قاتلتى	فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا ؟
٧٣٢	فلقد تركت صبية مرحومة	لم تدر ما جزع عليك فتجزعا
٧٦٢	على حين عاتبت المشيب على الصبا	وقلت : ألما أصح والشيب وازع
٧٦٦	أتانى أبيت اللعن أنك لمتنى مقالة أن قد قلت : سوف أناله ،	وتلك التى تستك منها المسامع وذلك من تلقاء مثلك رائع
٧٩٢	يا أقرع بن حابس ، يا أقرع	إنك إن يصرع أخوك تصرع
٧٩٥	خليلى ، ما واف بعهدى أنتما	إذا لم تكونا لى على من أقاطع
٨٠٧	فبت كأنى ساورتنى ضئيلة	من الرقش فى أنيابها السم ناقع
٨٢٢	وكونى بالمكارم ذكرينى	ودلى دل ماجدة صناع
٨٢٥	ألا كرم من ليلى على فتبتغى	به الجاه ، أم كنت امرأ لا أطيعها؟
٨٤٦	بعكاظ يعشي الناظرين	إذا هم لمحوا شعاعه

رقم الشاهد	الشاهد	
٨٤٧	ياليتنى كنت صبياً مرضعاً	تحملنى الذلفاء حولا أكتعا
	إذا بكيت قبلتنى أربعا	إذا ظللت الدهر أبكى أجمعا
٨٥٨	فأدرك إرقال المرادة ظلعها	وقد جعلتنى من حزيمة إصبعا
٨٦٤	وقد كنت فى الحرب ذا تدرإ	فلم أعط شيئاً ولم أمنع
٩٠١	أتيت ريان الجفون من الكرى	وأبيت منك بليلة الملسوع
٩٢٥	واستقبلت قمر السماء بوجهها	فأرتنى القمرين فى وقت معا
٩٢٦	أخذنا بآفاق السماء عليكم	لنا قمراها والنجوم الطوالع
٩٤٥	فلما أن جرى سمن عليها	كما طينت بالفدن السياعا

حرف الفاء

٢٥	بنى غدانة ما إن أنتم ذهبا	ولا صريفا ، ولكن أنتم الخزف
٤٣	فأمهله حتى إذا أن كأنه	معاطى يد فى لجة الماء غارف
٦٠	أيا شجر الخابور مالك مورقا	كأنك لم تجزع على ابن طريف
١١٥	إذا كنيت بأى فعلا تفسره	فضم تاءك فيه ضم معترف
	وإن تكن بإذا يوها تفسره	ففتحة التاء أمر غير مختلف
٢٨٤	أخالد قد والله أوطأت عشوة	وما قائل المعروف فينا يعنف
٣١٤	كأن أذنيه إذا تشوقا	قادمة أو قلما محرفا
٣٨٧	غضبت على لأن شربت بجزة	فلئن غضبت لأشربن بخروف
٤٢٤	ولبس عباءة وتقر عينى	أحب إلى من لبس الشفوف
٥١٧	فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا	إذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف
٥٩٩	أقبلت من عند زياد كالخرف	تخط رجلاى بخط مختلف
	تكتبان فى الطريق لام الف	
٦٤٤	أرى محرزاً عاهدته ليوافقن	فكان كمن أغريته بخلاف
٦٨٦	نحن بغرس الودى أعلمنا	منا بركض الجياد فى الفدف
٧١٠	... ...	يا حبذا المال مبذولا بلا سرف

رقم الشاهد	الشاهد	
٧٧٣	وأن يعرين إن كسى الجوارى	فتنبو العين عن كرم عجاف
٨٥٦	نحن بما عندنا ، وأنت بما	عندك راض ، والرأى مختلف
٩١٤	ياليت حظى من جداك الصافى	والفضل أن تتركنى كفاف
٩٣٩	وقالوا : تعرفها المنازل من منى ،	وما كل من وافى منى أنا عارف

حرف القاف

١٤	لتقرعن على السن من ندم	إذا تذكرت يوما بعض أخلاقى
٣٦	ولا تدفننى فى الفلاة ، فإننى	أخاف إذا مامت ألا أذوقها
٣٨	فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى	طلاقك لم أبخل وأنك صديق
٤١	أما والله أن لو كنت حراً	وما بالحر أنت ولا العتيق
٧٦	أحقا أن جيرتنا استقلوا	فنيتنا ونيتهم فريق
٨٧	نحن أو أنتم الأولى ألفوا الحـــق ،	فبعدا للمبطلين وسحقا
١٤١	تشب لمقرورين يصطليانها	وبات على النار الندى والمحلق
١٧١	تذر الجماجم ضاحيا هاماتها	بله الأكف كأنها لم تخلق
٢٢٧	ولا يواتيك فيما ناب من حدث	إلا أخوثقة ، فانظر بمن تثق
٢٢٨	أبى الله إلا أن سرحة مالك	على كل أفنان العضاه تروق
٢٤٤	رضيعى لبان ثدى أم ، تحالفا	بأسحم داج عوض لا نتفرق
٢٧٥	ألم تسأل الربع القواء فينطق	وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق
٤٢١	ماكان ضرك لو مننت ، وربما	من الفتى وهو المغيظ المحنق
٤٥٥	فإن كنت مأكولا فكن خير آكل	وإلا فأدركنى ولما أمزق
٤٦٦	لن يخب الآن من رجائك من	حرك من دون بابك الحلقه
٤٨٣	وما كنت ممن يدخل العشق قلبه	ولكن من يبصر جفونك يعشق
٥٠٠	أنورا سرع ماذا يا فروق	وحبل الوصل منتكث حذيق
٥٢٩	جارية لم تأكل المرققا	ولم تذق من البقول الفستقا
٥٦٠	وقاتم الأعماق خاوى المخترق	مشتبه الأعلام لماع الخفق

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٨٥	ووالله لولا تمره ماحببته	ولا كان أدنى من عبيد ومشرق
٦٠٤	ياعجبا لهذه الفليقه	هل تذهبن القوباء الريقه
٦٢١	نحن بنات طارق	نمشى على النمارق
٧٠٥	عدس ، ما لعباد عليك إمارة ،	نجوت ، وهذا تحملين طليق
٧١٦	سرينا ونجم قد أضاء فذ بدا	محياك أخفى ضوؤه كل شارق
٧١٨	عرضنا فسلمنا ، فسلم كارها	علينا ، وتبريح من الوجد خانقه
٧٤٤	وإنسان عينى يحسر الماء تارة	فيبدو ، وتارات يجم فيغرق
٧٨١	أفى تلادى وما جمعت من نشب	قرع القواقيز أفواه الأباريق
٩١٠	فيها خطوط من سواد وبلق	كأنه فى الجلد توليع البهق
٩٤٤	فديت بنفسه نفسى ومالى	وما آلوك إلا ما أطيق
٩٤٦	وعذلت أهل العشق حتى ذقته	فعجبت كيف يموت من لايعشق

حرف الكاف

١٥	... ...	يا حكم الوارث عن عبد الملك
٢٤٦	تقول بنتى : قد أنى أناكا ،	يا أبتا علك أو عساكا
٢٥٠	يا ابن الزبير طالما عصيكا	وطالما عنيتنا إليكا
٤٥٦	وكنت إذ كنت إلهى وحدكا	لم يك شىء يا إلهى قبلكا
٤٦٩	مرت بنا سحراً طير فقلت لها :	طوباك ، ياليتنى إياك ، طوباك
٦٥٥	قالت له وهو بعيش ضنك	لا تكثرى لومى وخلى عنك
٦٨٤	تعيرنا أننا عالة	ونحن صعاليك أنتم ملوكا
٨٣٨	فقلت : أجرنى أبا خالد ،	وإلا فهبنى امرأ هالكا
٨٤٣	يا أيها المائح دلوى دونكا	إنى رأيت الناس يحمدونكا

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٨٠	ألا عم صباحاً أيها الطلل البالى	وهل يعمن من كان فى العصر الخالى
	وهل يعمن من كان أحدث عهده	ثلاثين شهراً فى ثلاثة أحوال
٢٨٨	حلفت لها بالله حلفة فاجر	لناموا، فما إن من حديث ولا صالى
٢٩٥	ولعبت طير بهم أبابيل	فصيروا مثل كعصف مأكول
٣٠٥	وأوقدت نارى كى ليبصر ضوؤها	وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله
٣١٨	يميد إذا مادت عليه دلاؤهم	فيصدر عنه كلها وهو ناهل
٣٢٠	كل امرىء مصبح فى أهـــله	والموت أدنى من شراك نعله
٣٢١	كل ابن أنثى وإن طالت سلامته	يوما على آلة حدباء محمول
٣٢٢	إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه	فكل رداء يرتديه جميل
٣٣٤	إن للخير وللشر مدى	وكلا ذلك وجه وقبل
٣٤٢	ويوم عقرت للعذارى مطيتى	فيا عجبا من كورها المتحمل
٣٥٠	لنا الفضل فى الدنيا وأنفك راغم	ونحن لكم يوم القيامة أفضل
٣٥٥	فيالك من ليل كأن نجومه	بكل مغار الفتل شدت بيذبل
٣٥٩	أريد لأنسى ذكرها ، فكأنما	تمثل لى ليلى بكل سبيل
٣٦٥	كأن قلوب الطير رطبا ويابسا	لدى وكرها العناب والحشف البالى
٣٦٦	فخير نحن عند الناس منكم	إذا الداعى المثوب قال يالا
٣٦٩	لولا مفارقة الأحباب ما وجدت	لها المنايا إلى أرواحنا سبلا
٣٧١	محمد نفد نفسك كل نفس	إذا ماخفت من أمر تبالا
٣٨٦	لمتى صلحت ليقضين لك صالح	ولتجزين إذا جزيت جميلا
٣٩٨	كأن دثاراً حلقت بلبونه	عقاب تنوفى لاعقاب القواعل
٤٠٢	لاهم إن الحارث بن جبله	زنى على أبيه ثم قتله
	وكان فى جاراته لاعهد له	وأى أمر سيىء لا فعله
٤٠٦	فلا الجارة الدنيا بها تلحينها	ولا الضيف عنها إن أناخ محول
٤١٠	وتلحيننى فى اللهو أن لا أحبه	وللهو داع دائب غير غافل
٤١١	أبى جوده لا البخل واستعجلت به	نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله

رقم الشاهد	الشاهد	
٤١٤	ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفانى ـ ولم أطلب ـ قليل من المال
	ولكنما أسعى لمجد مؤثل	وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى
٤٢٠	لقد أقوم مقاماً لو يقوم به	أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل
٤٢٢	وربما فات قوماً جل أمرهم	من التأنى، وكان الحزم لو عجلوا
٤٢٣	تجاوزت أحراساً إليها ومعشراً	على حراصاً لو يسرون مقتلى
٤٢٧	لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا	جنوده ضاق عنها السهل والجبل
٤٣٦	لو يشأ طار به ذو ميعة	لاحق الآطال نهد ذو خصل
٤٣٨	ولو نعطى الخيار لما افترقنا	ولكن لا خيار مع الليالى
٤٤٠	لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة	تدع الحوائم لا يجدن غليلا
٤٤٢	يذيب الرعب منه كل عضب	فلولا الغمد يمسكه لسالا
٤٤٦	ألا زعمت أسماء أن لا أحبها	فقلت : بلى ، لولا ينازعنى شغلى
٤٥٣	فأضحت مغانيها قفاراً رسومها	كأن لم يسوى أهل من الوحش توهل
٤٦٣	لن تزالوا كذلكم ثم لازلـت لكم خالداً خلود الجبال	
٤٧٤	فقولا لها قولا رقيقاً لعلها	سترحمنى من زفرة وعويل
٤٧٧	فليت دفعت الهم عنى ساعة	فبتنا على ما خيلت ناعمى بال
٤٨١	فلست بآتيه ولا أستطيعه	ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل
٤٨٤	ولكن من لا يلق أمراً بنوبه	بعدته ينزل به وهو أعزل
٤٨٩	هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها	وليس منها شفاء الداء مبذول
٤٩٢	ربما تكره النفوس من الأمـر	له فرجة كحل العقال
٤٩٣	فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم	فحتام حتام العناء المطول ؟
٤٩٦	إنا قتلنا بقتلانا سراتكم	أهل اللواء ، ففيما يكثر القيل ؟
٤٩٧	ألا تسألان المرء ماذا يحاول	أنحب فيقضى أم ضلال وباطل؟
٥١٠	أنا الذائد الحامى الذمار ، وإنما	يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
٥١٤	ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل	وضنت علينا ، والضنين من البخل
٥١٦	بينما نحن بالأراك معاً	إذ أتى راكب على جمله
٥٢١	إما ترينا حفاة لا نعال لنا	إنا كذلك ما نحفى ونتنعل

رقم الشاهد	الشـــاهد	
٥٣٠	أخذوا المخاض من الفصيل غلبة	ظلما ، ويكتب للأمير أفيلا
٥٤٠	فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها	لما نسجتها من جنوب وشمأل
٥٤٢	ومهما تصلها أو بدأت براءة	[لتنزيلها بالسيف لست مبسملا]
٥٤٣	ومهما تصلها مع أواخر سورة	[فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا]
٥٦١	ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة	فقالت: لك الويلات إنك مرجلي
٥٦٤	وليس الموافين ليرفد خائبا	فإن له أضعاف ما كان أملا
٥٧٠	وإن شفائي عبرة مهراقة	فهل عند رسم دارس من معول؟
٥٧٣	فاذهب فأي فتى في الناس أحرزه	من حتفه ظلم دعج ولا حيل
٥٧٤	بكيت ، وما بكا رجل حزين	على ربعين مسلوب وسال ؟
٥٨٠	وقالوا: نأت فاختر لها الصبر والبكى،	فقلت : البكى أشفى إذن لغليلي
٥٨٤	وليل كموج البحر أرخى سدوله	على بأنواع الهموم ليبتلي
٥٩٠	أكلت بنيك أكل الضب حتى	وجدت مرارة الكلأ الوبيلي
٦٠٩	ألا يا اسقياني بعد غارة سنجال	وقبل منايا عاديات وأوجال
٦١٥	زعم العواذل أنني في غمرة ،	صدقوا، ولكن غمرتي لا تنجلي
٦١٨	وقد أدركتني والحوادث جمة	أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل
٦١٩	وبدلت والدهر ذو تبدل	هيفا دبوراً بالصبا والشمأل
٦٣٠	ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا	والحق يدمغ ترهات الباطل
٦٣١	كأن — وقد أتى حول كميل —	أثافيها حمامات مثول
٦٣٥	أراني ولا كفران لله أية	لنفسي قد طالبت غير منيل
٦٣٦	لعمري والخطوب مغيرات لقد باليت مظعن أم أوفى	وفي طول المعاشرة التقالي ولكن أم أوفى لا تبالي
٦٤٧	ولو أن ما عالجت لين فؤادها	فقسا استلين به اللان الجندل
٦٥١	شجت بذي شبم من ماء محنية	صاف بأبطح أضحى وهو مشمول
٦٥٦	فإن تزعميني كنت أجهل فيكم	فإني شريت الحلم بعدك بالجهل
٦٦٢	ألكني إلى قومي السلام رسالة	بآية ما كانوا ضعافاً ولا عزلا
٦٧٦	وقائلة تخشى علي : أظنه	سيودى به ترحاله وجعائله
٦٨٣	وما سعاد غداة البين إذ رحلوا	إلا أغن غضيض الطرف مكحول

رقم الشاهد	الشاهد	
٦٩١	كل أمر مباعد أو مداني	فنوط بحكمة المتعالي
٦٩٨	يا زيد زيد اليعملات الذبل	تطاول الليل عليك فانزل
٧٠١	فظل طهاة اللحم ما بين منضج	صفيف شواء أو قدير معجل
٧٠٤	بدأت ببسم الله في النظم أولا	تبارك رحماناً رحيماً وموئلا
٧٠٨	ضيعت حزمي في إبعادي الأملا	وما ارعويت، وشيباً رأسي اشتعلا
٧١٣	وقد أغتدي والطير في وكناتها	بمنجرد قيد الأوابد هيكل
٧٢١	ومثلك بيضاء العوارض طفلة	لعوب تنسيني إذا قمت سربالي
٧٢٢	فإن لم تجد من دون عدنان والداً	ودون معد فلتزعك العواذل
٧٢٨	وما كنت ذا نيرب فيهم	ولا منمش فيهم منمل
٧٣١	غير أنا لم يأتنا بيقين	فنرجي ونكثر التأميلا
٧٣٥	جفوني ولم أجف الأخلاء، إنني	لغير جميل من خليلي مهمل
٧٤٦	ويوماً شهدناه سليماً وعامراً	قليلا سوى الطعن النهال نوافله
٧٥١	فأتت به حوش الفؤاد مبطناً	سهداً إذا ما نام ليل الهوجل
٧٥٩	كأن أبانا في عرانين وبله	كبير أناس في بجاد مزمل
٧٦٥	ألم تعلمي يا عمرك الله أنني وأني لا أخزى إذا قيل مملق	كريم على حين الكرام قليل سخي، وأخزى أن يقال بخيل
٧٦٩	وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها	إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي
٧٩٣	فألفيته غير مستعتب	ولا ذاكر الله إلا قليلا
٧٩٨	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم، إذ أجشع القوم أعجل
٨٠٢	خرجت بها أمشي تجر وراءنا	على أثرينا ذيل مرط مرحل
٨٠٩	على أنني بعد ما قد مضى	ثلاثون للهجر حولا كميلا
٨١١	فارساً ما غادروه ملحماً	غير زميل ولا نكس وكل
٨١٥	وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني	ثوبي، فأنهض نهض الشارب الثمل
٨٢٦	رب رفد هرقته ذلك اليو	م وأسرى من معشر أقيال
٨٣٩	اعتاد قلبك من سلمى عوائده ربع قواء أذاع المعصرات به	وهاج أحزانك المكنونة الطلل وكل حيران ساو ماؤه خضل
٨٤٥	وخالد يحمد ساداتنا	بالحق، لا يحمد بالباطل

رقم الشاهد	الشاهد	
٨٥١	إذا قامتا تضوع المسك منهما	نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل
٨٧٣	فقلت : يمين الله أبرح قاعداً	ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى
٨٧٥	فلا والله نادى الحى قومى	طوال الدهر ما دعى الهديل
٨٧٦	وقولى إذا ما أطلقوا عن بعيرهم	يلاقونه حتى يؤوب المنخل
٨٧٨	فلم أر مثلها خباسة واجـــد	ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله
٨٨١	ياعمرو إنك قد مللت صحابتى	وصحابتيك إخال ذاك قليل
٨٩١	إن يكن طبك الدلال فلو فى	سالف الدهر والسنين الخوالى
٨٩٣	بكرت عليه بكرة فوجدته	قعوداً عليه بالصريم عواذله
٨٩٥	فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقالها
٩٠٦	فتى هو حقاً غير ملغ توله	ولا تتخذ يوماً سواه خليلا
٩١٣	لما أغفلت شكرك فاصطنعنى	فكيف ومن عطائك جل مالى ؟
٩٢٢	حملت به فى ليلة مزءودة	كرهاً ، وعقد نطاقها لم يحلل
٩٢٣	بمن حملن به وهن عواقد	حبك النطاق ، فشب غير مهبل
٩٢٤	إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا	أو تنزلون فإنا معشر نزل
٩٣٥	فلا تلحنى فيها ، فإن بحبها	أخاك مصاب القلب جم بلابله
٩٤٣	كأن أوب ذراعيها إذا عرقت	وقد تلفع بالقور العساقيل
٩٤٧	إذا أحسن ابن العم بعد إساءة	فلست لشرى فعله بحمول

حرف الميم

١٧	أيا جبلى نعمان بالله خليا	نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها
٢٩	أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا	جهاراً، ولم تغضب لقتل ابن خازم ؟
٤٠	فأقسم أن لو التقينا وأنتم	لكان لكم يوم من الشر مظلم
٤٢	ويوماً توافينا بوجه مقسم	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
٥٣	فقمت للطيف مرتاعاً فأرقنى	فقلت : أهى سرت أم عادنى حلم ؟

رقم الشاهد	الشاهد	
٦٣	يا ليت شعرى . ولا منجى من الهرم	أم هل على العيش بعد الشيب من ندم
٧٣	فإن ترفقى يا هند فالرفق أيمن	وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم
	فأنت طلاق والطلاق عزيمة	ثلاث ، ومن يخرق أعق وأشأم
	فبينى بها إن كنت غير رفيقه	وما لا مرىء بعد الثلاث مقدم
٨٢	سقته الرواعد من صيف	وإن من خريف فلن يعدما
٩١	إن بها أكتل أو رزاما	خويربين ينتفان الهاما
٩٥	وتنصر مولانا ونعلم أنه	كما الناس مجروم عليه وجارم
٩٧	وكنت إذا غمزت قناة قوم	كسرت كعوبها أو تستقيما
٩٩	أما والذى لا يعلم الغيب غيره	ويحيى العظام البيض وهى رميم
١٠١	ألا ارعواء لمن ولت شبيبته	وآذنت بمشيب بعده هـرم
١٠٤	أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة	قليل بها الأصوات إلا بغامها
١٣٤	وندمان يزيد الكأس طيبا	سقيت وقد تغورت النجوم
١٤٣	تمرون الديار ولم تعوجوا	كلامكم على إذاً حرام
١٥٧	تبات فؤادك فى المنام خريدة	تسقى الضجيع ببارد بسام
١٦٦	بل بلد ملء الفجاج قتمه	لا يشترى كتانه وجهرمه
١٨٠	قومى هم قتلوا أميم أخى	فإذا رميت يصيبنى سهمى
	فلئن عفوت لأعفون جللا	ولئن سطوت لأوهنن عظمى
١٨٥	حاشا أبا ثوبان ، إن به	ضنا على الملحاة والشتم
١٩٩	فشد ولم ينظر بيوتا كثيرة	لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم
٢٠١	ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم	بأبيض المواضى حيث لى اللهاثم
٢١٢	... ...	بل بلد ذى صعد وآكام
٢٣٣	وما أصاحب من قوم فأذكرهم	إلا يزيدهم حبا إلى هم
٢٣٤	قد بت أحرسنى وحدى ويمنعنى	صوت السباع به يضبعن والهام
٢٣٩	أعن ترسمت من خرقاء منزلة	ماء الصبابة من عينيك مسجوم ؟
٢٤٠	فلقد أرانى للرماح دريئة	من عن يمينى تارة وأمامى
٢٤٨	أكثرت فى العذل ملحاً دائماً	لا تكثرن ، إنى عسيت صائما
٢٥٧	لعل الثفاتا منك نحوى مقدر	يمل بك من بعد القساوة للرحم

رقم الشاهد	الشـــاهد	
٢٦٨	وأنت التى حببت شغبا إلى بدا	إلى ، وأوطانى بلاد سواهما
	حللت بهذا حلة ، ثم حلة	بهذا ، فطاب الواديان كلاهما
٢٧٦	الشعر صعب وطويل سلمه	إذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه
	زلت به إلى الحضيض قدمه	يريد أن يعربه فيعجمه
٢٧٨	بطل كأن ثيابه فى سرحة	يحذى نعال السبت ليس بتوأم
٢٨٧	لولا الحياء وأن رأسى قد عسا	فيه المشيب لزرت أم القاسم
٢٩٣	وأعلم أننى وأبا حميد	كما النشوان والرجل الحليم
٢٩٦	بيض ثلاث كنعاج جم	يضحكن عن كالبرد المنهم
٣٠١	كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت	قتلاكم ، ولظى الهيجاء تضطرم ؟
٣٠٩	وكائن لنا فضلا عليكم ومنة	قديماً ، ولا تدرون ما من منعم
٣١٢	فأصبح بطن مكة مقشعراً	كأن الأرض ليس بها هشام
٣٢٦	جادت عليه كل عين ثرة	فتركن كل حديقة كالدرهم
٣٤٨	ضممت إليه بالسنان قميصه	فخر صريعا لليدين وللفم
٣٥١	كضرائر الحسناء قلن لوجهها	حسدا وبغضا : إنه لدميم
٣٦٨	إذا قالت حذام فصدقوها	فإن القول ما قالت حذام
٣٧٨	ألا ياسنا برق على قلل الحمى	لهنك من برق على كريم
٤٠٣	إن تغفر اللهم تغفر جما	وأى عبد لك لا ألما
٤٠٨	فلا تشمل يد فتكت بعمرو	فإنك إن تذل وإن تضاما
٤٠٩	إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد	لها أبداً مادام فيها الجراضم
٤١٨	لا يلفك الراجيك إلا مظهراً	خلق الكرام ، ولو تكون عديما
٤٢٦	لو غيركم علق الزبير بحبله	أدى الجوار إلى بنى العوام
٤٣٣	ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر	تنبو الحوادث عنه وهو ملوم
٤٣٤	ولو أنها عصفورة لحسبتها	مسومة تدعو عبيدا وأزنما
٤٥٨	احفظ وديعتك التى استودعتها	يوم الأعازب إن وصلت ، وإن لم
٤٥٩	أقول لعبد الله لما سقاؤنا	ونحن بوادى عبد شمس وهاشم
٤٧١	فكيف إذا مررت بدار قوم	وجيران لنا كانوا كرام ؟

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٠٩	صددت فأطولت الصدود ، وقلما	وصال على طول الصدود يدوم
٥١٣	وإنا لما نضرب الكبش ضربة	على رأسه تلقى اللسان من الفم
٥١٨	لو بأبانين جاء يخطبها	زمل ماأنف خاطب بدم
٥٢٨	يغضى حياء ويغضى من مهابته	فما يكلم إلا حين يبتسم
٥٣١	ومهما تكن عند امرىء من خليقة	وإن خالها تخفى على الناس تعلم
٥٣٧	ياشاة من قنص لمن حلت له	حرمت على ، وليتها لم تحرم
٥٣٩	قد أوبيت كل ماء فهى ضاوية	مهما نصب أفقا من بارق تشم
٥٦٢	سلام الله يامطر عليها	وليس عليك يامطر السلام
٥٦٧	فمن مبلغ الأحلاف عنى رسالة	وذبيان ، هل أقسمتم كل مقسم ؟
٥٦٨	ليت شعرى هل ثم هل آتيتهم	أو يحولن دون ذاك حمام ؟
٥٦٩	يقول إذا اقلولى عليها وأقردت :	ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم ؟
٥٧١	سائل فوارس يربوع بشدتنا	أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم
٥٧٩	ألا ياخلة من ذات عرق	عليك ورحمة الله السلام
٥٨٣	لاتنه عن خلق وتأتى مثله	عار عليك إذا فعلت عظيم
٥٨٩	يلومونى فى اشتراء النخيل أهلى فكلهم ألوم	
٥٩١	تولى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماه مبعد وحميم
٥٩٣	متى كان الخيام بذى طلوح	سقيت الغيث أيتها الخيام ؟ !
٥٩٧	ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها	قيل الفوارس : ويك عنتر ، أقدم
٦١٤	إذا غاب عنكم أسود العين كنتم	كراما ، وأنتم ماأقام ألائم
٦٤١	ولقد علمت لتأتين منيتى	إن المنايا لاتطيش سهامها
٦٤٥	ألم ترنى عاهدت ربى وإننى على حلفة لاأشتم الدهر مسلما	لبين وتاج قائما ومقام ولا خارجا من فى زور كلام
٦٥٤	يدعون عنتر والرماح كأنها	أشطان بئر فى لبان الأدهم
٦٥٧	ستعلم ليلى أى دين تداينت	وأى غريم للتقاضى غريمها
٦٦١	بآية يقدمون الخيل شعثا	كأن على سنابكها المداما
٦٦٣	ألا من مبلغ عنى تميما	بآية ما تحبون الطعاما ؟

رقم الشاهد	الشاهد	
٦٦٩	وإن أتاه خليل يوم مسغبة	يقول : لاغائب مالى ، ولا حرم
٦٧١	أقول له : ارحل ، لاتقيمن عندنا ،	وإلا فكن فى السر والجهر مسلما
٦٧٤	ولولا بنوها حولها لخبطتها	كخبطة عصفور ولم أتلعثم
٦٧٨	وإن لسانى شهدة يشتفى بها	وهو على من صبه الله علقم
٦٨١	حتى شآها كليل موهنا عمل	باتت طرابا وبات الليل لم ينم
٧٠٧	إذا المرء عينا قر بالعيش مثريا	ولم يعن بالإحسان كان مذمما
٧٣٩	ولو أن مجداً أخلد الدهر واحدا	من الناس أبقى مجده الدهر مطعما
٧٤٧	وأنت الذى أخلفتنى ماوعدتنى	وأشمت بى من كان فيك يلوم
٧٤٩	لقد كان فى حول ثواء ثويته	تقضى لبانات ويسأم سائم
٧٥٦	وتشرق بالقول الذى قد أذعته	كما شرقت صدر القناة من الدم
٧٥٧	تجنب صديقا مثل ماء واحذرالذى	يكون كعمرو بين عرب وأعجم
	فإن صديق السوء يزرى ، وشاهدى	(كما شرقت صدر القناة من الدم)
٧٦٣	لأجتذبن منهن قلبى تحلما	على حين يستصبين كل حليم
٧٧١	ويرغب أن يبنى المعالى خالد	ويرغب أن يرضى صنيع الأثائم
٧٧٥	لايبعد الله التلبب والـــغارات	إذ قال الخميس : نعم
٧٨٢	أظلوم إن مصابكم رجلا	أهدى السلام تحية ظلم
٧٨٤	وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه	بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه
٧٨٦	ابعد بعدت بياضا لابياض له	لأنت أسود فى عينى من الظلم
٨٠٤	ومن يقترب منا ويخضع نؤوه	ولا يخش ظلما ماأقام ولا هضما
٨١٦	نطوف مانطوف ثم نأوى	ذوو الأموال منا والعديم
	إلى حفر أسافلهن جوف	وأعلاهن صفاح مقسيم
٨٢١	... .	فإنما انت أخ لانعدمه
٨٢٣	إن الذين قتلتم امس سيدهم	لاتحسبوا ليلهم عن ليلكم نائما
٨٤٨	إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا	منا معاقل عز زانها كرم
٨٧٩	إذا هملت عينى لها قال صاحبى :	بمثلك هذا لوعة وغرام
٨٨٢	فلا وأبى لناتيها جميعاً	ولو كانت بها عرب وروم

رقم الشاهد	الشاهـــد	
٨٨٨	فطلقها فلست لها بكفء	وإلا يعل مفرقك الحسام
٩٠٠	وما هداك إلى أرض كعالمها	ولا أعانك فى عزم كعزام
٩٠٤	تحلم عن الأدنين ، واستبق ودهم	وإن تستطيع الحلم حتى تحلما
٩٠٥	فإن يكن النكاح أحل شىء	فإن نكاحها مطر حرام
٩٠٨	غير لاه عداك فاطرح اللهـــو ،	ولا تغترر بعارض سلم
٩١٥	جاءت لتصرعنى فقلت لها : اقصرى	إنى امرؤ قتلى عليك حرام
٩١٦	بنى إن البر شىء هين	المنطق الطيب والطعيم
٩٣٦	أبعد بعد تقول : الدار جامعة	شملى بهم ، أم تقول البعد محتوما ؟
٩٤١	فإن أنت لاقيت فى نجدة	فلا تتهبك أن تقدما
٩٤٩	قد سالم الحيات منه القدما	الأفعوان والشجاع الشجعما
٩٥٠	إن من صاد عقعقا لمشوم	كيف من صاد عقعقان وبوم

حرف النون

	بدا لى منها معصم حين جمرت	وكف خضيب زينت ببنان
٦	فوالله ما أدرى وإن كنت داريا	بسبع رميت الجمر أم بثمان ؟
	لو كنت من مازن لم تستبح إبلى	بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
٢٠	إذاً لقام بنصرى معشر خشن	عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا
٢٤	فما إن طبنا جبن ، ولكن	منايانا ودولة آخرينا
٤٦	نزلتم منزل الأضياف منا	فعجلنا القرى أن تشتمونا
٤٩	ويقلن : شيب قـــد علا	ك وقد كبرت ، فقلت : إنه
	أنى جزوا عامرا سوءاً بفعلهم	أم كيف يجزونى السوأى من الحسن!
٥٧	أم كيف ينفع ماتعطى العلوق به	رئمان أنف إذا ما ضن باللبن !
	ما تنقم الحرب العوان منى	بازل عامين حديث سنى !
٥٨	* لمثل هذا ولدتنى أمى *	
٧٠	علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم	بأبيض ماضى الشفرتين يمان
٧٨	ما ترى الدهر قد أباد معدا	وأباد السراة من عدنان
٨١	من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان

رقم الشاهد	الشاهـــد	
٨٥	فإما أن تكون أخى بصدق	فأعرف منك غثى من سمينى
	وإلا فاطرحنى واتخذنى	عدوا أتقيك وتتقينى
١٠٦	وكل أخ مفارقه أخوه	لعمر أبيك إلا الفرقدان
١٢٣	هل ترجعن ليال قد مضين لنا	والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا
١٢٤	كانت منازل ألاف عهدتهم	إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا
١٢٧	نحن الأولى فاجمع جمو	عك ثم وجههم إلينا
١٣٧	... ...	ونحن عن فضلك ما استغنينا
١٤٢	ولقد أمر على اللئيم يسبنى	فمضيت ثمت قلت : لا يعنينى
١٤٦	فليت لى بهم قوما إذا ركبوا	شنوا الإغارة فرساناً وركبانا
١٥٨	فكفى بنا فضلا على من غيرنا	حب النبى محمد إيانا
١٥٩	كفى بجسمى نحولا أننى رجل	لولا مخاطبتى إياك لم ترنى
١٧٠	عمدا فعلت ذاك ، بيد أنى	أخاف إن هلكت أن ترنى
١٧٥	قالوا : أبو الصقر من شيبان اقلت لهم:	كلا لعمرى ، ولكن منه شيبان
	وكم أب قد علا بابن ذرى حسب	كما علت برسول الله عدنان
١٧٩	وقائلة : أسيت ؟ فقلت : جير	أسى ؛ إننى من ذاك إنه
١٩٣	سريت بهم حتى تكل مطيهم	وحتى الجياد ما يقدن بأرسان
١٩٤	جود يمناك فاض فى الخلق حتى	بائس دان بالإساءة دينا
٢٠٠	إن حيث استقر من أنت راعيـ	ـه حمى فيه عزة وأمان
٢٠٤	حيثما تستقم يقدر لك الله	نجاحا فى غابر الأزمان
٢٠٩	ألا رب مولود وليس له اب	وذى ولد لم يلده أبوان
	وذى شامة غراء فى حر وجهه	مجللة لا تنقضى لأوان
	ويكمل فى تسع وخمس شبابه	ويهرم فى سبع معاً وثمان
٢١٦	فإن أهلك فرب فتى سيبكى	على مهذب رخص البنان
٢٢٢	نحن فتبدى ما بنا من صبابة	وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى
٢٣٥	لاه ابن عمك ، لا أفضلت فى حسب	عنى ، ولا أنت ديانى فتخزونى
٢٦٢	غير مأسوف على زمن	ينقضى بالهم والحزن

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٦٣	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفونى
٢٩٨	لم يبق من آى بها يحلين	غير رماد وخطام كنفين
	وغير ود جازل أو ودبن	وصاليات ككما يؤثفين
٣٠٠	لسان السوء تهديها إلينا	وحنت وما حسبتك أن تحينا
٣٢٣	وكل رفيقى كل رحل وإن هما	تعاطى القنا قوماهما أخوان
٣٣١	ماكل مايتمنى المرء يدركه	تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن
٣٣٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة	وبالشام أخرى كيف يلتقيان
٣٥٢	فللموت تغذو الوالدات سخالها	كما لخراب الدور تبنى المساكن
٣٦٣	هـذا سراقة للقرآن يدرسه	يقطع الليل تسبيحاً وقرآنا
٣٧٦	لتقم أنت يا ابن خير قريش	كى لتقضى حوائج المسلمينا
٣٨٢	أمسى أبان ذليلا بعد عزته	وما أبان لمن أعلاج سودان
٣٩٥	نصرتك إذ لاصاحب غير خاذل	فبوئت حصنا بالكماة حصينا
٢٠	لو كنت من مازن لم تستبح إبلى	بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
٤١٩	لكن قومى وإن كانوا ذوى عدد	ليسوا من الشر فى شىء وإن هانا
٤٢٩	لو فى طهية أحلام لما عرضوا	دون الذى أنا أرميه ويرمينى
٤٣٢	عندى اصطبار ، وأما أننى جزع	يوم النوى فلو جد كاد يبرينى
٤٣٧	تامت فؤادك لو يحزنك ماصنعت	إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا
٤٥٧	فجئت قبورهم بدءاً ولما	فناديت القبور فلم يجبنه
٤٦٠	قالت له : بالله ياذا البردين	لما غنمت نفسا أو نفسين
٤٦٢	عافت الماء فى الشتاء فقلنا :	برديه تجديه سخينا
٤٦٤	والله لن يصلوا إليك بجمعهم	حتى أوسد فى التراب دفينا
٤٩٥	على ما قام يشتمنى لئيم	كخنزير تمرغ فى دمان
٤٩٨	ياخزر تغلب ماذا بال نسوتكم	لايستفقن إلى الديرين تحنانا !
٤٩٩	دعى ماذا علمت سأتقيه	ولكن بالمغيب نبئينى
٥١١	قد علمت سلمى وجاراتها	ماقطر الفارس إلا أنا
٥٣٥	ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه	ونعم من هو فى سر وإعلان

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٥٠	قفانبك من ذكرى حبيب وعرفان	وربع عفت آياته منذ أزمان
٥٥٥	فأنزلن سكينة علينا	وثبت الأقدام إن لاقينا
٥٦٥	أليس الليل يجمع أم عمرو بلى ، وأرى الهلال كما تراه	وإيانا فذاك بنا تدانى ! ويعلوها النهار كما علانى
٥٦٦	وأتى صواحبها فقلن : هذا الذى	منح المودة غيرنا وجفانا !
٥٧٧	إذا ما الغانيات برزن يوما	وزججن الحواجب والعيونا
٥٧٨	وقددت الأديم لراهشيه	وألفى قولها كذبا ومينا
٥٨٧	ولقد رمقتك فى المجالس كلها	فإذا وأنت تعين من يبغينى
٦٠٣	يايزيدا لآمل نيل عز	وغنى بعد فاقة وهوان
٦١٧	شجاك أظن ربع الظاعنينا	ولم تعبأ بعذل العاذلينا
٦٢٥	إن الثمانين وبلغتها	قد أحوجت سمعى إلى ترجمان
٦٣٨	فقلت : ادعى وأدعو ، إن أندى	لصوت أن ينادى داعيان
٦٤٣	تعش فإن عاهدتنى لا تخونى	نكن مثل من ياذئب يصطحبان
٦٥٠	... ...	هم اللاؤن فكوا الغل عنى
٦٥٢	رجلان من مكة أخبرانا	إنا رأينا رجلا عريانا
٦٦٠	ثمت راح فى الملبين إلى	حيث تحجى المأزمان ومنى
٦٦٧	قول يا للرجال ينهض منا	مسرعين الكهول والشبانا
٦٧٩	.. ..	أنا أبو المنهال بعض الأحيان
٦٨٢	وكيف أرهب أمرأ أو أراع به	وقد زكأت إلى بشر بن مروان
٦٩٠	لك العز إن مولاك عز ، وإن يهن	فأنت لدى بحبوحة الهون كائن
٦٩٧	رويد بنى شيبان بعض وعيدكم تلاقوا جيادا لاتحيد عن الوغى تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم	تلاقوا غدا خيلى على سفوان إذا ماغدت فى المأزق المتدانى على ماجنت فيهم يد الحدثان
٧٢٣	خليلى هل طب ! فإنى وأنتما	وإن لم تبوحا بالهوى دنفان
٧٢٦	قد كنت دايفت بها حسانا	مخافة الإفلاس والليانا
٧٥٠	فمن تكن الحضارة أعجبته	فأى رجال بادية ترانا !

رقم الشاهد	الشـــاهد	
٧٥٢	يارب غابطنا لو كان يطلبكم	لا فى مبـــاعدة منكم وحرمانا
٧٦١	أهم بأمر الحزم ، لو أستطيعه ،	وقد حيـل بين العير والنزوان
٧٦٨	قد جعل النعـــاس يغرندينى	أطرده عنى ويسرندينى
٧٩٦	وحبـذا نفحات من يمانية	تأتيك من قبل الريان أحيانا
٧٩٩	أبلى الهوى أسفا يوم النوى بدنى	وفرق الهجر بين الجفن والوسن
٨١٣	إنك لو دعوتنى ودونى	ووراء ذات مترع ببون
	* لقلت لبيه لمن يدعونى *	
٨٣٠	ورب السموات العلا وبروجها	والارض وما فيها ، المقدر كائن
٨٣٣	مضت سنة لعام ولدت فيـــه	وعشر بعد ذاك وحجتـــان
٨٥٤	تراه كالثغام يعـــل مسكا	يسوء الفالیات إذا فلينى
٨٦٠	ما الذى دأبه احتياط وحزم	وهواه أطاع يستويان
٨٩٠	قالت بنات العم : يا سلمى وإن	كان فقيراً معدما ؟ قالت : وإن
٨٩٦	صفحنا عن بنى ذهل وقلنا : القوم إخوان	
	عسى الأيام أن يرجعـــن قوما كالذى كانوا	
٨٩٧	بلاد بها كنا وكنا من اهلها	إذ الناس ناس والزمان زمان
٩٢٤	كيف ترانى قالباً مجنى	قد قتل الله زيادا عنى
٩٣٣	إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحاً	عنى ، وما يسمعوا من صالح دفنوا

حرف الهاء

٤٩	ويقلن : شيب قد عـــلا	ك وقد كبرت ؟ فقلت : إنه(١)
٥٠	إن أباها وأبا أباها	قد بلغا فى المجد غايتاها
٦١	... ...	فى كل ما يوم وكل ليلاه
٦٤	ذاك خليلى وذو يواصلنى	يرمى ورائى بامسهم واسلمه
١٦٢	فما رجعت بخائبة ركاب	حكيم بن المسيب منتهاها

(١) كتب هذا وأمثاله هنا فى حرف الهاء تيسيراً للبحث على الشادين .

رقم الشاهد	الشاهـــد	
١٨٨	ألقى الصحيفة كى يخفف رحله	والزاد ، حتى نعله ألقاها
٢٢٣	إذا رضيت على بنو قشير	لعمر الله أعجبنى رضاها
٢٢٤	فى ليلة لا نرى بها أحداً	يحكى علينا إلا كواكبها(١)
٣٥٣	فإن يكن الموت أفناهم	فللموت ما تلد الوالده(١)
٣٥٧	ومن يك ذا عظم صليب رجابه	ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره(١)
٣٦٤	أحجاج لا تعطى العصاة مناهم	ولا الله يعطى للعصاة مناها
٥٩٥	واها لسلمى ثم واها واها	هى المنى لو أننا نلناها
٨٠٣	عهدت سعاد ذات هوى معنى	فزدت وعاد سلوانا هواها
٨١٩	بربك هل ضممت إليك ليلى	قبيل الصبح ، أو قبلت فاها ؟
٨٦٩	علفتها تبنا وماء باردا	حتى شتت همالة عيناها
٩٤٠	ومهمه مغبرة أرجاؤه	كأن لون أرضه سماؤه(١)

حرف الواو

٤٧٦	فليت كفافا كان خيرك كله	وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى

حرف الياء

١٢	أطربا وأنت قنسرى	والدهر بالإنسان دوارى
٣٤	أحاذر أن تعلم بها فتردها	فتتركها ثقلا على كما هيا
٥٥	تقول عجوز مدرجى متروحا	على بابها من عند أهلى وغاديا :
	أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة	أراك لها بالبصرة العام ثاويا ؟
	فقلت لها : لا ، إن أهلى جيرة	لأكثبة الدهنا جميعا ، وماليا
	وما كنت مذ أبصرتنى فى خصومة	أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا
١٣٥	بدالى أنى لست مدرك ما مضى	ولا سابقا شيئاً إذا كان جائيا

---

(١) كتب هنا تيسيراً للبحث على الشادين ، وكتب فى حرف رويه الصحيح للحذاق من العروضين .

رقم الشاهد	الشـــاهد	
١٥١	عميرة ودع إن تجهزت غازيا	كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
١٥٥	مهما لى الليلة مهما ليه	أودى بنعلى ومربا ليه
١٦٠	أليس عجيباً بأن الفتى	يصاب ببعض الذى فى يديه
١٧٣	أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى	فثم إذ أمسيت أمسيت غاديا
٢١٧	يارب قائلة غـــداً :	يا لهف أم معاريه
٢٢٧	وآس سراة الحى حيث لقيتهم	ولا تك عن حمل الرباعة وانيا
٢٦٥	أتانا فلم نعدل سواه بغيره	نبى بدا فى ظلمة الليل هاديا
٢٧١	وقائله : خولان فانكح فتاتهم	وأكرومة الحيين خلو كما هيا
٣٣٨	كلانا غنى عن أخيه حياته	ونحن إذا متنا أشد تغانيا
٣٨٩	لئن كان ما حدثته اليوم صادقا	أصم فى نهار القيظ للشمس باديا
٣٩٤	تعز ، فلا شىء على الأرض باقيا	ولا وزر مما قضى الله واقيا
٣٩٦	وحلت سواد القلب ، لا أنا باغياً	سواها ، ولا عن حبها متراخيا
٣٩٧	إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى	فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا
٤٠٧	يقولون : لا تبعد ، وهم يدفنوننى ،	وأين مكان البعد إلا مكانيا ؟
٤٥٠	وتضحك منى شـــيخة عبشمية	كأن لم ترى قبلى أسيراً يمانيا
٤٧٨	ولو أن واش باليمامة داره	ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا
٤٨٠	... ...	وجبت هجيراً يترك الماء صاديا
٤٩١	لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن	لشىء بعيد نفعه الدهر ساعيا
٥٥٦	وسنبدل من بعد غضبى صريمة	فأحر به من طول فقر وأحريا
٦٠٠	ألفيتا عيناك عند القفا	أولى فأولى لك ذا واقيه
٦٤٨	فإما كرام موسرون لقيتهم	فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا
٦٥٣	ألم تر أنى يوم جو سويقة	بكيت ، فنادتنى هنيدة ماليا
٦٧٠	فأبلونى بليتكم لعلى	أصالحكم وأستدرج نويا
٧٠٣	على إذا مازرت ليلى بخفية	زيارة بيت الله رجلان حافيا
٨٢٤	إنى إذا ما القوم كانوا أنحيه هناك أوصينى ولا توصى بيه	واضطرب القوم اضطراب الأرشيه

رقم الشاهد	الشـــاهد	
٨٥٠	ولست مقراً للرجال ظلامة	أبى ذاك عمى الأكرمان وخاليا
٩٣٨	بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا ،	فما كل حين من تؤاتى مؤاتيا

حرف الألف اللينة

٢٧٩	ويركب يوم الروع منا فوارس	بصيرون فى طعن الأباعر والكلى
٣١٩	فلما تبينا الهدى كان كلنا	على طاعة الرحمن والحق والتقى
٣٧٣	على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى	لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى
٦٦٠	ثمت راح فى الملبين إلى	حيث تحجى المأزمان ومنى
٦٧٧	واشتعل المبيض فى مسوده	مثل اشتعال النار فى جزل الغضا
٧٧٩	إن امرأ القيس جرى إلى مدى	فاعتاقه حمامه دون المدى
٧٨٠	ينوى التى فضلها رب العلى	لما دحا تربتها على البنى
٨٤٩	فإن عثرت بعدها إن وألت	نفسى من هاتا فقولا : لا لعا

أنصاف الأبيات وأشباهها ، مرتبة على حسب ورودها فى الكتاب
نذكرها هنا — وإن كنا قد أتممنا بعضها وذكرناه فى الفهرس العام — تيسيرا على بعض القارئين

١٥	. يا حكم الوارث عن عبد الملك .
١٣٧	. ونحن عن فضلك ما استغنينا .
٢١٢	. بل بلد ذى صعد رآكام .
٢٣٦	. وهنهل وردته عن منهل .
٢٥٣	. أقب من تحت عريض من عل .
٣٢٧	. من كل كوماء كثيرات الوبر .
٣٣٠	. ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد .
٣٦١	. بيضك ثنتان ، وبيضى مائتا .
٣٨٣	. ولكننى من حبها لعميد .
٤٦٨	. يا ليت أيام الصبا رواجعاً .
٤٨٠	. وجبت هجيرا يترك الماء صايا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٨٨	* وما اغتره الشيب إلا اغترارا *
٦٥٠	* هم اللاؤون فكوا الغل عنى *
٦٦٦	* من لد شولا فإلى إتلائها *
٦٧٩	* أنا أبو المنهال بعض الأحيان .
٦٨٩	* بمسحاته هلك الفتى أو نجاته *
٧٠٤	* تبارك رحمانا رحيما وموئلا *
٧١٠	* ياحبذا المال مبذولا بلا سرف .
٧٢٦	. هى النفس تحمل ماحملت .
٧٨٨	. تقطعت بى دونك الأسباب .
٨٠٥	. وكل فتى يتقى فائز .
٨٢١	. فإنما أنت أخ لانعدمه .
٨٩٨	. فطافت ثلاثا بين يوم وليلة .
٩٠٠	. وما هداك إلى أرض كعالمها .
٩٠٣	. هو الخليفة فارضوا مارضى لكم .
٩٢١	. قد يؤخذ الجار بظلم الجار .
٩٣٢	. أى فتى هيجاء أنت وجارها .

تم فهرس الشواهد الواردة فى كتاب « مغنى اللبيب ، عن كتب الأعاريب » لابن هشام ، والحمد لله قيوم السموات والأرضين ، وصلاته وسلامه على أكرم المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين

فهرس تفصيلى للموضوعات

الواردة فى الجزء الأول من كتاب

« مغنى اللبيب » عن كتب الأعاريب

ص	الموضوع
٣	خطبة محقق الكتاب
٥	ترجمة ابن هشام
٩	خطبة مؤلف الكتاب ، وفيها السبب الذى حمله على تأليفه ، وانحصار أبواب الكتاب فى ثمانية أبواب ، وبيان أن الذى اقتضى طول كتب المعربين ثلاثة أمور .
	الباب الأول
	فى تفسير المفردات ، وذكر أحكامها
١٣	المراد بالمفردات
	ـــــ حرف الألف
١٣	الألف المفردة ، تأتى على وجهين .
١٣	الأول : تكون حرفا لنداء القريب .
١٣	الثانى : تكون حرف استفهام
١٤	الألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت بأربعة أحكام
١٧	قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقى ، فترد حينئذ لواحد من ثمانية معان .
١٩	قد تقع الهمزة فعلا ، وقد أورد عليه بيتا من الألغاز .
	ـــ آ ، بالمد
٢٠	حرف لنداء البعيد
	ـــ أيا
٢٠	حرف لنداء البعيد أيضا ، ولاصحة لما ذكره الجوهرى من أنه ينادى به القريب والبعيد .
	ـــ أجل
٢٠	حرف جواب مثل نعم ، وبيان مايجوز أن يقع بعده ومالايجوز .

ص	الموضوع
	إذن
٢٠	اختلف فى نوعها : اسم هى أم حرف ؟ ثم اختلف القائلون بأنها حرف : أبسيطة هى أم مركبة ؟
٢٠	هى حرف جواب وجزاء ، وقد تتمحض للجواب .
٢١	الأكثر أن تكون جوابا لإن أو لو الشرطيتين، ظاهرتين أو مقدرتين .
٢١	القول فى لفظ إذن عند الوقف عليها .
٢١	القول فى عمل إذن وشروطه
٢٢	حكم المضارع الواقع بعد إذن المقترنة بواو العطف أو فائه
	إن المكسورة الخفيفة
٢٢	ترد على أربعة أوجه
٢٢	الأول : تكون شرطية
٢٢	الثانى : تكون نافية
٢٣	إذا دخلت إن النافية على الجملة الاسمية لم تعمل شيئا عند سيبويه، وأجاز الكسائى والمبرد أن تعمل عمل ليس .
٢٤	الوجه الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة .

ص	الموضوع
٢٥	الرابع : أن تكون زائدة ، وبيان المواضع التى كثرت زيادتها فيها .
٢٦	زعم قطرب أن « إن » تجىء بمعنى قد .
٢٦	زعم الكوفيون أنها تجىء بمعنى إذ .
٢٦	جواب الجمهور عما استدل به قطرب والكوفيون .
	أن المفتوحة الخفيفة
٢٧	هى على وجهين : اسم ، وحرف
٢٧	الاسم على وجهين:ضمير متكلم، وضمير مخاطب .
٢٧	الحرف على أربعة أوجه :
٢٧	الأول : تكون مصدرية، وتقع إما ابتداء وإما تالية للفظ دال على غير اليقين .
٢٨	أن هذه موصول حرفى ، وبيان ماتوصل به .
٢٨	اختلف فى الموصولة بالفعل الماضى
٢٩	واختلف فى وصلها بفعل الأمر
٣٠	ذكر بعض الكوفيين أن قوما من العرب يجزمون بأن
٣٠	ربما أهملت أن المصدرية فارتفع الفعل المضارع بعدها .

ص	الموضوع
٣٠	الوجه الثانى : أن تكون مخففة من الثقيلة .
٣٠	الوجه الثالث : أن تكون مفسرة بمنزلة أى . وشروط مجيئها على هذا الوجه .
٣٣	الوجه الرابع : أن تكون زائدة ، ولها أربعة مواضع .
٣٤	لا معنى لأن الزائدة غير التوكيد .
٣٥	ذكروا لأن أربعة معان غير ما ذكر .
٣٥	أولها : أن تكون شرطية ، قاله الكوفيون .
٣٦	ثانيها : أن تكون نافية .
٣٦	ثالثها : أن تكون بمعنى إذ
٣٦	رابعها : أن تكون بمعنى لئلا .
	ـــــ إن المكسورة المشددة
٣٧	تأتى على وجهين
٣٧	الأول . أن تكون مؤكدة
٣٧	الثانى : أن تكون حرف جواب بمعنى نعم .
٣٨	تخريج قوله تعالى (إن هذان لساحران) .
٣٩	تأتى « إن » فعلا ماضيا .
	ـــــ أن المفتوحة المشددة
٣٩	تأتى على وجهين
٣٩	أحدهما : أن تكون حرف توكيد .
٤٠	الثانى : تكون بمعنى لعل .
	ـــــ أم
٤١	تأتى على أربعة أوجه
٤١	الأول : أن تكون متصلة ، وهذه منحصرة فى نوعين
٤١	يفترق النوعان من أربعة أوجه
٤٢	أم المتصلة التى تستحق الجواب تجاب بالتعيين ، لا بنعم أولا .
٤٣	متى يجوز العطف بعد الهمزة بأو ؟ ومتى لا يجوز .
٤٣	حكم حذف أم المتصلة ومعطوفها
٤٤	الوجه الثانى : أن تكون منقطعة ، وهذه على ثلاثة أنواع .
٤٤	معنى أم المنقطعة .
٤٦	بين الكسائى والأصمعى بحضرة الرشيد .
٤٦	بين ثعلب والرياشى .
٤٦	لا تدخل أم المنقطعة على مفرد
٤٧	قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع .
٤٨	الوجه الثالث : أن تكون زائدة ذكره أبو زيد .
٤٨	الوجه الرابع : أن تكون للتعريف

ص	الموضوع
	ـــــ أل
٤٩	تأتى على ثلاثة أوجه
٤٩	الوجه الأول : أن تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه
٤٩	الوجه الثاني : أن تكون حرف تعريف، وهى نوعان : عهدية ، وجنسية ، وكل منهما ثلاثة أقسام .
٥١	الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهى ضربان : لازمة ، وغير لازمة .
٥٣	بين الرشيد والقاضى أبى يوسف فى بيتين من الشعر .
٥٤	هل تنوب أل عن الضمير المضاف إليه ؟ .
٥٤	تأتى أل للاستفهام
	ـــــ أما ، بالفتح والتخفيف
٥٤	تأتى على وجهين
٥٤	الوجه الأول : أن تكون حرف استفتاح .
٥٥	الوجه الثانى : أن تكون بمعنى حقا .
	ـــــ أما بالفتح والتشديد
٥٦	هى حرف شرط وتفصيل وتوكيد
٥٦	مايدل لأنها حرف شرط
٥٧	التفصيل غالب أحوالها ، وربما جاءت لغير تفصيل أصلا .
٥٧	المراد بالتوكيد الذى تدل عليه أما
٥٧	يفصل بين أما والفاء بواحد من ستة أمور .
	ـــــ إما المكسورة المشددة
٥٩	هى مركبة من إن وما عند سيبويه .
٥٩	إما الثانية عاطفة عند أكثرهم .
٦٠	لإما خمسة معان : الشك ، والتخيير ، والإباحة ، والإبهام والتفصيل .
٦١	قد يستغنى عن إما الثانية ، وقد يستغنى عن الأولى لفظا .
	ـــــ أو
٦١	تأتى حرف عطف ، وله اثنا عشر معنى .
٦٧	تحقيق المؤلف فى أصل هذه المعانى وأن ماعداه يستفاد من غير أو
	ـــــ ألا بالفتح والتخفيف
٦٨	تجىء على خمسة أوجه
—	الأول : أن تكون للتنبيه
—	الثانى : أن تكون دالة على التوبيخ والإنكار .
٦٩	الثالث : التمنى

ص	الموضوع
٦٩	الرابع : الاستفهام عن النفى .
—	الخامس : العرض والتحضيض .
—	إلا ، بالكسر والتشديد
٧٠	تأتى على أربعة أوجه .
—	الأول : أن تكون للاستثناء
—	الثانى : أن تكون بمعنى غير ، فيوصف بها جمع منكر ، أو مايشبه الجمع المنكر .
٧٢	تفارق إلا هذه غيرا من جهتين
٧٣	الوجه الثالث : أن تكون عاطفة بمنزلة الواو
—	الرابع : أن تكون زائدة
—	ألا ، بالفتح والتشديد
٧٤	هى حرف تحضيض يختص بالجمل الفعلية .
—	إلى
٧٤	حرف جر له ثمانية معان
—	إى ، بالكسر والسكون
٧٦	حرف جواب بمعنى نعم
	أى ، بالفتح والسكون
٧٦	تجىء على وجهين
—	الأول : أن تكون حرفا للنداء
—	الثانى : أن تكون حرف تفسير
—	أى ، بالفتح والتشديد
٧٧	تجىء على خمسة أوجه

ص	الموضوع
٧٧	الأول : أن تكون شرطية
—	الثانى أن تكون استفهامية
٧٧	الثالث : أن تكون موصولة
٧٨	الرابع : أن تكون دالة على معنى الكمال ، فتوصف بها النكرة .
—	الخامس : أن تكون وصلة لنداء مافيه أل .
٧٩	زاد بعضهم وجها سادسا ، أن تكون نكرة موصوفة .
—	إذ
٨٠	تأتى على أربعة أوجه
	الأول : أن تكون ظرفا للزمن الماضى ، ولها حينئذ أربعة استعمالات
٨١	الثانى : أن تكون ظرفا للزمن المستقبل .
—	الثالث : أن تكون للتعليل .
٨٣	الرابع : أن تكون للمفاجأة
—	ذكر قوم لإذ هذه وجهين آخرين ، وهما : التوكيد ، والتحقيق
٨٤	تلزم إذ الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية .
٨٤	قد يحذف أحد شطرى الجملة .
٨٥	وقد تحذف الجملة كلها ويعوض عنها التنوين .

ص	الموضوع
	ـــــ إذما
٨٧	هى أداة شرط تجزم فعلين
	ـــــ إذا
٨٧	تأتى على وجهين
—	الأول : أن تكون للمفاجأة
٨٨	المسألة الزنبورية، وقصة ما حدث بين سيبويه إمام أهل البصرة والكسائى إمام أهل الكوفة
٩٢	الوجه الثانى : أن تكون لغير المفاجأة فيكثر أن تكون ظرفا للمستقبل مضمنة معنى الشرط
٩٣	قد تخرج عن الظرفية ، وعن الاستقبال ، وعن تضمن معنى الشرط
٩٤	فصل، فى خروج إذا عن الظرفية
٩٥	فصل، فى خروجها عن الاستقبال
٩٦	فى ناصب إذا مذهبان
١٠٠	فصل فى خروج إذا عن الشرطية
	حرف البـاء
	ـــــ الباء المفردة
١٠١	تكون حرف جر ، ولها أربعة عشر معنى
١٠٦	تزاد البـاء فى الفاعل على ثلاثة أوجه، واجبة، وغالبة، وضرورة
١٠٨	تزاد الباء فى المفعول
١٠٩	تزاد الباء فى المبتدأ

ص	الموضوع
١١٠	تزاد الباء فى الخبر
١١٠	تزاد الباء فى الحال المنفى عاملها
١١١	تزاد الباء فى التوكيد بالنفس والعين
١١١	مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، وما كان ظاهره ذلك مؤول
	ـــــ بل
١١٢	حرف إضراب
١١٣	تزاد قبلها « لا » لتوكيد الإضراب
	ـــــ بلى
١١٣	حرف جواب يقع بعد النفى لإبطاله
—	اختلاف النحاة فى ألفه: أصلية هى أو زائدة .
١١٣	قد تسبق باستفهام حقيقى أو توبيخى أو تقريرى ، وقد لا تسبق به
	ـــــ بيد
١١٤	له معنيان
—	الأول : يكون بمعنى غير
—	الثانى : يكون بمعنى من أجل
	ـــــ بله
١١٥	تجىء على ثلاثة أوجه
—	الأول . اسم بمعنى دع
—	الثانى : مصدر بمعنى الترك
—	الثالث : اسم مرادف لكيف

ص الموضوع

حرف التاء للتثناة

— التاء المفردة

١١٥ تكون محركة فى أوائل الأسماء وأواخرها ، وتكون فى أواخر الأفعال محركة أو ساكنة

— المحركة فى أوائل الأسماء حرف جر

١١٦ المحركة فى أواخر الأسماء حرف خطاب

— المحركة فى أواخر الأفعال ضمير

— الساكنة فى أواخر الأفعال علامة تأنيث

حرف الثاء المثلثة

— ثم ، بضم الثاء

١١٧ حرف عطف يقتضى التشريك ، والترتيب ، والمهلة .

— زعم الأخفش والكوفيون أنها قد لا تقتضى التشريك ، فتجىء زائدة

— خالف قوم فى اقتضائها الترتيب

١١٨ زعم الفراء أنها قد لا تقتضى المهلة .

١١٩ أجرى الكوفيون « ثم » مجرى الفاء والواو

— ثم ، بفتح الثاء

١١٩ هو اسم يشار به إلى المكان البعيد

حرف الجيم

— جير

١٢٠ حرف جواب بمعنى نعم

ص الموضوع

— جلل

١٢٠ حرف جواب بمعنى نعم

— واسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل

حرف الحاء المهملة

— حاشا

١٢١ تأتى على ثلاثة أوجه

— الأول : أن تكون فعلا متعديا متصرفا .

— الثانى : أن تكون تنزيهية

١٢٢ الثالث : أن تكون للاستثناء

— حتى

١٢٢ حرف يأتى لأحد ثلاثة معان

١٢٣ تستعمل على ثلاثة أوجه :

— الأول : أن تكون حرفا جارا بمنزلة إلى ، ولكنها تخالف إلى فى ثلاثة أمور .

١٢٥ لحق الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان .

١٢٧ الوجه الثانى : أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ، ولكنها تفارق الواو من ثلاثة أوجه .

١٢٨ الوجه الثالث : أن تكون حرف ابتداء .

١٣٠ قد يكون الموضع صالحا لأقسام حتى الثلاثة .

ص	الموضوع
	ـــــ حيث
١٣١	لغاتها ، وحركة آخرها
—	من العرب من يعربها
—	هى للمكان إجماعا ، وقد ترد للزمان .
—	وقد تقع مفعولا به
١٣٢	تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية .
١٣٣	إذا اتصلت بها ما ضمنت معنى الشرط .
	حرف الخاء المعجمة
	ـــــ خلا
١٣٣	تجىء على وجهين
—	الأول : أن تكون حرفا جارا للمستثنى .
—	الثاني : أن تكون فعلا متعديا ناصبا له .
	حرف الراء المهملة
	ـــــ رب
١٣٤	هو حرف جر ، وزعم الكوفيون أنه اسم .
—	ترد للتقليل أحيانا ، وللتكثير أحيانا أخرى .
١٣٦	تنفرد رب من بين سائر حروف الجر بعدة أمور .

ص	الموضوع
١٣٧	تزاد مابعدها فيغلب أن تكفها عن العمل .
١٣٨	فى رب ست عشرة لغة
	حرف السين المهملة
	ـــــ السين المفردة
١٣٨	حرف يختص بالمضارع . ويخلصه للاستقبال، وينزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل .
	ـــــ سوف
١٣٩	مرادفة للسين ، أو أوسع منها
—	تنفرد عن السين بدخول اللام عليها .
	ـــــ سىّ
١٣٩	اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى
—	يجب استعماله على غرار قول امرىء القيس بن حجر الكندى .
	* ولا سيما يوم بدارة جلجل *
١٤٠	قد تخفف ياؤه ،وقد تحذف الواو
	ـــــ سواء
١٤٠	يكون بمعنى مستو
١٤١	ويكون بمعنى الوسط
—	ويكون بمعنى القصد ، وهو أغرب معانيه .
—	ويكون بمعنى مكان أو غير
—	يخبر بسواء بمعنى مستوعن الواحد وغيره .

ص	الموضوع
	حرف العين المهملة
	ـــــ عدا
١٤٢	هى مثل خلا فى وجهيها
	ـــــ على
١٤٢	تجىء على وجهين
	ـ الوجه الأول . أن تكون حرفا
١٤٣	لها حينئذ تسعة معان
١٤٥	تعلق على بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها .
	ـ الوجه الثانى : أن تكون اسما بمعنى فوق .
	ـــــ عن
١٤٧	تجىء على ثلاثة أوجه .
	ـ الأول : أن تكون حرف جر ولها حينئذ عشرة معان .
١٤٩	الثانى : أن تكون حرفا مصدريا
	ـ الثالث : أن تكون اسما بمعنى جانب ويتعين ذلك فى ثلاثة مواضع .
	ـــــ عوض
١٥٠	ظرف لاستغراق المستقبل، إلا أنه لايقع إلا بعد النفى .
	ـــــ عسى
١٥١	هو فعل مطلقا ، لاحرف مطلقا ولا حرف فى بعض الأحوال ، خلافا لزاعمى ذلك .

ص	الموضوع
١٥١	يستعمل على سبعة أوجه
	ـ الأول : أن يقع بعده اسم مرفوع ويليه أن المصدرية والمضارع واختلفوا فى إعرابه حينئذ على أربعة مذاهب .
١٥٢	الوجه الثانى : أن تسند إلى أن والفعل .
	ـ الوجه الثالث والرابع والخامس أن يقع بعدها اسم مرفوع ،ويليه مضارع مجرد من أن ، أو مقرون بالسين أو يليه اسم منصوب .
١٥٣	الوجه السادس : أن يقترن بها ضمير موضوع للنصب ، وفى هذا الوجه ثلاثة مذاهب .
١٥٣	الوجه السابع : أن يقع بعدها اسمان مرفوعان .
	ـــــ عل
١٥٤	اسم بمعنى فوق التزموا فيه استعماله غير مضاف مجرورا بمن .
	ـ متى أريد به المعرفة بنى على الضم تشبيها له بالغايات .
	ـــــ عل ، بتشديد اللام
١٥٥	هى لغة فى لعل
	ـ زعم ابن مالك أن المضارع قد يجزم بعد لعل .

ص	الموضوع
	ـــ عند
١٥٥	هو اسم للحضور الحسي والمعنوي وللقرب .
١٥٦	لايقع إلا ظرفا أو مجرورا بمن
	ـــ تعاقب عند كلمتين : إحداهما لدى مطلقا ، والثانية لدن إذا كان المحل محل ابتداء غاية .
١٥٦	وجوه من الفروق بين هـــذه الـكلمات .
١٥٧	عند أمكن من لدى من وجهين
	حرف النون المعجمة
	ـــ غير
١٥٧	هو اسم ملازم للاضافة معنى ويجوز أن يقطع عنها لفظا
١٥٨	تستعمل غير المضافة لفظا على وجهين .
	ـــ الأول : أن تـكون صفة للنـكرة
	ـــ الثاني : أن تـكون استثناء
١٥٩	علام تنتصب غير فى الاستثناء ؟
	ـــ يجوز بناؤها على الفتح إن أضيفت إلى مبنى .
	ـــ تخريج بيت مشـكل من قول أبي نواس .
١٦٠	تخريج بيت من مشـكل أبيات المعاني من قول حسان بن ثابت

ص	الموضوع
	حرف الفاء
	ـــ الفاء المفردة
١٦١	هو حرف مهمل لا عمل له ، خلافا لبعض الـكوفيين ، والمبرد
	ـــ يجيء على ثلاثة أوجه
	ـــ الأول : أن يكون حرف عطف ويفيد حينئذ ثلاثة أمور ، الترتيب والتعقيب ، والسببية
١٦٣	للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال
١٦٣	الوجه الثاني : أن يـكون لربط الجواب حيث لا يصلح أن يكون شرطاً ، وذلك فى ست مسائل
١٦٥	الوجه الثالث : أن يـكون حرفا زائداً ، وبحث زياده الفاء فى خبر المبتدأ
١٦٦	أمثلة اختلف فى الفاء الواقعة فيها أزائدة هى أم غير زائدة ؟
١٦٧	هل تـكون الفاء للاستئناف ؟
	ـــ فى
١٦٨	حرف جر ، وله عشرة معان
	حرف القاف
	ـــ قـــد
١٧٠	تجيء على وجهين : اسميـــة ، وحرفية

ص الموضوع

١٧٠ قد الاسمية على وجهين : اسم فعل بمعنى يكفى ، واسم مرادف لحسب
١٧١ قد الحرفية مختصة بالفعل
— قد يحذف الفعل بعدها لدليل
— لقد الحرفية خمسة معان
١٧٥ حكى ابن سيده أن قد تأتى للنفى

قط

١٧٥ تجىء على ثلاثة أوجه
— الوجه الأول : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى منه
١٧٦ الثانى : أن تكون اسماً بمعنى حسب
١٧٦ الثالث : تكون اسم فعل بمعنى يكفى حرف الكاف

الكاف المفردة

١٧٦ تكون جارة وغير جارة ، والجارة قد تكون حرفاً ، وقد تكون اسماً
— للكاف الحرفية خمسة معان وهى التشبيه ، والتعليل ، والاستعلاء ، والمبادرة ، والتوكيد (الزيادة)
١٧٨ اختلف النحاة فى إعراب « كن كما أنت » على خمسة أقوال
١٨١ الكاف غير الجارة على نوعين : مضمر منصوب ، ومضمر مجرور

ص الموضوع

كى

١٨٢ تجىء على ثلاثة أوجه
— الأول : أن تكون اسماً مختصراً من كيف
— الثانى : أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا
— الثالث : أن تكون بمعنى أن المصدرية معنى وعملا

كم

١٨٣ تكون خبرية ، وتكون استفهامية ويشتركان فى خمسة أمور
١٨٤ ويفترقان فى خمسة أمور أيضاً

كأى

١٨٦ اسم مركب من كاف التشبيه وأى
— يوافق كم فى خمسة أمور
— ويخالف كم فى خمسة أمور أيضا

كذا

١٨٧ تجىء على ثلاثة أوجه
— الأول : أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما
— الثانى : أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد
— الثالث : أن يكنى بها عن العدد ، وهذه توافق كأى فى أربعة أمور وتخالفها فى ثلاثة أمور

ص	الموضوع
	— كلا
١٨٨	مركبة هى أو بسيطة ؟
	— حرف لامعنى له إلا الزجر والردع عند سيبويه وأشياعه
١٨٩	ذهب جماعة من النحاة إلى أنها تخرج عن الردع والزجر، واختلفوا فى تعيين المعنى الذى تخرج إليه على ثلاثه أقوال
	— كأن
١٩١	حرف مركب من الكاف وأن
	— ذكروا لكأن أربعة معان
١٩٣	اختلاف النحاة فى إعراب مثل قولهم « كأنك بالشتاء مقبل »
١٩٣	زعم قوم أن كأن قد تنصب الجزءين
	— كل
١٩٣	اسم لاستغراق أفراد المنكر ، والمعرف المجموع ، وأجزاء المفرد المعرف
١٩٤	ترد كل باعتبار ما قبلها على ثلاثة أوجه
	— الأول : أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة
١٩٤	الثانى : أن تكون توكيدا لمعرفة وقد تؤكد بها النكرة
١٩٥	الثالث : ألا تكون تابعة
	— تأتى كل باعتبار مابعدها على ثلاثة أوجه
	— الأول : أن تضاف إلى الظاهر
	— الثانى : أن تضاف إلى ضمير محذوف
	— الثالث : أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به
١٩٦	لفظ كل حكمه الإفراد والتذكير ، ومعناه بحسب ما يضاف إليه
	— إن كانت كل مضافة لنكرة وجب مراعاة المعنى
١٩٩	وإن كانت مضافة لمعرفة جاز مراعاة لفظها ومراعاة معناها
٢٠٠	وإن قطعت عن الإضافة لفظا فقيل : يجوز الأمران ، والصواب أن فى الحكم تفصيلا
	— إذا وقعت كل فى حيز النفى ، فما معنى الكلام ؟
٢٠١	وإن وقع النفى فى حيزها ، فما معنى الكلام ؟
	انتصاب كلا على الظرفية و « ما » معها محتمله لوجهين

ص الموضوع

كلا وكلتا

٢٠٣ مفردان لفظاً ؛ مثنيان معنى مضافان أبدا

٢٠٤ يجوز مراعاة لفظهما ، ومراعاة معناهما

كيف

٢٠٥ هو اسم ؛ ودليل ذلك ثلاثة أشياء

— يستعمل على وجهين

— أحدهما : أن يكون شرطاً

— الثانى : أن يكون استفهاما حقيقياً أو غير حقيقى

٢٠٦ اختلفوا فى كيف ؛ أظرف هى أم غير ظرف ؟ وبيان مايترتب على هذا الخلاف

٢٠٧ تأتى الجملة المصدرة بكيف بدلا من مفرد

— ذهب قوم إلى أن كيف تأتي عاطفة حرف اللام

اللام المفردة

٢٠٧ هى على ثلاثة أقسام : عاملة للجر وعاملة للجزم ، وغير عاملة

٢٠٨ العاملة للجر ، وبيان حركتها مع المضمر والمظهر

— للام الجارة اثنان وعشرون معنى

٢٢٠ زادوا اللام فى بعض المفاعيل ، وكذلك حذفوها من بعض المفاعيل المحتاجة إليها

ص الموضوع

٢٢٠ لام التبيين على ثلاثة أقسام

— الأول : ما يبين المفعول من الفاعل

٢٢١ الثانى والثالث : ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ، وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية

٢٢٣ اللام العاملة للجزم هى اللام الموضوعة للطلب

٢٢٤ قد تحذف اللام الجازمة ويبقى عملها فى الشعر

٢٢٥ منع المبرد حذف لام الأمر وبقاء عملها حتى فى الشعر ، وتأول ما احتج به غيره

— أجاز الكسائى ذلك فى الكلام بشرط تقدم « قل » وخرج عليه بعض آى القرآن

٢٢٦ الاختلاف فى جازم المضارع بعد الطلب ، وبيان أرجح المذاهب فى ذلك

٢٢٨ اللام غير العاملة سبع :

— الأولى : لام الابتداء ومواضعها المتفق عليها ، والمختلف فيها

٢٣٠ لام الابتداء لها الصدر ، ومايترتب على ذلك

٢٣١ اللام الفارقة فى خبر إن المخففة ، أهى لام الابتداء أم لا ؟

ص	الموضوع
٢٣٢	اللام الثانية: اللام الزائدة، وذكر مواضع زيادتها
٢٣٤	اللام الثالثة : لام الجواب، وهى ثلاثة أقسام . لام جواب لو، ولام جواب لولا ، ولام جواب القسم
٢٣٥	اللام الرابعة : اللام الموطئة ، وذكر ما تدخل عليه
٢٣٦	اللام الخامسة : لام التعريف
٢٣٧	اللام السادسة : اللام اللاحقة لاسم الإشارة
—	اللام السابعة : لام التعجب
———	لا
٢٣٧	هى على ثلاثة أوجه
—	الوجه الأول: لا النافية ، وهى على خمسة أنواع :
٢٣٧	الأول : لا العاملة عمل إن
٢٣٨	تخالف لا هذه إن من سبعة أوجه
٢٣٩	الثانى : لا العاملة عمل ليس
—	تخالف ليس من ثلاثة أوجه
٢٤١	الثالث : لا العاطفة ، ولها ثلاثة شروط
٢٤٢	لا يمتنع العطف بلا على معمول الفعل الماضى .
—	النوع الرابع : لا الجوابية التى تناقض نعم

ص	الموضوع
٢٤٢	النوع الخامس : أن تكون على غير ذلك ، وهذه إن دخلت على جملة يجب تكرارها فى ثلاثة مواضع
٢٤٤	إن دخلت على مفرد وجب تكرارها فى ثلاثة مواضع أيضاً
—	لا يجب تكرارها إن دخلت على فعل مضارع
٢٤٥	من أنواع لا النافية المعترضة بين الجار ومجروره كجئت بلا زاد
—	ليس للا النافية الصدر بخلاف ما ، إلا أن تقع فى جواب القسم
٢٤٦	الوجه الثانى من وجوه لا : لا الناهية الموضوعة لطلب الترك
٢٤٧	ذكر المعانى التى ترد لها لا هذه
٢٤٨	الوجه الثالث من وجوه لا : لا الزائدة التى تدخل الكلام لمجرد توكيده وتقويته
٢٤٨	اختلف فى لا فى مواضع من التنزيل ، أنافية هى أم زائدة ؟
———	لات
٢٥٣	اختلف فى حقيقتها على ثلاثة مذاهب
٢٥٤	واختلف فى عملها على ثلاثة مذاهب
—	اختلف فى معمولها على مذهبين

ص الموضوع

— لو

٢٥٥ هى على خمسة أوجه .

— الوجه الأول :لوالشرطية،وهى تفيد ثلاثة أمور : الشرطية ، والتقييد بالماضى ، والامتناع

٢٥٦ اختلف فى إفادتها الإمتناع على ثلاثة أقوال

٢٦١ الوجه الثانى من وجوه لو : أن تكون حرف شرط فى المستقبل وأنكر ذلك ابن الحاج وابن مالك ،وقاله كثير من النحويين فى آيات من التنزيل

٢٦٥ الوجه الثالث : أن تكون حرفا مصدريا

٢٦٦ الوجه الرابع :أن تكون للتمنى

٢٦٧ الوجه الخامس:أن تكون للعرض

— لو خاصة بالفعل ، وقد يليها اسم مرفوع أو منصوب،وبيان آراء العلماء فى ذلك

٢٦٩ تقع أن بعد لو كثيراً وتخريج ذلك واختلاف العلماء فيه

٢٧١ جزم المضارع بعد لو

— أنواع جواب لو ، ومتى يغلب اقترانه باللام ؟ ومتى يقل

ص الموضوع

— لولا

٢٧٢ ترد على أربعة أوجه :

— الأول : أن تربط امتناع جمله ثانية بوجود أولى

٢٧٣ الخلاف فى رافع الاسم الواقع بعد لولا

— الكون بعد لولا ، هل يجب أن يكون عاما أولا ؟ واختلاف العلماء فى ذلك،وأثر هذا الخلاف

٢٧٤ الوجه الثانى من وجوه لولا :أن تكون للتحضيض والعرض ، فتختص بالمضارع

— الوجه الثالث : أن تكون للتوبيخ والتنديم ،فتختص بالفعل الماضى

٢٧٥ يفصل بين لو والفعل بواحد من ثلاثة أشياء

— الوجه الرابع:أن تكون للاستفهام

— ذكر الهروى أن لولا تكون نافية بمنزلة لم

— لوما

٢٧٦ هى بمنزلة لولا ،وزعم المالقى أنها لا تأتى إلا للتحضيض

— لم

٢٧٧ هى حرف جزم لنفى المضارع وقلبه

— قد يرتفع المضارع بعدها

ص الموضوع

٢٧٧ قد ينتصب المضارع بعدها، فقيل : ذلك لغة ، وقيل : لا

٢٧٨ قد تفصل من مجزومها

— قد يليها اسم معمول لفعل محذوف

— لما

٢٧٨ ترد على ثلاثة أوجه

— الأول : أن تختص بالمضارع فتجزمه وتقلبه ماضياً كلم

— تفارق لما هذه لم فى خمسة أمور

٢٨٠ الوجه الثانى : أن تختص بالماضى

٢٨٠ يكون جوابها ماضيا اتفاقا ، وجملة اسمية مقرونة بإذا أو بالفاء عند ابن مالك

٢٨١ الوجه الثالث : أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية

— تأتى « لما » مركبة من كلتين ، أو من كلمات

— لن

٢٨٤ هى حرف نفى ونصب واستقبال أهى أصل قائم بذاته ؟ وخلاف العلماء فى ذلك .

— هل تقتضى تأكيد النفى وتأبيده ؟

— هل تأتى للدعاء ؟

— هل يتلقى بها القسم ، أو بلم ؟

ص الموضوع

٢٨٥ زعم بعضهم أنها قد تجزم المضارع

— ليت

٢٨٥ هى حرف تمن يتعلق بالمستحيل غالباً ، وبالممكن قليلا

— ينصب الاسم ويرفع الخبر

— وقد ينصبهما

٢٨٦ تقترن بها ما الحرفية فلا تزيل اختصاصها

— لعل

٢٨٦ حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد ينصبهما

— مجرور لعل فى موضع رفع بالابتداء

٢٨٧ تتصل بلعل ما الحرفية فتكفها عن العمل

— لها معان : أحدها التوقع

٢٨٨ الثانى : التعليل

الثالث : الاستفهام

— يقترن خبرها بأن المصدرية كثيراً وبحرف التنفيس قليلا

— لا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا ، خلافا للحريرى

٢٨٩ بيت من مشكل باب ليت وغيره، وتخريجه

— لكنّ

٢٩٠ حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر

— اختلف فى معناه على ثلاثة أقوال .

ص الموضوع

٢٩١ أهى بسيطة أم مركبة ؟
— قد يحذف اسمها
٢٩٢ لاتدخل اللام فى خبرها ، خلافا للكوفيين .

لكنْ

٢٩٢ هى ضربان
— الأول : المخففة من الثقيلة، وهذه حرف ابتداء لايعمل ، خلافا للأخفش ويونس .
— الثانى : الخفيفة بأصل الوضع ، وهذه نوعان :حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك،وحرف عطف.
— اختلف فى نحو «ماقام زيدولكن عمرو » على أربعة أقوال

ليس

٢٩٣ كلمة دالة على نفى الحال ، وتنفى غيره بقرينة .
— زعم ابن السراج والفارسى وابن شقير أنها حرف بمنزلة ما .
— تلازم رفع الاسم ونصب الخبر ، وقد تخرج عن ذلك فى أربعة مواضع .
٢٩٤ أولها : أن تكون حرفا ناصبا للمستثنى .
— ثانيها : أن يقترن الخبر بعدها بإلا

ص الموضوع

٢٩٥ ثالثها : أن تدخل على الجملة الفعلية .
٢٩٦ رابعها : أن تكون حرفا عاطفا ، وقد أثبت هذا الموضع الكوفيون أو البغداديون .

حرف الميم

ما

٢٩٦ تأتى على وجهين: اسمية ،وحرفية، وكل واحدة منها ثلاثة أقسام .
— القسم الأول من أقسام ماالاسمية : أن تكون معرفة ، وهذه على ضربين :
الضرب الأول : المعرفة الناقصة وهى الموصولة .
والضرب الثانى : المعرفة التامة وهى إما عامة وإما خاصة .
٢٩٦ القسم الثانى : أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف ، وهى إما ناقصة ، وإماتامة ؛ فالناقصة هى الموصوفة
والتامة تقع فى ثلاثة أبواب: التعجب وباب نعم وبئس ، وفى نحو قولهم « إن زيدا مما أن يكتب »
٢٩٨ القسم الثالث : أن تكون نكرة مضمنة معنى الحرف ، وهى نوعان : الاستفهامية ، والشرطية

ص	الموضوع
٢٩٨	يجب حذف ألف الاستفهامية إذا جرت ، مالم تركب مع ذا
٣٠٠	تأتى « ماذا » فى العربية على ستة أوجه .
٣٠٢	ما الشرطية على نوعين : غير زمانية ، وزمانية ، وهذا النوع أثبته الفارسى .
٣٠٣	النوع الأول من أوجه ما الحرفية: أن تكون نافية .
—	الثانى : أن تكون مصدرية ، وهى على ضربين : زمانية ، وغير زمانية .
٣٠٥	زعم ابن خروف أن المصدرية حرف باتفاق ، والصواب أن فيها خلافا .
٣٠٦	الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهى ضربان : كافة ، وغير كافة .
—	ما الكافة على ثلاثة أنواع : كافة عن عمل الرفع،وتتصل بثلاثة أفعال .
٣٠٦	وكافة عن عمل النصب والرفع وتتصل بإن وأخواتها ، وكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وبظروف .

ص	الموضوع
٣١٢	ماغير الكافة ضربان : عوض ، وغير عوض ، فأما العوض فتقع فى موضعين ، وغير العوض تقع بعد الرافع والجازم والخافض .
٣١٤	زيدت ماقبل الخافض فى « ماعدا » وأخواته وبعد أداة الشرط جازمة وغير جازمة ، وفى غير ذلك .
٣١٥	فصل للتدريب فى « ما »
	من ، بكسر الميم
٣١٨	تأتى على خمسة عشر وجها
	الأول : ابتداء الغاية وهو الغالب
٣١٩	الثانى : التبعيض
—	الثالث : بيان الجنس
٣٢٠	الرابع : التعليل .
—	الخامس : البدل
٣٢١	السادس : مرادفة عن
—	السابع : مرادفة الباء
—	الثامن : مرادفة فى
—	التاسع : موافقة عند
—	العاشر : مرادفة ربما ، وذلك إذا اتصلت بما .
٣٢٢	الحادى عشر : مرادفة على
٣٢٢	الثانى عشر : الفصل ، وهى التى تدخل على ثانى المتضادين

ص	الموضوع
٣٢٢	الثالث عشر : الغاية
—	الرابع عشر : التنصيص على العموم
—	الخامس عشر : توكيد العموم
٣٢٢	شرط زيادتها فى النوعين الأخيرين ثلاثة أمور : تقدم نفى أو نحوه ، وتنكير مجرورها ، وكونه فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ .
٣٢٣	لاتزاد مع غير المفعول به من من المفاعيل . وذكر أبو البقاء زيادتها مع المفعول المطلق .
٣٢٤	القياس ألا تزاد مع ثانى مفعولى ظن ونحوه .
—	أهمل كثير من النحاة الشرط الثالث .
—	لم يشترط الأخفش واحدا من الشرطين الأولين ،
٣٢٥	ولم يشترط الكوفيون الأول .
٣٢٥	اختلف فى من الداخلة على قبل وبعد .
	مذ ، بفتح الميم
٣٢٧	ترد على خمسة أوجه
—	الأول : الشرطية
	الثانى والثالث : الاستفهامية ، وهذه نوعان : مشربة معنى النفى ، وغير مشربة معناه .

ص	الموضوع
٣٢٧	الرابع : الموصولة .
٣٢٨	الخامس : النكرة الموصوفة .
—	إذا قلت « من يكرمنى أكرمه » احتملت «من» الأوجه الأربعة ، وأثر ذلك .
٣٢٩	زاد بعضهم فى أقسام « من » قسمين آخرين .
—	الأول : أن تكون نكرة تامة
—	الثانى : أن تكون مؤكدة ، وهذه زائدة ذكرها الكسائى
	مهما
٣٣٠	هى اسم ، وزعم السهيلى أنها حرف .
٣٣١	هى بسيطة ، خلافا لقوم .
—	لها ثلاثة معان : مالا يعقل غير الزمان ، والزمان والشرط ، والاستفهام ، ذكره قوم منهم ابن مالك .
	مع
٣٣٣	هى اسم بدليل تنوينها ، وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ، ولها حينئذ ثلاثة معان : موضع الاجتماع ، وزمانه ، ومرادفة عند ، وتستعمل مفردة فتنون وتكون حالا ، وربما جاءت ظرفا

ص	الموضوع
	من
٣٣٤	ترد على خمسة أوجه : اسم استفهام ، واسم شرط ، واسم مرادف للوسط ، وحرف بمعنى من ، أو فى .

ص	الموضوع
	مذ ، ومنذ
٣٣٥	لهما ثلاث حالات
—	الأولى : أن يليهما اسم مجرور
—	الثانية : أن يليهما اسم مرفوع
٣٣٦	الثالثة : أن تليهما جملة اسمية أو فعلية .

تمت فهرس الموضوعات الواردة فى الجزء الأول من كتاب « مغنى اللبيب ، عن كتب الأعاريب » لابن هشام الأنصاري، والحمد لله الواحد القهار ، وصلاته وسلامه على نبيه المختار ، وعلى آله وصحبه الأبرار الأطهار .